

# هَدْيُ الْحَكَامِ

في شرح المنفعة للشيخ المفيد رضوان الله عليه

تأليف

شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي

الطبعة ١٤٦٠ هـ



# هَدْيُ الْأَحْكَامِ

في شرح المقنعة

لشيخ الطائفة

أبي جعفر محمد بن الحسن بن عليّ الطوسيّ

رحمه الله

المتوفى ٤٦٠ هـ

الجزء السابع



صحّحه وعلّق عليه

عليّ أكبر الغفاريّ

مكتبة الصدوق

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، الَّذِينَ اصْطَفَيْتَهُمْ يَعْلَمُكَ، وَاخْتَرْتَهُمْ  
 لِسِرِّكَ، وَاجْتَبَيْتَهُمْ بِقُدْرَتِكَ، وَأَعَزَّزْتَهُمْ بِهَدَاكَ، وَخَصَّصْتَهُمْ بِبِرْهَانِكَ،  
 وَأَنْتَجَبْتَهُمْ بِنُورِكَ، وَأَيَّدْتَهُمْ بِرُوحِكَ، وَجَعَلْتَهُمْ حَفِظَةً لِسِرِّكَ، وَخَزَنَةً  
 لِعِلْمِكَ، وَأَرْكَانًا لِتَوْحِيدِكَ، وَخُلَفَاءَ فِي أَرْضِكَ، وَحُجَجًا عَلَى بَرِيَّتِكَ،  
 وَأَدْلَاءَ عَلَى صِرَاطِكَ، وَأَعْلَامًا لِعِبَادِكَ، وَمَنَارًا فِي بِلَادِكَ، وَتَرَاجِمَةً  
 لَوْحِكَ، وَمَسْتَوْدَعًا لِحِكْمَتِكَ، وَأَرْكَانًا لِتَوْحِيدِكَ، وَعَصَمْتَهُمْ مِنَ الزَّلَلِ،  
 وَآمَنْتَهُمْ مِنَ الْفِتَنِ، وَطَهَّرْتَهُمْ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَذْهَبْتَ عَنْهُمْ الرَّجْسَ وَ  
 طَهَّرْتَهُمْ تَطْهِيرًا.

سرشناسه  
 عنوان و پدیدآور  
 مشخصات نشر  
 مشخصات ظاهری  
 شابک (دوره)  
 شابک (ج. ۷)  
 وضعیت فهرست نویسی  
 یادداشت کلی  
 عنوان دیگر  
 موضوع  
 موضوع  
 شناسه افزوده  
 شناسه افزوده  
 رده بندی کنگره  
 رده بندی دیویی  
 شماره کتابخانه ملی

طوسی، محمدبن حسن، ۳۸۵-۴۶۰ ق. شارح.  
 تهذیب الاحکام فی شرح المقنعه / ابی جعفر محمدبن الحسن بن علی الطوسی رضی الله عنه المتوفی ۴۶۰ هـ. ق.  
 صححه و علق علیه علی اکبر الغفاری.  
 تهران: دارالکتب الاسلامیه، ۱۳۸۵.  
 ج. ۱۰  
 ISBN : 978-964-440-364-4  
 ISBN : 978-964-440-360-6

وضعت فهرست نویسی  
 این کتاب در سالهای مختلف توسط ناشرین متفاوت منتشر شده است.  
 المقنعه شرح  
 مفید، محمدبن محمد، ۴۱۳-۳۳۶ ق. المقنعه - نقد و تفسیر  
 فقه جعفری - قرن ۴ ق  
 غفاری، علی اکبر، ۱۳۰۳-۱۳۸۳، مصحح  
 مفید، محمدبن محمد، ۴۱۳-۳۳۶ ق. المقنعه شرح  
 BP158/4/م70216/1385  
 ۲۹۷/۳۴۲  
 ۲۹۷-۴۷۵۷۷

الکتاب: تهذیب الاحکام فی شرح المقنعه (جلد ۷)

المؤلف: الشیخ الطوسی رضی الله عنه

المحقق: علی اکبر الغفاری رضی الله عنه

الکمیة: ۲۰۰۰

الطبعة: الاولى للناشر

تاریخ الطبع: ۱۳۸۶ هـ. ش.

المطبعة: مروی

ناشر: دارالکتب الاسلامیه - تهران - سوق سلطانی - رقم ۹۹

تلفن: ۵۵۶۲۷۴۴۹ تلفکس: ۵۵۶۲۰۴۱۰

حقوق الطبع و التقلید محفوظة للناشر

شابک ۶ - ۳۶۰ - ۴۴۰ - ۹۶۴ - ۹۷۸ ISBN 978 - 964 - 440 - 360 - 6

شابک دوره ۱۰ جلدی ۴ - ۳۶۴ - ۴۴۰ - ۹۶۴ - ۹۷۸

ISBN - SET 978 - 964 - 440 - 364 - 4 VOL.10



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب التجارات

### ﴿ ١ - باب فضل التجارة و آدابها ﴾

- وغير ذلك مما ينبغي للتاجر أن يعرفه -

### ﴿ وحكم الربا ﴾

ح ﴿ ١ ﴾ ١ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : ترك التجارة ينقص العقل » <sup>(١)</sup>.

عنه أوح ﴿ ٢ ﴾ ٢ - أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي الجهم ، عن فضيل الأعمور <sup>(٢)</sup> « قال : شهدت معاذ بن كثير قال : قلت <sup>(٣)</sup> لأبي عبدالله عليه السلام : إني قد أسرت فأدع التجارة ؟ قال : إنك إن فعلت قلّ عقلك - أو نحوه - ».

---

١ - أي متن كان مشتغلاً بها و تركها ؛ أو مطلقاً ، والمراد به نقصان عقل المعاش أو مطلقاً . (المرأة)

٢ - هو فضيل بن عثمان الأعمور المرادي الثقة ، وقيل : فضل ، له كتاب ، عنه ابن أبي عمير . والظاهر أن المراد بـ «أبي الجهم» بكير بن أعين . وأحمد بن محمد مشترك بين البرقي والأشعري .

٣ - في الكافي : « شهدت معاذ بن كثير و قال لأبي عبدالله عليه السلام - إلخ » والقائل كما ترى ابن كثير ، و على هذا يحتمل أن تكون لفظة «قلت» زيدت في التهذيب .



٤ (٣) ٣ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن أبي الفرج ، عن معاذ<sup>(١)</sup> ببيع الأكسية « قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : يا معاذ أضعفت عن - التجارة أم زهدت فيها ؟ قلت : ما ضعفت عنها ؛ ولا زهدت فيها ، قال : فالك ؟ قلت : كنت أنتظر أمرك<sup>(٢)</sup> - وذلك حين قتل الوليد<sup>(٣)</sup> - و عندي مال كثير و هو في يدي ، و ليس لأحد عندي شيء ، ولا أرى أتي آكله حتى أموت ، فقال : لا تركها فإن تركها مذهبة للعقل ، ووسع على عيالك ، و إياك أن يكونوا هم - السعاة عليك .»

٤ (٤) ٤ - عنه ، عن ابن أبي عمير ، عن علي بن عطية ، عن هشام بن أحر « قال : كان أبو الحسن عليه السلام يقول لمصادف : أغد إلى عزك - يعني التوق - .»  
٤ (٥) ٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد الزعفراني<sup>(٥)</sup> ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : من طلب التجارة استغنى عن الناس ، قلت : و إن كان معيلاً ؟ قال : و إن كان معيلاً ، إن تسعة أعشار الرزق في - التجارة .»

٤ (٦) ٦ - أحمد بن أبي عبد الله ، عن شريف بن سابق ، عن الفضل بن أبي - قرة « قال : سأل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل - و أنا حاضر - فقال : ما حبسه

١ - يعني معاذ بن كثير الكوفي ، و «أبو الفرج» الظاهر كونه عثمان بن أبي زياد الأسدي .  
٢ - أي أنتظر انتقال الحق إليك و حكومتكم ، و في الكافي : «منتظر أمراً» و ما في المتن أصح و أظهر .

٣ - المراد وليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان الذي بويع في يوم الأربعاء لست خلون من ربيع الآخر سنة خمس و عشرين و مائة ، و قتل بالبحراء قرية من قرى دمشق يوم الخميس لليلتين بقيتا من شهر جمادي الآخرة سنة ست و عشرين و مائة .

٤ - يعني به موسى بن جعفر عليه السلام .

٥ - قال في جامع الرواة : الظاهر كونه محمد بن ميمون التميمي الزعفراني ، و قال : هو عامي ؛ غير أنه روى عن أبي عبد الله عليه السلام . أقول : و في خلاصة تذهيب تذهيب الكمال : «محمد بن - ميمون الزعفراني الكوفي أبوالتضر المفلوج ، وثقه أبوداود ، و قال الدارقطني : لا بأس به ، يروي عن جعفر بن محمد عليه السلام .»

عن الحجّ؟ فقيل: ترك التجارة و قلّ سعيه<sup>(١)</sup>، فكان متكناً فاستوى جالساً، ثمّ قال لهم: لا تدعوا التجارة فتهونوا، اتجروا [يلبارك الله لكم].

مع ﴿٧﴾ ٧ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سينان، عن حذيفة بن منصور، عن معاذ بن كثير بيتاع الأكسية «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: قد هممت أن أدع السوق و في يدي شيء، فقال: إذا يسقط رأيك، و لا يستعان بك على شيء»<sup>(٢)</sup>.

مع ﴿٨﴾ ٨ - أحمد بن محمد، عن الحجاج<sup>(٣)</sup>، عن عليّ بن عُقبة، عن محمد ابن مسلم - و كان ختن بُريد العجليّ<sup>(٤)</sup> - «قال بُريد لمحمد: سلّ [لي] أبا عبد الله عليه السلام عن شيء أريد أن أصنعه، إنّ للناس في يدي ودائع و أموالاً أتقلب فيها، فأردت أن أتخلّى من الدنيا؛ و أدفع إلى كلّ ذي حقّ حقه، قال: فسأل محمد أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك و خبره بالقصة، و قال: ما ترى له؟ فقال: يا محمد أيبده نفسه بالحرّب<sup>(٥)؟! لا؛ و لكن [ياخذ و] يعطي على الله عزّ و جلّ».</sup>

مع ﴿٩﴾ ٩ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم، عن عليّ بن عُقبة «قال: كان أبو الخطاب<sup>(٦)</sup> قبل أن يفسد، و هو يحمل المسائل لأصحابنا و يجيء

١ - في الكافي: «قلّ شيئه»، و في بعض نسخه: «قلّ شبّه» أي تعلقه بالدنيا.

٢ - أي ينقص عقلك، و لا يرجع الناس إليك في تدبير أمورهم و لا يشاورونك ذلك في إصلاح أمورهم، فتصير حقيراً في أعين الناس، و عارياً عن الاعتبار.

٣ - هو عبدالله بن محمد الأسديّ أبو محمد الحجاج، ثقة ثبت.

٤ - يعني محمد بن مسلم كان زوج ابنة بريد.

٥ - قوله: «أيبده» في بعض النسخ: «ابتده»، و في الكافي مثل ما في المتن. و الحرب إمّا بسكون الزاء، أي يبدء بمحاربة نفسه و معاداتها. أو بالتحريك، أي أيبده بنهب مال نفسه. و هذا أظهر. و في الصحاح: حرّبه حرّياً - مثل طلبه يطلبه طلباً - إذا أخذ ماله و تركه بلا شيء.

٦ - المراد بأبي الخطاب: محمد بن مقلّاص الأسديّ الكوفيّ المكتنى بأبي زينب أيضاً، و هو زعم أنّ الأئمة أنبياء، ثمّ آلهة، و الاهيّة نورٌ من النور و نورٌ من الإمامة، و لا يخلو العالم من هذه الانوار، وأنّ الصادق عليه السلام هو الله تعالى و ليس المحسوس الذي يرونه، بل إنّه لما نزل إلى العالم ليس هذه الصوورة الإنسانية لئلا ينفّر منه. أقول: و المشهور جواز العمل بروايته حال استقامته.

بجواباتها ، روى عن أبي عبدالله عليه السلام قال : اشترؤا وإن كان غالياً ، فإنَّ الرِّزْقَ ينزل مع الشِّراءِ» .

١٠ ﴿١٠﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أبي عبدالله ، عن عبدالرحمن ابن محمد ، عن الحارث ، عن عمرو<sup>(١)</sup> « قال : سمعته<sup>(٢)</sup> عليه السلام يقول : لا خير فيمن لا يحب جمع المال<sup>(٣)</sup> ، يكف به وجهه ، و يقضي [به] دينه ، و يصل به رحمه - يعني من حلال - » .

١١ ﴿١١﴾ - ١١ - عنه ، عن الحسن بن علي<sup>(٤)</sup> ، عن أسباط بن سالم يتاع الزُّطِّيَّ « قال : سألت أبو عبدالله عليه السلام يوماً - وأنا عنده - عن معاذ يتاع الكرابيس ، فقيل : ترك التجارة ، فقال : عمل الشيطان ؛ عمل الشيطان !! من ترك التجارة ذهب ثلثا عقله ، أما عليم أن رسول الله صلى الله عليه وآله قدِمَتْ عير<sup>(٥)</sup> من الشام فاشترى منها وأتجر ، فربح فيها ما قضى دينه » .

١٢ ﴿١٢﴾ - ١٢ - عنه ، عن أبي محمد الحَجَّال ، عن علي بن عُقْبَةَ « قال : قال أبو عبدالله عليه السلام لمولى له : يا عبدالله احفظ عِرَّكَ ، قال : وما عِرِّي جعلت فداك ؟ قال : غُدُّوكَ إلى سوقك ؛ و إكرامك نفسك ؛ و قال لآخر مولى له : ما لي أراك تركت غُدُّوكَ إلى عِرِّكَ ؟ قال : جنازة أردت أن أحضرها ، قال : فلا تدع - الرِّواح إلى عِرِّكَ » .

١٣ ﴿١٣﴾ - ١٣ - عنه ، عن الحَجَّال ، عن الحسن بن علي ، عن أبي عُمارة بن - الطَّيَّار<sup>(٦)</sup> « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : [إنه] قد ذهب مالي و تفرَّق ما في يدي ؛

١ - صحف في التسخ «عن» «بن» في المقامين بين أبي عبدالله و عبدالرحمن ، و بين الحارث و عمرو ، و المراد بأبي عبدالله محمد بن خالد ، و بعبدالرحمن بن محمد : العرزمي الغزاري الثقة ، و المراد «الحارث» الحارث بن بهرام و هو مهمل ، و «عمرو» عمرو بن جميع ، كما في الكافي .

٢ - يعني أبا عبدالله عليه السلام ، كما نص عليه في الكافي .

٣ - في الكافي و في الفقيه : «جمع المال من حلال» ، كما ذكر في آخر الخبر . ٤ - هو الوشاء .

٥ - العير - بالكسر - الإبل الذي يحمل الطعام ثم غلب على كل قافلة . و مر الخبر

بنفاوت يسير ج ٦ ص ٣٧٣ تحت رقم ١٨ . ٦ - في الكافي : «عن أبي عُمارة الطَّيَّار» .

وعيا لي كثير ، فقال أبو عبدالله عليه السلام : إذا قدمت فافتح باب حانوتك ، وبسط  
بساطك ، و وضع ميزانك ، وتعرض لرزق ربك<sup>(١)</sup> ، فلما أن قدم ففتح بابه وبسط  
بساطه و وضع ميزانه ، فتعجب من حوله من جيرانه بأنه ليس في بيته قليل ولا  
كثير من المتاع ولا عنده شيء ، قال : فجاءه رجل فقال : اشتر لي ثوباً ، فاشترى له  
وأخذ ثمنه وصار الثمن إليه ، ثم جاءه آخر فقال : اشتر لي ثوباً ، قال : فجلب له  
باقي السوق<sup>(٢)</sup> ، ثم اشترى له ثوباً فأخذ ثمنه ، فصار في يده - وكذلك يصنع  
التجار يأخذ بعضهم من بعض - ثم جاءه رجل<sup>(٣)</sup> فقال : يا أبا عمارة إن عندي  
عدلاً كتاناً<sup>(٤)</sup> ؛ فهل تشتريه بشيء وأؤخرك بثمنه سنة ؟ فقال : نعم احمله  
وجني به ، قال : فحملة إليه فاشتراه منه بتأخير سنة ، فقام الرجل فذهب ، ثم أتاه  
آب من أهل سوقه ، فقال له : يا أبا عمارة ما هذا العدل ؟ قال له : هذا عدل اشتريته ،  
قال : فتبيعي نصفه وأعجل لك ثمنه ؟ قال : نعم ، فاشتراه منه وأعطاه نصف المتاع  
وأخذ نصف الثمن ، وصار في يده الباقي إلى سنة ، فجعل يشترى بثمنه الثوب  
والثوبين ، ويشترى ويبيع حتى أثرى و عز وجهه ، وصار معروفاً<sup>(٥)</sup> .

ص ١٤ ﴿ ١٤ ﴾ - أحمد بن محمد ، عن محمد بن يحيى ، عن طلحة بن زيد ، عن  
أبي عبدالله عليه السلام « قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : من أتجر بغير علم ارتطم في الربا ،  
ثم ارتطم ، قال : و كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول : لا يقعدن في السوق إلا من  
يعقل الشراء والبيع »<sup>(٦)</sup> .

١ - قال في الدروس : « يستحب التعرض للرزق ، وإن لم يكن له بضاعة كثيرة ، فيفتح  
بابه و يبسط بساطه » . و قوله : « فتح بابه » في الكافي : « فتح باب حانوته » .

٢ - كذا . و في الكافي « فطلب له في السوق » و هو الصواب ، و ما في المتن مصحف ، وذلك  
لنقشابه الخطي . ٣ - زاد في الكافي هنا : « آخر » . ٤ - في الكافي : « عدلاً من كتان » .

٥ - في الكافي : « و أصاب معروفاً » و قوله : « أثرى » أي كثر ماله .

٦ - في الفقيه : « فلا يقعدن » موصولاً بـ « ثم ارتطم » بحذف ما بينها . و ارتطم في الوحل و  
نحوه : وقع فيه وقوعاً لم يقدر معه على الخروج منه ، و هو وصف مستعار لغير الفقيه ، باعتبار  
أنه لا يتمكن من الخلاص من الربا ، و ذلك لكثرة اشتباه مسائله بمسائل البيع . (الوافي)

صع ﴿١٥﴾ ١٥ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن علي بن محمد - القاساني ، عن علي بن أسباط ، عن عبدالله بن القاسم الجعفري - عن بعض أهل بيته - « قال : قال : إن رسول الله ﷺ لم يأذن لحكيم بن حزام<sup>(١)</sup> في تجارة حتى يضمن له إقالة التادم ، وإنظار المُعْسير ، وأخذ الحق وأفياً ، أو غير واف » .

صع أوح ﴿١٦﴾ ١٦ - أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن أبي الجارود<sup>(٢)</sup> ، عن الأصْبَغ بن نباتة « قال : سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول على المنبر : يا معشر - التَّجَار ! الفقه ثم المتجر ، الفقه ثم المتجر ، والله للربا في هذه الأمة [ديبياً]<sup>(٣)</sup> أخفى من ديبب التمل على الصفا ، شوبوا أيمانكم بالصدق<sup>(٤)</sup> ، التاجر فاجرٌ والفاجر في التار ، إلا من أخذ الحق وأعطى الحق » .

صع ﴿١٧﴾ ١٧ - الحسن بن محبوب ، عن عمرو بن أبي المقدم ، عن جابر ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام بالكوفة عندكم يفندي كلَّ يوم بكرة من القصر يطوف في أسواق الكوفة سوقاً سوقاً ، و معه الدرة على عاتقه و كان لها طرفان - و كانت تسمى التسيبة<sup>(٥)</sup> - فيقف على أهل كلِّ سوق فينادي : يا معشر التُّجَار اتقوا الله عزَّ وجلَّ ، فإذا سمعوا صوته ألقوا ما في أيديهم ؛ و أروا إليه بقلوبهم ، و سمعوا بأذانهم ، فيقول : قَدِّمُوا الاستخارة ، و

١ - هو ابن أخي خديجة أم المؤمنين عليها السلام و آمن أو أسلم عام الفتح ، و قال رسول الله ﷺ : من دخل دار حكيم فهو آمن .

٢ - هو زياد بن المنذر الهمداني الخارقي الحوفي مولا هم ، كوفي تابعي ، زيدي المذهب ، تنسب إليه الجارودية و كان أعمى . و ما في بعض النسخ : « عن أبي جرير » تصحيف .

٣ - ما بين المعقوفين مذكور في نسخة مصححة . و ليس في الكافي .

٤ - المتجر : التجارة ، و قوله : « للزبا » بفتح اللام للتأكيد ، و « ديبب » - بفتح الدال - : المشي الخفي ، و « الصفا » : الحجر الصلد ، والشوب : الخلط ، و « أيمانكم » - بفتح الهمزة و يحتمل الكسر - ، و في الفقيه : « شوبوا أموالكم بالصدقة » و هو أظهر . (الوافي) و قيل : المعنى : ادفعوا أيمانكم عن أنفسكم بسبب الصدق ، فإن الصادق لا يحتاج إلى اليمين و يصدق الناس و يسمعون كلامه بخلاف الكاذب ، فإنه حلاف مبهين .

٥ - الشب بمعنى الشق ، و وجه تسمية دُرته بذلك لكونها ذات ستابتين و ذات شقتين .

تَبَرَّكُوا بِالشَّهْوَةِ ، وَاقْتَرَبُوا مِنَ الْمُتَبَاعِينَ<sup>(١)</sup> ، وَتَزَيَّنُوا بِالْحِلْمِ ، وَتَنَاهَوْا عَنِ الْيَمِينِ ، وَجَانِبُوا الْكُذْبَ ، وَتَجَافَوْا عَنِ الظُّلْمِ ، وَانصَفُوا الْمَظْلُومِينَ ، وَ لَا تَقْرَبُوا الرِّبَا ، وَ أَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَ لَا تَبَخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَ لَا تَعْتَسُوا فِي الْأَرْضِ مَفسِدِينَ<sup>(٢)</sup> . فَيَطُوفُ فِي جَمِيعِ الْأَسْوَاقِ بِالْكَوْفَةِ ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَقْعُدُ لِلنَّاسِ .»

مع ﴿١٨﴾ ١٨ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن التوفلي ، عن الشكوي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : مَنْ بَاعَ وَاشْتَرَى فَلْيَحْفَظْ خَمْسَ خِصَالٍ ، وَ إِنْ فَلَ يَشْتَرِ وَ لَا يَبِيعُ \* : الرِّبَا ، وَالْحَلْفَ ، وَ كِتْمَانَ الْعَيْبِ ، وَالْحَمْدَ إِذَا بَاعَ ، وَ الدَّمَّ إِذَا اشْتَرَى .»

ح ﴿١٩﴾ ١٩ - عنه ، عن أبيه<sup>(٣)</sup> ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن الحكم ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إِذَا قَالَ لَكَ الرَّجُلُ : اشْتَرِ لِي ، فَلَا تَعْطُهُ مِنْ عِنْدِكَ وَ إِنْ كَانَ الَّذِي عِنْدَكَ خَيْرًا مِنْهُ »<sup>(٤)</sup> .

مع ﴿٢٠﴾ ٢٠ - عنه ، عن أبيه ، عن التوفلي ، عن الشكوي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قَالَ : مَرَّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام عَلَى جَارِيَةٍ قَدْ اشْتَرَتْ لِحْمًا مِنْ قِصَابٍ وَ هِيَ تَقُولُ : زِدْنِي ، فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام : زِدْهَا فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْبُرْكَه .»

ع ﴿٢١﴾ ٢١ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عبدالرحمن بن أبي نجران ، عن علي بن عبدالرحيم - عن رجل - عن أبي عبدالله عليه السلام « قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ : إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ : هَلُمَّ أَحْسَنَ بَيْعِكَ ؛ يَحْرَمُ عَلَيْهِ الرِّبْحَ »<sup>(٥)</sup> .

١ - أي اطلبوا الخير من الله أولاً ، وابتغوا منه تعالى البركة ثانياً بالسهولة في البيع والشراء أي بكونكم سهل البيع والشراء ، والقضاء والاقتضاء ، و «واقتربوا من المتباعين» أي لا تغالوا في الثمن فينفروا . و في الكافي : «من المتباعين» .

٢ - اقتباس من الآية الخامسة والثمانين من سورة هود ، و فيها : «و يا قوم أوفوا اليكيات والميزان بالقيسط ولا تبخسوا الناس أشياءهم - الآية» .

٣ - كذا ، و في الكافي : «عنه ، عن أبيه ؛ و محمد بن إسماعيل ، عن فضل بن شاذان جميعاً عن ابن أبي عمير - إلخ» . ٤ - تقدم الخبر في ج ٦ «كتاب المكاسب» تحت رقم ١١٩ ص ٤٠٤ .

٥ - حمله الأصحاب على الكراهة . \* - في الكافي : «و إِنْ فَلَ يَشْتَرِ وَ لَا يَبِيعُ» .

« ٢٢ ﴿٢٢﴾ - ٢٢ - عنه ، عن عثمان بن عيسى ، عن ميسر ، عن أبي عبدالله عليه السلام »  
 « قال : غَبْنُ الْمُؤْمِنِ حَرَامٌ » .

ص ٢٣ ﴿٢٣﴾ - ٢٣ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين  
 عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، عن صالح بن عقبة ، عن سليمان بن صالح ؛ و  
 أبي شَيْبَلٍ <sup>(١)</sup> ، عن أبي عبدالله عليه السلام » قال : رِبْحُ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ رِبْحاً إِلَّا أَنْ  
 يَشْتَرِيَ بِأَكْثَرِ مِنْ مِائَةِ دِرْهَمٍ فَارْبِحْ عَلَيْهِ قَوْتَ يَوْمِكَ ، أَوْ يَشْتَرِهِ لِلتَّجَارَةِ  
 فَارْجُوا عَلَيْهِمْ وَارْقُوا بِهِمْ <sup>(٢)</sup> .

ص ٢٤ ﴿٢٤﴾ - ٢٤ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن محمد ، عن صالح بن أبي حماد  
 عن محمد بن سينان ، عن حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ ، عن قَيْسٍ <sup>(٣)</sup> » قال : قَلْتُ لِأَبِي -  
 جَعْفَرٍ عليه السلام : إِنَّ عَامَّةَ مَنْ يَأْتِينِي مِنْ إِخْوَانِي ، فَحَدَّثَ لِي مِنْ مُعَامَلَتِهِمْ مَا لَا  
 أَجُوزُهُ <sup>(\*)</sup> إِلَى غَيْرِهِ ، فَقَالَ : إِنَّ وَلَيْتَ أَخَاكَ فَحَسَنٌ <sup>(٤)</sup> ، وَإِلَّا فَبِعْ بِيَع -  
 الْبَصِيرِ الْمَدَاقِ » .

ص ٢٥ ﴿٢٥﴾ - ٢٥ - عنه ، عن الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد - عن بعض  
 أصحابنا - عن أبان <sup>(٥)</sup> ، عن عامر بن جذاعة ، عن أبي عبدالله عليه السلام » أَنَّهُ قَالَ فِي  
 رَجُلٍ عِنْدَهُ بَيْعٌ وَسَعْرَةٌ <sup>(٦)</sup> سِعْراً مَعْلوماً ، فَمَنْ سَكَتَ عَنْهُ مَتَمَّنْ يَشْتَرِي مِنْهُ

١ - هو عبدالله بن سعيد الأسدي ، روى عن أبي عبدالله عليه السلام ، ثقة ، له كتاب .

٢ - في الدرر : يكره . ربح المؤمن على المؤمن إلا بأن يشتري بأكثر من مائة درهم فيربح  
 عليه قوت اليوم ، أو يشتري للتجارة فيرفق به ، أو للضرورة ، و عن الصادق عليه السلام : لا بأس في  
 غيبة القائم بالربح على المؤمن ، و في حضوره مكروه . (ملذ) والربح على الموعود بالإحسان ، و  
 مدح المبيع وذمه للمتعاقدين . (المرأة)

٣ - في الكافي : « عن ميسر » مكان « عن قيس » ، وهو الضواب ، وأن ميسر بن -  
 عبدالعزيز كان من أصحاب الباقر عليه السلام وهو التخعي المدائني ، ذكره العلامة (ره) في الثقات .

٤ - أي بعته برأس المال ، و قوله : « و إلا فبيع » في بعض النسخ « عليه فبيع » أي : يجوز و  
 لا ينافي الكراهة . و يحتمل أن يكون المعنى إن كان المشتري أخاك المؤمن فلا تبيع عليه و إلا  
 فاكس . (ملذ) \* في الكافي : « لا أحوزه » بالخاء المهملة .

٥ - يعني ابن عثمان الأحمر البجلي . ٦ - في الكافي : « بيع فسقره » .



باعه بذلك اليتعر ، و من ما كسّه فأبي أن يبتاع منه زاده<sup>(١)</sup> قال : لو كان يزيد-  
الرجلين والثلاثة لم يكن بذلك بأس ، فأما إن يفعله لمن أبي عليه و كايسه و يمنعه  
من<sup>(\*)</sup> لا يفعل فلا يعجبني إلا أن يبيعه بيعاً واحداً»<sup>(٢)</sup> .

صح ﴿٢٦﴾ ٢٦ - أحمد بن محمد بن عيسى<sup>(٣)</sup> ، عن يزيد بن إسحاق ، عن  
هارون بن حمزة [عن أبي حمزة]<sup>(٤)</sup> : «عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أتيا عبد مسلم أقال  
[عبد] مسلماً<sup>(٥)</sup> في بيع أقاله الله عزّ وجلّ عشرته يوم القيامة»<sup>(٦)</sup> .

صع ﴿٢٧﴾ ٢٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن التوفليّ ، عن الشكونيّ ،  
عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : صاحب السَّلعة أحقُّ  
بالسّوم»<sup>(٧)</sup> .

رفع ﴿٢٨﴾ ٢٨ - أحمد بن محمد بن خالد ، عن علي بن أسباط - رفعه - «قال :  
نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن السّوم ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس»<sup>(٨)</sup> .  
ع ﴿٢٩﴾ ٢٩ - أحمد ، عن علي بن أحمد بن إسحاق بن سعيد الأشعريّ<sup>(٩)</sup> ،

١ - أي المتاع لا التتعر كما يتوهم من التتياق . (المرأة)

٢ - قوله : «لا يفعل» أي لا يماكس .

٣ - كذا في التسخ ، وفي الكافي : «أحمد ، عن محمد بن علي ، عن يزيد بن إسحاق - الخ» .

٤ - ما بين المعوقين ساقط من بعض نسخ التهذيب ، لكن موجود في الكافي و هو

الضواب ، لعدم رواية هارون عن أبي عبد الله عليه السلام في الكتب ، و إن قال التجاشي بروايته عنه .

٥ - في الكافي : «أتيا عبد أقال مسلماً» .

٦ - الإقالة : فسخ البيع بعد لزومه .

٧ - أي أنّ البايع أحقّ بالمساومة والابتداء بتعيين التتعر .

٨ - هو أن يساوم [الرجل] يسلمته في ذلك الوقت لانه وقت ذكر الله تعالى ، فلا يشتغل فيه

بشيء غيره ، و قد يجوز أن يكون من رعى الإبل ، لأنها إذا رعت قبل طلوع الشمس ؛ والمرعى

نُد أصابها منه الوباء و ربّما قتلها ، و ذلك معروف عند أرباب المال من العرب . (التهاية) وقال

ابن الجوزي : إنه أظهر الوجه ، قال : لأته يزل في الليل على النبات داء فلا ينحل إلا بطلوع

الشمس .

٩ - كذا ، وفي بعض التسخ : «أحمد بن علي بن أحمد ، عن إسحاق بن سعيد الأشعريّ» ، و في

الكافي كما في المتن إلا فيه : «سعد الأشعريّ» .

عن عبدالله بن سعيد الدغشي « قال : كنت على باب شهاب بن عبد ربّه فخرج غلام شهابٍ و قال : إني أريد أن أسأل هشام الصّيدلاني<sup>(١)</sup> عن حديث التلعة والبضاعة ، قال : فأتيت هشاماً فسألته عن الحديث ، فقال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن البضاعة والتلعة ، فقال : نعم ؛ ما من أحدٍ تكون عنده سلعة أو بضاعة<sup>(٢)</sup> إلا قيض الله عزّ وجلّ له من يربحه<sup>(٣)</sup> ، فإن قبل وإلا صرفه إلى غيره ، و ذلك أنه ردّ [بذلك] على الله عزّ وجلّ » .

ضع ﴿٣٠﴾ ٣٠ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن سنان ، عن يونس بن يعقوب ، عن عبدالأعلى بن أعين « قال : قال : نبتت عن أبي جعفر عليه السلام أنه يكره شراء ما لم ير [٥] » .

صح ﴿٣١﴾ ٣١ - أحمد بن محمد ، عن محمد بن يحيى ، عن طلحة بن زيد ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : سوق المسلمين كمسجدهم ، فمن سبق إلى مكان فهو أحقّ به إلى الليل ، و كان لا يأخذ على بيوت الشوق كرى » .

صح ﴿٣٢﴾ ٣٢ - أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا دخلت سوقك فقل : « اللهم إني أسألك من خيرها و خبئ أهلها ، و أعوذ بك من شرّها و شرّ أهلها ، اللهم إني أعوذ بك أن أظلم أو أظلم ؛ أو أنغى أو أنغى عليّ ؛ أو أعتدي أو أعتدي عليّ ، اللهم إني أعوذ بك من شرّ إبليس و جنوده ؛ و شرّ فتنة العرب و العجم ، و حسيبي الله الذي لا إله إلا هو ؛ عليه توكلت و هو ربّ العرش العظيم » » .

١ - في الكافي : « هاشم الصّيدلاني » ههنا و ما يأتي ، و قال في اللباب : هذه النسبة والصّيدلاني سواء ، قيل لمن يبيع الأدوية و العقاقير ، و ينسب إليها جماعة - انتهى . والزجل مجهول بل مهمل .

٢ - أي مال غيره يبيعه أمانة ، والخبر يدلّ على كراهة ردّ أول مشتري يعطي الربح كما هو المشهور بين التجار . (ملذ)

٣ - قال الفيروز آبادي : « قيض الله فلاناً لفلانٍ : جاءه به ، و أتاحه له ، و [قوله تعالى] « فَيُضِنَّا لَهُمْ قُرْنًا » [فضلت : ٢٥] : سببنا لهم من حيث لا يحتسبون » .

ح ﴿٣٣﴾ ٣٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد<sup>(١)</sup> ، عن حريز ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا اشتريت شيئاً من متاع أو غيره فكبر ، ثم قل : « اللَّهُمَّ إِنِّي اشْتَرَيْتُهُ ، أَلْتَمِسُ فِيهِ مِنْ فَضْلِكَ ، فَاجْعَلْ فِيهِ فَضْلاً ، اللَّهُمَّ إِنِّي اشْتَرَيْتُهُ أَلْتَمِسُ فِيهِ رِزْقَكَ ، فَاجْعَلْ لِي فِيهِ رِزْقاً » ، ثُمَّ اعِدْ [عَلَى] كُلِّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ »<sup>(٢)</sup> .

صح ﴿٣٤﴾ ٣٤ - الحسن بن محبوب ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا أردت أن تشتري شيئاً فقل : « يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ ، يَا دَائِمُ يَا رَوْفُ يَا رَحِيمُ ، أَسْأَلُكَ بِعِزَّتِكَ وَ قُدْرَتِكَ وَ مَا أَحَاطَ بِهِ عِلْمُكَ أَنْ تَقْسِمَ لِي مِنَ التَّجَارَةِ الْيَوْمَ أَعْظَمَهَا رِزْقاً ، وَ أَوْسَعَهَا فَضْلاً ، وَ خَيْرَهَا عَاقِبَةً ؛ فَإِنَّهُ لَا خَيْرَ فِيهَا لَا عَاقِبَةَ لَهُ » ، قَالَ : وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : إِذَا اشْتَرَيْتَ دَابَّةً أَوْ رَأْساً فَقُلْ : « اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي أَطْوَلَهَا حَيَاةً ، وَ أَكْثَرَهَا مَنَفَعَةً وَ خَيْرَهَا عَاقِبَةً » .

ع ﴿٣٥﴾ ٣٥ - أحمد بن محمد بن خالد - عن عده من أصحابنا<sup>(٣)</sup> - عن علي ابن أسباط ، عن حسين بن خارجه ، عن ميسر بن عبدالعزيز « قال : قال لي أبو عبدالله عليه السلام : لا تعامل ذا عاهة فإنهم أظلم شيء »<sup>(٤)</sup> .

ع ﴿٣٦﴾ ٣٦ - عنه ، عن أبيه ، عن فضل الثوفاي ، عن [ابن] أبي يحيى الرزازي<sup>(٥)</sup> « قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : لا تحالطوا و لا تعاملوا إلا من نشأ في الخير »<sup>(٦)</sup> .

١ - يعني حماد بن عيسى .

٢ - إطلاق الإعادة على الأول تغليب شائع ، فلا يتوهم لزوم أربع مرّات ، و لفظة «على» في بعض النسخ زائدة ، و ليست في الكافي .

٣ - في الكافي : «عن عده من أصحابه» ، و قد يأتي تحت رقم ٤٠ و فيه : «عن غير واحد من أصحابه» .

٤ - بعل نسبة الظلم إليهم لسراية أمراضهم ، أو لأنهم مع علمهم بالثراية لا يجتنبون عن المخالطة . (المرآة)

٥ - في الكافي : «عن ابن أبي يحيى الرزازي» ، و قيل : في بعض النسخ : «ابن أبي نجران

الرزازي» . ٦ - قوله عليه السلام : «في الخير» أي في المال . (المرآة)

فق  
صع ﴿٣٧﴾ ٣٧ - أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن ظريف بن ناصح «قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: لا تخالطوا ولا تعاملوا إلا من نشأ في الخير»<sup>(١)</sup>.

صع ﴿٣٨﴾ ٣٨ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن الحسين بن ميثاق، عن عيسى<sup>(٢)</sup>، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه قال: إياكم و مخالطة السفلة، وإن السفلة لا يؤول إلى خير»<sup>(٣)</sup>.

ح ﴿٣٩﴾ ٣٩ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص ابن البختري «قال: استقرض قهرمان لأبي عبدالله عليه السلام<sup>(٤)</sup> من رجل طعاماً [لأبي عبدالله عليه السلام] فآلح في التقاضي، فقال له أبو عبدالله عليه السلام: ألم أنك أن تستقرض بمن لم يكن له فكان؟!»<sup>١٠</sup>

ع ﴿٤٠﴾ ٤٠ - أحمد بن أبي عبدالله - عن غير واحد من أصحابه - عن علي ابن أسباط، عن حسين بن خارجة، عن ميسر بن عبدالعزيز «قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: لا تعامل ذا عاهة فإنهم أظلم شيء»<sup>(٥)</sup>.

صع ﴿٤١﴾ ٤١ - الحسن بن محبوب، عن العباس بن الوليد بن صبيح، عن

١ - تقدم الخبر بعينه في الصفحة الماضية بسند مجهول تحت رقم ٣٦.

٢ - الظاهر كونه عيسى بن عبدالله بن سعد الأشعري، ويمكن أن يكون عيسى بن عبدالله

الهاشمي.

٣ - قال الصدوق - رحمه الله - بعد نقل الخبر (تحت رقم ٣٦٠٥) مُرسلاً: جاءت الأخبار

في معنى السفلة على وجوه، فمنها: أن السفلة هو الذي لا يبالي ما قال ولا ما قيل له، ومنها: أن السفلة من يضرب بالظنور، ومنها: أن السفلة من لم يشزه الإحسان ولا تسوؤه الإساءة، والسفلة من ادعى الإمامة وليس لها بأهل، وهذه كلها أوصاف السفلة، من اجتمع فيه بعضها أو جميعها وجب اجتناب مخالطته. وفي النهاية: «السفلة - بفتح السين و كسر الفاء - : الشقاط من الناس». أقول: الشقاط أو الشقاط جمع الشاقط بمعنى اللئيم.

٤ - القهرمان هو كالحازن والوكيل والحافظ لما تحت يده والقائم بأمر الرجل بلغة

الفرس. (النهاية).

٥ - تقدم آنفاً تحت رقم ٣٥ بلفظه؛ وفيه: «عن عدة من أصحابنا».

أبيه قال: « قال لي أبو عبد الله عليه السلام: لا تشتري من حمارٍ، فإنَّ حِرْفَتَهُ <sup>(١)</sup> لا بركة فيها».

ع **﴿٤٢﴾** ٤٢ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم - عمّن حدّثه - عن أبي الرّبيع الشّاميّ « قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام فقلت: إنَّ عندنا قوماً من الأكراد وإتّهم لا يزالون يخيئون بالبيع، فنخاطبهم ونباعهم؟ فقال: يا أبا ربيع لا تخالطوهم؛ فإنَّ الأكراد خيٌّ من أحياء الجنّ، كشف الله عنهم الغطاء! فلا تخالطوهم» <sup>(٢)</sup>.

ح **﴿٤٣﴾** ٤٣ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير - عن غير واحد - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا يكون الوفاء حتى يرجح» <sup>(٣)</sup>.

ع **﴿٤٤﴾** ٤٤ - أحمد بن محمد بن خالد، عن ابن فضال، عن ابن بكير، عن حماد بن بشير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا يكون الوفاء حتى يميل الميزان» <sup>(٤)</sup>.

ع **﴿٤٥﴾** ٤٥ - عنه، عن الحجاج، عن عبّيد بن إسحاق «قال: قلت

١ - كذا، وفي الكافي: «فإن صفتته». وفي الفقيه: «فإن خلطته»، والمحارف: المحروم و

هو خلاف المبارك، ورجل محارف أي منقوص الحظ، لا ينمو له مال.

٢ - مروى في الكافي بسندٍ فيه إرساٌ، وقال العلامة المجلسي - رحمه الله -: يدلّ على

كراهة معاملة الأكراد، وربما يؤوّل كونهم من الجنّ بأنّهم لسوء أخلاقهم و كثرة حيلهم أشباه الجنّ، فكأنّهم منهم كشف عنهم الغطاء. (المرأة) أقول: كلُّ ما ورد في هذا الباب من التّهي عن مخالطة الأكراد و أمثالهم خاصّ بجماعة كانوا في تلك الأيّام سكنوا المدينة و غشوا في معاملاتهم، فلذا منع الإمام عليه السلام عن مخالطتهم و معاملتهم، والحقّ أنّ المراد طائفة خاصّة؛ لا كلّ من اشترى هذه العناوين و لو كان مؤمناً عادلاً!! و استفادة العموم من هذه الأخبار خروج عن الطّريق العلمي الاجتهاديّ.

٣ - في القاموس: رجح الميزان: مال، و رجح - من باب التّفعل - أعطاه راجحاً. و قال

في الدرّوس: يستحبّ قبض التّاقص و إعطاء الرّاجح.

٤ - ظاهره الوجوب من باب المقدّمة، و يمكن الحمل على الاستحباب. كما ذكره

الأصحاب، فالمراد بالوفاء الوفاء الكامل، و الأحوط العمل بظاهر الخبر. (المرأة)

لأبي عبد الله عليه السلام: إني صاحب نخل ، فخبّرني مجّد أنتهي إليه من الوفاء ، فقال أبو عبد الله عليه السلام: انو الوفاء ، فإن أتى على يد يهلك و قد نويت الوفاء كنت من أهل الوفاء ، وإن نويت التقصان ثم أوفيت كنت من أهل التقصان .»

س ٤٦ ﴿٤٦﴾ - أحمد بن محمد ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن مرازم - عن رجل - عن إسحاق بن عمار « قال : قال : من أخذ الميزان فنوى أن يأخذ لنفسه وافيأ لم يأخذ إلا راجحاً<sup>(١)</sup> ، و من أعطى فنوى أن يعطي سواء لم يعط إلا ناقصاً .»

س ٤٧ ﴿٤٧﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن مثنى - الحنّاط - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قلت له : رجل من نيتته الوفاء وهو إذا كال لم يحسن أن يكيل ، قال : فإي يقول الذين حوله ؟ قلت : يقولون : لا يوفي ، قال : هذا لا ينبغي له أن يكيل<sup>(٢)</sup> .»

ص ٤٨ ﴿٤٨﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن - سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : ليس متاً من غشنا .»

ص ٤٩ ﴿٤٩﴾ - وهذا الإسناد ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله لرجل يبيع التمر: يافلان أما علمت أنه ليس من المسلمين من غشهم؟ .»  
ص ٥٠ ﴿٥٠﴾ - موسى بن بكر<sup>(٣)</sup> « قال : كتنا عند أبي الحسن عليه السلام فإذا دنانير مصوبة بين يديه<sup>(٤)</sup> فنظر إلى دينار فأخذه بيده ثم قطعه بنصفين ، ثم قال<sup>(\*)</sup> :

١ - إذ الطبع مايل إلى أخذ الزاجح وإعطاء التاقص ، فيندع من نفسه في ذلك كثيراً ، و قانافي الدروس : يستحب قبض التاقص وإعطاء الزاجح . (المرأة)

٢ - ظاهره كراهة تعرض الكيل والوزن لمن لا يحسنها كما ذكره أكثر الأصحاب ، و يحتمل عدم الحواز لوجوب العلم بإيفاء الحق . (المرأة)

٣ - طريق الشيخ إلى موسى بن بكر : «ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفّار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن ابن أبي عمير عنه» . و في الكافي : «محمد بن يحيى ، عن بعض أصحابنا ، عن سجادة ، عن موسى بن بكر - الخ» . \* - في الكافي : «ثم قال لي :» .

٤ - كذا ، و في الصحاح : «تقول : دخلت على فلانٍ فإذا الدنانير صوبةً بين يديه ، أو

ألقه في البالوعة حتى لا يباع شيء فيه عُشٌّ».

ص ٥١ ﴿٥١﴾ - ٥١ - و روى عبيس بن هشام<sup>(١)</sup>، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: دخل رجل<sup>(٢)</sup> يبيع الدقيق، فقال: إياك والعش، فإنه من عُش عُش في ماله؛ فإن لم يكن له مال عُش في أهله».

ص ٥٢ ﴿٥٢﴾ - ٥٢ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن التوفلي، عن الشكوتي، عن <sup>١</sup> أبي عبدالله عليه السلام «قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يُشاب اللبن بالماء للبيع».

ص ٥٣ ﴿٥٣﴾ - ٥٣ - عنه، عن أبيه، عن التوفلي، عن الشكوتي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يُشاب اللبن بالماء للبيع».

ص ٥٤ ﴿٥٤﴾ - ٥٤ - عنه، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم «قال: كنت أبيع الشابري في الظلال، فرزني أبو الحسن موسى عليه السلام فقال: يا هشام إن البيع في الظلال عُش؛ والعش لا يخل»<sup>(٤)</sup>.

ص ٥٥ ﴿٥٥﴾ - ٥٥ - ابن محبوب، عن أبي جميلة<sup>(٥)</sup>، عن سعد الإسكافي<sup>(٦)</sup>، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: مرز النبي صلى الله عليه وآله في سوق المدينة بطعام، فقال لصاحبه: ما

«تهبلة»، و في القاموس: الصوبة: كل مجتمع.

١ - هو عباس بن هشام أبو الفضل الأسدي الكوفي الثقة، كسر اسمه فقيل: عبيس. له كتاب التوارد (صه، جش)، و طريق الشيخ (ره) إليه صحيح، كما هو مذكور في فهرسته. و لكن روايته عن أبي عبدالله عليه السلام بعيداً جداً كما يظهر من الكافي «عبيس بن هشام، عن رجل من أصحابه، عن أبي عبدالله عليه السلام - إلخ»، و أورده الشيخ مرة في أصحاب الرضا عليه السلام و أخرى في «من لم يرو عن واحد من الأئمة عليهم السلام».

٢ - في الكافي: «دخل عليه رجل».

٣ - ما بين المعقوفين كما ترى مكرّر في عاقبة التسخ، والترقيم زائد أيضاً، لكن لا بد لنا من الإتيان به، كما أشرنا إليه مكرراً، و التهي تحريمي. و أسقطه العلامة المجلسي - رحمه الله - في الملاذ لاتحاده مع سابقه سنداً و متناً، أو عدم وجوده في نسخته.

٤ - قال المولى المجلسي - رحمه الله - : ظاهره حرمة البيع في موضع يستتر فيه العيب، و حمل على الكراهة الشديدة، و لا استبعاد في الحرمة.

٥ - هو المفضل بن صالح أبو جميلة الأسدي التخاس الكوفي.

٦ - قال في الجامع: الظاهر أن سعد الإسكافي و سعد بن ظريف واحد.



أرى طعامك إلا طيباً، وسأل عن سيره فأوحى الله تعالى إليه أن يدبر يده<sup>(١)</sup> في -  
الطعام ففعل فأخرج طعاماً رديئاً، فقال لصاحبه: ما أراك إلا وقد جمعت خيانة و  
غشاً للمسلمين».

ص ٥٦ ﴿٥٦﴾ - أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن عيسى، عن عبدالله  
ابن عبدالله الدهقان، عن ذرست بن أبي منصور، عن إبراهيم بن عبد الحميد،  
عن أبي الحسن موسى عليه السلام «قال: ثلاثة لا ينظر الله عز وجل إليهم: أحدهم رجل  
اتخذ الله عز وجل بضاعة لا يشتري إلا يمين ولا يبيع إلا يمين».

٥٧ ﴿٥٧﴾ - ٥٧ - وروي عن أبي عبدالله عليه السلام أنه كان يقول: «إياكم  
والخلف، فإنه يمتحق البركة و يتفق السلعة<sup>(٢)</sup>».

٥٨ ﴿٥٨﴾ - ٥٨ - محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن -  
عبد الجبار، عن أحمد بن النضر، عن أبي جعفر القزاري «قال: دعا أبو عبدالله عليه السلام  
مولى له يقال له: مُصَادِف، فأعطاه ألف دينار وقال له: تجهز حتى تخرج إلى  
مصر، فإن عيالي قد كثروا، قال: فجهزه بمتاع، و خرج مع التجار، فلما دنا  
من مصر استقبلهم قافلة خارجة من مصر فسألوا عن المتاع الذي معهم ما حاله  
في المدينة و كان متاع العامة<sup>(٣)</sup>؟ فأخبروهم أنه ليس بمصر منه شيء، فتحالفوا و  
تعاهدوا على أن لا ينقصوا متاعهم من ربح الدينار ديناراً<sup>(٤)</sup>، فلما قبضوا أموالهم

١ - في بعض نسخ الكافي: «أن يمت يديه»، و في بعضها: «أن يدس يديه»، والدس:  
الإخفاء، يقال: دس الشيء في التراب.

٢ - كذا و فيه تقديم و تأخير، والصواب كما أورده الكليني (ره) في الكافي (ج ٥ ص  
١٦٢) بإسناده عن أمير المؤمنين عليه السلام «أنه كان يقول: إياكم والخلف، فإنه يتفق السلعة و يحق  
البركة»، و جاء الخبر في سنن ابن ماجه بإسناده عن النبي صلى الله عليه وآله «قال: إياكم والخلف في البيع،  
فإنه يتفق ثم يتحق». و يتفق السلعة أي يروجها. و في النهاية: في الحديث: «اليمين الكاذبة  
متنقة للسلعة ممتحقة للبركة» أي هي مظنة لنفاقها و موضع له - انتهى.

٣ - أي الذي يحتاج إليه عامة الناس.

٤ - معناه أنهم اتفقوا على أن يبيعوا متاع الذي يحتاج إليه عامة الناس بأعلى الثمن.

انصرفوا إلى المدينة، فدخل مُصَادِفٌ على أبي عبدالله عليه السلام و معه كيسان في كل واحد ألف دينار، فقال: جُعِلْتُ فداك هذا رأس المال و هذا الآخر ربح، فقال عليه السلام: إنَّ هذا الرِّبْحَ كثير و لكن ما صنعتُم بالمتاع؟ فحدّثه كيف صنعوا و كيف تحالفوا، فقال: سبحان الله! تحلفون على قوم مسلمين ألاّ تبعونهم إلاّ بربح الدِّينار ديناراً؟! ثم أخذ الكيس<sup>(١)</sup>، ثم قال: هذا رأس مالي و لا حاجة لنا في هذا الرِّبْح، ثم قال: يا مُصَادِفُ مجالدة السيوف أهونُ من طلب الحلال<sup>(٢)</sup>.

ص ٥٩ ﴿٥٩﴾ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الثَّقَفي، عن السَّكُوني، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا نظر الرَّجل في تجارة فلم يرَ فيها شيئاً فليتحوّل إلى غيرها».

ح ﴿٦٠﴾ ٦٠ - أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن علي بن شجرة، عن بشير التَّبال، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا رُزِقْتَ من شيءٍ فالزمه».

ص ٦١ ﴿٦١﴾ ٦١ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: درهم ربا أشدّ من سبعين زنيّة كلّها بذات محرم<sup>(٣)</sup>».

ث ٦٢ ﴿٦٢﴾ ٦٢ - عنه، عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: درهم ربا أشدّ<sup>(٤)</sup> من ثلاثين زنيّة كلّها بذات محرم مثل خالة و عمّة».

ص ٦٣ ﴿٦٣﴾ ٦٣ - عنه، عن صفوان<sup>(\*)</sup>، عن سعيد بن يسار «قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: درهم واحد ربا أعظم عند الله من عشرين زنيّة كلّها بذات محرم».

١ - في الكافي: «ثم أخذ أحد الكيسين»، و هو الصواب.

٢ - مفهومه عدم جواز ذلك بل حرّمته. \* - المراد به ابن يحيى.

٣ - الرِّبا: معاوضة متجانسين مكيلين أو موزونين بزيادة في أحدهما، و إن كانت حكيمة كحالٍ بمؤجل، أو مع إهمام قدره، و إن كان باختلافها رطباً و يابساً، و أكثر إطلاقه على تلك الزيادة. (الواقفي) و الزنيّة - بالكسر و الفتح - : الزنا.

٤ - في الفقيه: «درهم ربا أشدّ عند الله عزّ وجلّ - الخ».

٦٤ ﴿٦٤﴾ - عنه، عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد ابن علي، عن آبائه، عن علي عليه السلام «قال: لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الربا و آكله و بائعه و مشتره و كاتبه و شاهده».

٦٥ ﴿٦٥﴾ - عنه، عن عثمان بن عيسى، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قلت له: إني سمعت الله يقول: «يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَ يُرِي الصَّدَقَاتِ»<sup>(١)</sup>»، و قد أرى مَنْ يأكل الربا يربو ماله، فقال: أي محقٍ أمحق من درهم ربا؟! يحق- الدين، و إن تاب منه<sup>(٢)</sup> ذهب ماله و افتقر».

٦٦ ﴿٦٦﴾ - ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «أنه سُئِلَ عن الرَّجُلِ يأكل الربا و هو يرى أنه له حلال، قال: لا يَصْرُهُ حتى يصيبه متعمداً<sup>(٣)</sup>، فإذا أصابه متعمداً فهو بمنزلة الذي قال الله عزَّ و جلَّ».

٦٧ ﴿٦٧﴾ - الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام «في قوله تعالى: «وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبَا لِيَرْبُؤَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُؤُوا عِنْدَ اللَّهِ»<sup>(٤)</sup>»، قال: هو هَدَيْتَكَ إلى الرَّجُلِ تطلب منه الثَّوَابَ أَفْضَلَ منها فذلك رِبَاٌ يُوْكَلُ».

٦٨ ﴿٦٨﴾ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب الخزاز، عن محمد بن مسلم «قال: دخل رجلٌ على أبي جعفر عليه السلام من أهل خراسان، قد عمل بالربا حتى كثر ماله، ثمَّ إنَّه سأل الفقهاء فقالوا: ليس يقبل منك شيء إلا أن تردَّه إلى أصحابه، فجاء إلى أبي جعفر عليه السلام فقصَّ عليه قصته، فقال له أبو جعفر عليه السلام: مخرجك من كتاب الله عزَّ و جلَّ «فَإِن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَ أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ»<sup>(٥)</sup>»، و الموعظة التَّوْبَةُ»<sup>(٦)</sup>.

١ - البقرة: ٢٧٦، «و يربي» أي يكثر بركتها.

٢ - أي مع العلم، أو إذا أخذها كرهاً. و يأتي هذا الخبر تحت رقم ٨٣.

٣ - ذلك لقوله تعالى: «فإن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف» [البقرة: ٢٧٦]، و من قال بوجوب زده فحمل الآية على خطِّ الذَّنْبِ بعد التَّوْبَةِ، أو اختصاصه بزمِ الجاهلية.

٤ - الزوم: ٣٩. ٥ - البقرة: ٢٧٥. ٦ - أي سبها كأنها هي.

مع ﴿٦٩﴾ ٦٩ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن الحلبي «قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: كلُّ رِباً أكله الناس مجمَّهًا، ثم تابوا فإنه يقبل منهم إذا عرف منهم التوبة، وقال: لو أن رجلاً ورث من أبيه مالاً وقد عرف أن في ذلك المال رِباً ولكن قد اختلط في التجارة بغيره، فإنه له حلال طيب فليأكله، فإن عرف منه شيئاً معزولاً أنه رِباً فليأخذ رأس ماله وليرد الزيادة<sup>(١)</sup>».

مع ﴿٧٠﴾ ٧٠ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي - عبدالله عليه السلام «قال: أتى رجلٌ إلى أبي عليه السلام فقال: إني ورثت مالاً وقد علمت أن صاحبه الذي ورثته منه قد كان يربي، وقد عرفت أن فيه رِباً وأستيقن ذلك وليس يطيب لي حلاله لحال علمي فيه<sup>(٢)</sup>، وقد سألت فقهاء أهل العراق وأهل - الحجاز فقالوا: لا يحلُّ لك أكله من أجل ما فيه، فقال له أبو جعفر عليه السلام: إن كنت تعرف أن فيه مالاً معروفاً رِباً وتعرف أهله فخذ رأس مالك وردد ما سوي ذلك، وإن كان مختلطاً فكله هنيئاً<sup>(٣)</sup>، فإن المال ملك واجتنب ما كان يصنع صاحبه، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قد وضع ما مضى من الربا وحرّم عليهم ما بقي، فمن جهله وسع له جهله حتى يعرفه، فإذا عرف تحرّمه حرّم عليه، ووجب عليه فيه العقوبة إذا ركبها كما يجب على من يأكل الربا».

نو ﴿٧١﴾ ٧١ - أحمد بن أبي عبدالله، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إني رأيت الله عزّ وجلّ قد ذكر الربا في غير آية وكبره<sup>(٤)</sup>، فقال: أو تدري لم ذلك؟ قلت: لا، قال: لئلا يمتنع الناس من اصطناع - المعروف».

ح ﴿٧٢﴾ ٧٢ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن -

١ - في الفقيه وفي الكافي: «وليرد الزبا» وله بيان. (راجع الفقيه ج ٣ ص ٢٧٦)

٢ - في الكافي كما في المتن، وفي بعض نسخه: «وليس بطيب لي حلاله بحال علمي فيه».

٣ - حل على عدم العلم كما مر. (ملذ) وفي الكافي: «هنيئاً مريناً».

٤ - في الكافي: «و كزره». وقوله عليه السلام: «من اصطناع المعروف» قال المولى المجلسي (ره):

أي في ربا القرض و في البيع أيضاً، فإن غالبها أيضاً في التسيئة. (ملذ)

سالم ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إنما حَرَّمَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ الرِّبَا لِئَلَّا يَمْتَنَعَ النَّاسُ مِنْ اصْطِنَاعِ الْمَعْرُوفِ » .

ح ﴿٧٣﴾ ٧٣ - عنه ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن إبراهيم بن عمر - اليماني ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : الربا رباءان : رِباً يُؤْكَلُ ، وَ رِباً لَا يُؤْكَلُ ، فَأَمَّا - الَّذِي يُؤْكَلُ : فَهَدَيْتِكَ إِلَى الرَّجُلِ تَطْلُبُ مِنْهُ الثَّوَابَ أَفْضَلَ مِنْهَا فَذَلِكَ الرَّبَا الَّذِي يُؤْكَلُ ، وَ هُوَ قَوْلُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ : « وَ مَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبَاً لِيَزُودُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَزِيدُوا عِنْدَ اللهِ » ؛ وَ أَمَّا الَّذِي لَا يُؤْكَلُ : فَهُوَ الَّذِي نَهَى اللهُ عَزَّوَجَلَّ عَنْهُ وَ أَوْعَدَ عَلَيْهِ النَّارَ » .

ثقف مصحح ﴿٧٤﴾ ٧٤ - أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن عبيد بن زُرارة « قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : لا يكون الربا إلا فيما يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ » <sup>(١)</sup> .

ح ﴿٧٥﴾ ٧٥ - أحمد ، عن محمد بن عيسى <sup>(٢)</sup> ، عن ياسين الضَّرير ، عن حَرِيز ، عن زُرارة ؛ وَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام « قال : ليس بين - الرَّجُلِ وَ وَدَلِهِ ، وَ لَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ عِبْدِهِ ، وَ لَا بَيْنَ أَهْلِهِ رَباً ، إِنَّمَا الرَّبَا فِي مَا بَيْنَكَ وَ بَيْنَ مَا لَا تَمْلِكُ ، قُلْتَ : فَالْمُشْرِكُونَ بَيْنِي وَ بَيْنَهُمْ رَباً ؟ قال : نعم ، قلت : فَإِنَّهُمْ تَمْلِكُكَ ؟ فقال : إِنَّكَ لَسْتَ تَمْلِكُهُمْ إِنَّمَا تَمْلِكُهُمْ مَعَ غَيْرِكَ ، أَنْتَ وَ غَيْرُكَ فِيهِمْ سَوَاءٌ ، وَ الَّذِي بَيْنَكَ وَ بَيْنَهُمْ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ ، لِأَنَّ عَبْدَكَ لَيْسَ [ مِثْلُ عَبْدِكَ وَ ] عَبْدِ غَيْرِكَ » <sup>(٣)</sup> .

ص ﴿٧٦﴾ ٧٦ - محمد بن يعقوب ، عن حميد بن زياد ، عن الحشَّاب <sup>(٤)</sup> ، عن

١ - يدل على فساد ما ذهب إليه بعض الأصحاب من ثبوته في المعدود مطلقاً ، و بعضهم إذا كان نسيئة . (ملذ) ٢ - هو العبيدي و راويه الأشعري .

٣ - قوله : « بين ما لا تملك » أي أمره و اختياره و من لا حكم لك عليه ، و لعل فيه إشعاراً بعدم جواز أخذ الولد الفضل من الوالد . و قوله : « لأنَّ عبدك » يدل على ثبوت الربا بين المولى و العبد المشرك و على ثبوته بين المسلم و المشرك و حمل على الدَّمي أو على ما إذا كان الأخذ مشركاً . (المرآة) \* - يعنى الحسن بن موسى ، و شيخه الحسن بن علي بن يقَّاح .

ابن بَقَّاح ، عن مُعَاذِ بْنِ ثَابِتٍ ، عن عَمْرِو بْنِ جُمَيْعٍ ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ : قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : لَيْسَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَوَلَدِهِ رِبَاً ، وَ لَيْسَ بَيْنَ السَّيِّدِ وَعَبْدِهِ رِبَاً » .

مع ﴿٧٧﴾ ٧٧ - وَ هَذَا الْإِسْنَادُ « قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : لَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ أَهْلِ حَرْبِنَا رِبَاً ، فَإِنَّا نَأْخُذُ مِنْهُمْ أَلْفَ دِرْهَمٍ بِدِرْهَمٍ ، وَنَأْخُذُ مِنْهُمْ وَلَا نُعْطِيهِمْ » .

ع ٧٨ ﴿٧٨﴾ ٧٨ - مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَبِيٍّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ - أَيُّوبَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ بِنْتِ عَسَاكِرِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : جَعَلْتُ فِدَاكَ إِنَّ النَّاسَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الرِّبْحَ عَلَى الْمُضْطَرِّ حَرَامٌ ، وَهُوَ مِنَ الرِّبَا ؟ فَقَالَ : وَ هَلْ رَأَيْتَ أَحَدًا اشْتَرَى - غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا <sup>(١)</sup> - إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ ؟ يَا عَمْرُؤُ قَدْ أَحَلَّ اللَّهُ - الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا ، بَيْعٌ وَارِبِحٌ وَ لَا تَرِب <sup>(٢)</sup> ، قُلْتَ : وَ مَا الرِّبَا ؟ قَالَ : دِرَاهِمٌ بِدِرَاهِمٍ مِثْلِينَ مِثْلِينَ ، وَ حَنْطَةٌ بِحَنْطَةٍ مِثْلِينَ مِثْلِينَ « .

ع ٧٩ ﴿٧٩﴾ ٧٩ - الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ ، عَنْ جَعْفَرِ <sup>(٣)</sup> ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ - أَيُّوبَ ، عَنْ حَنَانَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : بَارَكَ اللَّهُ عَلَى سَهْلِ الْبَيْعِ ، سَهْلِ الشِّرَاءِ ، سَهْلِ الْقَضَاءِ ، سَهْلِ الْاِقْتِضَاءِ » <sup>(٤)</sup> .

ث ٨٠ ﴿٨٠﴾ ٨٠ - عَنْهُ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمِيثَمِيِّ ، عَنْ معاوية بن وهب ، عن أبي أيوب ، عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ : يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ عَضُوضٌ <sup>(٥)</sup> »

١ - أي حال كون المشتري غنياً أو فقيراً .

٢ - الجواز لا ينافي الكراهة ، و يمكن حمله على غير المؤمن ، أو على ما إذا لم يبيع زانداً على من المثل - (ملذ) و قوله : « لا ترب » أي لا تأخذ من الزيادة ، وفي الفقيه : « ولا ترب » من الإرباء ، أفعال من الربا . ٣ - المراد به أخوه جعفر بن محمد بن سماعة .

٤ - قوله : « سهل القضاء » قيل : بأن يعطي ولو كان قبل حلول الأجل - (ملذ)

٥ - العضوض - بالفتح - : الشد يد . قال الجزري : فيه « ثم يكون مُلْكٌ عَضُوضٌ » أي يُصِيبُ الرِّعْيَةَ فِيهِ عَشْفٌ وَ ظَلَمٌ ، كَأَنَّهُمْ يُعَضُّونَ فِيهِ عَضًّا ، وَ الْعَضُوضُ مِنْ أُنْبِيَةِ الْمُبَالَغَةِ . وَ فِي -

يَعْضُّ كُلُّ امْرِئٍ عَلَى مَا فِي يَدِهِ وَيَنْسَى الْفَضْلَ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ « وَلَا تَنْسُوا - الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ <sup>(١)</sup> » ثُمَّ يَنْبَرِي فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ اقْوَامٌ <sup>(٢)</sup> يُبَايعُونَ الْمُضْطَرِّينَ ، أَوْلَئِكَ هُمْ بِرَارِ النَّاسِ <sup>(٣)</sup> .

ص ٨١ ﴿ ٨١ ﴾ - الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن زرارة ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : لا يكون الرِّبَا إِلَّا فِي مَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ » <sup>(٤)</sup> .

ص ٨٢ ﴿ ٨٢ ﴾ - محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن الحسين بن - أبي الخطاب ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، عن صالح بن عقبة ، عن يونس - الشيباني « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الرَّجُلُ يَبِيعُ الْبَيْعَ وَالْبَائِعُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَتَسَوَّى ، وَالْمَشْتَرِي يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَتَسَوَّى ، إِلَّا أَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ سِيرَجٌ فِيهِ فَيَشْتَرِيهِ مِنْهُ <sup>(٥)</sup> ، قَالَ : فَقَالَ : يَا يُونُسُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ لِجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : « كَيْفَ أَنْتَ إِذَا ظَهَرَ الْجَوْرُ وَأَوْرَثَمَ الدَّلَّ ؟ قَالَ : فَقَالَ لَهُ جَابِرٌ : لَا أَبْقَيْتَ إِلَى ذَلِكَ الزَّمَانِ ! وَمَتَى يَكُونُ ذَلِكَ بِأَبِي أَنْتَ وَآمِي !؟ قَالَ : إِذَا ظَهَرَ الرِّبَا » يَا يُونُسُ وَهَذَا الرِّبَا ، وَ إِنْ لَمْ تَشْتَرِهِ مِنْهُ رَدَّهُ عَلَيْكَ ، قَالَ : قُلْتَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَقَالَ : لَا تَقْرَبْتَهُ فَلَا تَقْرَبْتَهُ » .

تق ﴿ ٨٣ ﴾ ٨٣ - عنه ، عن محمد بن عيسى ، عن سماعة بن مهران « قال :

← رواية : « ثُمَّ يَكُونُ مَلُوكٌ عُضُوسٌ » ، وَهُوَ جَمْعٌ : عُضٌّ بِالْكَسْرِ ، وَهُوَ الْخَبِيثُ الشَّرْسُ .

١ - البقرة : ٢٣٧ . ٢ - قال الفيروز آبادي : انبرى له : اعترض .

٣ - في التهج : « بَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانَ عُضُوسٍ يَعْضُوسُ فِيهِ عَلَى مَا فِي يَدَيْهِ وَ لَمْ يَوْمِرْ بِذَلِكَ ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ : « وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ » . تَنْهَدُ فِيهِ الْأَشْرَارُ ، وَ تَسْتَدَلُّ الْأَخْيَارُ ، وَ يَبَايِعُ الْمُضْطَرُونَ ، وَ قَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ بَيْعِ الْمُضْطَرِّينَ » . ( ح ٤٦٨ ) وَ قَوْلُهُ : « يَبَايِعُ الْمُضْطَرُونَ » أَي يَكُونُ فِيهِ بَيْعٌ عَلَى وَجْهِ الْأَضْطَرَارِ وَالْإِجَاءِ .

٤ - تقدّم الخبر تحت رقم ٧٤ من الباب .

٥ - قوله : « الرَّجُلُ يَبِيعُ الْبَيْعَ » قَالَ الْمَوْلَى الْمَجْلِسِيُّ ( ر ه ) : الْقَاطِرُ أَنَّ الْفَرْضَ حِيلَةَ الرِّبَا ، مَثَلًا إِذَا أَرَادُوا قَرْضَ الْعَشْرَةِ بَائِي عَشْرَ يَفْرَضُونَ عَشْرَةَ تَوَامِينَ خَاتَمًا بِتَوَامِينَ ، مَعَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّ قِيمَتَهُ دَرَاهِمٌ ، ثُمَّ يَبِيعُ الْمَشْتَرِي الْخَاتَمَ مِنَ الْبَائِعِ بِدَرَاهِمٍ وَ إِنْ لَمْ يَشْتَرِهِ مِنْهُ بَرَدَهُ عَلَيْهِ لَعَدَمِ قَصْدِ الْبَيْعِ ، وَ حَمَلِ التَّهْمِ عَلَى الْكِرَاهَةِ لِأَخْبَارِ أُخْرٍ . وَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنْغْرَاضًا أُخْرٍ ، مِثْلَ كَوْنِهِ مَدْيُونًا لِيَأْخُذَ الرِّكَازَةَ وَ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّ إِهْمَهُ إِثْمُ الرِّبَا . ( ملذ )



قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني سمعت الله عز وجل يقول في كتابه: «يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيهِ الصَّدَقَاتِ»<sup>(١)</sup>، وقد أرى كلَّ من يأكل الربا يربو ماله، فقال: فأني محقُّ أحق من درهم رباً يحق الدين؟! وإن تاب ذهب ماله وافتقر»<sup>(٢)</sup>.

↑  
١٩

## ﴿٢﴾ - باب عقود البيع

مع ﴿٨٤﴾ ١ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن أبي-  
أيوب الخزاز، عن محمد بن مسلم «قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إني  
ابتعت أرضاً فلما استوجبتها مُتُّ فشيئت خطأ، ثم رجعت فأردت أن يجب-  
البيع»<sup>(٣)</sup>.

مع ﴿٨٥﴾ ٢ - الحسن بن محبوب، عن فضيل<sup>(\*)</sup>، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال:  
قلت له: ما الشرط في الحيوان<sup>(٤)</sup>؟ فقال: ثلاثة أيام للمشتري، قلت: فما الشرط  
في غير الحيوان؟ قال: البيعان بالخيار ما لم يفرقا، فإذا افرقا فلا خيار بعد الرضا  
منها».

ح ﴿٨٦﴾ ٣ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن-  
الحلي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: أتيا رجل اشترى بيعاً فهو بالخيار حتى يفرقا،  
فإذا افرقا وجب البيع، قال: وقال لي أبو عبد الله عليه السلام: إن أبي اشترى أرضاً يقال  
لها: العريض<sup>(٥)</sup> من رجل فابتاعها من صاحبها بدنانير، فقال: <sup>(٦)</sup> أعطيك ورقاً

١ - البقرة: ٢٧٦، «ويري» أي يكثر بركتها.

٢ - تقدم الخبر مع بيانه تحت رقم ٦٥.

٣ - لا خلاف في ثبوت خيار المجلس لكلِّ من البائع والمشتري ما لم يفرقا، أي: لم يبعدا  
بأكثر مما كان بينها حين العقد، وما لم يشترط سقوطه، وما لم يتصرَّف فيه، وما لم يوجبا  
البيع، ولو واقعه الوكيلان فلها الخيار لو كانا وكيلين فيه أيضاً. (ملذ)

٤ - قال المولى المجلسي - رحمه الله -: أي: ما قدر أيام الخيار في الحيوان؟.

٥ - العريض - كزير - : واد في المدينة فيه أموال لأهلها.

٦ - في الكافي: «فقال له». \* - سيأتي الكلام فيه في ص ٨٩ ذيل الخبر ٢٩.

بكلِّ دينار عشرة دَراهم<sup>(١)</sup>، فباعه بها فقام أبي فأتبعته ، فقلت : يا أبا له لم قُتَ سريعاً؟ قال : أردتُ أن يجب البيع .»

٤ - ﴿٨٧﴾ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أبي جعفر<sup>(٢)</sup> ، عن أبيه ، عن غياث بن إبراهيم ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن عليّ عليه السلام « قال : قال علي عليه السلام : إذا صفق الرجل على البيع<sup>(٣)</sup> فقد وجب وإن لم يفتراقا .»

فلا ينافي ما قدّمناه من أن الافتراق بالأبدان هو الموجب للبيع ، لأنّ الذي يقتضيه هذا الخبر أنّ الصفقة على البيع من غير افتراقٍ موجبٌ للبيع ، ومعنى ذلك أنّه سببٌ لاستباحة الملك إلاّ أنّه مشروطٌ بأن يفتراق بالأبدان ولا يفسخا - العقد مادام في المكان ، و الأخبار الأوّلة اقتضت أنّ لهما الخيار ما لم يفتراقا بأن يفسخا العقد الواقع ، وقوله في الخبر : «وإن لم يفتراقا» محتتمل أن يكون المراد به إن لم يفتراقا تفرّقاً بعيداً أو تفرّقاً مخصوصاً ، لأنّ القدر الموجب للبيع شيءٌ يسير ولو مقدار خطوةٍ ، فإنّه يجب به البيع ، وعلى هذا الوجه لا تنافي بين الأخبار .

٥ - ﴿٨٨﴾ - أحمد بن محمد ، عن عليّ بن حديد ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قلت : الرجل يشتري من الرجل المتاع ، ثمّ يدعه عنده ويقول : حتى أتيك بثمنه ، قال : إن جاء فيما بينه وبين ثلاثة أيام وإلا فلا بيع له »<sup>(٤)</sup> .

٦ - ﴿٨٩﴾ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن عبدالله بن هلال ، عن عُقبة بن خالد ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل اشترى متاعاً من رجلٍ وأوجهه ، غير أنّه ترك المتاع عنده ولم يقبضه ، قال :

١ - أي اشترها أولاً بالدنانير و شرط تبديلها بالدراهم ، أو قوم بالدنانير فحوسب بالدراهم و وقع الشراء بها . (المولى المجلسي - رحمه الله -). و على الأوّل الضمير في «باعه» راجع إلى الدنانير ، أو إلى الأرض بتأويل المبيع .

٢ - يعني أحمد بن محمد بن خالد البرقي . ٣ - أي إذا وقع العقد .

٤ - أطبق الجمهور على عدم خيار التأخير ، كما أطبق أصحابنا على ثبوته ، و أخبارهم به متظافرة ، و هو مشروط بثلاثة شروط : عدم قبض الثمن ، و عدم تقييض المبيع ، و عدم اشتراط التأجيل في الثمن . (ملذ)

أتيك غداً إن شاء الله تعالى فسرق المتاع ، من مال من يكون ؟ قال : من مال صاحب المتاع الذي هو في بيته حتى يقبض المتاع و يخرج من بيته ، فإذا أخرج من بيته فالمبتاع ضامن لحقه حتى يرد إليه ماله» (١).

ح ﴿٩٠﴾ ٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الحسن بن الحسين ، عن صفوان (٢) ، عن عبدالرحمن بن الحجاج « قال : اشتريت محملاً وأعطيت بعض ثمنه و تركته عند صاحبه ، ثم احتبست أياماً ، ثم جئت إلى بائع المحمل لآخذه ، فقال : قد بعته ؛ فضحكك ، ثم قلت : لا والله لا أدعك أو أقاضيك ، فقال لي : ترضى بأبي بكر بن عتاش (٣) ؟ قلت : نعم ، فأتيناها فقصصنا عليه قصتنا ، فقال أبو بكر : بقول من تحب أن أقضي بينكما ؛ بقول صاحبك أو غيره ؟ قال : قلت : بقول صاحبي ، قال : سمعته يقول : من اشترى شيئاً فجاء بالثمن ما بينه وبين ثلاثة أيام (٤) ، وإلا فلا بيع له » .

ث ﴿٩١﴾ ٨ - الحسين بن سعيد ، عن الهيثم بن محمد ، عن أبان بن عثمان ، عن إسحاق بن عمار ، عن عبد صالح رضي الله عنه « قال : من اشترى بيعاً فضت ثلاثة أيام ولم يجيء فلا بيع له » .

صح ﴿٩٢﴾ ٩ - عنه ، عن صفوان ، عن عبدالرحمن بن الحجاج ، عن علي بن يقطين « أنه سأل أبا الحسن رضي الله عنه عن الرجل يبيع البيع ولا يقبضه صاحبه ، ولا يقبض الثمن ، قال : الأجل بينهما ثلاثة أيام فإن قبض يبعه وإلا فلا بيع بينهما» (٥).

١ - لعل قيد الإخراج بناء على الغالب ، من أنه إذا قبضه أخرجه ، وإلا فالظاهر أنه لا يشترط ذلك ، فلو قبضه وأودعه وتلف كان من مال المشتري . (ملد) ٢ - يعني ابن يحيى .

٣ - الظاهر كونه أبا بكر بن عتاش - بفتح العين و تشديد الياء المثناة التحتانية والشين المعجمة - وهو من أعلام العامة ، في اسمه اختلاف ، وقال في تهذيب التهذيب : «الصحیح أن اسمه كنيته» . روى الخطيب في تاريخه مسنداً عن محمد بن إسحاق الصاعقاني قال : حدثنا أحمد بن - يونس أنه قال : قلت لأبي بكر بن عتاش : جار لي رافضي قد مرض أعوده؟ قال : عدّه كما تعود التصراني أو اليهودي ، لا تنو فيه الأجر . ٤ - في الكافي : «في ما بينه وبين ثلاثة أيام» .

٥ - «فإن قبض يبعه» أي مبيعه ، «وإلا فلا بيع» أي يزول لزومه . (ملد)

ص ٩٣ ﴿١٠﴾ - عنه، عن الثَّضْر بن سُوَيْد، عن ابن سِيان<sup>(١)</sup>، عن أبي-  
عبدالله عليه السلام «قال: المسلمون عند شروطهم إلا كَلَّ شرط خالف كتاب الله  
عزَّ وجلَّ، فلا يجوز».

ص ٩٤ ﴿١١﴾ - الحسن بن محبوب، عن عبدالله بن سِيان، عن أبي عبدالله  
عليه السلام «قال: سمعته يقول: من اشترط شرطاً مخالفاً لكتاب الله عزَّ وجلَّ فلا  
يجوز له على الذي اشترط عليه، والمسلمون عند شروطهم فيما وافق كتاب-  
الله عزَّ وجلَّ»<sup>(٢)</sup>.

ص ٩٥ ﴿١٢﴾ - الحسين بن سعيد، عن عَلِيِّ بن التَّعْمَان؛ و عُمَان بن عيسى،  
عن سعيد بن يسار «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إنا نخالط أناساً من أهل السواد  
و غيرهم، فنيبيعهم فربح عليهم العشرة باثني عشر والعشرة بثلاثة عشر و  
نوجب ذلك<sup>(٣)</sup> فيما بيننا وبينهم السنة ونحوها، فيكتب لنا الرجل على داره أو  
على أرضه بذلك المال الذي فيه الفضل الذي أخذ متاً شراً قد باع وقبض الثمن،  
فنعده إن هو جاء بالمال إلى وقت بيننا وبينه أن نردَّ عليه الشراء، وإن جاء-  
الوقت فلم يأتنا بالدرهم فهو لنا فما تري في الشراء؟ قال: أرى أنه لك إن لم يفعل،  
وإن جاء بالمال للوقت فردَّ عليه».

ص ٩٦ ﴿١٣﴾ - عنه، عن صفوان، عن إسحاق بن عمار «قال: حدَّثني من  
سمع أبا عبدالله عليه السلام - و سأله رجلٌ وأنا عنده - فقال: رجلٌ مسلم احتاج إلى  
بيع داره فجاء إلى أخيه، فقال: أبيعك داري هذه، و تكون لك أحب إلي من أن  
تكون لغيرك على أن تشترط لي إن أنا جئتك بثمنها إلى سنة أن تردَّها علي، فقال:  
لا بأس بهذا إن جاء بثمنها إلى سنة ردَّها عليه، قلت: فإنها كانت فيها غلَّة

١ - المراد عبدالله بن سنان.

٢ - الظاهر أن المراد بالموافقة عدم المخالفة، والمشهور بين الأصحاب لزوم الشروط الواقعة  
في العقود اللازمة، و الجواز في الجائزة. و قيل: إن الشروط تجعل اللازم جائزاً، و لا شك في أن  
الأحوط الوفاء بها. (ملذ)

٣ - في الكافي: «و نؤخر ذلك».

كثيرة فأخذ الغلّة لمن تكون الغلّة<sup>(١)</sup>؟ قال: الغلّة للمشتري<sup>(٢)</sup> ألا ترى أنها لو - احترقت لكانت من ماله».

مع ﴿٩٧﴾ ١٤ - عنه، عن فضالة، عن أبان بن عثمان، عن أبي الجارود<sup>(٣)</sup>، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: إن بعث رجلاً على شرط فإن أتاك بمالك وإلا فالبيع لك».

مع ﴿٩٨﴾ ١٥ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن التوفلي، عن السكوني، عن أبي - عبدالله عليه السلام «أن أمير المؤمنين عليه السلام قضى في رجل اشترى ثوباً بشرط إلى نصف - التهار، فعرض له<sup>(٤)</sup> ربح فأراد بيعه، قال: ليشهد أنه رضيه واستوجه<sup>(٥)</sup>، ثم ليعه إن شاء، فإن أقامه في السوق ولم يبيع فقد وجب عليه»<sup>(٦)</sup>.

مع ﴿٩٩﴾ ١٦ - الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن أبي أيوب، عن محمد ابن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: المتبايعان بالخيار ثلاثة أيام في الحيوان، و فيما سوى ذلك من بيع حتى يفترقا».

مع ﴿١٠٠﴾ ١٧ - عنه، عن محمد بن أبي عمير، عن جميل؛ و بكير، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سمعته يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: البائعان باختيار حتى يفترقا، و صاحب الحيوان ثلاث»<sup>(٧)</sup>.

مع ﴿١٠١﴾ ١٨ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي -

١ - في الكافي: «فأخذ الغلّة لمن تكون؟»، والغلّة - بفتح الغين المعجمة و شد اللام - : الدحل من كرى دارٍ أو محصول أرضٍ أو أجر غلام.

٢ - هذا ردّ لمذهب الشيخ، من أن المبيع لا يملكه المشتري إلا بعد انقضاء مدة الخيار، و أن التمهؤ في زمن الخيار للبائع. (ملذ)

٣ - هو زياد بن المنذر الحمدي، كوفي تابعي.

٤ - «له» أي للمشتري، و «أراد بيعه» أي المشتري بيع الثوب.

٥ - ذلك لرفع النزاع، فإنه يمكن أن يقول البائع: إنك فسخت البيع فصار من مالي.

٦ - يدل على أن جعله في معرض البيع تصرف مسقط للخيار، أو دليل على إزاهم البيع

و إسقاط الخيار. (ملذ)

٧ - المراد بصاحب الحيوان المشتري، كما هو الظاهر.

عبدالله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «قال: في الحيوان كله شرط ثلاثة أيام للمشتري وهو بالخيار، إن اشترط أو لم يشترط».

ص ١٠٢ ﴿١٠٢﴾ - الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي عبدالله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «قال: الشرط في الحيوان ثلاثة أيام للمشتري، اشترط أو لم يشترط، فإن أحدث المشتري فيما اشترى حَدَثًا قَبْلَ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ، فذلك رضى منه فلا شرط له، قيل له: وما الحدث؟ قال: إن لامس، أو قَبِلَ، أو ينظر منها إلى ما كان يجرم عليه قبل الشراء»<sup>(١)</sup>.

ص ١٠٣ ﴿١٠٣﴾ - ٢٠ - عنه، عن ابن سنان «قال: سألت أبا عبدالله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن الرجل يشتري الذّابة أو العبد ويشترط إلى يوم أو يومين فيموت العبد أو الذّابة أو يحدث فيه الحدث، على من ضمان ذلك؟ فقال: على البائع حتى ينقضي الشرط ثلاثة أيام ويصير المبيع للمشتري، شرط له البائع أو لم يشترط، قال: وإن كان بينها شرط أياماً معدودةً، فهلك في يد المشتري قبل أن يمضي الشرط فهو من مال البائع»<sup>(٢)</sup>.

ص ١٠٤ ﴿١٠٤﴾ - ٢١ - الحسن بن محمد بن سماعَةَ - عن غير واحد - عن أبان بن عثمان، عن عبد الرحمن بن أبي عبدالله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «قال: سألت أبا عبدالله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عن رجل اشترى أمة بشرط من رجل يوماً أو يومين، فماتت عنده وقد قطع الثمن، على من يكون الضمان؟ فقال: ليس على الذي اشترى ضمان حتى يمضي شرطه».

ص ١٠٥ ﴿١٠٥﴾ - ٢٢ - أحمد بن محمد، عن الوشاء، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «قال: عهدة البيع في الرقيق ثلاثة أيام إن كان بها حَبْلٌ أو برصٌ أو نحو هذه، وعهدة السنة من الجنون، فما كان بعد السنة فليس بشيء»<sup>(٣)</sup>.

ص ١٠٦ ﴿١٠٦﴾ - ٢٣ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن حديد، عن جميل

١ - يفهم منه أن النظر إلى وجه الجارية ويدها جائز لكل أحد. (مزد)

٢ - يدل على مذهب الشيخ - رحمه الله - من كونه في أيام الخيار للبائع.

٣ - لعل الغرض بيان حكمة خيار الثلاثة، فلا ينافي جواز الرد بهذه العيوب بعدها أيضاً.

ابن دُرَاج - عن بعض أصحابنا - عن أحدهما عليهما السلام « في الرجل اشترى جارية و شرط لأهلها أن لا يبيع ولا يهب ، قال : يني بذلك إذا شرط لهم » (١) .

ص ١٠٧ ﴿ ٢٤ - عنه ، عن علي بن حديد ، عن أبي المغرا ، عن الحلبي « عن أبي عبدالله عليه السلام في رجلين اشتركا في مال و رجما فيه رجماً و كان المال ديناً عليهما فقال أحدهما لصاحبه : أعطني رأس المال والربح لك ؛ و ما توي فعليك (\*) » ، قال : لا بأس به إذا اشترط عليه (٢) ، وإن كان شرطاً يخالف كتاب الله عز وجل فهو رد إلى كتاب الله ، و قال : في الحيوان كله شرط ثلاثة أيام للمشتري و هو بالخيار فيها اشترط أو لم يشترط ؛ و عن رجل اشترى شاة فأمسكها ثلاثة أيام ، ثم ردها ، قال : إن كان تلك الثلاثة أيام شرب لبنها ردها معها ثلاثة أمداد (٣) ، وإن لم يكن لها لبن فليس عليه شيء » .

س ١٠٨ ﴿ ٢٥ - محمد بن أحمد ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن -  
أبي حمزة ؛ أو غيره - عن ذكره - عن أبي عبدالله ؛ أو أبي الحسن عليهما السلام « في الرجل يشتري الشيء - يفسد من يومه - و يتركه حتى يأتيه بالتمن ، قال : إن جاء فيما بينه و بين الليل بالتمن و إلا فلا يبيع له » .

ص ١٠٩ ﴿ ٢٦ - سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر - عن بعض أصحابه - عن أبي عبدالله عليه السلام « في الرجل يبيع الشيء فيقول المشتري : هو بكذا و كذا - بأقل مما قال البائع - قال : القول قول البائع مع يمينه إذا كان الشيء قائماً بعينه » (٤) .

١ - في القواعد : لو شرط ما ينافي مقتضى العقد ، كما لو شرط أن لا يبيعه ، أو لا يهبه ، أو لا يعتمقه ، و نحو ذلك ، فهذه الشروط باطلة ، و الأقوى بطلان البيع أيضاً .  
٢ - حمله الأصحاب على الصلح بعد انقضاء الشركة ، و لم يجوزوا شرط ذلك في عقد الشركة ، لمنافاته لمقتضاه . (ملذ) ٣ - أي من اللبن . \* - توي المال : هلك .

٤ - قال في الوافي : « الوجه فيه أنه مع بقاء العين يرجع الدعوى إلى رضا البائع و هو منكر لرضاه بالأقل ، و مع تلفه يرجع إلى شغل ذمة المشتري بالتمن و هو منكر للزيادة » ، و قال أستاذنا الشعراني - رحمه الله - : اختلف علماؤنا في العمل بهذا الخبر ، لأنه مرسل ←



ص ١١٠ ﴿٢٧﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن الحسين بن عمر بن يزيد ، عن أبيه ، عن أبي عبد الله عليه السلام <sup>(١)</sup> « قال : قال رسول الله ﷺ : إذا التاجر ان <sup>(٢)</sup> صدقا بورك لها <sup>(٣)</sup> ، فإذا كذبا و خاناً لم يبارك لها ، وهما بالخيار ما لم يفترا ، فإن اختلفا فالقول قول رب السلعة أو يتاركا » <sup>(٤)</sup> .

ص ١١١ ﴿٢٨﴾ - محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن سنان ، عن المفضل بن صالح ، عن زيد الشحام ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن رجل ابتاع ثوباً من أهل السوق لأهله وأخذه بشرط فيعطى به رجلاً <sup>(٥)</sup> ، فقال : إن رغب في الربح فليوجب على نفسه الثوب <sup>(٦)</sup> ، و لا يجعل في نفسه إن رده عليه أن يرده على صاحبه <sup>(٧)</sup> » .

ص ١١٢ ﴿٢٩﴾ - عنه ، عن أيوب بن نوح ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن - دراج « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى ضيعة و قد كان يدخلها و يخرج منها ، فلما أن نقد المال صار إلى الضيعة فقلبها <sup>(\*)</sup> ، ثم رجع فاستقال صاحبه فلم يقبله ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : لو أنه قلب منها <sup>(٨)</sup> أو نظر إلى تسعة و

← يخالف القاعدة ، لأن البيعة على المدعي واليمين على من أنكر ، فإن كانت السلعة بيد البائع و أراد المشتري انتزاعها منه بضمن أقل كان القول قول البائع لأنه المنكر ، و إن كانت بيد المشتري و أراد البائع أخذ الثمن منه أكثر مما يعترف المشتري كان القول قول المشتري ، و إن تلفت السلعة بيد البائع بطل البيع ؛ أو بيد المشتري كان الحكم بيده كما لو كانت موجودة - انتهى .

١ - رواه الصدوق في الحاصل بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى - رفعه - إلى الحسين بن -

زيد بن علي (بن الحسين) ، عن آبائه ، عن علي عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ - إلى آخر الخبر » .

٢ - يعني المتعاملين . ٣ - في الحاصل : « صدقا و بزا بورك لها » .

٤ - هذا مع قيام السلعة بعينها ، بدليل الخبر السابق و بقربنة التارك . (الوافي)

٥ - قوله : « فيعطى به رجلاً » في الفقيه : « فيعطى الربح في أهله » .

٦ - أي إن أراد أن يبيعه مرابحة فعليه أن يوجب البيع على نفسه .

٧ - يعني لا ينوي في قلبه إن لم يتفق له المشتري أن يفسخ و يرده على البائع ، لأنه بعرضه

على البيع قد أسقط خياره .

٨ - كذا في النسخ ، و في الفقيه : « لو قلبها » ، و في الوافي : « لو فلت منها » أي : لم يتدبرها

حين نظر إليها . \* - في الفقيه : « ففتشها » .

تسعين قُطعة منها ثم بقي منها قطعة ولم يرها لكان له في ذلك خيار الرّؤية» (١).

↑  
٢٦

### ﴿٣﴾ - باب بيع المضمون

ح ﴿١١٣﴾ ١ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن ذرّاج ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال : لا بأس بالسلّم في المتاع إذا وصفت الطول والعرض» (٢).

ث ﴿١١٤﴾ ٢ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة «قال : سألته عن السلّم - وهو الشلف - في الحرير والمتاع الذي يصنع في البلد - الذي أنت فيه قال : نعم إذا كان إلى أجل معلوم» (٣).

ع ﴿١١٥﴾ ٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مزار ، عن يونس ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا بأس بالشلف (٤) في المتاع إذا سميت الطول والعرض».

ث ﴿١١٦﴾ ٤ - أحمد بن محمد ، عن محمد بن يحيى ، عن غياث بن إبراهيم ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام (٥) : لا بأس بالسلّم بكيل معلوم إلى أجل معلوم ، ولا سلّم (٦) إلى دياس ولا إلى حصاد».

١ - القطعة - بالضم - : الطائفة من الأرض ، وقوله : «له في ذلك خيار الرّؤية» أي له الخيار في فسخ الجميع وإمضائه ، وليس له في فسخ ما لم يره فقط لتبعض الصفقة . و ذلك إذا كان على خلاف الوصف .

٢ - كأنه على سبيل المثال ، والمراد وصفه بما كان مضبوطاً يرجع إليه .

٣ - أشلّم وسلّم إذا أسلف ، والاسم السلّم ، هو أن تعطي ذهباً أو فضة في سلعة معلومة إلى أمد معلوم فكأنك قد أسلمت الثمن إلى صاحب السلعة وسلّمته إليه . وفي النهاية : «الشلف» في المعاملات على وجهين : أحدهما القرض الذي لا منفعة فيه للمقرض غير الأجر والشكر ، وعلى المقرض رده كما أخذه ، والعرب تسمي القرض سلفاً . والثاني أن يُعطى مالا في سلعة إلى أجل معلوم بزيادة في الشعر الموجود عند الشلف ، وذلك منفعة للشلف . وسيأتي برقم ٦٤ ص ٥٠ .

٤ - في بعض النسخ : «بالسلّم» . - في الفقيه : «ولا يسلم» .

٥ - في الفقيه : «عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام قال : قال علي عليه السلام : الخ» .

نوارس (١١٧) ٥ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن عيسى ، عن منصور<sup>(١)</sup> ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سئل عن رجل باع بيعاً ليس عنده إلى أجل و ضمن البيع ، قال : لا بأس » .

ح (١١٨) ٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل باع بيعاً ليس عنده إلى أجل و ضمن البيع<sup>(٢)</sup> ، قال : لا بأس به » .

ع (١١٩) ٧ - علي بن أسباط ، عن أبي مخلد السراج « قال : كتنا عند أبي - عبد الله عليه السلام فدخل مُعْتَب فقال : بالباب رجلان ، فقال : أدخلهما ، فدخل فقال أحدهما : إني رجلٌ قَصَابٌ و إني أبيع المسوك<sup>(٣)</sup> قبل أن أذبح الغنم ، قال : ليس به بأسٌ ، ولكن أنسبها غنم أرض كذا و كذا »<sup>(٤)</sup> .

ص (١٢٠) ٨ - الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، عن أبان ، عن حديد بن حكيم « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجلٌ اشترى الجلود من - القصاب فيعطيه كل يوم شيئاً معلوماً ، فقال : لا بأس » .

ص (١٢١) ٩ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن ابن مُشكان ، عن محمد الحلبي « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السلم في - الطعام بكييل معلوم إلى أجل معلوم ، قال : لا بأس به » .

ح (١٢٢) ١٠ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الله بن سنان « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلح له أن يسلم في - الطعام عند رجل ليس عنده زرعٌ و لا طعامٌ و لا حيوانٌ إلا أنه إذا جاء الأجل

١ - مشترك بين ثقات ، أحدهم واقفي فالتسند موثق كالصحيح . (ملذ) أقول : الظاهر أن المنصور يطلق على ابن حازم لا غير ، والتسند صحيح .

٢ - في بعض النسخ : « ضمن المبيع » ، و في الكافي مثل ما في المتن .

٣ - المَشْكُ - بالفتح - : الخلد ، و الجمع : مُسوك ، كقنُس و قنوس .

٤ - لعل تخصيص ذلك من بين الأوصاف بالذكر لإخلائهم بذلك ، مع أنه معناه يختلف به

الثمن . (ملذ) و آخر يدل على جواز السلم في الجلود .

اشتراه فأوفاه؟ قال: إذا ضمنه إلى أجل مسمى فلا بأس به، قلت: رأيت إن أوفاني بعضاً وعجز عن بعض أ يصلح لي أن آخذ بالباقي رأس مالي؟ قال: نعم؛ ما أحسن ذلك!«<sup>(١)</sup>

ص ١٢٣ ﴿١٢٣﴾ ١١ - أحمد بن محمد<sup>(٢)</sup>، عن علي بن الثُّعْمَانِ، عن ابن مُسْكَانٍ، عن سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرَّجُلِ يَسْلُمُ فِي الزَّرْعِ فَيَأْخُذُ بَعْضَ طَعَامِهِ وَيَبْقَى بَعْضٌ لَا يَجِدُ وَفَاءً، فَيَرِدُ عَلَى صَاحِبِهِ رَأْسَ مَالِهِ، قَالَ: فَلْيَأْخُذْهُ فَإِنَّهُ حَلَالٌ، قُلْتُ: فَإِنَّهُ يَبِيعُ مَا قَبِضَ مِنَ الطَّعَامِ فَيُضْعَفُ<sup>(٣)</sup>، قَالَ: وَ إِنْ فَعَلَ فَإِنَّهُ حَلَالٌ؛ قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَسْلُمُ فِي غَيْرِ زَرْعٍ وَلَا نَخْلٍ، قَالَ: يَسْتَمِي شَيْئاً إِلَى أَجَلٍ مَسْمُومٍ».

ص ١٢٤ ﴿١٢٤﴾ ١٢ - أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي «قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل أسلم دراهم في خمسة محاتيم<sup>(٤)</sup> حنطة أو شعير إلى أجل مسمى، و كان الذي عليه الحنطة أو الشعير لا يقدر على أن يقبضه جميع الذي له إذا حل، فسأل صاحب الحق أن يأخذ نصف الطعام أو ثلثه أو أقل من ذلك أو أكثر، و يأخذ رأس مال ما بقي من الطعام دراهم؟ قال: لا بأس؛ والرَّعْفَرَانُ يَسْلُمُ فِيهِ الرَّجُلُ دَرَاهِمَ فِي عَشْرِينَ مِثْقَالاً أَوْ أَقْلَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ، قَالَ: لَا بَأْسَ إِنْ لَمْ يَقْدِرِ الَّذِي عَلَيْهِ الرَّعْفَرَانُ أَنْ يُعْطِيَهُ جَمِيعَ مَالِهِ أَنْ يَأْخُذَ نِصْفَ حَقِّهِ أَوْ ثَلَاثَهُ أَوْ ثَلَاثِيهِ وَ يَأْخُذَ رَأْسَ مَا بَقِيَ مِنْ حَقِّهِ»<sup>(٥)</sup>.

ص ١٢٥ ﴿١٢٥﴾ ١٣ - أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي

١ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : اعلم أنه إذا حلَّ الأجل في السلم و لم يوجد المسلم فيه، أو وجد و تأخر البائع حتى انقطع كان له الخيار بين الفسخ و أخذ الثمن، و بين الضمير إلى أوانه، و أنكر ابن إدريس الخيار.

٢ - مشترك بين الأشعري و ابن أبي عبد الله البرقي، و الأول أظهر.

٣ - يعني إذا باعه يكون قيمته ضعف رأس ماله، فكيف يأخذ شيئاً آخر معه؟ إذ فيه شائبة ربا، و الجواب ظاهر.

٤ - سيأتي الكلام فيه في ص ٣٨.

٥ - المحاتيم: جمع مخنوم و هو الصاع.

« قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أسلفته درهم في طعام فلما حل طعامي عليه بعث إليّ بدراهم ، فقال : اشتر لنفسك طعاماً واستوفِ حَقَّك ، قال : أرى أن يولي ذلك غيرك <sup>(١)</sup> أو تقوم معه حتى تقبض الذي لك ، ولا تتولي أنت شراؤه . » <sup>٢٩</sup>

س **١٢٦** ﴿ ١٤ - الحسن بن محمد بن سماعة - عن غير واحد - عن أبان ، عن عبد الرحمن <sup>(٢)</sup> ، عن أبي عبد الله عليه السلام » قال : سألته عن رجل أسلف درهم في طعام فحلّ الذي له فأرسل إليه بدراهم ، فقال : اشتر طعاماً <sup>(٣)</sup> واستوفِ حَقَّك ؛ هل ترى به بأساً ؟ قال : يكون معه غيره يوفيه <sup>(\*)</sup> ذلك . » .

س **١٢٧** ﴿ ١٥ - أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن أبان بن عثمان - عن بعض أصحابنا - « عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يسلف الدرهم في الطعام إلى أجل فيحلّ الطعام فيقول : ليس عندي طعامٌ ولكن انظر ما قيمته فخذ منّي ثمنه ؟ قال : لا بأس بذلك . » .

ص **١٢٨** ﴿ ١٦ - سهل بن زياد ، عن معاوية بن حُكيم ، عن الحسن بن - عليّ بن فضال » قال : كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام : الرجل يسلفني في الطعام فيجيء الوقت وليس عندي طعامٌ أعطيه بقيمته درهم ؟ قال : نعم . » .

ع **١٢٩** ﴿ ١٧ - فأما الذي رواه محمد [بن أحمد] بن يحيى ، عن بُنان بن - محمد ، عن موسى بن القاسم ، عن عليّ بن جعفر « قال : سألته <sup>(٤)</sup> عن رجل له على آخر تمر أو شعير أو حنطة يأخذ بقيمته درهم ؟ قال : إذا قومه درهم فسد ؛ لأن الأصل الذي يشتري به درهم فلا يصلح درهم بدراهم ، و سألته عن رجل

١ - حل على الاستحباب لرفع تشبه الزبا ، و قوله : «أو تقوم معه» في بعض نسخ الفقيه : «و تقوم معه» بالواو ، و هو الظاهر .

٢ - هو ابن أبي عبد الله ، و رواه ابن عثمان . \* - في بعض النسخ : «يوليّه» .

٣ - المراد بالطعام البرّ ، قال في الصحاح : الطعام : ما يؤكل ، و ربما خصّ بالطعام البرّ ، و في حديث أبي سعيد - رضي الله عنه - «كنا نخرج صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير» .

٤ - المسؤول أخوه أبو الحسن موسى عليه السلام ، كما صرح به في الفقيه .

أعطى عبده عشرة دراهم على أن يؤدي العبد كل شهر عشرة دراهم أمجلاً ذلك؟ قال: لا بأس».

قال محمد بن الحسن: الذي أفتي به ما تضمنه هذا الخبر الأخير من أنه إذا كان الذي أسلف فيه دراهم لم يجز له أن يبيع عليه بدراهم لأنه يكون قد باع دراهم بدراهم وربما كان فيه زيادة أو نقصان وذلك ربا، ولا تنافي بين هذا والخبر وبين الخبرين الأولين، لأن الخبر الأول أولاً مُرسلٌ غير مُسنَدٍ، ولو كان مُسنَداً لكان قوله: «انظر ما قيمته فخذْ مني ثمنه» محتمل أن يكون أراد انظر ما قيمته على السعر الذي أخذت مني، لأننا قد بيننا أنه يجوز له أن يأخذ القيمة برأس ماله من غير زيادة و [لا] نقصان، والخبر الثاني أيضاً مثل ذلك، وليس في واحد من الخبرين أنه يعطيه القيمة بسعر الوقت، وإذا احتمل ما ذكرناه فلا تنافي بينها على حال، على أن الخبرين محتملان وجهاً آخر وهو أن يكون إتياناً جاز له [أنه] يأخذ الدرهم بقيمته إذا كان قد أعطاه<sup>(١)</sup> في وقت الشلف غير الدرهم ولا يؤدي ذلك إلى الربا لاختلاف الجنسيتين وخاصة الخبر الأول، لأنه ليس فيه أكثر من أنه يجوز له أن يأخذ الثمن، وليس فيه أن يأخذ الثمن من جنس ما أعطاه أو من جنس آخر، والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه:

صح (١٣٠) ١٨ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين. و (٢) محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان، عن العيص بن القاسم، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن رجل أسلف رجلاً دراهم بجنطة حتى إذا حضر الأجل لم يكن عنده طعام، و وجد عنده دواباً و رقيقاً و متاعاً أمجلاً له أن يأخذ من عروضه تلك بطعامه؟ قال: نعم يسمي كذا و كذا بكذا و كذا صاعاً».

١ - أي إذا كان الجنسان مختلفين، سواء كان أعطى الدرهم و أخذ غيره، أو بالعكس. و إتياناً ذكر ذلك على سبيل المثال، إذ في الخبر الأول صريح في أن الذي أعطى كان دراهم، والثاني في أن الذي أخذ كان دراهم، و قد أشار إلى ذلك في آخر الكلام. (م.لد)

٢ - عطف على «محمد بن يحيى». والمراد بصفوان ابن يحيى البجلي الثقة.

والذي يدل أيضاً على أنه لا يجوز له أن يأخذ أكثر من رأس ماله ما رواه:

صحح ﴿١٣١﴾ ١٩ - الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى؛ ومحمد بن خالد، عن عبدالله بن بكير «قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أسلف في شيء يسلف الناس فيه من الثمار، فذهب زمانها ولم يستوف سلفه، قال: فليأخذ رأس ماله أو لينظره».

↑  
٣١

صحح ﴿١٣٢﴾ ٢٠ - عنه، عن النضر، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يسلف في الغنم ثنيان و جذعان وغير ذلك إلى أجل مسمى، قال: لا بأس إن لم يقدر الذي عليه الغنم على جميع ما عليه يأخذ صاحب الغنم نصفها أو ثلثها أو ثلثيها، ويأخذ رأس مال ما بقي من الغنم دراهم، و يأخذون دون شروطهم و لا يأخذون فوق شروطهم، قال: والأكسية أيضاً مثل الخنطة والشعير والزعفران والغنم» (١).

١ - الظاهر كونه متحدثاً مع الخبر الذي تقدم تحت رقم ١٢ «عن الحلبي عنه عليه السلام» كما في الفقيه. و قال الأستاذ في المجلد الثاني من كتابه الأخبار الدخيلة: اتحاد سياق السؤال والجواب في الثاني - يعني هذا الخبر - في الغنم مع الأول في الخنطة والشعير والزعفران يدل على أن الأصل فيها واحد، وأوضح من ذلك أن قوله في آخر الثاني: «والأكسية مثل الخنطة والشعير والزعفران والغنم» لا يفهم له معنى و ليس له ربط إلا باتحاد الخبرين، و إلا فلم يذكر في الثاني إلا حكم الغنم، فمر أين أتى في الأكسية كونها مثل الخنطة والشعير والزعفران. و يشهد مع جميع ذلك أن الفقيه في «باب السلف في الطعام والحيوان وغيرهما» في خيره - الثاني عشر - جعلها خيراً واحداً، و جعل الأول صدر الثاني، فقال ثمة: «و روى عبيدالله بن علي الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سئل عن رجل أسلف دراهم في خمسة حنطة أو شعير - إلى أن قال - و سئل عن الرجل يسلف في الغنم ثنيان و جذعان - إلى آخره»،

فلا بد أن التهذيب وهم في جعل الثاني خير سليمان بن خالد، بل هو خير الحلبي كالأول بشهادة السياق ونقل الصدوق ونقل الكليني روى الثاني فقط ناسباً له إلى الحلبي في باب السلم في الرقيق وغيره، وإن كان في الاستبصار أيضاً في باب من أسلف في طعام نسبه إلى سليمان بن خالد مقتصرأ على نقله. ولم يحسن التهذيب حيث فرق بين الخبرين فأسقط قوله: «والأكسية - الخ» عن المعنى، وإن شاركه الكافي والاستبصار في عدم نقل الأول معه، وإنما نقل الكافي الأول في باب السلم في الطعام الباب ٧٩ من كتاب المعيشة ففضل بينها بعشرين باباً - انتهى كلامه (ره).

صح (١٣٣) ٢١ - وعنه، عن يوسف بن عقيل، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام، «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام فيمن أعطى رجلاً ورقاً بوصيف إلى أجل مسخى، فقال له صاحبه بعد: لا أجد وصيفاً خذ مني قيمة وصيفك - اليوم ورقاً، قال: لا يأخذ إلا وصيفه<sup>(١)</sup> أو ورقه الذي أعطاه أول مرة لا يزداد عليه شيئاً».

صح (١٣٤) ٢٢ - عنه، عن الثَّضْر بن شُويد، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: من اشترى طعاماً أو علفاً إلى أجل فلم يجد صاحبه وليس شرطه إلا الورق<sup>(٢)</sup>، فإن قال: خذ مني يسعر اليوم ورقاً فلا يأخذ إلا شرطه طعامه أو علفه، فإن لم يجد شرطه وأخذ ورقاً لا محالة قبل أن يأخذ شرطه فلا يأخذ إلا رأس ماله لا تظلمون ولا تظلمون».

صح (١٣٥) ٢٣ - عنه، عن علي بن التَّعْمَان، عن يعقوب بن شعيب «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرَّجُل يسلف في الحنطة والتَّمْر بمائة درهم فيأتي صاحبه حين يحلُّ له الذي له فيقول: والله ما عندي إلا نصف الذي لك فخذ مني إن شئت بنصف الذي لك حنطة وبنصفه ورقاً، فقال: لا بأس إذا أخذ منه - الورق كما أعطاه».

١ - حل على الكراهة، ويمكن حل أخبار الجواز على التوكيل في البيع. (ملذ) قال في القاموس: الوصيف - كأمير - الخادم والخادمة.

٢ - «و ليس شرطه» أي لا يوجد شرطه، وقوله: «(إلا الورق)» استثناء منقطع، أو بدل من «شرطه» أي ليس عند صاحبه إلا الورق، أو متعلق بقوله: «فلم يجد صاحبه» وقوله عليه السلام: «قبل أن يأخذ شرطه» أي لم يصر إلى أن يوجد شرطه فيأخذه، ولعله كان في الأصل قبل أن يوجد شرطه، وتضمن آية الرِّبَا في الكلام للإشارة إلى علة التَّهْيِيبِ بآته شبيهة بالرِّبَا. (ملذ) و قال في الأخبار الدخيلة: ليس في نقل الاستبصار من قوله: «(إلى أجل - إلى - أو علفه)» فإما زيد في التَّهْيِيبِ أو سقط من الاستبصار، والزَّيَادَةُ في التَّهْيِيبِ أقرب لآداء ما في الاستبصار المعنى بدون تكرار، ولأنه لا معنى لما في التَّهْيِيبِ «و ليس شرطه إلا الورق» فإن المراد من شرطه متاع ابتاعه، كما يدل عليه قوله بعده: «(إلا شرطه طعامه أو علفه)».



٢٤ ﴿١٣٦﴾ - الحسن بن محمد بن سماعة - عن غير واحد - عن أبان ابن عثمان ، عن يعقوب بن شعيب ؛ و عبيد بن زُرارة « قال : سألتنا أبا عبد الله عليه السلام عن رجل باع طعاماً بدراهمٍ إلى أجل ، فلما بلغ الأجل تقاضاه ، فقال : ليس عندي دراهم ، خذ مني طعاماً ، قال : لا بأس به ، إنَّها له دراهمه يأخذ بها ما شاء » (١) .

٢٥ ﴿١٣٧﴾ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى ، عن يعقوب بن يزيد ، عن خالد بن الحجاج « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل بعته طعاماً بتأخير إلى أجل مسمى ، فلما جاء الأجل أخذته بدراهمي ، فقال : ليس عندي دراهم و لكن عندي طعام فاشتره مني ، فقال : لا تشتريه منه (٢) فإنه لا خير فيه » .

فلا ينافي الخبر الأوّل ، لأنّ ما تضمن الخبر الأوّل من جواز ذلك ، إنّما يجوز إذا أخذ منه الطعام ، كما كان باعه إياه من غير زيادة و لا نقصان ، و التمهّي الذي في الخبر الثاني ، يتوجّه إلى من يأخذ الطعام أكثر ممّا [كان] قد أعطاه أو أقلّ .

٢٦ ﴿١٣٨﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن إبراهيم بن إسحاق ، عن محمد ابن سليمان الديلمّي ، عن أبيه « عن رجل كتب إلى العبد الصالح عليه السلام يسأله أنّي أعامل قوماً أبيعهم الدقيق ، أربح عليهم في القفيز درهمين إلى أجل معلوم و إنهم يسألوني أن أعطهم عن نصف الدقيق دراهم ، فهل لي من حيلة ألا أدخل في - الحرام ؟ فكتب إليه : اقرضهم الدرّاهم قرضاً وازدد عليهم في نصف القفيز بقدر ما كنت تربح عليهم » (٣) .

٢٧ ﴿١٣٩﴾ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن عليّ بن الحكم ،

١ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : ذهب الشيخ و جماعة إلى أنّه لا يجوز له أخذ الطعام أكثر ممّا باعه و الأكترون على خلافه ، و هذا الخبر بمومه حجة لهم ، و حمله الشيخ على عدم الزيادة لأخبارٍ أُخر ، بعضها يدل على عدم جواز الشراء مطلقاً ، كما سيأتي ، و حملها العلامة و غيره على الكراهة جمعاً و هو حسن .

٢ - حمل على الكراهة .

٣ - سيأتي الخبر بلفظه تحت رقم ٨٣ من الباب .

عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام «أنه سُئِلَ عن الطعام يَخْلَطُ بعضه ببعض و بعضه أجودُ من بعض، قال: إذا رُئِيَ جميعاً فلا بأس ما لم يُعْطَ - الجَيْدُ الرَّدِيْثُ» (١).

٢٨ - ﴿١٤٠﴾ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن الرجل يكون عنده لوانان\* من طعام واحد، و سعرهما شتى، و أحدهما خيرُ من الآخر فيخلطهما جميعاً، ثم يبيعهما بسعر واحد، قال: لا يصلح له أن يفعل ذلك، يغش به المسلمین حتى يُبَيِّنَهُ».

٢٩ - ﴿١٤١﴾ - ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري طعاماً فيكون أحسن له و أنفق [له] أن يبله من غير أن يلتبس فيه الزيادة، فقال: إن كان بيعاً لا يصلح إلا ذلك و لا ينفقه (٢) غيره من غيره أن يلتبس فيه زيادة فلا بأس (٣)، و إن كان إنمّا يغش به المسلمین فلا يصلح».

٣٠ - ﴿١٤٢﴾ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل ابتاع من رجل طعاماً بدرهم فأخذ نصفه و ترك نصفه، ثم جاءه بعد ذلك و قد ارتفع الطعام أو نقص؟ قال: إن كان يوم ابتاعه ساعره (٤) أن له كذا و كذا فإنما له سعره، و إن كان إنمّا أخذ بعضاً و ترك بعضاً، و لم يسمّ سعراً فإنما له سعر يومه الذي يأخذ فيه ما كان».

٣١ - ﴿١٤٣﴾ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل،

١ - قال المولى المجلسي - رحمه الله - : إذا غطى فتحتمل الحرمة والكرهة إذا علم بعد البيع، فيكون للمشتري الخيار، و أما إذا اشتبه و لم يعلم فلا يجوز البتة. \* - أي نوعان.

٢ - أي لا يروجه، في النهاية: التفاتاً ضد الكساد.

٣ - أي الزيادة في الوزن أو في الشمن.

٤ - ساعره مساعرة: ساومه على سعر، أي أوقع الصيغة، ليوافق المشهور و يحتمل

الاستحباب على تقدير تحقق المساعرة فقط. (ملذ)

عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل اشترى طعاماً كلَّ كَرٍّ بشيءٍ معلوم ، وارتفع أو نقص ، وقد اکتال بعضه فأبى صاحب الطعام أن يسلم له ما بقي ، وقال : إنَّها لك ما قبضت ؟ قال : إن كان يوم اشتراه ساعره <sup>(١)</sup> على أنه له فله ما بقي ، وإن كان إنَّها اشتراه ولم يشترط ذلك <sup>(٢)</sup> فإنَّ له بقدر ما نقد . »

↑  
٣٤

ص ٢٤٤ ﴿ ٣٢ - محمد بن الحسن الصَّقَّار » قال : كتبت إلى أبي محمد عليه السلام : رجلٌ اشتأجر أجيراً يعمل له بناءً أو غيره ، وجعل يعطيه طعاماً أو قُطناً أو غير ذلك ، ثمَّ تغَيَّر الطعام والقُطن من سعره الَّذي كان أعطاه إلى نقصان أو زيادة ، أمَّحسب له بيسر يوم أعطاه أو بيسر يوم حاسبه ؟ فوقع عليه السلام : أمَّحسب له بيسر يوم شارطه <sup>(٣)</sup> إن شاء الله ، وأجاب أيضاً عليه السلام في المال محلُّ على الرَّجل فيعطى به طعاماً عند محلِّه ولم يقاطعه ، ثمَّ تغَيَّر السعر ، فوقع عليه السلام : له بيسر يوم أعطاه - الطعام . »

١ - قال أستاذنا الشَّعراني - رحمه الله عليه - : «المساعرة تحمل على عقد البيع والاشترء على المعاولة والمساومة ، فإذا أوجب البيع على مقدار معلوم من الطعام ونقله إلى المشتري إلا أنه أقبض بعضه وجب عليه إقباض الباقي ولو مع تغَيَّر السعر ، وأنا إذا قولوا على مقدار لكن لم يقطعوا عليه ، بل قبض المشتري شيئاً وأعطاه الثمن لم يكن له مطالبة ما قاول عليه ، ومن ذلك يعلم أنَّ المعاولة والمساومة قبل البيع والتراضي على نقل مقدار معين إلى المشتري بثمن معلوم ليس بيعاً إلا أن ينشئ بالضيعة ، وإنَّها التاقل هو العقد ، فإن قيل : ليس التاقل هو اللفظ قطعاً بل الرضا القليل المنكشف باللفظ ، فإذا علم تراضيهما بنقل مقدار معين بثمن بالفاظ المساومة والمعاولة لم تنس حاجة إلى إنشاء البيع بالضيعة ، قلنا : الرضا المنكشف بالإنشاء أعني صيغة البيع غير الرضا الناصل عند المعاولة ، وإن كان اسم الرضا ينقل عليها ، ويمكن أن يكون البائع مدة سنة راضياً ببيع داره ، والزوج راضياً بتزويج امرئته ، ويكون المشتري والزوجة أيضاً راضيين تلك السنة ، لكن لا يوجد هذا الرضا معنى البيع والتكاح ، بل لا بد من رضا آخر غير ذلك الرضا المستمر ، وهذا مفاد قوله : «بعت وأنكحت» ، وليست الأشياء المشتركة في الاسم متفقة في الماهية ، مثلاً مفاد الاستفهام طلب ، ومفاد التمني طلب ، ومفاد الترحي طلب ، وكلُّ منها غير الآخر حقيقة ، كذلك الرضا المستثنى بالإنشاء ، غير الرضا الحاصل قبل الإنشاء وبعده ، ومفاد أفاظ العقود ذلك الرضا الخاص ، ومفاد المعاولة رضا آخر» .

٢ - أي بوقع البيع على الجميع .

٣ - أي يوم وقع التسعير أو البيع فيه .

ص ١٤٥ ﴿٣٣﴾ - الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، عن عبدالصمد ابن بشير « قال : سأله <sup>(١)</sup> محمد بن القاسم الحنّاط فقال : أصلحك الله أبيع الطعام من الرّجل إلى أجل مستمى فأجيبه و قد تغير الطعام من سعره فيقول : ليس لك عندي ذراهم ، قال : خذه منه بسعر يومه ، فقال : أفهم - أصلحك الله - أنه طعامي الذي اشتراه مني <sup>(٢)</sup> ، قال : لا تأخذ منه حتى يبيعه و يعطيك ، قال : أرغم - الله أني رخص لي فرددت عليه فشدّد عليّ <sup>(٣)</sup> .

ص ١٤٦ ﴿٣٤﴾ - عنه ، عن عليّ بن التعمان ، عن معاوية بن وهب « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرّجل يبيع البيع قبل أن يقبضه ، فقال : ما لم يكن كيل أو وزن فلا تبعه حتى تكيله أو تزنه إلا أن يوليه الذي قام عليه <sup>(٤)</sup> .

ص ١٤٧ ﴿٣٥﴾ - عنه ، عن صفوان ، عن منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : إذا اشتريت متاعاً فيه كيل أو وزن فلا تبعه حتى تقبضه إلا أن توليه ، فإن لم يكن فيه كيل أو وزن فبعه » .

ص ١٤٨ ﴿٣٦﴾ - عنه ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن الحلبيّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه قال : في الرّجل اشترى من رجل طعاماً عدلاً بكيل معلوم ، وإن صاحبه قال للمشتري : ابتع مني هذا العدل الآخر بغير كيل فإن فيه مثل ما في الآخر الذي ابتعت ، قال : لا يصلح إلا بكيل ، و قال : و ما كان من طعام

١ - كذا مضمراً ، و عبدالصمد بن بشير يروي عن أبي عبد الله عليه السلام .

٢ - « خذه منه بسعر يومه » أي خذ الطعام منه بسعر اليوم ، فقال : إنّي أعلم أنه طعامي الذي اشتراه ، قال : لا تأخذ منه حتى يبيع و يعطيك ، و محتمل أن يكون قوله : « أفهم » بصيغة الأمر فلا يخفى ما فيه من سوء الأدب و ينبغي أن يحمل التّهي على الكراهة .

٣ - أي رخص لي الإمام عليه السلام أولاً حيث أذن بأخذ الطعام عوضاً عن الدرهم فجعلت و رددت عليه فأمرني بالصبر حتى يبيع الطعام .

٤ - قوله : « إلا أن يوليه » قال المولى المجلسي - رحمه الله - : « أي يبيعه برأس المال ، فحينئذ يجوز بيعه قبل الكيل والوزن اللذان هما القبض فيها » ، و قوله : « الذي قام عليه » أي بالتمس الذي قام عليه المتاع . (ملد)

سَمَّيْتُ فِيهِ كَيْلًا فَإِنَّهُ لَا يَصْلِحُ مُجَارَفَةً<sup>(١)</sup>، هَذَا مَتَا يَكْرَهُ مِنْ بَيْعِ الطَّعَامِ».

ص ١٤٩ ﴿٣٧﴾ - عَنْهُ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، وَفَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبَانَ جَمِيعًا، عَنِ الْحَلِيِّ، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «قَالَ: فِي الرَّجُلِ يَبْتَاعُ الطَّعَامَ ثُمَّ يَبِيعُهُ قَبْلَ أَنْ يَكْتَالَهُ، قَالَ: لَا يَصْلِحُ لَهُ ذَلِكَ».

ثُمَّ فِي ١٥٠ ﴿٣٨﴾ - عَنْهُ، عَنْ فَضَالَةَ، عَنْ أَبَانَ، عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ؛ وَأَبِي صَالِحٍ<sup>(٢)</sup>، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلَ ذَلِكَ «وَقَالَ: لَا تَبِعْهُ حَتَّى تَكِيلَهُ».

ص ١٥١ ﴿٣٩﴾ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ<sup>(٣)</sup>، عَنِ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنِ جَمِيلِ بْنِ دُرَّاجٍ، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الطَّعَامَ ثُمَّ يَبِيعُهُ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ، قَالَ: لَا بَأْسَ، وَيُوَكِّلُ الرَّجُلُ الْمُشْتَرِيَ مِنْهُ بِكَيْلِهِ وَقَبْضِهِ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ<sup>(٤)</sup>».

ثُمَّ فِي ١٥٢ ﴿٤٠﴾ - الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ زُرْعَةَ، عَنِ سَمَاعَةَ «قَالَ: سَأَلْتَهُ عَنِ الرَّجُلِ يَبِيعُ الطَّعَامَ أَوْ الثَّمَرَةَ وَقَدْ كَانَ اشْتَرَاهَا وَلَمْ يَقْبِضْهَا، قَالَ: لَا، حَتَّى يَقْبِضَهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ<sup>(٥)</sup> قَوْمٌ يَشَارِكُهُمْ فَيُخْرِجُهُ بَعْضُهُمْ مِنْ نَصِيْبِهِ مِنْ شَرِكْتِهِ بِرَبْحٍ أَوْ يُوَلِّيهِ بَعْضُهُمْ فَلَا بَأْسَ».

ص ١٥٣ ﴿٤١﴾ - وَسَأَلَ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ أَخَاهُ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «عَنْ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الطَّعَامَ أَيْصَلِحُ بَيْعَهُ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ، قَالَ: إِذَا رَبِحَ لَمْ يَصْلِحْ حَتَّى يَقْبِضَ، وَإِنْ كَانَ يُوَلِّيهِ فَلَا بَأْسَ؛ وَسَأَلَهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الطَّعَامَ أَجِلُّ لَهُ أَنْ

٣٦ ↑

١ - قَالَ الْفَيْرُوزْ أِبَادِي: الْمَجَازِفَةُ: الْحَدْسُ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، مَعْرَبٌ «كَزَافٍ»، وَالْحَدْسُ: الْقَرْنُ وَالتَّخْمِينُ.

٢ - الظَّاهِرُ هُوَ عَجْلَانُ أَبُو صَالِحِ الْمَدَائِنِيِّ، أَوْ الْخَبَّازُ الْوَاسِطِيُّ، مَوْلَى بَنِي تَيْمِ اللَّهِ.

٣ - يَعْنِي الْأَشْعَرِيَّ.

٤ - الظَّاهِرُ زِيَادَةُ «قَالَ: لَا بَأْسَ» هَذَا، وَفِي الْكَافِي: «لَا بَأْسَ [بِذَلِكَ]»، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ سَقَطَ بَعْدَ «قَالَ: لَا بَأْسَ» الْأَوَّلِ «قُلْتُ». وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْمَجْلِسِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: قَوْلُهُ: «وَوَيُوَكِّلُ الرَّجُلُ» أَيُّ يُوَكِّلُهُ لِتَأْخِيرِ الْمُبِيعِ مِنَ الْبَائِعِ وَكَالَةَ عَنْهُ، ثُمَّ يَبِيعُهُ وَكَالَةَ عَنْهُ مِنْ نَفْسِهِ.

٥ - إِنَّمَا يَبِيعُ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ الْجِنْسِ وَكَانَتِ الْخِصَّةُ مَعْلُومَةً، أَوْ عَلَى وَجْهِ الصَّلْحِ فَيَكُونُ

الِاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعًا. (مِلْد)

يولي منه قبل أن يقبضه<sup>(١)</sup>؟ قال: إذا لم يربح عليه شيئاً فلا بأس، فإن ربح فلا يصلح حتى يقبضه».

صع ﴿١٥٤﴾ ٤٢ - عنه، عن القاسم بن محمد، عن علي<sup>(٢)</sup>، عن أبي بصير «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى طعاماً، ثم باعه قبل أن يكيله، قال: لا يعجبني أن يبيع كيلاً أو وزناً قبل أن يكيله أو يزنه، إلا أن يوليّه كما اشتراه، فلا بأس أن يوليّه كما اشتراه إذا لم يربح فيه أو يضع، وما كان من شيء عنده ليس بكيل ولا وزن فلا بأس أن يبيعه قبل أن يقبضه».

صع ﴿١٥٥﴾ ٤٣ - عنه<sup>(٣)</sup>، عن الثّضر بن سويد، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: من احتكر طعاماً أو غلفاً، أو ابتاعه بغير حكمة فأراد أن يبيعه فلا يبعه حتى يقبضه و يكتاله»<sup>(٤)</sup>.

صع ﴿١٥٦﴾ ٤٤ - عنه، عن القاسم بن محمد؛ وفضالة، عن أبان، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه كُرٌّ<sup>(ه)</sup> من طعام فاشترى كُرّاً من رجلٍ آخر، فقال للرجل: انطلق فاستوفِ كُرّك، قال: لا بأس به»<sup>(٦)</sup>.

صع ﴿١٥٧﴾ ٤٥ - عنه، عن فضالة، عن أبان، عن محمد بن حمران «قال:

١ - السؤال الثاني للتوضيح، ويمكن أن يكونا في مجلسين. (ملذ)

٢ - المراد به ابن أبي حمزة البطائي. وضمير «عنه» راجع إلى الحسين بن سعيد.

٣ - الضمير راجع إلى الحسين بن سعيد.

٤ - لعل المراد الاحتكار عند البائع، وقوله عليه السلام: «و يكتاله» عطف تفسير. (ملذ)

٥ - الكرّ - بالضم - أحد أكرار الطعام وهو ستون قفيزاً، والقفيز ثمانية مكايك، والمكوك

صاع ونصف فانتهى ضبطه إلى اثني عشر وسقاً، والوسق ستون صاعاً. (مجمع البحرين)

٦ - لأن هذا ليس ببيع بل حوالة، ولكن في الدروس: «ولو أحال غريمه المسلم إليه على

غريمه المسلم منه، فهو كالبيع قبل القبض»، وكذا ذكره الشيخ وجماعة. ويدل على قوهم

خير ابن مسكان الآتي تحت رقم ٤٨. لكن ليس في الخبر أن الذي عليه هو من جهة السلم

فيحمل على غيره.

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: اشترينا طعاماً فزعم صاحبه أنه كاله، فصدقناه وأخذناه بكيهه، فقال: لا بأس، فقلت: أيجوز أن أبيعك كما اشتريته بغير كيل؟ قال: لا، أما أنت فلا تبعه حتى تكيهه».

٣٧ ↑  
 نى ﴿١٥٨﴾ ٤٦ - الحسن بن محبوب، عن زرعة بن محمد، عن سماعة رضي الله عنه: «قال: سألته عن شراء الطعام وما يكال [أ] أو يوزن هل يصلح شراؤه بغير كيل ولا وزن، فقال: أما إن أتى رجلاً في طعام قد اكتيل أو وزن تشتري منه مراًجة، فلا بأس إن اشتريته ولم تكله أو تزنه إذا كان المشتري الأول قد أخذ بكيل أو وزن، فقلت له عند البيع: إني أربحك فيه كذا وكذا، وقد رصيت بكيلك [أ] ووزنك فلا بأس».

ء ﴿١٥٩﴾ ٤٧ - الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن إسحاق بن عمار، عن أبي العطار رضي الله عنه: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: اشتري الطعام فأضع في أوله وأربح في آخره، فأسأل صاحبي أن يحط عني في كل كرا وكذا؟ فقال: هذا لا خير فيه؛ ولكن يحط عنك جملة، قلت: فإن حط عني أكثر مما وضعت؟ قال: لا بأس، قلت: فأخرج الكرا والكراين فيقول الرجل: أعطنيه بكيلك [أ]، قال: إذا اتتمنك فلا بأس» (١).

نو ﴿١٦٠﴾ ٤٨ - محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن إسحاق المدائني (٢): «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القوم يدخلون - السفينة يشترى الطعام فيسلمونها (٣)، ثم يشتريها رجل منهم فيسألونه أن يعطيهم

١ - قوله: «أعطنيه»، أي ما بقي بعد إخراج الكرا والكراين، أو الكرا والكراين إذا كاهما بعد البيع. وقال في المرأة: «بدل على جواز الاستحطاط بعد الصفقة مع الخسران بوجه خاص، والمشهور الكراهة مطلقاً؛ والله يعلم». والاستحطاط أن يطالب المشتري من البائع أن ينقص له من الثمن. ٢ - كأنه المراد به وصف، أو هو التباطي، لأن السباط قرية من قرى المدائن. ٣ - كذا، وفي بعض النسخ: «فيسلمونها»، وفي الكافي (ج ٥ ص ١٨٠): «فيسامون بها». والتوم في المبيعة كالشوام - بالضم - ويتسامون أي يتبايعون. وفي الفقيه: «فيسامون منه»، والمسامة: المجادلة بين البائع والمشتري على الشلعة وفضل منها.

ما يريدون من الطعام ، فيكون صاحب الطعام هو الذي يدفعه إليهم و يقبض - الثمن؟ قال : لا بأس ؛ ما أراهم إلا قد شركوه ، قلت : إن جاء صاحب الطعام يدعو كيتالاً فيكيله لنا ، و لنا أجر فيعتيره<sup>(١)</sup> فيزيد و ينقص قال : لا بأس ما لم يكن شيءٌ كثيرٌ غلط .»

مع ﴿١٦١﴾ ٤٩ - عنه ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان بن يحيى ، عن أبي سعيد المكاربي ، عن عبد الملك بن عمرو « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أشتري الطعام فأكتاله و معي من قد شهد الكيل و إنما أكيله<sup>(٢)</sup> لنفسي فيقول : يغنيه فأبيعه إياه بذلك الكيل الذي اكلته؟ قال : لا بأس .»

مع ﴿١٦٢﴾ ٥٠ - الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن - دُرَّاج ، عن زُرارة « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل اشترى طعام قرية بعينها<sup>(٣)</sup> ، فقال : لا بأس ؛ إن خرج فهو له ، و إن لم يخرج كان ديناً عليه<sup>(٤)</sup> .»

مع ﴿١٦٣﴾ ٥١ - الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن حفص بن - البختري ، عن خالد بن الحجاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل يشتري طعام قرية بعينها ، و إن لم يسم له قرية<sup>(٥)</sup> بعينها أعطاه من حيث شاء<sup>(٦)</sup> .»

مع ﴿١٦٤﴾ ٥٢ - الحسين بن سعيد ، عن ابن مسكان ، عن ابن حجاج - الكرخي « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أشتري الطعام إلى أجلٍ مُسمى فيطلبه -

١ - قال في القاموس : «عبر الدنانير : وزنها واحداً بعد واحدٍ» ، و في بعض النسخ بالنين المعجمة ، و في بعض نسخ الكافي و في الفقيه : «لنا أجراء فيعترونه» ، أي يكيلونه ثانياً .

٢ - في الكافي : «اكلته» ، و قوله : «اكلته» فيه : «كلته» .

٣ - في الفقيه : «رجل اشترى من طعام قرية بعينه» .

٤ - قوله عليه السلام : «فهو له» أي للمشتري ، و «إن لم يخرج كان ديناً عليه» أي على البائع إن

لم ينسخ . (ملذ) ٥ - في الكافي : «إن لم يسم له طعام قرية» .

٦ - إن سمي قرية بعينها يجب أن يعطيه منها و كأن في الخبر سقطاً ، و الشاقط بعد قوله :

«طعام قرية بعينها» الأول «أعطاه من تلك القرية» ، و وجه التقوط تجاوز النظر عن «طعام قرية بعينها» الأول إلى «طعام قرية بعينها» الثاني فبقي الأول موضوعاً بلا محمول . (الأخبار الدخيلة)



التَّجَارَ بَعْدَ مَا اشْتَرَيْتَهُ قَبْلَ أَنْ أَقْبِضَهُ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ تَبِيعَ إِلَى أَجْلٍ كَمَا اشْتَرَيْتَ،  
وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَدْفَعَ قَبْلَ أَنْ تَقْبِضَ، قُلْتَ: فَإِذَا قَبِضْتَهُ - جُعِلَتْ فِدَاكَ - فَلْيَ أَنْ  
أَدْفَعَهُ بِكَيْلِهِ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا رَضُوا، وَقَالَ: كُلُّ طَعَامٍ اشْتَرَيْتَهُ فِي بَيْدَرٍ أَوْ  
طُتُوجٍ<sup>(١)</sup> فَأَتَى اللَّهُ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> فَلَيْسَ لِلْمَشْتَرِي إِلَّا رَأْسُ مَالِهِ، وَمَنْ اشْتَرَى مِنْ  
طَعَامٍ مَوْصُوفٍ وَلَمْ يَسْمَ فِيهِ قَرْيَةً وَلَا مَوْضِعًا فَعَلَى صَاحِبِهِ أَنْ يُؤَدِّيَهُ.

« (١٦٥) ٥٣ - عنه، عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار، عن  
أبي المطارد » قَالَ: قُلْتَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اشْتَرَيْتُ طَعَامًا فَيَتَغَيَّرُ سِعْرُهُ قَبْلَ أَنْ  
أَقْبِضَهُ؟ قَالَ: إِنِّي لِأَحَبُّ أَنْ تَقِي لَه، كَمَا أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِيهِ فَضْلٌ أَخَذْتَهُ.

٣٩ ↑  
ح (١٦٦) ٥٤ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن -  
أبي عمير، عن علي بن عطية « قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ  
مِنَ السَّفَنِ، ثُمَّ نَكِيلُهُ فَيَزِيدُ، قَالَ: فَقَالَ لِي: وَرَبَّمَا نَقِصَ عَلَيْكُمْ؟ قُلْتَ: نَعَمْ،  
قَالَ: فَإِذَا نَقِصَ يَرُدُّونَ عَلَيْكُمْ؟ قُلْتَ: لَا، قَالَ: لَا بَأْسَ.»

مصح (١٦٧) ٥٥ - عنه، عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن  
ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج « قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ  
فُضُولِ الْكَيْلِ وَالْمَوَازِينِ، فَقَالَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ تَعْدِيًّا فَلَا بَأْسَ »<sup>(٣)</sup>.

مصح (١٦٨) ٥٦ - أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن حنان « قَالَ:  
كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لَهُ مَعْمَرُ الزَّيْتِ: إِنَّا نَشْتَرِي الزَّيْتَ  
بِأَرْزَاقِهِ فَيَحْتَسِبُ لَنَا نَقْصَانٌ مِنْهُ لِمَكَانِ الْأَرْزَاقِ<sup>(٤)</sup>، فَقَالَ: إِنْ كَانَ يَزِيدُ وَ  
يَنْقُصُ فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ كَانَ يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ فَلَا تَقْرَبُهُ »<sup>(٥)</sup>.

١ - الطتوج - كتور - :التاحية والجهة .

٢ - أي هلكه . ويمكن حمل طعام البيدر والپتوج على المعين وعلى السلم، والأخير أظهر .

٣ - في بعض النسخ «إذا لم يكن تعدد فلا بأس» .

٤ - في الكافي: «إننا نشترى الزيت في زقاقة، فيحسب لنا نقصان لمكان الزقاق - إلخ» ،

والزقاق - بكسر الزاي - جمع الزق وهو السقاء والقربة ، وكذا الأزقاق .

٥ - أي إذا لم يعلم البائع ، فإذا علم ورضي فلا بأس ، قال في الشرائع : يجوز أن يندر -



أجلٍ مسمى فلا بأس ، قال : قلت : أرأيت إن أوفاني بعضاً<sup>(١)</sup> و آخر بعضاً ، قال : نعم .»

ص ١٧٣ ﴿٦١﴾ - عنه ، عن عليّ بن الثعمان ، عن ابن مُسكان ، عن<sup>(٢)</sup> هشام ابن سالم ، عن سليمان بن خالد « قال : سئل أبو عبدالله عليه السلام عن رجل يسلّم في وصيف أسنان معلومة و لونٍ معلوم<sup>(٣)</sup> ثم يعطي فوق شرطه ، فقال : إذا كان على طيبة نفس منك و منه فلا بأس به .»

ص ١٧٤ ﴿٦٢﴾ - عنه ، عن صفوان ، عن ابن مُسكان ، عن الحلبيّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : لا بأس بالسلّم في الحيوان إذا سمّيت الذي تسلّم فيه فوصفته ، فإن و فيته و إلا فأنت أحقُّ بدراهمك<sup>(٤)</sup> .»

ص ١٧٥ ﴿٦٣﴾ - عنه ، عن فضالة ، عن جميل بن درّاج ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : لا بأس بالسلّم في الحيوان و<sup>(٥)</sup> المتاع إذا وصفت الطول و العرض ، و في الحيوان إذا وصفت أسنانها .»

ص ١٧٦ ﴿٦٤﴾ - عنه ، عن الحسن ، عن زرعة بن محمّد ، عن سماعة<sup>(٦)</sup> « قال : سألته عن السلّم - و هو الشلّف - في الحرير و المتاع الذي يصنع في البلد الذي أنت فيه ، قال : نعم إذا كان إلى أجل معلوم<sup>(٧)</sup> ؛ و سألته عن السلّم في الحيوان إذا وصفته إلى أجل ؛ و عن الشلّف في الطعام كيلاً معلوم ، فقال : لا بأس به .»

- ١ - بأن يجمع بين بيع و سلف ، أو بعد تحقّق التلف يعجلّ بعضه تبرّعاً (ملذ) و في الكافي : «إن أوفاني بعضاً و عجز عن بعضٍ يصلح أن آخذ بالباقي رأس مالي؟ قال : نعم ، ما أحسن ذلك» .
- ٢ - كذا تصحيفاً ، و الصواب : «و هشام بن سالم» و هو عطف على «عليّ بن الثعمان» .
- ٣ - في بعض النسخ : «في وصف أسنان معلومة و لون معلوم» ، و في الكافي في خير : «في وُصفاء [بأسنان معلومة ، و لون معلوم ، ثم يعطي دون شرطه أو فوقه] . و الوصيف - كأمر - : الخادم و الخادمة ، و الجمع : وُصفاء . (القاموس)
- ٤ - أي الثمن ، لا القيمة ، و لذا قال عليه السلام : «بدراهمك» .
- ٥ - لفظة «الحيوان و» زائدة و ليست في الفقيه . ٦ - تقدّم الخبر إلى هنا تحت رقم ٢ .

صع ﴿١٧٧﴾ ٦٥ - عنه ، عن القاسم ، عن علي<sup>(١)</sup> ، عن أبي بصير « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السلم في الحيوان ، فقال : ليس به بأس ، و قلت : رأيت إن أسلم في أسنان معلومة أو شيء معلوم من الرقيق فأعطاه دون شرطه أو فوقه بطيبة أنفس منهم<sup>(٢)</sup> ، فقال : لا بأس به » .

صع ﴿١٧٨﴾ ٦٦ - عنه ، عن صفوان بن يحيى ، عن العلاء ، عن محمد بن - مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام « قال : سألت عن السلم في الحيوان وفي الطعام و يؤخذ - الرهن ، فقال : نعم ، استوثق من مالك ما استعطت ، قال : و سألت عن الرهن والكفيل في بيع التسيئة ، فقال : لا بأس به » .

تق ﴿١٧٩﴾ ٦٧ - عنه ، عن الحسن<sup>(٣)</sup> ، عن زُرْعَةَ ، عن سَمَاعَةَ « قال : سألت عن الرهن يرتهنه الرَّجُلُ في سَلْفِهِ إذا سَلَفَ في طعام أو متاع أو في حيوان ، فقال : لا بأس بأن تستوثق من مالك » .

صع ﴿١٨٠﴾ ٦٨ - عنه ، عن علي بن التعمان ، عن يعقوب بن شعيب « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يكون له على الآخر مائة كَرِّ تمرًا و له نخْلٌ فيأتيه فيقول : أعطني نخلك بما عليك ، فكأنه كرهه<sup>(٤)</sup> ؛ قال : و سألت عن الرجل يكون له على الآخر أحمال<sup>(٥)</sup> رُطْبٍ أو تمر فيبيعت إليه فيقتضيه ، ثم يعجز الذي له<sup>(٦)</sup> فيبيعت إليه بدنانير ، فيقول : اشتر بهذه واستوف بقية الذي لك ، قال : لا بأس إذا ائتمنته<sup>(٧)</sup> .

١ - يعني البطائني قائد أبي بصير يحيى بن القاسم الأسدي المكفوف ، و رواه الجوهري .

٢ - في بعض النسخ : «منها» ، و في الكافي و ما يأتي تحت رقم ٨٦ مثل ما في المتن .

٣ - أي ابن سعيد ، و رواه أخوه الحسين .

٤ - كأن العلة فيه أنه يشبه الربا ، والظاهر أنه على الكراهة كما هو ظاهر اللفظ ، لأنه إذا

رضي عند الاستيفاء بالأقل والأكثر كان جائزاً ، مع أن التمر على الشجرة ليس بمكيل و لا

موزون . (ملذ) ٥ - الأحمال جمع الحمل - بالفتح - و هو تمر الشجر .

٦ - أي عن الذي له . ٧ - أي لا بأس للمشتري إذا علم أن البائع لا يتهمه . و في

بعض النسخ : «إذا ائتمنته» أي إذا كنت أنت البائع . (ملذ)

ص ١٨١ ﴿٦٩﴾ - عنه، عن صفوان بن يحيى، عن منصور بن حازم «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجلٌ كان له على رجلٍ درهم من ثمن غنم اشتراها منه فأتى الطالب يتقاضاه، فقال المطلوب: أبيعك هذه الغنم بدرهمك الذي لك عندي، فَرَضِي؟ قال: لا بأس بذلك».

ص ١٨٢ ﴿٧٠﴾ - الحسن بن محبوب، عن ابن سنان «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام في رجلٍ أسلف رجلاً زيتاً على أن يأخذ منه سَمناً، قال: لا يصلح».

ص ١٨٣ ﴿٧١﴾ - محمد بن الحسين، عن صفوان، عن <sup>(١)</sup> ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «في الرجل يأتي الرجل فيقول له: أنقد عني في السلعة <sup>(٢)</sup>، فيموت أو يصيبها شيء؟ قال: له الرِّبح و عليه الوضيمة».

ص ١٨٤ ﴿٧٢﴾ - أحمد بن محمد <sup>(٣)</sup>، عن ابن أبي نصر، عن محمد بن سماعة، عن عبد الحميد بن عَوَاض، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألت عن الرجل يشتري الدَّابَّةَ ليس عنده نقدها فأتى رجلاً من أصحابه فقال: يا فلان أنقد عني ثمن هذه الدَّابَّةِ؛ والرِّبح بيبي وبينك، فنقد عنه فنفقت الدَّابَّةُ <sup>(٤)</sup>؟ قال: ثمنها عليهما، لأنَّه لو كان ربح فيها لكان بينهما».

ص ١٨٥ ﴿٧٣﴾ - عنه، عن الحسن ابن بنت إلياس، عن عبد الله بن سنان «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا ينبغي للرجل إسلاف السَّمَن بالزَّيت، ولا الزَّيت بالسَّمَن».

١ - مجتمَل تصحيف الواو بـ«عن»، والصواب: «و ابن أبي عمير»، ومحمد بن الحسين روى عنها، وإن كانت رواية صفوان عن ابن أبي عمير معهوداً. روى عنه في التهذيب في باب الكفارة عن خطأ المحرم، و باب حكم الظَّهار، و باب السِّتة في عقود النكاح، وفي الفقيه: باب ميراث القاتل.

٢ - «أنقد عني» أي اعط بعض الثمن نيابة عني لأكون شريكاً لك في السلعة. و قوله: «فيموت» أي إذا كانت السلعة دابة أو عبداً.

٣ - مشترك بين الأشعري و ابن أبي عبد الله البرقي.

٤ - نَفَقَتِ الدَّابَّةُ أي هلكت.

صع ﴿١٨٦﴾ ٧٤ - عنه ، عن محمد بن عيسى قال : حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرِو  
 ٤٣ ٨ أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ دَرَاهِمٌ فَعَرَضَ عَلَيْهِ الرَّجُلُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِهَا طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ ،  
 فَأَمَرَ إِسْمَاعِيلُ مَنْ سَأَلَهُ ، فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِذَلِكَ ، قَالَ : ثُمَّ عَادَ [إِلَيْهِ] إِسْمَاعِيلُ فَسَأَلَهُ  
 عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ : إِنِّي كُنْتُ أَمَرْتُ فُلَانًا فَسَأَلْتُ عَنْهَا ، فَقُلْتُ : لَا بَأْسَ ، فَقَالَ : مَا  
 يَقُولُ فِيهَا مَنْ عِنْدَكُمْ ؟ قُلْتُ : يَقُولُونَ : فَاسِدٌ ، قَالَ : لَا تَفْعَلْهُ فَإِنِّي أَوْهَمْتُ « (١) » .

ثق ﴿١٨٧﴾ ٧٥ - الحسن بن محمد بن سماعة (٢) ، عن عبد الله بن جبلة ، عن  
 ابن بكير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : لا بأس بالسلام في الفاكهة » .

صع ﴿١٨٨﴾ ٧٦ - عنه ، عن جعفر بن سماعة ؛ و صالح بن خالد ، عن  
 أبي جميلة ، عن زيد الشحام ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل اشترى من رجل مائة  
 من صُفْرٍ (٣) ، وليس عند الرجل شيء (٤) منه ، قال : لا بأس به إذا أوفاه دون الذي  
 اشترط له » (٥) .

ثق ﴿١٨٩﴾ ٧٧ - عنه ، عن جعفر ، عن داود بن سرحان ، عن أبي عبد الله  
عليه السلام « في رجل باع ببيعاً ليس عنده إلى أجل و ضمن البيع ؟ قال : لا بأس به » .

ثق ﴿١٩٠﴾ ٧٨ - عنه ، عن محمد بن زياد (٦) ، عن عبد الله بن سينان ، عن  
 أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألتُه عن الرجل يأتيني يريد مني طعاماً و يبيعاً و ليس  
 عندي ، أ يصلح لي أن أبيعهُ إِيَّاهُ و أقطع سعره (٧) ثم اشترته من مكانٍ آخر و

١ - أي التقيّة ، أو أوهمت الحكم ، فيكون قوله عليه السلام هذا تقيّة . (ملذ)

٢ - هو أبو محمد الكندي ، من شيوخ الواقعة ، كثير الحديث ثقة ، و طريق الشيخ إليه موثق .

٣ - الصفر - بالضم - : الذي يعمل منه الأواني . و قيل بالكسر .

٤ - أي عند الأجل الذي اشترط له . (ملذ) و في الفقيه تحت رقم ٤٠٢٠ «باب الرّبا» :

«عن رجل اشترى من رجل مائة من صُفْرٍ بكذا و كذا و ليس عنده ما اشترى منه ، فقال : لا

بأس إذا أوفاه الوزن الذي اشترط عليه» . ٦ - هو ابن أبي عمير .

٦ - هو ابن أبي عمير .

٧ - يمكن أن يكون المراد أنه يبيعه في الدّمة حالاً ، ثم يشتري من مكانٍ آخر بالوصف ،  
 فيعطيه عتاً في ذمته ، و أن يكون المراد بالبيع المساومة و مقاطعة السعر ، ثم بعد الشراء يوقع  
 البيع ، و الأوّل أظهر ، فالمراد بقوله عليه السلام : «قطع سعره» تحقّق شرائط البيع و انعقاده . (ملذ)

أدفع إليه؟ قال: لا بأس إذا قطع سعره».

صع ﴿١٩١﴾ ٧٩ - الصَّمَّار، عن عليّ بن محمّد<sup>(١)</sup> «قال: كتبت إليه: رجُلٌ له على رجُلٍ تمرٌّ أو جنطةٌ أو شعيرٌ أو فُطْن، فلَمَّا تقاضاه قال: خُذْ بما لك عندي دراهم، يجوز له ذلك أم لا؟ فكتب العلامة: يجوز ذلك عن تراض بينهما إن شاء الله تعالى».

صع ﴿١٩٢﴾ ٨٠ - أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن وهب، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ العلامة «قال: لا بأس بالسلف ما يوزن فيما يُكَال، وما يكال فيما يوزن»<sup>(٢)</sup>.

صع ﴿١٩٣﴾ ٨١ - عنه، عن أبيه، عن أحمد بن التَّمْضِر<sup>(٣)</sup>، عن عمرو بن شمر، عن جابر «قال: سألت أبا جعفر العلامة عن السلف في اللحم، قال: لا تقربته، فإنه يعطيك مرّة الستمين، ومرّة التّأوي<sup>(٤)</sup>، ومرّة المهزول، واشتر معاينة يداً بيد، وسألته عن السلف في روايا<sup>(٥)</sup> الماء، فقال: لا تبعها<sup>(٦)</sup> فإنه يعطيك مرّة ناقصة ومرّة كاملة، ولكن اشترها معاينة وهو أسلم لك وله».

صع ﴿١٩٤﴾ ٨٢ - محمّد بن أحمد بن يحيى، عن الحسن بن عليّ<sup>(٧)</sup>، عن - التّوّفليّ، عن غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ العلامة «أنه كره - اللحم بالحيوان»<sup>(٨)</sup>.

١ - الظاهر هو القاساني، وهو من أصحاب الجواد العلامة.

٢ - في الدرّوس: «ولو أسلم في المكيل وزناً أو بالعكس، فالوجه الصّحّة لرواية وهب عن الصادق العلامة». وقال العلامة المجلسي - رحمه الله -: «لا يخفى عدم دلالة الخبر عليه».

٣ - هو أبو الحسن الجعفي الموثق، وراويّه محمّد بن خالد البرقي.

٤ - التّأوي: الهالك، وهو مبالغة في المهزول، وعدم جواز السلف في اللحم لاختلاف فيه عند الأكثر. ٥ - روايا جمع الزاوية. ٦ - في بعض النسخ: «لا تقربها».

٧ - الظاهر هو الحسن بن عليّ بن عبدالله بن المغيرة الكوفي الثّقّة.

٨ - المراد بالكرهه إتما معناها الظاهر، والمراد بالحيوان غير المذبوح، لأنّه غير مكيل ولا موزون - غالباً - فلا ربا فيه، أو المراد بها الحرمة، وبالحيوان المذبوح من غير وزن. وقال في المسالك: المشهور بين الأصحاب عدم جواز بيع اللحم بحيوان من جنسه كالغنم بالشاة، ويجوز

ص ١٩٥ ﴿٨٣﴾ - عنه، عن إبراهيم بن إسحاق، عن محمد بن سليمان الديلمي، عن أبيه « عن رجل كتب إلى العبد الصالح عليه السلام يسأله أني أعمل قوماً أبيعهم - الدقيق أربح عليهم في القفيز درهمين إلى أجل معلوم، وإتهم يسألوني أن أعطيهم عن نصف الدقيق دراهم، فهل لي من حيلة لا أدخل في الحرام؟ فكتب عليه السلام إليه: أقرضهم الدرهم قرصاً وازدد عليهم في نصف القفيز بقدر ما كنت تربح عليهم» (١).

ص ١٩٦ ﴿٨٤﴾ - الحسن بن محبوب، عن إبراهيم الكرخي (٢) « قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في رجل اشترى من رجل أصواف مائة نعجة و ما في بطونها من حمل بكذا وكذا؟ فقال: لا بأس بذلك، وإذا لم يكن في بطونها حمل كان رأس ماله في الصوف».

ص ١٩٧ ﴿٨٥﴾ - أحمد بن محمد (٣)، عن علي بن الحكم، عن أبي أيوب، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام « قال: سألته عن الرجل يدفع إلى الطحان ٤٥ الطعام فيقاطعه على أن يعطي صاحبه لكل عشرة اثني عشر دقيقاً (٤)، قال: لا، قلت: فالرجل يدفع التميم (٥) إلى العصار ويضمن لكل صاع أرتالاً مسعاة؟ قال: لا» (٥).

ص ١٩٨ ﴿٨٦﴾ - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير « قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السلم في الحيوان، قال: ليس به

← بغير جنسه و خالف فيه ابن إدريس فحكم بالجواز. (ملذ)

١ - تقدم الخبر بلفظه تحت رقم ٢٦ من الباب.

٢ - يظهر من باب آداب الأحداث الموجبة للظهار من التهذيب (ج ١ ص ٣٢ ح ١٩) أنه إبراهيم بن أبي زياد الكرخي \* - التميم - بالكسر - : حب الحن.

٣ - هو الأشعري، والمراد بأبي أيوب إبراهيم بن عيسى، و قيل ابن عثمان.

٤ - أي بالكيل، لأنه يزيد الدقيق في الكيل على الخنطة، و عدم الجواز معلوم، لأن العامل يجب عليه أن يؤدي إلى المالك ما حصل أقل من الأصل أو أكثر.

٥ - سياقي الخبر في ص ١١٦ باب بيع الواحد بالاثنين، و فيه مكان «أبي أيوب» «العلاء».



بأسٌ ، قلت : أرأيت إن أسلم في أسنان معلومة أو شيء معلوم من الرقيق فأعطاه دون شرطه أو فوقة بطيبة أنفس منهم ؟ قال : لا بأس « (١) .

صح ﴿ ١٩٩ ﴾ ٨٧ - عنه ، عن علي بن الحكم ، عن قتيبة الأعشى ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في الرجل يسلم في أسنان الغنم معلومة (٢) إلى أجل معلوم ، فيعطي جذاعاً مكان الثني (٣) فقال : أليس يسلم في أسنان معلومة إلى أجل معلوم ؟ قال : بلى (٤) ، قال : لا بأس » .

صح ﴿ ٢٠٠ ﴾ ٨٨ - عنه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي المغراء (٥) ، عن الحلبي « قال : سئل أبو عبدالله عليه السلام عن الرجل يسلم في وُصفاء (٦) في أسنان معلومة (٧) و لو ن معلوم ، ثم يعطي دون شرطه أو فوقه ، فقال : إذا كان عن طيبة نفس منك ومنه فلا بأس « (٨) .

٤٦

#### ﴿ ٤ - باب البيع بالتقد والتسيئة ﴾

ح ﴿ ٢٠١ ﴾ ١ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : من باع سلعةً وقال : إن ثمنها كذا وكذا يبدأ بيد ، و ثمنها

١ - تقدم الخبر في ص ٥١ تحت رقم ٦٥ .

٢ - في الكافي : « في أسنان من الغنم معلومة » .

٣ - في الكافي : « فيعطي الرباع مكان الثني » ، والثنية من الغنم ما دخل في السنة الثالثة ، ومن البقر كذلك ، ومن الإبل في السادسة ؛ والذكر ثني . (التسايه) وفي القاموس : الجذع - محرّكة - قبل الثني .  
٤ - كذا في التسخ ، وفي الكافي : « قلت : بلى » .

٥ - هو حميد بن المشي الكوفي الثقة ، روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام .

٦ - الوُصفاء جمع الوصيف - كأمر - وهو الخادم والخادمة ، كما مر .

٧ - في الكافي : « بأسنان معلومة » .

٨ - تقدم الخبر بتفاوت يسير في ص ٤٩ تحت رقم ٦١ .

كذا وكذا نظرة فخذها بأي ثمن شئت ، و جعل صفقتها واحدة فليس له إلا أقلمها ، وإن كانت نظرة<sup>(١)</sup> ، قال : و قال عنه : من ساوم بثمانين<sup>(٢)</sup> أحدهما عاجلاً والآخر نظرة فليسم أحدهما قبل الصفقة» .

ح ﴿٢٠٢﴾ ٢ - و بهذا الإسناد عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين - صلوات الله عليه - في رجل أمره نفر أن يبتاع لهم بعيراً بتقد أو يزيدونه فوق ذلك نظرة ، فابتاع لهم بعيراً معه بعضهم فنعه أن يأخذ منهم فوق ورقه نظرة»<sup>(٣)</sup> .

ح ﴿٢٠٣﴾ ٣ - عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن الحكم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل يشتري المتاع إلى أجل ، فقال : ليس له أن يبيعه مراجعة إلا إلى الأجل الذي اشتراه إليه ، وإن باعه مراجعة و لم يُخبره كان للذي اشتراه من الأجل مثل ذلك» .

ص ﴿٢٠٤﴾ ٤ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن - إسماعيل ، عن منصور بن يونس ، عن شعيب الحداد ، عن بشار بن يسار « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبيع المتاع بنسأ<sup>(٤)</sup> فيشتره من صاحبه الذي يبيعه منه ؟ قال : نعم لا بأس به ، فقلت له : أشتري متاعي ؟ فقال : ليس هو متاعك ولا بقرك ولا غنمك»<sup>(٥)</sup> .

ص ﴿٢٠٥﴾ ٥ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ،

١ - عمل به بعض الأصحاب فقالوا بلزوم أقل الثمنين وأبعد الأجلين ، والمشهور بين الأصحاب بطلان هذا العقد . (المرأة) ٢ - الظاهر أن المراد أنه لا يجوز التردد ، بل يلزم أن يعين أحدهما قبل العقد و يوقعه عليه . (ملذ)

٣ - الظاهر أن هذا ربا القرض ، لأنه اشترى و أعطى الثمن وكالة عنهم ، بأن يأخذ بعد مدة أكثر مما أعطى . (ملذ) ٤ - يعني نسئنة .

٥ - إذ بعد البيع صار ملكاً للمشتري . و توهم الزاوي عدم الجواز بسبب أنه يشتري متاع نفسه ، فأجاب عنه بأنه ليس في هذا الوقت متاعه ، بل صار ملكاً للمشتري بالبيع الأول . (ملذ)

عن شعيب الحداد، عن بشار بن يسار، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

ص ٢٠٦ ﴿٦﴾ - الحسين بن سعيد، عن يوسف بن عقيل، عن محمد بن - قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: منع أمير المؤمنين عليه السلام الثلاثة تكون صفقتهم واحدة، يقول أحدهم لصاحبه: اشتر هذا من صاحبه وأنا أزيدك نظرة يجعلون صفقتهم واحدة، قال: فلا يعطيه إلا مثل ورقه الذي نقد نظرة، قال: و من وجب له البيع قبل أن يلزم صاحبه فليبع بعد ما شاء».

ص ٢٠٧ ﴿٧﴾ - ٧ - عنه، عن صفوان بن يحيى، عن منصور بن حازم «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون له على الرجل طعام أو بقر أو غنم أو غير ذلك، فأتى المطلوب الطالب ليبتاع منه شيئاً، قال: لا يبيعه نساء<sup>(١)</sup>، فأما نقداً فليبعه بما شاء».

ح ٢٠٨ ﴿٨﴾ - ٨ - عنه، عن فضالة، عن سيف بن عميرة، عن أبي بكر - الحضرمي «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: رجلٌ تعين<sup>(٢)</sup>، ثم حلَّ دينه، فلم يجد ما يقضي، أيتعين من صاحبه الذي عتبه ويقضيه؟ قال: نعم»<sup>(٣)</sup>.

ص ٢٠٩ ﴿٩﴾ - ٩ - عنه، عن صفوان، عن ابن مُسكان، عن ليث المرادي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سأله رجلٌ - زميل لعمر بن حنظلة - عن رجل يعين عينة إلى أجلٍ، فإذا جاء الأجل تقاضاه فيقول: لا والله ما عندي، ولكن

١ - ناهيها: عن التيسئة لأنه بيع دين بدين، و عدم اخوار ظاهرٌ.

٢ - في الكافي: «رجل يعين».

٣ - قوله: «أيتعين» ذلك مثل أن يكون له على الرجل دين يطلبه منه و ليس عنده ما يقضيه، كأن يكون ألف درهم مثلاً، فيقول له: أبيعك متاعاً يسوي ألف درهم بألف و مائتي درهم، على أن تؤذي ثمنه بعد سنة، فإذا باعه المتاع يشتره منه بألف درهم التي هي في ذمته، فيكون قد قضى الدين الأول و بقي عليه الألف و المائتان، و هذا من حيل الربا. (المراة) و في القاموس: عتِن: أخذ بالعينة - بالكسر - أي الشلف، أو أعطى لها، و (عتِن) التاجر: باع سينتته بضمن إلى أجلٍ، ثم اشتراها منه بأقل من ذلك الثمن - انتهى. و معنى العينة في الشريعة هو أن يشتري السلعة بضمن مؤجل ثم يبيعها بدون ذلك نقداً ليقضي ديناً عليه قد حل له عليه، و يكون الدين الثاني و هو العينة من صاحب الدين.

عَيَّيَ أَيْضاً حَتَّى أَقْضِيكَ ، قَالَ : لَا بَأْسَ بَبَيْعِهِ .»

مع ﴿٢١٠﴾ ١٠ - عنه ، عن صَفْوَانَ ، عن إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ ، عن بَكَّارِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « فِي رَجُلٍ يَكُونُ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ الْمَالُ ، فَإِذَا حَلَّ قَالَ لَهُ : بِعْنِي مَتَاعاً حَتَّى أُبَيْعَهُ فَأَقْضِيَ الَّذِي <sup>(١)</sup> لَكَ عَلَيَّ ، قَالَ : لَا بَأْسَ .»

مع ﴿٢١١﴾ ١١ - عنه ، عن صَفْوَانَ ، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ <sup>(\*)</sup> « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرَّجُلِ لَيْسَ عِنْدَهُ ، فَيَشْتَرِي مِنْهُ حَالاً ، قَالَ : لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ ، قُلْتُ : إِنْهُمْ يُفْسِدُونَهُ عِنْدَنَا ؟ قَالَ : وَ أَيْ شَيْءٍ يَقُولُونَ فِي السَّلْمِ ؟ قُلْتُ : لَا يَرُونَ بِهِ بَأْساً ، يَقُولُونَ : هَذَا إِلَى أَجَلٍ ، فَإِذَا كَانَ إِلَى غَيْرِ أَجَلٍ وَ لَيْسَ عِنْدَ صَاحِبِهِ فَلَا يَصْلَحُ ، فَقَالَ : إِذَا لَمْ يَكُنْ أَجَلٌ كَانَ أَجُودَ ، ثُمَّ قَالَ : لَا بَأْسَ بِأَنْ يَشْتَرِيَ الطَّعَامَ وَ لَيْسَ هُوَ عِنْدَ صَاحِبِهِ إِلَى أَجَلٍ ، فَقَالَ <sup>(٢)</sup> : لَا يُسْتَعَى لَهُ أَجَلاً إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْعاً لَا يُوْجَدُ مِثْلُ الْعِنَبِ وَ الْبَطِيخِ وَ شَبْهِهِ فِي غَيْرِ زَمَانِهِ ، فَلَا يَنْبَغِي شُرَاءَ ذَلِكَ حَالاً .»

مع ﴿٢١٢﴾ ١٢ - عنه ، عن التَّضَرُّرِ ، عن ابْنِ سِينَانَ ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ : لَا بَأْسَ بِأَنْ تَبِيعَ الرَّجُلُ الْمَتَاعَ <sup>(٣)</sup> لَيْسَ عِنْدَكَ ، تُسَاوِمُهُ ثُمَّ تَشْتَرِي لَهُ نَحْوَ الَّذِي طَلَبَ ، ثُمَّ تَوَجَّهَ عَلَى نَفْسِكَ ، ثُمَّ تَبِيعَهُ مِنْهُ بَعْدَ .»

مع ﴿٢١٣﴾ ١٣ - عنه ، عن صَفْوَانَ ، عن ابْنِ سِينَانَ « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِيَنِي يَرِيدُ مِنِّي طَعَاماً أَوْ بَيْعاً نَسَاءً ، وَ لَيْسَ عِنْدِي ، أَيُصْلِحُ أَنْ أُبَيْعَهُ إِيَّاهُ وَ أَقْطَعُ لَهُ سِعْرَهُ ، ثُمَّ أَشْتَرِيهِ مِنْ مَكَانٍ آخَرَ فَأُدْفَعُهُ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ .»

١ - فِي بَعْضِ التَّسَخِ : «فَأَقْضِ» .

٢ - كَذَا فِي التَّسَخِ ، وَالتَّيْقَاقُ يَشْهَدُ بِتَحْرِيفِهِ ، وَالصَّوَابُ «وَحَالاً لَا يُسْتَعَى لَهُ أَجَلاً» ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا فِي بَابِ الرِّبَا مِنَ الْفَقِيهِ تَحْتَ رَقْمِ ٤٠٢١ . (رَاجِعْ تَفْصِيلَ الْكَلَامِ الْأَخْبَارِ الدَّخِيلَةَ ج ٢ ص ٧ و ٨ ، أَوْ ج ٤ ص ٨٠)

٣ - الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ تَعْيِينَ الثَّمَنِ وَ الْمُبَيْعِ ، وَ لَكِنْ لَا يُوْجَدُ الْبَيْعُ ، بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «ثُمَّ تَبِيعَهُ مِنْهُ» . (مِلْدُ) \* - فِي بَعْضِ التَّسَخِ : «إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ» .

مع ﴿٢١٤﴾ ١٤ - عنه<sup>(١)</sup>، عن صفوان، عن موسى بن بكر، عن حديد<sup>(٢)</sup> «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: يجيء الرجل يطلب مني المتاع بعشرة آلاف أو أقل أو أكثر، وليس عندي إلا ألف درهم فأستعيّره من جاري<sup>(٣)</sup> فأخذ من ذا و من ذا فأبيعه<sup>(٤)</sup>» ثم أشرته منه، أو أمر من يشتريه<sup>(٥)</sup> فأرّده على أصحابه، قال: لا بأس به.

مع ﴿٢١٥﴾ ١٥ - عنه، عن صفوان، عن ابن سينان، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن الرجل لي عليه مالٌ وهو مُعسرٌ، فاشترى ببيعاً من رجل إلى أجلٍ على أن أضمن عنه للرجل أن يقضي الذي لي<sup>(٦)</sup>، قال: لا بأس [به].»

مع ﴿٢١٦﴾ ١٦ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن يحيى بن الحجّاج، عن خالد ابن الحجّاج<sup>(٧)</sup> «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يجيء فيقول: اشتر هذا- الثوب وأرجحك كذا وكذا، قال: أليس إن شاء ترك وإن شاء أخذ؟ قلت: بلى، قال: لا بأس به، إنهما يحملُ الكلامَ ويحزّم الكلامَ»<sup>(٨)</sup>.

ثق ﴿٢١٧﴾ ١٧ - عنه، عن فضالة، عن أبان، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتيني يطلب مني ببيعاً وليس عندي ما

١ - الضمير راجع إلى الحسين بن سعيد.

٢ - هو حديد بن حكيم الأزدي الثقة، كما في الكافي.

٣ - الاستعارة هنا مجاز (و بمعنى القرض). (ملذ)

٤ - في الكافي: «فأبيعه منه».

٥ - أي أشرته منه بقيمة أقلّ مما بعته، وكان غرضه التخلص من الزبا.

٦ - في أكثر النسخ: «أضمن عنه لرجل»، وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : يمكن أن

يكون الرجل المضمون عنه غير البائع، فتظهر الفائدة إذ كان ما يسمنه أقلّ من ماله الذي

يؤدّي إليه، و لكنّه بعيد، و في الكافي: «على أن أضمن ذلك للرجل و يقضيني الذي عليه»،

وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : «لعلّ فائدته مع الضمان أنه يحصل في يده مالٌ وإن الرّم أداؤه،

وأنّه إذا كان الطالب غيره ظاهراً يؤدّي إليه» و ما في الكافي أظهر.

٧ - في الكافي: «عن خالد بن نجيب» و هو ضعيف.

٨ - أي إذا كنت اشتريته لتعسك يجوز المراجعة و حمل الزبح، و إذا كنت ذللاً لا يجوز.

يريد أن أبايعه به إلى السنة<sup>(١)</sup>، أ يصلح لي أن أعده حتى أشتري متاعاً فأبيعه منه؟ قال: نعم».

مع ﴿٢١٨﴾ ١٨ - عنه، عن صفوان، عن منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل أمر رجلاً يشتري له متاعاً، فيشتريه منه؟ قال: لا بأس بذلك، إنما البيع بعد ما يشتريه».

مع ﴿٢١٩﴾ ١٩ - عنه، عن فضالة، عن معاوية بن عمار «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: يخيئني الرجل يطلب [متي] بيع الحرير وليس عندي منه شيء، فيقاولي عليه وأقوله في الربح والأجل حتى نجتمع على شيء، ثم أذهب فأشتري له الحرير فأدعوه إليه، فقال: رأيت إن وجد بيعاً هو أحب إليه معاً عندك أستطيع أن ينصرف إليه ويدعك؟ أو وجدت أنت ذلك أتستطيع أن تنصرف عنه وتدعه؟ قلت: نعم، قال: لا بأس»<sup>(٢)</sup>.

مع ﴿٢٢٠﴾ ٢٠ - عنه، عن حماد، عن حرير؛ و صفوان، عن العلاء جميعاً، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألت عن [الرجل] أتاه رجل من أجله، فقال: ابتع لي متاعاً لعلني أشتريه منك بنقد أو بنسيئة، فابتاعه الرجل من أجله، قال: ليس به بأس، إنما يشتريه منه بعد ما يملكه».

مع ﴿٢٢١﴾ ٢١ - عنه، عن صفوان، عن عبد الرحمن بن الحجاج «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العينة، قلت: يأتيني الرجل فيقول: اشتر المتاع واربح فيه كذا وكذا فأروضه<sup>(٣)</sup> على الشيء من الربح نراضى به، ثم أنطلق فأشتري - المتاع من أجله، لو لا مكانه لم أرد<sup>(٤)</sup>، ثم آتية به فأبيعه، قال: ما أرى بهذا بأساً لو هلك منه [المتاع] قبل أن تبعه إياه كان من مالك، وهذا عليه<sup>(٥)</sup> بالخيار إن

١ - أي التسيئة.

٢ - يعني إن كان الشراء وكالة عنه لا يجوز له الرجوع، فهذا علامة لعدم البيع وكالة بل نفسه، فيجوز أن يبيعه بأزيد، وليس من الربا في شيء. (ملذ)

٣ - في الصحاح: فلان يُروض فلاناً على أمر كذا، أي يداريه ليدخله فيه.

٤ - أي لولا ما كان بيني وبينه لم أرد البيع. ٥ - في بعض النسخ: «هذا عليك».

شاء اشتراه منك بعد ما تأتيه؛ وإن شاء رده، فليست أرى به بأساً».

ع ﴿٢٢٢﴾ ٢٢ - عنه، عن صفوان، عن عبد الحميد بن سعد «قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: إنا نعالج هذه العينة، وربما جاءنا الرجل يطلب البيع ليس هو عندنا فنساومه ونقاطعه على سعره قبل أن نشتره، ثم نشتره المتاع فنبيعه إياه بذلك يتعر الذي نقاطعه عليه لا نزيد شيئاً ولا ننقصه، قال: لا بأس».

ح ﴿٢٢٣﴾ ٢٣ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن سوفة، عن الحسين بن المنذر «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام فقلت: يجيئني الرجل يطلب العينة فاشترى المتاع من أجله، ثم أبيعته إياه ثم اشتريه منه مكاني؟ قال: فقال: إذا كان له الخيار إن شاء باع وإن شاء لم يبيع وكنت أنت بالخيار إن شئت اشترت وإن شئت لم تشتري؛ فلا بأس، قال: قلت: فإن أهل المسجد<sup>(١)</sup> يزعمون أن هذا فاسدٌ، ويقولون: إن جاء به بعد أربعة أشهر صلح، قال: فقال: إنها هذا تقديم وتأخير، فلا بأس».

ص ﴿٢٢٤﴾ ٢٤ - عنه، عن صفوان، عن منصور بن حازم<sup>(٢)</sup> «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يريد أن يتعين من رجل عينة، فيقول له الرجل: أنا أبصر مجاجتي منك فأعطني حتى أشتري، فيأخذ الدرهم فيشتري حاجته<sup>(٣)</sup>، ثم يجيء بها إلى الرجل الذي له المال فيدفعها إليه<sup>(٤)</sup>، فقال: ليس إن شاء اشترى؛ وإن شاء ترك؛ وإن شاء البائع باعه؛ وإن شاء لم يبيع؟ قلت: نعم، قال: لا بأس».

ص ﴿٢٢٥﴾ ٢٥ - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن منصور بن حازم «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلب من رجل

١ - المراد فقهاء المدينة، فإنهم يشترطون الفصل بين البيعين بأربعة أشهر، وفي الكافي: «إن جاء به بعد أشهر» بدون الأربعة.

٢ - قال العلامة المجلسي (ره): في بعض النسخ: «عن صفوان، عن منصور بن بزرج، عن منصور بن حازم» فالخير موثق.

٣ - وكالة عن صاحب الدرهم.

٤ - أي الوكيل إلى صاحب الدرهم ليشتريها منه نسيئة بربح، أو صاحب الدرهم إلى المشتري ببيع ثان. (ملذ)

ثوباً بعينة، قال: ليس عندي، و هذه دراهم فخذها فاشتر بها ثوباً، فأخذها فاشترى ثوباً كما يريد<sup>(١)</sup> ثم جاء به أيشتره منه<sup>(\*)</sup>؟ فقال: أليس إن ذهب - الثوبَ فإن مال الذي أعطاه الدرهم<sup>(٢)</sup>؟ فقلت: بلى، فقال: إن شاء اشترى وإن شاء لم يشتر؟ قال: (٣) فقال: لا بأس به.

روى (٢٢٦) ٢٦ - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عبد الملك بن عتبة<sup>(٤)</sup> «قال: سألته عن الرجل يريد أن أعيته المال أو يكون لي عليه مال<sup>(٥)</sup> قبل ذلك فيطلب مني مالاً أزيدة على مالي الذي لي عليه، أيستقيم أن أزيدة مالاً وأبيعه لؤلؤة تسوي مائة درهم بألف درهم، فأقول له: أبيعك هذه اللؤلؤة بألف درهم على أن أوخرك بثمانها أو بما لي عليك كذا وكذا شهراً؟ قال: لا بأس»<sup>(٦)</sup>.

٨ ٢٢٧ ﴿٢٢٧﴾ ٢٧ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن إسحاق بن عمار  
٥٢ «قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: يكون لي على الرجل دراهم فيقول لي: أخرجني بها وأنا أزوجك، فأبيعه جبة تقوّم عليّ بألف درهم بعشرة آلاف درهم، أو قال: بعشرين ألفاً وأوخره بالمال، قال: لا بأس».

٤ ﴿٢٢٨﴾ ٢٨ - أبو علي الأشعري، عن الحسن بن علي بن عبدالله، عن عمه محمد بن عبدالله، عن محمد بن إسحاق بن عمار «قال: قلت للرضا عليه السلام: الرجل يكون له المال قد حلّ على صاحبه<sup>(٧)</sup> يبيعه لؤلؤة تسوي مائة درهم

١ - وكالة عن صاحب الدرهم. \* - في الكافي: «ليشتره منه».

٢ - سؤال الإمام عن كون الضمان على صاحب الدرهم و كون طالب العينة بالخيار، ليتضح كونه على سبيل الوكالة، لأنه اقترض منه الدرهم واشترى المتاع لنفسه، فإنه حينئذٍ إن أخذ الزيادة يكون رباً. ٣ - كأنه سقط هنا «بلى» من قلم المتأخر.

٤ - مشترك بين التخمي والهاشمي، والأول ثقة والثاني مجهول. والظاهر أن المراد به الثاني.

٥ - في الكافي: «و يكون لي عليه مال».

٦ - يدل على جواز تلك الخيل للتخلص من الزبا. (ملذ)

٧ - في الكافي مثل ما في المتن، وفي الفقيه: «فيدخل على صاحبه»، والمعنى يكون للرجل على الرجل مال قد حلّ مدته، أو فیدخل المطالب على المديون.



بألف درهم و يؤخر عنه المال إلى وقت؟ قال: لا بأس به، قد أمرني أبي ففعلت ذلك.. - وزعم<sup>(١)</sup> أنه سأل أبا الحسن موسى عليه السلام عنها، فقال مثل ذلك..».

مع ٢٢٩ ﴿٢٢٩﴾ - ٢٩ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن الحسن بن علي<sup>(٢)</sup>، عن - العباس بن عامر، عن أبان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه قال: لا تقبض مائة تعين - يقول: لا تعينه ثم تقبضه مائة عليك..»<sup>(٣)</sup>.

قال محمد بن الحسن: هذا الخبر محمولٌ على ضرب من الكراهة لأنَّه قد بيَّنا جواز أن يأخذ الإنسان مائة معه، ولا يجوز التناهي بين الأخيار<sup>(٤)</sup>.

مع ٢٣٠ ﴿٢٣٠﴾ - ٣٠ - أحمد بن محمد، عن البرقي، عن التوفلي، عن الشكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام «أنَّ علياً عليه السلام قضى في رجل باع بيمعاً واشترط شرطين بالتقد كذا وبالتسيئة كذا، فأخذ المتاع على ذلك الشرط فقال: هو بأقل الثمنين وأبعد الأجلين<sup>(٥)</sup>، يقول: ليس له إلا أقل التقدين إلى الأجل - الذي أجله بنسيئة..».

مع ٢٣١ ﴿٢٣١﴾ - ٣١ - الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن العلاء بن رزين؛ وحماد بن عيسى، عن حريز جميعاً، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنَّه قال في رجل قال لرجل: ببع ثوبي هذا بعشرة دراهم فأفضل فهو لك، قال: ليس به بأس»<sup>(٦)</sup>.

١ - في الفقيه: «و روى محمد بن إسحاق أنه سأل - الخ». و في الكافي مثل ما في المتن.

٢ - هو الحسن بن علي بن عبدالله بن المغيرة التميمي. والمراد بـ «أبان» ابن عثمان.

٣ - لعلَّ غرض الزاوي أنَّ غرضه عليه السلام التهي عن أصل العينة لا القبض فقط، كذا قال المولى المجلسي، وقال ابنه العلامة المجلسي - رحمهما الله - الحاصل أنَّه إن عيّنه غيره لإبأس بأخذه، فالتهي يتعلَّق بالعينة والقبض معاً.

٤ - قال المؤلف في الاستبصار: «وجه الكراهية فيه أنَّ ما يعينه ثانياً يكره له أن يشتريه منه، فيحتسب له من العينة الأولى، بل ينبغي له أن يتركه حتى يبيعه على غيره، ثم يقضي دينه منه، و ليس ذلك بمحظور». و قيل: لا يبعد أن يحمل على القبض والأخذ بدون شراء.

٥ - هذا على التغليب، و يمكن أن يكون تفسير الزاوي لذلك، أو أنَّه لما يقبض الثمن فأعطاه حالاً في مدة قريبة أيضاً أجل. (ملذ) ٦ - ذلك لأنَّ الجهالة في الجمالة مفتقرة.

مع ﴿٢٣٢﴾ ٣٢ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن دُرَّاج، عن زُرارة «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجلٌ يعطى المتاع فيقال: ما ازددت عليّ كذا وكذا فهو لك؟ فقال: لا بأس».

مع ﴿٢٣٣﴾ ٣٣ - عنه، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصَّبَّاح الكِنَافِي؛ و  
عثمان بن عيسى<sup>(١)</sup>، عن سَمَاعَةَ جَمِيعاً، عن أبي عبد الله عليه السلام «أنه سئل عن الرجل  
يجمل المتاع لأهل السوق وقد قوموا عليه قيمة ويقولون: بيع فما ازددت فلك،  
قال: لا بأس بذلك، ولكن لا يبيعهم مُرَابِحَةً»<sup>(٢)</sup>.

مع ﴿٢٣٤﴾ ٣٤ - عنه، عن صفوان، عن ابن مُسْكَان، عن محمد الحلبي؛ و  
محمد بن أبي عمير<sup>(٣)</sup>، عن حماد، عن عبيد الله الحلبي جميعاً، عن أبي عبد الله عليه السلام  
«قال: قديم لأبي عبد الله عليه السلام متاع من مصر فصنع طعاماً ودعا له التُّجَّار فقالوا:  
نأخذ منك بده دوازده، فقال لهم<sup>(٤)</sup>: وكم يكون ذلك؟ فقالوا: في كلِّ عشرة  
آلاف ألفين، فقال: إني أبيعكم هذا المتاع باثني عشر ألفاً»<sup>(٥)</sup>.

مع ﴿٢٣٥﴾ ٣٥ - عنه، عن صفوان، عن فضالة، عن العلاء «قال: قلت  
لأبي عبد الله عليه السلام: الرَّجُلُ يُرِيدُ أَنْ يَبِيعَ الْبَيْعَ فَيَقُولُ: أبيعك بده دوازده، أو ده

١ - هو عثمان بن عيسى أبو عمرو العامري، و ما في بعض النسخ «عمر[و] بن عيسى»  
الظاهر اشتباهه بقرينة رواية عثمان بن عيسى عن سماعة كثيراً. و عثمان بن عيسى عطف على محمد  
ابن الفضيل.

٢ - أي بما قوموا عليه، لأنه لم يقع عليه البيع. ٣ - عطف على صفوان.

٤ - في بعض النسخ: «فقال لهم أبو عبد الله عليه السلام»، و في الكافي: «فقال لهم أبي عليه السلام»، و  
قوله: «قدم لأبي عبد الله عليه السلام متاع» في الكافي: «قدم لأبي عليه السلام متاع» و هو الضواب.

٥ - في الكافي زيادة وهي: «فباعهم مساومة». و قال العلامة المجلسي (ره): لا يخفى عدم  
دلالة هذه الأخبار على ما استدلت بها عليه الأصحاب من كراهة نسبة الزبح إلى رأس المال، إذ  
الظاهر فيها أنه عليه السلام ما كان يجب بيع المرابحة، لعدم شرائه بنفسه، أو لكثرة مفاسد هذا البيع، أو  
لمرجوحيته بالنسبة إلى المساومة، بل باعه مساومة - انتهى. و قال الفاضل التفرشي (ره): فيه  
دلالة على صحة الإيجاب بلفظ المضارع.

يزاده؟ فقال: لا بأس، إنما هذا المراءضة<sup>(١)</sup>، فإذا جمع البيع جعله جملة واحدة». **٢٣٦** **٣٦** - عنه، عن فضالة، عن أبان، عن محمد<sup>(٢)</sup> «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إني أكره بيع عشرة أحد عشر، وعشرة اثني عشر، ونحو ذلك من البيع، ولكن أبيعك كذا وكذا مساومة، وقال: أتاني متاع من مصر فكرهت أن أبيعك كذلك وعظم عليّ فبعته مساومة».

**٢٣٧** **٣٧** - عنه، عن الثَّضْر بن سُوَيْد، عن القاسم بن سليمان، عن جرّاح المدائني «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إني أكره بيع ده يازده، وده ودوازده، ولكن أبيعك بكذا وكذا».

**٢٣٨** **٣٨** - عنه، عن الثَّضْر بن سُوَيْد؛ وفضالة، عن موسى بن بكر، عن عليّ بن سعيد «قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجلٍ يبتاع ثوباً فيطلب منه مراجعة، ترى ببيع المراجعة بأساً إذا صدق في المراجعة وسمي رجلاً دافقاً أو نصف درهم؟ فقال: لا بأس، وسئل عن رجلٍ ابتاع متاعاً جماعة فيطلب منه مراجعة من أجل أنّي ابتعته جماعة<sup>(٣)</sup> فيقولون: كيف قومت؟ فيقول: قومت هذا بكذا وهذا بكذا، قال: لا بأس به، قلت: فإنهم يزيدونه على ما قومت، قال: إلا أن يزيدوه على ما قومت»<sup>(٤)</sup>.

**٢٣٩** **٣٩** - عنه، عن صفوان؛ وفضالة، عن العلاء، عن محمد بن -

١ - في النهاية: في حديث طلحة «فترأوضنا حتى اصطرّف متي» أي تجادبنا في البيع والشراء، وهي ما يجري بين المتبايعين من الزيادة والتقصان، كأن كل واحد يروض صاحبه، من رياضة الذّابة؛ وقيل: هي المواضعة بالتلعة وهو أن تصفها وتمدحها عنده - انتهى.

٢ - المراد به ابن مسلم الثقفي الثقة، والضمير في «عنه» راجع إلى الحسين بن سعيد.

٣ - هذه الجملة كما ترى لا يلائم سياق الكلام قبله وبعده، والظاهر كونه محذوف «من أجل أنه ابتاعه جماعة» ومع ذلك لا بد من سقط قبله أيضاً، فإن الظاهر أن المراد أنه يطلب منه جزء من جملة بالمراجعة. (الأخبار الدخيلة)

٤ - وهذه الجملة الأخيرة أيضاً كما ترى بلا محصل، ولعلّ الأول «يريدوه» من الإرادة، لا بالزاي المعجمة من الزيادة، فيصير حاصل الكلام أن المراجعة لا تحصل إلا بازديادهم على تقويمه، ومع ذلك فلا يخلو من تكلف. (الأخبار الدخيلة) أقول: قال العلامة المجلسي (ره): -

مسلم ، عن أحدهما عليه السلام « في الرجل يشتري المتاع جميعاً بثمن ، ثم يقوم كلُّ ثوبٍ بما يسوي حتى يقع على رأس ماله ، أبيععه مراجة ثوباً ثوباً ؟ قال : لا ، حتى يبين له إننا قومه ، قال : و سألته عن الرجل يشتري المتاع جميعاً أبيععه مراجة ثوباً ثوباً ، قال : لا ، حتى يبين له إننا قومه » .

مع ﴿٢٤٠﴾ ٤٠ - عنه ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن الحلبيّ « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم اشتروا بزراً<sup>(١)</sup> فاشترى كوا فيه جميعاً ولم يقسموه ، أي يصلح لأحدٍ منهم بيع بزّه قبل أن يقبضه ؟ قال : لا بأس به ، و قال : إن هذا ليس بمزلة الطعام لأنّ الطعام يكال » .

مع ﴿٢٤١﴾ ٤١ - عنه ، عن القاسم بن محمد ، عن أبان ، عن منصور<sup>(٢)</sup> « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى بيعاً ليس فيه كيل ولا وزن أله أن يبيععه مراجة قبل أن يقبضه و يأخذ ربحه ؟ فقال : لا بأس بذلك ما لم يكن كيل ولا وزن<sup>(٣)</sup> ، فإن هو قبضه فهو أبرء لنفسه »<sup>(٤)</sup> .

مع ﴿٢٤٢﴾ ٤٢ - عنه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبيّ « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى ثوباً ثمّ رده على صاحبه ، فأبى أن يقبله<sup>(٥)</sup> »

« (إلا أن يزيدوه» أي لا يرضى بالبيع إلا أن يزيدوه على ما قوم، أو المراد إلا أن يزيدوه على ما قوم، فإنه لا ينبغي ، لأنّ في المراجة لابد من وقوع البيع على كل واحدٍ لا في ضمن الجملة ، أو على الكراهة كما ذكره الأصحاب أنه يجوز مع الإخبار بالحال ، لكن لا يستمى مراجة . وقيل : في الحديث سهوٌ من قلم الناسخ ، و كأن المراد أنه إننا يصحّ البيع مراجة في شيء يكون له ثمن معين ، والثوب إذا اشترى في جملة الأشياء لم يكن له ثمن معين ، بل يكون له ثمن في ضمن الجملة ، و حينئذٍ لم يكن البيع بيع المراجة في إطلاق أهل الشرع ، بل يكون بيعاً شبيهاً بالمراجة ، فيطلق لفظ الزيادة مكان المراجة ، كما سيحيى التصريح به في بعض الأحاديث .

١ - التيز من القياب : أمتعة التاجر و منه البراز . و في القاموس : «التيز : القياب ، أو متاع البيت من القياب و نحوها» . ٢ - هو منصور بن حازم ، و رواه أبان بن عثمان .

٣ - في الفقيه : «ما لم يكن فيه كيل ولا وزن» .

٤ - يدل على جواز البيع قبل القبض في غير المكيل و الموزون . و قوله : «فهو أبرء لنفسه»

أي هو أحسن للتراجع . ٥ - من أقال يقيل إقالة بمعنى الفسخ .

إلا بوضيعة، قال: لا يصلح له أن يأخذه بوضيعة<sup>(١)</sup>، فإن جهل فأخذه فباعه بأكثر من ثمنه رد على صاحبه الأول ما زاد».

نقح ﴿٢٤٣﴾ ٤٣ - عنه، عن فضالة، عن أبان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن التمسار<sup>(٢)</sup> يشترى بالأجر فيدفع إليه الورق<sup>(٣)</sup> ويشترط عليه أنك تأتي<sup>(٤)</sup> بما تشتري فاشتت أخذته وما شئت تركته، فيذهب فيشتري، ثم يأتي المبتاع فيقول: خذ ما رضىت ودع ما كرهت؟ قال: لا بأس».

صح ﴿٢٤٤﴾ ٤٤ - عنه، عن النضر بن سويد، عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يقول للرجل: ابتع لي متاعاً والربح بيني وبينك، فقال: لا بأس».

صح ﴿٢٤٥﴾ ٤٥ - عنه، عن صفوان، عن أيوب بن راشد، عن ميسر بن يعقوب الرظي «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إنا نشترى المتاع نظرة<sup>(٥)</sup> فيجيني - الرجل فيقول: بكم يقوم عليك؟ فأقول: بكذا وكذا، فأبيعه بربح؟ فقال: إذا بعته مراجعة كان له من النظرة مثل ما لك<sup>(٦)</sup>، قال: فاسترجعت؛ وقلت: هلكننا! فقال: متاً؟ قلت: ما في الأرض ثوبٌ يقوم بكذا وكذا، قال: فلما رأى ما شق

٥٦ ↑

١ - كذا في النسخ المصححة المخطوطة و في الكافي و الفقيه و في نسخة و في المطبوعة من التهذيب: «لا يصلح له إلا أن يأخذه بوضيعة - الخ» فلفظة «إلا» زيادة من التناخ كما هو المعلوم من السياق، و قال سلطان العلماء - رحمه الله - : لو صححت هذه النسخة يمكن توجيهها بجمل هذا القول، أي «إلا أن يأخذه بوضيعة» فاعلاً لقوله: «لا يصلح» لا استثناء منه، فتأمل.

٢ - التمسار هو القيم بالأمر الحافظ له، فهو في البيع اسمٌ للذي يدخل بين البائع والمشتري متوسطاً لإمضاء البيع، والتمسرة: البيع والشراء. وقال في أقرب الموارد: هو غير الدال.

٣ - المراد بالورق الدرهم المضروبة، و قوله: «يشترى بالأجر» الظاهر أنه يشترى المتاع ثم يبيعه إن شاؤوا بربح، و هذا الربح هو الذي عبر عنه بالأجر مجازاً، و قيل: يحتمل أن يكون المراد أنه يشترى وكالة عن المشتري ويشترط الخيار و يأخذ الأجر للشراء.

٤ - كذا، والظاهر «وإن أتت» . ٥ - أي نسيئة، والنظرة التأخير في الأمر .

٦ - لأن لأجل قسطاً من الثمن و قيمة المتاع نقداً غير قيمته نسيئة .

عليّ قال: أفلا أفتح لك باباً يكون لك فيه فَرَجٌ منه؟ قل: قام عليّ بكذا و كذا، أبيعك بزيادة كذا و كذا، ولا تقل بربح»<sup>(١)</sup>.

صح ﴿٢٤٦﴾ ٤٦ - عنه<sup>(٢)</sup>، عن عليّ بن الثّعمان، عن ابن مُسكان، عن عيسى ابن أبي منصور «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القوم يشترون الجراب الهرويّ؛ أو المروزيّ أو القوهي<sup>(٣)</sup> فيشتري الرّجل منهم عشرة أثواب و يشترط عليه خياره كلّ ثوب بربح خمسة دراهم [أو أقلّ أو أكثر، فقال: ما أحبّ هذا البيع، رأيت إن لم تجد فيه خياراً غير خمسة أثواب و وجدت بقيته سواء، فقال له إسماعيل ابنه: إنهم قد اشترطوا عليه أن يأخذوا منه عشرة أثواب، فردّ عليه مراراً، فقال أبو عبد الله عليه السلام «بقيته سواء، ثمّ قال: ما أحبّ هذا البيع»<sup>(٥)</sup>.

صح ﴿٢٤٧﴾ ٤٧ - ابن محبوب، عن أبي ولاد<sup>(٦)</sup>، عن أبي عبد الله؛ و غيره، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: لا بأس بأجر التّمسار، إنّا يشتري للثّاس يوماً بعد يوم

١ - الخبر في الكافي بزيادة و تغيير راجع ج ٥ ص ١٩٨ تحت رقم ٧، و كذا في الفقيه ج ٣ ص ٢١٣ تحت رقم ٣٧٩٤. و في بعض النسخ: «ولا تقول بربح»، و ما في المتن هو الظاهر، و كان وجهه أن لفظ التّريح صريح في المراجعة شرعاً. أي حقيقة شرعية فيه بخلاف لفظ الزّيادة، و يمكن حمله على المساومة بأن يكون هذا القول قبل البيع و هو بعيد. (ملذ)

٢ - الضمير راجع إلى الحسين بن سعيد.

٣ - الهرويّ نسبة إلى هرات، و هي بلدة مشهورة بكورة خراسان سابقاً، و من أعمال أفغانستان اليوم، و المروزيّ: نسبة إلى مرو، و هي من أعمال خراسان. و القوهي نسبة إلى قوهستان؛ كورة بين نيسابور و هرات، و قصبتها قانن و طبرس.

٤ - كذا في النسخ و فيه سقط، و في الكافي: «فقال أبو عبد الله عليه السلام: إنّا اشترط عليه أن يأخذ خيارها، رأيت إن لم يكن إلا خمسة أثواب و وجد البقية سواء - الخ». و هكذا في الفقيه، غير أن فيه «اشترطوا عليه أن يأخذ منه»، و في الكافي: «اشترطوا عليه أن يأخذ منهم» و هو الصواب، و الكافي رواه «عن يونس، عن معاوية بن عمار» لكن الفقيه رواه «عن ابن مسكان، عن عيسى بن أبي منصور» كما في التهذيب.

٥ - زاد في الكافي في ذيل الخبر «و كرهه لموضع الغبن».

٦ - هو حفص بن سالم، ثقة، له أصل. و قيل: هو ابن يونس.

بشيء مستى<sup>(١)</sup> وإنما هو بمنزلة الأجراء<sup>(٢)</sup>».

٤٨ ﴿٢٤٨﴾ - محمد بن يحيى العطار - عن بعض أصحابه - عن الحسن ابن الحسين ، عن حماد<sup>(٣)</sup> ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال : يكره أن يشتري الثوب بدينار غير درهم ، لأنه لا يدرى كم الدرهم من الدينار»<sup>(٤)</sup>.

٤٩ ﴿٢٤٩﴾ - محمد بن يعقوب ، عن الحسين بن محمد ، عن أحمد بن - محمد التهدي<sup>(٥)</sup> ، عن محمد بن خالد ، عن إسماعيل بن عبدالحق «قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : إنا نبعث الدراهم لها صرف<sup>(٦)</sup> إلى الأهواز ، فيشتري لنا بها - المتاع ، ثم نكتب فإذا باع<sup>(٧)</sup> وضع عليها صرف ، فإذا بعناه كان علينا أن نذكر له صرف الدراهم في المراجعة<sup>(٨)</sup> يجزئنا عن ذلك ؟ فقال : لا ، بل إذا كانت المراجعة

١ - أي يعمل عملاً يستحق الأجرة ، والحمل بإزائه ، أو المعنى أنه لابد من توسطه بين البائع والمشتري لاطلاعه على القيمة بكثرة المزاولة . (المرأة)

٢ - الأجراء جمع الأجير . و في الكافي «باب بيع المتاع و شرائه» مثل ما في المتن ، و في «باب الدلالة في البيع و أجرها و أجر التمسار» فيه : «إنما هو يشتري للثمن يوماً بعد يوم بشيء معلوم و إنما هو مثل الأجير» .

٣ - هو ابن عيسى الجهني البصري ، و لعل راويه اللؤلؤي الثقة ، و ستأتي في «باب التديس في التكااح» رواية و في سنده : «الحسن بن الحسين الطبري (و في الكافي : «الضريير») عن حماد بن عيسى» ، و بكلتا العنوانين مهمل .

٤ - قال في المسالك : «هكذا أطلق الشيخ و جماعة ، و يجب تقييده بجهالة نسبة الدراهم من الدينار بأن جعله مما يتجدد من التقد حالاً و مؤجلاً ، أو من الحاضر مع عدم علمها بالنسبة ، فلو علمها صح ، و في رواية الشكوني إشارة إلى أن العلة هي الجهالة» . و في الكافي : «لأنه لا يدرى كم الدينار من الدرهم» .

٥ - كذا ، و في الكافي : «محمد بن أحمد التهدي» و هو الصواب ، و محمد بن خالد هو البرقي .

٦ - قال في القاموس : الصرف في الدراهم و هو فضل بعضه على بعض في القيمة . (ملذ)

٧ - في الكافي : «ثم نلبث» ، و قوله : «فإذا باع» أي الوكيل في هذا البلد بحضرة المالك ، و لذا قال ثانياً : «بعناه» أو في الأهواز . (المرأة) أقول : و يأتي الخبر بالرقم ٥٦ في ص ٧٣ و فيه مكان «نكتب فإذا باع وضع عليها صرف» «نكتب روزنامه بوضع عليه صرف الدراهم» .

٨ - قوله : «صرف الدراهم» أي لابد لنا من إضافة الصرف إلى الثمن في المراجعة ، يجزئنا مثل هذا الإخبار عن الإخبار بأن بعضه من جهة الصرف ، أم لابد من ذكر ذلك ، فقوله :

فأخبره بذلك، وإن كانت مُساوِمة فلا بأس».

مع ﴿٢٥٠﴾ ٥٠ - أحمد بن محمد، عن محمد بن عيسى، عن يحيى بن الحجّاج «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قال لي: اشتر <sup>(١)</sup> هذا الثوب وهذه الدابة بعينها أربحك فيها كذا وكذا، قال: لا بأس بذلك؛ اشترها <sup>(٢)</sup> ولا تواجهه البيع قبل أن تستوجبها أو تشتريها» <sup>(٣)</sup>.

مع ﴿٢٥١﴾ ٥١ - سهل بن زياد، عن علي بن أسباط، عن أسباط بن سالم «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنا نشترى العدل فيه مائة ثوب <sup>(٤)</sup>، فيجئنا الرجل فيأخذ من العدل سبعين ثوباً بربح درهم درهم، فينبغي لنا أن نبيع الباقي على مثل ما بعنا؟ قال: لا؛ إلا أن يشتري الثوب وحده» <sup>(٥)</sup>.

مع ﴿٢٥٢﴾ ٥٢ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن عباس بن عامر، عن علي بن معمر، عن خالد القلانسي «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يجئني بالثوب فأعرضه [على غيري] فإذا أعطيت به الشيء زدت فيه وأخذته، قال: لا تزده، قلت: ولم؟ قال: أليس أنت إذا عرضته أحببت أن تعطي به أو كس من ثمنه؟ قلت: نعم، قال: لا تزده» <sup>(٦)</sup>.

↑  
٥٨

← «يجزئنا» ابتداء السؤال، و «يحتمل أن يكون» «كان علينا» للاستفهام و ابتداء السؤال، فالمراد بذكر الصرف ذكر أن بعض ذلك من جهة الصرف، فقوله: «يجزئنا» للشق الآخر من التردد، والأول أظهر. (المرآة)

١ - في الكافي: «اشتر لي». وقوله: «بعينها» فيه: «بعينها».

٢ - في بعض النسخ: «اشترها»، و في بعض نسخ الكافي: «ليشترها»، و في المطبوع منه: «ليشترها».

٣ - التردد من الزاوي. (ملذ)

٤ - زاد في الكافي هنا «خيار و شرار دستشمار». وقوله: «سبعين» فيه: «تسعين».

٥ - أي لا يجوز المراجعة إلا أن يشتري ثوباً واحداً بانفراده بضمن معلوم، ثم يجز به، لا في ضمن مجموع إلا أن يجز بالحال. (ملذ)

٦ - يحتمل وجوهاً: الأول أن يكون المراد أن الرجل يأتيني بأثواب اشترها منه بسعر الوقت، فأعرضها على المشتري لاستعلام السعر، فإذا أعطيت به شيئاً أقول للبائع: هكذا يشترون، فيزيدني من المتاع شيئاً ليحصل لي ربح إذا بعته، فنهاه عليه السلام عن الزيادة، لأنه إذا عرض على المشتري و لم يتكلم في زيادة الثمن واكتفى بمحض ما يقول المشتري يكون غالباً ←



ط ﴿٢٥٣﴾ ٥٣ - عنه، عن علي بن الحكم، عن عبد الملك بن عتبة<sup>(١)</sup> «قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن الرجل ابتاع منه طعاماً، أو ابتاع منه متاعاً على أن ليس عليّ منه وضيعة، هل يستقيم هذا وكيف يستقيم وجه ذلك؟ قال: لا ينبغي».

ع ﴿٢٥٤﴾ ٥٤ - الحسن بن محبوب، عن أبي محمد الواشي<sup>(٢)</sup> «قال: سمعت رجلاً يسأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى من رجل متاعاً بتأخير إلى سنة، ثم باعه من رجل آخر مرابحةً، أله أن يأخذ منه ثمنه حالاً والربح؟ قال: ليس عليه إلا مثل الذي اشترى، إن كان نقد شيئاً فله مثل ما نقد، وإن لم يكن نقد شيئاً آخر فالمال عليه إلى الأجل الذي اشتراه إليه، قلت له: فإن كان الذي اشتراه منه ليس بمليء مثله، قال: فليستوثق من حقه إلى الأجل الذي اشتراه».

ع ﴿٢٥٥﴾ ٥٥ - الحسن بن محمد بن سماعة، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن هذيل بن صدقة الطحان «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري المتاع أو الثوب فينطلق به إلى منزله ولم ينقد شيئاً فيبدو له فيرده، هل ينبغي

← أو كس من سعر الوقت بكثير، فإذا زاد فيه أيضاً فهو إضرار على البائع،

الثاني: أن يكون المراد الزيادة في الثمن، كما هو الظاهر، فقوله عليه السلام: «لا تزده» يحتمل أن يكون المراد عدم الحاجة إلى الزيادة، فالمراد بالتعليل أنك إن تعرض على المشتري لتستعلم السعر وتأخذ بأقل من السعر ليحصل لك ربح، فلا تحتاج إلى الزيادة. ويحتمل أن يكون التهي من الزيادة نهياً عن أصل البيع كذلك، فالتعليل كما بيّنا في الوجه الأول، والأظهر أنه كان «لا تزده» في الموضعين بالراء المهملة، فصحف؛

الثالث: أن يكون المراد أن الرجل يجيئني بالثوب، فيقومه عليّ، فأعرضه على المشتري، فإذا اشتراه متي بزيادة بعته منه وأخذت منه، فقال عليه السلام: ألسنت أنت إذا عرضت على المشتري أحببت أن تعطي صاحبه أنقص مما أخذت منه؟ قلت: نعم، فقال: لا تزده، فإنه نوع خيانة بالنسبة إلى المشتري بل البائع أيضاً، والله أعلم. (ملذ)

١ - الظاهر هو الهاشمي المجهول، كما تقدّم بيانه ذيل الخبر ٢٦. وسيأتي ص ٩٩ بالرقم ٦٢.

٢ - الواشي - بكسر الموحدة ومعجمة - إلى وایش بطن من قيس عيلان. (اللباب) و

ما في المتن كأنه عبد الله بن سعيد ولم نجزم، لأن الواشيين كثيرون إلا أن الذي علمنا كونه يكتنى بأبي محمد هو عبد الله، والله أعلم. (منهج المقال)

ذلك له؟ قال: لا، إلا أن تطيب نفس صاحبه»<sup>(١)</sup>.

ص ٢٥٦ ﴿٢٥٦﴾ ٥٦٦ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن إسماعيل بن عبد الخالق «قال: سألته<sup>(٢)</sup> فقلت: إننا نبعث الدراهم إلى الأهواز لها صرف فيشترى لنا بها متاع ثم نكتب روزنامجة يوضع عليه صرف الدراهم، فإذا بعنا فعلينا أن نذكر صرف الدراهم في المرابحة و يجوز لنا عن ذلك؟ قال: إذا<sup>(٣)</sup> كان ابحة فأخبر[و]ه بذلك وإن كان مساومة فلا بأس».

↑  
٥٩

### ﴿٥﴾ - باب العيوب الموجبة للردّ

ص ٢٥٧ ﴿٢٥٧﴾ ١ - الحسين بن سعيد، عن موسى بن بكر، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: أتيا رجل اشترى شيئاً و به عيب أو عور لم يتبرء إليه و لم يبرء [به] فأحدث<sup>(٤)</sup> فيه بعد ما قبضه شيئاً و علم بذلك العور أو بذلك العيب إته يمضي عليه البيع و يردّ عليه بقدر ما ينقص من ذلك الداء، و العيب من ثمن ذلك لو لم يكن به»<sup>(٥)</sup>.

ص ٢٥٨ ﴿٢٥٨﴾ ٢ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل - عن

١ - يدل على أن خيار التأخير مشروط بعدم قبض المبيع. (ملذ)  
٢ - كذا مضمراً، و يظهر من الخبر الذي تقدم (تحت رقم ٤٩ في ص ٧٠) أن المسؤول الضادق عليه السلام.

٣ - في الخبر الذي تقدم مثله: «قال: لا، بل إذا - إلخ».

٤ - في الكافي: «و لم يتبرء إليه و لم يتبين له فأحدث - إلخ»، أي لم يسقط البائع خيار المشتري. و قوله: «عور» و «العور» في الكافي: «عوار» و «العوار»، و قال في القاموس: «العوار - مثلثة - : العيب، و الحرق و الشق في الثوب».

٥ - يدل على سقوط خيار الردّ بالعيب بتبرء البائع منه، أو علم المشتري به، و كلاهما متفق عليه، و على أن التصرف يمنع الردّ دون الأرش، و المشهور أن مطلق التصرف مانع حتى ركوب الدابة، و ظاهر بعض الأصحاب التصرف المغتبر للصفة، و ربما يفهم من بعض الأخبار الثاني كخبر جميل. (ملذ)

بعض أصحابنا - عن أحدهما عليه السلام « في الرَّجُلِ يَشْتَرِي الثَّوبَ أَوْ الْمَتَاعَ فَيَجِدُ فِيهِ عَيْبًا؟ قَالَ: إِنْ كَانَ الثَّوبُ قَائِمًا بَعَيْنِهِ رَدَّهُ عَلَى صَاحِبِهِ وَأَخَذَ الثَّمَنَ، وَإِنْ كَانَ الثَّوبُ قَدْ قَطِعَ أَوْ خِيَطَ أَوْ صَبِغَ يَرْجِعُ بِنَقْصَانِ الْعَيْبِ ».

ص ٢٥٩ ﴿٣﴾ - أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن عطية، عن عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ « قَالَ (١): كُنْتُ أَنَا وَعُمَرُ بِالْمَدِينَةِ فَبَاعَ عُمَرُ جِرَابًا كُلَّ ثَوْبٍ بِكَذَا وَكَذَا، فَأَخَذُوهُ فَاقْتَسَمُوهُ فَوُجِدُوا ثَوْبًا فِيهِ عَيْبٌ فَرَدُّوهُ، فَقَالَ لَهُمْ (٢): أَعْطَيْكُمْ مِنْهُ الَّذِي يَعْتَكُم بِهِ، قَالُوا: لَا، وَلَكِنْ نَأْخُذُ مِثْلَ قِيَمَةِ الثَّوبِ (٣) فَذَكَرَ عُمَرُ ذَلِكَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ: يَلْزِمُهُ ذَلِكَ » (٤).

ص ٢٦٠ ﴿٤﴾ - الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن أبان، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله « قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: أَيُّمَا رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً فَوَقَعَ عَلَيْهَا فَوُجِدَ بِهَا عَيْبًا لَمْ يَرُدَّهَا، وَرَدَّ الْبَائِعُ عَلَيْهِ قِيَمَةَ الْعَيْبِ ».

ص ٢٦١ ﴿٥﴾ - عنه، عن فضالة، عن أبان، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام « قَالَ: كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام لَا يَرُدُّ آتِي لَيْسَتْ بِجَثَلِي إِذَا وَطِئْتُهَا، كَانَ يَضَعُ مِنْ ثَمْنِهَا بِقَدْرِ عَيْبِهَا » (٥).

ص ٢٦٢ ﴿٦﴾ - عنه، عن صفوان بن يحيى، عن منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام « فِي رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً فَوَقَعَ عَلَيْهَا، قَالَ: إِنْ وَجِدَ بِهَا عَيْبًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهَا، وَلَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ بِقَدْرِ مَا نَقَصَهَا الْعَيْبُ، قَالَ: قُلْتُ: هَذَا قَوْلُ عَلِيِّ عليه السلام؟ قَالَ: نَعَمْ » (٦).

ص ٢٦٣ ﴿٧﴾ - عنه، عن حماد بن عيسى « قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ».

١ - أي الحسين بن عطية، على ما يفهم من بقية الكلام.

٢ - في الكافي: «فقال لهم عمر». ٣ - في الكافي: «و لكن نأخذ منك قيمة الثوب».

٤ - أي يلزم عمر ذلك، وهو البائع، إذ لم يباع بغير الصفقة أن يردوا الجميع، فلو ماكس في ذلك يردون الجميع عليه، فهذا السبب يلزمه القبول. (ملذ)

٥ - هذه المسألة عند الأصحاب مستثنى من القاعدة المقررة أن التصرف يمنع الرد.

٦ - حمل على أن يكون العيب غير الحمل.

يقول: قال علي بن الحسين عليهما السلام: كان القضاء الأول<sup>(١)</sup> في الرجل إذا اشترى - الأمة فوطنها، ثم ظهر على عيب<sup>(٢)</sup> أن البيع لازم وله أرش العيب».

مع ﴿٢٦٤﴾ ٨ - عنه، عن صفوان، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام «أنه سئل عن الرجل يبتاع الجارية فيقع عليها، ثم يجد بها عيباً بعد ذلك، قال: لا يردّها على صاحبها، ولكن يقوم ما بين العيب والصحة، فيردّ على المبتاع معاذ الله أن يجعل لها أجراً»<sup>(٣)</sup>.

مع ﴿٢٦٥﴾ ٩ - أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل اشترى جارية فوطنها، ثم وجد بها عيباً، قال: تقوم وهي صحيحة، وتقوم وفيها الداء، ثم يردّ البائع على المبتاع فضل ما بين الصحة والداء».

مع ﴿٢٦٦﴾ ١٠ - الحسن بن محبوب، عن ابن سنان «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى جارية لم يعلم بحبلها فوطنها، قال: يردّها على الذي ابتاعها منه ويردّ عليه نصف عشر قيمتها لنكاحه إياها، وقد قال علي عليه السلام: لا تردّ آتي ليست بحبلى إذا وطنها صاحبها، ويوضع عنه من ثمنها بقدر عيب إن كان فيها».

ح ﴿٢٦٧﴾ ١١ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل ابن صالح، عن عبد الملك بن عمرو، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا تردّ آتي ليست بحبلى إذا وطنها صاحبها وله أرش العيب، وتردّ الحبلى ويردّ معها نصف عشر قيمتها».

ح ﴿٢٦٨﴾ ١٢ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن

١ - يعني في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله و زمان علي عليه السلام، ثم تغير في هذا الزمان، ولعل هذا ردّ على ما ذهب إليه جماعة من العاقبة أن وطء الثيب مطلقاً لا يمنع الردّ.

٢ - في المصباح: ظهرت عليه: اطلعت.

٣ - كأنهم كانوا يقولون ببطلان البيع من الرأس، فيلزم أن يكون وطنه في هذه المدة بالأجرة بدون عقد و ملك. (ملذ)

عبد الملك بن عمرو، عن أبي عبد الله عليه السلام «في الرجل يشتري الجارية وهي حُبلى فيطأها، قال: يردها ويردها معها عُشر ثمنها إذا كانت حُبلى» (١).

مع ﴿٢٦٩﴾ ١٣ - عنه، عن القاسم بن محمد، عن أبان بن عثمان، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن الرجل يشتري الجارية فيقع عليها فيجدها حُبلى، قال: يردها ويردها معها شيئاً» (٢).

نق ﴿٢٧٠﴾ ١٤ - عنه، عن فضالة، عن أبان، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «في الرجل يشتري الجارية الحُبلى فيقع عليها وهو لا يعلم؟ قال: يردها ويكسوها».

مع ﴿٢٧١﴾ ١٥ - أبوالمعرا<sup>(٣)</sup>، عن فضيل مولى محمد بن راشد «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل باع جارية حُبلى وهو لا يعلم، فنكحها الذي اشتري، قال: يردها ويرد نصف عُشر قيمتها».

مع ﴿٢٧٢﴾ ١٦ - أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير - عن بعض أصحابنا - عن سعيد بن يسار، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: في رجل باع جارية حُبلى وهو لا يعلم، فنكحها الذي اشتراها؟ قال: يردها ويرد [معها] نصف عُشر قيمتها».

قال محمد بن الحسن: لا تنافي بين هذه الأخبار، لأن الذي يلزم من وطء الجارية وهي حُبلى، ثم أراد أن يردها أن يردها معها نصف عُشر ثمنها، وهو الذي

١ - قال المولى المجلسي - رحمه الله - : يمكن حمله على ما إذا كانت بكرأ لعدم منافاته للحمل، لإمكان حصوله بالمساحقة كما رواه الكليني - رحمه الله - مرسلأ (ج ٥ ص ٢١٤)، حيث قال: «و في رواية أخرى: إن كانت بكرأ فمُشر ثمنها، وإن لم يكن بكرأ فنصف عُشر ثمنها».

٢ - يمكن حمله على ما إذا رضي البائع. وحمل الشيخ - كما يأتي - الشيء على نصف العُشر وكذا الكسوة في الحديث الآتي.

٣ - هو حيد - مصفراً - بن مثنى العجلي الكوفي، يكتب أبا المعرا - بفتح الميم وسكون الغين المعجمة وبمدا راء مهمله ثم ألف مقصورة، وقيل: بمدودة - الصيرفي الثقة. وطريق الشيخ إليه في الفهرست صحيح. وفي بعض النسخ: «الفضل مولى محمد بن راشد».

تصتنه حديث ابن سنان، و عبدالمالك بن عمرو، و محمد بن راشد، و سعيد ابن يسار، و أما رواية عبدالمالك بن عمرو التي رواها الحسين بن سعيد في أنه يلزمه عشر قيمتها، فيحتمل أن تكون غلطاً من الناسخ بأن يكون قد سقط «نصف» و بقي «عشر قيمتها»، لأننا قد أوردنا الرواية عنه مطابقة للأخبار- الأخر في وجوب نصف عشر القيمة فيما رواه علي بن إبراهيم، ولو كانت هذه- الرواية مضبوطةً لجاز أن تحمل على من يطأ الجارية مع العلم بأنها حنبل، فحينئذ يلزمه عشر قيمتها عقوبة، وإنما يلزمه نصف العشر إذا لم يعلم بحبلها، و وطنها ثم علم بالحبل،

فأما خبر عبدالرحمن بن أبي عبدالله<sup>(١)</sup> و قوله إنه «يرد معها شيئاً» فليس يمتنع أن يكون عني بقوله: «شيئاً» نصف عشر قيمتها، لأن ذلك محتمل له و لغيره، وإذا [تهبتين في غير هذا الخبر مقدار ذلك فيدبغي أن يحمل هذا الخبر عليه، و أما الخبر الذي رواه محمد بن مسلم من قوله: «يردها و يكسوها» فليس يمتنع أن يكون أراد أن يكسوها كسوة تساوي نصف عشر قيمتها، فلا تنافي بين [هذه] الأخبار على هذا التأويل على حال.

ص ٢٧٣ ﴿١٧﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي همام<sup>(٢)</sup> «قال: سمعت- الرضا عليه السلام يقول: يرذ المملوك من أحداث السنة من الجنون والجذام والبرص، فإذا اشترت مملوكاً فوجدت به شيئاً\*» من هذه الخصال ما بينك و بين ذي- الحجّة فرذه على صاحبه، [ف]قال له محمد بن علي<sup>(٣)</sup>: فأبى؟ قال: لا يرذ إلا أن يقيم البيّنة أنه أبى عنده»<sup>(٤)</sup>.

ص ٢٧٤ ﴿١٨﴾ - محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن معلّى بن-

١ - المراد ما تقدم تحت رقم ١٣.

٢ - هو إسماعيل بن همام بن عبدالرحمن البصري مولى كندة، و كان ثقة من أصحاب

الرضا عليه السلام. ٣ - يظهر من رجال الشيخ أنه ابن علي بن جعفر بن محمد عليه السلام عمه.

٤ - في الكافي: «فقال له محمد بن علي: فالإباق، قال: ليس الإباق من ذا إلا أن يقيم البيّنة

أنه كان أبى عنده». \* - في بعض النسخ: «فوجدت فيه شيئاً».

محمد ، عن علي بن أسباط ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام « قال : سمعته يقول : الخيار في الحيوان ثلاثة أيام للمشتري ، وفي غير الحيوان أن يتفرقا ، وأحداث - السنة يردُّ بعد السنة ، قلت : وما أحداث السنة ؟ قال : الجنون والجذام والبرص والقرن ، فمن اشترى فحدث فيه هذه الأحداث فالحكم أن يردُّ على صاحبه إلى تمام السنة من يوم اشتراه » .

٤٤ ﴿ ٢٧٥ ﴾ - محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن عبد الحميد ، عن محمد بن علي <sup>(١)</sup> « قال : سمعت الرضا عليه السلام يقول : يردُّ المملوك من أحداث السنة من الجنون والجذام والبرص والقرن ، قال : فقلت : وكيف يردُّ من أحداث - السنة ؟ فقال : هذا أول السنة - يعني المحرم - فإذا اشتريت مملوكاً فحدث فيه من هذه الخصال ما بينك وبين ذي الحجة ردَّته على صاحبه » .

٤٥ ﴿ ٢٧٦ ﴾ - أحمد بن محمد ، عن أبي عبد الله القراء <sup>(٢)</sup> ، عن حريز ، عن زرارة « قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : نشترى الجارية من السوق فنولدها ، ثم يجيء الرجل فيقيم البينة على أنها جاريته لم تُبع ولم تُهب ؟ قال : فقال لي : يردُّ إليه جاريته ويعوضه بما انتفع - قال : كأن معناه قيمة الولد - » <sup>(٣)</sup> .

صع ﴿ ٢٧٧ ﴾ - سهل بن زياد ، عن ابن فضال ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام « قال : تردُّ الجارية من أربع خصال : الجنون والجذام والبرص والقرن والحذبة ، لأنها تكون في الصدر تدخل الظهر وتخرج الصدر » <sup>(٤)</sup> .

٤٦ ﴿ ٢٧٨ ﴾ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مزار ، عن

١ - تقدم الكلام فيه ذيل الخبر ١٧ .

٢ - الظاهر كونه سليم الفراء الثقة ؛ وهو من أصحاب الصادق عليه السلام .

٣ - كذا ، وفي الكافي « فقال لي : يردُّ إليه جاريته ويعوضه مما انتفع ، قال : كأنه معناه قيمة الولد » . وقال المولى المجلسي - رحمه الله - : الظاهر أن قوله : « كأن معناه قيمة الولد » من كلام حريز ، والمعنى أن زرارة فسر العوض بقيمة الولد ، كما سيجىء في أخبار آخر ، ولكتبه لم يجزم ، لأنه يمكن أن يكون المراد بإزاء الوطاء من العشر ونصف العشر أو كليهما .

٤ - قال في المصباح : الحذبة - بفتحين - ما ارتفع من الأرض ، ومنه قيل : جذب

يونس<sup>(١)</sup> «في رجل اشترى جارية على أنها عذراء فلم يجدها عذراء، قال: يردُّ عليها<sup>(٢)</sup> فضل القيمة إذا علم أنه صادق».

نق ﴿٢٧٩﴾ ٢٣ - أحمد بن محمد، عن الحسن<sup>(٣)</sup>، عن زُرْعَةَ، عن سَمَاعَةَ «قال: سألت<sup>(٤)</sup> عن رجل باع جاريةً على أنها بكر<sup>(٥)</sup>، فلم يجدها على ذلك، قال: لا تُردَّ عليه ولا يجب عليه شيءٌ، لأنه يكون يذهب في حال مرض أو أمر يصيبها».

صح ﴿٢٨٠﴾ ٢٤ - عليُّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل ابن دُزَّاج - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل اشترى جارية فأولدها فوجدت الجارية مسروقة، قال: يأخذ الجارية صاحبها، ويأخذ الرجل ولده بقيمته».

صح ﴿٢٨١﴾ ٢٥ - الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن داود بن - فرَّقدٍ «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى جارية مُدْرَكَة، فلم تحض

الإسان حدياً من باب تمب إذا خرج على ظهره وارتفع عن الاستواء، فالرجل أحذب والمرء حدياء تكون سبباً لخروج الظهر ودخول الصدر - انتهى، وقال في الصحاح: «الحَدْبَة: التي في الظهر»، وهي من جملة أحداث السنة، وفتروا القرن بما يكون في فرج المرأة شبيهاً بالسن يمنع من الوطء، وفي الكافي «والقرن الحديبة» بدون العاطف، و«إلا أنها» مكان «لأنها».

١ - هو ابن عبد الرحمن، والقائل هو الرضا عليه السلام.

٢ - أي بسبب هذه العلة.

٣ - هو الحسن - مكتبراً - بن سعيد الأهوازي، وفي بعض النسخ: «الحسين» - مصغراً - وهو أخوه، وما في المتن أصوب لكثرة رواية الأشعري عن الحسن - مكتبراً - . وفي الاستبصار المطبوع: «أحمد بن محمد، عن الحسين، عن الحسن - إلخ».

٤ - في الكافي: «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام».

٥ - أي بظن أنها بكر من غير اشتراط. وقيل: على اشتراط بكرتها، وعدم وجوب شيء على المالك لاحتمال زوال البكارة عند المشتري. وقوله: «لا يجب عليه شيء» قال الشيخ في الاستبصار: «أي شيء بعينه لأن المرجع في ذلك إلى اعتبار العادة وذلك يختلف باختلاف الأحوال وليس ذلك مثل الحبل التي ترد ويرد معها نصف عُشر نتمها على ما قدمناه، لأنه معين، والمرجع في هذا إلى اعتبار العادة على ما تضمنته الخبر».



عنده حتى مضى لها ستة أشهر وليس بها حمل؟ قال: إن كان مثلها تحمض لم يكن ذلك من كبر فهذا عيب ترد منه».

ص ٢٨٢ ﴿٢٨٢﴾ - ٢٦ - محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن الشَّيْبَانِيِّ (١) «قال: روي عن ابن أبي ليلى أنه قدم إليه رجلٌ خصماً له، فقال: إن هذا باعني هذه الجارية فلم أجد على ركبها (٢) حين كشفتها شعراً وزعمت أنه لم يكن لها قط، قال: فقال له ابن أبي ليلى: إن الناس ليحتالون لهذا بالحيل حتى يذهب به فأ- الذي كرهت؟ فقال: أيتها القاضي إن كان عيباً فاقض لي به، قال: حتى أخرج إليك فإني أجد أدنى في بطني، ثم إنه دخل فخرج من باب آخر فأتى محمد بن- مسلم الثقفي فقال (\*): أي شيء تروون عن أبي جعفر عليه السلام في المرءة لا يكون على ركبها شعر أيكون ذلك عيباً؟ فقال له محمد بن مسلم: أما هذا نصاً فلا أعرفه، ولكن حدثني أبو جعفر، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام، عن الشَّيْبَانِيِّ عليه السلام أنه قال: كل ما كان في أصل الخلق فزاد أو نقص فهو عيب، فقال [له] ابن أبي ليلى: حسبك، ثم رجع إلى القوم ف قضى لهم بالعيب».

ص ٢٨٣ ﴿٢٨٣﴾ - ٢٧ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن جميل بن درَّاج، عن ميسر (٣) «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يشتري زق زيت فيجد فيه دُردياً قال: إن كان شيء يعلم (٤) أن الدُردي يكون في الزيت

١ - هو أحمد بن محمد بن سيار و راويه ابن أبي بكر الأشعري القمي الثقة.

٢ - الركب - بالتحريك - : منبت العانة، فمن الخليل : هو للمرءة خاصة، و عن الفراء : هو للرجل والمرءة. \* - في الكافي : «فقال له :».

٣ - هو ميسر بن عبدالعزيز التميمي ؛ يباع الزطي الثقة، كما في الفقيه.

٤ - الزق - بالكسر - : السقاء، و جمع القلة أزقاق ؛ والكثير : زقاق و زقاق، و الدردي من الزيت و غيره ما يبقى في أسفله . و قوله : «إن كان شيء» في بعض النسخ و فيما يأتي في ص ١٥٢ بالرقم ٣١ : «إن كان المشتري»، و قال العلامة المجلسي (ره) : «و عليه يمكن حمله على أن المراد أنه إذا كان بالقدر المتعارف و لم يكن زائداً يكون معلوماً غالباً، فعتبر عنه بلازمه غالباً»، و في الفقيه : «إن كان ممن يعلم» و قال المولى المجلسي (ره) : يدل على أنه إذا كان عالماً بالعيب والفش لا يرد المبيع، و إذا كان جاهلاً فله الرد و حمله الأصحاب على الزائد على المعتاد.

فليس له أن يرده، وإن لم يكن يعلم فله أن يرده». «

صح (٢٨٤) ﴿٢٨﴾ - ٢٨ - عنه، عن علي بن الحكم، عن محمد بن مسلم، عن أبي حمزة (١)، عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: سألته عن رجل اشترى داراً وفيها زيادة من الطريق، قال: إن كان ذلك فيما اشترى فلا بأس».

ح (٢٨٥) ﴿٢٩﴾ - ٢٩ - الصّفّار، عن محمد بن عيسى، عن جعفر بن عيسى (٢) «قال: كتبت إلى أبي الحسن (عليه السلام): جعلت فداك المتاع يباع فيمن يزيد فينادي عليه المنادي؛ فإذا نادى عليه برئ من كل عيب فيه، فإذا اشتراه المشتري ورضيه ولم يبق إلا نقده الثمن، فربما زهد، فإذا زهد فيه ادعى فيه عيوباً وأنه لم يعلم بها فيقول له المنادي: قد برئت منها، فيقول له المشتري: لم أسمع البراءة منها، أيصدق فلا يجب عليه الثمن؟ أم لا يصدق فيجب عليه الثمن؟ فكتب (عليه السلام): عليه الثمن».

صح (٢٨٦) ﴿٣٠﴾ - ٣٠ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الثّوّلي، عن السّكّوني، عن جعفر، عن أبيه (عليه السلام) «أنّ علياً (عليه السلام) قضى في رجل اشترى من رجل عكّة (٣) فيها سمن احتكرها حكرة فوجد فيها رُبّاً (٤)، فخاصمه إلى علي (عليه السلام) فقال له علي (عليه السلام): لك بكيل [الرّب] سمناً (٥)، فقال له الرّجل: إنّا بعته منك حُكْرَةً (٦)، فقال له علي (عليه السلام): إنّا اشترى منك سمناً ولم يشتر منك رُبّاً».

١ - هو ثابت بن دينار أبو حمزة الثمالبي.

٢ - لعله أخو العبيدي محمد بن عيسى، كما صرح به في بعض الأسانيد. والمراد بأبي الحسن؛ الظاهر هو الرضا (عليه السلام).

٣ - العكّة - بالضم - : آنية التمن. (الضحاح)

٤ - الرّب - بالضم - : نُفْل التمن. (القاموس) وفي بعض النسخ «فوجد فيها زبناً»، وما في المتن أصوب.

٥ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : قوله (عليه السلام) : «لك بكيل سمناً» إنّا للأرث، أو محتمل على أنه اشترى في الدّمة وأعطاه عوضاً.

٦ - أي جملة، قال ابن الأثير: - في الحديث - «أنه يشتري العير حُكْرَةً» أي جملة، وقيل: جزافاً. وأصل الحُكْر: الجمع والإسماك.

## ﴿٦ - باب ابتياع الحيوان﴾

تق مصح (٢٨٧) ١ - الحسين بن سعيد، عن الحسن بن علي بن فضال «قال: سمعت أبا الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام يقول: صاحب الحيوان المشتري<sup>(١)</sup> بالخيار ثلاثة أيام».

س (٢٨٨) ٢ - عنه، عن الحسن بن علي بن فضال، عن الحسن بن علي ابن رباط - عمن رواه - عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إن حدث بالحيوان حدث قبل ثلاثة أيام فهو من مال البائع».

صح (٢٨٩) ٣ - عنه، عن صفوان، عن ابن سنان «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الشرط في الإماء ألا تباع ولا توهب ولا تورث، فقال: يجوز ذلك غير الميراث<sup>(٢)</sup> فإنها تورث، لأن كل شرط خالف الكتاب فهو باطل. قال ابن سنان: وسألته عن مملوك فيه شركاء فباع أحدهم نصيبه، فقال أحدهم: أنا أحق به أله ذلك؟ قال: نعم إن كان واحداً».

صح (٢٩٠) ٤ - عنه، عن النضر بن سويد، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا بأس بأن يبيع الرجل الرقيق من التيند والسودان والتليد<sup>(٣)</sup> والجلب، و المولود من الأعراب. قال ابن سنان: وقال أبو عبدالله عليه السلام في الرجل يشتري الغلام أو الجارية وله أخ أو أخت أو أم بمصر من الأمصار، قال: لا يخرج من مصر إلى مصر آخر<sup>(٤)</sup> إن كان صغيراً، ولا يشتره، وإن كانت

↑  
٦٧

١ - المشتري على صيغة اسم الفاعل على أنه نعت للصاحب، و يحتمل أن يكون على صيغة المفعول نعتاً للحيوان فلا يتم الاستدلال به على اختصاص الخيار بالمشتري. (ملذ)  
٢ - المشهور بين الفقهاء من الأصحاب عدم صحة اشتراط ما يكون منافياً لمقتضى العقد، كأن لا يبيع ولا يهب ولا يبطأ، وهذا الخبر يدل على جواز بعضها. (ملذ)  
٣ - التليد: الذي ولد ببلاد العجم ثم حمل صغيراً فسمى ببلاد الإسلام. والمراد بالجلب المسروق من بلاد الكفار، أو ما يباع في بلاد الإسلام وينقل من بلد إلى بلد آخر.  
٤ - في الكافي: «لا يخرج من مصر إلى مصر آخر». وفي الفقيه مثل ما في المتن.

له أم فطابت نفسها ونفسه فاشتره إن شئت».

ص ٢٩١ ﴿٥﴾ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي-  
عبدالله عليه السلام «في الرجل يبيع المملوك ويشترط عليه أن يجعل له شيئاً، قال:  
يجوز ذلك» (١).

ص ٢٩٢ ﴿٦﴾ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي-  
عبدالله عليه السلام «في رجل اشترى دابة فلم يكن عنده ثمنها فأتى رجلاً من أصحابه  
فقال: يا فلان أنقذ عني والرّيح بيني وبينك، فينقذ عنه فنفتت الدّابة (٢)، فقال:  
الثلّمن عليها لأنّه لو كان ربح كان بينها».

ص ٢٩٣ ﴿٧﴾ - عنه، عن ابن فضال، عن أبان، عن زرارة. و (٣) صفوان،  
عن ابن مسكان، عن محمد الحلبي. و (٣) ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي،  
عن أبي عبدالله عليه السلام جميعاً «أنهما (٤) سألاه عن رجل اشترى جارية بثمن مسمى  
ثمّ باعها فربح فيها قبل أن ينقذ صاحبها الذي له (٥)، فأتى صاحبها يتقاضاه ولم  
ينقذ ماله، فقال صاحب الجارية للذين باعهم: اكفوني غريمي هذا والذي  
رّجحت عليكم فهو لكم، فقال: لا بأس».

ص ٢٩٤ ﴿٨﴾ - الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب «قال: سألت  
أبا الحسن موسى عليه السلام عن رجل - بيني وبينه قرابة - مات وترك أولاداً صغاراً  
وترك ممالك غلماناً وجواري ولم يوص، فما ترى فيمن يشتري منهم الجارية  
[فهي يتخذها أم ولد؟ وما ترى في بيعهم؟ قال: فقال: إن كان لهم ولي يقوم

↑  
٦٨

١ - كذا في النسخ، و عليه لا معنى لأن يشترط على العبد الذي يكون ملكاً للغير شيئاً لا  
يقدر عليه لكونه ملكاً للآخر. والظاهر الصواب «يعتق المملوك» و يؤيد ذلك الأخبار التي  
رواها الكليني في باب الشرط في العتق. و يمكن أن يكون المراد من «يشترط عليه» يشترط على  
المشتري غير الثمن ذلك الشرط.

٢ - أي هلكت. ٣ - عطف على ابن فضال في المقامين.

٤ - يعني زرارة و محمد بن علي الحلبي.

٥ - في الكافي: «الذي هي له» و في الفقيه: «الذي كانت له».

بأمرهم باع عليهم و ينظر لهم<sup>(١)</sup> كان مأجوراً فيهم ، قلت : فما ترى فيمن يشتري منهم الجارية فيتخذها أم ولد؟ قال: لا بأس بذلك إذا باع عليهم القيم لهم- التاظر لهم فيما يصلحهم ، فليس لهم أن يرجعوا فيما صنع القيم لهم التاظر فيما يصلحهم».

صح ﴿٢٩٥﴾ ٩ - أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل « قال : مات رجل من أصحابنا و لم يوص فرفع أمره إلى قاضي الكوفة فصرى عبد الحميد القيم بماله و كان الرجل خلف ورثة صغاراً و جواري و متاعاً فباع عبد الحميد المتاع ، فلما أراد بيع الجواري ضعف قلبه في بيعهن إذ لم يكن الميت صير إليه وصيته ، و كان قيامه بهذا أمر القاضي لأنهن فروج ، قال : فذكرت ذلك لأبي جعفر عليه السلام و قلت له : يموت الرجل من أصحابنا فلا يوصي إلى أحد و يخلف جواري فيقيم - القاضي رجلاً متاً لبيعهن ، أو قال : يقوم بذلك رجل متاً فيضعف قلبه لأنهن فروج ، فما ترى في ذلك ؟ قال : فقال : إذا كان القيم مثلك أو مثل عبد الحميد فلا بأس» (٢).

نق ﴿٢٩٦﴾ ١٠ - أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة « قال : سألت عن رجل يشتري العبد و هو آبق من أهله ، فقال : لا يصلح إلا أن يشتري معه شيئاً آخر ، فيقول : أشترى منك هذا الشيء و عبدك بكذا و كذا ، فإن لم يقدر على العبد كان ثمنه الذي نقد في الشيء» (٣).

صح ﴿٢٩٧﴾ ١١ - الحسن بن محبوب ، عن رفاعة النخاس « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام قلت : ساومت رجلاً تجارية فباعنيها بحكمي<sup>(٤)</sup> فقبضتها منه على

١ - في الكافي والفقيه ؛ وفيما سيأتي في ج ٩ في زيادات الوصايا تحت رقم ٢١ : « و نظر لهم» .

٢ - قوله : «ضعف قلبه» أي لم يجتره ، و «عبد الحميد» الظاهر هو ابن سالم الثقة ، و سيأتي

الخير في ج ٩ في زيادات الوصايا تحت رقم ٢٥ .

٣ - سيأتي الخير في «باب الفرر والمجازفة» تحت رقم ١١ ص ١٤٧ عن الحسين بن سعيد ،

عن الحسن ، عن زرعة ، عن سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، و فيه «فإن لم يقدر على العبد كان الذي

نقده فيما اشترى منه» . ٤ - أي بما أقول في قيمتها .

ذلك ثم بعثت إليه بألف درهم، فقلت: هذه الألف درهم حكمي عليك، فأبى أن يقبلها مني وقد كنت مسستها قبل أن أبعث إليه [بها الألف درهم، قال: فقال: أرى أن تقوم الجارية قيمة عادلة، فإن كان قيمتها أكثر مما بعثت إليه كان عليك أن تردّ إليه ما نقص من القيمة، وإن كان قيمتها أقلّ مما بعثت إليه<sup>(١)</sup> فهو له، قال: [فهلقلت: أرايت إن أصبت بها عيباً بعد ما مسستها، قال: ليس لك أن تردّها و لك أن تأخذ قيمة ما بين الصّحة والعيب].

ح ﴿٢٩٨﴾ ١٢ - عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «أنه قال: في المملوك يكون بين شركاء فيبيع أحدهم نصيبه فيقول صاحبه: أنا أحقّ به، أله ذلك؟ قال: نعم إذا كان واحداً<sup>(٢)</sup>، فقليل له: في الحيوان شفعة؟ قال: لا».

سـ  
كـ ﴿٢٩٩﴾ ١٣ - الحسن بن محمد بن سماعة - عن غير واحد - عن أبان ابن عثمان، عن إسماعيل بن الفضل<sup>(٣)</sup> «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شراء مملوك<sup>(٤)</sup> أهل الذمة إذا أقرّوا لهم بذلك، فقال: إذا أقرّوا لهم بذلك فاشتره وانكح».

سـ  
كـ ﴿٣٠٠﴾ ١٤ - عنه - عن غير واحد - عن أبان، عن عبد الرحمن بن أبي - عبد الله «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رقيق أهل الذمة اشتري منهم شيئاً؟ فقال: اشتر إذا أقرّوا لهم بالرق».

سـ  
كـ ﴿٣٠١﴾ ١٥ - أبان<sup>(٥)</sup>، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام «عن رقيق أهل الذمة اشتري منهم شيئاً؟ فقال: اشتر إذا أقرّوا لهم بالرق».

١ - في الكافي والفقيه: «بعثت به إليه».

٢ - تقدّم في ذيل الخبر الثالث في أول الباب مثله، وليس فيه قوله: «فقليل له - إلخ».

٣ - هو الهاشمي المدني الثقة، من أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام.

٤ - في الكافي: «عن شراء مملوكي أهل الذمة»، وفي الفقيه كما في المتن. وفي قوله: «أقرّوا»

بياناً راجع المرأة ج ١٩ ص ٢٣٥، أو الفقيه ذيل الخبر ٣٨١٨.

٥ - كذا، والتشند معلق، والمراد «بهذا الإسناد عن أبان»، كما في الكافي.

ح ﴿٣٠٢﴾ ١٦ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير - عن رجل<sup>(١)</sup> - عن زرارة «قال: كنت جالساً عند أبي عبدالله عليه السلام فدخل عليه رجلٌ ومعه ابن له، فقال أبو عبدالله عليه السلام: ما تجارةُ ابنك؟ فقال: التَّنْحُسُ<sup>(٢)</sup>، فقال له أبو عبدالله عليه السلام: لا تشتري سبياً ولا غيبياً<sup>(٣)</sup> فإذا اشتريت رأساً فلا ترمه في كفة الميزان، فما من رأس يرى ثمنه في كفة الميزان فأفلح، فإذا اشتريت رأساً فغير اسمه وأطعمه شيئاً حلواً إذا ملكته، وصدق عنه<sup>(٤)</sup> بأربعة دراهم».

صع ﴿٣٠٣﴾ ١٧ - سهل بن زياد، عن إبراهيم بن عتبة، عن محمد بن ميسر<sup>(٥)</sup>، عن أبيه، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: من نظر إلى ثمنه وهو يؤزن لم يفلح»<sup>(٦)</sup>.

صع ﴿٣٠٤﴾ ١٨ - ابن محبوب، عن رفاعة «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل شارك في جارية له<sup>(٧)</sup>، وقال: إن ربحنا فيها فلك نصف الربح، وإن كان وضيعه فليس عليك شيء، فقال لي: لا أرى بهذا بأساً إذا طابت نفس صاحب الجارية».

صع ﴿٣٠٥﴾ ١٩ - أحمد بن محمد، عن علي بن حديد، عن جميل بن ذرّاج، عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قلت له: الرجل يشتري المملوك وماله، قال: لا بأس به، قلت: فيكون مال المملوك أكثر مما اشتراه به؟ قال: لا

١ - ليس في الكافي «عن رجل» لكن لا يروي ابن أبي عمير عن زرارة بلا واسطة فكأنه سقط من قلم بعض نشاخ الكافي.

٢ - من التنخاسة وهي بيع الرقيق والذوات، ودلاها.

٣ - «لا تشتري سبياً» أي من أهل الإسلام، أو من أهل الذمّة، وفي الصحاح: «فلان غيبى - على فعليل - إذا كان قليل الفطنة»، وفي الكافي «شيئاً ولا عيباً» وقال الفيض (ره): «الشين: ضد الزين، والفلاح: الفوز والتجارة والبقاء في الخير» وقال العلامة المجلسي (ره): «لعل الفرق بين الشين والعب أن الأول في الحلقة والثاني في الخلق، وجمعت التأكيد.

٤ - في بعض النسخ: «صدق عنه». وفي الكافي مثل ما في المتن.

٥ - هو محمد بن ميسر بن عبدالعزيز التخمي الثقة.

٦ - أي لم ير خيراً.

٧ - كذا وفيه سقط، وفي الكافي: «عن رجل شارك رجلاً في جارية له».

بأس» (١).

صح (٣٠٦) ﴿٢٠﴾ - الحسن بن محبوب، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام «قال: سألته عن رجل باع مملوكاً فوجد له مالاً قال: المال للبائع إتما باع نفسه إلا أن يكون شرط عليه أن ما كان له من مال أو متاع فهو له».

ح (٣٠٧) ﴿٢١﴾ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل ابن درّاج، عن زرارة «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يشتري المملوك و له مال لمن ماله؟ فقال: إن كان علم البائع أن له مالاً فهو للمشتري، وإن لم يكن علم فهو للبائع».

صح (٣٠٨) ﴿٢٢﴾ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن (٢) أبي حبيب، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألته عن رجل اشترى من رجل عبداً و كان عنده عبدان، فقال للمشتري: اذهب بها فاختر أيهما شئت (\*) و رد الآخر، و قد قبض المال، فذهب بها المشتري فأبق أحدهما من عنده، قال: ليرد الذي عنده منها (٣) و يقبض نصف الثمن ممّا أعطى من البيع و يذهب في طلب الغلام، فإن وجدته يختار أيهما شاء و ردّ التصف الذي أخذ، و إن لم يجد كان العبد بينهما نصفه للبائع و نصفه للمبتاع» (٤).

ع (٣٠٩) ﴿٢٣﴾ - عنه، عن أبيه، عن إسماعيل بن مرّار، عن يونس (٥)، عن

١ - حل على ما إذا كانا مختلفين في الجنس، و يمكن أن يقال به على إطلاقه لعدم كونه مقصوداً بالذات، أو باعتبار أن المملوك يملكه. (المرأة)

٢ - كذا، والظاهر سقط هنا «أبي عمير، عن» و في الكافي أيضاً، والصواب كما رواه الصدوق - رحمه الله - في الفقيه في باب إباقة: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي حبيب، عن محمد بن مسلم». و المراد بأبي حبيب أبو حبيب التياحي الأسدي المعنون في رجال التجاشي.

٣ - يمكن حمله على ما إذا اشترى عبداً مشاعاً من عبيد، و فرط في الحفظ، و كان الأمر بالاختيار للقسمه. (ملذ) \* - في بعض النسخ: «و تختار أيهما شئت».

٤ - سيأتي الخبر بسند آخر في الباب تحت رقم ٦٨.

٥ - هو يونس بن عبد الرحمن مولى علي بن يقطين.



عبدالله بن سنان « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجالٍ اشترَكوا في أمةٍ فائتمنوا بعضهم على أن تكون الأمة عنده فوطئها ، قال : يدرءُ عنه من الحدِّ بقدر ما له فيها من الثَّقَدِ و يضرب بقدر ما ليس له فيها ، وتقوم الأمة عليه بقيمة ويلزمها ، فإن كانت القيمة أقلَّ من الثَّمَنِ الَّذِي اشترَيْتَ به الجارية ألزم ثمنها الأول ، وإن كانت قيمتها في ذلك اليوم الَّذِي قومتُ فيه أكثر من ثمنها ألزم ذلك الثَّمَنُ وهو صاغرٌ لأنَّهُ اسْتَفْرَشَهَا ، قلت : فإنَّ أراد بعض الشركاء يشترئها <sup>(١)</sup> دون الرَّجُلِ ، قال : ذلك له وليس له أن يشترئها حتى تستبرئ <sup>(\*)</sup> ، وليس على غيره أن يشترئها إلا بالقيمة .»

ص ٣١٠ ﴿ ٢٤ ﴾ - محمد بن يعقوب ، عن الحسين بن محمد ، عن معلى بن - محمد ، عن الحسن بن عليٍّ ، عن أحمد بن عائذ ، عن أبي خديجة <sup>(٢)</sup> ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجلين مملوكين مفوض إليهما يشتريان و يبيعان بأموالهما و كان بينهما كلام ، فخرج هذا يعدو إلى مولى هذا ، وهذا إلى مولى هذا ، و هما في القوة سواء ، فاشترى هذا من مولى هذا العبد ، و ذهب هذا فاشترى هذا من مولى هذا العبد - <sup>٧٢</sup> الآخر ، فانصرفا إلى مكانها فتشبت كلُّ واحد منهما بصاحبه و قال له : أنت عبدي قد اشتريتك من سيديك ، قال : يحكم بينهما من حيث افترقا ، يذرع الطريق فأتيها كان أقرب فهو الَّذي سبق الَّذي هو أبعد ، و إن كانا سواءً فهما رداً <sup>(٣)</sup> على مواليها بأن جاءا سواءً و افترقا سواءً إلا أن يكون أحدهما سبق صاحبه ، فالتابقي هو له إن شاء باع و إن شاء أمسك ، و ليس له أن يضربه » <sup>(٤)</sup> .

١ - أي من الواطئ .

٢ - هو سالم بن مكرم ، و كان ثقة ، و يقال : كنيته أبو خديجة و أن أبا عبدالله عليه السلام كتبه بأسلمة ، كما هو مذكور في الكافي ، و الحسن بن عليٍّ هو ابن فضال ، و «عائذ» - بالدال المعجمة بعد المهمزة المكسورة - .

٣ - في الكافي : «فهو رداً» .

٤ - من الضرب ظاهراً ، أي ليس له أن يؤذيه لذلك . و قيل : من الإضرار به للمنازعة التي

وقعت بينها . \* - في الكافي : «حتى يستبرئها» .

ب (٣١١) ﴿٢٥﴾ - وفي رواية أخرى «إذا كانت المسافة سواء يقرع بينها فأيتهما وقعت الثرعة به كان عبداً للآخر<sup>(١)</sup>».

ب (٣١٢) ﴿٢٦﴾ - أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة «قال: [و] سألته عن أخوين مملوكين هل يفرق بينهما، وعن المرّة و...ها؟ فقال: لا، هو - حرام إلا أن يريدوا ذلك»<sup>(٢)</sup>.

ج (٣١٣) ﴿٢٧﴾ - عليّ [بن إبراهيم]، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام ابن الحكم، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه اشترى له جارية من الكوفة، قال: فذهبت<sup>(٣)</sup> لتقوم في بعض الحاجة فقالت: يا أمّاه، فقال لها أبو عبدالله عليه السلام: ألك أمّ؟ قالت: نعم؛ فأمر بها فردّتها، وقال: ما آمنت لو حبستها أن أرى في ولدي ما أكره».

ج (٣١٤) ﴿٢٨﴾ - عنه، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمّار «قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسبي من اليمن، فلما بلغوا الجحفة نفذت نفقاتهم فباعوا جارية من السبي كانت أمّها معهم، فلما قدموا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمع بكاءها، فقال: ما هذه؟ قالوا: يا رسول الله احتجنا إلى نفقة فبعنا ابنتها، فبعث بثمنها فأتي بها؛ وقال: يبعوها جميعاً أو أمسكوها جميعاً».

ص (٣١٥) ﴿٢٩﴾ - الحسن بن محبوب، عن الفضيل<sup>(٤)</sup> «قال: قال غلامٌ سنديٌّ لأبي عبدالله عليه السلام: إني قلت لمولاي: بعني بسبعمئة درهم وأنا أعطيك ثلاثمئة درهم، فقال له أبو عبدالله عليه السلام: إن كان يوم شرّطت لك مالٌ فعليك أن

١ - في الكافي: «كان عبده».

٢ - بدل على الحرمة.

٣ - في الكافي: «فذهب».

٤ - الصّاحِب: هو الفضيل [الفضل - خ] بن عثمان الأعمور المرادي الثّقة، وقيل: هو ابن يسار التّهدبي، لكن رواية ابن محبوب الذي توفي سنة ٢٢٤ و كان من أبناء خمس و سبعين سنة عن التّهدبي الذي مات في حياة أبي عبدالله عليه السلام غير ممكن.

تُعطيه، وإن لم يكن لك يومئذ مالٌ فليس عليك شيء»<sup>(١)</sup>.

٤٤ ﴿٣١٦﴾ ٣٠ - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن موسى بن بكر، عن الفضيل<sup>(٢)</sup> «قال: قال غلامٌ لأبي عبدالله عليه السلام: إني كنت قلت لمولاي: بعني بسبعمانه درهم و أنا أعطيك ثلاثمانه درهم، فقال له أبو عبدالله عليه السلام: إن كان لك يوم شرطت أن تُعطيه شيء فعليك أن تُعطيه، وإن لم يكن لك يومئذ شيء فليس عليك شيء».

ص ٣١ ﴿٣١٧﴾ - الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن العيص بن - القاسم، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن مملوكٍ ادَّعى أنه حرٌّ ولم يأت بيئته على ذلك أشتره؟ قال: نعم»<sup>(٣)</sup>.

٤٥ ﴿٣١٨﴾ ٣٢ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن جميل<sup>(٤)</sup>، عن حمزة بن - حمران «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أدخل السوق وأريد أن أشترى جارية فتقول: إني حرّة؟ فقال: اشترها إلا أن تكون لها بيئته».

ح ٣٣ ﴿٣١٩﴾ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نجران، عن عاصم ابن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في وليدة باعها ابن سيدها وأبوه غائب فاستولدها الذي اشتراها منه فولدت منه غلاماً، ثم جاء سيدها الأول فخاصم سيدها الآخر، فقال: وليدي باعها ابني بغير إذني، فقال: الحكم أن يأخذ وليدته و ابنها، فناشده الذي اشتراها، فقال له: خذ ابنه الذي باعك الوليدة حتى ينفذ لك البيع، فلما أخذه قال له أبوه:

١ - يحتمل أن يكون الوجه في ذلك أنه إن كان له مال فهو كان من البائع فيلزمه الأداء، بخلاف ما إذا حصل عند المشتري فهو من مال المشتري فلا يجوز الشرط. (ملذ) أقول: قوله عليه السلام: «إن كان يوم شرطت لك مال» ينافيه. وقال المولى المجلسي (ره): حمل على ما إذا كان له المال من فاضل الضريبة (ما يؤدي العبد إلى سيده من الخراج المقرر) أو أرش الجنابة. وهذا الاحتمال أقرب.

٢ - هو ابن يسار التهدي الثقة.

٣ - قوله «أشتره» ظاهره كونه في يد البائع و عدم بيئته موجب لجواز اشترائه.

٤ - هو ابن دُزاج كما في الكافي.

أرسل ابني ، فقال : لا والله لا أرسل إليك ابنك حتى تُرسلَ ابني ! فلما رأى ذلك سيد الوليدة أجاز بيع ابنه « (١) » .

مع ﴿ ٣٢٠ ﴾ ٣٤ - محمد بن الحسن الصفار « قال : كتبت إلى أبي محمد عليه السلام في الرجل اشترى من رجل دابة فأحدث فيها حدثاً من أخذ الحافر أو نعلها أو ركب ظهرها فراسخ؛ أنه أن يردّها في الثلاثة أيام التي له فيها الخيار بعد الحدث - الذي يحدث فيها أو الركوب الذي ركبها فراسخ ؟ فوق عليه السلام : إذا أحدث فيها حدثاً فقد وجب الشراء إن شاء الله تعالى » (٣) .

مع ﴿ ٣٢١ ﴾ ٣٥ - الحسين بن سعيد ، عن عليّ <sup>(٤)</sup> ، عن أبي بصير « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعترض الأمة ليشتريها ، قال : لا بأس بأن ينظر إلى محاسنها ؛ ويمسها ما لم ينظر إلى ما لا ينبغي له النظر إليه » .

ومع ﴿ ٣٢٢ ﴾ ٣٦ - محمد بن عليّ بن محبوب ، عن عليّ بن محمد بن يحيى - الخزاز <sup>(٥)</sup> ، عن الحسن بن عليّ بن فضال ، عن أبي إسحاق ، عن ميسر ، عن جابر ، عن الهيثم بن عبدالعزيز <sup>(٦)</sup> ، عن شريح « قال : أتى عليّاً عليه السلام خصمان ، فقال : أحدهما : إن هذا باعني شاةً تأكل الذنان <sup>(٧)</sup> ، فقال شريح : لئن طيب بغير علف ،

١ - قوله عليه السلام «خذ ابنه» ، لعله عليه السلام كان يعلم إذنه في الواقع ، فكان هذا حيلة لأن يجيز ظاهراً أيضاً ، كما كان دأبه عليه السلام في أمثاله .

٢ - يعني العسكري عليه السلام .

٣ - يدل على أن أمثال تلك التصرفات أيضاً مسقطه للخيار .

٤ - أي ابن أبي حمزة البطائني قائد أبي بصير يحيى بن القاسم الأسدي .

٥ - كذا في النسخ وليس في الرجال «عليّ بن محمد بن يحيى الخزاز» بل فيها «علي بن -

محمد بن عليّ الخزاز» ويمكن تصحيح «عليّ» بـ«يحيى» لأنهم كتبوا «يحيى» «مع» .

٦ - في بعض النسخ : «عن الهيثم ، عن عبدالعزيز» ، وأبو إسحاق هذا هو ثعلبة بن ميمون

بقرينة رواية الحسن بن عليّ بن فضال عنه ، و «ميسر» هو ابن عبدالعزيز التخعي ، والمراد بشريح هنا شريح بن الحارث القاضي .

٧ - الذنين والذنان : المخاط الرقيق الذي يسيل من الأنف . و في بعض النسخ : «الذباب» ،

و في القاموس : الذباب معروف ، جمع أذبة و ذبان - بانكسر - ، و ذب - بالضم - .

قال: فلم يردها» (١).

٤ ﴿٣٢٣﴾ ٣٧ - عنه، عن محمد بن أحمد العلوي، عن العثمري (٢)، عن صفوان، عن علي بن مطر، عن عبدالله بن سينان (٣) «قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: لرجلين (٤) اختصما في دابة إلى علي عليه السلام فرغم كل واحدٍ منها أنها نتجت عنده على مذوده (٥)، وأقام كل واحدٍ منها البيّنة سواء في الغدد، فأقرع بينهما بسهمين فعلم السهمين كل واحدٍ منها بعلامة، ثم قال: «اللهم ربّ - الشّاهات السّبع وربّ الأرضين السّبع وربّ العرش العظيم، عالم الغيب والشّهادة، الرحمن الرحيم، أيّها كان صاحب الدّابة وهو أولى بها، فأسألك أن تفرج وتخرج سهمه (٦)» فخرج سهم أحدهما ففضى له بها، وكان أيضاً إذا اختصم الخصمان في جارية فرغم أحدهما أنه اشتراها وزعم الآخر أنه انتجها، فكانا إذا أقاما البيّنة جميعاً فضى بها للذي انتجت عنده».

↑  
٧٥

٥ ﴿٣٢٤﴾ ٣٨ - عنه، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن يحيى الخزاز، عن غياث (٧)، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام «أن رجّلين اختصما إليه في دابة وكلاهما أقاما البيّنة أنه انتجها، ففضى بها للذي هي في يده، وقال: لو لم تكن في يده جعلتها بينهما نصفين» (٧).

٦ ﴿٣٢٥﴾ ٣٩ - أحمد بن محمد، عن البرقي، عن عبدالله بن المغيرة، عن -

١ - أي لم يردها الحكومة أو القضية أمير المؤمنين عليه السلام.

٢ - هو العثمري بن علي أبو محمد البوفكي، و بوقك قرية من قرى نيسابور، شيخ من أصحابنا ثقة، له كتاب، عنه محمد بن أحمد بن إسماعيل العلوي. (من التجاشي)

٣ - تقدّم الكلام فيه، راجع ج ٦ ص ٢٦٦ ذيل الخبر ١٣.

٤ - في الاستبصار وفيما تقدّم في ج ٦: «إن رجّلين».

٥ - المذود - كمنبر - معلق الدّابة. (المصباح) \* - هو ابن إبراهيم، وكان برياً.

٦ - كذا، وتقدّم الخبر في «باب البيّتين تتقابلان» تحت رقم ٧ و ١٣ وفيها: «أن تفرع وتخرج سهمه» وفي الاستبصار «أن تفرع وتخرج اسمه» رواه في باب البيّتين تحت رقم ١٢.

٧ - تقدّم الخبر في ج ٦ ص ٢٦٢ تحت رقم ٤ مع بيانه.

الشَّكُونِيّ، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه، عن عليّ عليه السلام «أته قضى في رجلين ادعيا بغلة، فأقام أحدهما شاهدين والآخر خمسة، فقال: لصاحب الشهود الخمسة خمسة أسهم ولصاحب الشاهدين ستهان» (١).

مع ﴿٣٢٦﴾ ٤٠ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن عليّ بن يقطين، عن أخيه الحسين بن عليّ بن يقطين «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن خادم عند قوم، لها وُلْدٌ قد بلغوا، و وُلْدٌ لم يبلغوا، تسأل الخادم موالها بيع وُلْدِها ويسأل الوُلْدُ ذلك أ يصلح أن يُباعوا؟ أو يصلح بيعهم وإن هي لم تسأل ذلك، ولا هم؟ قال: إذا كره المملوك صاحبه فبيعه أحب إليّ».

٧٦ ٤١ - عنه، عن محمد بن سهل (٢)، عن زكريّا بن آدم «قال: سألت الرضا - عليه السلام - عن قوم من العدو صالحوا، ثم خفروا ولعلمهم إنا خفروا (٣) لأنّه لم يعدل عليهم أ يصلح أن يشتري من سبيهم؟ قال: إن كان من عدو قد استبان عدوتهم فاشتر منهم، وإن كان قد نفروا فظلموا فلا يبتاع من سبيهم» (٤).

٤٢ - وهذا الإسناد «قال: سألت عن سنيّ الديلم، و يسترق بعضهم من بعض، ويُغير المسلمون عليهم بلا إمام أمجلُّ شراؤهم؟ قال: إذا أقرؤوا بالعبودية فلا بأس بشرائهم».

٤٣ ﴿٣٢٩﴾ - الحسن بن عليّ الوشاء، عن الحسن بن عليّ بن فضال، عن عبدالله بن بكير، عن عبدالله اللّحّام «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يشتري امرأة رجلٍ من أهل الشرك (٥) يتخذها أم ولد؟ قال: لا بأس».

١ - تقدّم الخبر مع بيانه في ج ٦ ص ٢٦٦ تحت رقم ١٤.

٢ - هو ابن اليسع الأشعريّ القتي، له مسائل عن الرضا عليه السلام، عنه الأشعريّ.

٣ - أخفرتة إذا نقضت عهده و غدرت به. (الضحاح)

٤ - تقدّم الخبر في ج ٦ في ص ١٧٨ تحت رقم ٥، وكذا الآتي تحت رقم ٢.

٥ - قوله: «من أهل الشرك» إنا صفة للرجل فلا يشترى إنا منه أو من غيره. (ملذ)

ع ٤٤ ﴿٣٣٠﴾ - عنه ، عن [أبي] عليّ بن أيوب<sup>(١)</sup> ، عن الحسن بن عليّ بن - فضال ، عن عبدالله بن بكير ، عن عبدالله اللحام « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل يشتري من رجل من أهل الشرك ابنته ؛ يتخذها ؟ قال : لا بأس »<sup>(٢)</sup> . ولا ينافي هذا ما رواه :

ع ٤٥ ﴿٣٣١﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن سهل ، عن زكريا بن آدم « قال : سألت الرضا عليه السلام عن رجل من أهل الذمة أصابهم جوع فأتى رجلٌ بوليدٍ له فقال : هذا لك أطعمه و هو لك عبدٌ ، قال : لا يبتاع حرٌّ ، فإنه لا يصلح لك ولا من أهل الذمة » .

لأنّ هذا الخبر مخصوصٌ بمن كان من أهل الذمة لأنهم لا يستحقّون الشيء لدخولهم تحت الجزية ، والخبر الأوّل يتناول من كان في دار الحرب ، ولا تنافي بينها على حال .

ع ٤٦ ﴿٣٣٢﴾ - أحمد بن أبي عبدالله ، عن ابن فضال ، عن مُثنى الحنّاط<sup>(٣)</sup> ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قلت له : تكون لي المملوكة من الزنا أحجّ من ثمنها وأتزوج ؟ فقال : لا تحجّ [من ثمنها] ولا تتزوج منه » . هذا الخبر محمولٌ على ضربٍ من الكراهية ؛ لأنّا قد بيّنا جواز بيع ولد الزنا والحجّ من ثمنه والصدقة منه<sup>(٤)</sup> .

ع ٤٧ ﴿٣٣٣﴾ - أحمد بن أبي عبدالله ، عن أبيه ، عن أبي الجهم<sup>(٥)</sup> ، عن أبي -

١ - في الاستبصار : « عن عليّ بن أيوب » .

٢ - أي أيتخذها أم ولد ؟ .

٣ - الظاهر هو ابن الوليد الحنّاط ، وقيل : هو ابن عبدالسلام .

٤ - لم نثر على ما قاله (ره) : « قد بيّنا » ، وسيأتي في ج ٨ « باب العتق وأحكامه » خير تحت رقم ٥٠ ، بإسناده « عن عنبسة بن مصعب : قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : جارية لي زنت أبيع ولدها ؟ قال : نعم ، قلت : أحجّ بثمانه ؟ قال : نعم » ، وقال الفيض (ره) في ذيله : « هذا الخبر جاء على سبيل الرخصة ؛ فلا ينافي ما قدّمناه » . و راجع تفصيله المجلد السادس ص ١٥٩ .

٥ - الظاهر هو بكير بن أعين ، و محتمل أن يكون هو شوير بن أبي فاختة سعيد بن أبي -

علاقة ، يروي عن التجاد والصادقين عليهم السلام ، والعامّة ضعفوه لتشبيته ، راجع تفصيله : الفقيه ج

خديجة « قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا يطيب ولد الزنا أبداً ، ولا يطيب ثمنه ، والمميز <sup>(كذا)</sup> لا يطيب إلى سبعة آباء فقيل : فأبي شيء المميز <sup>(كذا)</sup> ؟ قال : الرجل - الذي يكسب مالاً من غير حلّه في تزوج أو يتسرّي فيولد له ، فذلك الولد هو - المميز <sup>(كذا)</sup> » (١).

ح ﴿٣٣٤﴾ ٤٨ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن خريز ، عن محمد بن مسلم « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن اللقيطة <sup>(٢)</sup> ، فقال : حُرّة لا تُباع ولا توهّب ».

سح ﴿٣٣٥﴾ ٤٩ - أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن محمد <sup>(٣)</sup> « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اللقيطة ؟ فقال : لا تُباع ولا تشتري ، ولكن استخدمها بما أنفقته عليها ».

سح ﴿٣٣٦﴾ ٥٠ - عنه ، عن علي بن الحكم ، عن عبد الرحمن العرزمي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : المنبوذ حُرٌّ ، فإذا كبر فإن شاء توالى الذي التقطه ، وإلا فليردّ عليه التفقة ، وليذهب فليشوال من شاء ».

سح ﴿٣٣٧﴾ ٥١ - عنه ، عن ابن فضال ، عن مثنى ، عن حاتم بن إسماعيل - المدائني ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : المنبوذ حُرٌّ ، فإن أحب أن يوالي غير الذي رباه والاه ، وإن طلب منه الذي رباه التفقة و كان موسراً ردّ عليه ، وإن كان معسراً كان ما أنفق عليه صدقة ».

سح ﴿٣٣٨﴾ ٥٢ - أحمد بن محمد ، عن معاوية بن حُكيم ، عن محمد بن -

٤ المشيخة ص ٥٢٩ ، وأبو خديجة هو سالم بن مكرم ، كما مرّ ترجمته في ص ٨٨ ذيل الخبر ٢٤ .  
١ - المراز - بالزامين - ، أي محلّ الخمر ؛ أو الخمر ، كأنه خمر ، وفي بعض النسخ « المراز » بتقديم المهملة على المعجمة ، وهكذا وجد بخط الشيخ - رحمه الله - : يعني ما يكون منه نقصان الغرض ، وقال في القاموس : العرز : العيب والشين ، وامترز عرّضه : نال منه ، و من ماله - مِرْزَةٌ و مَرْزَةٌ - : نال منه . وفي بعض النسخ : « المراز » بتقديم المعجمة على المهملة من المزر وهو نوع من الفقاع كما تقدم . ٢ - اللقيط : المنبوذ يلتقط . (الضحاح) ٣ - يعني ابن مسلم التقي ، وفي رواية ابن محبوب عنه كلامٌ لأنه لم يدرك زمانه .



حَنانُ الجَلَّابِ<sup>(١)</sup>، عن أبي الحسن عليه السلام «قال: سألتُه عن الرَّجُلِ يَشْتَرِي مائَةَ شاةٍ على أن يَبْدَلَ<sup>(٢)</sup> مِنْها كذاً وكذا، قال: لا يَجُوزُ»<sup>(٣)</sup>.

« ﴿٣٣٩﴾ ٥٣ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن مينال القصاب<sup>(٤)</sup> «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أشتري الغنم أو يشتري الغنم جماعة ثم تدخل داراً، ثم يقوم رجل على الباب فيعدّ واحداً واثنين وثلاثة وأربعة وخمسة، ثم يخرج السهم، قال: لا يصح<sup>(٥)</sup> هذا؛ إنَّما تصلح السهام إذا عدلت القسمة».

ص « ﴿٣٤٠﴾ ٥٤ - عنه، عن الحسن بن محبوب، عن زيد الشحام «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى سهام القصابين من قبل أن يخرج السهم، فقال: لا يشتري شيئاً حتى يعلم أين يخرج السهم، فإن اشترى شيئاً فهو بالخيار إذا خرج»<sup>(٦)</sup>.

ط « ﴿٣٤١﴾ ٥٥ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن يزيد ابن إسحاق شمر، عن هارون بن حمزة الغنوي، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل شهد بغيراً مريضاً وهو يُباع، فاشتراه رجلٌ بعشرة دراهم فأشرك فيه رجلاً بدرهمين بالرأس والجلد، ففُضِيَ أنَّ البعير برء فبلغ ثمانية دنانير<sup>(٧)</sup>، قال: فقال:

١ - كذا في النسخ، والصواب: «حباب الجلاب» كما في الكافي وكتب الرجال.

٢ - في بعض النسخ: «يبدل» بالمعجمة، والصواب ما في المتن، وسيأتي الخبر ص ٩٩ تحت رقم ٦٣ وفيه: «على أن يرد»، وفي الكافي مثل ما في المتن. و«أبو الحسن» هو الرضا عليه السلام.

٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : «الظاهر أنَّ المنع للجهالة في المبدل والمبدل منه، أمَّا لو عتبتْها فجاز». وما في بعض النسخ: «أن يبدل منها» - بالذال المعجمة - «يمكن أن يكون المراد أنَّه اشترط عند البيع أن يبيع هذه الخمسة من البائع، فيكون موافقاً لما ذكره بعض الأصحاب من عدم جواز هذا الاشتراط في العقد».

٤ - مينال القصاب مهمل، عذبه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق عليه السلام ولم يذكر حاله.

٥ - في بعض النسخ: «لا يصلح».

٦ - أي إذا أراد اشترى ببيع آخر وإفلا، لبطلان البيع الأول. (ملد)

٧ - في الكافي: «فبلغ منه دنانير»، وسيأتي الخبر في ص ٩٩ تحت رقم ٦٥.

لصاحب الدرهمين خمس ما بلغ، فإن قال: أريد الرأس والجلد ليس له ذلك، هذا -  
الضرار، وقد أعطي حقه إذا أعطي الخمس» (١).

↑  
٧٩

ح ﴿٣٤٢﴾ ٥٦ - عنه، عن أبي إسحاق (٢)، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن -  
أبي حمزة (٣) عن علي بن يقطين «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل اشترى  
جارية وقال: أجبنيك بالثمن، فقال: إن جاء فيما بينه وبين شهر وإلا فلا يبيع  
له» (٣).

ع ﴿٣٤٣﴾ ٥٧ - عنه، عن [ابن] أبي إسحاق، عن الحسن بن أبي الحسن -  
الفارسي، عن عبد الله بن الحسن بن زيد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جعفر بن -  
محمد عليه السلام «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: في رجل اشترى عبداً بشرط ثلاثة أيام  
فمات العبد في الشرط، قال: يستحلف بالله ما رضيه، ثم هو بريء من الضمان» (٤).

ع ﴿٣٤٤﴾ ٥٨ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عيسى، عن -  
القصري، عن خدّاش (٥)، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل اشترى  
جارية فوطئها فولدت له فمات، قال: إن شأوا وأن يبيعوها باعوها في الدين -

١ - أي إنهم اشتروه لأن يذبحوه لكونه مريضاً وهم لا يرجون براءه، فإذا برء يلزمهم  
صاحب الدرهمين بالذبح ليأخذ الرأس والجلد، وهم لا يرتضون به، فقال عليه السلام هذا ضررٌ عليهم،  
لأنّ الذبح عند البرء ضررٌ، ويمكن الاستدلال من هذا التعليل على ما عليه مدار الأصحاب من  
انتفاء الضرر مطلقاً. (ملذ)

٢ - يعني إبراهيم بن هاشم القميّ.  
٣ - المشهور طرح الخبر للأخبار الدالة على أنّ الخيار إنّا هو في الثلاثة. وقال أبو الصلاح:  
إنّ خيار الأمة مدة الاستبراء، وهو يفهم من هذا الخبر تقريباً، ويمكن القول بأنّ هذا الحكم  
مختصّ بالجوارى دون سائر الأمتعة.

٤ - أي لم يسقط الخيار قبل موته، وبدل على أنّ التلف في أيام خيار المشتري من البائع.  
٥ - هو خدّاش - بكسر الخاء المعجمة - بن إبراهيم الكوفي، و رواه إسماعيل بن عباد  
القصري، والظاهر أنّ المراد بـ«محمد بن عيسى» العبيديّ.

الذي يكون على مولاهما من ثمنها ، وإن كان لها ولدٌ قومت على ولدها من نصيبه ، وإن كان ولدها صغيراً ينتظر به حتى يكبر ، ثم يجبر على قيمتها ، فإن مات ولدها<sup>(١)</sup> بيعت في الميراث إن شاء الورثة .»

ع ٣٤٥ ﴿٣٤٥﴾ - ٥٩ - عنه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن إبراهيم بن [أبي] زياد - الكرخي<sup>(٢)</sup> « قال : اشترت لأبي عبد الله عليه السلام جارية ؛ فلما ذهبتُ أنقذهم ، قلت : أستحظهم<sup>(٣)</sup> ؟ قال : لا ، إن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن الاستحطاط بعد - الصَّفقة .»

ص ٣٤٦ ﴿٣٤٦﴾ - ٦٠ - عنه ، عن ابن أبي عمير ، عن معاوية بن عمّار ، عن زيد الشحام « قال : أتيت جعفر بن محمد عليهما السلام بجارية عرضها عليه فجعل يساومني وأنا أساومه ، ثم بعثها إياه فضمن على يدي<sup>(٤)</sup> ، فقلت : جعلتُ فداك إنما ساومتك لأنظر المساومة أتنبغي أو لا تنبغي ، فقلت : قد حططت عنك عشرة دنانير ، فقال : هيات ! ألا كان هذا قبل الضمنة ، أما بلغك قول أبي عن رسول الله صلى الله عليه وآله : الوضعية بعد الضمنة حرام ؟! <sup>(٥)</sup> .»

ع ٣٤٧ ﴿٣٤٧﴾ - ٦١ - الحسن بن محبوب ، عن خالد بن جرير ، عن أبي - الربيع<sup>(٦)</sup> ، عن أبي عبد الله عليه السلام « (في رجل شارك رجلاً في جارية فقال له : إن ربحتُ فلك<sup>(٧)</sup> ، وإن وضعتُ فليس عليك شيء؟ فقال : لا بأس بذلك إن كانت -

١ - الظاهر أنّ المراد موت الولد في حياة المولى ، ويمكن أن يكون المراد موت الولد في مدة انتظار بلوغه ، فالمراد بالميراث الذين . (ملذ)

٢ - في بعض النسخ : «الكلائي» . وفي الكافي والفقيه : «إبراهيم الكرخي» .

٣ - استحظ من ثمنه شيئاً : استقصه . (أقرب الموارد)

٤ - أي ضرب على يدي وهو الصَّفقة . (التفرشي) وفي الكافي : «فضم على يدي» وهو صريح في المقصود .

٥ - يدل على تأكد الاستحباب . والضمنة - بالتون - أي لزوم البيع و ضمان كلٍ منهما لما صار إليه ، وفي الكافي وبعض نسخ الفقيه : «الوضعية بعد الضمنة حرام» ، والضمنة أن يضم أحدهما يد الآخر كما هو الدأب في البيع والشراء .

٦ - هو خلود بن أوفى ، ويقال : خالد .

٧ - أي فلك الاشتراك في الربح .

الجارية للقاتل».

٣٤٨ ﴿٦٢﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن عبد الملك بن عتبة<sup>(١)</sup> «قال : سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن الرجل أبتاع منه طعاماً أو أبتاع منه متاعاً على أن ليس عليّ منه وضیعة ، هل يستقيم هذا ؛ و كيف يستقيم وجه ذلك ؟ قال : لا ينبغي»<sup>(٢)</sup>.

٣٤٩ ﴿٦٣﴾ - أحمد بن محمد ، عن معاوية بن حُكيم ، عن محمد بن - حنان الجلاب<sup>(٣)</sup> ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام «قال : سألته عن الرجل يشتري مائة شاة على أن يردها كذا وكذا ، قال : لا يجوز»<sup>(٤)</sup>.

٣٥٠ ﴿٦٤﴾ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الثوفي ، عن السكوني ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال : اختصم إلى أمير المؤمنين عليه السلام رجلان ، اشترى أحدهما من الآخر بغيراً واستثنى البئع الرأس والجلد ، ثم بدا للمشتري أن يبيعه ، فقال للمشتري : هو شريكك في البعير على قدر الرأس والجلد»<sup>(٥)</sup>.

٣٥١ ﴿٦٥﴾ - محمد بن يحيى<sup>(٦)</sup> ، عن محمد بن الحسين ، عن يزيد بن - إسحاق ، عن هارون بن حمزة العنوي «عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل شهد بغيراً مريضاً وهو يباع فاشتره رجل بعشرة دراهم ، فجاء وأشرك فيه رجلاً آخر بدرهمين بالرأس والجلد ، ففضى أن البعير برئ فبلغ ثمانية دنانير»<sup>(٧)</sup> فقال :

١ - الهاشمي المجهول ، و مر الخبر تحت رقم ٢٥٣ مع بيانه .

٢ - لا تنافي بينه وبين ما سبق ، لأن الأول اشترط على الشريك ، وهذا على البائع ، وهو غرر . (ملذ) وقال في الاستبصار : «الوجه فيه أن نحمله على ضرب من الكراهية دون الحظر» .

٣ - تقدم الكلام فيه . راجع ص ٩٦ ذيل الخبر ٥٢ من الباب .

٤ - أي مع عدم التعمين ، وهذا يدل على أن «يبدل» في الخبر السابق تحت رقم ٥٢ بالذال

المهمة . (ملذ)

٥ - عمل بالأكثر ، بأن تكون الشركة على نسبة القيمة لا التمن ، وقيل بالبطلان . (ملذ)

٦ - تقدم هذا الخبر بلفظه تحت رقم ٥٥ وفيه «محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن - الحسين» وفي بعض النسخ هنا أيضاً «محمد بن أحمد بن يحيى» ، وفي الكافي مثل ما في المتن .

٧ - كذا ، وفي الكافي : «فبلغ ثمنه دنانير» .

لصاحب الدرهمين خمس ما بلغ ، فإن قال أريد الرأس و الجلد فليس له ذلك ، هذا الضرار<sup>(١)</sup> ، و قد أعطي حقه إذا أعطي الخمس .»

ص ٣٥٢ ﴿ ٦٦ - الصَّفَّار ، عن مُحَمَّد بن عيسى بن عُبيد ، عن أبي عليّ بن - راشد ﴾ قال : قلت له : إنَّ رجلاً [قد] اشترى ثلاث جِوَارٍ ، قوم كلِّ واحدة بقيمة<sup>(٢)</sup> ، فلما صاروا إلى البيع جعلهنَّ بثمن<sup>(٣)</sup> ، فقال للبائع : لك عليّ نصف - الرِّيح ، فباع جاريتين بفضل على القيمة و أحبل الثالثة ، قال : يجب عليه أن يعطيه نصف الرِّيح فيما باع و ليس عليه فيما أحبل شيء .»

ث ٣٥٣ ﴿ ٦٧ - عنه ، عن معاوية بن حُكيم ، عن مُحَمَّد بن أبي عمير ، عن جميل بن دُرَّاج ، عن أبي عبدالله عليه السلام ﴾ « في الرَّجُل يشتري الجارية من السوق فيولدها ، ثمَّ يجيء مستحقَّ الجارية فقال : يأخذ الجارية المستحقَّ و يدفع إليه - المبتاع قيمة الولد ، و يرجع على من باعه بثمن الجارية و قيمة الولد التي أخذت منه .»

ص ٣٥٤ ﴿ ٦٨ - عنه ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن التوفليّ ، عن الشكوئيّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام ﴾ « عن رجل اشترى من رجل عبداً - و كان عنده عبدان - فقال للمشتري : اذهب بها فاختر أحدهما و ردّ الآخر ، و قد قبض المال ، فذهب بها المشتري فأبق أحدهما من عنده ، قال : ليردّ الذي عنده منها و يقبض نصف - الثمن ما أعطى من البيع و يذهب في طلب الغلام ، فإن وجدّه اختار أيهما شاء و ردّ التصف الذي أخذ ، و إن لم يجده كان العبد بينهما ، نصف للبائع و نصف للمبتاع »<sup>(٤)</sup> .

ع ٣٥٥ ﴿ ٦٩ - عنه ، عن مُحَمَّد بن عبد الجبار ، عن مُحَمَّد بن إسماعيل بن -

↑  
٨٢

١ - في الكافي : « فقال لصاحب الدرهمين : خذ خمس ما بلغ ، فأبي ، قال : أريد - الخ .»  
٢ - قال بعض الفضلاء : أي المشتري قوم كلِّ واحدٍ من الجوّاري على نفسه بقيمة معيّنة و قال للبائع : أبيعهن فإن ظهر ربح فلك نصفه ، و إن لم يظهر فلك القيمة التي جرث بيبي و بينك ، و ضمير « صاروا » و ضمير « جعلهم » يرجعان على الجوّاري . (ملذ)  
٣ - أي بثمن واحد و هو مجموع قيمة الجوّاري . (ملذ) ٤ - مز الخبر برقم ٢٢ بسند آخر .

بزيع ، عن علي بن التعمان ، عن مسكين السَّعَان<sup>(١)</sup>، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألته عن رجل اشترى جاريةً سُرِقَتْ مِنْ أَرْضِ الصَّلْح ، قال : فليردّها علي - الَّذِي اشْتَرَاهَا مِنْهُ ، وَ لَا يَقْرِبُهَا إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ أَوْ<sup>(٢)</sup> كان موسراً ، قلت : جعلتُ فداك فإنه قد مات و مات عَقِبُهُ ؟ قال : فَلْيَسْتَسْمِعِهَا<sup>(٣)</sup> » .

س ﴿٣٥٦﴾ ٧٠ - عنه ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن الحسن بن زياد - عَمَّنْ ذَكَرَهُ - عَنْ مِشْمَعِ كِزْدِينَ « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : امرءة لها أُخْتُ مِنَ الرِّضَاعَةِ أَتَبِعُهَا ؟ قال : لا<sup>(٤)</sup> ، قلت : فإنها لا تُنْفِقُ عليها و لا ما تكسوها ؟ قال : فإن بلغ الشَّانَ ذَلِكَ فَتَنَعَمْ إِذَا » .

س ﴿٣٥٧﴾ ٧١ - الصَّقَّار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن صفوان بن يحيى ، عن سلیم الطَّرْبَال<sup>(٥)</sup> - أَوْ عَمَّنْ رَوَاهُ عَنْ سُلَيْمِ<sup>(٥)</sup> - عَنْ حَرِيزٍ ، عَنْ زُرَّارَةَ « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الرَّجُلُ اشْتَرَى جَارِيَةً مِنْ سَوْقِ الْمُسْلِمِينَ فَخَرَجَ بِهَا إِلَى أَرْضِهِ فَوَلَدَتْ مِنْهُ أَوْلَادًا ، ثُمَّ إِنَّ أَبَاهَا يَزْعَمُ أَنَّهَا لَهُ<sup>(٦)</sup> و أقام على ذلك البيّنة ، قال : يقبض وُلْدَهُ ، وَ يَدْفَعُ إِلَيْهِ الْجَارِيَةَ ، وَ يَعْوِضُهُ فِي قِيَمَةِ مَا أَصَابَ مِنْ لَبْنِهَا وَ خِدْمَتِهَا » .

## ﴿٧﴾ - باب بيع الثمار

فق ﴿٣٥٨﴾ ١ - أحمد بن محمد<sup>(٧)</sup> عن أحمد بن الحسن ، عن عمرو بن سعيد ،

١ - الظاهر كونه ابن عبدالله السَّعَان الكوفي ، و هو من أصحاب الصادق عليه السلام .

٢ - كذا ، و لعل الأصبوب الواو مكان «أو» و محتمل أن يكون بمعنى الواو . (ملد)

٣ - استسعى الجارية : كلّفها من العمل ما تُعْتَقُ بِهِ .

٤ - محمول على الكراهة .

٥ - قيل باتحاده مع سليمان الطَّرْبَال ؛ و سليم الفراء الثَّقَّة - في المقامين - .

٦ - أي ادعى أنها ابنته حزة الأصل ، أو اشترى ابنته و عتقت عليه . (متق)

٧ - في الكافي : «محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن أحمد بن الحسن - إلخ» . و أحمد

ابن محمد مشترك بين الأشعري و ابن عقدة ، و أحمد بن الحسن هو ابن فضال .

عن مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عن عَمَارِ بْنِ مُوسَى، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «قال: سألته عن الكَرْمِ<sup>(١)</sup> متى يَحِلُّ بَيْعُهُ؟ فقال: إذا عَقِدَ و صارَ عُقُوداً<sup>(٢)</sup>» - و العُقُود اسم - الحِصْرِم<sup>(٣)</sup> بالثَبْطِيَّة - «.

صع ﴿٣٥٩﴾ ٢ - الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد الجوهري، عن علي بن أبي حمزة «قال: سألت أبا عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ عن رجل اشترى بستاناً فيه نخل و شجر منه ما قد اطعم<sup>(٤)</sup> و منه ما لم يُطعم، قال: لا بأس إذا كان فيه ما قد اطعم، قال: و سألته عن رجل اشترى بستاناً فيه نخل ليس فيه غير بُسر أخضر، فقال: لا حتى يَزْهُو، قلت: و ما الزَّهْو؟ قال: حتى يَتَلَوَّنَ».

نق ﴿٣٦٠﴾ ٣ - أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة «قال: سألته عن بيع الثمرة هل يصلح شراؤها قبل أن يخرج طلوعها؟ فقال: لا إلا أن يشتري معها شيء غيرها رطبة أو بقلًا، فيقول: اشتري منك هذه - الرطبة و هذا النخل و هذا الشجر بكذا و كذا، فإن لم يخرج الثمرة كان رأس مال المشتري في الرطبة و البقل».

كند ﴿٣٦١﴾ ٤ - الحسن بن محمد بن سماعة - عن غير واحد - عن أبان، عن إسماعيل بن الفضل «قال: سألت أبا عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ عن بيع الثمرة قبل أن تُدرَك،

١ - الكرم - كفلس - : العنب .

٢ - في الكافي : «و صار عروفاً» و قال الطريحي في قوله : «صار عروفاً» : «أي عقوداً، و العقود الحِصْرِم بالثَبْطِيَّة ، و العروق اسم الحِصْرِم بالثَبْطِيَّة» ، و في بعض النسخ : «و صار عقوداً - إلخ» ، و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : هو يُؤمى إلى أنه كان عنده عُقُوداً على ما في بعض النسخ ، و التسخ التي فيها العقود ، كأنه التشبيه بالعقود التي في الحبل ، و على نسخة «عروفاً» كناية عن ظهور عُقُودِهِ لشباهته بالعروق ، أو ظهور العروق بين الحبوب . و بدء الصلاح في التحل إحرازه ، و في سائر الثمار انعقاد الحب و إن كان في كُمام و هذا هو الظهور المحموز للبيع .

٣ - الحِصْرِم - كزبرج - : الثمر قبل التُّضْح ، و أول العنب ما دام أخضر . (القاموس)

٤ - اطعمت البُشْرَةَ أي صار لها طعم ، و أخذت الطعم ، و هو افتعل من الطعم ، و اطعمت

النخلة : إذا أدرك ثمرها . (الصحاح)

فقال: إذا كان في تلك الأرض بيع له غَلَّةٌ<sup>(١)</sup> قد أدركت فبيع كله حلال». ٨٤ ↑

مع ﴿٣٦٢﴾ ٥ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن يعقوب بن شعيب «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا كان الحائط فيه ثمار مختلفة فأدرك بعضها فلا بأس ببيعه<sup>(٢)</sup> جميعاً».

مع ﴿٣٦٣﴾ ٦ - عنه، عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الحسن ابن عليّ الوشاء «قال: سألت الرضا عليه السلام هل يجوز بيع التخل إذا حمل؟ فقال: لا يجوز بيعه حتى يزهو، قلت: وما الزهو جعلتُ فداك؟ قال: يجمُرُ ويصفُرُ وشبه ذلك»<sup>(٣)</sup>.

ح ﴿٣٦٤﴾ ٧ - عنه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي «قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن شراء التخل والكرم والثمار ثلاث سنين أو أربع سنين [فقال: لا بأس به، يقول: إن لم يخرج في هذه السنة أخرج في قابل، وإن اشتريته سنة فلا تشتريه حتى يبلغ، وإن اشتريته ثلاث سنين قبل أن يبلغ فلا بأس؛ وسئل عن الرجل يشتري التمرة المسّامة من أرض فتهلك ثمرة تلك الأرض كلها، فقال: اختصموا في ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فكانوا يذكرون ذلك، فلما رأهم لا يدعون الخصومة نهاهم عن ذلك البيع حتى تبلغ التمرة ولم يُجمَرْ منه]، ولكن فعَلْ ذلك من أجل خصومتهم»<sup>(٤)</sup>.

مع ﴿٣٦٥﴾ ٨ - عنه، عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن ربعي<sup>(٥)</sup> «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن لي نخلاً بالبصرة

١ - أي مبيع له ثمرة. (الوافي) وقوله: «فبيع كله» في الكافي: «فبيع ذلك كله».

٢ - كذا، وفي الكافي: «فلا بأس ببيعها»، وفي بعض النسخ: «فلا بأس ببيعه».

٣ - أي في غير التخل، بأن يكون تفسيراً للزهو مطلقاً، أو في التخل، والمراد الحالات التي بعد الإحراز والإصفرار، و يحتمل أن يكون نوع من التمر، لا يجمُرُ ولا يصفُرُ. (ملذ) وفي النهاية: «زها التخل يزهو: إذا ظهرت ثمرة، وأزهي يُزهي إذا اصفرّ واحمر».

٤ - كأن ما يفهم منه من منع سنتين محمول على الفضل والاستحباب للمفهوم المتقدم، ويمكن حمله على المثال. (ملذ) ٥ - هو ابن عبد الله العبدي البصري أبو نعيم، وهو ثقة.



فأبيعه وأسمي الثمن وأستثني الكَرَّ من التمر أو أكثر<sup>(١)</sup>، قال: لا بأس، قلت: جعلتُ فِدَاكَ نبيع السنين؟ قال: لا بأس، قلت: جعلتُ فِدَاكَ إنَّ ذا عندنا عظيم<sup>(٢)</sup>، قال: أما إنك إن قلت ذلك لقد كان رسول الله ﷺ أحلَّ ذلك فتظلموا<sup>(٣)</sup>، قال ﷺ: لا تُباع التمرة حتى يبدو صلاحها<sup>(٤)</sup>.

صح ﴿٣٦٦﴾ ٩ - أحمد بن محمد، عن الحجاج، عن ثعلبة، عن بُرَيْدٍ<sup>(٥)</sup> قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرطبة تُباع قطعتين أو الثلاث قطعاً<sup>(٦)</sup>، قال: لا بأس، قال: فأكثر السَّوَال عن أشباه هذا فجعل يقول: لا بأس به، فقلتُ: أصلحك الله إنَّ مَنْ يَلِينَا يفسدون علينا هذا كله، فقال: أظنهم سمعوا حديث رسول الله ﷺ في التخل، ثمَّ حال بيني وبينه رجل فسكت، فأمرتُ محمد ابنَ مسلم أن يسأل أبا جعفر ﷺ عن قول رسول الله ﷺ في التخل، فقال أبو جعفر عليه السلام: خرج رسول الله ﷺ فسمع صَوْضَاءَ<sup>(٧)</sup> فقال: ما هذا؟ فقيل: تباع الناس بالتخل فقعد التخل العام<sup>(٨)</sup> فقال ﷺ: أما إذا فعلوا<sup>(٩)</sup>

١ - في الكافي: «أو أكثر أو العذق من التخل».

٢ - أي لا يجوز من عندنا أحد.

٣ - تظلم: أحال الظلم على نفسه. (القاموس) وفي الكافي: «فتظالموا»، قال في الأقرب: «تظالم القوم: ظلم بعضهم بعضاً»، وفيه: «تظلم فلان - مجهولاً - اشتكى من ظلمه».

٤ - أي يظهر ويأمن من الآفة. (الوافي)

٥ - يعني ابن معاوية العجلي، وراويه ثعلبة بن ميمون، وصحَّف في جُلِّ النسخ بـ(ثعلبة بن زيد)، وفي الكافي مثل ما في المتن. والحجاج هو عبد الله بن محمد الأسدِّي القفة.

٦ - في بعض نسخ الكافي: «قطعة أو قطعتين أو ثلاث قطعات»، والقطف - محرَّكة - بقلَّة، و شجر جليلي؛ خشبه متين، الواحدة القُطْفَة. لكن هذه النسخة لا تناسب «الرطبة» وهي الاسيست، ويقال لها: «بُنجه» بعد ظهورها وما دام رطبة، وإذا يبست قيل لها: «القت». والقطعة منها ما يقطع مرَّة.

٧ - الصَّوْضَاءُ: أصوات الناس وازدحامهم، وهي معرَّب «عَوْغَاء».

٨ - قعدتِ التخلَّة: حملت سنة ولم تحمل أخرى. (القاموس) وفي بعض نسخ الكافي: «فقدت التخل»، وقوله: «بالتخل» في بعض النسخ: «في التخل»، وفي المتن مثل ما في الكافي.

٩ - في بعض النسخ: «إذا قبلوا»، وفي الكافي مثل ما في المتن.

فلا تشتروا النَّخْلَ العام حتى يطلع فيه شيء، ولم يجزئه».

فق ﴿٣٦٧﴾ ١٠ - أحمد بن محمد\*، عن عثمان بن عيسى، عن سَمَاعَةَ «قال: سألته عن وَرِقِ الشَّجَرِ هل يصلح شراؤه ثلاث خَرَطَات، أو أربع خَرَطَات؟ فقال: إذا رأيت الْوَرِقَ في شجرة فاشتر ما شئت من خرطة (١)».

ضع ﴿٣٦٨﴾ ١١ - سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن معاوية بن ميسرة «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بيع النَّخْلِ سنتين، قال: لا بأس به، قلت: فالرَّطْبَةُ نبيعها هذه الحِزَّةَ و كذا و كذا حِزَّةَ بعدها؟ قال: لا بأس به، ثم قال: كان أبي يبيع الحِتَاءَ كذا و كذا خرطة» (٢).

فق أو مع ﴿٣٦٩﴾ ١٢ - الحسن بن محمد بن سَمَاعَةَ - عن غير واحد - عن أبان بن عثمان، عن يحيى بن أبي العلاء (٣) «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: من باع نخلاً قد لقح فالثمرة للبايع إلا أن يشترط المبتاع؛ قضى رسول الله صلى الله عليه وآله بذلك».

فق ﴿٣٧٠﴾ ١٣ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى، عن غياث ابن إبراهيم، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: من باع نخلاً قد أتره (٤) فثمره للذي باع إلا أن يشترط المبتاع، ثم قال: إن علياً عليه السلام قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وآله بذلك».

مع ﴿٣٧١﴾ ١٤ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عبد الله بن هلال، عن عُبَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وآله أن ثمرة النَّخْلِ للذي أترها إلا أن يشترط - المبتاع».

مع ﴿٣٧٢﴾ ١٥ - الحسن بن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الرِّبِيع -

١ - الخرط: انتزاع الورق من الشجر باجتناب، والخرطة: المرة منه.

٢ - الحز: القطع، والحزّة: مرة منه. \* - هو ابن خالد البرقي، كما في الكافي.

٣ - الظاهر هو يحيى بن العلاء الثقة، فالسند موثوق. (من ملذ)

٤ - التأبير: تلقيح النخل وإصلاحه على ما هو المشهور بين غزاس التخيل.

الشَّامِيَّ « قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : كان أبو جعفر عليه السلام يقول : إذا بيع الحائط فيه النَّخْلُ والشَّجَرُ سنة واحدة ، فلا يُباعنَ حتَّى تبلغ ثمرته ، وإذا بيع سنتين أو ثلاثاً فلا بأس ببيعه بعد أن يكون فيه شيء من الخضرة » <sup>(١)</sup>.

صح **﴿ ٣٧٣ ﴾** ١٦ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان ؛ و عليّ بن التَّعمان ، عن يعقوب بن شعيب « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شراء النَّخْلِ ، فقال : كان أبي عليه السلام يكره شراء النَّخْلِ قبل أن تُطْلِعَ ثمرة السنة ، و لكن سنتين والثلاث كان يقول : إن لم يحمل في هذه السنة حمل في السنة الأخرى ، قال يعقوب : و سألته عن الرَّجل يبتاع النَّخْلَ و الباكهة قبل أن تُطْلِعَ فيشتري سنتين أو ثلاث سنين أو أربعاً ، فقال : لا بأس إنَّها يكره شراء سنة واحدة قبل أن تُطْلِعَ مخافة الآفة حتَّى تستبين » <sup>(٢)</sup>.

صح **﴿ ٣٧٤ ﴾** ١٧ - الحسين بن سعيد ، عن التَّضَرُّبِ بن سُوَيْد ، عن هِشَامِ بن - سالم ؛ و <sup>(٣)</sup> عليّ بن التَّعمان ، عن ابن مُسكَانَ جميعاً ، عن سليمان بن خالد « قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لا تشتري النَّخْلَ حولاً واحداً حتَّى يَظْعَمَ [و] <sup>(٤)</sup> إن كان يَظْعَمُ ، إن شئت أن تبتاعه سنتين فافعل ».

١ - قوله : « بعد أن يكون فيه - الخ » أي في الحائط « شيء من الخضرة » فنضم إلى الثمرة ، فإذا حمل على ما بعد الظهور فالقيد على الاستحياب ، و إلا فعلى مذهب الصدوق أيضاً معمولاً عليه ، و على ما احتمله ابن إدريس أوجه . و أمّا عود الضمير إلى الشجر ، بأن يكون المراد بالخضرة الورق ، فلا يخفى بُعده و عدم موافقته لشيء من المذاهب . (ملذ) و قال سلطان العلماء - رحمه الله - : « لعله إشارة إلى عدم كون الأشجار يابسة بحيث لا يستعمل للإثمار في السنتين ، أو المراد الضميمة كما هو المشهور ».

٢ - يدل على مختار الصدوق من جواز بيعها قبل الظهور أزيد من عام واحد ، و لا يخلو من قوة . (ملذ) ٣ - عطف على التضمر .

٤ - ليس الواو في بعض النسخ المصححة ، و على نسخة « الواو » فكأن المراد : و إن كان يعلم عادةً أنه يظعم بعد ذلك ، و على نسخة عدمها فالمراد : إن كان النَّخْلُ من شأنه أن يظعم ، بأن يكون مضى من زمان غرسه خمس عشر سنين أو أكثر . (ملذ) و قال في الواو : الظاهر سقوط « لم » من قوله « يظعم » الثاني ، و محتمل الصحة لما يأتي من أنه لا يصلح إلا مع الإطعام ، بل و لا إلا سنة واحدة ، و لعل الاختلاف لمراتب الكراهة .

فق ﴿٣٧٥﴾ ١٨ - عنه ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام «أنه قال : لا تشتري الثحل حولاً واحداً حتى يتطعم ، وإن شئت أن تبتاعه سنتين فافعل» .

قال محمد بن الحسن : الأصل في هذا أن الأحوط أن لا تشتري الثمرة سنة واحدة إلا بعد أن يبدو صلاحها ، فإن اشتريت فلا تشتري إلا بعد أن يكون معها شيء آخر ، فإن خاست كان رأس المال فيما بقي <sup>(١)</sup> ، ومتى اشترى من غير ذلك لم يكن البيع باطلاً لكن يكون فاعله قد فعل مكرهاً ، وقد صرح بذلك - في الأخبار التي قدمناها - أبو عبد الله عليه السلام ؛ منها حديث الحلبي ؛ وإن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن ذلك لأجل قطع الخصومة الواقعة بين الصحابة ولم يجزئه ، وكذلك ذكر ثعلبة بن زيد <sup>(٢)</sup> وزاد فيه أنه إنهما نهاهم ذلك العام بعينه دون سائر الأعوام <sup>(٣)</sup> وفي حديث يعقوب بن شعيب : أن أبا عبد الله عليه السلام كان يكره ذلك ، ولم يقل أنه كان يجزئه ، وعلى هذا الوجه لا تنافي بين الأخبار .

↑  
٨٨

مع ﴿٣٧٦﴾ ١٩ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان بن يحيى ، عن ابن مسكان ، عن محمد الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال : سألته عن الرجل يشتري الثمرة ، ثم يبيعها قبل أن يأخذها ، قال : لا بأس به إن وجد رجلاً فليبيع» <sup>(٤)</sup> .

مع ﴿٣٧٧﴾ ٢٠ - عنه ، عن صفوان ؛ وفضالة ، عن القلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام «أنه قال : في رجل اشترى الثمرة ثم يبيعها قبل أن يقبضها ؟ قال : لا بأس» .

مع ﴿٣٧٨﴾ ٢١ - عنه ، عن علي بن النعمان ، و صفوان بن يحيى ، عن

١ - خاس البيع والطعام ، كأنه كسد حتى فسد . (الضحاح)

٢ - تقدم الكلام فيه ، راجع ص ١٠٤ ذيل الخبر التاسع .

٣ - لا يخفى أن المراد سنة واحدة لا ذلك العام المخصوص . (ملذ) وقال المولى المجلسي - رحمه

الله - : الأولى الاستشهاد بقوله عليه السلام «لم يجزئه» في صحیحة الحلبي وبريد العجلي ، وإلا فالكرامة في مصطلح الأخبار لا تنافي الحرمة .

٤ - لعل التقييد بوجدان الزبح مبني على الغالب المعمول ، لا أن الحكم مقتد به .

يعقوب بن شعيب « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام قلت : أعطي الرَّجُل - له الثمرة - عشرين ديناراً ؛ وأقول له : إذا قامت ثمرتك بشيءٍ فبهي لي بذلك الثمن إن رَضِيتُ أخذتُ وإن كرهتُ تركتُ ، فقال : أما تستطيع أن تعطيه و لا تشترط شيئاً ؟ قلت : جعلتُ فداك لا يسمي شيئاً ، الله يعلم من نيته ذلك <sup>(١)</sup> ، قال : لا يصلح إذا كان من نيته » <sup>(٢)</sup> .

ج **﴿ ٣٧٩ ﴾** ٢٢ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي « قال : قال أبو عبد الله عليه السلام في رجل قال لآخر : بعني ثمرة نخلك هذا - الذي فيها بَقَيْرَيْنِ من تمرٍ أو أقلّ أو أكثر ، يسمي ما شاء فباعه ؟ فقال : لا بأس به ، وقال : التمر والبُسْر من نخلةٍ واحدة لا بأس ، فأما إن يختلط <sup>(٣)</sup> التمر العتيق والبُسْر فلا يصلح ، والرَّيْب والعِنْب مثل ذلك » .

د **﴿ ٣٨٠ ﴾** ٢٣ - الحسين بن سعيد ، عن أبي داود - عن بعض أصحابنا - عن محمد بن مروان « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أُمُرُ بالثمرة فأكل منها ، قال : كُلْ ولا تحمَل ، قلت : جُعِلتُ فداك إنَّ التُّجَّارَ قد اشتروها و نقدوا أموالهم ، قال : اشتروا ما ليس لهم » <sup>(٤)</sup> .

٨٩ ↑

ص **﴿ ٣٨١ ﴾** ٢٤ - محمد بن الحسن <sup>(\*)</sup> « قال : كتبت إليه عليه السلام في رجل باع

١ - أي لا يتكلم بالشرط ، ولكن الله عز وجل يعلم أن ذلك مقصوده ، فأنا أتكلّم به .

٢ - حاصل مضمون الحديث عدم صلاحية إعطاء الثمن بنية الشراء لما لا يصلح شراؤه بعد ،

بل ينبغي أن يعطي قرضاً فإذا جمع له شرائط الصحة اشترى . (الوافي)

٣ - في بعض النسخ «مخلط» أي يشترى البسر على النخل مع التمر المقطوع منه بالتمر ، لأن المقطوع مكيل ، أو يحمل على أنه يبيع من غير أن يكيل المقطوع فالنتهي للجهاالة ، و يمكن أن يكون المراد بالمخلط المعاوضة ، بأن يبيع البسر بالتمر المقطوع فالنتهي للمزابنة ، أو للجهاالة مع عدم الكيل ، أو المراد به معاوضة البسر بالتمر المقطوعين ، فالنتهي لأنه ينقص البسر إذا جف ، كما نهي عن بيع الرطب بالتمر لذلك . (ملذ) \* - يعني الضفّار .

٤ - إما استفهام انكاري ، أو إخبار ، و على الثاني فالمراد أنهم يشترون ما ليس لهم ، و هذا القدر كان خلافاً لهم قبل الشراء بالاشتراك بينهم وبين المسلمين فكان لهم ، فكيف يشترونه . و يأتي الخبر تحت رقم ٣٧ من كتاب ابن محبوب ، وتقدّم في ج ٦ ص ٤٤١ تحت رقم ٢٥٥ بزيادة ما .

بستاناً له فيه شجرٌ و كرمٌ فاستثنى شجرةً منها ، هل له تمرٌ إلى البستان إلى موضع شجرته التي استثنىها ؟ و كم لهذه الشجرة التي استثنىها من الأرض التي حولها ؟ بقدر أغصانها ؛ أو بقدر موضعها التي هي نابتة فيه ؟ فوقع عليه السلام : له من ذلك على حسب ما باع و أمسك فلا يتعدى الحق في ذلك إن شاء الله .»

طح ﴿٣٨٢﴾ ٢٥ - الحسن بن محمد بن سماعة ، عن محمد بن أبي يونس<sup>(١)</sup> ، عن يزيد بن إسحاق ، عن هارون بن حمزة الغنوي « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يشتري التخل ليقطعه للجدوع ، فيدعه فيحمل التخل ، قال : هو له إلا أن يكون صاحب الأرض سقاه و قام عليه »<sup>(٢)</sup> .

فق ﴿٣٨٣﴾ ٢٦ - عنه ، عن صالح بن خالد ؛ و عبيس بن هشام ، عن ثابت<sup>(\*)</sup> عن عبد الله بن أبي يعفور ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن قرية فيها أرحاء<sup>(٣)</sup> و نخل و زرع و بساتين و أرطاب أشترى غلتها ؟ قال : لا بأس .»

فق ﴿٣٨٤﴾ ٢٧ - عنه ، عن جعفر<sup>(٤)</sup> ، عن داود بن سرحان ، عن أبي - عبد الله عليه السلام « قال : لا يصلح التمر بالرطب ، إن الرطب رطب و التمر يابس ، فإذا يابس الرطب نقص »<sup>(٥)</sup> .

مع ﴿٣٨٥﴾ ٢٨ - عنه ، عن عبيس بن هشام ، عن ثابت بن شريح ، عن داود الأبراري<sup>(٦)</sup> ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سمعته يقول : لا يصلح التمر بالرطب ، التمر يابس و الرطب رطب .»

مع ﴿٣٨٦﴾ ٢٩ - عنه ، عن عبيس بن هشام ، عن ثابت [بن شريح] ، عن

١ - هو أبو طاهر الوراق ، و قد كاتب أبا الحسن العسكري عليه السلام ، و هو ثقة .

٢ - فيستحق الأجرة لسقيه ، بل أجرة أرضه . \* - هذا هو الآتي تحت رقم ٢٨ الثقة .

٣ - الأرحاء جمع الرحى و هو الطاحون .

٤ - هو أخو الحسن بن محمد بن سماعة .

٥ - حمله الشيخ في الاستبصار على الكراهة إذا كان مثلاً بمثل ، و أمنا بزيادة فحرام .

٦ - كأنه ابن سرحان الثقة ، لكن أورد الشيخ في رجاله بعنوان داود بن راشد الأبراري و

عده من أصحاب الصادق عليه السلام .

داود الأبراري، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا يصلح أن تقرض ثمرة و تأخذ أجود منها بأرض أخرى غير الذي أقرضت منها» (١).

ص ٣٨٧ ﴿٣٨٧﴾ - ٣٠ - عنه، عن عبد الله بن جبلة، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سئل عن التخل والتثمر يبتاعها الرجل عاماً واحداً قبل أن تثمر، قال: لا حتى تثمر و تأمن ثمرتها من الآفة، فإذا أثمرت فأبتعها أربعة أعوام إن شئت مع ذلك العام أو أكثر من ذلك أو أقل».

ع ٣٨٨ ﴿٣٨٨﴾ - ٣١ - عنه، عن عبد الله بن جبلة، عن علي بن الحرّ، عن بكار (٢)، عن محمد بن شريح «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى ثمرة نخل سنتين أو ثلاثاً، وليس في الأرض غير ذلك التخل، قال: لا يصلح إلا سنة (٣) ولا تشتريه حتى تبين صلاحه، قال: و بلغني أنه قال - في ثمر الشجر - لا بأس بشرائه إذا صلحت ثمرته، فقيل له: و ما صلاح ثمرته؟ فقال: إذا عقد بعد سقوط وزده».

ع ٣٨٩ ﴿٣٨٩﴾ - ٣٢ - عنه، عن الحسين بن هاشم (٤)، عن يعقوب بن شعيب، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألت عن الرجلين يكون بينهما التخل فيقول أحدهما لصاحبه: اختر إما أن تأخذ هذا التخل بكذا و كذا كيلاً مسمى و تعطيني نصف هذا الكيل زاد أو نقص، و إما أن آخذه أنا بذلك و أردّ عليك، قال: لا بأس بذلك».

١ - حمل على الكراهة. و الصواب «آتي» مكان «الذي».

٢ - هو بكار بن أبي بكر الحضرمي و راويه علي بن حرب بن محمد أبو الحسن الموصلي.

العاطي.

٣ - قال المولى المجلسي - رحمه الله -: «أي يكره أن لا يشتري إلا ثمرة العام الواحد بدون

الضميمة»، و هو تأويل جيد، و إن كان ظاهره كراهة البيع أزيد من سنة واحدة، بل الأفضل بيعه سنة واحدة بعد بدء الصلاح. (ملذ)

٤ - كذا في أكثر النسخ، و هو أبو سعيد المكاربي؛ ابن هاشم بن حيان، و قد يقال له:

حسين بن أبي سعيد هاشم بن حيان المكاربي، و في بعض النسخ «الحسن بن هاشم» و كأنه

تصحيف.

ثق ﴿٣٩٠﴾ ٣٣ - عنه ، عن ابن رباط ، عن أبي الصَّبَاح الكِنَانِي<sup>(١)</sup> « قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إنَّ رَجُلًا كان له على رجل خمسة عشر وسقًا من تمر ، و كان له نخلٌ ، فقال له : خذ ما في نخلي بتمرِكَ ، فأبى أن يقبل ، فأتى النبي صلى الله عليه وآله فقال : يا رسول الله إنَّ لفلانٍ عليَّ خمسة عشر وسقًا من تمر ، فكلمته أن يأخذ ما في نخلي بتمره ، فبعث النبي صلى الله عليه وآله إليه فقال : يا فلان خذ ما في نخله بتمرِكَ ، فقال : يا رسول الله لا يبي ، و أبى أن يفعل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله لصاحب النخل : اجذذ نخلك<sup>(٢)</sup> ، فجزَّه فكاله خمسة عشر وسقًا ،

فأخبرني بعض أصحابنا<sup>(٣)</sup> عن ابن رباط - و لا أعلم إلا أني قد سمعته منه - أن أبا عبد الله عليه السلام « قال : إنَّ ربيعةَ الرُّأي<sup>(٤)</sup> لما بلغه هذا عن النبي صلى الله عليه وآله قال : هذا رِبًا ، قلت : أشهد بالله أنه من الكاذبين ، قال : صدقت »<sup>(٥)</sup>.

ثق ﴿٣٩١﴾ ٣٤ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن الحسن بن عليّ ابن فضال ، عن عمرو بن سعيد ، عن مُصَدِّق بن صَدَقَةَ ، عن عمار<sup>(\*)</sup> ، عن

١ - هو إبراهيم بن نعيم العبدي ، و رايه الظاهر هو علي بن الحسن بن رباط ، كوفي ثقة ، من أصحاب الرضا عليه السلام . و محتمل أن يكون هو علي بن رباط ، و قيل باتحادهما .

٢ - بالجيم و الذال المعجمتين ، و في بعض النسخ بالجيم و الذال المهملة ، و في الصحاح : « جَذَّ النخل يُجذُّه أي صَرَّمه ، و أجَدَّ النَّخْلُ : حان له أن يُجذَّ ، و هذا زمن الجداد و الجداد ، مثل الصيرام و القَطَاف » . أقول : و ما في المتن كأنه تصحيف . و الجذَّ القطع .

٣ - من تنمّة خير أبي الصَّبَاح ، و كان الحسن بن محمد بن سماعه غير جازم أنه قد سمع هذه التنمّة من ابن رباط ، ولكنه أخبره بعض أصحابه عنه ، فيكون قائل « أخبرني » الحسن ، و قائل « قلت : أشهد بالله » أبو الصَّبَاح ، و فاعل « قال : صدقت » أبو عبد الله عليه السلام ، و قوله : « صدقت » ، لأنَّ الشجرة على الشجرة غير مكبل و لا موزون . (ملذ)

٤ - هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن الرُّأي - و اسم أبي عبد الرحمن فُزُوخ - ، قد أدرك بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله و كان صاحب الفتوى بالمدينة . راجع ترجمته مفضلاً تاريخ بغداد ج ٨ ص ٤٢١ الى ٤٢٦ . \* - يعني ابن موسى الساباطي .

٥ - قال المؤلف في الاستبصار : الوجه في هذا الخبر أن يكون النبي صلى الله عليه وآله إنَّما أشار عليه أن يأخذ ما في النخل بما له عليه على وجه الصلح و الوساطة ، لا على أنه يبتاع بذلك ، فلما رآه أنه لا يجيب إلى ذلك أعطاه من عنده تبرعاً ، و ليس في الخبر أنه أخذ تمر النخل بما أعطاه - انتهى .



أبي عبدالله عليه السلام «سئل عن الفاكهة متى يحلُّ بيعها؟ قال: إذا كانت فاكهة كثيرة في موضع واحد فأطعم بعضها فقد حلَّ بيع الفاكهة كدبها، فإذا كان نوعاً واحداً فلا يحلُّ بيعه حتى يقطع، فإن كان أنواعاً متفرقة فلا يباع منها شيء حتى يقطع كلُّ نوع منها وحده، ثم تباع تلك الأنواع» (١).

صح **﴿٣٩٢﴾** ٣٥ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن أخيه الحسين بن علي بن يقطين، عن علي بن يقطين «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرّجل يمرُّ بالثمرة من الزّرع و الثّخل و الكرّم و الشّجر و المباطح و غير ذلك من الثمر أجلُّ له أن يتناول منه شيئاً و يأكل بغير إذن [من] صاحبه؟ و كيف حاله إن ناه صاحب الثمرة أو أمره القيم فليس له؟ و كم الحد الذي يسهه أن يتناول منه؟ قال: لا يحلُّ له أن يأخذ منه شيئاً».

قال محمد بن الحسن: قوله عليه السلام: «لا يحلُّ له أن يأخذ منه شيئاً» محمولٌ على ما يحمله معه، فأما ما يأكله في الحال من الثمرة فباح، و قد بيّنا ذلك، و يزيد ذلك بياناً ما رواه:

صح **﴿٣٩٣﴾** ٣٦ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن الرّجل يمرُّ بالثّخل و السّنبل و الثمر فيجوز له أن يأكل منها من غير إذن صاحبها من ضرورة أو غير ضرورة، قال: لا بأس».

صح **﴿٣٩٤﴾** ٣٧ - محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن أبي داود - عن بعض أصحابنا - عن محمد بن مروان «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أمرٌ بالثمرة فأكل منها؟ قال: كل و لا تحمل (٢)، قلت: جعلتُ فداك إن الثّجار قد اشتروها و تقدوا أموالهم، قال: اشتروها ما

١ - راجع بيان الخبر الاستصار ج ٣ ص ٨٩ و ٩٠.

٢ - تقدّم الخبر في المجلد السادس «كتاب المكاسب» تحت رقم ٢٥٥ ص ٤٤١ من كتاب محمد بن أحمد بن يحيى، بزيادة، و هي «قلت: فإنهم قد اشتروها؟ قال: كل و لا تحمل، قلت: جعلتُ فداك - إلخ». و تقدّم الخبر بعينه تحت رقم ٢٣، إلا أورده الشيخ ههنا من كتاب ابن محبوب، و هنالك من كتاب ابن سعيد.

ليس لهم» (١).

### ٨- باب بيع الواحد بالاثنين وأكثر من ذلك ﴿و ما يجوز منه و ما لا يجوز﴾

مع ﴿٣٩٥﴾ ١ - محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن مُعَلَّى بن - محمد - عن ذكره - عن أبان، عن محمد (٢)، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: ما كان من طعام مختلف أو متاع أو شيء من الأشياء يتفاضل فلا بأس ببيعه مثلين بمثل يداً بيد، فأما نظيرة فلا يصلح» (٣).

مع ﴿٣٩٦﴾ ٢ - الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن - الحلبي؛ و (٤) فضالة، عن أبان، عن محمد الحلبي؛ و (٤) ابن أبي عمير، عن حماد عن الحلبي جميعاً كقوله «عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: ما كان من طعام مختلف أو متاع أو شيء من الأشياء يتفاضل فلا بأس ببيعه مثلين بمثل يداً بيد، فأما نظيرة فلا يصلح».

فق ﴿٣٩٧﴾ ٣ - عنه، عن صفوان، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة «قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: لا يكون الربا إلا فيما يُكال أو يُوزن».

مع ﴿٣٩٨﴾ ٤ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا يصلح التمر اليابس بالرطب من أجل أن اليابس يابس و الرطب رطب، فإذا يبس نقص، قال: و لا يصلح الشعير بالحنطة إلا واحداً بواحد، و قال: الكيل مجري مجرى واحداً» (٥) قال: و يكره قفيز لوز

١ - المشهور بين الأصحاب أنه من مز على ثمرة من النخل أو غيره من الفواكه أو الزرع اتفاقاً، جاز له أن يأكل منها، وليس له أن يحمل، و نقل عليه الإجماع، و ذكروا له شروطاً: الأول: أن يكون المرور اتفاقاً، الثاني: أن لا يفسد، الثالث: أن لا يحمل.

٢ - يعني الحلبي. ٣ - المشهور حمل الخبر على التقيّة. ٤ - عطف على صفوان.

٥ - أي مع الوزن، أو المراد أنه في المكيل يلزم أن مجري العوض والمعوض مجرى واحداً، و كأن الأخير متعین في العبارة الثانية، و قيل: المراد فيها أيضاً مع القدر، و المشهور كون الحنطة والشعير في الربا جنساً واحداً، بل ادعى عليه الإجماع، و المخالف نادر. (ملذ)

بقفيزين ، و قفيز تمر بقفيزين ، ولكن صاع حنطة بصاعين من تمر ؛ و صاع تمر بصاعين من زبيب إذا اختلف هذا ، و الفاكهة اليابسة تجري مجرى واحداً ؛ و قال : لا بأس بمعاوضة المتاع ما لم يكن كيلاً و لا وزناً .»

صح ﴿٣٩٩﴾ ٥ - [و] عنه<sup>(١)</sup> ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : لا يُباع محتومان من شعير بمحتوم من حنطة إلا مثلاً بمثل ، و التمر مثل ذلك ؛ و سُئِلَ عن الزَّيْتِ بالسَّمْنِ اثْنَيْنِ بواحدٍ ، قال : يداً بيدٍ لا بأس به ؛ و سُئِلَ عن الرَّجْلِ يشترى الحنطة فلا يجد إلا شعيراً يصلح له أن يأخذ اثنين بواحد ؟ قال : لا إنا أصلهما واحد .»

صح ﴿٤٠٠﴾ ٦ - صفوان ، عن ابن مُسْكَانَ ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : كان عليّ عليه السلام يكره أن يستبدل و سقين من تمر المدينة بوسق من تمر خيبر »<sup>(٢)</sup> .

صح ﴿٤٠١﴾ ٧ - عن صفوان ، عن جميل ، عن زُرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : الدَّقِيقُ بالحنطة و السَّوِيقُ بالدَّقِيقِ مثلاً بمثل لا بأس به .»

صح ﴿٤٠٢﴾ ٨ - عنه ، عن صفوان ، عن منصور<sup>(٤)</sup> ، عن أبي بصير ؛ و غيره ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : الحنطة و الشعير رأساً برأس لا يزداد واحد منهما على الآخر .»

صح ﴿٤٠٣﴾ ٩ - عنه ، عن صفوان - عن رجل من أصحابه - عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : الحنطة و الدَّقِيقُ لا بأس به رأساً برأس .»

صح ﴿٤٠٤﴾ ١٠ - عنه ، عن صفوان ؛ و قُضَالَةَ ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قلت له : ما تقول في البرّ بالسَّوِيقِ ؟ فقال : مثلاً بمثل لا بأس به ، قال : قلت له : إنه يكون له رَيْعٌ<sup>(٥)</sup> أو يكون له فضل ،

٩٤ ↑

١ - التند معلق ، و الضمير راجع إلى ابن أبي عمير .

٢ - كذا و سيأتي تحت رقم ١٨ « يكره عليه السلام أن يستبدل وسقاً من تمر المدينة بوسقين من تمر خيبر » ، و الظاهر أحدهما سهو . و سيأتي مثلها أيضاً تحت رقم ١٩ و ١٤ .

٣ - الضمير راجع إلى الحسين بن سعيد . ٤ - يعني ابن حازم .

٥ - الرّيع - بالفتح - : فضل كل شيء ، كزريع العجين و الدقيق و البرّ و نحوها . (القاموس)

فقال: [أ]ليس له مَوُونَةٌ؟ قلت: بلى، فقال: هذا بدأ<sup>(١)</sup>، قال: إذا اختلف الشَّيْثَانُ فلا بأس به مثلين بمثل يداً بيد».

نق ﴿٤٠٥﴾ ١١ - عنه، عن عثمان بن عيسى، عن سَمَاعَةَ «قال: سألته عن - الحِنطةِ والشَّعِيرِ، فقال: إذا كانا سَوَاءً فلا بأس، و سألته عن الحِنطةِ بالدَّقِيقِ، فقال: إذا كانا سَوَاءً فلا بأس».

نق ﴿٤٠٦﴾ ١٢ - عنه، عن الحسن، عن زُرْعَةَ، عن سَمَاعَةَ «قال: سألته عن الطعامِ والتَّمْرِ والزَّيْبِ، فقال: لا يصلح شيء منه اثنان بواحدٍ إلا أن تصرفه نوعاً إلى نوعٍ آخر، فإذا صرَّفته فلا بأس به اثنين بواحدٍ [أ] أو أكثر».

ضع ﴿٤٠٧﴾ ١٣ - عنه، عن القاسم، عن علي<sup>(٢)</sup>، عن أبي بصير «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحِنطةِ بالشَّعِيرِ والحِنطةِ بالدَّقِيقِ، فقال: إذا كانا سَوَاءً فلا بأس وإلا فلا».

صح ﴿٤٠٨﴾ ١٤ - عنه، عن التَّضَرِّ، عن عاصِمِ بنِ حُمَيْدٍ، عن مُحَمَّدِ بنِ - قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا تتبع الحِنطةِ بالشَّعِيرِ إلا يداً بيدٍ، ولا تتبع قفيزاً من حِنطةٍ بقفيزين من شعير، قال: و سمعت أبا جعفر عليه السلام يكره وسقاً من تمر المدينة بوسقين<sup>(\*)</sup> من تمر خيبر لأن تمر المدينة أجودُهما، قال: و كره أن يباع التمر بالرُّطْبِ عاجلاً بمثل كيله إلى أجل، من أجل أن التمر يبيس فينقص من كيله».

صح ﴿٤٠٩﴾ ١٥ - الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سئل عن الرَّجُلِ يبيع الرَّجُلَ طعاماً الأكرار<sup>(٣)</sup> فلا يكون عنده ما يتم له ما باعه، فيقول له: خذ مني مكان كلِّ قفيزٍ حِنطةٍ قفيزين من شعير حتى

١ - أي لا يضرب فضل الحِنطةِ فإنه وقع بحسب الواقع بإزاء العمل، و لعل تأويله عليه السلام لرفع استبعاد المخالفين، مع أنه محتمل أن يكون مثل هذا إذا لم يكن فيه عمل لم يكن جائزاً. (ملذ)

٢ - يعني البطحاني، و راويه الجوهري.

٣ - في الكافي: «الطعام الأكرار»، و قال في الصحاح: «الكثر: واحد الأكرار، و هي التي تضمُّها الطَّلِيفَتان، وتُدخل فيها». \* - كذا، والظاهر «وسقين من تمر المدينة بوسق من تمر خيبر».

يستوفي ما نقص من الكيل ، قال : لا يصلح ؛ لأن أصل الشعير من الجنطة ، ولكن يردُّ عليه من الدراهم بحساب ما نقص من الكيل .»

٤١٠ ﴿﴾ ١٦ - أحمد بن محمد ، عن ابن أبي نصر ، عن أبان ، عن عبد الرحمن بن أبي عبدالله « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : أيجوز قفيز من جنطة بقفيزين من شعير ؟ قال : لا يجوز إلا مثلاً بمثل ، ثم قال : إن الشعير من الجنطة .»

٤١١ ﴿﴾ ١٧ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن القلاء ، عن محمد ابن مسلم « قال : سألته عن الرجل يدفع إلى الطحان الطعام فيقطعهُ على أن يُعطي صاحبه لكلِّ عشرة اثني عشرة دقيقتاً ، فقال : لا ، قلت : فالرجل يدفع التَّمْسيم إلى القصار ويضمن له لكلِّ صاع أرطالاً مستأَةً ، قال : لا » (١) .

٤١٢ ﴿﴾ ١٨ - الحسن بن محبوب ، عن سيف التمار (٢) « قال : قلت لأبي بصير : أحبُّ أن تسأل أبا عبدالله عليه السلام عن رجل استبدل قوصرتين فيها بسرُّ مطبوخ بقوصرةٍ فيها مشقح (٣) ، قال : فسأله أبو بصير عن ذلك ، فقال : هذا مكروهٌ ، فقال أبو بصير : ولم يكره ؟ فقال : كان عليُّ بن أبي طالب عليه السلام يكره أن يستبدل وشقاً من تمر المدينة بوسقين من تمر خبير ، ولم يكن عليُّ عليه السلام يكره - الحلال .»

٤١٣ ﴿﴾ ١٩ - أحمد بن محمد ، عن الوشاء (٤) ، عن عبدالله بن سنان « قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : كان علي عليه السلام يكره أن يستبدل وشقاً من تمر

١ - التَّمْسيم - بالكسر - : حبّ الخَلِّ . (الضحاح) و تقدّم الخبر مع بيانه في ص ٥٥ تحت رقم ٨٥ في «باب بيع المضمون» ، وفيه مكان «العلاء» «أبو أيوب» وهو إبراهيم بن عيسى .

٢ - كأنه ابن سليمان التمار الكوفي الثقة .

٣ - في النهاية : في حديث علي عليه السلام : «أفلع من كان له قوصرة» هي وعاء من قصب يعمل للتمر ، و يشدد و يحقّف - انتهى . والبسر المطبوخ نوع رديء من التمر ، يستعمل بـ «خارك» ، و «المشقح» لعل المراد به ما أخرجت فواته ، أو اسم نوع منه ، و في النهاية : «نهى عن بيع التمر حتى يُشَقَّه» ، جاء تفسيره في الحديث : الإشقاه : أن يحمر أو يصقر .»

٤ - يعنى الحسن بن علي ابن بنت إلياس .

خير بوسقين من تمر المدينة، لأن تمر المدينة أدونها» (١).

صح (٤١٤) ﴿٢٠﴾ - الحسن بن محبوب، عن عبدالله بن سنان «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أسلف رجلاً زيتاً على أن يأخذ منه سمناً، قال: لا يصلح» (٢).

﴿٤١٥﴾ ﴿٢١﴾ - محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن معلى بن - محمد، عن الوشاء، عن عبدالله بن سنان «قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: لا ينبغي للرجل إسلاف الشمن بالزيت، ولا الزيت بالشمن».

صح (٤١٦) ﴿٢٢﴾ - محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي - عمير، عن حماد، عن الحلبي «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الزيت بالشمن اثنتين بواحد، قال: يداييد لا بأس به».

فق (٤١٧) ﴿٢٣﴾ - الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب (٣)، عن سماعة «قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن العنب بالزبيب، قال لا يصلح إلا مثلاً بمثل، قال: والرطب والتمر مثلاً بمثل».

ص (٤١٨) ﴿٢٤﴾ - عنه، عن خالد بن جرير، عن أبي الزبيع «قال: قلت <sup>٩٧</sup> لأبي عبدالله عليه السلام: ما ترى في التمر والبشر الأحمر مثلاً بمثل؟ قال: لا بأس، قلت: فالبختج والعصير (٤) مثلاً بمثل؟ قال: لا بأس».

صح (٤١٩) ﴿٢٥﴾ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: الفضة بالفضة مثلاً بمثل [لا بأس] ليس فيه زيادة ولا نقصان، الزائد والمستزيد في التار».

صح (٤٢٠) ﴿٢٦﴾ - عنه، عن يوسف بن عقيل، عن محمد بن قيس، عن

١ - قال الفيض (ره): «الضواب أجودهما مكان أدونها، أو مبادلة كل من المدينة وخير بالآخر». وفي الكافي: «أجودهما». ٢ - حمل على الكراهة في المشهور. (ملد) ومر الخبر بعينه في ص ٥٢ تحت رقم ١٨٢. ٣ - يعني إبراهيم بن عثمان.

٤ - البختج: العصير المطبوخ. (التهاية) و بالفارسية: «مي پخته» كما قال ابن الأثير. وفي بعض النسخ: «والبختج والعنب»، وفي الكافي كما في المتن.

أبي جعفر عليه السلام «قال: لا تبيعوا درهمين بدرهم، قال: و منع التصريف<sup>(١)</sup>، و قال: من كان عنده ذراهم فُسول<sup>(٢)</sup> فليبعهنَّ بأثمانهنَّ بما شاء من المتاع».

تق ﴿٤٢١﴾ ٢٧ - عنه، عن الثَّصر، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن الوليد ابن صبيح «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: الذهب بالذهب والفضة بالفضة، الفضل بينهما هو الرِّبا المنكر».

صع ﴿٤٢٢﴾ ٢٨ - عنه، عن القاسم بن محمد، عن عليّ، عن أبي بصير<sup>(٣)</sup>، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألتُه عن الدرَّاهم بالدرَّاهم، و عن فضل ما بينها، فقال: إذا كان بينها نحاسٌ أو ذهبٌ فلا بأس».

تق كصح ﴿٤٢٣﴾ ٢٩ - عنه، عن فضالة، عن أبان، عن محمد<sup>(٤)</sup>، عن أبي جعفر عليه السلام «أته قال: في الورق بالورق وزناً بوزن والذهب بالذهب وزناً بوزن».

صع ﴿٤٢٤﴾ ٣٠ - عنه، عن عبد الله بن بحر، عن حريز، عن محمد بن مسلم «قال: سألتُه عن الرِّجل يبتاع الذهب بالفضة مثلاً بمثلين، قال: لا بأس به يداً بيد».

صع ﴿٤٢٥﴾ ٣١ - عنه، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألتُه عن بيع الذهب بالفضة مثليين بمثل، يداً بيد، فقال: لا بأس».

صع ﴿٤٢٦﴾ ٣٢ - عنه، عن الثَّصر، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا يبتاع رَجُل فضة بذهب إلا يداً بيد، و لا يبتاع ذهباً بفضة إلا يداً بيد»<sup>(٥)</sup>.

صع ﴿٤٢٧﴾ ٣٣ - عنه، عن صفوان، عن منصور بن حازم، عن أبي-

١ - أي أخذ الصَّرف لمبادلة الجيد والردي من الذهب والفضة.

٢ - الفسول جمع الفُسل، و في التَّهية: الفُسل: و هو الردي الرذل من كل شيء.

٣ - المراد به يحيى بن القاسم الأسدي و رواه البطاني. ٤ - يعني ابن مسلم التَّقفي.

٥ - لا خلاف في وجوب التَّبايض قبل التَّفريق في التَّقدين، غير أنَّ الصدوق - رحمه الله -

لم يعتبر المجلس، استناداً إلى بعض الروايات و خالفه الأصحاب كلهم في ذلك.

عبدالله رضي الله عنه « قال : إذا اشتريت ذهباً بفضة أو فضةً بذهب فلا تفارقه حتى تأخذ منه وإن نزا حائطاً فانز معه » .

ص ٤٢٨ ﴿ ٣٤ - عنه، عن القاسم ، عن أبان ، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله ، عن أبي عبدالله رضي الله عنه » قال : سألته عن بيع الذهب بالدراهم ، فيقول : أرسل رسولاً فيستوفي لك ثمنه ، قال : يقول : هات و هلمّ و يكون رسولك معه » .

ص ٤٢٩ ﴿ ٣٥ - عنه ، عن صفوان ، عن عبدالرحمن بن الحجاج » قال : سألته عن الرجل يشتري من الرجل الدرهم بالدينارين فيزنها و ينتقدها<sup>(١)</sup> و يحسب ثمنها كم دينار<sup>(\*)</sup> ، ثم يقول : أرسل غلامك معي حتى أعطيه الدينارين ، فقال : ما أحبُّ أن يفارقه حتى يأخذ الدينارين ، فقلت : إنهما هم في دارٍ واحدة و أمكنتهم قريبة بعضها من بعض و هذا يشقّ عليهم ، فقال : إذا فرغ من وزنها و انتقدها فليأمر الغلام الذي يرسله أن يكون هو الذي يبيعه و يدفع إليه الورق و يقبض منه الدينارين حيث يدفع إليه الورق » .

ص ٤٣٠ ﴿ ٣٦ - عنه ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن الحلبي ؛ و<sup>(٢)</sup> ابن - أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي » قال : سألت أبا عبدالله رضي الله عنه عن رجل ابتاع من رجل بدينار و أخذ بنصفه بيعاً و بنصفه ورقاً ، قال : لا بأس به ، و سألته : هل يصلح له أن يأخذ بنصفه ورقاً أو بيعاً و يترك نصفه حتى يأتي بعد فيأخذ به ورقاً أو بيعاً ؟ فقال : ما أحبُّ أن أترك منه شيئاً حتى آخذه جميعاً ، فلا يفعله »<sup>(٣)</sup> .

١ - في بعض النسخ «ينقدها» ، و قال الجوهري : «نقدت الدراهم و انتقدتها إذا أخرجت منها الزئيف» .

٢ - عطف على صفوان . \* في الاستبصار : « كم هي ديناراً » .

٣ - قوله رضي الله عنه : « ما أحبُّ » ظاهره أنه يأخذ بنصف الدينار متاعاً و بنصفها دراهم فلو أخذ المتاع و ترك الدرهم لم يجوز على المشهور و لو عكس فالمشهور الجواز ، والخبر يشملها و يمكن حمله في الأخير على الكراهة أو على أنه قال : آخذ منك النصف الآخر ورقاً أو ما يوازيه من المتاع فنهى عن ذلك إما جهالة أو لكون البيع حقيقة عن الورق . و قال في الدروس : لو جمع بين الزبوي و غيره جاز ، فإن كان مشتتلاً على أحد التقدين قبض ما يوازنه في المجلس . ( المرأة )



٤٣١ ﴿﴾ ٣٧ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن -  
عليّ الوشاء ، عن ثعلبة بن ميمون ، عن أبي الحسين<sup>(١)</sup> ، عن عمار بن موسى -  
التاباطبائيّ « قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا بأس أن يبيع الرجل  
الدينار<sup>(٢)</sup> بأكثر من صرف يومه نسيئة . » .

٤٣٢ ﴿﴾ ٣٨ - محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن الحسين ، عن -  
الحسن بن عليّ بن فضال ، عن حماد<sup>(٣)</sup> ، عن عمار التاباطبائيّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام  
« قال : قلت له : الرجل يبيع الدرّاهم بالدينار نسيئة ؟ قال : لا بأس »<sup>(٤)</sup> .

٤٣٣ ﴿﴾ ٣٩ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن  
ابن عليّ بن فضال ، عن ثعلبة ، عن أبي الحسين<sup>(١)</sup> ، عن عمار التاباطبائيّ ، عن أبي -  
عبد الله عليه السلام « قال : الدينار بالدرّاهم بثلاثين أو أربعين أو نحو ذلك نسيئة فلا  
بأس » .

٤٣٤ ﴿﴾ ٤٠ - عنه ، عن أحمد بن محمد ، عن عليّ بن حديد ، عن جميل  
ابن دُرّاج ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : لا بأس أن يبيع الرجل  
الدينار نسيئة بمائة وأقلّ وأكثر » .

٤٣٥ ﴿﴾ ٤١ - عنه ، عن أحمد بن الحسن بن عليّ ، عن عمرو بن سعيد ،  
عن مُصدّق بن صدّقة ، عن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام « عن الرجل هل يحلّ له  
أن يسلف ديناً بكذا وكذا درهماً إلى أجل [معلوم] ؟ قال : نعم لا بأس ؛ و عن -  
الرجل [هل] يحلّ له أن يشتري ديناً بالنسيئة ؟ قال : نعم ؛ إنّه الذهب وغيره في -  
الشراء والبيع سواء » .

قال محمد بن الحسن : الوجه في هذه الأخبار أنّها لا تعارض ما قدّمناه من

١ - الظاهر كونه - في المقامين - عمر [و] بن شدّاد الأزدّيّ وهو مجهول .

٢ - في بعض النسخ : «الدينار» .

٣ - يعني ابن عثمان التّاب .

٤ - قال في الدّروس : روى زرارة وغيره جواز بيع الدينار والدرّاهم نسيئة ، وهي

متروكة معارضة بأشهر معتضة بالفقوى - انتهى .

أنه لا يجوز بيع الذهب بالفضة نسيئة مُفاضِلاً، لأن تلك الأخبار كثيرة و هذه الأخبار أربعة، منها الأصل فيها عمار بن موسى الساباطي وهو واحد قد ضَعَفه جماعة من أهل التَّقل، و ذكرُوا أَنَّ ما يَتَفَرَّدُ بنقله لا يعمل به لأنَّه كان فَطْحِيًّا<sup>(١)</sup>، غير أَنَّا لَا نَعْتَمِدُ عليه بهذه الطريقة، لأنَّه وإن كان كذلك فهو ثقة في التَّقل لا يطعن عليه فيه، و أما خبر زُرارة فالطريق إليه علي بن حديد و هو مُضَعَّفٌ جِدًّا لا يعوَّل على ما يَتَفَرَّدُ بنقله؛

و تحتمل هذه الأخبار<sup>(٢)</sup> وجهاً من التَّأويل و هو أن يكون قوله: «نسيئة» صفة الدَّنانير و لا يكون حالاً للبيع، فيكون تلخيص الكلام أن من كان له على غيره دنانير نسيئة جاز أن يبيعها عليه في الحال بدراهم بسعر الوقت أو أكثر من ذلك و يأخذ الثمن عاجلاً، و نحن نذكر بعد هذا ما يدلُّ على جواز ذلك إن شاء الله، فأما ما رواه:

ع ٤٣٦ ﴿٤٢﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى<sup>(٣)</sup>، عن -  
الفضل بن كثير، عن محمد بن عمرو «قال: كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام  
إن امرأة من أهلنا أوصت أن ندفع إليك ثلاثين<sup>(٤)</sup> ديناراً و كان لها عندي فلم  
يخضرنى فذهبت إلى بعض الصيارفة فقلت: أسلفني دنانير على أن أعطيك ثمن  
كل دينار ستة و عشرين درهماً، فأخذت منه عشرة دنانير بمائتين و ستين  
درهماً، و قد بعثتها إليك، فكتب عليه السلام إليّ: و وصلت الدنانير».

فهذا الخبر ليس فيه حكاية حال ما فعله من استسلافه الدرهم  
بالدنانير، و بعثه بها إلى الرضا عليه السلام لأجل حوالة كانت حصلت عليه و أنه  
قبلها منه، و ليس فيه أنه سأله عن جواز ذلك فسَوَّغَه و أجاز ذلك له، و إذا لم

↑  
١٠١

١ - زاد في الاستبصار: «فاسد المذهب».

٢ - في الاستبصار: «تحتمل هذه الأخبار بعد تسليمها - إلخ».

٣ - يعني العبيدي، و محمد بن عمرو هو الرِّبَّات الثَّقة. و في الاستبصار مكان «محمد بن -

عيسى» «محمد بن الحسين» و هو ابن أبي الخطاب.

٤ - في بعض النسخ: «ثمانين».

يكن ذلك فيه فلا يعارض ما قدّمناه<sup>(١)</sup>، والذي يدلُّ على ما قدّمناه ما رواه:  
 صح **﴿٤٣٧﴾** ٤٣ - الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن -  
 الحلبي؛ وابن أبي عمير وحماد<sup>(٢)</sup>، عن الحلبي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن -  
 الرجل يكون عليه دنانير، فقال: لا بأس بأن يأخذ بثمنها دراهم» .  
 صح **﴿٤٣٨﴾** ٤٤ - عنه، عن فضالة، عن أبان، عن الحلبي، عن أبي عبد الله  
عليه السلام «في الرجل يكون له الدين دراهم معلومة إلى أجل، فجاء الأجل وليس  
 عند الذي حلَّ عليه دراهم فقال له: خذ مني دنانير بصرف اليوم، قال: لا بأس  
 به» <sup>(٣)</sup>.

صح **﴿٤٣٩﴾** ٤٥ - عنه، عن حماد بن عيسى، عن حريز؛ وفضالة؛ و  
 صفوان، عن القلاء، عن محمد بن مسلم «قال: سألت عن رجل كانت له  
 على رجل دنانير فأحال عليه رجلاً آخر بالدنانير يأخذها دراهم؟ قال: نعم إن  
 شاء» .

صح **﴿٤٤٠﴾** ٤٦ - عنه، عن صفوان، عن منصور بن حازم، عن أبي -  
 عبد الله عليه السلام «أنه سُئل عن رجل أتبع على آخر بدنانير، ثم أتبعها [آخر] على  
 آخر بدنانير هل يأخذ منه دراهم بالقيمة؟ فقال<sup>(٤)</sup>: لا بأس بذلك إنَّه الأوَّل  
 والآخر سواء» .

١ - لا يخفى ما فيه، فإنَّ الخير يدلُّ على تقريره عليه السلام وأخذه .

٢ - كذا، والضواب: «و ابن أبي عمير، عن حماد» كما في الكافي وفي الاستبصار .

٣ - قال في المسالك: اعلم أنَّ المصنف فرض المسألة في من اشترى دنانير متن عليه الدرهم،  
 و جماعة من الأصحاب فرضوها بعباً للزواية في من قال لمن في ذمته الدرهم حوَّها إلى دنانير، و  
 حكوا بالتحوُّل، و إن لم يتقابضا، لعلَّة أنَّ التقدين من واحدٍ . و أنكر ذلك ابن إدريس . (ملذ)

٤ - تضمنت «أتبع» معنى أحال، يعني أحال رجلاً على آخر بدنانير، ثم أحال ذلك الآخر  
 تلك الدنانير على رابع بمثلها دنانير . و قوله: «إنَّه الأوَّل والآخر سواء» يعني كما أنَّ له أن يأخذ  
 من الأوَّل دراهم مكان الدنانير؛ كذلك له أن يأخذ من الآخر (الوافي) . و قال في النهاية: و منه  
 حديث: الحوالة «إذا أتبع أحدكم على ملن فليتبع» أي إذا أُحيل على قادر فليحتل . قال الخطابي:  
 أصحاب الحديث يروونه أتبع بتشديد التاء، و صوابه يسكون التاء بوزن أكرم .

- ١٠٢ ث **﴿٤٤١﴾** ٤٧ - الحسن بن محبوب ، عن إسحاق بن عمار « قال : قلت لأبي -  
عبدالله عليه السلام : يكون للرجل عند الدرهم فيلقتني فيقول : كيف سعر -  
الوضح اليوم ؟ فأقول كذا و كذا ، فيقول : أليس لي عندك كذا و كذا ألف  
درهماً وضحاً<sup>(١)</sup> فأقول : نعم ، فيقول : حوِّها لي دنائير بهذا السعر و أثبتها لي  
عندك ، فما ترى في هذا ؟ فقال لي : إذا كنت قد استقصيت له السعير يومئذ فلا  
بأس بذلك ، فقلت : إنِّي لم أوازنه و لم أناقده و إنَّها كان كلامٌ متي و منه ؟ فقال :  
أليس الدرهم من عندك و الدنانير من عندك ؟ قلتُ : بلى ، قال : فلا بأس »<sup>(٢)</sup> .
- ث **﴿٤٤٢﴾** ٤٨ - عنه<sup>(٣)</sup> ، عن صفوان ، عن إسحاق بن عمار ، عن عبيد بن -  
زُرارة « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون لي عنده درهم فأتيه  
فأقول : خذها و أثبتها عندك و لم أقبض شيئاً ، قال : لا بأس »<sup>(٤)</sup> .
- ث **﴿٤٤٣﴾** ٤٩ - عنه ، عن فضالة ، عن أبان بن عثمان ، عن عبيد بن زُرارة  
« قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون له عند الصيرفي مائة دينار و  
يكون للصيرفي عنده ألف درهم فيقاطعه عليها ، قال : لا بأس به » .
- ث **﴿٤٤٤﴾** ٥٠ - عنه ، عن صفوان ، عن إسحاق بن عمار « قال : سألت  
أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يأتيني بالورق فأشترها منه بالدنانير ، فأشتغل عن  
تحرير وزنها<sup>(٥)</sup> و انتقادها و فضل ما بيني و بينه فيها فأعطيه الدنانير و أقول له :

١ - الوضح - محرّكة - : الدرهم الصحيح .

٢ - في قواعد الأحكام : لو كان له دنائير ، فأمره أن يحوِّها إلى دراهم أو بالعكس بعد  
المساعرة على جهة التوكيل صحّ ، و إن تفرقا قبل القبض ، لأنّ التقدين من واحد - انتهى .

٣ - الضمير راجع إلى الحسين بن سعيد ، لا ابن محبوب .

٤ - في الكافي بتغيير السند إلى إسحاق هكذا : « فأقول : حوِّها دنائير من غير أن أقبض شيئاً ،  
قال : لا بأس ، قلت : يكون لي عنده دنائير فأتيه فأقول : حوِّها لي دراهم و أثبتها عندك و لم  
أقبض منه شيئاً ، قال : لا بأس » . و قوله : « خذها » الظاهر حوِّها ، و على تقديره المراد به  
التحويل ، و محتمل أن يكون المعنى أنّه أودعه دراهم ، فيؤكِّله على أن يشتري به دنائير . (ملذ)٥ - في بعض نسخ الكافي : « عن تعبير وزنها » ، و في بعضها : « عن تعبيرها و وزنها » ، و  
على التقادير المعنى : إنّه يعرض لي شغل لم يمكنني استعمال وزنها و إخراج رديتها . (ملذ)

ليس بيني وبينك بيعٌ وإني قد نقضت الذي بيني وبينك من البيع ، وورقك عندي قرضٌ ودنانيري عندك قرضٌ حتى يأتيني من الغد فأبيعه فقال : ليس به بأسٌ ، قال إسحاق : وسألته عن الرجل يبيعي الورق بالدنانير و أترن منه و أزن له حتى أفرغ فلا يكون بيني وبينه عملٌ إلا أن في ورقة نفاية و زيوفاً<sup>(١)</sup> و ما لا يجوز ، فيقول : انتقدها و رد نفايتها ، فقال : ليس به بأسٌ ، ولكن لا يؤخر ذلك أكثر من يوم أو يومين<sup>(٢)</sup> فإنها هو الصِّرف ، قلت : فإن وجدت في ورقة فضلاً مقدار ما فيها من النفاية ، فقال : هذا احتياط هذا أحب إليّ» .

١٠٣

صح ﴿٤٥﴾ ٤٤ - ٥١ - عنه ، عن صفوان ، عن عبد الرحمن بن الحجاج<sup>(٣)</sup> « قال : سألته عن الصِّرف فقلت له : إن الرِّفقة ربما عجلت فخرجت فلم تقدر على - الدمشقية والبصرية وإنما يجوز بسابور الدمشقية والبصرية ؟ قال : و ما الرِّفقة ؟ قلت : القوم يترافقون مجتمعون للخروج فإذا عجلوا فرمما لم يقدروا<sup>(٤)</sup> على - الدمشقية والبصرية فبعثنا بالغلَّة<sup>(٥)</sup> فصرفوا الألف و خمسين<sup>(٦)</sup> منها بالألف من الدمشقية والبصرية ، فقال : لا خير في هذا ؛ أفلا تجعلون معها ذهباً<sup>(٧)</sup> لمكان زيادتها ، فقلت له : أشترى ألف درهم و دينار<sup>(٨)</sup> بألني درهم ، قال : لا بأس بذلك ، إن أبي الطَّيِّل كان أجرء<sup>(٩)</sup> على أهل المدينة متي ، و كان يقول هذا ، فيقولون : إنما هذا الفرار ، لو جاء رجلٌ بدينارٍ لم يُعط ألف درهم و لو جاء بألف درهم لم يُعط ألف دينار ، فكان يقول لهم : نعم الشيء الفرار من الحرام إلى الحلال» .

- ١ - النفاية : - بالضم - بمعنى الرَّذي ، و نفيته لردائته. والزيف : ما يرده التجار ، وما يرده بيت المال من الدراهم الرذية .
- ٢ - يمكن حمل التهي عن أكثر من يومين على الكراهة .
- ٣ - كان هو من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام .
- ٤ - في الكافي : «لم تقدر» .
- ٥ - المراد بالغلَّة - بالكسر - الدراهم المغشوشة .
- ٦ - في الكافي : «ألفاً و خمسين درهم» .
- ٧ - في الكافي : «فيها ذهباً» .
- ٨ - و فيه : «ألف درهم و ديناراً» .
- ٩ - و فيه : «أجرى» .

ص ٤٤٦ ﴿٥٢﴾ - ابن أبي عمير، عن عبدالرحمن بن الحجاج، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «قال: كان محمد بن المنكدر<sup>(١)</sup> يقول لأبي جعفر عليه السلام: زحك الله والله إنك لتعلم أنك لو أخذت ديناراً والصراف بتسعة عشر<sup>(٢)</sup> قدّرت بالمدينة كلّها على أن تجد من يعطيك عشرين ما وجدته وما هذا إلا فرار، و كان أبي يقول: صدقت والله ولكنه فرار من باطل إلى حق».

ص ٤٤٧ ﴿٥٣﴾ - الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن شعيب، عن أبي بصير « قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يستبدل الشامية بالكوفية وزناً بوزن، قال: لا بأس به».

ص ٤٤٨ ﴿٥٤﴾ - عنه، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن محمد الحلبي « قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يستبدل الشامية بالكوفية وزناً بوزن، فيقول الصيرفي: لا أبدلك حتى تبدلني يوسفية بغلة وزناً بوزن، فقال: لا بأس به، فقلنا: إن الصيرفي إنما طلب فضل اليوسفية على الغلة<sup>(٣)</sup>! فقال: لا بأس به».

ص ٤٤٩ ﴿٥٥﴾ - عنه، عن صفوان، عن عبدالرحمن بن الحجاج « قال: سألت عن الرجل يأتي بالدرهم إلى الصيرفي فيقول له: آخذ منك المائة بمائة و عشرة أو بمائة و خمسة حتى يراضيه على الذي يريد، فإذا فرغ جعل مكان الدرهم الزيادة<sup>(٤)</sup> ديناراً أو ذهباً، ثم قال له: قد رادتك البيع وإنّما أبايعك على هذا لأنّ الأوّل لا يصلح؛ أو لم يقل ذلك و جعل ذهباً مكان الدرهم؟ فقال: إذا كان إجراء البيع على الحلال فلا بأس بذلك، قلت: فإن جعل مكان الذهب

١ - محمد بن المنكدر كان من فقهاء العاقبة. و تقدّم ترجمته في ج ٦ ص ٣٧٢ ذيل الخبر

١٥ من كتاب المكاسب.

٢ - في الكافي: «والله إنّنا لنعلم أنك لو أخذت ديناراً والصراف بنانية عشر - الخ».

٣ - فضل اليوسفية أي بحسب الكيفية لا الكمية، و اختلف الأصحاب في تلك الزيادات

الحكيمة هل توجب الزيادة أم لا؟ و هذه الأخبار دالة على الجواز. (المرأة) والغلة: المغشوشة.

٤ - في بعض النسخ: «الزائدة».

فلوساً، فقال: ما أدري ما الفلوس؟» (١).

٤٥٠ ﴿﴾ ٥٦ - عنه، عن صفوان، عن إسحاق بن عمار «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يجيئني بالورق يبيعنيها يريد بها ورقاً عندي فهو اليقين عندي أنه ليس يريد الدنانير، ليس يريد إلا الورق ولا يقوم حتى يأخذ ورقي فأشترى منه الدراهم بالدنانير، فلا تكون دنانيره عندي كاملة، فأستقرض له من جاري فأعطيه كمال دنانيره ولعلي لا أحرز وزنها» (٢)، فقال: أليس يأخذ وفاء الذي له؟ قلت: بلى، قال: ليس به بأس».

٤٥١ ﴿﴾ ٥٧ - عنه، عن صفوان؛ وعلي بن التيمان؛ و عثمان بن عيسى، عن سعيد بن يسار، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: كان أبي بعثني بكيس فيه ألف درهم إلى رجل صرّاف من أهل العراق، وأمرني أن أقول له أن يبيعها فإذا باعها أخذ ثمنها فاشترى لنا بثمنها دراهم مدنية».

٤٥٢ ﴿﴾ ٥٨ - عنه، عن فضالة، عن أبي المغراء، عن أبي بصير «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: آتي الصيرفي بالدراهم أشترى منه الدنانير فيزن لي أكثر من حقي، ثم ابتاع منه مكاني بها دراهم، قال: ليس به بأس ولكن لا يزن لك أقل من حَقِّك» (٣).

٤٥٣ ﴿﴾ ٥٩ - عنه، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن الحلبي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من الصيارفة ابتاعا ورقاً بدنانير، فقال أحدهما لصاحبه: أنقد عني وهو مؤسّر لو شاء أن ينقد نقد، فنقد عنه، ثم بدا له (٤) أن

١ - لعل المراد أنه قد بينت تلك القاعدة الكلية لجواز البيع مع انضمام غير الجنس، فلا ثمة

في السؤال عن الخصوصيات. (ملد)

٢ - لعلمي بأنه يردها علي ويشتري مني بها الدراهم فأردها على صاحبه. ويدل على أنه

يحصل القبض باقباض ما يشتمل على الحق وإن كان أزيد، كما صرح به جماعة. (ملد)

٣ - قوله: «فيزن لي أكثر من حقي» أي يعطيني دنانير أكثر مما اشترت منه لعلمه بأنني أردت

عليه، وقوله: «و لكن لا يزن لك» إذ يبطل فيما بقي، إذ لا نظرة في التصرف. (ملد)

٤ - أي للتأكد.

يشترى نصيب صاحبه بربح يصلح؟ قال: لا بأس.»

صح (٤٥٤) ﴿٦٠﴾ - عنه، عن صفوان، عن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن الرجل يشترى الورق من الرجل ويزنها ويعلم وزنها، ثم يقول: أمسكها عندك كهيتها حتى أرجع إليك وأنا بالخيار عليك، فقال: إن كان بالخيار<sup>(١)</sup> فلا بأس به أن يشتريها منه وإلا فلا.»

صح (٤٥٥) ﴿٦١﴾ - عنه، عن علي بن النعمان، عن ابن مسكان، عن إسماعيل ابن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألته عن الرجل يجيء إلى صيرفي ومعها دراهم يطلب أجود منها، فيقاوله على دراهمه يزيد كذا وكذا بثنيء قد تراضيا عليه، ثم يعطيه بعد بدراهمه دنانير، ثم يبيعه الدنانير بتلك الدراهم على ما تقاولا عليه أول مرة، قال: أليس ذلك برضى منها جميعاً؟ قلت: بلى، قال: لا بأس.»

صح (٤٥٦) ﴿٦٢﴾ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا بأس بألف درهم ودرهم بألف درهم ودينارين إذا دخل فيها ديناران أو أقل أو أكثر، فلا بأس به.»

صح (٤٥٧) ﴿٦٣﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن عبد الملك بن عتبة الهاشمي «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل يكون عنده دنانير لبعض خلطائه فيأخذ مكانها ورقاً في حوائجه، وهو يوم قبضت سبعة<sup>(٢)</sup> و نصف بدينار، و قد يطلب صاحب المال بعض الورق و ليس محاضره فيبتاعها له الصيرفي بهذا السعر و نحوه، ثم يتغير السعر قبل أن يحتسبها حتى صار الورق اثني عشر درهماً بدينار، و هل يصلح ذلك له؟ وإنما هي بسعر - الأول يوم قبضت كانت سبعة و سبعة و نصف بدينار؟ قال: إذا دفع إليه - الورق بعدد الدنانير<sup>(٣)</sup> فلا يضره كيف الصرف فلا بأس.»

١ - أي: بأن لم يوقع البيع و كان مختيراً في إيقاعه و عدمه، فلا بأس به أن يشتريها منه إذا جاء بقيمتها و أوقع البيع بعد ذلك. ٢ - في الكافي: «قبضت سبعة و سبعة.»

٣ - أي بقيمة الدنانير وقت الدفع، و في بعض النسخ: «بعد الدنانير» و هو أظهر (ملذ). و في الكافي «بعدد الدنانير» أي بقيمة يوم الدفع كما هو المشهور.



ثق ﴿٤٥٨﴾ ٦٤ - أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن إسحاق بن عمار «قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يكون له عليه المال فيقضي بعضاً دنائره وبعضاً دراهم، فإذا جاء بحاسبي ليوقيني يكون قد تغير سعر الدنانير أي التغيرين أحسب له سعر الذي كان يوم أعطاني الدنانير أو سعر يومي الذي أحاسبه؟ فقال: سعر يوم أعطاك الدنانير لأنك حبست منفعتها عنه» (١).

ثق ﴿٤٥٩﴾ ٦٥ - الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن إسحاق بن عمار «قال: قلت لأبي إبراهيم عليه السلام: الرجل يكون له على الرجل الدنانير فيأخذ منه دراهم، ثم يتغير السعر؟ قال: فهي له على السعر الذي أخذها منه يومئذ، وإن أخذ دنائره وليس له دراهم عنده» (٢)، فدنانيره عليه يأخذها برؤوسها متى شاء».

ثق ﴿٤٦٠﴾ ٦٦ - الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر بن سماعة، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن عبد صالح عليه السلام «قال: سألته عن الرجل يكون له عند الرجل دنائره أو خليط له» (٣) يأخذ مكانها ورقاً في حوائجه وهي يوم قبضها سبعة و سبعة و نصف دينار، و قد يطلبها الصيرفي و ليس الورق حاضرأ فيبتاعها له الصيرفي بهذا السعر سبعة و سبعة و نصف، ثم يجيء بحاسبه و قد ارتفع سعر الدنانير و صار باثني عشر كل دينار هل يصلح ذلك [لها و] له، و إنما هي له بالسعر الأول يوم قبض منه دراهمه فلا يضره كيف كان السعر؟

١٠٧ ↑

١ - في الدرر: لو كان عليه أحد التقدين فدفع إليه الآخر قضاءً، لم يحاسبه، احتسب

بقيته يوم القبض، و في رواية إسحاق لأنه حبس منفعته عنه.

٢ - أي إذا أخذ الدنانير بعد أن كان له في ذمته الدنانير يبرء المعطي من دنائره و إن تغير

سعر الدراهم، لأنه لم يكن له دراهم عنده حتى يعتبر قيمة الدراهم بالنسبة إلى الدنانير، بل كانت الدنانير في ذمته و أعطاهم بتلك العدد و برء منه بخلاف الأول. (ملذ)

٣ - الخليط: المخالط، يريد به الشريك الذي يخلط ماله بمال شريكه. (التهابة)

قال: يحسبها بالتمر الأوّل فلا بأس به» (١).

٤٦١ ﴿٦٧﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي إسحاق (٢)، عن ابن أبي عمير، عن يوسف بن أيوب شريك إبراهيم بن ميمون، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال في - الرّجل يكون له على رجل دّراهم فيعطيه دنانير ولا يُصارفه فتصير الدنانير بزيادة أو نقصان، قال: له سعر يوم أعطاه».

٤٦٢ ﴿٦٨﴾ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن شعيب، عن حريز، عن محمد بن مسلم «قال: سألت عن الدّراهم المحمول عليها، فقال: لا بأس بإنفاقها» (٣).

٤٦٣ ﴿٦٩﴾ - ابن أبي عمير، عن الحسن بن عطية، عن عمّار بن يزيد «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن إنفاق الدّراهم المحمول عليها، فقال: إذا جازت الفضة المثلين فلا بأس» (٤).

٤٦٤ ﴿٧٠﴾ - عنه، عن حماد بن عثمان، عن عمّار بن يزيد، عن أبي - عبدالله عليه السلام «في إنفاق الدّراهم المحمول عليها، فقال: إذا كان الغالب عليها الفضة فلا بأس بإنفاقها» (٥).

٤٦٥ ﴿٧١﴾ - ابن أبي نصر (٦) - عن رجل - عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: جاء رجلٌ من سجستانَ فقال له: إن عندنا دّراهم يقال لها: الشاهية\* تحمل على الدرهم دانقين (٧)، فقال: لا بأس به إذا كان يجوز».

١٠٨ ↑

- ١ - الحاصل أنه إذا كان دفع إليه الورق بقدر الدينار ثم تغير الشعر فلا يضره تغير الشعر ولا عدم المحاسبة، فإنه مجاسبه على التمر الأوّل. (ملذ) \* - في بعض نسخ الفقيه: «الشامية».
- ٢ - هو إبراهيم بن هاشم القميّ. ٣ - حمل على ما إذا كانت معلومة الصرف.
- ٤ - قوله: «إذا جازت» لعله كان في ذلك الزمان هذا هو المتداول بينهم.
- ٥ - الإنفاق: الزواج. و حمل على ما إذا كان معمولاً في ذلك الزمان. (المرأة)
- ٦ - هو أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وطريق الشيخ إليه صحيح مما أخذه من كتاب الجامع، و أمّا إلى نوادره فطريقه إليه ضعيف. (من جامع الزواة)
- ٧ - الدانق سدس الدرهم، وقوله: «تحمل» أي تزيد، أو دانقان منه مغشوش.

عنه ﴿٤٦٦﴾ ٧٢ - فأما ما رواه ابن أبي عمير، عن عليِّ الصيرفيِّ، عن المفضل بن عمر الجعفي «قال: كنت عند أبي عبدالله عليه السلام فألقي بين يديه دراهم، فألقي إليَّ درهماً منها، فقال: أيش هذا<sup>(١)</sup>؟ فقلت: ستوق<sup>(٢)</sup> فقال: وما الستوق؟ فقلت: طبقتين فضة، وطبقة من نحاس، وطبقة من فضة، فقال: اكسرهما فإنه لا يحلّ بيع هذا ولا إنفاقه»<sup>(٣)</sup>.

فالوجه في هذا الخبر أنه لا يجوز إنفاق هذه الدراهم إلا بعد أن يُبين أنها كذلك، لأنه متى لم يُبين يظنُّ الآخذ لها أنها جيد. والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه:

صحح ﴿٤٦٧﴾ ٧٣ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن عليِّ بن رثاب، قال: لا أعلمه<sup>(٤)</sup> إلا عن محمد بن مسلم «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الرجل يعمل الدراهم يحمل عليها النحاس أو غيره، ثم يبيعها، قال: إذا بين ذلك فلا بأس<sup>(٥)</sup>».

صح ﴿٤٦٨﴾ ٧٤ - الحسين بن سعيد، عن صفوان؛ والنضر، عن ابن سينا «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن شراء الفضة فيها الرصاص<sup>(٦)</sup> بالورق، وإذا خلصت نقصت من كلِّ عشرة درهمين أو ثلاثة، قال: لا يصلح إلا بالذهب<sup>(٧)</sup>، قال: وسألته عن شراء الذهب فيه الفضة والزئبق<sup>(٨)</sup> والتراب

١ - يعني أي شيء هذا.

٢ - درهم ستوق - كنتور و قدوس، و تُستوق - بضم التامين - زئبق بهزج، مُلبس بالفضة (القاموس) والبهرج: الباطل والزديء من الشيء. (الصحاح)

٣ - يدلّ على استحباب كسر الدراهم المغشوشة.

٤ - هذا قول ابن أبي عمير، و فاعل «قال» ابن رثاب.

٥ - في الكافي: «إذا كان بين الناس ذلك فلا بأس»، أي كان رانجاً معلوم الضرف. (ملذ) و قال في المغرب: «حملان الدراهم - بالضم - في اصطلاحهم: ما يحمل عليها من الغش».

٦ - الرصاص - بالفتح -، و قيل - بالكسر -، و يقال له بالفارسية: «سرب».

٧ - لاحتمال أن يكون في المغشوش الفضة بقدر الورق و أكثر.

٨ - زئبق الدراهم: طلاها بالزئبق - بالكسر -، و هو معرب «زئبوه» بالفارسية.

بالدنانير والورق<sup>(١)</sup>، فقال: لا تُصارفه إلا بالورق».

فق ﴿٤٦٩﴾ ٧٥ - الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد<sup>(٢)</sup>، عن عبدالله بن سينان، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن شراء الذهب فيه الفضة بالذهب قال: لا يصلح إلا بالدنانير والورق»<sup>(٣)</sup>.

مع ﴿٤٧٠﴾ ٧٦ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يستقرض الدرهم البيض عدداً، ثم يعطي سوداً وزناً وقد عرف أنها أقل مما أخذ وتطيب نفسه أن يجعل فضلها له، قال: لا بأس إذ لم يكن قد شرط، لو وهب له كلها صلح له».

مع ﴿٤٧١﴾ ٧٧ - عنه، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكيناني<sup>(٤)</sup> «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يقول للصائغ: صغ لي هذا الخاتم وابدل لك درهماً طازجاً بدرهم غلّة، قال: لا بأس»<sup>(٥)</sup>.

مع ﴿٤٧٢﴾ ٧٨ - عنه، عن القاسم بن محمد، عن أبان، عن عبد الرحمن بن أبي عبدالله «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يستلف الرجل الدرهم و ينفقها إياه بأرض أخرى و الدرهم عدداً، قال: لا بأس».

مع ﴿٤٧٣﴾ ٧٩ - عنه، عن عليّ بن الثعمان، عن ابن مسكان، عن إسماعيل ابن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قلت له: ندفع إلى الرجل الدرهم فأشترط عليه أن يدفعها بأرض أخرى سوداً يوزنها و أشترط ذلك عليه، قال: لا بأس».

مع ﴿٤٧٤﴾ ٨٠ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن عليّ بن إسماعيل<sup>(٦)</sup>، عن إسحاق بن عمار؛ وغيره، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قلت له: آخذ الدرهم من-

١ - لعل الواو بمعنى «أو»، و قيل: المراد به معناه. و «لا تصارفه إلا بالورق» أي لا يحتاج إلى ضم الدنانير.

٢ - يعني محمد بن أبي عمير. ٣ - أي بهما معاً.

٤ - هو إبراهيم بن نعم العبدي، و كان أبو عبدالله عليه السلام يستقيه الميزان لثقته.

٥ - الطازجة: الخالصة المنقاة، و كأنه معزب «تازه» بالفارسية.

٦ - الظاهر هو ابن إسماعيل بن عمار، و السند حسن.

الرَّجُلُ فَأَزِنَهَا ثُمَّ أَفْرَقَهَا<sup>(١)</sup> فَبَقِيَ فِي يَدَيَّ مِنْهَا ، فَقَالَ : أَلَيْسَ تَحَرَّى الْوَفَاءَ (٢) ؟  
فَقُلْتُ : بَلَى ، فَقَالَ : لَا بَأْسَ .»

ص ٤٧٥ ﴿ ٨١ - ابن أبي عمير - عن غير واحدٍ - عن أبي عبدالله عليه السلام » أنه قال : لا يكون الوفاء حتى يرجع<sup>(٣)</sup> .»

ص ٤٧٦ ﴿ ٨٢ - عنه ، عن عبدالرحمن بن الحجاج » قال : قلت لأبي - عبدالله عليه السلام : أشترى الشيء بالدرهم فأعطي ناقص الحبة والحبتين ، قال : لا حتى تبيته ، ثم قال : إلا أن يكون نحوه هذه الدراهم الأوضاحية التي تكون عندنا عدداً<sup>١١</sup> .»

ح ٤٧٧ ﴿ ٨٣ - أحمد بن محمد ، عن أبي محمد الأنصاري<sup>(٤)</sup> ، عن ابن سنان » قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الرجل يكون لي عليه الدرهم فيعطيني - المكحلة<sup>(٥)</sup> قال : الفضة بالفضة ، وما كان من كحل فهو دين عليه حتى يرده عليك يوم القيامة<sup>(٦)</sup> .»

ص ٤٧٨ ﴿ ٨٤ - أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن عبدالله بن - بجر<sup>(٧)</sup> ، عن ابن مسكان ، عن أبي عبدالله مولى عبد ربه ، عن أبي عبدالله عليه السلام » قال : سألته عن الجوهر الذي يخرج من المعدن وفيه ذهب وفضة و صفر جميعاً كيف نشتره ؟ قال : اشتره بالذهب والفضة جميعاً .»

١ - أي أخذها وزناً وأفرقها عدداً.

٢ - يعني : إن كان قصده بإعطاء الزيادة تحصيل اليقين بالوفاء فلا بأس عليك ، وإن كان من باب التسهو ، فعليك أن تردّه .

٣ - أي يرجع الميزان . وقد تقدّم الخبر في أول الكتاب ص ١٥ تحت رقم ٤٣ مع بيانه . وفيه : «علّي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير - إلخ» .

٤ - في الكافي : «محمد بن عيسى ، عن أبي محمد الأنصاري» .

٥ - المكحلة : التي فيها الكحل ، وهو أحد ما جاء على الضم من الأدوات . (الضحاح)

٦ - في بعض النسخ : «فهو دين عليك حتى يرده عليه يوم القيامة» . وفي الكافي مثل ما

في المتن .

٧ - في بعض نسخ الكافي مكانه : «عبدالله بن مجي» .

صع ﴿٤٧٩﴾ ٨٥ - أحمد بن أبي عبدالله، عن علي بن حديد، عن علي بن -  
ميمون الصائغ « قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عما يكنس من التراب فأبيعه فما  
أصنع به؟ قال: تصدق به، فإما لك<sup>(١)</sup> وإما لأهله، قلت: فإن فيه ذهباً وفضة  
وحديداً فبأي شيء أبيعه؟ قال: بعه بطعام، قلت: فإن كان لي قرابة محتاج  
أعطيته منه؟ قال: نعم»<sup>(٢)</sup>.

ع ﴿٤٨٠﴾ ٨٦ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مزار، عن  
يونس، عن معاوية؛ وغيره، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال: سألته عن جواهر-  
الأسرب<sup>(٣)</sup> وهو إذا خلص كان فيه فضة أ يصلح أن يسلم الرجل فيه الدراهم-  
المسماة، فقال: إذا كان الغالب عليه اسم الأسرب فلا بأس بذلك - يعني لا  
يعرف إلا بالأسرب -».

ح ﴿٤٨١﴾ ٨٧ - عنه، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبدالرحمن بن -  
الحجاج، عن أبي عبدالله عليه السلام « في الأسرب يشتري بالفضة، فقال: إذا كان-  
الغالب عليه الأسرب فلا بأس».

ح ﴿٤٨٢﴾ ٨٨ - عنه، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي،  
عن أبي عبدالله عليه السلام « قال: اشتري أبي أرضاً واشترط على صاحبها أن يعطيه  
ورقاً، كل دينار بعشرة دراهم».

ع، ومع ﴿٤٨٣﴾ ٨٩ - أحمد بن محمد، عن يحيى بن الحجاج، عن خالد بن -

١ - قوله: «عما يكنس من التراب» في بعض النسخ: «عما يكنس من التراب»، وكبس  
الينر والثهر يَكْبِسُهما: طَمَّهما بالتراب. (القاموس) وكنس البيت - بالنون - : كسحه  
بالمكنسة. وقوله: «فإما لك» أي مع إعراض المالك.

٢ - تقدم الخبر بضمونه عن علي الصائغ، وفيه: «سألته عن تراب الصواغين وإنا نبيعه،  
قال: أما تستطيع أن تستحلّه من صاحبه؟ قال: قلت: لا؛ إذا أخبرته اتهمني - الخ». راجع ج  
٦ «كتاب المكاسب» ص ٤٤٠ تحت رقم ٢٥٢.

٣ - الأسرب - كُفِنِدَ وأُسْفُفَ - : الأثك. (القاموس) والآثك - بمد الهمزة - : الرصاص

الحجاج<sup>(١)</sup> «قال: سألته عن رجل كانت لي عليه مائة درهم عدداً [فلقضانيها مائة درهم وزناً، قال: لا بأس به ما لم يشترط، قال: و قال: جاء الربا من قبل الشرط؛ وإنما تفسده الشروط».

٤٨٤ ﴿٩٠﴾ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن فضال، عن علي بن عتبة، عن حمزة، عن إبراهيم بن هلال «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جام فيه ذهب و فضة أشتره بذهب أو فضة؟ فقال: إن كان تقدر على تخليصه فلا، و إن لم تقدر على تخليصه فلا بأس»<sup>(٢)</sup>.

٤٨٥ ﴿٩١﴾ - الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن شعيب - العرقوقي، عن أبي بصير «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بيع السيف المحلى بالثقد، فقال: لا بأس، قال: و سألته عن بيع التسيئة<sup>(٣)</sup>، فقال: إذا نقد مثل ما في فضته فلا بأس به<sup>(٤)</sup>، أو يعطي الطعام».

٤٨٦ ﴿٩٢﴾ - عنه، عن صفوان، عن ابن سينان، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا بأس ببيع السيف المحلى بالفضة نسيئاً إذا نقد ثمن فضته و إلا فاجعل ثمن فضته طعاماً و لينسه إن شاء».

٤٨٧ ﴿٩٣﴾ - عنه، عن سعدان، عن عبد الرحمن بن الحجاج «قال: سألته عن الشيوف المحلاة فيها الفضة تباع بالذهب إلى أجل مسمى<sup>(٥)</sup> فقال: إن

١١٢

١ - خالد بن الحجاج الكرخي بغدادي عجمي، و كان من أصحاب الصادق عليه السلام.

٢ - قوله: «و إن لم تقدر على تخليصه» هو خلاف المشهور. و حمله على ما إذا علم أو ظن زيادة الثمن على ما فيه من جنسه بعيداً، و على هذا الحمل يكون التهي في الشق الأول على الكراهة. (المرآة)

٣ - كذا في النسخ، و في الكافي: «و سألته عن بيعه بالتسيئة»، و هو الصواب.

٤ - حمل على ما إذا كان الثمن زائدة على الحلية إذا كان البيع بالجنس. (المرآة) و قوله: «يعطي الطعام» في الكافي: «ليعطي الطعام».

٥ - كذا في النسخ، و قال صاحب الأخبار الدخيلة - رحمه الله - : «الظاهر أن قوله: «بالذهب» محرف «بالفضة» والدليل على التحريف أن بيع الفضة بالذهب نسيئة ليس برأياً، بل هو صرف لم يحصل فيه شرطه الذي هو التقاوض على المشهور، كما أن بيع الفضة بالذهب

التاس لم يختلفوا في التساء<sup>(١)</sup> أنه الرّبا إنّما اختلفوا في اليد باليد ، فقلت له : فنيبعه بدرّاهم بنقد ؟ فقال : كان أبي يقول : يكون معه عرض<sup>(\*)</sup> أحبّ إلي ، فقلت له : إذا كانت الدرّاهم التي يعطي أكثر من الفضة التي فيها ، فقال : و كيف لهم بالاحتياط بذلك<sup>(٢)</sup> ؟ فقلت : فإنّهم يزعمون أنّهم يعرفون ذلك ، فقال : إن كانوا يعرفون ذلك فلا بأس ، وإلا فإنّهم يجعلون معه العرض<sup>(\*)</sup> أحبّ إليّ .

٤٨٨ ﴿٤٨٨﴾ ٩٤ - الحسن بن محمّد بن سماعة ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن منصور الصّيقلي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن السيف المفضّض يباع بالدرّاهم فقال : إذا كانت فضّته أقلّ من التّقّد فلا بأس ، وإن كانت فضّته أكثر فلا يصلح . »

٤٨٩ ﴿٤٨٩﴾ ٩٥ - عنه ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير « قال : سألته عن السيف المفضّض يباع بدرّاهم ، قال : إذا كانت فضّته أقلّ من التّقّد فلا بأس ، وإن كانت أكثر فلا يصلح . »<sup>(٣)</sup>

٤٩٠ ﴿٤٩٠﴾ ٩٦ - عنه ، عن جعفر<sup>(٤)</sup> ؛ و صالح بن خالد ، عن جميل ، عن منصور الصّيقلي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قلت له : السيف اشتريه وفيه - الفضة تكون الفضة أكثر أو أقل -<sup>(٥)</sup> ، قال : لا بأس به . »

٤٩١ ﴿٤٩١﴾ ٩٧ - عنه ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن إسحاق بن عمّار قال : أظنّه عن عبد الله بن جداعة « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السيف المحلّي بالفضّة

١ - نقداً لم يختلف في جوازه أحد ، فبيع الدرّاهم بالدنانير نقداً وبالعكس عليه عمل التاس الخاصة العامة . ١ - التسيء : التسيئة ، و كذا التساء بالمد . (الوافي)

٢ - قال في الأخبار الدخيلة : قوله : « بالاحتياط بذلك » محرف « بالإحاطة بذلك » حرف للتشابه الخطي بينهما . \* - في بعض النسخ : « عوض » - في المقامين - .

٣ - الظاهر أنه مكروه كما مرّت الإشارة إليه . ٤ - المراد به ابن محمّد بن سماعة .

٥ - قيل : من المتعارف ، لكن قال الشيخ في الاستبصار : « فالوجه في هذه الرواية أن يكون وهماً من الزاوي ، لأن منصور الصّيقلي قد روى (تحت رقم ٩٤) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه « إذا كان الفضة أقلّ مما ينقد فلا بأس وإن كان أكثر فلا يصلح » ، و تلك الرواية مطابقة للأحاديث الباقية . فينبغي أن يكون العمل عليها . »



يباع بنسيئة، قال: ليس به بأس لأن فيه الحديدية والستير» (١).

ثق مصح (٤٩٢) ﴿٩٨ - عنه، عن فضالة، عن أبان، عن محمد بن مسلم﴾ قال: سئل (٢) عن السيف المحلى والسيف الحديد المموه بالفضة نبيعه بالدرهم؟ فقال: بع بالذهب (٣)، وقال: إنه يكره أن نبيعه بنسيئة، وقال: إن كان الثمن أكثر من القصة فلا بأس.

ثق مصح (٤٩٣) ﴿٩٩ - عنه، عن صفوان، عن ابن بكير، عن عمر بن يزيد﴾ قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الدرهم بالدرهم مع أحدهما الرصاص وزناً بوزن؟ فقال: أعد، فأعدت، ثم قال: أعد فأعدت عليه، فقال: لا أرى به بأساً.

ثق (٤٩٤) ﴿١٠٠ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن عثمان بن عيسى، عن إسحاق بن عمار﴾ قال: قلت له: تحبني الدرهم بينها الفضل فنشتره بالفلوس، فقال: لا ولكن انظر فضل ما بينها فزن نحاساً وزن الفضة واجعله مع الدرهم - الجياد وخذ وزناً بوزن.

ثق (٤٩٥) ﴿١٠١ - الحسن بن محمد بن سماعة، عن صالح بن خالد؛ وعباس بن هشام، عن ثابت بن شريح، عن زياد بن أبي غياث، عن أبي عبدالله عليه السلام﴾ قال: سألته عن رجل كان عليه دين درهم معلومة فجاء الأجل وليس عنده درهم وليس عنده غير دنانير، فيقول لغريمه: خذ مني دنانير بصرف اليوم، قال: لا بأس.

صع (٤٩٦) ﴿١٠٢ - عنه، عن زكريا بن محمد، عن إسحاق بن عمار﴾ قال:

١ - قال الشيخ - رحمه الله - في الاستبصار: «الوجه في هذا الخبر وإن كان مطلقاً أن نحمله على الأحاديث المتقدمة وهو أنه إذا نقد مثل ما فيه جاز أن يكون ما بقي نسيئة، فأما أن يكون الكل نسيئة فلا يجوز على حال». والستير - بالفتح -: الذي يقدر من الجلد، يجمع على شبور.

٢ - مضمّر، وفي الكافي والاستبصار أيضاً. والمموه: المطلاع بالذهب أو الفضة.

٣ - كذا في الاستبصار أيضاً، لكن في الكافي «نعم وبالذهب» ولا يبعد أصحية ما في المتن لقوله بعد: «و قال: إن كان الثمن - الخ» فهو ظاهر في أنه إنما قال أولاً بعه بالذهب فقط، ثم فضل في الفضة بصحته إذا كان الثمن أكثر منها. (الأخبار الدخيلة)

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: يجيئني الرَّجُلُ بَدَنانير<sup>(١)</sup> يريد مِنِّي ذَراهم فأعطيهِ أرخصَ مِمَّا أُبيعُ؟ قال: أعطه أرخصَ مِمَّا تَجِدُ له.»

١١٤ نَق **﴿٤٩٧﴾** ١٠٣ - عنه، عن محمد بن زياد، عن هارون بن خارجة «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أدخل المال بيت المال على أن آخذ من كل ألف ستة؟ قال: حساب الأجر لِلأجر»<sup>(٢)</sup>.

نَق **﴿٤٩٨﴾** ١٠٤ - عنه، عن عبد الله بن جبلة، عن عبد الملك بن عتبة، عن عبد صالح عليه السلام «قال: قلت له: الرَّجُلُ يَأْتِينِي يَسْتَقْرِضُ مِنِّي الدَّرَاهِمَ فَأَوْطِنَ نَفْسِي عَلَى أَنْ أُوخِّرَهُ بِهَا شَهْرًا لِلَّذِي يَتَجَاوَزُ بِهِ عَنِّي فَإِنَّهُ يَأْخُذُ مِنِّي فِضَّةً تَبْر<sup>(٣)</sup> عَلَى أَنْ يُعْطِينِي مَضْرُوبَةً إِلَّا أَنْ ذَلِكَ وَزْنًا بَوَازِنٍ سِوَاهُ هَلْ يَسْتَقِيمُ هَذَا إِلَّا أَيُّ لَا أَسْمِي لَهُ تَأْخِيرًا إِنَّمَا أَشْهَدُ لَهَا عَلَيْهِ فِيرِضِي؟ قال: لَا أُحِبُّه»<sup>(٤)</sup>.

نَق **﴿٤٩٩﴾** ١٠٥ - عنه، عن صفوان، عن يعقوب بن شعيب، عن أبي - عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن الرَّجُلِ يَقْرَضُ الرَّجُلَ الدَّرَاهِمَ الْغِلَّةَ فَيَأْخُذُ مِنْهَا - الْقَازِجِيَّةَ<sup>(٥)</sup> قال: لَا بَأْسَ - وَذَكَرَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام -».

١ - في بعض النسخ: «بدينار».

٢ - يمكن أن يقرء الأجر الثاني على صيغة الفاعل بمعنى الأجر، يقال: آجرني أي صار آجري، أو مُعْطِي الأجر، يقال: آجره، أي جزاه، فعلى الأول المراد أن حساب الأجر، أي الأجر المحسوب، أي مجموع الأجر للأجر. وعلى الثاني اللام بمعنى «على». ويمكن أن يقرء الأجر الأول أيضاً كذلك بدون الثاني، كما لا يخفى. ويحتمل أن يكون المراد حسابه في الآخرة. وقال المولى المجلسي - رحمه الله -: الظاهر أنه كان صرافاً لحزنة بيت المال وكان يأخذ الأجر، فسأل عن جواز ذلك والجواب أنه مال الفقراء، وينبغي أن يكون الغرض الآخرة أو يجوز أي لا يعمل أحد مجاناً. ويمكن أن يكون مراده تحليه - صلوات الله عليه - له، والجواب الجواب، أو أنه لا يجوز مجاناً أيضاً، لأن ما يجعلونه في بيت المال لا يصرفونه في مصارفه.

٣ - التبر ما كان من الذهب غير مضروب، فإذا ضرب دنانير فهو عين، ولا يقال تبر إلا للذهب، وبعضهم يقوله للفضة أيضاً. (الضحاح)

٤ - مع الاشتراط عمولاً على الحرمة كما هو المشهور، لأنها زيادة وضفية، ومع عدمه على الكراهة كما هو ظاهر «لأحبه». (ملذ)

٥ - أي مع عدم الشرط.

٥٠٠ ﴿٥٠٠﴾ - عنه، عن محمد بن زياد، عن عبدالرحمن بن الحجاج، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن الرجل يستقرض الدرهم<sup>(١)</sup> فيردّ المثلّال، أو يستقرض المثلّال فيردّ الدرهم، فقال: إذا لم يكن شرط فلا بأس بذلك، إنّ هذا هو الفضل<sup>(٢)</sup> إنّ أبي - رحمه الله - كان يستقرض الدرهم المُسوّلة<sup>(٣)</sup> فيردّ عليه الدرهم الجياد فيقول: أيّ بيّ رُدّها على الذي استقرضنا منه، فأقول: يا أبا عبد الله إنّ درهمه كانت فسولة و هذه خيرٌ منها، فيقول: يا بيّ إنّ هذا هو الفضل فأعطها إياه»<sup>(٤)</sup>.

٥٠١ ﴿٥٠١﴾ - عنه<sup>(٥)</sup>، عن جعفر - رفعه إلى - معلّى بن خنيس «أته قال لأبي عبدالله عليه السلام: إني أردت أن أبيع تبرّ ذهب بالمدينة، فلم يشتر متي إلا بالدنانير، فيصخّ لي أن أجعل بينها نحاساً؟ فقال: إن كنت لا بدّ فاعلاً، فليكن نحاس<sup>(كذ)</sup> وزناً».

↑  
١١٥

٥٠٢ ﴿٥٠٢﴾ - ١٠٨ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن بُنان بن محمد<sup>(٦)</sup>، عن ابن - المغيرة، عن الشكوبي، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليه السلام «في الرجل يشتري - التلعة بدينار غير درهم إلى أجل، قال: فاسدٌ؛ فلعلّ الدينار يصير بدرهم».

٥٠٣ ﴿٥٠٣﴾ - ١٠٩ - عنه، [عن عليّ<sup>(٧)</sup>] عن أبي جعفر، عن أبيه، عن وهب، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «أته كره أن يشتري الرجل بدينار إلا درهماً وإلا

١ - في الكافي: «يستقرض من الرجل الدرهم - إلخ»، و كذا في الفقيه، إلا أنّ فيه: «الدرهم» في الموضوعين.

٢ - في الكافي و النقيه: «فلا بأس و ذلك هو الفضل، و المثلّال هو الدينار».

٣ - الفسولة من الفسل و هو الرديء من كلّ شيء.

٤ - الفضل بمعنى القطاء كما في قوله تعالى: «و ليس عليكم جناح أن تنفقوا فضلاً من ربكم» [البقرة: ١٩٨] أي عطاة، و لعلّه إشارة إلى قوله تعالى: «و لا تنسوا الفضل بينكم» [البقرة: ٢٣٧]. \* - يعني غير مضروب.

٥ - الضمير راجع إلى الحسن بن محمد بن سماعه، والمراد بـ«جعفر» أخوه.

٦ - هو أخو أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، اسمه عبدالله و «بُنان» لقبه.

٧ - ما بين المقوفين زائد في النسخ، وأبو جعفر هو ابن خالد البرقي.

درهمين<sup>(١)</sup> نسيئة، ولكن يجعل ذلك بدينار إلا ثلثاً وإلا ربعاً وإلا سدساً، أو شيئاً يكون جزءاً من الدينار».

مع ﴿٥٠٤﴾ ١١٠ - عنه، عن أبي عبد الله<sup>(٢)</sup>، عن الحسين بن الحسن - الضمير<sup>(٣)</sup>، عن حماد بن ميسر، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «أنه كره أن يشتري - الثوب بدينار غير درهم لأنه لا يدري كم الدينار من الدرهم».

مع ﴿٥٠٥﴾ ١١١ - عنه، عن سهل بن زياد، عن محمد بن عيسى «قال: قال لي يونس: كتبت إلى الرضا عليه السلام: أن لي على رجل ثلاثة آلاف درهم وكانت تلك الدراهم تنفق بين الناس تلك الأيام وليس تنفق اليوم، ألي عليه تلك الدراهم بأعيانها؟ أو ما ينفق اليوم بين الناس؟ فكتب عليه السلام إلي: لك أن تأخذ منه ما ينفق بين الناس كما أعطيته ما ينفق بين الناس»<sup>(٤)</sup>.

ح ﴿٥٠٦﴾ ١١٢ - محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن عيسى، عن جعفر بن عيسى<sup>(٥)</sup> «قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام: ما تقول جعلت فداك في - الدراهم التي أعلم أنها لا تجوز بين المسلمين إلا بوضيعة تصير إلي من بعضهم بغير وضیعة لجهلي به وإنما آخذة على أنه جيد يجوز لي أن آخذه وأخرجه<sup>(٦)</sup> من يدي إليه على حد ما صار إلي من قبليهم؟ فكتب عليه السلام: لا يجعل ذلك، وكتبت إليه: جعلت فداك هل يجوز إن وصلت إلي رده على صاحبه من غير معرفته به أو

١ - أي غير درهم أو درهمين، كما في قوله تعالى - سورة الأنبياء: ٢٢ - «لَوْ كَانَ فِيهَا آلَهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا» أي غير الله.

٢ - مشترك بين البرقي والجاموراني الرازي.

٣ - كذا في التسخ، والظاهر أنه سهو، والصواب: «الحسن بن الحسين» - بتقديم المكبر - لوجوده وعدم وجود العكس في كتب الرجال، وهو اللؤلؤني الثقة.

٤ - قال في الدروس: ولو سقطت المعاملة بالدراهم المقرضة، فليس على المقرض إلا مثلها، فإن تعدد قيمتها من غير الجنس حذراً من الزيادة وقت الدفع، لا وقت التعذر ولا وقت القرض خلافاً للنهاية.

٥ - هو جعفر بن عيسى بن عبيد اليقطيني، لا يعرف بتوثيق.

٦ - في بعض التسخ «إنما آخذة على أنه جيداً يجوز لي أن آخذه وأخرجه».

إبداله منه وهو لا يدري أتى أبدله منه وأرذله عليه؟ فكتب عليه السلام: «لا يجوز» (١).  
 ص ٥٠٧ ﴿١١٣ - عنه، عن محمد بن عيسى، عن يونس «قال: كتبت  
 إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام: أنه كان لي على رجل دراهم وإن السلطان أسقط  
 تلك الدراهم وجاء بدراهم (٢) أعلى من تلك الدراهم الأولى و لهم اليوم (٣)  
 وضيعة، فأني شيء لي عليه؟ الأولى التي أسقطها السلطان أو الدراهم التي  
 أجازها السلطان؟ فكتب عليه السلام: الدراهم الأولى».

ص ٥٠٨ ﴿١١٤ - عنه، عن محمد بن عبد الجبار، عن العباس، عن  
 صفوان «قال: سأله (٤) معاوية بن سعيد عن رجل استقرض دراهم  
 من رجل وسقطت تلك الدراهم أو تغيرت ولا يباع بها شيء لأصاحب  
 الدراهم الدراهم الأولى؛ أو الجائزة التي تجوز بين الناس؟ قال: فقال:  
 لصاحب الدراهم الدراهم الأولى».

ص ٥٠٩ ﴿١١٥ - عنه، عن السندي بن الربيع قال: حدثني محمد بن -  
 سعيد المدائني، عن الحسن بن صدقة، عن أبي الحسن [الرضا] عليه السلام «قال: قلت  
 له: جعلت فداك إني أدخل المعادن وأبيع الجوهر بترابه بالدنانير والدراهم، قال:  
 لا بأس به، قلت: وأنا أصرف الدراهم بالدراهم وأصير الغلة وضحاً وأصير -  
 الوضح غلة؟ قال: إذا كان فيها دنانير فلا بأس، قال: فحكيت ذلك لعمار بن -  
 موسى الستابطي، قال: كذا قال لي أبوه (٥)، ثم قال لي: الدنانير أين تكون؟ قلت:  
 لا أدري، قال عمار: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: تكون مع الذي ينقص».

ص ٥١٠ ﴿١١٦ - الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن سعيد بن يسار

١ - لعل عدم الجواز محمول على الكراهة، أو لعدم تحقق شرائط التقاض. (ملذ)

٢ - في جلّ النسخ: «و جاب دراهم».

٣ - في بعض النسخ «ولها اليوم».

٤ - الظاهر أن المسؤول أبو الحسن موسى عليه السلام. والعباس كأنه ابن عامر.

٥ - الظاهر موسى الكاظم عليه السلام، لكن المراد جده الصادق عليه السلام لقوله بعد ذلك: «قال لي

أبو عبد الله عليه السلام».

« قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البعير بالبعيرين يداً بيد و نسيئة ، قال : لا بأس به ، ثم قال : خط على النسيئة . »

ص ٥١١ ﴿ ١١٧ - عنه ، عن صفوان ؛ و ابن أبي عمير ، عن جميل ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام » قال : البعير بالبعيرين ، و الدابة بالدابتين يداً بيد ليس به بأس . »

ص ٥١٢ ﴿ ١١٨ - عنه ، عن القاسم بن محمد ، عن أبان ، عن عبد الرحمن ابن أبي عبد الله » قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد بالعبدين ، و العبد بالعبد و الذرهم ، فقال : لا بأس بالحيوان كلها يداً بيد . »

نق ٥١٣ ﴿ ١١٩ - الحسن بن محمد بن سماعة ، عن ابن رباط ، عن منصور ابن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام » قال : سألته عن الشاة بالشاتين و البيصنة بالبيصتين ، قال : لا بأس ما لم يكن فيه كيل و لا وزن . »

نق ٥١٤ ﴿ ١٢٠ - عنه ، عن صالح بن خالد ؛ و عبيس بن هشام ، عن ثابت ابن شريح ، عن زياد بن أبي غياث ، عن أبي عبد الله عليه السلام » قال : سمعته يقول : ما كان من طعام مختلف أو متاع أو شيء من الأشياء متفاضلاً فلا بأس به ، مثلين بمثل ، يداً بيد ، فأما نسيئة فلا يصلح . »

نق ٥١٥ ﴿ ١٢١ - عنه ، عن صفوان ، عن ابن بكير ، عن عبيد ، عن أبي - عبد الله عليه السلام » قال : لا يكون الربا إلا فيما يُكّال أو يُوزن . »

نق ٥١٦ ﴿ ١٢٢ - عنه ، عن جعفر <sup>(١)</sup> ؛ و علي بن خالد ، عن عبد الكريم ، عن ابن مسكان ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام » قال : ما كان من طعام أو متاع مختلف أو شيء من الأشياء متفاضلاً فلا بأس ببيعه ، مثلين بمثل ، يداً بيد ، فأما نسيئة فلا يصلح » <sup>(٢)</sup> .

نق ٥١٧ ﴿ ١٢٣ - عنه ، عن ابن رباط ، عن ابن مسكان ، عن منصور بن -

١ - المراد به أخو الحسن بن محمد بن سماعة كما مر ، و عبد الكريم هو عبد الكريم بن عمرو

ابن صالح الخثعمي مولا هم .

٢ - الظاهر أنه مكروه كما مرّت الإشارة إليه .

حازم ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألته عن البيضة بالبيضتين ، قال : لا بأس [به] ، والثوب بالثوبين ، قال : لا بأس به ، والقرس بالقرسين ، فقال : لا بأس به ، ثم قال : كلُّ شيء يُكَالُ أو يُوزَن فلا يصلح مثلين بمثل إذا كان من جنس واحدٍ ، فإذا كان لا يُكَال ولا يُوزَن فليس به بأس اثنان بواحدٍ » .

فق ﴿ ٥١٨ ﴾ ١٢٤ - عنه ، عن ابن رباط ، عن جميل ، عن زرارة ، عن أبي-جعفر عليه السلام « قال : لا بأس بالثوب بالثوبين » .

ع ﴿ ٥١٩ ﴾ ١٢٥ - الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي نجران ، عن حمزة (\*) بن-حمران ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام مثل ذلك « وقال : إذا وصفت-الطول فيه والعرض » .

ع ﴿ ٥٢٠ ﴾ ١٢٦ - عنه ، عن فضالة ، عن أبان ، عن سلمة ، عن أبي عبدالله ، عن أبيه ، عن عليٍّ عليهم السلام « أنه كان كسا الناس بالعراق ، وكان في الكسوة حلّة جيّدة ، قال : فسأله إياها الحسين <sup>(١)</sup> فأبى ، فقال الحسين : أنا أعطيك مكانها حلّتين فأبى ، فلم يزل يعطيه حتى بلغ له خمساً فأخذها منه ، ثم أعطاه الحلّة و جعل الحلّل في حجره ، وقال : لآخذنّ خمسةً بواحدةً » .

قال محمد بن الحسن : وقد روي كراهية ذلك وإن الأفضل أن يذكر كلُّ واحدٍ منها بثمانه وهو الأحوط .

صح ﴿ ٥٢١ ﴾ ١٢٧ - روى ذلك الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الثوبين الرديّين بالثوب المرتفع ، والبّعير بالبعيرين ، والدّابة بالدّابّتين ، فقال : كره ذلك عليٌّ عليه السلام ، فنحن نكرهه إلا أن يختلف الصّنفان ؛ قال : وسألته عن الإبل والبقر والغنم أو أحدهنّ في هذا الباب <sup>(٢)</sup> ، قال : نعم نكرهه » .

١ - أي سأل الحسين أباه عليه السلام عن الحلّة المذكورة ، و في بعض نسخ الفقيه مثل ما في المتن ، و في بعض النسخ « فسألها إياه » و ما في المتن أصوب . و قوله : « لآخذنّ - الخ » كلام أمير المؤمنين عليه السلام ، و قوله : « جعل الحلّل في حجره » أي جعل الحسين عليه السلام الحلّل في حجر أبيه عليه السلام .  
٢ - أي حكم الإبل و واحد مع حكم البقر والغنم . (ملذ) \* - في بعض النسخ : « محمد » .

فق ﴿٥٢٢﴾ ١٢٨ - الحسين ، عن الحسن ، عن زُرْعَةَ ، عن سَمَاعَةَ « قال : سألته عن بيع الحيوان اثنين بواحد ، فقال : إذا سَمَيْت الثَّمَنَ فلا بأس » .

مع ﴿٥٢٣﴾ ١٢٩ - عته ، عن صفوان ، عن ابن مُسْكَانَ ، عن أبي عبدالله عليه السلام « أنه سُئِلَ عن الرَّجُلِ يقول : عاوضني <sup>(١)</sup> بفرسي فرسك وأزيدك ، قال : فلا يصلح ولكن يقول : أعطني فرسك بكذا وكذا ، وأعطيك فرسي بكذا وكذا » <sup>(٢)</sup> .

مع ﴿٥٢٤﴾ ١٣٠ - أحمد بن محمد ، عن أبي عبدالله البرقي <sup>(كذا)</sup> ، عن عبدالرحمن ابن أبي عبدالله « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن بيع الغَزَلِ بالثَّيَابِ المَبْسُوطَةِ <sup>(\*)</sup> والغَزَلِ أكثرَ وزنًا من الثَّيَابِ ، قال : لا بأس به » .

فق ﴿٥٢٥﴾ ١٣١ - أحمد بن محمد ، عن محمد بن يحيى <sup>(٣)</sup> ، عن غياث بن إبراهيم ، عن أبي عبدالله عليه السلام « أن أمير المؤمنين عليه السلام كره اللحم بالحيوان » .

فق ﴿٥٢٦﴾ ١٣٢ - الحسن بن محمد بن سَمَاعَةَ ، عن جعفر بن سَمَاعَةَ ، عن أبان بن عثمان ، عن إسماعيل بن الفضل « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن [الهرجل قال لرجل : ادفع إلي غنمك وإبلك تكون معي ، فإذا ولدت أبدلت لك إن شئت إنائها بذكورها ، أو ذكورها بإنائها] <sup>(٤)</sup> ، فقال : إن ذلك فعلٌ مكروه إلا أن يبدلها بعد ما تولد و يعزلها ، قال : و سألته عن الرجل يدفع إلى الرجل بقرًا و غنمًا على أن يدفع إليه كل سنةٍ من ألبانها وأولادها كذا وكذا قال : [كل] ذلك مكروه » .

ح ﴿٥٢٧﴾ ١٣٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم

١ - في بعض النسخ : « عارضي » . \* - أي المنسوجة ، و يأتي بيانه ذيل الخبر ١٣٤ .

٢ - قال الشيخ - رحمه الله - في الاستبصار : « الوجه في هذه الأخبار أن نعملها على الاستظهار والاحتياط ، لأنَّ الأفضل والأحوط أن يقوم كل واحدٍ منها على جهته و يكون البيع على القيمة وإن لم يكن ذلك محظوراً حسب ما قدّمناه في الأخبار الأولى » .

٣ - هو الخزاز ، و في بعض النسخ مكانه : « محمد بن علي » .

٤ - الضمير راجع إلى جنس الغنم و الإبل لا ما تقدم ، و كذا قوله : « بإنائها » .



ابن حُميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: لا تبع من راحلة عاجلة بعشرة ملاقيح من أولاد حمل في قابل» <sup>(١)</sup>.

نق **﴿٥٢٨﴾** ١٣٤ - الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر بن سماعة؛ و أحمد الميثمي، عن أبان بن عثمان، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن أبي - عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن بيع الغزل بالثياب المبسوطة <sup>(٢)</sup> والغزل أكثر من قدر الثياب <sup>(٣)</sup>، قال: لا بأس».

صح **﴿٥٢٩﴾** ١٣٥ - ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الزيت بالشمّن اثنين بواحد، قال: يبدأ بيد لا بأس به».

↑  
١٢١

### ﴿٩﴾ - باب الغرر والمجازفة وبراء الشربة ﴿٥٣٠﴾ ﴿وما يجوز من ذلك وما لا يجوز﴾

صح **﴿٥٣٠﴾** ١ - الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن - الحلبي «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: ما كان من طعام سميت فيه كيلاً فلا يصلح مجازفة» <sup>(٤)</sup>.

صح **﴿٥٣١﴾** ٢ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: ما كان من طعام سميت فيه كيلاً فلا يصلح مجازفة، وهذا مما يكره من بيع الطعام».

١ - في الكافي: «لا يبيع راحلة عاجلاً بعشرة ملاقيح من أولاد حمل في قابل»، والملاقيح جمع مَلْقُوح، وهو جنين الناقة كما في النهاية. ولا خلاف في جواز بيع الملاقيح.

٢ - كذا في النسخ والكافي أيضاً، والظاهر تصحيفها، والضواب كما في الفقيه: «الثياب المنسوجة، والغزل أكثر وزناً من الثياب، فقال: لا بأس». وذلك لأن الثياب غير موزونة، وإن كان الغزل موزوناً، فبدل على جواز التفاضل في الجنس الواحد إذا كان أحد العوضين غير مكيل ولا موزون. ٣ - في بعض النسخ: «وزن الثياب».

٤ - قوله: «فلا يصلح مجازفة» محمول على الحرمة عند الأصحاب. وفي القاموس: الجُزَاف والمجازفة - مثلقتين -، والمجازفة: الحدس في البيع والشراء.

ص ٥٣٢ ﴿٣﴾ - عنه ، عن القاسم بن محمد ، عن أبان ، عن عبدالرحمن بن -  
أبي عبدالله « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يشتري بيعاً فيه كيل أو  
وزن يعيره <sup>(١)</sup> ، ثم يأخذ على نحو ما فيه ، قال : لا بأس به » .

ص ٥٣٣ ﴿٤﴾ - عنه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن سفيان بن صالح ؛ وحماد  
ابن عثمان ، عن الخليلي ، عن <sup>(٢)</sup> هشام بن سالم ؛ و علي بن التعمان ، عن ابن -  
مسكان جميعاً ، عن أبي عبدالله عليه السلام « أنه سُئِلَ عن الجوز لا يستطيع أن  
يعده فيكال بمكيال ، ثم يعدُّ ما فيه ، ثم يكال ما بقي على حساب ذلك العدد ،  
فقال : لا بأس به » .

ص ٥٣٤ ﴿٥﴾ - عنه ، عن سوار <sup>(٣)</sup> عن أبي سعيد المكاربي ، عن عبدالمملك  
ابن عمرو « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : أشترى مائة راوية زيتاً فأعترض راوية  
أو اثنتين فأترتها ، ثم آخذ سائره على قدر ذلك ، فقال : لا بأس » .

ص ٥٣٥ ﴿٦﴾ - عنه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الخليلي « قال : سألت  
أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون له الدين على رجل ومعه رهنٌ أيشتره ؟ قال :  
نعم » <sup>(٤)</sup> .

ص ٥٣٦ ﴿٧﴾ - الحسن بن محمد بن سماعة - عمّن ذكره - عن أبان بن -  
عثمان ، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل

١ - عتير الذناير : وزنها واحداً بعد واحدٍ . (القاموس) و سيأتي الكلام فيه ذيل الخبر ٧ ، و  
هو متحد مع هذا الخبر .

٢ - كذا تصحيحاً ، والصواب : « و هشام بن سالم » و هو عطف على سفيان بن صالح ، أو  
حماد بن عثمان ، و صحف « و » بـ « عن » . يعني : « ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبدالله  
عليه السلام » ، و في سنده الآخر : « الحسين بن سعيد ، عن علي بن التعمان ، عن ابن مسكان ، عن  
أبي عبدالله عليه السلام » .

٣ - هو سوار بن مصعب الكوفي ، و أبوسعيد اسمه هاشم بن حيتان و قيل : هشام ، له  
كتاب .

٤ - أي أيشتره الزاهن من المرتهن . و جوازه محمول برضا المرتهن . والخبر أجنبني عن الباب  
ظاهراً ، و سيأتي في باب الزهون مثله .

يشترى ببعاً فيه كيل أو وزن يعيره<sup>(١)</sup>، ثم يأخذ على نحو ما فيه، قال: لا بأس.»

٨ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن -  
شاذان، عن صفوان بن يحيى، عن العيص بن القاسم «قال: سألت أبا عبد الله  
عليه السلام عن رجل له غم<sup>(٢)</sup> يبيع ألبانها بغير كيل؟ قال: نعم حتى ينقطع؛ أو شيء  
منها.»

٩ - الحسين بن سعيد، عن أخيه الحسن، عن زرعة، عن سماعة  
«قال: سألت عن اللبن يشترى وهو في الضرع، قال: لا؛ إلا أن يجلب إلى  
سكزجة<sup>(٣)</sup> فيقول: أشتري منك هذا اللبن الذي في السكزجة وما في ضروعها  
بشمن مسمى فإن لم يكن في الضروع شيء كان ما في السكزجة»<sup>(٤)</sup>.

١٠ - الحسن بن محبوب، عن إبراهيم الكرخي<sup>(٥)</sup> «قال: قلت  
لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في رجل اشترى من رجل أصواف مائة نعجة وما في  
بطونها من حمل بكذا وكذا درهماً، قال: لا بأس بذلك، إن لم يكن في بطونها

١ - كذا، وفي اللغة عاير المكيال والميزان معايرة و عياراً أي قايسه، وقال ابن التكميت:  
«عايرت» بين المكيالين امتحنتها لمعرفة تساويهما، ولا يقال: عيرت الميزانين، إنما يقال: عيرته  
بذنبه. والمعنى أنه يأخذ عيار الكيل، ثم يأخذ على الحساب ذلك الكيل، أو يكيل بعضاً ويأخذ  
الباقى بحسابه. أقول: وتقدم الخبر بعينه تحت رقم ٣ من الباب.

٢ - في بعض النسخ: «له نعم».

٣ - السكزجة - بضم السين والكاف والراء والتشديد - : إناء صغير يؤكل فيه الشيء  
القليل من الأدم، وهي فارسية. (التهايه)

٤ - قال بعض الفضلاء: يعني اللبن في الضروع، كالثمرة على الشجرة ليس مما يكال  
عادة، فهل يجوز بيعها بغير كيل؟ قال: نعم، لكن لا بد من تعيين بأن يقال: إلى انقطاع  
الألبان، أو إلى أن تنتصف، أو نظير ذلك - انتهى. وقيل: المراد أنه يشترط أن يكون كله أو  
بعضه مخلوياً، فالمراد بالانقطاع: الانفصال عن الضرع. (ملذ)

٥ - مجهول، لكن لا يضر جهالته لصحة الطريق عن ابن محبوب لكونه من أصحاب  
الإجماع، فطريق الشيخ إلى ابن محبوب صحيح في المشيخة والفهرست. وتقدم الكلام فيه بأنه  
إبراهيم بن أبي زياد الكرخي، راجع ص ٥٥ ذيل الخبر ٨٤.

حملٌ كان رأس ماله في الصوف» (١).

نق ﴿٥٤٠﴾ ١١ - الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زُرْعَةَ، عن سَمَاعَةَ، عن أبي عبد الله عليه السلام «في الرجل يشتري العبد وهو آبق من أهله، قال: لا يصلح له إلا أن يشتري معه شيئاً آخر، ويقول: اشتري منك هذا الشيء وعبدك بكذا وكذا، فإن لم يقدر على العبد كان الذي نقده فيما اشترى منه» (٢).

مع ﴿٥٤١﴾ ١٢ - أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن رِفَاعَةَ - الثخاس «قال: سألت أبا الحسن - يعني موسى بن جعفر عليه السلام - قلت له: يصلح لي أن اشتري من القوم الجارية الآبقة وأعطيتهم الثمن وأطلبها أنا؟ فقال: لا يصلح شراؤها إلا أن تشتري معها منهم شيئاً ثوباً أو متاعاً، فتقول لهم: اشتري منكم جاريتكم فلانة وهذا المتاع بكذا وكذا درهماً، فإن ذلك جائز».

مع ﴿٥٤٢﴾ ١٣ - سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شَمُون، عن - الأصم<sup>(٥)</sup>، عن مِسْمَع، عن أبي عبد الله عليه السلام «إن أمير المؤمنين عليه السلام نهى أن يشتري شبكة الصياد، يقول: اضرب شبكتك فما خرج فهو لي من مالي بكذا وكذا».

مع ﴿٥٤٣﴾ ١٤ - عنه<sup>(٣)</sup>، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر - عن بعض أصحابه - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إذا كانت أجمعة ليس فيها قصبٌ أُخرج شيء من السمك فيباع وما في الأجمة» (٤).

١ - يدل على جواز بيع الأصواف على الظهور وما في البطون مع الضميمة. وقال المحقق وجماعة: لا يجوز بيع الجلود والأصواف والأوبار والشعر على الأنعام ولو ضم إليه غيره لجهالته، وفي المسالك: الأقوى جواز بيع ما عدا الجلد منفرداً ومنصفاً مع مشاهدته وإن جهل وزنه لأنه حينئذٍ غير موزون كالثمرة على الشجرة وإن كان موزوناً لو قلع - انتهى.

٢ - لا خلاف فيه. (ملذ) وتقدم الخبر في ص ٨٤ «باب ابتياع الحيوان» تحت رقم ١٠، وفيه: «فإن لم يقدر على العبد كان ثمنه الذي نقد في الشيء».

٣ - الضمير راجع إلى سهل بن زياد، لا إلى أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في الخبر ١٢، كما يظهر من الكافي، فالتشد ضعيف.

٤ - قوله عليه السلام: «ليس فيها قصب» قيد بذلك لأنه إن كان فيها قصب لا يحتاج إلى ضميمة أخرى. (ملذ) والأجمة: الشجر الكثير اللتف. \* - هو عبدالله بن عبد الرحمن الأصم.

١٢٤ ↑  
 ﴿٥٤٤﴾ ١٥ - الحسن بن محمد بن سماعة - عن غير واحد - عن أبان بن عثمان ، عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل يتقبل مجزية رؤوس الرجال <sup>(١)</sup> و يجترأج التخل والآجام والطير و هو لا يدري لعله لا يكون من هذا شيء أبدأ أو يكون <sup>(٢)</sup> ، قال : إذا علم من ذلك شيئاً واحداً أنه قد أدرك فاشتره و تقبل منه . »

س ﴿٥٤٥﴾ ١٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، - عن رجل من أصحابنا - « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يشتري الجص فيكيل بعضه و يأخذ البقية بغير كيل ، فقال : إماماً يأخذ كله بتصديقه ، و إماماً أن يكيله كله » <sup>(٣)</sup> .

ص ﴿٥٤٦﴾ ١٧ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان ؛ و علي بن الثمان ، عن يعقوب بن شعيب « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون لي عليه أحمال كيل مستى ، فيبعث إليّ بأحمال فيها أقل من الكيل الذي لي عليه فأخذها مجازفة ؟ فقال : لا بأس . قال : و سألته عن الرجل يكون له على الآخر مائة كرتة تمر و له نخل سائبة <sup>(٤)</sup> : فيأتيهم فيقول : أعطني نخلك هذا بما عليك ، فكأنه كرهه ؛ قال : و سألته عن الرجلين بينهما التخل فيقول أحدهما لصاحبه : اختر إماماً تأخذ هذا التخل بكذا و كذا كيلاً مستى و تعطيني نصف هذا الكيل زاد أو نقص ،

١ - في بعض النسخ : « الجبال » مكان « الرجال » ، والمراد أهل الجبال و هو ما بين العراقيين .

٢ - أي بأن أسلموا قبل الحول ، أو ماتوا قبله ، و كذا البواقي .

٣ - إذا أخبر البائع بالكيل فلا يحتاج إلى كيل البعض أيضاً ، و يجوز الاعتماد عليه في الكل ، و إن لم يخبر و كان اعتاده على الخرص و التخمين فلا يفيد كيل البعض ، و ما تقدم من كيل بعض الأحمال كان مثيراً للظن القوي بمقدار البقية لتساوها في النظر ، بخلاف التل من الجص ، فإن بكيل البعض لا يحصل الظن بمقدار البقية . (ملذ)

٤ - قوله : « و له نخل سائبة » أي لم يواجهها لغيره ، أو المراد من السائبة التخل التي تكون في الطريق و كانت الكراهة لحق المازة .

وإمّا أن آخذ أنا بذلك، قال: لا بأس» (١).

صح ﴿٥٤٧﴾ ١٨ - عنه، عن صفوان، عن جميل، عن زُرارة «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل اشترى تبن يبيد قبل أن يداس، تبن كلَّ يبيدٍ بشيء معلوم (٢) يأخذ التبن ويبيعه قبل أن يُكالم الطعام؟ قال: لا بأس».

١٢٥

صح ﴿٥٤٨﴾ ١٩ - عنه، عن صفوان بن يحيى، عن عبدالرحمن بن الحجاج «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فضول موازين اللحم والقت (٣) ونحو ذلك، فأخبرته أنهم يشترون عندنا الوزنات بعشرة واللحم الأرتال بالدراهم، ولا يتزن إلا راجحاً، وذلك الرُّجحان ليس له وقت يُعرف، فقال: إذا كان ذلك يبيع أهل البلد فانظر من ذلك الوسط فلا تُعده».

صح ﴿٥٤٩﴾ ٢٠ - الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن بريد بن معاوية، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل اشترى من رجل عشرة آلاف طُنَّ قصب (٤) في أنبار بعضه على بعض من أجمة واحدة، و الأنبار فيه ثلاثون ألف طُنَّ، فقال البائع: قد بعْتُك من هذا القصب عشرة آلاف طُنَّ، فقال المشتري: قد قبلت واشتريت ورضيت، فأعطاه من ثمنه ألف درهم، و وكل المشتري من يقبضه فأصبحوا وقد وقع التار في القصب فاحترق منه عشرون ألف طُنَّ، و بقي عشرة آلاف طُنَّ، فقال: العشرة آلاف طُنَّ التي بقيت هي للمشتري،

١ - كأن هذا الحكم للشريكين مستثنى من عدم جواز المزبنة، أو حمل على أنه صلح، و ليس يبيع مزبنة. (ملذ) و تقدّم الخبر مثله في ص ١١٠ تحت رقم ٣٢، و فيه: «وإمّا أن آخذه أنا بذلك و أردّ عليك، قال: لا بأس بذلك».

٢ - في الفقيه تحت رقم ٣٧٨٣ «كلّ كرزٍ بشيء معلوم و يقبض التبن فيبيعه قبل أن يكتالم الطعام - إلخ». و البيدر: الكدس و هو الموضع الذي يداس فيه الطعام.

٣ - القت: حبّ برّي، لا ينبتة الأدمي، فإذا كان عام قحط و فقد أهل البادية ما يقتاتون به من لبن و تمر و نحوه دقوه و طبخوه واجتزوا به على ما فيه من الخشونة. (المصباح) و في النهاية: القت: الفصيفة و هي الرطبة من علف الدواب.

٤ - الطُنّ - بالضم - : حزمة القصب، الواحدة بهاء. (القاموس)

والعشرون التي احترقت من مال البائع» (١).

ثق ﴿٥٥٠﴾ ٢١ - الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال لا بأس بأن يشتري الآجام إذا كان فيها قصب» (٢).

س ﴿٥٥١﴾ ٢٢ - الحسن بن محمد بن سماعة - عن بعض أصحابنا - عن زكريا - عن رجل - عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «في شراء الأجمة ليس فيها قصب، إنما هي ماء؟ قال: يصيد كفاً من سمك يقول: اشتري منك هذا - السمك وما في هذه الأجمة بكذا وكذا».

ثق ﴿٥٥٢﴾ ٢٣ - عنه، عن الحسن بن محبوب، عن أبي ولاد الحنطاط (٣)، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألت عن رجل كانت له غنمٌ يحتلبها فيأتيه الرجل فيشتري الخمسائة رطل (٤) وأكثر من ذلك المائة [رطل] بكذا وكذا فيأخذ منه في كل يوم مائة رطل حتى يستوفي ما اشتراه منه، قال: لا بأس بهذا».

٤ ﴿٥٥٣﴾ ٢٤ - عنه، عن عبدالله بن جبلة، عن أبي المغرا، عن إبراهيم بن ميمون، أن إبراهيم بن [أبي] المثنى سأل أبا عبدالله عليه السلام - وأنا حاضر (٥) - «فقال: نعطي الراعي بالجلب القم يرعاها وله أصوافها وألبانها، ويعطينا الراعي لكل شاة درهماً؟ فقال: ليس بذلك بأس (٦)، قلت: فإن أهل المسجد (٧) يقولون: لا، لأن منها ما ليس له صوف ولا لبن، فقال أبو عبدالله عليه السلام: وهل يطيبه إلا ذلك؟!»

١ - حمله في المختلف على ما إذا كانت الأطنان متساوية.

٢ - أي سمك الآجام بضميمة القصب لا إذا قطع قصبه ولم يخرج بعد. (ملذ)

٣ - هو حفص بن سالم، وقيل: ابن يونس.

٤ - الظاهر أنه يشتري منه الخمسائة إما بالتلفل باجال مختلفة، أو حالاً في الذمة. (ملذ)

٥ - في الكافي: «عن إبراهيم بن ميمون أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام - إلخ».

٦ - يعني بالمصالحة وعقد الصلح.

٧ - يعني فقهاء أهل المدينة أتباع مالك بن أنس - أحد أئمة المخالفين -.

يذهب بعض ويبقى بعض» (١).

ح ﴿٥٥٤﴾ ٢٥ - علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في الرجل يكون له الغنم يعطيها بصرية (٢) ستمناً شيئاً معلوماً أو دراهم معلومة من كل شاة كذا و كذا ؟ قال : لا بأس بالدراهم ولست أحب أن يكون بالتمن » (٣).

د ﴿٥٥٥﴾ ٢٦ - الحسن بن محمد بن سماعة - عن بعض أصحابه - عن مدرك الهزاهز (٤) ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في الرجل يكون له الغنم فيعطيها بصرية شيء معلوم عن الصوف والتمن أو الدراهم ، قال : لا بأس بالدراهم ، وكره التمن » (٥).

ص ﴿٥٥٦﴾ ٢٧ - ابن محبوب ، عن عبدالله بن سينان « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل دفع إلى رجل غنمه بتمن و دراهم معلومة لكل شاة كذا و كذا في كل شهر ، قال : لا بأس بالدراهم ؛ فأما التمن فلا أحب ذلك إلا أن تكون حوالب فلا بأس ».

هـ ﴿٥٥٧﴾ ٢٨ - الحسن بن محمد بن سماعة ، عن صفوان ، عن إسحاق بن عمار ، عن معمر الزيات « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الرجل يجيئني فيقول :

١ - يعني إنما رضي صاحب الغنم عن كل شاة بدرهم لأجل أن فيها ما ليس له صوف ولا لبن ، و لو لم يكن كذلك لما رضي به ، أو المراد أنه لا يجلب هذا العقد إلا ذلك ، لأنك قلت : «منها ما ليس له صوف» فظهر منه أن بعضها ليس كذلك ، و يكفي هذا في صحة العقد . أو أن زيادة بعضها يجبر نقص بعض ، و لو لا ذلك لما طاب . (ملذ)

٢ - الصرية : واحدة الضرائب التي تؤخذ في الأرصاد والجزية ونحوها ، و منه ضريبة العبد و هي غلته . (الصحاح)

٣ - إذ الظاهر من التمن أن يكون من تلك الشياه ، فلعله لم يحصل منها ذلك القدر ، بقريته قوله عليه السلام في الخبر الآتي تحت رقم ٢٧ «إلا أن تكون حوالب» ، و ظاهر تلك الأخبار الكراهة . (ملذ) ٤ - في الكافي : «المدرك بن الهزاهز» ، و في رجال الشيخ : «مدرك بن أبي الهزاهز».

٥ - لم يتعرض عليه السلام لحكم الصوف فالظاهر حكمه حكم التمن . و قوله : «بصرية شيء معلوم» في الكافي : «بصرية شيئاً معلوماً».



أقرضني دنانير حتى أشتري بها زيتاً وأبيعك؟ قال: لا بأس» (١).

مع ﴿٥٥٨﴾ ٢٩ - عنه، عن عبدالله بن جبلة، عن علي بن أبي حمزة «قال: سمعت معمر الزيات يسأل أبا عبدالله عليه السلام فقال: جعلت فداك إني رجلٌ أبيع الزيت يأتيني من الشام فأخذ لنفسي ممّا أبيع؟ قال: ما أحبُّ لك ذلك» (٢)، قال: إني لست أنقص نفسي شيئاً ممّا أبيع، قال: بعه من غيرك ولا تأخذ منه شيئاً، أرأيت لو أنّ الرجل قال لك: لا أنقصك رطلاً من دينار كيف كنت تصنع (٣)؟، لا تقربه، قال له: جعلت فداك فإنه يطرح ظروف الشمن والزيت لكل ظرف كذا وكذا رطلاً، فرمما زاد وربما نقص، قال: إذا كان ذلك عن تراض منكم فلا بأس».

ثق ﴿٥٥٩﴾ ٣٠ - عنه، عن حنان «قال: كنت جالساً عند أبي عبدالله عليه السلام فقال له معمر الزيات: إنا نشترى الزيت في أزقاقه (٤) و يحسب لنا فيه نقصان لمكان الأزقاق؟ فقال أبو عبدالله عليه السلام: إن كان يزيد وينقص فلا بأس، وإن كان يزيد ولا ينقص فلا تقربه» (٥).

صح ﴿٥٦٠﴾ ٣١ - ابن أبي عمير، عن جميل، عن ميسر «قال: قلت لأبي - عبدالله عليه السلام رجلٌ اشترى زقّ زيت فوجد فيه دُردياً (٦)؟ قال: فقال إن كان - المشتري ممّن يعلم أنّ الدردي يكون في الزيت فليس له أن يردّه، وإن كان ممّن

١ - أي بضمن المثل، أو أنقص منه، و على الوجهين جوازه مختلف فيه بين الأصحاب، و إن كان المنع في الثاني أقوى عندهم، و ظاهر الخبر الجواز مطلقاً. (ملذ)

٢ - لكونه وكيلاً في البيع لا الشراء.

٣ - كأن المراد أنّ الظاهر من توكيله إياه في البيع البيع من غيرك، و لعله إذا علم أنك تبيع من نفسك لا يرضى بتلك القيمة، و إن لم تنقص لنفسك عن الشمن ممّا تبيع من غيرك. و قوله عليه السلام: «لا تقربه»، محتمل التهي والتقي، والله يعلم. (ملذ)

٤ - الأزقاق جمع الزقّ - بكسر الزاي - وهو التقاء والقربة.

٥ - حل على الإجمار، و إلا فيجوز بالتراضي، و الاحوط الترك. (ملذ) و تقدّم الخبر مع

بيانه في ص ٤٨ تحت رقم ٥٦. ٦ - الدردي من الزيت و غيره ما يبقى في أسفله.

لا يعلم فله أن يرده» (١).

٥٦١ ﴿ ٣٢ - الحسن بن محمد بن سماعة، عن صالح بن خالد، عن عبد الحميد بن مفضل الشَّحَامِ » قال: سألت عبداً صالحاً عليه السلام عن سمن - الجواميس، فقال: لا تشتريه ولا تبعه».

قال محمد بن الحسن: هذا الخبر موافق لمذهب الواقفة، لأنهم يعتقدون: «إن لحم الجواميس حرام»، فأجروا السمن مجراه، وذلك باطل عندنا لا يلتفت إليه. نق ﴿ ٥٦٢ ﴿ ٣٣ - عنه، عن ابن رباط، عن ابن مُسْكَانَ، عن أبي بصير » قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفأرة تقع في السمن أو في الزيت فتموت فيه، قال: إن كان جامداً (٢) فيطرحها وما حوَّها و يؤكل ما بقي، وإن كان ذائباً فاسرج به وأعلمهم إذا بعته» (٣).

نق ﴿ ٥٦٣ ﴿ ٣٤ - عنه، عن أحمد الميثمي، عن معاوية بن وهب، وغيره، عن أبي عبد الله عليه السلام «في جُرْذٍ مات في زيت ما تقول في بيع ذلك الزيت، قال: بعه وبيته لمن اشتراه ليستصبح به».

صع ﴿ ٥٦٤ ﴿ ٣٥ - عنه، عن صالح بن خالد، عن أبي جميلة، عن زيد - الشَّحَامِ » قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل جمال أكثر من بعهت معه بزيت إلى نصيبين (٤)، فزعم أن بعض أزقاق الزيت انخرق فاهراق، فقال له: إن

١ - تقدّم الخبر مع بيان له في «باب العيوب الموجبة للرد»؛ ص ٨٠ تحت رقم ٢٧.

٢ - قال الأستاذ التستري - رضوان الله عليه - : التفصيل بين الجمود والدُّوب بما فيه إنما يختص بالسمن، وأما الزيت فلا، فلا بدّ أنّ الأصل في قوله: «قال: إن كان جامداً» قال: السمن إن كان جامداً».

٣ - و كأنه سقط هنا جملة «و الزيت مثل ذلك» يعني يستصبح به، و روى الكليني (ج ٦ ص ٢٦١) بإسناده عن معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قلت له: جُرْذٍ مات في سمن أو زيت أو عسل؟ فقال عليه السلام: أما السمن والعسل فيؤخذ الجرذ وما حوله، و الزيت يستصبح به».

٤ - بالفتح ثم الكسر ثم باء علامة الجمع الصحيح، - وفيه كلام -، وهي مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام. (معجم البلدان)

شاء أخذ الزيت، وإن زعم أنه انخرق<sup>(١)</sup> فلا يقبل إلا ببينة عادلة»<sup>(٢)</sup>.

ص ٥٦٥ ﴿٣٦﴾ - عنه، عن صفوان، عن محمد بن سنان، عن حذيفة بن منصور «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن معاذ بن كثير؛ وميسر<sup>(٣)</sup> أمراني أن أسألك عن جمال حمل لهم متاعاً بأجر فإنه ضاع منه حمل قيمته ستمائة درهم وهو طيب النفس لغرمه لأنها صناعته<sup>(٤)</sup> قال: يتهمونه؟ قلت: لا، قال: لا يغرّمونه».

فق ٥٦٦ ﴿٣٧﴾ - عنه، عن ابن رباط، عن ابن مسكان، عن أبي العباس - البقباق، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قلت له: الطريق الواسع هل يؤخذ منه شيء إذا لم يضر بالطريق؟ قال: لا».

ص ٥٦٧ ﴿٣٨﴾ - عنه، عن الميثمي، عن معاوية بن وهب، عن الحسن ابن علي الأحمري، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قلت له: إن إلى جانب داري عرصة بين حيطان لست أعرفها لأحد؛ فأدخلها في داري؟ قال: أما إنّه من أخذ شيئاً من الأرض بغير حقّ أتى به يوم القيامة في عنقه من سبع أرضين».

فق ٥٦٨ ﴿٣٩﴾ - عنه، عن عبد الله بن جبلة؛ و جعفر<sup>(٥)</sup>؛ و محمد بن عباس، عن علاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام «قال: سألته عن رجل اشترى داراً فيها زيادة من الطريق، قال: إن كان ذلك فيما اشترى فلا بأس»<sup>(٦)</sup>.

ح ٥٦٩ ﴿٤٠﴾ - عنه، عن محمد بن زياد، عن الكاهلي<sup>(٧)</sup>، عن منصور

١ - كذا، وفي الكافي والفقية: «إن شاء أخذ الزيت وقال: انخرق - إلخ».

٢ - قيل: حاصله أنه إذا كان الجحال من المتهمين بمعنى أنه إن شاء أخذ الزيت و ادعى الانخرق والإهراق فلا يقبل قوله إلا بالبينة.

٣ - هو ميسر بن عبدالعزيز بيتاع الرظي. وفي بعض النسخ: «فيس».

٤ - في بعض النسخ: «لأنها ضياعته».

٥ - يعني أخا الحسن بن محمد بن سماعة.

٦ - حمل على ما إذا لم يكن ذلك معلوماً، وقد أخبر البائع بأنه ملكه، أو كان زائداً عن

القدر المقرر للطريق. (ملذ) ٧ - المراد به عبد الله بن يحيى، و راويه محمد بن أبي عمير.

ابن حازم، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قلت: دارٌ بين قوم اقتسموها و تركوها بينهم ساحةً، فيها ممرُّهم، فجاء رجلٌ فاشترى نصيب بعضهم أله ذلك؟ قال: نعم<sup>(١)</sup> ولكن يسدُّ بابه وهو يفتح باباً آخر إلى الطريق أو ينزل من فوق البيت، فإذا أراد شريكهم أن يبيع منقل قدميه فاتهم أحق به<sup>(٢)</sup>، وإن أراد مجيء [به] حتى يعقد على الباب المسدود الذي باعه لم يكن لهم أن يمنوه»<sup>(٣)</sup>.

ثق **﴿٥٧٠﴾** ٤١ - عنه، عن جعفر؛ والميثمي؛ والحسن بن حماد، عن أبان، عن أبي العباس البقباق، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا تشاح قوم في طريق، فقال بعضهم: سبعة أذرع، وقال بعضهم: أربعة أذرع، فقال أبو عبدالله عليه السلام: لا، بل خمسة أذرع».

ثق **﴿٥٧١﴾** ٤٢ - عنه<sup>(٤)</sup>، عن علي بن رثاب؛ و عبدالله بن جبلة، عن إسحاق بن عمار، عن عبد صالح عليه السلام «قال: سألته عن رجل في يده دار ليست له و لم تنزل في يده و يد آبائه من قبله قد أعلمه من مضي من آبائه أنها ليست لهم و لا يدرون لمن هي، فيبيعها و يأخذ ثمنها؟ قال: ما أحب أن يبيع ما ليس له، قلت: فإنه ليس يعرف صاحبها؛ و لا يدري لمن هي، و لا أظنه يجيء لها ربُّ أبداً، قال: ما أحب أن يبيع ما ليس له، قلت: فيبيع سكنهاها أو مكانها في يده، فيقول لصاحبه: أبيعك سكنائي و تكون في يدك كما هي في يدي؟ قال: نعم يبيعها على هذا»<sup>(٥)</sup>.

↑  
١٣٠.

١ - نقل العلامة المجلسي (ره) عن بعض الفضلاء أنه قال: «المقصود أنه اشترى ما عدا حصته في الساحة جاز له ذلك، و أما حصته في الساحة فالشركاء أحق بها من الأجنبي إذا أراد بيعها، و هي حقٌ آخر غير حق الشفعة، لأن الشفعة إتبا تكون بين اثنين، و لأن الشفعة غير مختصة بالساحة؛ و هذا الحق من أفراد لا ضرر و لا ضرار في الإسلام - انتهى». و سيأتي الخبر بتفاوت في «باب الشفعة» تحت رقم ٩.

٢ - في نسخة: «فإنه أحق به» و على ما في الأصل ظاهره ثبوت الشفعة مع كثرة الشركاء.

٣ - أي منعاً مختصاً بهم، إذ لكل من الشركاء أن يمنعوا الباقي من التصرف كما هو

المشهور. (ملذ) ٤ - الضمير راجع إلى الحسن بن محمد بن سماعة.

٥ - كأن المراد بالبيع الإجارة أو الصلح.

نق ﴿٥٧٢﴾ ٤٣ - عنه، عن الميثمي؛ وغيره، عن معاوية بن وهب «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرَّجُلُ يَكُونُ فِي دَارِهِ وَيَغِيبُ عَنْهَا كَذَا وَكَذَا سَنَةً وَيَدْعُ فِيهَا عِيَالَهُ، ثُمَّ يَأْتِينَا هَلَاكُهُ فَلَا تَقْسِمُ الدَّارَ بَيْنَ وَرَثَتِهِ الَّذِينَ تَرَكَ فِي الدَّارِ حَتَّى يَشْهَدَ شَاهِدَانِ أَنَّ هَذِهِ الدَّارَ لِفُلَانِ بْنِ فُلَانٍ تَرَكَهَا مِيرَاثًا بَيْنَ فُلَانٍ وَفُلَانَةٍ فَنَشْهَدُ» (\*) على هذا؟ قال: نعم» (١).

مع ﴿٥٧٣﴾ ٤٤ - وعنه، عن جعفر؛ وصالح بن خالد، عن أبي جميلة، عن عبد الله بن أبي أمية «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن دارٍ يشتريها تكون فيها زيادة من الطريق، قال: إن كان ذلك دخل عليه فيما حدّد له فلا بأس به» (٢).

ع ﴿٥٧٤﴾ ٤٥ - علي بن إبراهيم، عن صالح بن السندي، عن جعفر ابن بشير، عن الحسين بن أبي العلاء، عن أبي عمر [و] الشّراج، عن أبي عبد الله عليه السلام «في الرَّجُلِ تَوْجُدُ عِنْدَهُ الشَّرِيقَةَ، فَقَالَ: هُوَ غَارِمٌ إِذَا لَمْ يَأْتِ عَلَى بَائِعِهَا شُهُودًا» (٣).

مع ﴿٥٧٥﴾ ٤٦ - أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن صالح «قال: أرادوا بيع تمرٍ عين أبي زياد فأردت أن أشتريه، ثم قلت: حتى أستاذن أبا عبد الله عليه السلام فأمرت مصادفًا فسأله، فقال: قل له: يشتريه، فإن لم يشتريه اشتراه غيره» (٤).

ع ﴿٥٧٦﴾ ٤٧ - الحسين بن سعيد، عن الثّضر بن سويد، عن القاسم بن - سليمان، عن جرّاح [المدائني]، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يصلح شراء الشّرقة والخيانة إذا عرفت» (٥).

- ١ - تقدّم الخبر في «باب البيّات» بتفاوت وزيادة، راجع المجلّد السادس ص ٢٩٧ تحت رقم ١٠٣، والظاهر أنّ الخبر أجنبني عن المقام. \* - في بعض النسخ: «فيشهد».
- ٢ - حمل على ما إذا لم يعلم أنّه من الطريق، لكنّ الناس يقولون ذلك.
- ٣ - تقدّم الكلام فيه، راجع المجلّد السادس ص ٤٣٠ «باب البيّات» تحت رقم ٢١٢.
- ٤ - تقدّم الخبر مع بيان له واختلافه مع الكافي، راجع ج ٦ ص ٤٣٠ و ٤٣١.
- ٥ - قوله: «لا يصلح» أي لا يجوز كما هو الظاهر.

ثق ﴿٥٧٧﴾ ٤٨ - أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي، عن أبان، عن إسحاق ابن عمار «قال: سألته عن الرجل يشتري من العايل وهو يظلم، قال: يشتري منه ما لم يعلم أنه ظلم فيه أحداً»<sup>(١)</sup>.

صح ﴿٥٧٨﴾ ٤٩ - الحسن بن محبوب<sup>(٢)</sup>، عن أبي بصير «قال: سألت أحدهما عليهما السلام عن شراء الخيانة والشرقة، قال: لا؛ إلا أن يكون قد اختلط معه غيره، فأما - الشرقة بعينها فلا إلا أن تكون من متاع السلطان، فلا بأس بذلك»<sup>(٣)</sup>.

صح ﴿٥٧٩﴾ ٥٠ - عنه، عن هشام بن سالم، عن أبي عبيدة<sup>(\*)</sup>، عن أبي - جعفر عليه السلام «قال: سألته عن الرجل متاً يشتري من السلطان من إبل الصدقة وغنمها وهو يعلم أنهم يأخذون منهم أكثر من الحق الذي يجب عليهم، قال: فقال: ما الإبل والغنم إلا مثل الحنطة والشعير؛ وغير ذلك لا بأس به حتى يعرف - الحرام بعينه، قيل له: فما ترى في مصدق يبيئنا فيأخذ [متاً] صدقات أغنامنا فنقول: بعناها فيبيعناها، فما ترى في شرائها منه؟ قال: إن كان قد أخذها وعزها فلا بأس، قيل له: فما ترى في الحنطة والشعير يبيئنا القاسم فيقسم لنا حنطنا ويأخذ حنطنا فيعزله بكيل فما ترى في شراء ذلك الطعام منه؟ فقال: إن كان قبضه بكيل وأنتم حضور ذلك فلا بأس بشرائه بغير كيل»<sup>(٤)</sup>.

صح ﴿٥٨٠﴾ ٥١ - أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي، عن علي بن عقيب، عن الحسين بن موسى، عن برّيد؛ ومحمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال:

١ - يدل على جواز شراء الخراج من السلطان الجائر واستيهاها وأخذها، إلا أن يأخذ الخراج ظلماً، لا ما يكون لصرف الضروريات التي لا بد منها.

٢ - رواية الحسن بن محبوب عن أبي بصير في غاية البعد، وفي الكافي: «ابن محبوب، عن أبي أيوب، عن أبي بصير».

٣ - يعني المتاع الشخصي الذي أخذه الظالم بالجور من صاحبه، لا الأموال الحكومي التي أخذها للإصلاح وإيجاد الأمن والقدرة للزراعة. والمراد بالسلطان سلطان الجور لا مطلق السلطان ولو كان عادلاً، بدليل زمان صدور الخبر وهو زمان الجور، والمراد هؤلاء الجائرين وأمثالهم. \* - هو زياد بن عيسى الكوفي الثقة.

٤ - قد مر الخبر بتفاوت يسير في ج ٦ ص ٤٣١ تحت رقم ٢١٥.

من اشترى طعام قوم و هم له كارِهون قَصَّ لهم من لحمه يوم القيامة».

فق ﴿٥٨١﴾ ٥٢ - الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زُرْعَةَ، عن سَمَاعَةَ  
 قال: سألته عن شراء الخيانة والشرِقة، فقال: إذا عرفت أنه كذلك فلا إلا أن  
 يكون شيئاً تشتريه من العمال».

فق ﴿٥٨٢﴾ ٥٣ - عنه، عن القاسم، عن أبان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله،  
 عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن الرجل يشتري من العايل و هو يظلم؟  
 فقال: يشتري منه».

فق ﴿٥٨٣﴾ ٥٤ - عنه، عن فضالة، عن أبان، عن أبي بصير، عن أبي جعفر  
عليه السلام «قال: سمعته يقول: من اشترى شيئاً من الخمس لم يعذر الله، اشترى ما لا  
 محل له».

فق ﴿٥٨٤﴾ ٥٥ - عنه، عن صفوان، عن العيص «قال: سألت أبا عبدالله  
عليه السلام عن الفهود و سباع الطير هل يلمس فيها التجارة؟ فقال: نعم» (١).

فق ﴿٥٨٥﴾ ٥٦ - عنه، عن صفوان، عن عبد الحميد بن سعيد «قال:  
 سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن عظام الفيل أيجلُّ بيعه و شراؤه الذي يجعل منه -  
 الأمشاط؟ فقال: لا بأس، قد كان لأبي عليه السلام منه مُشَطٌّ - أو أمشاط (٢)».

فق ﴿٥٨٦﴾ ٥٧ - عنه، عن صفوان، عن عبدالرحمن بن الحجاج «قال:  
 سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الفراء، اشترى من الرجل الذي لعلني لا أثق به،  
 فيبيعي على أنها ذكيتة، أبيعها على ذلك؟ فقال: إن كنت لا تثق به فلا تبعها  
 على أنها ذكيتة (٣) إلا أن تقول: قد قيل لي: إنها ذكيتة».

١ - تقدم الخبر في المجلد السادس باب المكاسب تحت رقم ٢٦٩ ص ٤٤٥.

٢ - الشك من الزاوي، وقال الفيومي: المشط: الذي يتمشط به، بضم الميم؛ و قد يكسر  
 و هو القياس، لأنه آلة، والجمع أمشاط، والمراد المشط الذي يتخذ من عظام الفيل و أمثاله. و  
 قد تقدم هذا الخبر و ما يأتي تحت رقم ٦٠ - إلى - ٦٧ في المجلد السادس تحت رقم ١٩٩ إلى ٢٠٦  
 من كتاب المكاسب.

٣ - أي لا تخبر المشتري بالعلم بأنها ذكيتة لأنه كذب.

٤٨٧ ﴿٥٨٧﴾ - عنه ، عن محمد بن خالد ، عن أبي الجهم ، عن أبي -  
خديجة<sup>(١)</sup> « قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا يطيب ولد الزنا أبداً ، و لا  
يطيب ثمنه أبداً » .

قال محمد بن الحسن : هذا الخبر محمولٌ على ضرب من الكراهية ، لأننا قد  
بيّنا أنه يجوز بيع ولد الزنا والانتفاع بثمنه ، و يزيد ذلك بياناً ما رواه :

٥٨٨ ﴿٥٨٨﴾ - الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن أبان - عمن أخيره -  
عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن ولد الزنا اشتريه ، أو أبيعته ، أو استخدمه ؟  
فقال : اشتره ، واشترقه ، واستخدمه ، وبعه ، فأما اللقيط [هـ] فلا تشتريه »<sup>(٢)</sup> .

٥٨٩ ﴿٥٨٩﴾ - عنه ، عن صفوان ، عن ابن سنان « قال : سألت أبا عبد الله  
عليه السلام عن ولد الزنا أيشترى ويستخدم ويبيع ؟ فقال : نعم » .

٥٩٠ ﴿٥٩٠﴾ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن -  
أذينة « قال : كتبت إلى أبي عبد الله عليه السلام أسأله عن رجل له خشب فباعه ممن  
يتخذ منه برابط ، فقال : لا بأس به ، و عن رجل له خشب فباعه ممن يتخذ منه  
صُلباناً ، فقال : لا » .

٥٩١ ﴿٥٩١﴾ - أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبان ، عن  
عيسى القمي<sup>(٣)</sup> عن عمرو بن حريث « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن -  
التوت<sup>(٤)</sup> أبيعته يصنع للصليب والصنم ؟ قال : لا » .

٥٩٢ ﴿٥٩٢﴾ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة  
« قال : كتبت إلى أبي عبد الله عليه السلام أسأله عن الرجل يؤجر سفينته و دابته ممن

١ - هو سالم بن مكرم ، و رواه مشترك بين بكر بن أعين و ثوير بن أبي فاختة . و تقدم الخبر  
في ص ٩٤ بزيادة .

٢ - ذكر اللقيط في هذا المقام لأنه يكون غالباً من هذا الجنس ، فإنهم يبيذونه لنلأ يظهر  
منهم الزنا . ٣ - هو عيسى بن عبد الله بن سعد الأشعري ، و كان وجهاً عند الصادق عليه السلام .

٤ - التوت الفِرْصَاد ، و المراد بالفِرْصَاد في كلام الفقهاء الشجر الذي يحمل التوت ، لأن  
الشجر قد يسمى باسم القمَر ، كما يستقى القمَر باسم الشجر .



يحمل فيها أو عليها الخمر والخنزير، فقال: «لا بأس» (١).

٥٩٣ ﴿٦٤﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل، عن علي بن التعمان، عن ابن مسكان، عن عبدالمؤمن، عن صابر (٢) «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يؤاجر بيته يُباع فيه الخمر، قال: حرام أجره».

٥٩٤ ﴿٦٥﴾ - سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شَمون، عن - الأَصم (٣)، عن يَشَمع، عن أبي عبد الله عليه السلام «أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن - القرد أن يشتري أو يُباع».

٥٩٥ ﴿٦٦﴾ - علي بن أسباط، عن أبي مَخْلَد السَّرَاج «قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه مُعْتَب، فقال: بالباب رجلان، فقال: أدخلهما، فدخلتا؛ فقال أحدهما: إني سراج أبيع جلود التمر، قال: مدبوغة هي؟ قال: نعم، قال: ليس به بأس» (٤).

٥٩٦ ﴿٦٧﴾ - أحمد بن محمد، عن أبي القاسم الصَّيقل «قال: كتبت إليه: قوائم السيوف التي تسمى السِّفَن (٥) اتخذها من جلود السمك، فهل يجوز-

١ - حمل على ما إذا لم يذكر ذلك في العقد بل قبله أيضاً، ولا ينافي الكراهة. (ملذ) وتقدم الخبر في ج ٦ ص ٤٢٧ من «كتاب المكاسب» تحت رقم ١٩٩.

٢ - المراد صابر مولى بنام بن عبد الله الصيرفي، ورواه عبدالمؤمن بن عبد الله بن خالد العبيسي الكوفي، وأبو عبد الله الأنصاري. وفي الاستبصار وفي الكافي: «عن جابر»، وتقدم الكلام فيه في المجلد السادس ذيل الخبر ١٩٨ ص ٤٢٦.

٣ - في جِلِّ نسخ التهذيب: «عن إبراهيم الأصم»، وتقدم الخبر في في المجلد السادس في ص ٤٢٩ و ٤٣٠ تحت رقم ٢٠٧، وفي الكافي ج ٥ ص ٢٢٧ مثل ما في المتن، والظاهر لفظة «إبراهيم» زيدت في النسخ، والمراد بـ«الأصم» عبد الله بن عبد الرحمن الأصم المسمعي.

٤ - يدل على جواز المعاملة على جلد التمر وأمثاله بعد الذبغ، وذلك بعد الذبح أو الضيد، لا مطلقاً. وفي الدروس: وتقع التذكية على السباع كالأسد والفهد والتمر والثعلب، فتفيد طهارة لحمها وجلدها، وفي الاحتياج إلى ذبغه في استعماله قول مشهور - انتهى. وفي المرأة: الخبر يدل على مذهب من قال بعدم جواز استعمال جلود ما لا يؤكل لحمه بدون الذبابة، ويمكن الحمل على الكراهة.

٥ - السفن - محرّكة - جلد خشن، أو قطعة خشن من جلود السمك أو جلود التماسح.

العمل بها، ولسنا نأكل لحومها؟ قال: لا بأس» (١).

مع ﴿٥٩٧﴾ ٦٨ - الحسن بن محمد بن سماعة، عن عبدالله بن جبلة، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إنا نبسط عندنا - الوسائد فيها التماثيل ونفترشها، قال: لا بأس بما يبسط منها ويفترش ويوطأ، إنما يكره منها ما نصب على الحائط وعلى التبرير» (٢).

فق ﴿٥٩٨﴾ ٦٩ - عنه، عن محمد بن زياد، عن عمار بن مروان، عن سماعة ابن مهران، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا يصلح لباس الحرير والديباج، فأما بيعه فلا بأس به».

مع ﴿٥٩٩﴾ ٧٠ - الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن علي (٣)، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سلطته عن ثمن الخمر، فقال: أهدي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواية من حرم بعد ما حُرمت الخمر، فأمر بها تباع، فلعلنا أدير بها الذي يبيعها ناداه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من خلفه: يا صاحب الراوية! إن الذي قد حرم شرها فقد حرم ثمنها، فأمر بها فصبت في الصعيد، وقال: ثمن الخمر؛ و مهر البغي، و ثمن الكلب الذي لا يصطاد من الشحت».

١٣٥ ↑

ع ﴿٦٠٠﴾ ٧١ - عنه، عن التصير، عن القاسم بن سليمان، عن جرّاح - المدائني «قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: من أكل السحت ثمن الخمر ونهى عن ثمن الكلب».

مع ﴿٦٠١﴾ ٧٢ - عنه، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن محمد (٤)، عن أبي عبدالله عليه السلام. و صفوان؛ و فضالة، عن القلاء، عن محمد بن مسلم عن أبي - جعفر عليه السلام «في رجل ترك غلاماً له في كرم له يبيعه عبداً أو عصيراً، فانطلق - الغلام فعصره خمرًا، ثم باعه، قال: لا يصلح ثمنه، ثم قال: إن رجلاً من ثقيف

١ - كذا، وفي الكافي: «فكتب عليه السلام: لا بأس»، وهو أصوب.

٢ - تقدم الخبر بعينه في ج ٦ تحت رقم ٢٤٣ ص ٤٣٨.

٣ - يعني الباطني. ٤ - هو ابن مسلم الثقفني.

أهدى لرسول الله ﷺ راويتين من خمر بعد ما حرمت، فأمر بها رسول الله ﷺ فأهريقنا، وقال: إن الذي حرّم شربها قد حرّم مئمتها، ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: إن أفضل خصال هذه التي باعها الغلام أن يتصدق بمئمتها».

ص ٦٠٢ ﴿٧٣﴾ - عنه، عن القاسم بن محمد، عن عليّ، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن ثمن العصير قبل أن يغلي لمن يبتاعه ليطبخه أو يجعله خمرًا<sup>(١)</sup>، قال: إذا بعته قبل أن يكون خمرًا وهو حلالٌ فلا بأس».

ص ٦٠٣ ﴿٧٤﴾ - عنه، عن فضالة، عن رفاعة بن موسى «قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام - وأنا حاضرٌ - عن بيع العَصِيرِ مِّنْ مَّجْمَرِهِ، فقال: حلالٌ، السنان نبيع تمرنا لمن <sup>(\*)</sup> يجعله شراباً خبيثاً».

ص ٦٠٤ ﴿٧٥﴾ - عنه، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن محمد الحليّ «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بيع عصير العنب مِمَّنْ يجعله خمرًا، فقال: لا بأس به يبيعه حلالاً فيجعله حراماً، فأبعده الله وأسحقه» (٢).

ص ٦٠٥ ﴿٧٦﴾ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحليّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «أنه سئل عن بيع العَصِيرِ مِمَّنْ يصنعه خمرًا، فقال: يبعه مِمَّنْ يطبخه؛ أو يصنعه حلالاً أحبّ إليّ، ولا أرى بالأول بأساً».

ص ٦٠٦ ﴿٧٧﴾ - عنه، عن صفوان؛ وفضالة، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام وحماد، عن حريز، عن محمد، عن أبي جعفر عليه السلام «في رجل كانت له على رجل دراهم فباع خنازيرَ وخمرًا وهو ينظر<sup>(٣)</sup> فقضاه، فقال: لا بأس به أمّا للمقضي فحلالٌ، وأمّا للبائع فحرام».

ص ٦٠٧ ﴿٧٨﴾ - عنه، عن القاسم بن محمد، عن محمد بن يحيى الخثعميَّ

١ - حمل على ما إذا علم ذلك من المشتري ولم يذكر. (ملذ)

٢ - أسحقه الله أي أبعده، والعطف تفسيري. وحمل على عدم الشرط.

٣ - في بعض النسخ: «ينظره»، وما في المتن مثل ما في الكافي. وقوله: «للمقضي» في الكافي: «أمّا للمقضي فحلالٌ». وتقدم الخبر في ج ٦ من كتاب الديون في ص ٢١٥ تحت رقم ٥٤ مع بيان له. ❊ - في بعض النسخ: «ممن».

« قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون لنا عليه الدين فيبيع الخمر والخنازير فيقضيها ، فقال : لا بأس به ، ليس عليك من ذلك شيء . »

مع ﴿٦٠٨﴾ ٧٩ - عنه ، عن عبد الله بن بحر ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له على الرجل مالٌ فيبيع بين يديه خمرًا وخنازير [ف]ليأخذ ثمنه ؟ قال : لا بأس به . »

مع ﴿٦٠٩﴾ ٨٠ - الحسن بن محمد بن سماعة ، عن صفوان بن يحيى ، عن يزيد بن خليفة الحارثي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : كره أبو عبد الله عليه السلام بيع - العَصِير بتأخير [٥] . »

مع ﴿٦١٠﴾ ٨١ - عنه ، عن صفوان ، عن يزيد بن خليفة الحارثي ، عن أبي -  
عبد الله عليه السلام « قال : سأله رجلٌ - وأنا حاضرٌ - فقال : إن لي الكرم ، قال : بيعه  
عنباً ، قال : فإنه يشتريه من يجعله خمرًا ، قال : فيعه إذاً عصيراً ، قال : إنه يشتريه مني  
عصيراً فيجعله خمرًا في قرنتي ، قال : بعته حلالاً فجعله حراماً ، فأبعده الله ، ثم  
سكت هنيئته ، ثم قال : لا تدرنَّ ثمنه عليه حتى يصير خمرًا فتكون تأخذ ثمن -  
الخمر » (١) .

مع ﴿٦١١﴾ ٨٢ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن بيع العَصِير فيصير خمرًا قبل أن يقبض الثمن ، قال : فقال : لو باع ثمرته ممن يعلم أنه يجعله خمرًا حراماً لم يكن بذلك بأس ، فأما إذا كان عصيراً فلا يُباع إلا بالتقد . »

ع ﴿٦١٢﴾ ٨٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مزار ، عن يونس « في مجموعتي (٢) باع خمرًا أو خنزيرًا إلى أجل ثم أسلم قبل أن يحلَّ المال ، قال : له ذراهمه ، وقال : إن أسلم رجلٌ وله خمرٌ وخنازير ، ثم مات وهي في ملكه و

١ - حمل على الكراهة دون الحظر ، ويؤيده الخبر ٨٢ (كما قاله في الاستبصار) .

٢ - في بعض النسخ : «عن مجوسي» ، وفي الكافي مثل ما في المتن ، والخبر هكذا غير مسند

إلى معصوم .

عليه دينٌ، قال: يبيع دِيانَه أو وليُّ له غير مسلم خنازيره وخره فيقضي دينَه، و ليس له أن يبيعه وهو حيٌّ ولا يمسه»<sup>(١)</sup>.

ص ٦١٣ ﴿٨٤﴾ - وكتب محمد بن الحسن الصفار إلى أبي محمد عليه السلام «في رجل اشترى من رجل أرضاً مجدودها الأربعة، وفيها زرع ونخل وغيرهما من- الشجر، ولم يذكر النخل ولا الزرع ولا الشجر في كتابه، وذكر فيه أنه قد- اشتراها بجميع حقوقها الداخلة فيها والخارجة منها، أيدخل الزرع والنخل والأشجار في حقوق الأرض أم لا؟ فوقع عليه السلام: إذا ابتاع الأرض مجدودها وما أغلق عليه بابها فله جميع ما فيها إن شاء الله».

١٣٨ ↑  
﴿٦١٤﴾ - وكتب إليه أيضاً «رجل اشترى ضيعة أو خادماً بمالٍ أخذه من قطع الطريق، أو من سرقة؛ هل يحلُّ له ما يدخل عليه من هذه الضيعة<sup>(٢)</sup> أو يحلُّ له أن يطأ هذا الفرج الذي اشتراه من سرقة أو قطع طريق؟ فوقع عليه السلام: لا خير في شيء أصله حرام، ولا يحلُّ استعماله».

ص ٦١٥ ﴿٨٥﴾ - أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر، عن داود بن سرحان، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: كان معي جرابان من مسك أحدهما رطب والآخريابس، فبدت بالرطب فبعته، ثم أخذت اليابس أبيعها، فإذا أنا لأعطي باليابس- الثمن الذي يسوى، ولا يزيدوني على ثمن الرطب، فسألت أبا عبدالله عليه السلام أيسلح لي أن أنديه؟ قال: لا إلا أن تعلمهم، فنديته<sup>(٣)</sup> ثم أعلمتهم، وقال: لا بأس إذا أعلمتهم».

\*\*\*\*\*

١ - في المختلف: قال الشيخ في النهاية: المجوسي إذا كان عليه دين جاز أن يتولى بيع الخمر والخنزير وغيرهما متى لا يحلُّ للمسلم تملكه غيره ممن ليس بمسلم ويقضي بذلك دينه، ولا يجوز له أن يتولاه بنفسه، ولا أن يتولى عنه غيره من المسلمين.

٢ - مزار الخير في المجلد السادس ص ٤٢٤ تحت رقم ١٨٨، وفيه: «من ثمره هذه الضيعة».

٣ - كذا، وفي الفقيه: «قال: فنديته ثم أعلمتهم - إلخ»، والتدى البلبل.

﴿ ١٠ ﴾ - باب بيع الماء والمنع منه  
﴿ وبيع الكلاً والمراعي وحریم الحقوق و غیر ذلك ﴾

مع ﴿ ٦١٦ ﴾ ١ - محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن -  
عبد الجبار، عن صفوان، عن سعيد الأعرج، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال: سألته  
عن الرجل يكون له الشرب مع قوم في قناة فيها شركاء فيستغني بعضهم عن  
شربه أبيبيع شربه؟ قال: نعم إن شاء باعة بورق، وإن شاء بكيل حنطة. »

مع ﴿ ٦١٧ ﴾ ٢ - الحسين بن سعيد، عن فضالة؛ والقاسم بن محمد، عن  
عبد الله الكاهلي « قال: سألت رجل أبا عبد الله عليه السلام - وأنا عنده - عن قناة بين  
قوم لكل رجل منهم شرب معلوم<sup>(١)</sup>، فاستغني رجل منهم عن شربه أبيبيعه  
بحنطة أو شعير؟ قال: يبيعه بما شاء؛ هذا مما ليس فيه شيء. »

نق ﴿ ٦١٨ ﴾ ٣ - محمد بن يحيى، عن عبد الله بن محمد<sup>(٢)</sup>، عن علي بن الحكم .  
و<sup>(٣)</sup> حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة [عن جعفر بن سماعة<sup>(٤)</sup>] جميعاً،  
عن أبان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله  
بيع النطاف والأربعاء، قال: والأربعاء أن تستي مستاة<sup>(٥)</sup> فتحمل الماء وتسقي  
به الأرض، ثم تستغني عنه؟ قال: فلا تبعه ولكن أعره جارك؛ والنطاف: أن  
يكون له الشرب فيستغني عنه، فيقول: لا تبعه، أعره أخاك أو جارك. »

ع ﴿ ٦١٩ ﴾ ٤ - أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن الحكم بن أيمن، عن

١ - الشرب - بكسر المعجمة - : التصيب من الماء .

٢ - هو أخو أحمد الأشعري وحاله مجهول . ٣ - عطف على «محمد بن يحيى» .

٤ - ما بين المعقوفين ساقط من النسخ، و موجود في الكافي، و هو الصواب .

٥ - النطاف جمع النطفة و هي الماء الضائي، والأربعاء جمع الربيع و هو التهر الصغير الذي

يستقي به الأرض، والمستاة: ما بيني للمسيل ليرد الماء. و في بعض النسخ: «أن يستي مستاة» .

غِيَاثُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَيْلِ وَادِي مَهْزُورٍ <sup>(١)</sup> لِلزَّرْعِ إِلَى الشَّرَاكِ ، وَ لِلتَّخْلِ إِلَى الْكَعْبِ ، ثُمَّ يَرْسَلُ الْمَاءَ إِلَى أَسْفَلٍ مِنْ ذَلِكَ - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ : وَالْمَهْزُورُ مَوْضِعُ الْوَادِي - » .

٥ - **٦٢٠** ﴿ ٥ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَجِيحٍ ، عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَيْلِ وَادِي مَهْزُورٍ أَنْ يَجْسَ الْأَعْلَى عَلَى الْأَسْفَلِ لِلتَّخْلِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَ لِلزَّرْعِ إِلَى الشَّرَاكَيْنِ . » .

٦ - **٦٢١** ﴿ ٦ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَجِيحٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شِرْبِ التَّخْلِ بِالسَّيْلِ أَنَّ الْأَعْلَى يَشْرَبُ قَبْلَ الْأَسْفَلِ ، وَيَنْزِلُ مِنَ الْمَاءِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، ثُمَّ يَسْرَحُ الْمَاءَ إِلَى الْأَسْفَلِ الَّذِي يَلِيهِ كَذَلِكَ تَنْقِضِي - الْحَوَائِطُ <sup>(٢)</sup> وَيَفْنَى الْمَاءَ <sup>(٣)</sup> . » .

١٤٠ ↑

٧ - **٦٢٢** ﴿ ٧ - الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَ قُضَّالَةَ ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ الْفَضْلِ « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ بَيْعِ الْكَلَاءِ إِذَا كَانَ سَيْحًا <sup>(٤)</sup> يَعْمَدُ الرَّجُلُ إِلَى مَائِهِ فَيَسُوقُهُ إِلَى الْأَرْضِ فَيَسْقِيهِ الْحَشِيشَ وَ هُوَ الَّذِي حَفَرَ النَّهْرَ وَ لَهُ الْمَاءُ يَزْرَعُ بِهِ مَا شَاءَ ، فَقَالَ : إِذَا كَانَ الْمَاءُ لَهُ يَزْرَعُ بِهِ مَا شَاءَ وَ لِيَتَصَدَّقَ بِمَا أَحَبَّ ؛ قَالَ : وَ سَأَلْتُهُ عَنْ بَيْعِ حَصَائِدِ الْحِنَطَةِ وَالشَّعِيرِ وَ سَائِرِ الْحَصَائِدِ <sup>(٥)</sup> ، فَقَالَ : حَلَالٌ ؛ فَلْيَبِعْهُ إِنْ شَاءَ . » .

٨ - **٦٢٣** ﴿ ٨ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ ، عَنْ إِدْرِيسَ

١ - وادي مهزور - بتقديم المعجمة على المهملة - : واد بين بني قريظة بالحجاز ، فأما بتقديم الزاء على الزاي ، فموضع سوق بالمدينة تصدق به رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على المسلمين . (التهاية)

٢ - في الكافي : «حتى تنقضي الحوائط» .

٣ - في بعض النسخ : «يقضي الماء» . و في الكافي مثل ما في المتن .

٤ - السَّيْحُ : الماء الجاري ، سَمِيَ بِالْمَصْدَرِ . يَعْنِي إِذَا كَانَ الْمَاءُ جَارِيًا ، وَ قَوْلُهُ : «يَعْمَدُ

إِلَيْهِ» بَيَانٌ ذَلِكَ . (مراد)

٥ - الْحَصِيدَةُ : أَسْفَلُ الزَّرْعِ الَّتِي (تَبْقَى) بَعْدَ حَصَادِهِ (لَا يَتِمَكَّنُ مِنْهَا الْبَيْتَجَلُ) . (القاموس)

ابن زيد<sup>(١)</sup>، عن أبي الحسن عليه السلام «قال: سألته وقلت له: جعلت فداك إن لنا ضياعاً و لها حدود و فيها مراعي<sup>(٢)</sup>، و لرجل منا غنمٌ و إبلٌ يحتاج إلى تلك- المراعي لإبله و غنمِهِ، أمجلُّ له أن يحمي المراعي خاجته إليها؟ فقال: إذا كانت- الأرض أرضه قلَّه أن يحمي و يصير ذلك إلى ما يحتاج إليه؛ قال: فقلت له: الرّجل يبيع المراعي؟ فقال: إذا كانت الأرض أرضه فلا بأس»<sup>(٣)</sup>.

٤٠٠ ﴿٦٢٤﴾ ٩ - عنه ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن محمد بن - عبدالله<sup>(٤)</sup> «قال: سألت الرضا عليه السلام عن الرّجل يكون له الضيعة و يكون لها حدود تبلغ حدودها عشرين ميلاً أو أقلّ أو أكثر يأتيه الرّجل و فيقول: أعطني من مراعي ضيعتك و أعطيك كذا و كذا درهماً، فقال: إذا كانت الضيعة له فلا بأس».

صع ﴿٦٢٥﴾ ١٠ - سهل بن زياد ، عن عبيدالله الدهقان ، عن موسى بن - إبراهيم ، عن أبي الحسن عليه السلام «قال: سألته عن بيع الكلاء و المرّاعي ، فقال: لا بأس به قد حمى رسول الله صلى الله عليه وآله التقيع<sup>(٥)</sup> لخیل المسلمين».

نق ﴿٦٢٦﴾ ١١ - أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة «قال: سألته عن شراء القصيل ، يشتريه الرّجل فلا يقصله<sup>(٦)</sup> و يبدو له في تركه حتى

- ١ - حاله مجهول ، إلا أنّ الصدوق (ره) وصفه في المشيخة بصاحب الرضا عليه السلام ، و ربما يشعر ذلك بالمدح . ٢ - في الفقيه: «إن لنا ضياعاً و لها الدّولاب و فيها مراعي».
- ٣ - قال في الجامع: يجوز بيع المرعى و الكلاء إذا كان في مذكه ، و أن يحمى ذلك في ملكه ، فأما الغنم العام فليس إلا لله و لرسوله و أئمة المسلمين ، يحمى لنعم الصدقة و الجزية و الضّوال و خيل المجاهدين ، و قال في الدروس: يجوز بيع الكلاء المملوك و يشترط تقدير ما يرعاه بما يرفع الجهالة (المرأة) ٤ - الظاهر هو ابن عيسى الأشعري القميّ، لكن حاله مجهول.
- ٥ - قال الجزري: و فيه: «أن عمر حمى غرز التقيع» هو موضع حماه لتعم القىء و خيل المجاهدين ، فلا يرعاه غيرها ، و هو موضع قريب من المدينة ، كان يستقيع فيه الماء: أي يجتمع.
- ٦ - قال في القاموس: «قصّله بقصيلة: قطعه، كأقتصله، فائقصل و اقتصل، والبرّ: داسه، و عليها: غلفها القصيل، و هو ما اقتصيل من الرّزق أخضر».



يخرج سنبله شعيراً أو حِنطة، وقد اشتراه من أصله، على أربابه خراج أو هو على العِلج<sup>(١)</sup>؟ فقال: إن كان اشترط حين اشتراه إن شاء قطعته وإن شاء تركه كما هو حتى يكون سنبلًا<sup>(٢)</sup>، وإلا فلا ينبغي له أن يتركه حتى يكون سنبلًا.

ث ١٢ - عنه، عن ابن محبوب، عن أبي أيوب<sup>(٣)</sup>، عن سماعة، عن أبي عبدالله عليه السلام نحوه، و زاد فيه: «فإن فعل فإن عليه طسقه<sup>(٤)</sup> و نفقته، و له ما خرج منه».

ص ١٣ - سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن مثنى - الحنّاط، عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام «في زرع يبيع و هو حشيش، ثم سنبّل، قال: لا بأس إذا قال: أبتاع منك ما يخرج من هذا الزرع، فإذا اشتراه و هو حشيش فإن شاء أعفاه وإن شاء تربّص به»<sup>(٥)</sup>.

ح ١٤ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي «قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: لا بأس بأن تشتري زرعاً أخضر ثم تتركه حتى تحصده إن شئت أو تلغفه من قبل أن يُسنبّل و هو حشيش؛ و قال: لا بأس أيضاً أن تشتري زرعاً قد سنبّل و بلغ بحنطة».

ح ١٥ - عنه، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن بكير بن أعين «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أيجلّ شراء الزرع الأخضر<sup>(٦)</sup>؟ قال: نعم؛ لا بأس به».

١ - أي على الزارع، و في الكافي: «على أن ما به من خراج على العِلج»، و في الفقيه: «و ما كان على أربابه من خراج فهو على العِلج».

٢ - جزاء الشرط محذوف، أي: فلا بأس.

٣ - يعني إبراهيم بن عثمان، و قيل: ابن عيسى، كما مرّ كراراً.

٤ - قال الجزري: الطسّق - كفلس - الوظيفة من خراج الأرض المقرّر عليها، و هو

فارسي معرب.

٥ - أعفاه أي قطعه البائع و أهلكه، في الصحاح: «القضاء: الذرّوس، و الهلاك».

٦ - في الكافي: «أيجلّ شراء الزرع أخضر» و هو الصواب.

ح ﴿٦٣١﴾ ١٦ - عنه<sup>(١)</sup>، عن زرارة مثله « [و] قال : لا بأس أن تشتري - الزرع [أ] والقصيل أخضر ، ثم تركه إن شئت حتى يُسنبِل ، ثم تحصده ، وإن شئت أن تعلق دابتك قصيلاً فلا بأس به قبل أن يسنبِل ، فأما إذا سنبِل فلا تعلقه رأساً رأساً<sup>(٢)</sup> فإنه فساد . » .

فق ﴿٦٣٢﴾ ١٧ - أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة<sup>(٣)</sup> قال : سألت عن الزرع ، فقلت : جعلت فداك رجلٌ زرع زرعاً ، مسلماً كان أو مُعاهدًا أنفق فيه نفقة ثم بدّله في بيعه لثقلته<sup>(٤)</sup> ينتقل من مكانه ، أو لحاجة ؟ قال : يشتري بالورق ، فإن أصله طعام . » .

فق مع ﴿٦٣٣﴾ ١٨ - أحمد بن محمد ، عن صفوان ، عن أبان ، عن عبد الرحمن ابن أبي عبد الله ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن الحاقلة والمزابنة<sup>(٥)</sup> قلت : و ما هو ؟ قال : أن يشتري حمل الثخل بالتمر ، و الزرع بالحيلة . » .

مع ﴿٦٣٤﴾ ١٩ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الثوقلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : رخص رسول الله صلى الله عليه وآله في العرايا<sup>(٦)</sup> بأن تشتري بخرصها تمراً ، قال : والعرايا هي جمع عريّة وهي الثخلة التي تكون للرجل في دار رجل آخر فيجوز له أن يبيعها بخرصها تمراً ولا يجوز ذلك في غيره . » .

فق ﴿٦٣٥﴾ ٢٠ - الحسن بن محمد بن سماعة ، عن جعفر بن سماعة ، عن

١ - الصّميم راجع إلى «حريز» أي بهذا الإسناد عن حريز ، عن زرارة .

٢ - أي حيواناً أو أصلاً ، أو لا تعلقه بأن يأكل الحيوان رؤوسها ويترك بقيتها ، والأول أظهر ، و على التقادير التمهية إما للتزنية أو للتحريم لكونه إسرافاً . (المرآة) و في الاستبصار : «فلا تقطعه رأساً رأساً» ، و في الكافي : «فلا تعلقه رأساً فإنه فساد» .

٣ - بضمّ التّون بمعنى الانتقال .

٤ - مفاعلة من الزّين و هو الذّفع ، و منه الرّبانية ، لأنّهم يدفعون التّاس إلى التّار .

٥ - العريّة هي الثخلة تكون في دار الإنسان ، و قال أهل اللّغة : أو بستانة ، و هو

أبان، عن عبد الرحمن البصري<sup>(١)</sup>، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن المحاقلة<sup>(٢)</sup>، فقال: المحاقلة: التخل بالتمر، والمزابنة: السنبل بالحنطة، والتطاف: شرب الماء، ليس لك إذا استغنيت عنه أن تبيعه جارك<sup>(٣)</sup> تدعه له، والأربعا: المستاة تكون بين القوم فيستغني عنها صاحبها، قال: يدعها لجاره ولا يبيعها إياه».

↑  
١٤٣

مع ﴿٦٣٦﴾ ٢١ - عنه، عن محمد بن زياد، عن معلى بن خنيس «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أشتري الزرع، فقال: إذا كان قدر شير».

نق ﴿٦٣٧﴾ ٢٢ - عنه، عن محمد بن زياد، عن معاوية بن عمار «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا تشتري الزرع ما لم يُسْنَبِلْ، فإذا كنت تشتري أصله فلا بأس بذلك، أو ابتعت نخلاً فابتعت أصله ولم يكن فيه حمل لم يكن به بأس».

نق ﴿٦٣٨﴾ ٢٣ - عنه، عن إسحاق<sup>(٤)</sup>، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا تؤاجر الأرض بالحنطة ولا بالتمر ولا بالشعير ولا بالأربعا ولا بالتطاف».

نق ﴿٦٣٩﴾ ٢٤ - عنه، عن محمد بن زياد، عن هشام بن سالم، عن سليمان ابن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا بأس بأن تشتري زرعاً أخضر فإن شئت تركته حتى تحصده وإن شئت فبيعه حشيشاً».

مع ﴿٦٤٠﴾ ٢٥ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الثوفي، عن الشكوي،

١ - هو ابن عبد الله البصري، وراويه ابن عثمان الأحمر البجلي.

٢ - المحاقلة: مفاعلة من الحقل، وهي الساحة التي يزرع فيها سحيت بذلك لتعلقها بزرع في حقل وأطلق اسم الحقل على الزرع مجازاً من إطلاق اسم المحل على الحال. (زين الدين الشهيد)

٣ - حل في المشهور على الكراهة.

٤ - إن كان المراد به «ابن عمار» فضمير «عنه» راجع لي «محمد بن زياد» الذي في الخبر الأسبق لا الحسن بن محمد بن سماعة، وإن كان المراد بإسحاق «ابن جرير البجلي» فالضمير راجع إلى «الحسن بن محمد بن سماعة» المتقدم.

عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قضى رسول الله ﷺ في رجل باع نخلاً فاستثنى عليه نخلة، فقضى له<sup>(١)</sup> رسول الله ﷺ بالمدخل إليها والمخرج؛ ومدى جرائدها»<sup>(٢)</sup>.

٤٠ ﴿٦٤١﴾ ٢٦ - محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن -  
عبدالله بن هلال، عن عتبة بن خالد «أن النبي ﷺ قضى في هوائر النخل<sup>(٣)</sup>  
أن تكون النخلة والتخلتان للرجل في حائط الآخر فيختلفون في حقوق ذلك،  
فقضى فيها أن لكل نخلة من أولئك [من الأرض] مبلغ جريدة من جرائدها حتى  
بعدها»<sup>(٤)</sup>.

١٤٤ ص ٢٧ ﴿٦٤٢﴾ - سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شمعون، عن  
عبدالله بن عبد الرحمن الأصم، عن إشعق بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام  
«قال: قال رسول الله ﷺ: ما بين بئر المعطن<sup>(٥)</sup> إلى بئر المعطن أربعون ذراعاً،  
وما بين بئر التاضح<sup>(٦)</sup> إلى بئر التاضح ستون ذراعاً، وما بين العين إلى العين  
خمسائة ذراع، والطريق إذا تشاح عليه أهله<sup>(٧)</sup> فحده سبعة أذرع».

١ - في نسخة مصححة: «ففاصله»، وفي جلّ النسخ وفي الكافي مثل ما في المتن.

٢ - المدى: الغاية. والجريدة سعة طويلة رطبة أو يابسة.

٣ - الهوائر - بالهاء ثم الواو ثم الزاء - من الهور بمعنى التقوط، أي في مسقط ثمار الشجرة -  
المستثناة. واختلفت النسخ هنا، ففي بعضها: «هوائر» - بالزائين المهملتين -، وفي بعضها:  
«هوائر» - بتقديم الزاي المعجمة -، وفي بعضها: «في هذا النخل»، وفي الكافي مثل ما في المتن،  
وقال بعض الفضلاء: وصوابه: «في ثنيا النخل» وهو اسم من الاستثناء، ويؤيد ذلك الحديث  
السابق، وتعقيبه بقوله: «أن تكون النخلة والتخلتان» إلى آخره، فإنه تفسير لما قبله. (من ملذ)

٤ - في بعض النسخ: «يعني بعدها»، وفي بعضها وفي الكافي: «حين بعدها».

٥ - المعطن: مَبْرَك الإبل ومريض الغنم حول الماء. وقال الجوهري: المراد البئر التي يستقى  
منها لشرب الإبل.

٦ - التاضح: البعير يستقى عليه. (الضحاح)

٧ - تشاح القوم في الأمر وعلهم: شخ بعضهم على بعض، وتبادروا إليه حذر فواته، و  
تشاحوا على الأمر: أراد كل منها أن يستأثر به. (أقرب الموارد)

ص ٦٤٣ ﴿٢٨﴾ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن التوفلي ، عن الشكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ما بين بئر المعطن إلى بئر المعطن أربعون ذراعاً ، وما بين بئر التاضح إلى بئر التاضح ستون ذراعاً ، وما بين العين إلى العين - يعني القناة - خمسمائة ذراع ، والطريق إذا تشاح عليه أهله فحدّه سبعة أذرع » .

٤٤ ﴿٦٤٤﴾ ٢٩ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن - عبد الله بن هلال ، عن عتبة بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : يكون بين - البئرين إذا كانت أرضاً صليبةً خمسمائة ذراع ، وإن كانت أرضاً رخوةً فألف ذراع ؛ قال : وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل احتفر قناةً وأقى لذلك سنة ، ثم إن رجلاً حفر إلى جانبها قناةً ففقد أن يقاس الماء بموانب البئر ليلة هذه و ليلة هذه <sup>(١)</sup> ، فإن كانت الأخيرة أخذت ماء الأولى عورت الأخيرة ، وإن كانت - الأولى أخذت ماء الأخيرة لم يكن لصاحب الأخيرة على الأولى شيء » .

٤٥ ﴿٦٤٥﴾ ٣٠ - أحمد بن محمد ، عن البرقي ، عن محمد بن يحيى <sup>(٢)</sup> ، عن حماد ابن عثمان « قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : حريم البئر العادية <sup>(٣)</sup> أربعون ذراعاً حولها » .

س ٦٤٦ ﴿٣١﴾ - وفي رواية : « خمسون ذراعاً إلا أن يكون إلى عطنٍ أو إلى طريق فيكون أقل من ذلك خمسة وعشرون ذراعاً » .

ص ٦٤٧ ﴿٣٢﴾ - محمد بن علي بن محبوب « قال : كتب رجل إلى الفقيه عليه السلام <sup>(٤)</sup> في رجل كانت له رحي على نهر قرية والقرية لرجل أو رجلين فأراد صاحب القرية أن يسوق الماء إلى قريته في غير هذا النهر الذي عليه هذه الرحي ،

١ - الخبر منقول في الكافي والفقيه عن «عقبة» بلفظ آخر و فيها «يقاسان بمقانب البئر ليلة ليلة» ، والمقانب جمع الحقيبة وهي العجيزة وعاء يجمع الراحل فيه زاده ، حقب المطر أي تأخر واحتبس يعني منتهى البئر ، والمراد أنه يجبس كل ليلة ماء إحدى القناتين ليعلم أيتهما تضر بالأخرى .  
٢ - هو الصيرفي الذي روى كتابه محمد بن خالد البرقي .

٣ - تقدم أن العادية بمعنى القديمة .  
٤ - يعني أبا محمد العسكري عليه السلام .

و يعطل هذه الرّحى أله ذلك أم لا ؟ فَوَقَعَ الْحَبْلُ : يتّقى الله عزّ وجلّ و يعمل في ذلك بالمعروف و لا يضارّ أخاه المؤمن . و في رجل كانت له قناة في قرية فأراد رجل أن يحفر قناةً أخرى فوقّه <sup>(١)</sup> كم يكون بينها في البعد حتّى لا تضرّ بالأخرى في أرض إذا كانت رِخْوَةً أو صَعْبَةً ؟ فَوَقَعَ الْحَبْلُ : على حسب ألا يضرّ [أحدهما] بالآخر <sup>(٢)</sup> إن شاء الله تعالى .»

مع ﴿٦٤٨﴾ ٣٣ - أحمد بن محمّد ، عن محمد بن سنان ، عن أبي الحسن عليه السلام « قال : سألته عن ماء الوادي ، فقال : إنّ المسلمين سُركاء في الماء و التار و الكلاء » <sup>(٣)</sup> .

مع ﴿٦٤٩﴾ ٣٤ - أبو عليّ الأشعريّ ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ابن يحيى ، عن منصور بن حازم ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألته عن خُصٍّ <sup>(٤)</sup> بين دارين ، فرمّ أنّ عليّاً عليه السلام قضى به لصاحب الدار الذي من قبله وجه القباط <sup>(٤)</sup> .»

مع ﴿٦٥٠﴾ ٣٥ - أحمد بن محمّد ، عن محمد بن يحيى ، عن طلحة بن زيد ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إنّ الجار كالنفس غير مُضارّ ، و لا آثم .»

↑  
١٤٦

١ - في الكافي بإسناده عن ابن أبي الخطاب ، و فيه : «فأراد رجل أن يحفر قناة أخرى إلى قرية له» .  
٢ - في الكافي : «أن لا تضرّ إحداهما بالأخرى» .

٣ - الكلاء ما بنيت في الموات فلا يختص به أحد . و الماء أي ماء السماء و العيون و الأنهار التي لا مالك لها ، و التار يعني الحطب الذي يحتطبه الناس من الشجر المباح فيوقدونه ؛ أو الحجارة التي تورى التار و يقدح بها إذا كانت في موات أو هو على ظاهره ، و قيل : المراد من الاشتراك في التار أنّه لا يمنع من الاستصباح منها و الاستضاء بضونها ، لكن للموقد أن يمنع أخذ جذوة منها لأنّه ينقصها و يؤدّي إلى إطفائها .

٤ - الخُصّ : الحائط من القصب . قال في النهاية : في حديث شريح : «اختصم إليه رجلان في خُصّ فقضى بالخصّ للذي تليه معاقِد القمط» هي جمع قاط ، و هي الشُرط التي يُشدّ بها الخُصّ و يُوثّق من ليف أو حوص أو غيرها ، و معاقِد القمط تلي صاحب الخُصّ ، و الخُصّ : البيت الذي يُعمل من القصب ، هكذا قال الحرّويّ - بالضّم - ، و قال الجوهريّ : القمط - بالكسر - ، كأنّه عنده واحد - انتهى .

تف مع ٦٥١ ﴿٣٦﴾ - أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن عبدالله بن بُكَيْر، عن زُرَّارَةَ، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: إنَّ سَمْرَةَ بن جُنْدَب كان له عَدَقٌ<sup>(١)</sup> في حائطٍ لرجل من الأنصار، و كان منزل الأنصاريّ بباب البستان، و كان يَمُرُّ به إلى نَحْلَةٍ و لا يَسْتَأْذِن، فكلّمه الأنصاريّ أن يَسْتَأْذِن إذا جاء فأبى سَمْرَةُ، فلمّا تأتي<sup>(٢)</sup> جاء الأنصاريّ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فشكا إليه و خَبَرَهُ الخبر، فأرسل إليه رسول الله صلى الله عليه وآله و خَبَرَهُ بقول الأنصاريّ و ما شكّا إليه، و قال: إذا أَرَدتَ الدُّخُولَ فاستأذن، فأبى، فلمّا أبى ساومته حتى بَلَغَ له من الثَّمَنِ<sup>(٣)</sup> ما شاء الله فأبى أن يبيع فقال: لك بها عَدَقٌ مُدَلَّلٌ في الجَنَّةِ<sup>(٤)</sup> فأبى أن يقبل، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله للأنصاريّ: اذهب فأقلعها وارم بها إليه فإنّه لا ضَرَرَ و لا ضِرارَ»<sup>(٥)</sup>.

### ﴿ ١١ - باب أحكام الأَرْضِين ﴾

مع ٦٥٢ ﴿١﴾ - الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن ابن مُسْكَانَ، عن محمد الحلبيّ «قال: سُئِلَ أبو عبدالله عليه السلام عن السَّوَادِ ما منزلته؟ فقال: هو لجميع المسلمين لِمَن هو اليوم و لِمَن يَدْخُلُ في الإسلام بعد اليوم، و لِمَن لم يُحْلَقْ بَعْدُ، فقلنا: الشَّرَاءُ مِنَ الدَّهَاقِينِ؟ قال: لا يصلح إلا أن يشتري منهم على أن يصيرها للمسلمين، فإن شاء ولي الأمر أن يأخذها أخذها، قلنا: فإن أخذها منه؟ قال: يردّ إليه رأس ماله و له ما أكل من غَلَّتْها بما عمل.»

مع ٦٥٣ ﴿٢﴾ - عنه، عن الحسن بن محبوب، عن خالد بن جَبْرِير، عن

١ - العَدَقُ - بالفتح - : التخلّة بمحلها . و في بعض النسخ و في الكافي : «عَدَقٌ يَدُّ لَكَ في الجَنَّةِ» .  
٢ - تأتي عليه أي امتنع . (الضّاح)

٣ - في بعض النسخ : «بلغ له من الثَّمَنِ» .  
٤ - عَدَقٌ مُدَلَّلٌ أي الَّذِي دنا قطافه .  
٥ - الضَّرارُ فِعَالٌ مِنَ الضَّرَرِ ، أي لا يَضُرُّ الرِّجْلَ أخاه فينقصه شيئاً من حَقِّه ، و لا هو يجاربه على إضراره بإدخال الضَّرَرِ عليه ، و الضَّرَرُ فِعْلُ الواحد و الضَّرارُ فِعْلُ الاثْنَيْنِ ، أو الضَّرَرُ ابتداء الفعل ، و الضَّرارُ الجزاء عليه . و لأستاذنا الشَّعْرَانِيّ - رحمه الله - بيان للخبر أوردناه في هامش الفقيه طبع مكتبتنا - ج ٣ ص ١٠٣ - و من أراد الاطلاع فليراجع هنالك .

أبي الربيع الشامي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا تشتت من أرض السواد شيئاً»<sup>(١)</sup> إلا من كانت له ذمة، فإنها هو فيء للمسلمين».

٤٠٠ ﴿٦٥٤﴾ ٣ - الحسن بن محمد بن سماعة، عن عبد الله بن جبلة، عن علي بن الحارث، عن بكار بن أبي بكر، عن محمد بن شريح «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شراء الأرض من أرض الخراج فكرفهه و قال: إننا أرض الخراج للمسلمين، فقالوا له: فإنه يشتريها الرجل و عليه خراجها؟ فقال: لا بأس إلا أن يستحي من عيب ذلك»<sup>(٢)</sup>.

صح ﴿٦٥٥﴾ ٤ - الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن القلاء، عن محمد بن - مسلم «قال: سألته عن الشراء من أرض اليهود والتصارى، فقال: ليس به بأس، و قد ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل خيبر فخارجهم على أن يترك الأرض في أيديهم يعملون بها»<sup>(٣)</sup> و يعمرونها و ما بها بأس، و لو اشتريت منها شيئاً»<sup>(٤)</sup>، و أيما قوم أحيوا شيئاً من الأرض أو عملوه فهم أحق بها، و هي لهم».

صح ﴿٦٥٦﴾ ٥ - عنه، عن فضالة، عن القلاء، عن محمد بن مسلم «قال: سألته عن شراء أرضهم، فقال: لا بأس أن تشتريها فتكون إذا كان ذلك بمنزلتهم تؤذي منها كما يؤذون منها»<sup>(٥)</sup>.

صح ﴿٦٥٧﴾ ٦ - عنه، عن حماد، عن شعيب، عن أبي بصير «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شراء الأرضين من أهل الذمة، فقال: لا بأس بأن يشتري منهم إذا عملوها وأحيوها فهي لهم، و قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ظهر على خيبر و فيها اليهود خارجهم على أمر و ترك الأرض في أيديهم يعملونها و يعمرونها».

١ - السواد: الشخص، و المال الكثير، و من البلدة: قراها، و رُشناق العراق. (القاموس)

٢ - المراد بأرض الخراج أرض أهل الذمة، و العيب لاشتباه خراج أرضهم بالجزية، و أو يعطى الجزية حقيقة كما ذهب إليه أبو الصلاح. (ملذ)

٣ - في بعض النسخ: «يعملونها»، و قوله: «ما بها بأس» في بعض النسخ: «ما به بأس».

٤ - كلمة «لو» و صليّة.

٥ - يعني الخراج لا الجزية. و قوله: «يؤذون منها» في بعض النسخ: «يؤذون فيها».



ص ٦٥٨ ﴿٧﴾ - عنه، عن النَّصْر، عن هِشَام بن سالم، عن سليمان بن خالد «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرَّجُل يأتي الأرض الخربة فيستخرجها، و يجري أنهارها، و يعمرها و يزرعها ماذا عليه؟ قال: عليه الصَّدَقَةُ<sup>(١)</sup>، قلت: فإن كان يعرف صاحبها؟ قال: فليؤدِّ إليه حقَّه»<sup>(٢)</sup>.

ص ٦٥٩ ﴿٨﴾ - عنه، عن فضالة، عن جميل بن درَّاج، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: أتيا قوم أحيوا شيئاً من الأرض أو عمروها فهم أحقُّ بها».

ص ٦٦٠ ﴿٩﴾ - عنه، عن النَّصْر بن سويد، عن عبد الله بن سنان، عن أبيه «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنَّ لي أرض خراج وقد ضقت بها أفادعها؟ قال: فسكت عني هُنيئاً ثمَّ قال: إنَّ قائمنا لو قد قام كان يصيبك من الأرض أكثر منها. و قال: [و] لو قد قام قائمنا كان للإنسان أفضل من قطائعهم»<sup>(٣)</sup>.

ث ٦٦١ ﴿١٠﴾ - عنه، عن الحسن بن علي<sup>(٤)</sup> «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل اشترى من رجل أرضاً جرباناً معلومة بمائة كَرٍّ على أن يعطيه من الأرض، فقال: حرام، فقلت: جعلت فداك فإني اشتري منه الأرض بكييل معلوم و حنطة من غيرها؟ قال: لا بأس بذلك».

ص ٦٦٢ ﴿١١﴾ - أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألته عن شراء أرض أهل الدِّمَّة، فقال: لا بأس بها، فيكون إذا كان ذلك بمنزلتهم يؤدِّي كما يؤدُّون، قال: و سأله رجل من أهل التَّيْل عن أرض اشتراها بقم التَّيْل<sup>(٥)</sup> من أهل الأرض يقولون:

١ - يعني الزَّكَاة المصطلح.

٢ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : أي أجرة الأرض، و حمله على أصل الأرض بعيد.

٣ - في الكافي: «كان الأستان أمثل من قطائعهم».

٤ - أي ابن فضال، والمسؤول هو الرضا عليه السلام.

٥ - قال الحموي: التَّيْل - بكسر أوله - في مواضع: أحدها بليدة في سواد الكوفة قرب حلَّة بني يزيد مجرقتها خليج كبير يتخلَّج من الفرات الكبير، حفره الحجاج بن يوسف - إلى أن

هي [من] أرضهم وأهل الأستان يقولون: هي من أرضنا، قال: لا تشتريها إلا برضاء أهلها» (١).

١٤٩<sup>↑</sup> كـ ﴿٦٦٣﴾ ١٢ - الحسن بن محمد بن سباعة - عن غير واحد - عن أبان بن عثمان، عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل - أكرت أرضاً من أرض أهل الذمة من الخراج، وأهلها كارهون وإنما يقبلها - السلطان لعجز أهلها عنها أو غير عجز، فقال: إذا عجز أربابها عنها [فلا بأس] لك أن تأخذها إلا أن يضاؤوا، وإن أعطيتهم شيئاً فسخت (٢) أنفس أهلها لكم فخذوها، قال: وسألته عن رجل اشترى أرضاً من أرض الخراج (٣) فبيني فيها أو لم يبن؛ غير أن أناساً من أهل الذمة نزلوها، أله أن يأخذ منها أجرة البيوت إذا أذوا جزية رؤوسهم؟ قال: يُشارطهم فما أخذ بعد الشرط فهو حلال».

مع ﴿٦٦٤﴾ ١٣ - وكتب محمد بن الحسن الصفار إلى أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام «في رجل اشترى من رجل بيتاً في داره (٤) بجميع حقوقه و فوقه بيت آخر، هل يدخل البيت الأعلى في حقوق البيت الأسفل أم لا؟ فوق عليه السلام: ليس له إلا ما اشتراه باسمه وموضعه إن شاء الله»؛

مع ﴿٦٦٥﴾ - وكتب إليه: «في رجل اشترى حجرة أو مسكناً في دار

← قال: - والتيل أيضاً نهر من أنهار الرقة، حفره الرشيد على ضفة نيل الرقة، ونيل مصر. وقال القيروز آبادي: «التيل - بالكسر - : نهر مضر، و قرية بالكوفة، وأخرى بيزد، و بلدة بين بغداد و واسط».

١ - هم الذين بيدهم الأرض وإن ادعاها الآخرون، و لا يمنع ذلك جواز الشراء منهم. أو المراد الطانفتان جميعاً على الاستحباب، إذا كان في يد أحدهما، و لو لم يكن في يد واحد منها، أو كان في أيديهما جميعاً فعلى الوجوب، و لعله أظهر. (ملذ)  
٢ - من الشخوة.

٣ - الظاهر أن المراد القسم الذي هو فيء للمسلمين، و المراد من قوله: «يشارطهم» تعيين قدر الأجرة، كما قاله الأسترآبادي. و قيل: إن شرط الاشتراط لأن سكانهم غالباً يكون داخلاً في أجرة عملهم، و على أي حال لا ريب في أن الاشتراط و تعيين الأجرة أدفع للتزاع، و أقرب إلى الصحة. (ملذ)  
٤ - في بعض النسخ: «في دار له».

بجميع حقوقها وفوقها بيوت ومَسْكَنٍ آخَرَ، يدخل البيوت الأعلى والمسكن - الأعلى في حقوق هذه الحجرة والمسكن الأسفل الَّذِي اشترَاهُ أم لا؟ فَوَقَعَ الْفَيْحَلَا: ليس له منه] ذلك إِلَّا الْحَقُّ الَّذِي اشترَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ « (١) ،

ص ٦٦٦ ﴿ - وكتب إليه : « في رَجُلٍ قال لِرَجُلَيْنِ : اشْهَدَا أَنْ جَمِيعَ هَذِهِ الدَّارِ الَّتِي لَه فِي مَوْضِعٍ كَذَا وَكَذَا بِجَمِيعِ حُدُودِهَا كَلَّمَهَا لِفُلَانِ بْنِ فُلَانٍ ، وَ جَمِيعِ مَالِهِ فِي الدَّارِ مِنَ الْمَتَاعِ ، وَالْبَيْتَةِ لَا تَعْرِفُ الْمَتَاعَ أَيَّ شَيْءٍ هُوَ ؟ فَوَقَعَ الْفَيْحَلَا : يَصْلِحُ إِذَا أَحَاطَ الشَّرَاءُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ « (٢) ،

ص ٦٦٧ ﴿ - وكتب إليه : « في رَجُلٍ كَانَتْ لَه قِطَاعٌ أَرْضِينَ فَحَضَرَهُ - الخُورُجُ إِلَى مَكَّةَ وَالْقَرْيَةَ عَلَى مَرَاجِلٍ مِنْ مَنزِلِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ لَه مِنَ الْمَقَامِ مَا يَأْتِي بِحُدُودِ أَرْضِهِ وَعَرَّفَ حُدُودَ الْقَرْيَةِ الْأَرْبَعَةَ ، فَقَالَ لِلشُّهُودِ : اشْهَدُوا أَنِّي قَدْ بَعْتُ مِنْ فُلَانٍ - يَعْنِي الْمَشْتَرِي - جَمِيعَ الْقَرْيَةِ الَّتِي حَدَّ مِنْهَا وَالثَّانِي وَالثَّلَاثَ وَالرَّابِعَ مِنْهَا ، وَإِنَّمَا لَه فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ قِطَاعٌ أَرْضِينَ فَهَلْ يَصْلِحُ لِلْمَشْتَرِي ذَلِكَ وَإِنَّمَا لَه بَعْضُ هَذِهِ الْقَرْيَةِ وَقَدْ أَقْرَلَهُ بِكَلَّمَتِهَا ؟ فَوَقَعَ الْفَيْحَلَا : لَا يَجُوزُ بِيَعِ مَا لَيْسَ بِمِلْكٍ وَ قَدْ وَجِبَ الشَّرَاءُ مِنَ الْبَائِعِ عَلَى مَا يَمْلِكُ « (٣) ،

ص ٦٦٨ ﴿ - وكتب إليه : « في رَجُلٍ أَشْهَدَهُ رَجُلٌ عَلَى أَنَّهُ قَدْ بَاعَ ضَيْعَةً (٤) مِنْ رَجُلٍ آخَرَ وَهِيَ قِطَاعٌ أَرْضِينَ ، وَلَمْ يَعْرِفِ الْحُدُودَ فِي وَقْتِ مَا أَشْهَدَهُ ، وَقَالَ : إِذَا أَتَوْتُكَ بِالْحُدُودِ فَاشْهَدْ بِهَا ، هَلْ يَجُوزُ لَه ذَلِكَ أَوْ لَا يَجُوزُ أَنْ

١ - لَا تَضَادُ بَيْنَ هَذَا الْخَبَرِ وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَ لِعَدَمِ مَنَافَاةِ الْمَكَاتِبَةِ لَمَّا ذَكَرَهُ مِنَ الْحُكْمِ ، وَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى التَّأْوِيلِ ، لِأَنَّهُ فَرَضَ الْمَسْأَلَةَ فِي الدَّارِ وَالزَّرَاوِي فَرَضَهَا فِي الْبَيْتِ ، وَالْعَرَفَ شَاهِدًا بِالْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ . (مَلَدُ)

٢ - تَقَدَّمَ فِي ج ٦ ص ٣١٤ وَ ٣١٥ تَحْتَ رَقْمِ ١٦٣ فِي ضَمَنِ خَيْرٍ مَعَ بَيَانِ لَه ، وَقَوْلُهُ : «يَصْلِحُ» أَيُّ الْبَيْعِ لِعِلْمِ الْبَائِعِ وَالْمَشْتَرِي وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الشُّهُودَ ، بَلْ مَعَ عَدَمِ عِلْمِ الْمَشْتَرِي أَيْضًا ، لِانْتِزَاعِهِ إِنْ مَعْلُومٌ وَهُوَ الْبَيْتُ ، أَوْ الشَّهَادَةُ فَيَشْهَدُونَ بِمَا سَمِعُوا بِالْخُصُوصِ مَا فِي الْبَيْتِ . (مَلَدُ)

٣ - أَيُّ جَمِيعِ الثَّمَنِ ، إِذَا عَلِمَا أَنَّهُ لَيْسَ الْمُبِيعُ جَمِيعَ الْقَرْيَةِ .

٤ - فِي بَعْضِ النَّسخِ : «ضَيْعَتَهُ» .

يشهد؟ فَوَقَعَ الْحَقُّ : نعم يجوز، والحمد لله» (١)،  
 مع ﴿٦٦٩﴾ - و كتب إليه : « هل يجوز أن يشهد على الحدود إذا جاء قوم  
 آخرون من أهل القرية ليشهدوا له (٢) أن حدود هذه الضيعة التي باعها الرّجل  
 هي هذه فهل يجوز لهذا الشاهد الذي أشهده بالضيعة و لم يسم الحدود بأن  
 يشهد بالحدود بقول هؤلاء الذين عرفوا هذه الضيعة و شهدوا له ؛ أم لا يجوز  
 لهم أن يشهدوا و قد قال لهم البائع : اشهدوا بالحدود إذا أتوكم بها ؟ فَوَقَعَ الْحَقُّ :  
 لا يشهد إلا على صاحب الشيء و بقوله » (٣).

مع ﴿٦٧٠﴾ ١٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الثوّليّ ، عن الشكونيّ ،  
 عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قال النبيّ صلى الله عليه وآله : من غرس شجراً أو حفراً وادياً  
 بدياً (٤) لم يسبقه إليه أحدٌ ، أو أحيا أرضاً ميتة فهي له قضاء من الله عزّ وجلّ و  
 رسوله » .

مع ﴿٦٧١﴾ ١٥ - عنه (٥) ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن حمران ، عن محمد  
 ابن مسلم « قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : أتيا قوم أحيوا شيئاً من الأرض و  
 عمّروها فهم أحقّ بها و هي لهم » .

مع ﴿٦٧٢﴾ ١٦ - الحسن بن محبوب ، عن معاوية بن وهب « قال : سمعت  
 أبا عبدالله عليه السلام يقول : أتيا رجل أتى خربة بائرة فاستخرجها [أ] و كرى أنهارها و  
 عمّرها فإنّ عليه فيها الصدقة ، فإن كانت أرضاً لرجل قبله فغاب عنها و تركها  
 و آخرها ، ثمّ جاء بعد فطلبها فإنّ الأرض لله عزّ وجلّ ، و لمنّ عمّرها » .

ح ﴿٦٧٣﴾ ١٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد (٦) ، عن حريز ، عن

١ - تقدّم الخبر في المجلّد السادس في ص ٣١٤ تحت رقم ١٦٣ مع بيان له .

٢ - في بعض النسخ : «شهدوا له» و : «فشهدوا له» و : «يشهدون له» .

٣ - هذه الأخبار كما ترى خبر واحد عن الضفّار و طريق الشيخ إليه صحيح ، و تقطيعه و  
 جعله ستة أحاديث من عدم الدقّة . ٤ - قال في النهاية : البديّ - بالتشديد - : الأوّل .

٥ - الشند معلق ، و الضمير راجع إلى إبراهيم بن هاشم ، كما في الكافي ، و محمد بن حمران  
 هو ابن أعين مولى بني شيبان و حاله مجهول . ٦ - هو ابن عيسى الجّهنيّ .

زُرارة؛ ومحمد بن مسلم، وأبي بصير؛ وفُضيل، وبُكَيْر؛ وحُران؛ وعبد الرَّحمن بن أبي عبدالله، عن أبي جعفر؛ وأبي عبدالله عليه السلام «قالا: قال رسول الله ﷺ: من أحيأ أرضاً مواتاً فهي له».

ح ﴿٦٧٤﴾ ١٨ - الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي خالد الكابلي<sup>(١)</sup>، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: وجدنا في كتاب علي عليه السلام «إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ<sup>(٢)</sup>» أنا وأهل بيتي الذين أورثنا الأرض، ونحن المتقون، والأرضُ كلها لنا، فمن أحيأ أرضاً من المسلمين فليعمرها وليؤد خراجها إلى الإمام من أهل بيتي<sup>(٣)</sup> و له ما أكل منها، وإن تركها [أ] وأخرها فأخذها رجلٌ من المسلمين من بعده فعمرها وأحيأها فهو أحقُّ بها مِنَ الَّذِي تَرَكَهَا<sup>(٤)</sup>، فليؤد خراجها إلى الإمام من أهل بيتي، و له ما أكل حتَّى يظهر القائم من أهل بيتي بالسيف فيحويها فيمنعها ويخرجهم منها كما حوَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ومنعها، إلَّا ما كان في أيدي شيعتنا فيقاطعهم على ما كان في أيديهم ويترك الأرض في أيديهم».

١٥٢ ↑

ح ﴿٦٧٥﴾ ١٩ - محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن ذبيان، عن موسى بن أكيل، عن داود بن الحصين، عن عمر بن حنظلة، عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل باع أرضاً على أن فيها عشرة أجرة فاشترى المشتري منه بجدوده ونقد الثمن و وقع صَفْقَةُ البيع و افترقا فلتمَّ مسح الأرض فإذا هي خمس أجرة، قال: إن شاء استرجع فضلة ماله وأخذ الأرض، وإن شاء ردَّ البيع وأخذ ماله كله إلَّا أن تكون إلى جنب تلك الأرض<sup>(٥)</sup> له أيضاً أرضون

١ - كأنه اثنان، والصغير اسمه وردان، والكبير اسمه كنكر - كجعفر - وقيل: كَنَكْر لقبه.

٢ - الأعراف: ١٢٨.

٣ - للكلام بيان أورده أستاذنا الشَّعراني - رحمه الله - في هامش الوافي ج ٣ ص ٤٥

- الجزء الحادي عشر من الطبع الحجري - .

٤ - استدلك به بعض الأصحاب على اشتراط كون المحي مسلماً يملكها، والمشهور العدم، و

قالوا: المفهوم لا يعارض المنطوق. (ملذ) ٥ - في الفقيه: «إلى حد تلك الأرض».

فليوفه<sup>(١)</sup> ويكون البيع لازماً له ، و عليه الوفاء [له] بتمام البيع، فإن لم يكن له في ذلك المكان غير الذي باع ، فإن شاء المشتري أخذ الأرض واسترجع فضل ماله ، وإن شاء ردّ الأرض وأخذ المال كله .»

مع ﴿٦٧٦﴾ ٢٠ - الحسين بن سعيد ، عن الثَّصْر ، عن عبد الله بن سينان ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن التزول على أهل الخراج ، فقال : ثلاثة أيام<sup>(٢)</sup> ، روي ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله .»

فق مع ﴿٦٧٧﴾ ٢١ - عنه ، عن فضالة ، عن أبان ، عن محمد<sup>(٣)</sup> « قال : سألته عن التزول على أهل الخراج ، فقال : يُنزَلُ عليهم ثلاثة أيام .»

فق مع ﴿٦٧٨﴾ ٢٢ - عنه ، عن القاسم بن محمد ؛ وفضالة بن أيوب ، عن أبان ، عن إسماعيل بن الفضل<sup>(٤)</sup> « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السخرة في القرى و ما يؤخذ من العُلُوج والأكرة<sup>(٥)</sup> إذا نزلوا القرى ، فقال : يشترط عليهم ذلك فما- اشترط عليهم من الدراهم و السخرة و ما سوى ذلك فيجوز لك<sup>(٦)</sup> و ليس لك أن تأخذ منهم شيئاً حتى تُشارطه ، و إن كان كالمستيقن<sup>(٧)</sup> أن من نزل تلك- الأرض أو القرية أخذ منه ذلك ؛ قال : و سألته عن رجل بنى في حق له إلى جانب

١٥٣ ↑

١ - في الفقيه «فليوفه» ، و قوله : «بتمام البيع» فيه : «بتمام المبيع» .

٢ - في بعض النسخ : «ينزل عليهم ثلاثة أيام» ، و في بعضها : «أنزل» .

٣ - هو ابن مسلم الثقفني - كما مرّ كراراً .

٤ - هو الهاشمي المدني الثقة ، و ما في بعض النسخ : «عن إسماعيل ، عن الفضل» تصحيف .

و في الكافي : «إسماعيل الفضل الهاشمي» .

٥ - السخرة - وزان عُرفَة - : ما سخرت من خادم أو دابة بلا أجر و لا ثمن ، و السخري

- بالصِّم - بمعناه و سخرته في العمل - بالتثقيل - استعملته مجاناً . (المصباح) و العُلُوج جمع العِلج - بالكسر - : و هو الرجل الضخم من قفار العجم . (الصحاح)

٦ - في الكافي : «فهو لك» ، و قوله : «تشارطه» في الكافي : «تشارطهم» .

٧ - في بعض النسخ : «كالمستيقن» ؛ و هو بمعناه ، و في اللّغة : استيقن كنيقن : الأمر و به :

علمه و تحقّقه ، و في بعضها : «كالمستقر» ، و في الكافي مثل ما في المتن .

جار يُبوتاً أو داراً<sup>(١)</sup> فتحوّل أهل دار جاره إليه، أله أن يردهم وهم كارهون<sup>(٢)</sup>؟ فقال: هم أحرارٌ يزلون حيث شاؤوا أو يتحوّلون حيث شاؤوا».

ص ٦٧٩ ﴿٢٣﴾ - عنه، عن القاسم بن محمّد، عن أبان، عن إسماعيل بن - الفضل « قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أرض الخراج إن اشترى الرجل منها أرضاً فبني فيها أو لم يبن غير أن أناساً من أهل الدّمة نزلوها، أله أن يأخذ منهم أجر البيوت إذا أدوا جزية رؤوسهم؟ فقال: يشارطهم فأخذه منهم بعد الشرط فهو حلال».

ص ٦٨٠ ﴿٢٤﴾ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن عليّ - الأزرق « قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام عند موته، فقال: يا عليّ لا يُظلم المَلّاحون بمحضرتك، ولا يزداد على أرض وضعت عليها، ولا سُخّرة على مسلم<sup>(٣)</sup>».

ص ٦٨١ ﴿٢٥﴾ - عنه، عن صفوان، عن ابن مُسكان، عن الحلبيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يكتب إلى عمّاله: « لا تسخروا - المسلمين، ومن سألكم عن الفريضة<sup>(٤)</sup> فقد اعتدى، فلا تُعطوه»، وكان يكتب يوصي بالملاحين خيراً وهم الأكارون».

١ - لإسكان الرعايا للزراعة، و«أهل دار جاره» أي من الرعايا والذهاقين.

٢ - أي الجار الذين كانوا يعملون أولاً و يسكنون قريته، و لعله محمول على ما إذا لم يؤجروا أنفسهم للعمل له. (ملذ) و قوله: «و هم كارهون» في المطبوع السابق: «و هم له كارهون»، و في الكافي مثل ما في المتن.

٣ - زيد في الكافي في آخر الخبر: «يعني الأجير»، يحتمل أن يكون هذا من تنقّة كلام أبي عبد الله عليه السلام، أو الراوي، أو الكليني، و ليس من تنقّة الوصية، و قال العلامة المجلسي (ره): قوله: «يعني الأجير» أي هو أجير لا يعطى أجره على العمل، و قال الأسترآبادي: أي مسلم استأجر أرض خراج.

٤ - كذا في بعض النسخ، أي التقص عن الفريضة، أو سألوكم أن تعطوه الزكاة مع عدم الاستحقاق، و في الكافي و بعض نسخ الكتاب: «غير الفريضة» أي زائداً عن الفريضة.

٤٠ ﴿٦٨٢﴾ ٢٦ - محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين<sup>(١)</sup> ، عن الثَّصْرِينِ سُويد ، عن القاسم بن سليمان ، عن جَرَّاحِ المدائني « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دارٍ فيها ثلاثة أبيات و ليس لها حُجْرَةٌ<sup>(٢)</sup> ، قال : إنَّها - الإذن على البيوت ، ليس على الدَّارِ إذن . »

قال أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه - رحمه الله - : « يعني بذلك الدَّارَ الَّتِي فِيهَا الشُّكَّانُ بِالكَرَى أَوْ السُّكْنَى<sup>(٣)</sup> ، فليس على مثلها من الدُّورِ إذنٌ ، إنَّما الإذن على البيوت ، فأما الدَّارَ الَّتِي لَيْسَتْ لِلغَلَّةِ فليس لأحدٍ أن يدخلها إلا بإذنٍ . »

٤١ ﴿٦٨٣﴾ ٢٧ - الحسن بن محمد بن سماعة ، عن عبد الله بن جبلة ، عن إسحاق بن عمار ، عن العبد الصالح عليه السلام « قال : قلت له : رجلٌ من أهل نَجْرَانَ يكون له أرضٌ ثمَّ يسلم أيش عليه<sup>(٤)</sup> ؟ ما صالحهم عليه النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله ؟ أو ما على المسلمين ؟ قال : عليه ما على المسلمين ، إنَّهم لو أسلموا لم يصلحهم - النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله . »

٤٢ ﴿٦٨٤﴾ ٢٨ - عنه ، عن محمد بن أبي حمزة ، عن عبد الرحمن بن الحجاج « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عما اختلف فيه ابنُ أبي ليلى<sup>(٥)</sup> و ابنُ شُرْمَةَ في - السَّوادِ و أرضه ، فقلت : إنَّ ابنَ أبي ليلى قال : إنَّهم إذا أسلموا فهم أحرار و ما في أيديهم من أرضهم لهم ، و أما ابنُ شُرْمَةَ فزعم أنَّهم عبيدٌ و أنَّ أرضهم الَّتِي

١ - يعني ابن سعيد الأهوازي ، و رواه مشترك بين الأشعري و ابن خالد البرقي .

٢ - في الفقيه : « الحجر » أي ليس لهذه البيوت منع عن الدخول ، يعني : ليس لها باب ؛ فهل يحتاج إلى الاستيذان لدخول الدَّارِ أم لا ، و يجوز الدخول .

٣ - في الفقيه ( ج ٣ ص ٢٤٤ ) : « يعني بذلك الدَّارَ الَّتِي تكون للغلَّة و فيها الشُّكَّانُ بِالكَرَى أَوْ بالسُّكْنَى . »

٤ - يعني : أي شيء عليه ؟ .

٥ - المراد به محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قاضي الكوفة و أحد الأعلام ، مات سنة ١٤٨ ، و التسمية إلى الجدِّ . و تقدَّم الكلام فيه ، راجع ج ٦ ص ٣٣٢ ذيل الخبر ١٢ من زيادات القضايا و الأحكام . و ابن شُرْمَةَ هو عبد الله بن شُرْمَةَ البجلي الكوفي ، كان قاضياً لأبي جعفر المنصور ، توفي سنة ١٤٤ .



بأيديهم ليست لهم، فقال: في الأرض؛ ما قال ابن شُبْرَمَةَ، وقال في الرجال ما قال ابن أبي ليلى، إنهم إذا أسلموا فهم أحرار، - ومع هذا كلام لم أحفظه - .

صح (٦٨٥) ﴿٢٩﴾ - محمد بن الحسن الصَّقَّار «قال: كتبت إلى أبي محمد عليه السلام في رجل اشترى من رجل أرضاً بمجودها الأربعة وفيها زرعٌ ونخلٌ وغيرهما من الشجر ولم يذكر الثخل ولا الزرع ولا الشجر في كتابه وذكر فيه أنه قد اشترها بجميع حقوقها الداخلة فيها والخارجة منها، أيدخل الثخل والأشجار والزرع في حقوق الأرض أم لا؟ فوقع عليه السلام: إذا ابتاع الأرض بمجودها وما أغلق عليه بابها فله جميع ما فيها إن شاء الله» (١).

صح (٦٨٦) ﴿٣٠﴾ - الصَّقَّار، عن أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى قال: حدثني أبو بردة بن رجا (٢) «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: كيف ترى في شراء أرض الخراج؟ قال: ومن يبيع ذلك وهي أرض المسلمين؟ قال: قلت: يبيعها - الذي هي في يده، قال: ويصنع بخراج المسلمين ماذا؟ ثم قال: لا بأس؛ اشتر حقها منها وتحول حق المسلمين (٣) عليه، ولعله يكون أقوى عليها وأمل بخراجهم منه».

### ﴿١٢﴾ - باب أجر السمسار (٤) والدَّال

صح (٦٨٧) ﴿١﴾ - الحسن بن محبوب، عن أبي ولاد (٥)، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وغيره، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: لا بأس بأجر السمسار والدَّال، إنَّها هو يشتري للتاس يوماً بعد يوم بثنيء معلوم، إنَّها هو مثل الأجير».

١ - تقدم الخبر في «باب الفرر والمجازفة» ص ١٦٤ تحت رقم ٨٤.

٢ - في كتب الرجال: «بردة بن رجا» وهو مجهول.

٣ - في بعض النسخ: «حقوق المسلمين».

٤ - قال المُطَّوِّزِي في المُغْتَرَب: السَّمْسَار - بكسر الأوّل - : التوسّط بين البائع والمشتري،

فارسية مقربة، عن الليث، والجمع سمسارة.

٥ - يعني حفص بن سالم الحنّاط، وقيل: ابن يونس.

س ٦٨٨ ﴿٢﴾ - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم؛ أو غيره، عن عبدالله ابن سنان «قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام - وأنا أسمع - فقال له: إننا نأمر الرجل فيشتري لنا الأرض والغلام والدار والجارية؛ ونجعل له جُعلاً<sup>(١)</sup>، قال: لا بأس بذلك».

س ٦٨٩ ﴿٣﴾ - عنه، عن ابن أبي عمير - عن بعض أصحابنا من أصحاب الرقيق - «قال: اشترت لأبي عبدالله عليه السلام جارية فناولني أربعة دنائير فأبيت، فقال: لتأخذن فأخذتها، فقال: لا تأخذ من البائع»<sup>(٢)</sup>.

س ٦٩٠ ﴿٤﴾ - عنه، عن ابن محبوب، عن عبدالله بن سنان «قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام - وأنا أسمع - فقال: رُبا أمرنا الرجل يشتري لنا الأرض والدار والغلام والجارية ونجعل له جُعلاً، قال: لا بأس به».

س ٦٩١ ﴿٥﴾ - عنه، عن الحسين بن بشار<sup>(٣)</sup>، عن أبي الحسن عليه السلام «في رجل يدل على الدور والضياع ويأخذ عليه الأجر، قال: هذا أجرة؛ لا بأس بها».

ث ٦٩٢ ﴿٦﴾ - الحسن بن محمد بن سماعة، عن حسين بن هاشم؛ وعلي بن رباط؛ و صفوان بن يحيى، عن يعقوب بن شعيب، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألت عن الرجل يبيع للقوم بالأجر عليه ضمان ما لهم<sup>(٤)</sup>؟ قال: إذا طابت نفسه بذلك، إنمّا أخاف أن يفرموه أكثر<sup>(٥)</sup> ممّا يصيب عليهم، فإذا طابت

١ - الجُعْلُ والجُعيلة: الأجر الذي يأخذه الإنسان على فعل الشيء. (أقرب الموارد)

٢ - ذلك لأنه مأمور من جانبه عليه السلام لا من البائع. والمشهور أنه لا يكون الأجرة إلا من أحد الطرفين وهو أحوط.

٣ - الحسين بن بشار - بالياء الموحدة المفتوحة والشين المعجمة المشددة - المدائني، ثقة صحيح. وفي بعض النسخ: «الحسين بن يسار»، وفي الكافي مثل ما في المتن.

٤ - ظاهر الجملة الاستفهام لكنّ فيها سقط، والصواب «و عليه ضمان لهم» كما يأتي في باب الإجازات تحت رقم ٤٧ بهذا السند.

٥ - كذا في النسخ، ولكن في ٤٧ من باب الإجازات: «إنمّا أكره من أجل أنني أخشى أن يفرموه أكثر - إلخ».

نفسه فلا بأس» .

فق ﴿٦٩٣﴾ ٧ - عنه ، عن هؤلاء الثلاثة<sup>(١)</sup> ، عن يعقوب بن شعيب ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألته عن الرجل يبيع للقوم الشيء يحمل إليه هذه - الحملة<sup>(٢)</sup> ؛ وهذه الحملتين<sup>(٢)</sup> ، وهذه الثلاثة ، وبعضها أفضل من بعض فيأتيه - الرجل فيقول : بعنيها جملة ، فقال : ما يعجبني »<sup>(٣)</sup> .

فق ﴿٦٩٤﴾ ٨ - عنه ، عن محمد بن زياد ، عن عبدالرحمن بن الحجاج ، عن - العبد الصالح عليه السلام « قال : سألته عن رجل يقول للرجل : أشترى منك هذا - الطعام وغيره على أن تجعل لي فيه رجحاً أو تجعل لي فيه شيئاً على أن أشترى منك ، فكره ذلك »<sup>(٤)</sup> .

فق ﴿٦٩٥﴾ ٩ - عنه ، عن صفوان ، عن عبدالله بن مسكان ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قلت له : الرجل يأتيه التبت<sup>(٥)</sup> بأحاملهم فيبيعها لهم بالأجر فيقولون له : أقرضنا دنائيرَ فإننا نحد من يبيع لنا غيرك ولكتنا نخضك بأحاملنا من أجل أنك تقرضنا ، قال : لا بأس به ؛ إنما يأخذ دنائيرَ مثل دنائيره ، و ليس بثوبٍ إن ليسه كسر من ثمنه و لا دابة إن ركبها كسرهما وإنما هو معروف يصنعه إليهم »<sup>(٦)</sup> .

١٥٧ ↑

١ - يعني الذين تقدم ذكرهم في الخبر السادس .

٢ - في بعض النسخ بالمعجمة - في الموردين - .

٣ - لعل كراهته عليه السلام لأجل أن مالك الجيد غير مالك الزديء و يبيع الجميع بثمن واحد صفقة ، والمنع حينئذ ظاهر . و سأتى الخبر بسند صحيح مع بيانه في ص ٢٧٩ تحت رقم ٤٢ .

٤ - ذلك لأن أجرة التسمار أو الدلال تكون على المشتري ، فيجب عليه - أي على الدلال - رعاية حال المشتري ، فأخذ الأجرة من البائع يكون سبباً لقرع المشتري .

٥ - التبت والتبيط : قوم يزلون بالبطائح بين العراقين ، والجمع أنباط . (الضحاح)

٦ - يدل على أن مثل هذا الشرط لا يضر بالذين ليصير رباً ، لأنه يعمل عملاً بإزاء الأجر ، و هذا معروف يصنعه إليهم للجهل . (ملذ) و تقدم الخبر في ج ٦ ص ٢٢٦ من كتاب القرض تحت رقم ١٥ .

## ﴿١٣ - باب التَّلَقِّي والحِكْرَة﴾

١ - أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن مُثَنَّى الحِطَّاطِ، عن مينهال القَصَّابِ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال: لا تَلَقَّ ولا تشتر ما يتَلَقَّى، ولا تأكل منه» (٢).

٢ - أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن أحمد بن - الثَّضْر، عن عمرو بن شمر، عن عروة بن عبدالله، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا يتَلَقَّى أحدكم تجارةً خارجاً من المصر ولا يبيع حاضرٌ لبادٍ، والمسلمون يرزق الله بعضهم من بعض».

٣ - ابن محبوب، عن عبدالله بن يحيى الكاهلي، عن مينهال القَصَّابِ (٣) «قال: قلت له: ما حدُّ التَّلَقِّي؟ قال: رُوحة» (٤).

٤ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن ابن الحجاج، عن مينهال القَصَّابِ «قال: قال [لي] أبو عبدالله عليه السلام: لا تَلَقَّ؛ فإن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن التَّلَقِّي، قلت: وما حدُّ التَّلَقِّي؟ قال: ما دون غُدوةٍ أو رُوحة، قلت: فكم الغُدوة والرُّوحة؟ قال: أربعة فراسخ، قال ابن أبي عمير: وما فوق ذلك ليس بتَلَقٍّ».

٥ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن يعقوب بن يزيد، عن -

١ - قال في المصباح: «احتكر زيد الطعام إذا حبسه إرادة الغلاء، الاسم الحِكْرَة - مثل الفرقة من الافتراق -، والحَكْر: بفتحين أو إسكان الثاني لغة بمعناه».

٢ - قال ابن الأثير: فيه «أنه نهى عن تَلَقِّي الرُّكبان» هو أن يستقبل الحضريَّ البدويَّ قبل وصوله إلى البلد، ويخبره بكساد ما معه كذباً، ليشتري منه سيلقته بالوكس، وأقلَّ من ثمن الجمل، وذلك تفريرٌ محرم.

٣ - روى هو عن أبي عبدالله عليه السلام وحاله مجهول.

٤ - قال الجزري: «على رُوحة من المدينة» أي مقدار رُوحة، وهي المرّة من الزواج.

الغفاري<sup>(١)</sup>، عن القاسم بن إسحاق، عن أبيه، عن جدّه « قال : قال رسول الله ﷺ : علامة رضى الله عزّ وجلّ في خلقه عدلُ سلطانهم ، و رخصُ أسعارهم ، و علامة غضب الله عزّ وجلّ على خلقه جورُ سلطانهم ، و غلاءُ أسعارهم »<sup>(٢)</sup> .  
 ص ٦٠١ ﴿٧٠١﴾ - الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب ، عن إسماعيل بن -  
 أبي زياد ، عن أبي عبدالله ، عن أبيه عليه السلام « قال : قال رسول الله ﷺ : لا يَحْتَكِرُ -  
 الطعام إلا خاطئ » .

ص ٧٠٢ ﴿٧٠٢﴾ - سهل بن زياد ، عن جعفر بن محمد الأشعري ، عن ابن -  
 القداح<sup>(٣)</sup> ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قال رسول الله ﷺ : الجالب مرزوق  
 والمحتكر ملعون »<sup>(٤)</sup> .

ص ٧٠٣ ﴿٧٠٣﴾ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الثوقلي ، عن السكوني ، عن  
 أبي عبدالله عليه السلام « قال : الحكرة في الخصب أربعون يوماً ، و في الشدة و البلاء  
 ثلاثة أيام ، فما زاد على الأربعين يوماً في الخصب فصاحبه ملعون ، و ما زاد في -  
 العسرة على ثلاثة أيام فصاحبه ملعون »<sup>(٥)</sup> .

نق ٧٠٤ ﴿٧٠٤﴾ - أحمد بن محمد ، عن محمد بن يحيى ، عن غياث ، عن أبي -  
 عبدالله عليه السلام « قال : قال : ليس الحكرة إلا في الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب

١ - له كتاب ، عنه ابن فضال . (ست) و الظاهر أنه عبدالله بن إبراهيم الغفاري .

٢ - علامة غضبه تعالى على جماعة من الناس بُعِدْهُمْ عن الصراط السوي ، و قُرْبُهُمْ إلى ذرّات السفالة و البطالة و سقوطهم في ورطة الكفر و الضلال و الظلم و التور ، كما هو المشاهد اليوم في البسيطة ، و قد قال الله عزّ وجلّ : « وَ لَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَ اتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ وَ لَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » [الأعراف : ٩٦] .

٣ - في بعض النسخ «عن أبي العلاء» ، ولكن في الكافي و الاستبصار : «عن ابن القداح» و هو عبدالله بن ميمون .

٤ - الجلب : سوق الشيء من موضع إلى آخر ، و جلبه يجلبه : ساقه من موضع إلى موضع .

٥ - قال في المسالك : الأقوى تقييده بالحاجة لا بالمدة ، و هذا مختار أكثر المتأخرين و حملوا الخبر على أن أو عادة الوقت .

والسَّمْنُ» (١).

مع ﴿٧٠٥﴾ ١٠ - محمد بن أحمد، عن محمد بن سنان، عن حُدَيْفَةَ بن - منصور، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: فُقِدَ الطَّعامُ (٢) على عهدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فَأَتَى الْمُسْلِمُونَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ فُقِدَ الطَّعامُ فلم يبقَ منه شيءٌ إِلَّا عندَ فُلانٍ، فَرَّهْ بِبَيْعِ (٣)، قال: فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: يا فلان، إنَّ الْمُسْلِمِينَ قد ذكروا أَنَّ الطَّعامَ قد فقدَ إِلَّا شيئاً (٤) فَأُخْرِجْه وبعه كيف شئت ولا تحبسه». ١٥٩

ح ﴿٧٠٦﴾ ١١ - عليُّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: الحُكْرَةُ أن تشتري طعاماً ليس في المصر غيره فتحتكره، فإذا كان في المصر طعامٌ أو يُباع غيره فلا بأس بأن يلتمس بسلقته الفضل، قال: و سأله عن الزَّيْتِ، قال: إذا كان عند غيرك فلا بأس بما ساكه» (٥).

مع ﴿٧٠٧﴾ ١٢ - أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن أبي الفضل سالم الحنطاط «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: ما عمَّلك؟ قلت: حنطاط وربما قدمت على نفاق (٦) وربما قدمت على كسادٍ فحبست، قال: فما يقول من قبلك فيه؟ قلت: يقولون: مُحْتَكِرٌ، قال: يبيعه أحدٌ غيرك؟ قلت: [و] ما أبيع من ألف جزء جزءاً، قال: لا بأس، إنَّها كان ذلك رجلاً من قريش (٧) يقال له: حكيم بن حزام؛ كان إذا دخل الطعام المدينة اشتراه كله، فرَّ عليه النبي صلى الله عليه وآله فقال: يا حكيم بن حزام إياك أن تحتكر».

١ - زاد في الفقيه: «و الزَّيْتِ»، و ليس في الكافي و نسخ التهذيب.

٢ - في الاستبصار: «نفد الطعام»، و نفد الشيء فني و ذهب و انقطع.

٣ - في الكافي: «ببيعه»، و في الاستبصار: «بيعه» و هو أصوب.

٤ - في الاستبصار: «إلا شيئاً عندك».

٥ - محمول على ما إذا كان بقدر حاجة الناس: ٦ - أي على رواج.

٧ - أي الذي احتكر الطعام رجلاً من قريش. و كان حكيم بن حزام ابن أخي خديجة ثم المؤمنين - عليها السلام -، و آمن أو أسلم عام الفتح، و قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من دخل دار حكيم فهو آمن».

ح ﴿٧٠٨﴾ ١٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن الرجل يحتكر الطعام و يتربص به ، هل يجوز ذلك ؟ فقال : إن كان الطعام كثيراً يسع الناس فلا بأس به ، وإن كان الطعام قليلاً لا يسع الناس فإنه يكره أن يحتكر الطعام و يترك الناس و ليس لهم طعام » (١).

صح ﴿٧٠٩﴾ ١٤ - أحمد بن محمد بن خالد ، عن إسماعيل بن مهران ، عن حماد بن عثمان « قال : أصاب أهل المدينة غلاء و قحطٌ حتى أقبل الرجل الموسر (٢) يخلط الخنطة بالشعير و يأكله و يشتري فينفق الطعام (٣) ، و كان عند أبي عبد الله عليه السلام طعامٌ جيدٌ ، قد اشتراه أول السنة ، فقال لبعض مواليه : اشتر لنا شعيراً فاخلط بهذا الطعام أو يعه فإننا نستكره أن نأكل جيداً و يأكل الناس رديئاً » (٤).

ع ﴿٧١٠﴾ ١٥ - محمد بن يحيى العطار ، عن علي بن إسماعيل ، عن علي بن - الحكم ، عن جهم بن أبي جهم ، عن معتب (٥) « قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام - و قد يزيد الشعر بالمدينة (٦) - : كم عندنا من طعام ؟ قال : قلت : عندنا ما يكفيننا أشهراً كثيرة ، قال : أخرجه و يعه ، قال : قلت : و ليس بالمدينة طعام ؟ قال : يعه ، قال : فلما يعته قال : اشتر مع الناس يوماً بيوم (٧) ، و قال : يا معتب

١ - ظاهره الكراهة .

٢ - أيسر الزجل إيساراً : صار ذاغى ، فهو موسرٌ ، و اليسر ضد العسر .

٣ - نفقت الشلعة أي كثر طلبها . و في الكافي : « و يشتري ببعض الطعام » فالباء زائدة ، أي يشتري بعض الخنطة لخلطها بالشعير .

٤ - يدل على استحباب مشاركة الناس فيما يطعمون مع القدرة على الجيد . (المرأة) و قوله : « رديئاً » في بعض النسخ : « رديئاً » .

٥ - معتب - بضم الميم و فتح العين و تشديد التاء المكسورة قبل الباء الموحدة - مولى أبي عبد الله عليه السلام ، و هو ثقة . و « جهم بن أبي جهم » في الكافي : « جهم بن أبي جهمة » كوفي .

٦ - في الكافي : « و قد تزيد الشعر بالمدينة » على بناء التفعّل ، و هو أظهر ، و الواو للحال .

٧ - أي كل يوم بقدر يوم ، أو مقابلاً بيوم الناس و مطابقاً لهم ، أو يوماً بعد يوم . (ملذ)

اجعل قوت عيالي نصفاً شعيراً و نصفاً حنطةً ، فإنَّ الله يعلم أنَّي واجد أن أطعمهم الحنطة على وجهها و لكنِّي أحبُّ أن يراني الله عزَّوجلَّ قد أحسنتُ تقدير المعيشة» .

٤٠٠ ﴿٧١١﴾ ١٦ - أحمد بن أبي عبدالله ، عن محمد بن أحمد<sup>(١)</sup> ، عن يونس بن يعقوب ، عن مُعْتَب « قال : كان أبو الحسن عليه السلام يأمرنا إذا أدركت الثمرة أن نخرجها فنبيعها ونشتري مع المسلمين يوماً بيوم» .

٤٠١ ﴿٧١٢﴾ ١٧ - الحسين بن سعيد ، عن النَّضْر بن شويد ، عن عبدالله بن سليان<sup>(٢)</sup> ، عن أبي عبدالله عليه السلام « أنه قال في تجار قديموا أرضاً اشتركوها<sup>(٣)</sup> على أن لا يبيعوا ببيعهم إلا بما أحبوا<sup>(٤)</sup> ، قال : لا بأس بذلك »<sup>(٥)</sup> .

٤٠٢ ﴿٧١٣﴾ ١٨ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن وهب ، عن الحسين بن عبدالله بن صمرة ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن علي بن أبي طالب عليه السلام ، أنه قال : رفع الحديث<sup>(٦)</sup> إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أنه مرَّ بالمحتكرين فأمر بحكومتهم أن تُخرج إلى بطون الأسواق و حيث تنظر الأبصار

١ - كذا في التسخ ، و في الكافي : «عن محسن بن أحمد» و هو الضواب ، بقرينة روايته عن يونس بن يعقوب كثيراً ، و رواية أحمد البرقي عن محسن بكتابه .

٢ - هو التخعي و لم يوثق . و في الفقيه : «و روى النضر ، عن عبدالله بن سنان - الخ» .

٣ - في بعض النسخ : «اشترطوا» ، و في الفقيه : «و اشتركوها» .

٤ - أي تماهدوا و اتفقوا على أن لا يبيعوا متاعهم إلا بما أحبوا من القيمة المعينة و ليس لأحد أن ينقص من الثمن المعين .

٥ - تقدّم التهي عن ذلك ، و لعلّ التهي في الشيء الحياتي اللازم ، و الجواز لغير ذلك ، والله يعلم .

٦ - كذا في التسخ و هو كما ترى و لا معنى لرفع السند ههنا ، و كذا لم نعث على رواية محمد بن أحمد بن يحيى ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه في غير هذا الخبر ، و الظاهر أن المراد جعفر ابن محمد الأشعري ، و في الاستبصار «الحسين بن عبدالله بن صمرة» و السند مضطرب ، ولكن الخبر في توحيد الصدوق (ره) طبع مكتبة الصدوق ص ٣٨٨ «عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن غياث بن إبراهيم ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جدّه عليهم السلام قال : مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - الخ» ، بزيادة .



إليها ، فقيل لرسول الله ﷺ : لو قومت عليهم ، فغضب رسول الله ﷺ حتى عرف الغضب في وجهه ، فقال : أنا أقوم عليهم !؟ إنما السعير إلى الله ، يرفعه إذا شاء ، و يخفضه إذا شاء» .

١٩ - أحمد بن محمد ، عن النضر بن إسحاق الكوفي ، عن عائذ ابن حبيب<sup>(١)</sup> « قال : سمعت جعفر بن محمد عليه السلام يقول : شراء الحنطة يني الفقر ؛ و شراء الدقيق ينشيء الفقر و شراء الخبز محق<sup>(٢)</sup> ، قال : قلت : لم - أبقاك الله - ؛ فن لم يقدر على شراء الحنطة ؟ قال : ذلك لمن يقدر و لا يفعل »<sup>(٣)</sup> .

٢٠ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن عيسى ، عن درُست ، عن إبراهيم<sup>(٤)</sup> ، عن أبي الحسن عليه السلام « قال : من اشترى الحنطة زاد ماله ، و من - اشترى الدقيق ذهب نصف ماله ، و من اشترى الخبز ذهب ماله » .

٢١ - عنه ، عن أبي بصير<sup>(٥)</sup> ، عن الحسن بن الصَّبَّاح الزَّعفراني ، عن حماد بن خالد ، عن عبدالكريم ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث<sup>(٦)</sup> ، عن علي عليه السلام « قال : من باع الطعام نزعته منه الرَّحمة » .

١ - هو أبوأحمد العبيد الكوفي ، عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام ، لكن حاله مجهول . و في الكافي «عباد بن حبيب» . و في بعض النسخ : «عائذ بن جندب» . و جاء الخبر في الكافي في باب «فضل شراء الحنطة والطعام» .

٢ - المراد بأمثال هذه الأخبار المنع عن الكسل والفراغ ؛ و الحث على العمل ، و أن لا يكون أحدٌ كلاً على غيره ، بل يباشر أموره الحياتية بنفسه .

٣ - قال في الدروس : يستحب شراء الحنطة للقوت ، و يكره شراء الدقيق ، و أشد كراهة الخبز . (المرآة)

٤ - يعني إبراهيم بن عبد الحميد الأسدي الذي له أصل و هو ثقة . و راويه درست بن - أبي منصور ، و محمد بن عيسى هو العبيدي . ٥ - الظاهر هو الحارث بن يوسف الكنداني .

٦ - الظاهر هو الحارث بن عبدالله الأورهمداني الحارفي - بكسر الزاء و فاء ، نسبة إلى خارف بطن من همدان - أبو زهير الكوفي ، و راويه عمر [و] بن عبدالله بن عبيد و يقال : علي ، أبو إسحاق السبيعي ، تابعي ، و السبيعي - كامير - بطن من همدان .

٤٤ ﴿٧١٧﴾ ٢٢ - عنه، عن سلمة، عن علي بن مُنذِر الرِّبَال، عن محمد بن -  
 الفُضَيْل<sup>(١)</sup>، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إذا كان عندكم درهم فاشتر به حِنطة  
 فإنَّ الحقَّ في الدَّقِيقِ».

مع ﴿٧١٨﴾ ٢٣ - عنه، عن بُنان بن محمَّد، عن أبيه، عن ابن المُغيرة، عن -  
 السَّكُونِيِّ، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «قال: لا تمانعوا قرضَ الخَمِيرِ والخَبْزِ، فإنَّ  
 منعه<sup>(٢)</sup> يُورث الفقر».

٤٥ ﴿٧١٩﴾ ٢٤ - عنه، عن محمد بن الحسين، عن الحكم بن مسكين، عن  
 إسحاق بن عمار «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أستقرض الرَّغِيفَ من الجِيرانِ  
 فنأخذ كبيراً ونعطي صَغِيراً، أو نأخذ صَغِيراً ونُعطي كبيراً<sup>(٣)</sup>، قال: لا بأس».

نق ﴿٧٢٠﴾ ٢٥ - عنه، عن محمد بن الحسين، عن عبد الله بن جَبَلَةَ، عن -  
 الكِنَانِيِّ<sup>(٤)</sup> «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: يا أبا الصَّبَّاحِ شِراءَ الدَّقِيقِ ذُلٌّ، و شِراءَ -  
 الحِنطةِ عِزٌّ، و شِراءَ الخَبْزِ فَقْرٌ، و أعوذ بالله من الفقر».

ت ﴿٧٢١﴾ ٢٦ - وقال عليه السلام: «دخل رسول الله صلى الله عليه وآله على عائشة وهي  
 تحصي الخبز، فقال: يا عائشة لا تحصي<sup>(٥)</sup> الخبز فيحصي عليك».

مع ﴿٧٢٢﴾ ٢٧ - عنه، عن محمد بن عيسى، عن الدهقان<sup>(٦)</sup>، عن دُرُست،  
 عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي الحسن عليه السلام «قال: أتى رسول الله صلى الله عليه وآله قومٌ  
 فشكوا إليه سرعة نفاذ طعامهم، فقال صلى الله عليه وآله: تكيلون أو تهيلون<sup>(٧)</sup>؟ فقالوا:  
 تهيل يا رسول الله - يعنون الجِزَافَ -، فقال لهم: كيلوا فإنه أعظم للبركة».

١ - هو محمد بن فضيل بن غزوان أبو عبد الرحمن الكوفي، قال أبو داود: كان شيعياً، و  
 قال حرب عن أحمد: كان يتشيع و كان حسن الحديث، و راويه علي بن المنذر الأودي الكوفي  
 الطريقي، قال التسناني: شيعي محض ثقة. (تهذيب التهذيب للعلشانيني) والمراد بـ«سلمة» ابن -  
 الخطاب، كما في الكافي.

٢ - في الفقيه: «فإنَّ منعهما» و هو أصوب.

٣ - إذا لم يشترط.

٤ - هو أبو الصَّبَّاحِ إبراهيم بن نعيم العبدي الكِنَانِيِّ.

٥ - في الفقيه: «لا تحصى».

٦ - يعني عبيد الله بن عبد الله الدهقان الواسطي و كان ضعيفاً.

٧ - هلت الدَّقِيقِ في الجِرابِ صببته من غير كيل. (الصحاح)

ص ٧٢٣ ﴿٢٨﴾ - عنه، عن محمد بن الحسين، عن الحسين بن ثوير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا أصابتكم جماعة فاعتنوا بالزبيب» (١).

### ﴿١٤﴾ - باب الشُّفْعَةِ (٢)

ص ٧٢٤ ﴿١﴾ - محمد بن يعقوب، عن علي بن محمد، عن إبراهيم بن إسحاق، عن عبدالله بن حماد (٣)، عن جميل بن دُرَّاج، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: إذا وَقَعَتِ السَّهَامُ ارتفعتِ الشُّفْعَةُ» (٤).

↑  
١٦٣

١ - في بعض النسخ: «فاعتنوا بالزيت»، و في أكثر نسخ الكافي: «فاعتنوا» من العبث، وقال العلامة المجلسي (ره): العبث كناية عن الأكل قليلاً قليلاً، فإنه يسد شدة الجوع بقليل منه، و في الصحاح: «العبث: الخلط. و قد عبثه - بالفتح - يعبثه عبثاً: خلطه. و جاء رجلان بعبثه في وعائه، أي بُرِّ و شعير قد خلطاً». و ما في المتن: «فاعتنوا» من الاعتناء بمعنى الاهتمام، و منهم من قرء: «فاعتنوا» بمعناه - انتهى. أقول: هذا الخبر والأخبار السابقة - يعني من الخبر ١٩ إلى هنا - غير مناسب للباب.

٢ - قال القطرعي: «الشُّفْعَةُ - كُفْرَةٌ - هي في الأصل التقوية والإعانة، و في الشرع: استحقاق الشريك الحصّة المبيعة في شركة واشتقاقها على ما قيل من الزيادة، لأن الشفيع يضم المبيع إلى ملكه فيشفعه به كأنه واحداً وترأ فصار زوجاً شفعاً». و قيل: الشُّفْعَةُ من شفعت الشيء إذا ضمته و ثنيته، و منه شفع الأذان، و سُمِّيَتْ «شفعة» لضم نصيب إلى نصيب (ملذ).

٣ - في بعض النسخ: «عبدالرحمن بن حماد»، والظاهر هو سهو، والصواب في هذا الموضوع «عبدالله بن حماد» - كما في الكافي - بقرينة رواية إبراهيم بن إسحاق عنه كثيراً و عدم روايته عن عبدالرحمن بن حماد.

٤ - قال في المسالك: «اختلف الأصحاب في محل الشُّفْعَةِ من الأموال بعد اتفاقهم على ثبوتها في العقار الثابت القابل للقسمة كالأرض والبساتين على أقوال كثيرة، فذهب أكثر المتقدمين و جماعة من المتأخرين إلى ثبوتها في كل مبيع، منقولاً كان أم لا، قابلاً للقسمة أم لا. و قيده آخرون بالقابل للقسمة، و تجاوز آخرون بثبوتها في المقسوم أيضاً. واختار أكثر المتأخرين اختصاصها بغير المنقول عادة متى يقبل القسمة. واختلف في تفسير عدم قبول القسمة، فقيل: ما لا ينتفع به بعد القسمة أصلاً. و قيل: أن ينقص القيمة نقصاناً فاحشاً. و قيل: أن يبطل منفعة المقسومة منه». (ملذ)

٢٢٥ ﴿٧٢٥﴾ ٢ - الحسن بن محمد بن سَمَاعَةَ، عن جعفر بن سَمَاعَةَ، عن أبان، عن أبي العباس التَّبَّاق<sup>(١)</sup> «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: الشُّفْعة لا تكون إلا لشريك»<sup>(٢)</sup>.

٢٢٦ ﴿٧٢٦﴾ ٣ - عنه، عن جعفر، عن أبان، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سمعته يقول: الشُّفْعة لا تكون إلا لشريك».

٢٢٧ ﴿٧٢٧﴾ ٤ - محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عبد الله بن هلال، عن عُقْبَةَ بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وآله بالشُّفْعة بين الشُّركاء في الأرضين والمساكن، وقال: لا ضَرَرَّ ولا ضِرَارَ، وقال: إِذَا رُقِّتِ الْأَرْفُ<sup>(٣)</sup> وَحُدَّتِ الْحُدُودَ فَلَا شَفْعة».

٢٢٨ ﴿٧٢٨﴾ ٥ - عنه، عن محمد بن الحسين، عن يزيد بن إسحاق، عن هارون بن حمزة العَنَوِيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألتُه عن الشُّفْعة في-الدُّورِ أَشْيَاءٍ وَاجِبٌ لِلشُّرَيْكِ، وَتَعْرُضُ عَلَى الْجَارِ وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ؟ فَقَالَ: الشُّفْعة فِي الْبُيُوعِ إِذَا كَانَ شَرِيكًا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ بِالثَّمَنِ».

٢٢٩ ﴿٧٢٩﴾ ٦ - عليُّ بن إبراهيم<sup>(٤)</sup>، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال:

١ - هو فضل بن عبد الملك، كوفي ثقة.

٢ - أي واحد لا للاثنتين، أو ليس للجار كما قاله العاقبة، ويمكن استفادتها معاً منه. (ملذ) وفي الكافي في خبر: «لا شُفْعة إلا لشريك لم يقاسم»، وفي آخر: «الشُّفْعة لكل شريك لم يقاسم».

٣ - الأرفة - بالضم: - الحد والعلم وما يجعل فاصلاً بين الأرضين، وقوله: «لا ضرر ولا ضِرار» أي لا يضرّ الرّجل أخاه ابتداءً، ولا يضرّه جزاءً، لأنّ الضرر يكون من الواحد، والضرر من الاثنتين بمعنى الضّارة وهو أن تضرّ مَنْ ضَرَّكَ. وفي «مجمع البحرين»: «الضّرار فعال من الضرّ، أي لا يجازيه على إضراره بإدخال الضرر عليه، والضرر فعل الواحد والضرر فعل الاثنتين، والضرر ابتداء الفعل والضرر الجزاء عليه».

٤ - في بعض نسخ الكافي: «علي بن إبراهيم»، عن أبيه، عن محمد بن عيسى بن عبيد، والظاهر أصحّه ما في الكافي.

لا تكون الشُّفعة إلا لشريكين ما لم يتقاسما، فإذا صاروا ثلاثة فليس لواحدٍ منهم شُفعة» (١).

س ٧ (٧٣٠) - يونس - عن بعض رجاله - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن الشُّفعة لمن هي؛ وفي أيّ شيء هي؛ ولمن تصلح؛ وهل تكون في الحيوان شُفعة؛ وكيف هي؟ فقال: الشُّفعة جائزة في كلّ شيء من حيوان أو أرض أو متاع إذا كان الشّيء بين شريكين لا غيرهما، فباع أحدهما نصيبه فشريكه أحقُّ به من غيره، وإن زاد على الاثنين فلا شُفعة لأحدٍ منهم».

ح ٨ (٧٣١) - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن دُرّاج، عن منصور بن حازم «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دارٍ فيها دور و طريقهم واحدٌ في عرصة الدّار، فباع بعضهم منزله من رجل؛ هل لشركائه في الطريق أن يأخذوا بالشُّفعة؟ فقال: إن كان باع الدّار (٢) وما حول بابها إلى الطريق غير ذلك فلا شُفعة لهم، وإن باع الطريق مع الدّار فلهم الشُّفعة».

ح ٩ (٧٣٢) - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن الكاهلي (٣)، عن منصور بن حازم «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: دارٌ بين قوم اقتسموها فأخذ كلُّ واحد منهم قطعة فبناها وتركوا بينهم ساحة فيها مَرْمَرٌ، فجاء رجل

١ - في المسالك: اختلف علماؤنا في أنّ الشُّفعة هل تثبت مع زيادة الشُّركاء على اثنين، ففعله الأكثر، منهم: المرتضى والشيخان والاتباع - رحمهم الله -، حتى ادعى عليه ابن إدريس الإجماع، وذهب ابن الجنيد إلى ثبوتها مع الكثرة مطلقاً، والصدوق إلى ثبوتها معها في غير الحيوان.

٢ - كذا في التسخ وفي الاستبصار وفي الكافي، وفي بعض النسخ: «إن كان باب الدّار»، وقال في المسالك: المراد بقوله: «إن كان باب الدّار وما حول بابها إلى طريق غير ذلك» أي غير الطريق المشترك الذي في العرصة، بأن لم يكن البائع قد باع حصّة من الطريق المشترك مع داره، بل باع الدّار فقط وفتح لها باباً إلى الطريق السالك فلا شُفعة حينئذ، لأنّ المبيع من غير مشترك ولا في حكمه، كالاشترك في الطريق. وإن كان باع الدّار مع الطريق المشترك تثبت الشُّفعة - انتهى.

٣ - يعني عبد الله بن يحيى الأسدي.

فاشترى نصيب بعضهم أله ذلك؟ قال: نعم، ولكن يسدُّ بابه ويفتح باباً إلى-  
الطريق أو ينزل من فوق البيت ويسدُّ بابه، وإن أراد صاحب الطريق بيعه  
فإنهم أحقُّ به وإلا فهو طريقه يجيء مجلس<sup>(١)</sup> على ذلك الباب»<sup>(٢)</sup>.

١٠ - الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد<sup>(٣)</sup>، عن  
هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: ليس في الحيوان  
شُفْعة».

قال محمد بن الحسن: قوله عليه السلام: «ليس في الحيوان شُفْعة» محمولٌ على أنه  
إذا كان أكثر من شريك واحد، وقد بيّنا فيما تقدّم في رواية يونس<sup>(٤)</sup> أن في-  
الحيوان شُفْعة، ويزيد ذلك بياناً ما رواه:

١١ - الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد؛ و صفوان،  
عن عبدالله بن سنان «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: المملوك يكون بين شرّكاء  
فباع أحدهم نصيبه فقال أحدهم: أنا أحقُّ به أله ذلك؟ قال: نعم إذا كان واحداً».  
١٢ - أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبيّ،  
عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه قال في المملوك بين شرّكاء فبيعه أحدهم نصيبه فيقول

١ - كذا في النسخ، وفي الاستبصار: «يجيء و مجلس»، وفي الكافي: «يجيء حتى مجلس».  
٢ - في المسالك: «ظاهر هذه الزاوية الصحيحة أنّ بائع الدار لم يبيع نصيبه من الساحة-  
المشركة، فلذلك أمر أن يسدُّ بابه ويفتح له باباً إلى الطريق، أو ينزل من فوق البيت، ولم يذكر  
الشُفْعة حينئذ لعدم مقتضاها، ولو فرض بيعه بمحضته من العرصة التي هي الممرّ، جاز للشرّكاء  
أخذها بالشُفْعة لتحقّق الشركة فيها دون الدار، لأنّه لم يبيعها معاً» وقال أيضاً: «المشهور بين  
الأصحاب أن لا شُفْعة في المقسوم، واستثنوا منه ما إذا اشترك في الطريق أو الشرب و باع الشريك  
نصيبه من الأرض ونحوها ذات الطرق والشرب وضمتها أو أحدهما إليها، فإنّ الشُفْعة تثبت في  
مجموع المبيع، وإن كان بعضه غير مشترك، ولو أفرد الأرض أو الدار بالبيع فلا شُفْعة، ولو  
عكس تثبت الشُفْعة في الطريق أو الشرب إذا كان واسعاً يمكن قسمته. و ظاهر الأكثر أنّ في  
صورة الانضمام لا يشترط قبول الطريق والشرب القسمة، وربما قيل باشرط القبول فيها أيضاً،  
ثمّ ظاهر الأكثر لزوم الشركة في الأصل، و ذهب بعضهم إلى عدم اعتباره أيضاً». أقول: تقدّم  
الخبر بتفاوت في «باب الفرر والمجازفة» ص ١٥٥ تحت رقم ٤٠.

٤ - التي تقدّم تحت رقم ٧.

٣ - يعني محمد بن أبي عمير.

صاحبه: أنا أحقُّ به أله ذلك؟ قال: نعم إذا كان واحداً، فقليل له: في الحيوان شفعة؟ فقال: لا».

ضع ﴿٧٣٦﴾ ١٣ - محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن التوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه، عن علي بن أبي بصير «قال: الشفعة على عدد الرجال»<sup>(١)</sup>.

قال محمد بن الحسن: هذا الخبر موافق لمذاهب بعض العامة ولسنا نأخذ به، والذي نعمل عليه ما قدمناه من أن الشفعة تثبت إذا كان الشيء بين نفسين، فإذا زادوا فلا شفعة لواحد منهم.

ضع ﴿٧٣٧﴾ ١٤ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن التوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: ليس لليهود والتصارى شفعة»<sup>(٢)</sup>، وقال: لا شفعة إلا لشريك غير مقسام، قال: وقال أمير المؤمنين عليه السلام: وصي اليتيم بمنزلة أبيه يأخذ له الشفعة إذا كان له رغبة فيه<sup>(٣)</sup>، وقال: للغائب شفعة».

ضع ﴿٧٣٨﴾ ١٥ - عنه، عن أبيه، عن التوفلي، عن السكوني، عن أبي - عبدالله عليه السلام «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا شفعة في سفينة ولا في نهر ولا في طريق»<sup>(٤)</sup>.

ح كص ﴿٧٣٩﴾ ١٦ - محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، عن محمد بن الحسن -

١ - في بعض النسخ: «على قدر حصتهم»، وقال في المسالك: «اختلف القائلون بالشفعة مع الكثرة هل هي على عدد الرؤوس، أو على قدر السهام، فصرح الصدوق بالأول، ونقله الشيخ عنهم مطلقاً، وقال ابن الجنيد: على قدر السهام من الشركة، ولو حكم بها على عدد الشفعة جاز، ويدل على الأول ما ورد في الخبر على الرجال».

٢ - اتفق الأصحاب على عدم ثبوت الشفعة للكافر على المسلم، وذلك لعدم السبيل له عليه بالآية الشريفة: «لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً» وهذه الزوابة، وأجمع الأصحاب على ثبوت الشفعة للكاتب على مثله وعلى غير مسلم.

٤ - هذا الخبر مناف للخبرين اللذين رواهما منصور بن حازم تحت رقم ٨ و ٩، وحمله الشيخ - رحمه الله - في الاستبصار على التقية، لموافقته لمذهب العامة، وحمله الأكثر على ما إذا كانت غير قابلة للقسمة.

الصفار ، عن الهيثم بن أبي مسروق التَّهْدِيّ ، عن عليّ بن مهزيار « قال : سألت أبا جعفر الثاني عليه السلام عن رجل طلب شفعة أرض فذهب على أن يحضر المال فلم ينض<sup>(١)</sup> ، فكيف يصنع صاحب الأرض إن أراد بيعها ؛ أبيعها أو ينتظر مجيء شريكه صاحب الشُّفْعَة ؟ قال : إن كان معه بالمصر فلينتظر به ثلاثة أيّام فإن أتاه بالمال وإلا فليبيع و بطلت شفعته في الأرض ، وإن طلب الأجل إلى أن يحمل - المال من بلد إلى آخر فلينتظر به مقدار ما يسافر الرَّجُل إلى تلك البلدة و ينصرف و زيادة ثلاثة أيّام إذا قدم فإن وافاه وإلا فلا شفعة له » <sup>(٢)</sup> .

ث **﴿ ٧٤٠ ﴾** ١٧ - الحسن بن محمد بن سَمَاعَةَ ، عن الحسن بن محبوب ، عن عليّ بن رثاب ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل اشترى داراً بربيق و متاع و بزّ و جَوْهَر ؟ قال : ليس لأحد فيها شُفْعَة » <sup>(٣)</sup> .

ك **﴿ ٧٤١ ﴾** ١٨ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن يحيى ، عن طلحة ابن زيد ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن عليّ عليه السلام « قال : لا شُفْعَة إلا لشريك غير مَقاسم ، و قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : لا يُشْفَع في الحدود<sup>(٤)</sup> ، و قال :

١ - قال في النهاية : في حديث عمر « كان يأخذ الزكاة من ناصّ المال » و هو ما كان ذهباً أو فضة ، غيناً أو ورقاً ، و قد نصّ المالُ ينضّ ، إذا تحوّل نقداً بعد أن كان متاعاً - انتهى . و في بعض النسخ : « فلم يتفق » .

٢ - في الشرائع : « و لو ادعى غيبة الثمن أجز ثلاثة ، فإن لم يحضره بطلت الشفعة ، فإن ذكر أن المال في بلد آخر أُجِّل بمقدار وصوله إليه و ثلاثة أيّام ما لم يتضرر المشتري » .

٣ - قال في المسالك : « لا خلاف في ثبوت الشفعة على تقدير كون الثمن مثلياً ، و اختلفوا فيها إذا كان قيميّاً ، فذهب جماعة منهم الشيخ في الخلاف مدعياً الإجماع عليه ، و العلامة في المختلف إلى عدم ثبوتها حينئذ لرواية ابن رثاب و هارون بن حزة ، و ذهب الأكثر إلى ثبوتها لعموم الأدلة ، و لضعف مستند المنع ، إذ رواية ابن رثاب لا تدل على المطلوب ، إذ نبي الشُّفْعَة أعم من كونه بسبب كون الثمن قيميّاً ، إذ لم يذكر فيه أن في الدار شريكاً ، فجاز نفيها لذلك عن الجار و غيره ، أو لكونها غير قابلة للقسمة ، أو لغير ذلك » .

٤ - كأنه من الشفاعة لا الشُّفْعَة ، و إن احتملها ، فالمراد لا شفعة بعد ما حدّت الحدود و



لا تورث الشفعة».

صح ﴿٧٤٢﴾ ١٩ - الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألته عن رجل تزوج امرأة على بيت في دار له وله في تلك الدار شركاء، قال: جائز له ولها، ولا شفعة لأحد من الشركاء عليها». ثم أوح ﴿٧٤٣﴾ ٢٠ - الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد، عن الكاهلي، عن منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قلت له: دار بين قوم اقتسموها وتركوا بينهم ساحة فيها ممرهم، فجاء رجل فاشترى نصيب بعضهم أله ذلك؟ قال: نعم ولكن يسدُّ بابه ويفتح باباً إلى الطريق أو يزل من فوق البيت، فإن أراد شريكهم أن يبيع منقل قدميه فإنهم أحقُّ به، وإن أراد بجيء حتى يقعد على الباب المشدود الذي باعه لم يكن لهم أن يمنعوه» (\*).

### ﴿١٥ - باب الرهون﴾

صح ﴿٧٤٤﴾ ١ - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن محمد بن مسلم<sup>(١)</sup>، عن أبي حمزة «قال: سألت عن الرهون والتكفيل في بيع التسيئة، قال: لا بأس به».

صح ﴿٧٤٥﴾ ٢ - محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين [عن صفوان، عن يعقوب بن شعيب «قال: سألت عن رجل يبيع بالتسيئة ويرتهن، قال: لا بأس».

مجمه ﴿٧٤٦﴾ ٣ - علي بن إبراهيم<sup>(٢)</sup> عن أبيه، عن إسماعيل بن مزار، عن

١ - في الكافي «عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام»، ولكن يأتي الخبر تحت رقم ٤٣ «عن علي ابن الحكم، عن أبي أيوب، عن محمد بن مسلم»، ونقل الشيخ كليهما «عن أحمد بن محمد الأشعري»، فيمكن أن يكون «عن أبي أيوب» ساقط ههنا أو زيد في ما يأتي.

٢ - ما بين المعقوفين ساقط في النسخ، وكان الشيخ في نقله عن الكافي انتقل نظره من السند الأول إلى السند الثاني، فأوردنا الساقط بين المعقوفين. \* - تقدّم مثله تحت رقم ٠٩

يونس<sup>(١)</sup>، عن معاوية<sup>(٢)</sup> قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسلم في الحيوان والطعام ويرتهن الرهن، قال: لا بأس؛ تستوثق من مالك».

٤ - ﴿٧٤٧﴾ أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان<sup>(٣)</sup>، عن إسحاق بن عمار<sup>(٤)</sup> قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يكون عنده الرهن فلا يدري لمن هو من الناس، فقال: ما أحب أن يبيعه حتى يجيء صاحبه، قلت: لا يدري لمن هو من الناس؟ فقال: فيه فضل أو نقصان؟ قلت: فإن كان فيه فضل أو نقصان<sup>(٥)</sup>؟ قال: إن كان فيه نقصان فهو أهون لبيعه فيؤجر فيما ينقص من ماله<sup>(٦)</sup>، وإن كان فيه فضل فهو أشد مما هو عليه<sup>(٧)</sup> يبيعه ويمسك فضله حتى يجيء صاحبه<sup>(٨)</sup>.

١٦٨

٥ - ﴿٧٤٨﴾ الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن بكير<sup>(٩)</sup> قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل رهن رهناً، ثم انطلق فلا يقدر عليه أبيع - الرهن؟ قال: لا حتى يجيء صاحبه».

٦ - ﴿٧٤٩﴾ أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن ابن بكير، عن عبید بن زُرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل رهن رهناً إلى غير وقت<sup>(١٠)</sup>، ثم غاب، هل له وقت يباع فيه رهنه؟ قال: لا حتى يجيء».

١ - يعني يونس بن عبد الرحمن، عن معاوية بن عمار.

٢ - يعني صفوان بن يحيى البجليّ بالولاء، كما في الفقيه.

٣ - زاد في الفقيه بعده: «ما يصنع».

٤ - في الفقيه: «فهو أهون، يبيعه فيؤجر بما بقي، وإن كان - إلخ».

٥ - في الفقيه: «فهو أشدّها عليه».

٦ - حمل على ما إذا كان وكيلاً، أو باذن الحاكم كما قال ابن ادریس وهو المشهور، وقال العلامة في المختلف: إذا حلّ الدين لم يجز بيع الرهن إلا أن يكون وكيلاً أو بأذن الحاكم، قاله ابن ادریس، وهو جيد، وأطلق أبو الصلاح جواز البيع مع عدم التمكّن من استيذان الزاهن. وقال الصدوق (ره): «هذا إذا لم يعرف صاحبه ولم يطمع في رجوعه فتى عرف صاحبه فليس له يبيعه حتى يجيء».

٧ - في الكافي: «غير وقت مستمى»، وفي الفقيه: «إلى وقت» بدون لفظ الغير.

ح ﴿٧٥٠﴾ ٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن ابن -  
سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل رهن رهنأ له  
غلة<sup>(١)</sup> أن غلته تحسب لصاحب الرهن مائة عليه » (٢).

ح ﴿٧٥١﴾ ٨ - عنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن  
محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام « أن أمير المؤمنين عليه السلام قال في الأرض -  
البور<sup>(٣)</sup> يرتنها الرجل ليس فيها ثمرة فيزرعها و يُنق عليها من ماله : إنّه  
يحسب له نفقته و عمله خالصاً ثم ينظر نصيب الأرض فيحسبه من ماله الذي -  
ارتهن به الأرض حتى يستوفي من ماله ، فإذا استوفى ماله فليدفع الأرض إلى  
صاحبها » (٤).

ح ﴿٧٥٢﴾ ٩ - عنه ، عن أبيه ، [عن ابن أبي عمير<sup>(٥)</sup>، عن حماد ، عن الحلبي  
« قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل رهن جاريتة عند قوم أجل له أن  
يطأها ؟ قال : إن الذين ارتهنوا يحولون بينه وبينها ؟ قلت : رأيت إن قدر عليها  
خالياً ؟ قال : نعم لا أرى هذا عليه حراماً » (٦).

ص ﴿٧٥٣﴾ ١٠ - أحمد بن محمد ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد بن -  
مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « في رجل أرهن جاريتة قومأ له أن يطأها ؟ فقال :  
إن الذين ارتهنوا يحولون بينه وبينها ؟ فقلت : رأيت إن قدر على ذلك خالياً ؟  
قال : نعم ؛ لا أرى بذلك بأساً » (٧).

↑  
١٦٩

١ - في الكافي : « في كل رهن له غلة أن غلته - الخ ».

٢ - هذا إذا لم يبعه له . (ملذ) ٣ - أي الأرض التي لم تزرع ، كما في الضحاح .

٤ - يدل على احتساب أجرة مثل الأرض من الدين ، سوله كان التصرف ياذنه أو بدون

إذنه ما لم يبعه له . (ملذ)

٥ - ما بين المعقوفين ساقط في التسخ و موجود في الكافي فجعلناه بين المعقوفين .

٦ - قال في الدروس : « في رواية الحلبي يجوز وطنها سرّاً و هي متروكة ، و نقل في المبسوط

الإجماع عليه . و قوله : « لا أرى » في بعض التسخ : « لا أدري » ، و في الكافي كما في المتن .

٧ - لعل المراد عدم بطلان الرهن ، لا الجواز و نفي الإثم .

ص ٧٥٤ ﴿١١﴾ - عنه ، عن ابن قَصَّال ، عن إبراهيم ، عن عثمان<sup>(١)</sup> عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قلت له : رجل لي عليه دراهم و كانت داره رهناً ، فأردت أن أبيعها ، فقال : أعيذك بالله أن تخرجه من ظل رأسه » .

ص ٧٥٥ ﴿١٢﴾ - وعنه ، عن محمد بن عيسى ، عن منصور بن حازم ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سُئِلَ عن الرَّجُلِ يَكُونُ له الدِّينُ على الرَّجُلِ و معه الرَّهْنُ أَيَشْتَرِي الرَّهْنَ مِنْهُ ؟ قال : نَعَمْ » .

ص ٧٥٦ ﴿١٣﴾ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن عَمْرٍو بن رِبَاحِ القلاء<sup>(٢)</sup> « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل هلك أخوه و ترك صندوقاً رهوناً ، بعضها عليه اسم صاحبه و يكفم هو رهنٌ ، و بعض لا يُدرى لمن هو و لا يكفم رهنٌ ، ما ترى في هذا الذي لا يعرف صاحبه ؟ فقال : هو كماله » .

ح ٧٥٧ ﴿١٤﴾ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي « في الرجل يرهن عند الرجل رهناً فيصيبه شيء أو يضيع ؟ قال : يرجع بماله عليه »<sup>(٣)</sup> .

ص ٧٥٨ ﴿١٥﴾ - الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ؛ وفضالة ، عن أبان ، عن عبيد بن زرارة « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل رهن سيورين<sup>(٤)</sup> ، فهلك أحدهما ، قال : يرجع عليه فيما بقي ، و قال في رجل رهن عنده<sup>(٥)</sup> داراً فاحترقت أو انهدمت ، قال : يكون ماله في تربة الأرض »<sup>(٥)</sup> .

ص ٧٥٩ ﴿١٦﴾ - عنه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبان - عن رجل - عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل رهن عند رجل داراً فاحترقت أو انهدمت ، قال :

١ - هو الرّواصي شيخ إبراهيم بن عبد الحميد . \* - كذا ، والصواب : « عند رجل » كما في الفقيه .

٢ - صحف في جنّ التسخ بـ « محمد بن رباح » ، والصواب ما في المتن .

٣ - يدلّ على عدم سقوط الحقّ أو شيء منه بتلف الرهن إذا لم يكن بتعدّ أو تفریط .

٤ - السّوار - ككتاب - : حلية كالطوق تلبسه المرءة في زندها .

٥ - يدلّ على أنّ أجزاء الدّين لا يتوزّع على أجزاء الرهن . (ملد)

يكون ماله في تربة الأرض ، و قال في رجل رهن عنده مملوك فجذم<sup>(١)</sup> ، أو رهن عنده متاع فلم ينشر المتاع<sup>(٢)</sup> ولم يتعاهده و لم يجره فتأكله الذود أو العث<sup>(٣)</sup> هل ينقص من ماله بقدر ذلك ؟ قال : لا<sup>(٤)</sup> .

٧٦٠ ﴿ ١٧ ﴾ - فأما ما رواه محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن ابن بكير « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرهن ، فقال : إن كان أكثر من مال المرتهن فهلك بغير يؤدي الفضل إلى صاحب الرهن ، و إن كان أقل من ماله و هلك الرهن أدى إلى صاحبه فضل ماله ، و إن كان سواءً فليس عليه شيء »<sup>(٥)</sup> .

٧٦١ ﴿ ١٨ ﴾ - و ما رواه أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي حمزة<sup>(٦)</sup> « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول علي عليه السلام في الرهن : « يترادان - الفضل » ، قال : كان علي عليه السلام يقول ذلك ، قلت : كيف يترادان الفضل ؟ قال : إن كان الرهن أفضل مما رهن به ثم عطب<sup>(٧)</sup> رد المرتهن الفضل على صاحبه ، و

١ - من الجذام ، أي صار مجذوماً فانتعت بالجذام ، و في الصحاح : جذم الرجل - بالكسر - جذماً ، صار أجدماً و هو المقطوع اليد .  
٢ - أي المتاع المحتاج إلى النشر في بقائه ، و « لم يتعاهده » لأنه غير متمكن من ذلك ، كما إذا كان في صندوق مقفل و لم يأذن له في فتحه و إخراج ما فيه . (ملذ)  
٣ - ما بين المعوقين ليس في جل التسخ ، و هو موجود في نسخة مصححة عندنا ، و الذود جمع الذودة والذيدان - معروف - ، و العث جمع العثة - بالضم - : و هي شوشة تلخص الصوف . (من القاموس) ، و في الفقيه : « فأكل - يعني أكله الشوس - » ، و الشوس - بالضم - : دود يقع في الصوف . (القاموس)

٤ - يدل على أنه لا يجب على المرتهن نشر المتاع و تعاهده و تحريكه ، و يكفي مجرد الضبط ، و قوله : « هل ينقص من ماله » أي هل ينقص هلاك الرهن بمثل هذه الأمور الذين من مال المرتهن فيسقط من دينه بقدر انتقاص الرهن .

٥ - لأن الرهن أمانة في يد المرتهن و ليس عليه ضمان إلا بتعد أو تفريط على الأشهر ، و نقل فيه الشيخ الإجماع متاً ، و ما روي من التقاص بين قيمته و بين الدين محمول على التفريط ، و لو هلك بعضه كان الباقي مرهوناً . (الدروس)

٦ - هو الثمالي ، و تقدم الكلام في رواية ابن محبوب عنه .  
٧ - أي هلك .

إن كان لا يسوي ردّ الرّاهن ما ينقص من حقّ المرتهن، قال: و كذلك قول عليّ عليه السلام في الحيوان وغير ذلك» (١).

فالوجه في هذين الخبرين هو [أنّه] إذا هلك الرّهن بتفريط من جهة المرتهن من تضييع وغير ذلك، فأما إذا هلك من قبيل نفسه أو من جهة غيره لم يلزمه شيء و كان له الرجوع عليه بالمال، و الذي يكشف عمّا ذكرناه ما رواه:

ضع ﴿٧٦٢﴾ ١٩ - محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الوشاء، عن أبان - عمّن أخبره - عن أبي عبد الله عليه السلام «أنّه قال في - الرّهن: إذا ضاع من عند المرتهن من غير أن يستهلكه رجّع في حقه على الرّاهن فأخذه، فإن استهلكه تراذّا الفضل بينها».

تر ﴿٧٦٣﴾ ٢٠ - و روى أيضاً أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن حماد بن عثمان، عن إسحاق بن عمار «قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرّجل يرهّن الرّهن بمائة درهم و هو يساوي ثلاثمائة درهم فهلك، أعلّى - الرّجل أن يردّ على صاحبه مائتي درهم؟ قال: نعم لأنّه أخذ رهنًا فيه فضل و ضيّعه، قلت: فهلك نصف الرّهن؟ قال: على حساب ذلك» (٢).

تر ﴿٧٦٤﴾ ٢١ - و بهذا الإسناد «قال: قلت لأبي إبراهيم عليه السلام: الرّجل يرهّن الغلام أو الدّار فتصيبه الآفة على من يكون؟ قال: على مولاه، ثمّ قال: رأيت أنّه لو قتل هذا قتيلاً على من يكون؟ قلت: هو في عنق العبد، قال: ألا ترى لم يذهب من مال هذا» (٣)؟ ثمّ قال: رأيت لو كان ثمنه مائة دينار فزاد بلغ مائتي دينار لمن كان يكون؟ قلت: لمولاه، قال: و كذا يكون عليه ما يكون له».

١ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : الظاهر أنّ هذه الأخبار محمولة على التّميّة، فقد روى العامة عن شريح و الحسن (البصريّ) و الشّعبيّ: «ذهبت الرّهان بما فيها». (ملذ)

٢ - في الكافي زاد في آخره: «قلت: فيترادان الفضل؟ قال: نعم».

٣ - في الكافي: «ألا ترى فلم يذهب مال هذا؟».

« ﴿٧٦٥﴾ ٢٢ - و روى محمد بن علي بن محبوب ، عن بُنان بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال في الرهن : إذا ضاع من عند المرتهن من غير أن يستهلك رجع في حقه على الرهن فأخذه ، و إن استهلكه تراذ [١] الفضل فيما بينها » .

↑  
١٧٢

« ﴿٧٦٦﴾ ٢٣ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب ، عن محمد بن جعفر الرزاز ، عن محمد بن عبد الحميد ، عن سيف بن عميرة ، عن منصور بن حازم ، عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا ارهنت عبداً أو دابة فانا<sup>(١)</sup> فلا شيء عليك ، و إن هلكت الدابة أو أبق الغلام فأنت ضامن » .  
فالمعنى فيه أيضاً أن يكون سبب هلاكها أو إيقاعه شيئاً من جهة المرتهن ، فأما إذا لم يكن ذلك بشيء من جهته لم يلزمه شيء ، و كان حكمه حكم الموت سواً .

« ﴿٧٦٧﴾ ٢٤ - محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن إسحاق بن عمار « قال : سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يرهن العبد أو الثوب أو الحلي أو متاعاً من متاع البيت ، فيقول صاحب المتاع للمرتهن : أنت في حل من لبس هذا الثوب أو الحلي ، فألبس وانتفع بالمتاع ، و استخدم الخادم ، قال : هو له حلال إذا أذن له و أحله ، و ما أحب أن يفعل هذا<sup>(٢)</sup> ، قلت : فإن رهن داراً لها غلة لمن الغلة<sup>(٣)</sup> ؟ قال : لصاحب الدار ، قلت : فأرهن أرضاً بيضاء ، فقال صاحب الأرض : زرعتها لنفسك ؟ فقال : هذا ليس مثل هذا ، يزرعها لنفسه<sup>(٤)</sup> فهو له حلال كما أحله له لأنه<sup>(٥)</sup> يزرع بما له و يعمرها » .

« ﴿٧٦٨﴾ ٢٥ - الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن أبان - عن رجل -

١ - في الكافي : « قال : إذا رهننت عبداً أو دابة فات - إلخ »

٢ - تقدم الخبر إلى هنا مع بيانه في ج ٦ ص ٢٢٨ تحت رقم ٢٢ .

٣ - الغلة - بفتح المعجمة - : الدخل من كراء دار أو أجرة غلام أو فائدة أرض .

٤ - أي يعمل فيها لنفسه عملاً . و في الفقيه : « يزرعها بما له » . و في الكافي كما في المتن .

٥ - في الكافي : « إلا أنه » .

عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته كيف يكون الرهن بما فيه إن كان حيواناً أو دابةً أو ذهباً أو فضةً أو متاعاً فأصابته جانحة حريق<sup>(١)</sup> أو لصّ فهلك ماله أو بعض متاعه، وليس له على مصيبته بيّنة؟ قال: إذا ذهب متاعه كلّهُ فلم يُوجد له شيءٌ فلا شيءٌ عليه، وإن قال: ذهب من بيتي مالٌ و له مالٌ فلا يصدّق عليه»<sup>(٢)</sup>.

مع ﴿٧٦٩﴾ ٢٦ - عنه، عن صفوان؛ وفضالة، عن العلاء، عن محمد بن - مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «في رجل رهن عند صاحبه رهنًا لا بيّنة بينها فيه، ادّعى الذي عنده الرهن أنه بألف درهم، وقال صاحب الرهن: إنّه بمائة، قال: البيّنة على الذي عنده الرهن أنه بألف درهم، فإن لم يكن له بيّنة فعلى الرّاهن اليمين؛ وقال في رجل رهن عند صاحبه رهنًا فقال الذي عنده الرهن: ارتهنته عندي بكذا وكذا، وقال الآخر: إنّه هو عندك وديعة، فقال: البيّنة على الذي عنده الرهن أنه [يكون] بكذا وكذا، فإن لم يكن له بيّنة فعلى الذي له الرهن اليمين».

ثق صحح ﴿٧٧٠﴾ ٢٧ - عنه، عن محمد بن خالد، عن ابن بكير؛ والنضر، عن - القاسم بن سليمان جميعاً، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل رهن عند صاحبه رهنًا لا بيّنة بينها، فادّعى الذي عنده الرهن: أنه بألف، وقال صاحب الرهن: هو بمائة، فقال: البيّنة على الذي عنده الرهن أنه بألف، فإن لم يكن له بيّنة فعلى الذي له الرهن اليمين أنه بمائة».

مد كنى ﴿٧٧١﴾ ٢٨ - الحسن بن محمد بن سماعة - عن غير واحد - عن أبان، عن ابن أبي يعفور<sup>(٣)</sup>، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إذا اختلفا في الرهن فقال

١ - الجانحة هي الآفة التي تهلك الثمار والأموال تستأصلها، وكلّ مصيبة عظيمة، وفتنة مبيّرة: حانحة، والجمع: الجوانح. (التهامة)

٢ - أي لا يصدّق إلاّ بالبيّنة على وقوع ذلك، و مع ثبوت الوقوع لا شيء عليه، والمشهور أنّ القول قول المرتهن مطلقاً في تلف الرهن مع اليمين، سواء تلف له شيء أو لا، و سواء ادّعى سبباً ظاهراً أو خفياً. (ملذ)

٣ - في الفقيه: «و روى فضالة، عن أبان، عن أبي عبد الله عليه السلام». و في الكافي كما في المتن.



أحدهما: أرهنته بألف ، و قال الآخر : بمائة درهم ، قال : يُسأل صاحب الألف البيّنة ، فإن لم يكن له بيّنة حَلَفَ صاحبُ المائة ، وإن كان الرّهنُ أقلَّ ممّا رهنَ أو أكثر [أ] واختلفاً<sup>(١)</sup> ، فقال أحدهما : هو رهنٌ ، و قال الآخر : هو وديعة ، قال : على صاحب الوديعة<sup>(٢)</sup> البيّنة فإن لم يكن له بيّنة حلف صاحب الرّهن «<sup>(٣)</sup>» .

صح ﴿٧٧٢﴾ ٢٩ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن يعقوب بن شعيب « قال : سألته عن الرّجل يكون له على الرّجل تمرٌ أو حنطةٌ أو رُمَانٌ ، و له أرض فيها شيءٌ من ذلك ، فيرتها حتى يستوفي الذي له ، قال : يستوثق من ماله . »

نق ﴿٧٧٣﴾ ٣٠ - محمّد بن عليّ بن محبوب ، عن ابن أبي نصر ، عن داود بن - الحصين ، عن أبي العباس<sup>(٤)</sup> ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن رَجُلٍ رهنه آخر<sup>(٥)</sup> عبيدين فهلك أحدهما ، أيكون حقه في الآخر ؟ قال : نعم ، أو داراً فاحترقت أيكون حقه في التربة ؟ قال : نعم ، أو دابتين يكون حقه في إحداهما<sup>(٦)</sup> ؟ قال : نعم ، أو متاعاً يفسد من طول ما تركه أو طعاماً يفسد ، أو غلاماً فأصابه جَدْرِيٌّ فعمي ، أو<sup>(٧)</sup> ثياباً تركها مَطْوِيَةً لم يتعاهدها و لم يدرها حتى هلكت ، قال : هذا نحو واحد<sup>(٨)</sup> ، يكون حقه عليه ، و سألته : كيف يكون الرّهن بما فيه

١ - في الفقيه «و اختلفا» ، و قال العلامة التستري - رضوان الله تعالى عليه - : هذا محرف ، والصواب : « قال : و إذا اختلفا » و إلا و أبي معنى لقوله : «و إن كان الرّهن أقلَّ ممّا رهنَ أو أكثر أو اختلفا ، - أو «و اختلفا» - فقال أحدهما هو رهن - إلخ»؟! ، و أبي معنى لهذا الشرط و ما فرغ عليه ، و أيضاً يكون قوله : «فقال» أخيراً زائداً كما أنّ «عن ابن أبي يعفور» إمّا زيد في الكافي و التهذيب ، و إمّا سقط من الفقيه . (الأخبار الدخيلة)

٢ - فهم الشيخ - رحمه الله - في الاستبصار من صاحب الوديعة مدعى الوديعة أي صاحب المال ، و من «صاحب الرّهن» الذي في يده مالٌ أي المرتهن .

٣ - يمكن حمله على التقيّة ، أو إذا اعترف بالمال و أنكر الرّهن ، أو مع وجود القرائن . (ملذ)

٤ - يعني فضل بن عبد الملك ، و ابن أبي نصر هو البرنظي ، كما في الفقيه .

٥ - في الفقيه : «رهن عنده آخر» .

٦ - كذا ، و فيه سقط ، و في الفقيه : «أو دابتين فهلكت إحداهما أيكون حقه في الأخرى؟» .

٧ - في الفقيه : «قلت : أو» - في الجميع - .

٨ - في بعض النسخ : «هذا يجوز أخذه» ، و في الفقيه كما في المتن .

إذا كان حيواناً أو دابةً أو فضةً أو متاعاً وأصابه جائحة حريق أو لصوَصُنْ فهلك ماله أجمع سوى ذلك ، وقد هلك من بين متاعه ، وليس له على مصيبته بيّنة ؟ قال : إذا ذهب متاعه كله فلم يوجد له شيء فلا شيء عليه ، و قال : إن ذهب من بين ماله فله مالٌ فلا يصدق ، و قضى في كلِّ رهنٍ له غلّة أن غلّته تحسب لصاحب الرهن ممّا عليه .»

صع ﴿٧٧٤﴾ ٣١ - محمد بن عليّ بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن -  
التوفلي ، عن السكونيّ ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن عليّ عليه السلام (في رهنٍ اختلف فيه الرّاهن والمرتهن ، فقال الرّاهن : هو بكذا وكذا ، و قال المرتهن : هو بأكثر ، قال عليّ عليه السلام : يصدق المرتهن حتى يحيط بالثمن لأنّه أمينه) (١) .

صع ﴿٧٧٥﴾ ٣٢ - عنه ، عن أحمد بن محمد ، عن البرقيّ ، عن عبدالله بن -  
المغيرة ، عن السكونيّ ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن آباءه ، عن عليّ عليه السلام « قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : الظاهر يركب إذا كان مرهوناً ، و على الذي يركب نفقته ، و الدرّ يشرب إذا كان مرهوناً و على الذي يشرب [به] نفقته .»

ثق ﴿٧٧٦﴾ ٣٣ - عنه ، عن الحسن بن محبوب ، عن عباد بن صُهيب « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن متاع في يد رجلين يقول أحدهما : استودعتك إياه (٢) و الآخر يقول : هو رهنٌ ، فقال : القول قول الذي يقول : إنّه رهنٌ عندي ، إلا أن يأتي الذي ادّعه أنّه أودعه بشهود» (٣) .

ثق ﴿٧٧٧﴾ ٣٤ - أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن الحسين بن عثمان (٤) ،

١ - قال في الدرّوس : «الرهن أمانة في يد المرتهن لا يضمنه إلا بتعدّد أو تفريطه على الأشهر ، و نقل الشيخ عليه الإجماع متاً ، و ما روي من التقاصّ بين قيمته و بين الدين محمولٌ على التفريط ، و لو هلك بعضه كان الباقي مرهوناً» . أقول : حمله في الاستبصار على الأولى والأفضل دون الوجوب واللزوم . ٢ - في بعض النسخ : «أستودعتك» .

٣ - قيل : لا منافاة بين هذا الخبر و ما تقدّم تحت رقم ٢٦ عن أبي جعفر عليه السلام ، لأنّه إنّهما قال : عليه البيّنة في مقدار ما على الرهن دون أن يجب عليه البيّنة على أنّه رهن ، كذا في الاستبصار . و قال ابن حمزة : قول المرتهن مقبول إن اعترف الرّاهن بالدين ، و قول الرّاهن إن أنكره للقرينة و فيه جمع بين الأخبار . ٤ - هو العامريّ الكوفيّ ، ثقة ، له كتاب يرويه ابن أبي عمير عنه .

عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل قال لرجل : لي عليك ألف درهم ، فقال : لا ولكتتها وديعة ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : القول قول صاحب - المال مع يمينه . »

صح (٧٧٨) ﴿ ٣٥ - عنه ، عن الحسن <sup>(١)</sup> ، عن أبي ولاد » قال : سألت أبا عبد الله - عليه السلام - عن [الهرجل يأخذ الدابة والبعير رهناً بماله ؛ أنه أن يركبها ؟ فقال : إن كان يعلفها فله أن يركبها ، وإن كان الذي رهنها عنده يعلفها فليس له أن يركبها] <sup>(٢)</sup> .

ثق (٧٧٩) ﴿ ٣٦ - الحسن بن محمد بن سماعه ، عن صفوان ، عن عاصم بن - حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام » قال : لا رهن إلا مقبوضاً .  
عج (٧٨٠) ﴿ ٣٧ - عنه ، عن أحمد بن أبي بشر ، عن معاوية بن ميسرة » قال : سمعت أبا الجارود <sup>(٣)</sup> يسأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل باع داراً له من رجل و كان بينه وبين الرجل الذي اشترى منه الدار حاصر <sup>(٤)</sup> ، فشرط أنك إن أتيتني بمالي ما بين ثلاث سنين فالدار دارك ، فأتاه بماله <sup>(\*)</sup> ، قال : له شرطه ، قال له أبو الجارود : فإن ذلك الرجل قد أصاب في ذلك المال في ثلاث سنين ، قال : هو ماله ، و قال أبو عبد الله عليه السلام : رأيت لو أن الدار احترقت من مال من كانت ؟ تكون الدار دار المشتري ؟! » .

↑  
١٧٦

- ١ - يعني الحسن بن محبوب - كما في الفقيه - ، و شيخه حفص بن سالم الحنطاط ، و قيل : حفص بن يونس الآجري .
- ٢ - عمل به الشيخ - رحمه الله - ، و المشهور أنه ليس للمرتهن التصرف في الرهن إلا باذن الراهن ، فإن تصرف لزمته الأجرة .
- ٣ - هو زياد بن المنذر الهمداني الخارقي ، تابعي ، زيدي المذهب ، تنسب إليه الجارودية و كان أعمى .  
\* - في بعض النسخ : « فإن أتاه بماله » .
- ٤ - لعل المراد به الشاهد الذي يكتب لها و يمنعها عن الإنكار ، و في القاموس : « الحضر - كالضرب و التصر - التصديق ، و الحبس عن السفر وغيره » . و في بعض النسخ بالضاد المعجمة . و في النهاية : قال الخطابي : رتبا جعلوا الحاضر اسماً للمكان المحضور . يقال : نزلنا حاضر بني فلان ، فهو فاعل بمعنى المفعول . و منه حديث أسامة « و قد أحاطوا بمحاضر فتم » - انتهى .

ثق ﴿٧٨١﴾ ٣٨ - عنه ، عن محمد بن زياد ، عن هشام بن سالم « قال : سألت حفص الأعمش عن أبي عبد الله عليه السلام <sup>(١)</sup> - وأنا عنده جالس - قال : إنّه كان لأبي أُجير كان يقوم في رحاه و له عندنا دراهم و ليس له وارث ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : تدفع إلى المساكين <sup>(٢)</sup> ثم قال : رأيك فيها؟ ثم أعاد عليه المسألة ، فقال له مثل ذلك ، فأعاد عليه المسألة الثالثة ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : تطلب له وارثاً فإن وجدت له وارثاً وإلا فهو كسبيل مالك ، ثم قال : ما عسى <sup>(٣)</sup> أن تصنع بها ، ثم قال : توصي بها فإن جاء لها طالب وإلا فهي كسبيل مالك » .

ضع ﴿٧٨٢﴾ ٣٩ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أبي عبد الله <sup>(٤)</sup> ، عن منصور ابن العباس ، عن الحسن <sup>(٥)</sup> بن علي بن يقطين ، عن عمرو بن إبراهيم ، عن خلف ابن حماد ، عن إسماعيل بن أبي قرّة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل استقرض من رجل مائة دينار و أرهنه حُلِيّاً بمائة دينار ، ثم أتى الرجل فقال : أعرني الرهن الذي أرهنتك عاريةً ، فأعاره إياه فهل لك الرهن عنده ،

١ - سيأتي هذا الخبر بتغيير في بعض الألفاظ في المجلد التاسع «باب ميراث المفقود» تحت رقم ٤ عن هشام بن سالم «قال : سألت خطاب الأعمش أبا إبراهيم عليه السلام وأنا جالس - إلخ» ، و رواه الكليني في باب ميراث المفقود تحت رقم ١ عن يونس ، عن هشام ، و كذا الصدوق في الفقيه بسند آخر عن عبد الله بن جندب ، عن هشام «قال : سألت حفص الأعمش عن أبي عبد الله عليه السلام - وأنا حاضر - و روى نحوه» . و في الاستبصار مثل ما في الكافي سنداً و متنأً ،

و قال العلامة التستري - رحمه الله - : يفهم من التهذيب أن الاختلاف إنما جاء من قبل الزوجة عن هشام بن سالم ، فيونس رواه عن هشام و صفوان الذي أخذ الفقيه الخبر عن كتابه رواه هو أو عبد الله بن جندب الذي روى عنه عن هشام ؛ و ابن سماعة الذي أخذ رهون التهذيب الخبر عن كتابه رواه هو أو محمد بن زياد ، عن هشام . و حيث أن الأصل واحد بشرح مز يكون «حفص» و «خطاب» أحدهما تحريف الآخر ، و كذلك «أبو إبراهيم» و «أبو عبد الله» عليه السلام أحدهما تحريف الآخر ، و كذلك اختلاف متونها . ٢ - في بعض النسخ : «ما تخشى» .

٢ - سيأتي الخبر في ج ٩ «باب ميراث المفقود» برقم ٤ و فيه : «قال : مساكين - و حرّك يديه -» ، أي إبتهم صاروا مبتلين يطلب وارث المفقود . ٤ - الظاهر هو الجاموراني . ٤ - في جلّ النسخ : «الحسين» - مصفراً - ، والصواب ما في المتن ، لكثرة رواية ابن العباس عنه ، و في الكافي مثل ما في المتن .

عليه شيء<sup>(١)</sup> لصاحب القرض في ذلك؟ قال: هو على صاحب الرهن، هو الذي رهنه وهو الذي أهلكه وليس لمال هذا توى»<sup>(٢)</sup>.

مع (٧٨٣) ٤٠ - وروى محمد بن حستان، عن أبي عمران الأرميني<sup>(٣)</sup>، عن عبد الله بن الحكم «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أفلس وعليه دين لقوم وعند بعضهم رهون، وليس عند بعضهم، فأتى ولا يحيط ماله بما عليه من الدين، قال: يقسم جميع ما خلف من الرهون وغيرها<sup>(٤)</sup> على أرباب الدين بالحصص».

مع (٧٨٤) ٤١ - وروى محمد بن عيسى بن عبيد، عن سليمان بن حفص - المروزي «قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام في رجل مات وعليه دين، ولم يخلف شيئاً إلا رهناً في يد بعضهم فلا يبلغ ثمنه أكثر من مال المرتهن إياه يأخذه بماله؟ أو هو وسائر الديان فيه شركاء؟ فكتب عليه السلام: جميع الديان في ذلك سواء يتوزعونهم بينهم بالحصص، وقال: وكتبت إليه في رجل مات وله ورثة فجاء رجل فادعى عليه مالا وأن عنده رهناً؟ فكتب عليه السلام: إن كان له على الميت مال ولا بيته له عليه فليأخذ ماله مما في يده وليرد الباقي على ورثته، ومتى أقر بما عنده أخذ به وطولب بالبيته على دعواه وأوفى حقه بعد اليمين، ومتى لم يقر البيته والورثة ينكرون فله عليهم ميين علم: «يخلفون بالله ما يعلمون أن له على مبيتهم حقاً».

١ - في الكافي «أعليه شيء». أي على المرتهن.

٢ - التوى - وزان الحصى وقديماً - : الهلاك. (المصباح)

٣ - هو موسى بن زنجويه - بالتون بعد الزاي قبل الجيم - أبو عمران الأرميني [والتسبة إلى إرمينية صُفِعَ من بلاد الروم] ضعيف. (صه، جش) له كتاب أكثره عن عبد الله بن الحكم. (جامع الرواة)

٤ - يمكن حمله على رهن رهنه بعد إفلاسه، أو المراد بما خلف ما زاد عن حق المرتهن. و قال في الشرايع: المرتهن أحق باستيفاء دينه من الغرماء، سواء كان الزاهن حياً أو ميتاً على الأشهر.

٤٢ ﴿٧٨٥﴾ - و روى أبو الحسن محمد بن جعفر الأسدي ، عن موسى ابن عمران التَّخَمِيّ، عن عمّه<sup>(١)</sup> الحسين بن يزيد التَّوْقَلِيّ، عن عليّ بن سالم، عن أبيه « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام : عن الخبر الذي روي أنّ مَنْ كان بالرَّهْنِ أوثق منه بأخيه المؤمن فأنا منه بريء<sup>(٢)</sup>، فقال : ذلك إذا ظهر الحقّ وقام قائمنا أهل البيت ، قلت : فالخبر الذي روي أنّ ربح المؤمن على المؤمن رباً ما هو؟ فقال : ذلك إذا ظهر الحقّ وقام قائمنا أهل البيت ، فأما اليوم<sup>(٣)</sup> فلا بأس أن يبيع من - الأخ المؤمن و يربح عليه .»

↑  
١٧٨

ص ٤٣ ﴿٧٨٦﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عليّ بن الحكم ، عن أبي أيوب<sup>(٤)</sup>، عن محمد بن مسلم ، عن أبي حمزة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : سألته عن الرَّهْنِ والكفيل في بيع التسيئة ، قال : لا بأس به<sup>(٥)</sup> .»

ص ٤٤ ﴿٧٨٧﴾ - عنه ، عن الحسن بن عليّ بن فضال ، عن إبراهيم ، عن عثمان ابن زياد<sup>(٦)</sup>، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قلت : رجل لي عليه ذراهم و كانت داره رهناً ، فأردت أن أبيعها ، فقال له أبو عبد الله عليه السلام : أعيذك بالله أن تُخرجه من ظلِّ رأسه .»

### ﴿١٦﴾ - باب الودیعة

نق ﴿٧٨٨﴾ ١ - أحمد بن محمد ؛ و سهل بن زياد جميعاً ، عن أحمد بن محمد

- ١ - في بعض النسخ : «عن عمّه ، عن الحسين بن يزيد» ، و في بعضها : «عن عمّه عليّ بن - الحسين بن يزيد التَّوْقَلِيّ» ، و في الكافي مثل ما في المتن و هو الصواب .
- ٢ - يعني من يكون اعتاده على الرَّهْنِ أكثر من اعتاده على أخيه المؤمن ، فأنا منه بريء .
- ٣ - في بعض النسخ : «و أمّا اليوم» ، و مرّ الكلام فيه في ص ١٠ ذيل الخبر ٢٣ .
- ٤ - هو إبراهيم بن عثمان الخزاز الثقة . و أبو حمزة هو الثماليّ . و مرّ الكلام فيه .
- ٥ - فيه جواز أخذ الرهن و الكفيل على التسيئة ، و قد مرّ في ص ٢٠٠ برقم ١ من غير ذكره عليه السلام .

٦ - هو عثمان بن زياد الزواسي الكوفي ، و راويه إبراهيم بن عبد الحميد . و مرّ الخبر في ص ٢٠٣ برقم ١١ .

ابن أبي نصر، عن حماد بن عثمان، عن إسحاق بن عمار « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل استودع رجلاً ألف درهم ففصاعته ، فقال الرجل : كانت عندي وديعة ، وقال الآخر : إنها كانت عليك قرضاً ، قال عليه السلام : المال لازم له إلا أن يقيم البيّنة أنها كانت وديعة . »

ح ﴿٧٨٩﴾ ٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد<sup>(١)</sup> ، عن حرّيز ، عن زُرارة « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وديعة الذهب والفضة ، قال : فقال : كل ما كان من وديعة ولم تكن مضمونة فلا تلزم »<sup>(٢)</sup> .

ح ﴿٧٩٠﴾ ٣ - عنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : صاحب الوديعة والبضاعة مؤتمنان »<sup>(٣)</sup> .

صح ﴿٧٩١﴾ ٤ - محمد بن الحسن الصفار « قال : كتبتُ إلى أبي محمد عليه السلام : رجلٌ دفع إلى رجلٍ وديعة<sup>(٤)</sup> فوضعها في منزل جاره فصاعته [فهمل يجب عليه إذا خالف أمره وأخرجها من ملكه ؟ فوقع عليه السلام : هو ضامن لها إن شاء الله »<sup>(٥)</sup> .

صح ﴿٧٩٢﴾ ٥ - محمد بن علي بن محبوب ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن - أبي عمير ، عن حبيب الخثعمي<sup>(٦)</sup> ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قلت له : الرجل

١ - يعني ابن عيسى الجهنبي و في الآتي ابن عثمان التاب . و تقدّم الكلام فيه وافيّاً عن العلامة و ابن الشهيد - رحمهما الله - ، راجع المجلد السادس ص ٢٧٦ ذيل الخبر ١٣ .

٢ - قال العلامة المجلسي (ره) : الأولى حمل الشرط على عدم التعدي والتفريط ، إذ لم يذكر القوم تأثير اشتراط الضمان هنا في الضمان ، بل إنهما ذكروا ذلك في العارية و إن كان ظاهر الكلبي - رحمه الله - القول به ، أقول : قيل : قوله : « و لم تكن مضمونة » صفة مخصصة أو صفة للوديعة ، و قوله « فلا تلزم » أي لم يشترط عليه الضمان ، و يمكن أن يكون بيان و وصف كاشف للوديعة .

٣ - البضاعة طائفة من مالك تبعتها للتجارة ، و تقول : أبصعت الشيء و اشتبعتُه أي جعلته بضاعة ، و في المثل : « كمشتبّع تمر إلى هجر » ، و ذلك أنّ هجر معدن التمر . (الصحاح) ٤ - في الفقيه : « و أمره أن يضعها في منزله أو لم يأمره » .

٥ - إذا عتيت موضعاً للحفاظ لم يجز نقلها إلى ما دونه إجماعاً . (المسالك)

٦ - الظاهر هو ابن المُعلّل الخثعمي المدائني الثقة ، له كتاب ، رواه محمد بن أبي عمير .

يكون عنده المال وديعة يأخذ منه بغير إذن صاحبه ؟ فقال : لا يأخذ إلا أن يكون له وفاء ، قال : قلت : رأيت إن يوجد من يضمنه و لم يكن له وفاء<sup>(١)</sup> و أشهد على نفسه الذي يضمنه<sup>(٢)</sup> يأخذ منه ؟ قال : نعم .»

٤٤ ﴿٧٩٣﴾ ٦ - عنه ، عن ابن محبوب ، عن الحسن بن عمارة ، عن أبيه ، عن مسمع أبي سيار « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إني كنت استودعت رجلاً مالاً فجددني و حلف لي عليه ، ثم إنه جاءني بعد ذلك بسنين بالمال الذي كنت استودعته إياه فقال : هذا مالك فخذ و هذه أربعة آلاف درهم ربحتها في مالك فهي لك مع مالك واجعلي في حل ، فأخذت المال منه و أبيت أن آخذ الربح منه و أوفتته المال الذي كنت استودعته و أتيت حتى أستطلع رأيك فما ترى ؟ قال : فقال : خذ نصف الربح و أعطه النصف و حله ؛ إن هذا رجلٌ تأتبه والله يحب التوابين »<sup>(٣)</sup>.

مع ﴿٧٩٤﴾ ٧ - عنه ، عن علي بن محمد بن شيرة<sup>(٤)</sup> ، عن القاسم بن محمد ، عن سليمان بن داود ، عن حفص بن غياث « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل من المسلمين أودعه رجلٌ من اللصوص دراهم أو متاعاً ، و اللصُّ مسلمٌ ؛ هل يردُّه عليه ؟ قال : لا يردُّه ، فإن أمكنه أن يردَّه على صاحبه فعل ، و إلا

١٨٠

١ - أي للمضمون له وفاء ، أي مال يبي به . والخبر بظاهرة غير معمول به ، و ظاهر الصدوق العمل به ، و يمكن حمله على فحوى الإذن و إن لم ياذن صريحاً ، أو مع خوف التلف أو الغصب . (ملذ)

٢ - قال الفيض - رحمه الله - في الوافي : يعني : و أشهد الضامن على نفسه أنه ضامن ، ينبغي حمله على ما إذا كان الضامن مليئاً .

٣ - الموافق للأصول أنه لو اشترى بعين المال فالربح كله للمالك ، فحينئذ إعطاء المالك النصف معمولٌ على الاستحباب ، و إن اشترى في الذمة فبالعكس ، فيمكن أن يكون عليه السلام علم أن التجارة كانت بالعين ، أو يكون مجهولاً و يكون هذا للاستصلاح . (م.تق)

٤ - هو علي بن محمد بن شيرة القاساني ، و كان فقيهاً مكثرًا من الحديث فاضلاً ؛ إلا أن أحد ابن محمد بن عيسى غمز عليه و ذكر أنه سمع منه مذاهب منكورة و ليس في كتبه ذلك كما قال التجاشي ، و أورده الشيخ في أصحاب أبي الحسن الهادي عليه السلام . و تقدّم الخبر في ج ٦ ص ٤٥٦ .



كان في يده بمنزلة اللقطة يصيبها فيعرفها حولاً، فإن أصاب صاحبها رُدّها عليه وإلا تصدّق بها، فإن جاء بعد ذلك<sup>(١)</sup> خيره بين الأجر والغرم، فإن اختار الأجر فله، وإن اختار الغرم غرم له و كان الأجر له»<sup>(٢)</sup>.

صح ﴿٧٩٥﴾ ٨ - أحمد بن محمد بن البرقي، عن محمد بن القاسم، عن فضيل<sup>(٣)</sup> «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل استودع رجلاً من مواليك مالا له قيمة، والرجل الذي عليه المال رجل من العرب يقدر على أن لا يعطيه شيئاً، والمستودع رجل خبيث خارجي شيطان فلم أدع شيئاً، فقال لي: قل له: رُدّه عليه فإنه ائتمنه عليه بأمانة الله<sup>(٤)</sup>، قلت: فرجل اشترى من امرأة من بعض العباسيين بعض قطائعهم، فكتب عليها كتاباً قد قبضت المال ولم تقبضه، فيعطها المال أم يمنعها؟ قال: ليمنعها أشد المنع فإنها باعته ما لم تملكه».

قال أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه - رحمه الله -: «مضى مشائخنا - رحمه الله عليهم - على أن قول المودع مقبول وأنه مؤتمن ولا يمين عليه».

ص ﴿٧٩٦﴾ ٩ - وقد روي «أن رجلاً قال للصادق عليه السلام: إني ائتمنت رجلاً على مال أودعته عنده فخاني وأنكر مالي، فقال عليه السلام: لم تخنك الأمين وإني ائتمنت الخائن».

١ - تقدّم الخبر (ج ٦ ص ٤٥٦) وفيه: «فإن جاء صاحبها بعد ذلك».

٢ - قال في المسالك: المشهور العمل بهذا الخبر، و صُفِّه منجبرٌ بالشهرة.

٣ - في الكافي «عن أحمد بن محمد، عن (محمد) البرقي عن القاسم بن محمد، عن محمد بن القاسم قال - إلخ»، وقال العلامة التستري - رحمه الله -: «رواه التهذيب في أواسط مكاسبه في المجلد السادس تحت رقم ٦٦ عن كتاب أحمد الأشعري مثله، فأما سقط من «في» و «يب» المذكور «عن فضيل» أو زيد هنا، كما أنه زيد «القاسم بن محمد» فيها أو سقط من الأخير. والمراد بأبي الحسن في الكل موسى بن جعفر عليه السلام، كما هو الظاهر وكما صرح به التهذيب في نقله في مكاسبه - انتهى. وقال العلامة المجلسي - رحمه الله -: الظاهر أن المراد بـ«محمد بن القاسم» محمد ابن القاسم بن فضيل، فعليه في المتن تحريف فحرف «بن» بـ«عن».

٤ - المشهور وجوب ردّ الوديعة وإن كان المودع حربياً، وقال أبو الصلاح: إذا كان المودع حربياً وجب على المودع أن يحمل ما أودع إلى سلطان الإسلام، والمشهور بين الأصحاب هو الأول، فلا نعلم فيهم مخالفاً غيره. (المسالك) وقد تقدّم ذيله في ج ٦ ص ٣٨٨ تحت رقم ٦٦.

مع ﴿٧٩٧﴾ ١٠ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم، عن الحسين بن يزيد الثقفي، عن إسماعيل بن أبي زياد الشكوتي، عن جعفر، عن أبيه، عن علي بن فضال «في رجل استودع رجلاً دينارين واستودعه آخر ديناراً فضاع دينار منها، فقضى أن لصاحب الدينارين ديناراً و يقتسمان الدينار الباقي بينهما نصفين» (١).

↑  
١٨١

### ﴿١٧﴾ - باب العارية

مع ﴿٧٩٨﴾ ١ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: ليس على مستعير عارية ضمان، و صاحب العارية والوديعة مؤتمن».

مع ﴿٧٩٩﴾ ٢ - عنه، عن فضالة، عن أبان، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألته عن العارية يستعيرها الإنسان فهل يكف أو تسرق، فقال: إذا كان أميناً فلا عُرم عليه».

مع ﴿٨٠٠﴾ ٣ - عنه، عن التصبر، عن عاصم، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أعار جارية (٢) فهلكت من عنده ولم يبغها غائلة (٣)، فقضى أن لا يغرّمها المأر، و لا يغرّم الرجل إذا استأجر الدابة ما لم يكرهها أو يبغها غائلة».

مع ﴿٨٠١﴾ ٤ - عنه، عن التصبر، عن ابن سنان «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العارية، فقال: لا عُرم على مستعير عارية إذا هلكت إذا كان مأموناً».

مع ﴿٨٠٢﴾ ٥ - عنه، عن فضالة، عن أبان، عن سلمة، عن أبي عبد الله، عن

١ - تقدّم الخبر في ج ٦ ص ٢٣٢ تحت رقم ١٤ مثله.

٢ - كذا، والظاهر أن الأصل في قوله: «في رجل أعار جارية» «في رجل أعار رجلاً جارية»، و لولا ذلك لصار المعنى فهلكت الجارية عند المعير و لا معنى له. (الأخبار الدخيلة)

٣ - البغي: التمدي. (الصحاح) والغائلة: الفساد والشّر، والغيلة: الاغتيال، يقال: قتله غيلةً، و هو أن يخذعه فيذهب به إلى موضع فإذا صار إليه قتله. (الصحاح)

أبيه عليه السلام قال: «جاء رسول الله ﷺ إلى صفوان بن أمية فسأله سلاحاً ثمانين درعاً فقال له صفوان: عارية مضمونة أو غصباً؟ فقال له رسول الله ﷺ: بل عارية مضمونة، فقال: نعم» (١).

١٨٢ ↑

ص ٨٠٣ ﴿٦﴾ - عنه، عن النضر، عن عاصم (٢)، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال: سمعته يقول: بعث رسول الله ﷺ إلى صفوان بن أمية فاستعار منه سبعين درعاً بأطراقها (٣)، قال: فقال: غصباً يا محمد؟ فقال رسول الله ﷺ: بل عارية مضمونة».

ص ٨٠٤ ﴿٧﴾ - عنه، عن صفوان، عن ابن مسكان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لا تضمن العارية إلا أن يكون اشترط فيها ضماناً، إلا الدنانير فإنها مضمونة وإن لم يشترط فيها ضمان».

ح ٨٠٥ ﴿٨﴾ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال: صاحب الوديعه والبضاعة مؤتمنان، و قال: إذا هلكت العارية عند المستعير لم يضمنه إلا أن يكون قد اشترط عليه».

ح ٨٠٦ ﴿٩﴾ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن زرارة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: العارية مضمونة؟ قال: فقال: جميع ما استعرتَه فتوى فلا يلزمك تَوَاهُ (٤) إلا الذهب والفضة؛ فإنها يلزمان إلا أن يشترط أنه متى تَوَى لم يلزمك تَوَاهُ، و كذلك (٥) جميع ما استعرت و اشترط

١ - ذلك قبل إسلام صفوان، و ذلك لغزوة حنين بعد فتح مكة.

٢ - يعني عاصم بن حميد، و هو يروي عن ليث المرادي، و روى عنه النضر بن سويد.

٣ - أي أخذ الدرّوع مع بيضات الحديد التي توضع على الرأس، و في القاموس: «الطّراق - الكتاب -: الحديد الذي يُعَرَّضُ ثم يُدَارُ فيجْعَلُ بَيْضَةً و نَحْوَهَا» و البيضة هي التي توضع على الرأس. و في بعض النسخ: بالغاء، و لعل المراد بها المغفر و ما يلبس على الساعدين و غيرهما، فإنها تجعل على أطراف الدرّوع، أو ما يشدّ به أطراف الدرّوع. (ملذ)

٤ - في بعض نسخ الكافي: «ما تَوَاهُ»، و تَوَى تَوَى - كرضي - هلك. و التوى:

٥ - في بعض النسخ: «و كذا»، و في الكافي مثل ما في المتن. هلاك المال.

عليك لزمك والذهب والفضة لازم لك، وإن لم يشترط عليك»<sup>(١)</sup>.

فق ٨٠٧ ﴿١٠﴾ - محمد بن علي بن محبوب، عن علي بن السندي، عن صفوان، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبدالله؛ وأبي إبراهيم عليه السلام «قالا: العارية ليس على مستعيرها ضمان<sup>(٢)</sup> إلا ما كان من ذهب أو فضة فإنها مضمونان اشترطا أو لم يشترطا، ثم قالوا: إذا استعرت عارية بغير إذن صاحبها فهلكت فالمستعير ضامن».

١٨٣ ج ٨٠٨ ﴿١١﴾ - أحمد بن محمد، عن محمد بن أبي عمير، عن جميل بن صالح، عن عبدالملك بن عمرو، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: ليس على صاحب العارية ضمان إلا أن يشترط صاحبها، إلا الدراهم فإنها مضمونة اشترط صاحبها أو لم يشترط».

ص ٨٠٩ ﴿١٢﴾ - محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن علي، عن أبان - عمن حدثه - (هـ) عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل استعار ثوباً ثم عمد إليه فرهنه فجاء أهل المتاع إلى متاعهم، فقال: يأخذون متاعهم»<sup>(٣)</sup>.

فق ٨١٠ ﴿١٣﴾ - الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن حذيفة<sup>(٤)</sup>، عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل استعار ثوباً ثم عمد إليه فرهنه، فجاء أهل المتاع إلى متاعهم؟ قال: يأخذون متاعهم».

ص ٨١١ ﴿١٤﴾ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: في رجل استأجر أجيراً فأقعده على متاعه فسرقه، قال: هو

١ - يدل على عدم ضمان الذهب والفضة مع اشتراط عدم ضمانها و على ضمان غيرها مع الاشتراط، و على أن مطلق الذهب والفضة مضمونان. (ملذ)

٢ - زاد هنا في الفقيه «إلا يشترط»، و فيه: «عن أبي عبدالله؛ أو أبي إبراهيم عليه السلام».

٣ - ذلك إذا كان الارتهان بغير إذن المالك.

٤ - الظاهر هو حذيفة بن منصور، و كان ثقة، و يحتمل أن يكون «حذيفة» تصحيف «حرير» كما هو مذكور في الفقيه، و قال في الأخبار الدخيلة بأصحية ما في الفقيه لكثرة رواية أبان عن حرير. \* - كذا، و كأنه «حرير» أو «حذيفة»، يظهر ذلك من الخبر الآتي.

مُؤْتِنٌ» (١).

فق (٨١٢) ﴿١٥ - عنه ، عن فضالة ، عن أبان ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام﴾ «قال : سألته عن الرجل يَسْتَبْضِعُ المَالَ (٢) فيهلك أو يُسْرِقُ أَعْلَى صَاحِبِهِ ضِمَانٌ؟ قال : ليس عليه عُرْمٌ بعد أن يكون الرجل أميناً» (٣).

صح (٨١٣) ﴿١٦ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن زياد ، عن جعفر بن محمد عليه السلام﴾ «قال : سمعته يقول : لا عُرْمٌ على مستعير عارية إذا هلكت أو سُْرِقَتْ أو ضاعت إذا كان المستعير مأموناً».

صح (٨١٤) ﴿١٧ - عنه ، عن أبي جعفر ، عن أبيه ، عن وهب (٤) ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام﴾ «أنَّ عَلِيًّا عليه السلام قال : مَنْ اسْتَعَارَ عَبْدًا مَلُوكًا لِقَوْمٍ فَعِيبٌ فَهُوَ ضَامِنٌ ، وَمَنْ اسْتَعَارَ حُرًّا صَغِيرًا فَعِيبٌ فَهُوَ ضَامِنٌ» (٥).

### ﴿١٨ - باب الشركة والمضاربة﴾

صح (٨١٥) ﴿١ - أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن ابن رثاب﴾ «قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : لا ينبغي للرجل المسلم أن يشارك الذمّي ، ولا يبضعه بضاعة (٢) ، ولا يودعه ودیعة ، ولا يصفاه المودة».

١ - أي ظاهراً فيصدق باليمين بناءً على عدم ثبوت السرقة ، فقوله : «فسرقه» أي بدعوى المالك ، ويمكن أن يقرء بالتنسية ، أي نسبة المالك إلى السرقة ، ولعله أظهر . (ملذ) أقول : في الفقيه : «فسرق» وأورده في «باب الوديعة» وهو الضواب .

٢ - الإيضاح هو أن يدفع الإنسان إلى غيره مالاً ليبتاع به متاعاً ولا حصّة له في ربحه ؛ بخلاف المضاربة . (مجمع البحرين)

٣ - لعله كناية عن عدم التفريط ، و ظاهر الخبر يشمل التقدين ، لكن ينبغي تخصيصه بغيرهما جمعاً بين الأخبار ، كما قاله بعض أصحابنا ، وقال المجلسي (ره) : «ويمكن أن يكون المراد بالأمين من لم يفرط في حفظها» .

٤ - هو أبوالبختري الكذاب وراويه أبو عبدالله البرقي .

٥ - قال في المختلف : «قال ابن الجنيد (ره) بضمان عارية الحيوان مستدلاً بهذا الخبر ، ورد بضعمف السند ، وبالحمل على التفريط ، أو على أنه لغير المالك . (ملذ)

ص ٨١٦ ﴿٢﴾ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن التوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام «أن أمير المؤمنين عليه السلام كره مشاركة اليهودي والنصراني والمجوسي إلا أن تكون تجارة حاضرة لا يغيب عنها» (١).

رواه ٨١٧ ﴿٣﴾ - أحمد بن محمد، عن محمد بن عيسى، عن منصور (٢)، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألت عن الرجل يشاركه الرجل في السلعة؟ قال: إن ربح فله، وإن وضع فعليه» (٣).

س ٨١٨ ﴿٤﴾ - عنه، عن علي بن الحكم - عن بعضهم - عن أبي حمزة «قال: سئل أبو جعفر - عليه السلام - عن رجلين بينهما مال منه بأيديهما؛ ومنه غائب عنها، فاقتهما الذي بأيديهما، وأحال كل واحدٍ منها (٤) بنصيبه من - الغائب فاقضى أحدهما ولم يقتض الآخر، قال: ما اقتضى أحدهما فهو بينهما؛ [و] ما يذهب بماله!» (٥).

نق ٨١٩ ﴿٥﴾ - الحسن بن محمد بن سماعه، عن عبدالله بن جبلة؛ و جعفر (٦)؛ ومحمد بن عباس، عن علاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام «قال سألت عن رجلين بينهما مالٌ بعضه غائبٌ وبعضه بأيديهما، فاقتهما الذي بأيديهما واحتال كل واحدٍ منها بحصته من الغائب، فاقضى أحدهما ولم يقتض - الآخر، فقال: ما اقتضى أحدهما فهو بينهما؛ [و] ما يذهب بماله!».

١ - أي يشترى معه بالشركة ثم يقسمان بلا فصل وتأخير.

٢ - مشترك بين ثقات، أخذهم واقفي فالسند موثق كالصحيح. (ملذ) أقول: الظاهر أن المنصور يطلق على ابن حازم لا غير، والسند صحيح.

٣ - أي بالنسبة. ٤ - في بعض النسخ: «واحتال كل واحد منها».

٥ - في الفقيه: «فقبض أحدهما ولم يقبض الآخر». وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - قوله: «ما يذهب بماله» أي ما يذهب القابض بمال من لم يقبض. (ملذ) وقال المحقق: «إذا باع الشريكان سلعة صفقة، ثم استوفى أحدهما شيئاً شاركه الآخر فيه». أقول: ومر مثله في ج ٦ ص ٢١٧ تحت رقم ٥٥.

٦ - هو جعفر بن محمد بن سماعة الواقفي الثقة. ومحمد بن العباس أي ابن عيسى أبو عبدالله له كُتِب. وقد تقدّم الخبر في المجلد السادس ص ٢٣٨ تحت رقم ١٢٤.

فق ﴿٨٢٠﴾ ٦ - عنه، عن محمد بن زياد، عن معاوية بن عمار «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين بينهما مال، بعضه بأيديهما وبعضه غائب عنها، فاقتهما الذي بأيديهما، واحتال كل واحد منهما بحصته من الغائب، فاقضى أحدهما ولم يقتض الآخر، فقال: ما اقتضى أحدهما فهو بينهما، ما يذهب بماله!».»

فق ﴿٨٢١﴾ ٧ - عنه، عن محمد بن زياد، عن عبد الله بن سنان، عن أبي - عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن رجلين بينهما مالٌ منه دينٌ ومنه عينٌ، فاقتهما العين والدين فتوى الذي كان لأحدهما من الدين أو بعضه، وخرج الذي للآخر أيردٌ على صاحبه؟ قال: نعم ما يذهب بماله!».»

عنه ﴿٨٢٢﴾ ٨ - عنه، عن صالح بن خالد؛ وعبيس بن هشام، عن ثابت ابن شريح، عن داود الأبراري<sup>(١)</sup>، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن رجل - اشترى بيعاً ولم يكن عنده نقدٌ فأتى صاحباً له فقال: أنقد عني والريح بيني وبينك، فقال: إن كان رجحاً فهو بينهما وإن كان نقصاناً فعليها»<sup>(٢)</sup>.

عنه ﴿٨٢٣﴾ ٩ - عنه، عن صالح بن خالد؛ وعبيس بن هشام، عن ثابت ابن شريح، عن داود الأبراري، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن رجلين اشتركا في مالٍ ورجح فيه، وكان من المال عينٌ ودينٌ، فقال أحدهما لصاحبه: أعطني رأس مالي ولك الريح و عليك التوى، قال: لا بأس إذا اشترطا، فإن كان شرطاً يخالف كتاب الله رُدُّ إلى كتاب الله»<sup>(٣)</sup>.

فق ﴿٨٢٤﴾ ١٠ - عنه، عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار «قال:

١ - كأنه ابن يرحان الثقة، لكن أورد الشيخ في رجاله بعنوان داود بن راشد الأبراري وهو من أصحاب الصادق عليه السلام.

٢ - ظاهر هذه الأخبار عدم افتقار تلك العقود إلى سيغ مخصوصة. (ملذ)

٣ - لو اصطلاح الشريكان عند إرادة الفسخ على أن يأخذ أحدهما رأس ماله والآخر الباقي بريح أو توى جاز؛ للرواية الصحيحة، ولو جعل ذلك في ابتداء الشركة فالأقرب المنع لفوات موضوعها، والرواية لا تدل عليه. (الدروس)

قلت للعبد الصالح عليه السلام: الرَّجُلُ يَدُلُّ الرَّجُلَ عَلَى السَّلْعَةِ، فيقول: اشترها ولي نصفها، فيشترها الرَّجُلُ و ينقد من ماله، قال: له نصف الربح، قلت: فإن وضع يلحقه من الوضعية شيء؟ قال: عليه من الوضعية كما أخذ من الربح». **٨٢٥** ﴿١١﴾ - عنه، عن وهيب<sup>(١)</sup>، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل يشاركه الرَّجُلُ في السلعة يدُلُّ عليها؟ قال: إن ربح فله، وإن وضع فعليه».

**٨٢٦** ﴿١٢﴾ - عنه، عن ابن رباط، عن منصور بن حازم، عن [أبي- عبدالله]<sup>(٢)</sup> «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجلين لكل واحدٍ منهما طعامٌ عند صاحبه، لا يدري هذا كم له على هذا، ولا يدري هذا كم له على هذا، فقال كل واحدٍ منهما لصاحبه: لك ما عندك و لي ما عندي و رضيا بذلك؟ قال: لا بأس إذا رضيا بذلك و طابت به أنفسهما»<sup>(٣)</sup>.

ث **٨٢٧** ﴿١٣﴾ - الحسن بن محمد بن سماعة، عن وهيب، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «في الرَّجُلِ يعطي الرَّجُلَ مالاً مضاربة، و ينهه أن يخرج به إلى أرض أخرى فعصاه، فقال: هو له ضامنٌ و الربح بينهما إذا خالف شرطه و عصاه»<sup>(٤)</sup>.

س **٨٢٨** ﴿١٤﴾ - أحمد بن محمد، عن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، <sup>١٨٧</sup> عن أبان؛ و يحيى<sup>(٥)</sup>، عن أبي المعرأ، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: المال - الذي يعمل به مضاربة له من الربح<sup>(٦)</sup> و ليس عليه من الوضعية شيء إلا أن

١ - هو وهيب بن حفص أبو علي الجربري. ٢ - كذا في النسخ، و جاء الخبر في الكافي (ج ٥ ص ٢٥٨ ح ١) والفقيه (تحت رقم ٣٢٦٨) عن محمد بن مسلم بتفاوت يسير. ٣ - هذا إبراء من الطرفين ظاهراً. و قد يفهم منه عدم جريان الربا في الصلح. ٤ - قال شارح التلمعة: لولا الأخبار الصحيحة لكان التصرف باطلاً أو موقوفاً على الإجازة. ٥ - الظاهر هو ابن الحجاج الكرخي الثقة. و أبو المغرا هو حميد بن مثنى. ٦ - الظاهر فيه سقط والضواب: «له من الربح ما شرط» كما يدلُّ عليه السياق، و سيأتي الخبر مع زيادة تحت رقم ٢٩.



يخالف أمر صاحب المال»<sup>(١)</sup>.

فق ﴿٨٢٩﴾ ١٥ - الحسن بن محمد بن سماعة، عن عبدالله بن جبلة، عن إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن عليه السلام «قال: سألته عن مال المضاربة، قال: الربح بينها، والوضيعة على المال».

فق ﴿٨٣٠﴾ ١٦ - عنه<sup>(٢)</sup>، عن صفوان، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن أوسع، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قضى علي عليه السلام في تاجر أتجر بمال واشترط نصف الربح فليس على المضاربة<sup>(٣)</sup> ضمان، وقال أيضاً: من ضمن مضاربه<sup>(٤)</sup> فليس له إلا رأس المال وليس له من الربح شيء»<sup>(٥)</sup>.

ح ﴿٨٣١﴾ ١٧ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن الكاهلي<sup>(٦)</sup>، عن أبي الحسن موسى عليه السلام «في رجل دفع إلى رجل مالاً مضاربة، فجعل له شيئاً من الربح مستمى فابتاع المضارب متاعاً فوضع فيه، قال: على المضارب من الوضيعة بقدر ما جعل له من الربح»<sup>(٧)</sup>.

فلا ينافي الأخبار الأوّلة لأنّ هذا الخبر محمود على أنّه إذا كان المال بينها شركة فإنه يكون الربح والتقصان بينها، وإتّما أطلق لفظ المضاربة عليه مجازاً، أو لأنّه كان المال كلّه من جهته وإن جعل بعضه ديناً عليه لتصحّ الشركة؛ والذي يكشف عمّا ذكرناه ما رواه:

ص ﴿٨٣٢﴾ ١٨ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن الجهم، عن ثعلبة،

١ - فإنه حينئذ عليه الوضيعة.

٢ - إن رجع الضمير إلى الحسن بن محمد فالخير موثق، وإن رجع إلى أحمد بن محمد فالخير

صحيح. ٣ - الظاهر «المضارب»، والمراد به العامل بمال المضاربة. (ملذ)

٤ - أي شرط عليه الضمان.

٥ - لأنّه حينئذ يكون المال قرضاً عليه، وخرج عن حكم المضاربة.

٦ - يعني عبدالله بن مجي الكاهلي.

٧ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : «الذي يخاطر بالمال أنّه يحتمل أن يكون المراد أنّه إذا

حصل ربحٌ ثم بعد ذلك وضيعة ينقص من ربح كلّ منها بنسبة نصيبها من الربح».

عن عبد الملك بن عتبة « قال: سألت بعض هؤلاء - يعني أبي يوسف وأباحنيفة - فقلت: إني لا أزال أدفع المال مضاربة إلى الرجل فيقول: قد ضاع أو قد ذهب؟ قال: فادفع إليه<sup>(١)</sup> أكثره قرضاً والباقي مضاربة، فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال: يجوز.»

مع **﴿٨٣٣﴾** ١٩ - عنه، عن علي بن الحكم، عن عبد الملك بن عتبة الهاشمي (كذا) « قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام هل يستقيم لصاحب المال إذا أراد الاستيثاق لنفسه أن يجعل بعضه شركة<sup>(٢)</sup> ليكون أوثق له في ماله؟ قال: لا بأس به.»

مع **﴿٨٣٤﴾** ٢٠ - عنه، عن علي بن الحكم، عن عبد الملك بن عتبة (\*) عن أبي الحسن موسى عليه السلام « قال: سألت عن رجل أدفع إليه مالاً فأقول له - إذا دفعت المال وهو خمسون ألفاً - عليك من هذا المال عشرة آلاف درهم قرض، والباقي لي معك تشتري لي بها ما رأيت، هل يستقيم هذا؟ هو أحب إليك أم أستأجره في مالٍ بأجر معلوم؟ قال: لا بأس به<sup>(٣)</sup>.»

مع **﴿٨٣٥﴾** ٢١ - عنه، عن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن أبان؛ و يحيى<sup>(٤)</sup>، عن أبي المغراء، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام « عن الرجل يعطي - الرجل المال فيقول له: ائت أرض كذا وكذا، ولا تجاوزها اشتريتها، قال: إن تجاوزها فهلك المال فهو ضامن، وإن اشترى شيئاً فوضع [فيه] فهو عليه، و

١ - كأنه يجعل حصته من المضاربة أزيد من حصّة العامل بكثير ليقرب من حصته إذا كان الجميع مضاربة. (ملذ) \* - المراد به هنا وما تقدم الصيرفة التامة، الذي يروي عن الكاظم عليه السلام.

٢ - بأن يعطيه بعض المال قرضاً. واعلم أنه اختلف الأصحاب في أنه هل يجوز أن يشترط في الشركة أن لا يكون الزبح بنسبة المالكين، فجوزته المرتضى و جماعة، و يصح هذا الخبر و ما رواه الكليني في الموثق كالصحيح [ج ٥ ص ٣٠٧ رقم ١٦] على هذا المذهب كما لا يخفى. (ملذ)

٣ - قوله: «و الباقي لي ملك» الظاهر أنه يعطيه عشرة آلاف قرضاً، و يكون أربعين ألفاً بضاعة، يكون جميع الزبح للمالك، فيدل على جواز مثل هذا الشرط في القرض بما مر. واحتمال الشركة هنا بعيد، والضمير في «لا بأس به» إما راجع إلى كل واحد، فيدل على المساواة، أو إلى الأول كما هو الظاهر، فيؤمى إلى أن الثاني أحسن، و لم يصرح للفتية أو لمصلحة أخرى. (ملذ)

٤ - هو ابن الحجاج الكرخي، كما مر آنفاً تحت رقم ١٤.

إن ربح فهو بينهما» .

ص ٨٣٦ ﴿٢٢﴾ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد ابن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام « قال : سألته عن الرجل يعطي المال مضاربة و ينهى أن يخرج به فيخرج به ، قال : يضمن المال والربح بينهما » .

ص ٨٣٧ ﴿٢٣﴾ - عنه ، عن محمد بن الفضيل ، عن الكِنَانِيَّ (١) « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المضاربة يعطي الرجل المال يخرج به إلى الأرض و نهى أن يخرج به إلى أرض غيرها ، فعصى فخرج به إلى أرض أخرى فعطب - المال (٢) ، فقال : هو ضامنٌ ، فإن سلم فربح فالربح بينهما » .

ص ٨٣٨ ﴿٢٤﴾ - عنه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي - عبد الله عليه السلام « في الرجل يعطي الرجل مالاً مضاربة ، فيخالف ما شرط عليه ؟ قال : هو ضامن والربح بينهما » .

ص ٨٣٩ ﴿٢٥﴾ - عنه ، عن الثَّضَر ، عن عاصم ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : من أتجر مالاً واشترط نصف - الربح ، فليس عليه ضمان ، و قال : من ضمن تاجراً فليس له إلا رأس ماله ، و ليس له من الربح شيء » (٣) .

ص ٨٤٠ ﴿٢٦﴾ - عنه ، عن القاسم بن محمد ، عن أبان ، عن عبد الرحمن بن - أبي عبد الله « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون معه المال مضاربة فيقل ربحه فيتخوف أن يؤخذ منه فيزيد صاحبه على شرطه الذي كان بينهما و إنَّه يفعل ذلك مخافة أن يؤخذ منه ، قال : لا بأس به » (٤) .

ص ٨٤١ ﴿٢٧﴾ - عنه ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن ميسر (٥) « قال : قلت

١ - يعني إبراهيم بن نعم العبدي أبا الصباح الكناني .

٢ - أي هلك .

٣ - ذلك لأن شرط الضمان يجعل المضاربة قرضاً و في صحة القراض كلامٌ .

٤ - إمَّا أن يعطي ما زاد على الشرط تبرعاً ، أو يستأنف مضاربة أخرى ويشترط للمالك أزيد .

٥ - هو ابن عبد العزيز بيتاع الرظي الثقة ، روى عن أبي عبد الله عليه السلام ، له كتاب ؛ عن ابن -

أبي عمير ، و في جلّ التسخ التي عندنا « محمد بن قيس » و هو تصحيف ، و في الكافي كما في المتن .

لأبي عبد الله عليه السلام: رجلٌ دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة فاشترى أباه وهو لا يعلم<sup>(١)</sup>، قال: يقوم فإن زاد درهماً واحداً أعتق واستسعى في مال الرجل».

عنه **﴿٨٤٢﴾** ٢٨ - عن محمد بن خالد، عن عبد الله بن المغيرة، عن منصور بن حازم، عن بكر بن حبيب «قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجلٌ دفع مال يتيماً مضاربة، فقال: إن كان ربح فللّيتيم، وإن كانت وضيفة فالذي أعطى ضامن».

صح **﴿٨٤٣﴾** ٢٩ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي - عبد الله عليه السلام «أنه قال في المال الذي يعمل به مضاربة: له من الربح، وليس عليه من الوضيفة شيء إلا أن يخالف أمر صاحب المال، فإن العباس كان كثير المال و كان يعطي الرجال<sup>(٢)</sup> يعملون به مضاربة ويشترط عليهم أن لا ينزلوا بطن وإد ولا يشترتوا إذا كبد رطبة، قال: فإن خالفت شيئاً ممّا أمرت<sup>(٣)</sup> به فأنت ضامنٌ للمال».

صح **﴿٨٤٤﴾** ٣٠ - عنه، عن فضالة، عن رفاعة بن موسى، عن أبي عبد الله - عليه السلام - «قال: المضارب يقول لصاحبه<sup>(٤)</sup>: إن أنت آذيته أو أكلته فأنت له ضامنٌ، قال: فهو له ضامنٌ إذا خالف شرطه».

تدريج **﴿٨٤٥﴾** ٣١ - الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد، عن

١ - بخلاف ما لو كان عالماً، فإنه لا يصح لعدم مصلحة المالك ويشترط فيها مراعاة مصلحته. ٢ - يعني كان يعطي الرجال المال، و كأن لفظ «المال» ساقط من قلم الكاتب. ٣ - فيه حذف وإيصال والأصل هكذا: «و كان يقول لمن أعطاه: فإن خالفت - إلخ». والاستشهاد بفعل العباس للترّد على العاقبة لا لتقرير التبيين عليه السلام، لأن العباس يعمل ذلك من قبل أن يسلم وبعده، وقوله: «ذا كبد رطبة» أي حيواناً، لأنه في معرض الآفات و يلزم نفيته. ٤ - قيل: المراد بالمضارب هنا المالك. وقال العلامة التستري - رحمه الله - في الأخبار الدخيلة: الظاهر بشهادة السياق أن الأصل في قوله: «المضارب يقول لصاحبه» «المضارب يقول له صاحبه» كما لا يخفى، وأما قوله: «آذيت» أو «أكلته» فتحريف لا يعلم أصله، ولكن في نسخة «أذنته» بدل «آذيت» وهو معقول، وأما نقل الوافي «آذيت» بلا ربط، و كيف كان فيبقى «أو أكلته» غير معلوم الأصل. (الأخبار الدخيلة) و قيل: لفظ «آذيت» كناية عن التعدي والتفريط. أقول: و سياق الخبر في آخر الباب أيضاً.

عبدالله بن مجي الكاهلي، عن أبي الحسن عليه السلام « قال : قلت : رَجُلٌ سألني أن أسألكَ أن رجلاً أعطاه مالا مضاربة يشتري له ما يرى من شيء ، فقال (\*): اشتري جارية تكون معك ، والجارية إنما هي لصاحب المال إن كان فيها وضیعة فعليه ، وإن كان فيها ربح فله ، للمضارب أن يطأها ؟ قال : نعم .»

ص ٨٤٦ ﴿٣٢﴾ - عنه ، عن جعفر ؛ و أبي شعيب <sup>(١)</sup> ، عن أبي جميلة ، عن زيد الشحام ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في المضاربة إذا أعطى الرجل المال ونهى أن يخرج بالمال إلى أرض أخرى فعصاه فخرج به ، قال : هو ضامنٌ ، والربح بينهما .»  
ص ٨٤٧ ﴿٣٣﴾ - محمد بن أحمد بن مجي ، عن محمد بن أحمد العلوي <sup>(٢)</sup> ، عن - العمركي الخراساني ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام « قال في المضاربة : ما أنفق في سفره فهو من جميع المال ، وإذا قدم بلده فما أنفق فهو من نصيبه .» ١٩١ ↑

ص ٨٤٨ ﴿٣٤﴾ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن التوفي ، عن السكوني ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام في رجل له على رجل مالٌ ، فتقاضاه فلا يكون عنده ، فيقول : هو عندك مضاربة ، قال : [قال :] لا يصلح حتى يقبضه » <sup>(٣)</sup> .

نق ٨٤٩ ﴿٣٥﴾ - محمد بن علي بن محبوب ، عن العباس بن معروف ، عن حماد بن عيسى ، عن الحسين بن المختار « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الرجل يكون له الشريك فيظهر عليه قد اختان منه شيئاً ، أله أن يأخذ منه مثل الذي أخذ ؛ من غير أن يبين ذلك ؟ فقال : شوه <sup>(٤)</sup> لها !! اشتركا بأمانة الله ، وإني لأحِبُّ

١ - هو صالح بن خالد المحاملي الثقة ، والمراد بـ«جعفر» أخو الحسن بن محمد بن سماعة .  
٢ - الظاهر هو محمد بن أحمد بن إسماعيل العلوي ، وما في بعض النسخ : «التوفي» ؛ وفي بعضها : «الكوكبي» تصحيف .  
\* - في بعض النسخ : «و قال» .  
٣ - يدل على عدم جواز المضاربة على ما في الذمة ، ولا يدل على لزوم كونه نقداً مسكوكاً .  
مراخبر في ج ٦ ص ٢١٦ برقم ٥٣ . ٤ - شوه : كلمة تقيح ومنه شاهد الوجوه . وفي المصباح : الشوه قبح الخلقة ، وهو مصدر ، و رجلٌ أشوه أي قبيح المنظر ، وامرأة شوهاء والجمع شوه .

له إن رأى منه شيئاً من ذلك أن يستر عليه، و ما أحبُّ له أن يأخذ منه شيئاً بغير علمه»<sup>(١)</sup>.

سـ ﴿٨٥٠﴾ ٣٦ - عنه - عن رجل - «قال: كتبتُ إلى الفقيه<sup>(١)</sup> عليه السلام في رجل اشترى من رجل نصف دار مُشاعاً غير مقسوم، و كان شريكه الَّذي له - التصف الآخر غائباً، فلما قبضها و تحوّل عنها تهدمت الدار، و جاء سيل جارِف فهدمها و ذهب بها، فجاء شريكه الغائب فطلب الشُّفعة من هذا فأعطاه الشُّفعة على أن يعطيه ماله كَمَلًا الَّذي نقد في ثمنها، فقال له: ضع عَيِّي قيمة البناء، فإنَّ البناء قد تهدم و ذهب به السيل، ما الَّذي يجب في ذلك؟ فوقع عليه السلام: ليس له إلاَّ الشراء و البيع الأوّل إن شاء الله».

صـ ﴿٨٥١﴾ ٣٧ - عنه، عن أحمد، عن البرقي، عن الثَّوْلي، عن السَّكُوني، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه، عن عليّ عليه السلام «أنه كان يقول: مَنْ يموت و عنده مالٌ مُضاربةً، قال: إنَّ سَمَاهُ بَعِينُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ فَقَالَ: هَذَا لِفِلَانٍ فَهُوَ لَهُ، و إن مات و لم يذكر فهو أسوة الغُرماء»<sup>(٢)</sup>.

سـ ﴿٨٥٢﴾ ٣٨ - محمّد بن أحمد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد ابن أسلم، عن عاصم بن حميد، عن محمّد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: مَنْ ضَمَنَ تاجراً<sup>(٣)</sup> فليس له إلاَّ رأس ماله، و ليس له من الرِّبْح شيءٌ».

صـ ﴿٨٥٣﴾ ٣٩ - محمّد بن الحسن الصَّفَّار، عن معاوية بن حُكيم، عن

١ - الظاهر أن المراد بالفقيه العسكري عليه السلام. \* - تقدّم الخبر ج ٦ ص ٤٠٣.

٢ - قال المحقق في الشرائع: إذا مات و في يده أموال مضاربة، فإن علم مال أحدهم بعينه كان أحقَّ به، و إن جهل كانوا فيه سواء، فإن جهل كونه مضاربة، قضى به ميراثاً، و قال الشهيد - رحمه الله -: معنى استوائهم أنه يقسم على نسبة أموالهم، و هذا إذا كانت أموالهم مجتمعة في يده على حدة، و أمّا إذا كانت متمزجة مع جملة ماله مع العلم بكونه موجوداً فالغرماء بالنسبة إلى جميع ماله كالشريك، إن وسعت التركة أموالهم أخذوها، و إن قصرت تخصّصوا - انتهى.

٣ - يشمل البضاعة أيضاً و إن لم يذكره الأصحاب. (ملذ) و تقدّم في ذيل الخبر ٢٥ ص

محمّد بن أبي عمير، عن جميل، عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل دفع إلى رجل مالا يشتري به ضرباً من المتاع مضاربة فذهب فاشترى به غير الذي أمره، قال: هو ضامن، والربح بينهما على ما شرط».

ص ٨٥٤ ﴿٤٠﴾ - عنه، عن يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن عليّ الوشاء، عن رفاعة بن موسى «قال: سمعته<sup>(١)</sup> يقول: المضارب يقول لصاحبه: إن أذيت<sup>(٢)</sup> أو أكلته فأنت له ضامن، فهو يضمن إذا خالف شرطه».

### ﴿١٩﴾ - باب المزارعة ﴿١٩﴾

ص ٨٥٥ ﴿١﴾ - الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن محمد الحلبي؛ ومحمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن عبيدالله الحلبي، جميعاً عن أبي عبدالله عليه السلام «أن أباه حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وآله أعطى خيبر<sup>(٣)</sup> بالتصف أرضها ونخلها، فلما أدركت الثمرة بعث عبدالله بن رواحة فقوم عليهم قيمة<sup>(٤)</sup>، فقال: إما أن تأخذوه وتعطون نصف الثمرة، وإما أن أعطيكم نصف الثمرة و آخذه، فقال: بهذا قامت السماوات والأرض»<sup>(٥)</sup>.

١ - أي سمعت أبا عبدالله عليه السلام.

٢ - تقدّم الكلام فيه راجع ص ٢٢٧ ذيل الخبر ٣٠.

٣ - الخيبر بلسان اليهود: الحصن، وهو الموضوع المشهور الذي غزاه رسول الله صلى الله عليه وآله على ثمانية بُرْد من المدينة من جهة الشام، تطلق على الولاية، وكان بها سبعة حصون لليهود، وحوها مزارع ونخل وهي: ناعم، والقموص - حصن أبي الحقيق -، والشق، والتنطاة، والسلام، والوطيح، والكتيبة، وقد فتحت كلها سنة ٧ للهجرة، وقيل: سنة ٨، كما في المراصد.

٤ - المراد الخرص ظاهراً ويؤيده الخبر الآتي. (ملذ) والخرص - بفتح المعجمة - : التقدير والتقوم.

٥ - أي هذا العمل الذي فعل النبي صلى الله عليه وآله معهم من العدل، والقضية المذكورة في التواريخ، كما قال ابن هشام في السيرة: «فكان رسول الله صلى الله عليه وآله يبعث إلى أهل خيبر عبدالله بن رواحة خارصاً بين المسلمين ويهود، فيخرص عليهم فإذا قالوا: تعديت علينا، قال: إن شئتم فلكم، وإن شئتم فلنا، فتقول يهود: بهذا قامت السماوات والأرض».

ص ٨٥٦ ﴿٢﴾ - عنه ، عن صفوان ؛ و علي بن الثَّعْمَان ، عن يعقوب بن -  
 شُعَيْب « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المزارعة ، فقال : التفقة منك والأرض  
 لصاحبها فما أخرج الله من شيء قسم على الشَّرْط ، و كذلك قَبِل رسول الله صلى الله عليه وآله  
 خَيْر ، أتوه فأعطاهم إياها على أن يعمروها على أن لهم نصف ما أخرجت  
 فلما بلغ التمر أمر عبد الله بن رواحة فخرص عليهم التخل ، فلما فرغ منه خيرهم ،  
 فقال : قد خرصنا هذا التخل بكذا صاعاً فإن شئتم فخذوه و ردوا علينا نصف  
 ذلك ، وإن شئتم أخذناه و أعطيناكم نصف ذلك ، فقالت اليهود : بهذا قامت -  
 السماوات والأرض .»

ص ٨٥٧ ﴿٣﴾ - الحسن بن محبوب ، عن خالد بن جرير ، عن أبي الزبيد -  
 الشامي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه سُئِل عن رجل يزرع أرض رجل آخر  
 فيشترط عليه ثلثاً للبذر و ثلثاً للبقر ، فقال : لا ينبغي أن يُسمي بذراً و لا بقرأً ،  
 ولكن يقول لصاحب الأرض : أزرع في أرضك و لك منها كذا و كذا ، نصف  
 أو ثلث أو ما كان من شرط ، و لا يسمي بذراً و لا بقرأً فإنما يحرم الكلام .» (١)  
 نق ٨٥٨ ﴿٤﴾ - الحسين ، عن الحسن ، عن زُرْعَة ، عن سَمَاعَة « قال : سألته  
 عن مزارعة المسلم للمشرك فيكون من عند المسلم البذر و البقر ، و يكون -  
 الأرض (٢) و الماء و الحراج و العمل على العِلج (٣) ؟ قال : لا بأس به ؛ و سألته عن  
 الأرض يستأجرها الرجل (٤) بخمس ما خرج منها أو بدون ذلك أو بأكثر (٥) -

١ - لأنه إذا حسب المجموع و زارعه عليه و لم يسم البذر و البقر حل ، و إن سقى حرم ،  
 مع أن المقرّر في التقديرين واحد . (ملذ) و قوله : « ثلثاً للبذر و ثلثاً للبقر » معناه ثلث بازاء البذر  
 و ثلث بازاء البقر ، فعمل التسمي لشأنه الزبا في البذر .  
 ٢ - أي تعمير الأرض .

٣ - أي على الكافر ، و قال في التحرير : إذا شرط الحراج على العامل و كان قدرأ معلوماً  
 جاز ، و كان لازماً له ، و إن زاد السلطان كانت الزيادة على المالك .

٤ - قوله : « يستأجرها » أي يزارعها ، لأن العوض في الإجارة يجب أن يكون معلوماً .  
 و المشهور أنه لا تقع المزارعة بلفظ الإجارة ، و ظاهر بعضهم جوازها .

٥ - أي بأكثر من الخمس ، و لا يضاف « أكثر » إلى ما بعده ، أي أكثر مما تقدم ذكره .



مما خرج منها من الطعام، والخِراج على العِلج، قال: لا بأس». **فق** (٨٥٩) ٥ - عنه، عن قِصَالَةَ<sup>(١)</sup>، عن أبان، عن إسماعيل بن الفضل، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا بأس أن تستأجر الأرض بدرهم، وتزارع الناس على الثلث والرُّبع وأقلّ وأكثر؛ إذا كنت لا تأخذ الرَّجل إلا بما أخرجت أرضك».

**مع** (٨٦٠) ٦ - عنه، عن صفوان، عن ابن مُسكان؛ وقِصَالَةَ، عن أبان جميعاً، عن محمد الحلبي؛ وابن أبي عمير، عن حماد، عن عبيدالله الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا بأس بالمزارعة بالثلث والرُّبع والخمس».

**فق** (٨٦١) ٧ - أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبدالكريم<sup>(٢)</sup>، عن سماعه، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا تؤاجر- الأرض بالحنطة ولا بالشعير ولا بالتمر ولا بالأربعاء ولا بالتطاف<sup>(٣)</sup> ولكن بالذهب والفضة، لأنّ الذهب والفضة مضمون، وهذا ليس بمضمون».

**فق** (٨٦٢) ٨ - محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا تستأجر- الأرض بالتمر ولا بالحنطة ولا بالشعير ولا بالأربعاء ولا بالتطاف»، قلت: وما الأربعاء؟ قال: الشُّرب، والتطاف فضل الماء ولكن يسلمها<sup>(٤)</sup> بالذهب والفضة والتصف والثلث والرُّبع»<sup>(٥)</sup>.

**مع** (٨٦٣) ٩ - أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبار، عن صفوان،

١ - في بعض النسخ: «عن صفوان».

٢ - يعني ابن عمرو الخثعمي التّمة.

٣ - الأربعاء جمع الرُّبيع، وهو التهر الصغير، والتطاف - بالكسر - جمع نطفة، وهي الماء القليل، والمراد هنا حصّة من ماء، والمعنى: لا يستأجر الأرض بشرب أرض المجر.

٤ - في الفقيه «تقبلها»، وفي بعض نسخه: «تقبلها».

٥ - حمل على الكراهة، وقد قيد بما إذا كان شرط أن يكون الحنطة أو الشعير من تلك الأرض، وقيد الشيخ في الاستبصار التهي بما إذا كان قبلها بما يزرع فيها ويعطي صاحبها منها، وأنا إذا كان في غيرها فلا بأس.

عن ابن مُسكَانَ ، عن الحلبيّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : لا تستأجر الأرض بالحنطة ثمّ تزرعها حنطة » <sup>(١)</sup>.

مع ﴿٨٦٤﴾ ١٠ - عليّ بن إبراهيم ، عن صالح بن السنديّ ، عن جعفر بن - بشير ، عن موسى بن بكر ، عن الفضيل بن يسار « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن إجارة الأرض بالطعام <sup>(٢)</sup> ، قال : إن كان من طعامها فلا خير فيه . »

مع ﴿٨٦٥﴾ ١١ - أحمد بن محمد ، عن الوشاء « قال : سألت الرضا عليه السلام عن الرّجل اشترى من رّجلٍ أرضاً جرباناً <sup>(٣)</sup> معلومة بمائة كُرٍّ على أن يُعطيه من - الأرض ؟ فقال : حرام ، قال : فقلت له : فاقول - جعَلني الله فداك - إن اشترى منه الأرض بكييل معلوم وحنطة من غيرها ؟ قال : لا بأس » <sup>(٤)</sup>.

مع ﴿٨٦٦﴾ ١٢ - الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن أبي المغرا « قال : سألت يعقوبَ الأحمر أبا عبد الله عليه السلام - وأنا حاضرٌ - فقال : أصلحك الله إنّه كان لي أخٌ فهلك و ترك في جبري يتيماً و لي أخ يلي ضيعة لنا و هو يبيع العصير ممّن يصنعه خمرأ و يؤاجر الأرض بالطعام ، فأما ما يضيبيني فقد تنزّهت [عنه] فكيف أصنع بنصيب اليتيم ؟ فقال : أمّا إجارة الأرض بالطعام فلا تأخذ نصيب اليتيم منه إلّا أن يؤاجرها بالرّبع والثلث والتصف ، و أمّا يبيع العصير ممّن يصنعه خمرأ فليس به بأسٌ خذ نصيب اليتيم منه . »

١ - لعل المراد اشترط أن يزرعها حنطة ، فهو كناية عن الإجارة بالحنطة الحاصلة من هذه الأرض المعينة . (سلطان العلماء)

٢ - في الاستبصار : «عن إجارة الأرض المخابرة بالطعام» ، و في القاموس : المخابرة أن يزرع على التصف و نحوه ، كالخير - بالكسر - و المؤاكرة . و الخير : الأكار .

٣ - الجربان - بالكسر - جمع الجرب ؛ و هو من الأرض و الطعام : مقدار معلوم . و قيل : أنّه ثلاثة آلاف و ستائة ذراع ، و قيل أنّه عشرة آلاف ذراع .

٤ - قوله : «من غيرها» أي مع شرط غيرها أو عدم اشترط الأرض التي اشتريت ، والظاهر أن التهي لكونه شبه الرّبا ، و محتمل أن يكون لعدم تيقن حصوله منها ، أو عدم العلم بالمدة التي تحصل منها . (ملذ)

﴿٨٦٧﴾ ١٣ - الحسن بن محمد بن سماعة - عن غير واحد - (١) عن إسماعيل بن الفضل « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل استأجر من رجل أرضاً ، فقال : آجرتها بكذا وكذا (٢) إن زرعتها ، فإن لم أزرعها أعطيتك ذلك فلم يزرعها (٣) ، قال : له أن يأخذ ، إن شاء تركه ، وإن شاء لم يتركه . »

ص ﴿٨٦٨﴾ ١٤ - أحمد بن محمد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن داود ابن سيرحان ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل يكون له الأرض عليها خراج معلوم ربما زاد وربما نقص في دفعها إلى رجل على أن يكفيه خراجها ويعطيه مائتي درهم في السنة ، قال : لا بأس » (٤) .

كج ﴿٨٦٩﴾ ١٥ - أحمد بن محمد ، عن محمد بن سهل ، عن أبيه « قال : سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن رجل زرع له الحزات الزعفران (٥) و يضمّن له على أن يعطيه في كل جريب أرض يمسح عليه وزن (٦) كذا وكذا درهماً ، وربما نقص و غرم وربما استفضل وزاد ، قال : لا بأس به إذا تراضيا . »

١ - كذا ، و في الكافي : « عن غير واحد ، عن أبان ، عن إسماعيل بن الفضل » ، و في الفقيه أيضاً : « أبان ، عن إسماعيل » .

٢ - كذا في التنسخ ، و في الكافي أيضاً ، و لا معنى لأن يقول المستأجر : « آجرتها » فهو محرف ، والضواب ما في الفقيه ، و فيه : « آجرنها » ، و في لفظ الفقيه دلالة على أن كون الإيجاب من المستأجر جائز و أيضاً يكفي كونه بلفظ الأمر فلا يشترط الماضوية فيه .

٣ - كذا ، و في بعض التنسخ : « بكذا و كذا لمن يزرعها ، فإن لم يزرعها أعطيتك ذلك فلم يزرعها فقال : له أن يأخذ - إلخ . » و في الفقيه : « بكذا و كذا إن زرعتها أو لم أزرعها أعطيتك ذلك فلم يزرع الرجل ، قال : له أن يأخذ - إلخ » ، و في الكافي : « كذا و كذا على أن أزرعها فإن لم أزرعها أعطيتك ذلك فلم يزرعها قال : له أن يأخذ - إلخ » .

٤ - قوله : « ربما زاد و ربما نقص » لا يتوهم هنا جهالة العوض ، لأن مال الإجارة هو مائتا درهم و هي معلومة ، والخراج شرط في ضمنه ، فلا يضّر جهالته .

٥ - الحزات - بفتح الحاء - الزّراع - (الصحاح)

٦ - محتمل أن يكون « وزن » مفعول « يعطيه » و حينئذ فالمراد بقا القيمة ، أو القدر ، أو الزعفران بقدر كذا و كذا درهماً من القيمة ، و يمكن أن يكون « و كذا » ثانياً معطوفاً على الوزن أي كذا زعفراناً و كذا درهماً . (ملذ) أقول : ليس في الفقيه لفظ « وزن » .

كح ﴿٨٧٠﴾ ١٦ - عنه، عن محمد بن سهل، عن عبدالله بن بكير، عن أبي- عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن رجل يُزرع له الزعفران فيضمن له الحزرات على أن يدفع إليه من كل أربعين متراً زعفران رطب متاً و يصلح على اليباس<sup>(١)</sup>، واليباس إذا جفف ينقص ثلاثة أرباعه و يبقى رُبعه وقد جرب، قال: لا يصلح، قلت: وإن كان عليه أمين يحتفظ به<sup>(٢)</sup> لم يستطع حفظه لأنه يعالج بالليل ولا يطاق حفظه<sup>(٣)</sup>، قال: يقبله الأرض أولاً على أن لك في كل أربعين متراً متاً».

ح ﴿٨٧١﴾ ١٧ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا تقبل الأرض بجنطة مُستاة، ولكن بالتصف والتلث والتربيع والخمس لا بأس به، و قال: لا بأس بالمزارعة بالتلث والتربيع والخمس».

صح ﴿٨٧٢﴾ ١٨ - الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن عبدالله بن- سينان «أنه قال<sup>(٤)</sup>: في الرجل يزارع أرض غيره فيقول: ثلث للبقر و ثلث للبذر و ثلث للأرض، قال: لا يسمي شيئاً من الحب والبقر، ولكن يقول: أزرع ولي فيها<sup>(٥)</sup> كذا وكذا، إن شئت نصفاً وإن شئت ثلثاً»<sup>(٦)</sup>.

صح ﴿٨٧٣﴾ ١٩ - أحمد بن محمد، عن علي بن الثمان، عن ابن مسكان، عن سليمان بن خالد «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يزرع أرض آخر فيشترط للبذر ثلثاً<sup>(\*)</sup> و للبقر ثلثاً؟ قال: لا ينبغي أن يسمي بذاراً و لا بقرأ، فإنما يحرم الكلام».

١ - أي يصلح المالك العامل على أن يأخذ منه عن كل أربعين متراً من الرطب عشرة من اليباس. (ملذ) \* - في الكافي: «فيشترط عليه للبذر ثلثاً».

٢ - أي إنَّما يعامله على هذا لأنه ليس بأمين، وإن وكل عليه أميناً لا ينفع، لأنه يعمل ذلك بالليل، و يمكنه أن يأخذ من غير أن يطلق عليه الوكيل. و في بعض النسخ: «يحتفظونه» و «يحتفظه»، و في الكافي: «يحفظ به».

٣ - في بعض النسخ: «لا يطبق حفظه»، و في الكافي كما في المتن.

٤ - كذا مضمراً، و في الكافي أيضاً. ٥ - في بعض النسخ: «ولي منها».

٦ - تقدّم مثله مع بيانه، راجع ص ٢٣١ ذيل الخبر ٣.

٢٠ - عليّ، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد، عن -  
 الحلبيّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال: القبالة أن تأتي الأرض الخربة فتقبلها  
 من أهلها عشرين سنة أو أقلّ من ذلك أو أكثر يعمرها ويؤدي ما خرج عليها،  
 قال: لا بأس» (١).

↑  
١٩٧

٢١ - الحسن بن محبوب، عن إبراهيم الكرخيّ «قال: قلت  
 لأبي عبدالله عليه السلام: أشارك العلج فيكون من عندي الأرضون و البذر و البقر،  
 ويكون على العلج القيام و السقي و العمل في الزرع حتى يصير حنطة و شعيراً و  
 يكون القسمة فيأخذ السلطان حظه و يبقى ما بقي على أن للعلج منه الثلث و لي -  
 الباقي؟ قال: لا بأس بذلك، قلت: فلي عليه أن يرّد عليّ ما أخرجت الأرض  
 من البذر و يقسم الباقي؟ قال: إنّا شاركته على أن البذر من عندك و عليه السقي  
 و القيام» (٢).

٢٢ - محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن  
 يعقوب بن شعيب، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن الرّجل يكون له -  
 الأرض من أرض الخراج فيدفعها إلى الرّجل على أن يعمرها و يصلحها و  
 يؤدي خراجها، و ما كان من فضل فهو بينها، قال: لا بأس، قال: و سألته  
 عن الرّجل يعطي الرّجل أرضه فيها الرّمان و النّخل و الفاكهة (٣) فيقول: اسق  
 من هذا الماء و اعمره و لك نصف ما خرج، قال: لا بأس، قال: و سألته عن  
 الرّجل يعطي الرّجل الأرض فيقول: اعمرها و هي لك ثلاث سنين أو خمس

١ - قال بعض الفضلاء: كأنه إشارة إلى قبالة متعارفة في بلد الزاوي أو غيره، وليس  
 المقصود حصر القبالة في ذلك، و سيجيء هذا الحديث بأبسط وجه. (ملذ) و قوله: «قال: لا  
 بأس» بدون لفظ «قال»، و الظاهر زيادته حيث كان ما قبله كلام الإمام، و في الكافي: «قال:  
 القبالة أن تأتي الأرض الخربة فتقبلها - إلى - و تؤدي ما خرج عليها فلا بأس».

٢ - في بعض النسخ: «و عليه السعي و القناة».

٣ - كذا في النسخ، و في الكافي: «فيها رمان أو نخل أو فاكهة»، ولكن في الفقيه: «و  
 فيها ماء و نخل و فاكهة».

سنين أو ما شاء الله، قال: لا بأس، قال: و سألته عن المزارعة، قال: التفقة منك و الأرض لصاحبها، فأخرج الله منها من شيء قسم على الشرط، و كذلك أعطى رسول الله ﷺ أهل خيبر حين أتوه فأعطاهم إياها على أن يعمروا [و] أن لهم التصف مما أخرجت».

نق ﴿٨٧٧﴾ ٢٣ - أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة «قال: سألته عن المزارعة؛ قلت: الرجل يبذر في الأرض مائة جريب أو أقل أو أكثر من الطعام أو غيره، فيأتيه رجل فيقول: خذ متي نصف ثمن هذا البذر الذي زرعتله] في الأرض و نصف نفقتك عليّ و أشركني فيه، قال: لا بأس، قلت: فإن كان الذي زرعه في الأرض لم يشتره بثمن و إنما هو شيء كان عنده، قال: فليقومه (\*) كما يباع يومئذ، ثم لياخذ نصف الثمن و نصف التفقة و يشاركه».

سجـ ﴿٨٧٨﴾ ٢٤ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن إبراهيم بن ميمون «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قرية لأناس من أهل - الذمة لا أدري أصلها لهم أم لا؛ غير أنها في أيديهم و عليهم خراج فاعتدى عليهم - السلطان فطلبوني فأعطوني أرضهم و قريتهم على أن أكفهم السلطان بما قل أو كثر، ففضل لي بعد ما قبض السلطان ما قبض، قال: لا بأس بذلك، لك ما كان من فضل» (١).

ح ﴿٨٧٩﴾ ٢٥ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا بأس بقبالة الأرض من أهلها عشر سنين و أقل من ذلك و أكثر فيعمرها و يؤدي ما خرج عليها، و لا يدخل - العلوج في شيء من القبالة، لأنه لا يحل» (٢).

١ - هذه الأخبار تدل على جواز الاستيجار و المزارعة مع سلاطين الجور في الأراضي المفتوحة غنوة، و إن أمكن أن يقال: إن كل من سألهم عليهم السلام جوزوا ذلك لهم و لا يعتدى إلى غيرهم، لكنه بعيد. (ملذ)

\* - في بعض النسخ: «فليقومه قيمة».

٢ - قوله: «و لا يدخل العلوج» أي لا يدخل جزيرة العلوج في القبالة، أو لا يدخل العلوج في القبالة، بأن يستأجر الأرض مع العلوج، لأنهم أحرار يزلون حيث شاؤوا. (ملذ)

نق ﴿٨٨٠﴾ ٢٦ - أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة «قال: سألته عن رجل تقبل الأرض بطيبة نفس أهلها عن شرط شارطهم عليه وإن هو رم فيها مرمقة أو جدد فيها بناء، فإن له أجر بيوتها إلا الذي كان<sup>(١)</sup> في أيدي دهاقينها أولاً، فإن كان قد دخل في قبالة الأرض<sup>(٢)</sup> على أمر معلوم فلا يعرض لما في أيدي دهاقينها إلا أن يكون قد اشترط على أصحاب الأرض ما في أيدي الدهاقين»<sup>(٣)</sup>.

سجده ﴿٨٨١﴾ ٢٧ - الحسن بن محمد بن سماعة، عن أحمد بن الحسن الميثمي قال: حدثني ابن نجيح<sup>(٤)</sup> المسمعي، عن الفيض بن المختار «قال: قلت لأبي-عبدالله عليه السلام: جعلت فداك ما تقول في أرض أنتقلها من السلطان ثم أوجرها أكرتي على أن ما أخرج الله منها من شيء كان لي من ذلك التصف أو الثلث بعد حق السلطان؟ قال: لا بأس به؛ كذلك أعامل أكرتي».

سجده ﴿٨٨٢﴾ ٢٨ - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن إبراهيم الكرخي «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل كانت له قرية عظيمة وله فيها علوج ذميون، فأخذ منهم السلطان الجزية فيعطيهم فيؤخذ من أحدهم خمسون ومن بعضهم ثلاثون وأقل وأكثر، فيصلح عنهم صاحب القرية السلطان، ثم يأخذ هو منهم أكثر مما يعطي السلطان قال: هذا حرام»<sup>(٥)</sup>.

صح ﴿٨٨٣﴾ ٢٩ - الحسين بن سعيد، عن صفوان؛ وفضالة، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام «قال: سألته عن رجل استأجر من رجل

١ - في الفقيه: «عن شرط يشارطهم عليه، قال: له أجر بيوتها إلا الذي كان - الخ».

٢ - «فإن كان قد دخل» كأن في العبارة سقطاً، وفي الكافي «قال: إذا كان»، وفي بعض

النسخ: «فإذا كان - الخ» فعليه يكون من هنا ابتداء السؤال. والضواب ما في الكافي.

٣ - يدل على أن القبالة ينصرف إطلاقها إلى الأراضي دون الدور والبيوت، لا سيما ما كان في أيدي الأكره إلا أن يذكر الدور مع المزارعة.

٤ - في الكافي: «أبونجیح». وفي تقريب التهذيب: «ابن أبي نجیح: اسمه عبدالله واسم

أبي نجیح يسار». ٥ - تقدم الخبر في المحلّد السادس ص ٤٣٥ تحت رقم ٢٣١.

أرضاً بألف درهم، ثم آجر بعضها بمائتي درهم، ثم قال له صاحب الأرض -  
الذي آجره: أنا أدخل معك فيها بما استأجرت فننفق جميعاً<sup>(١)</sup>، فا كان من  
فضل<sup>(٢)</sup> كان بيني وبينك، فقال: لا بأس بذلك.»

نق ﴿٨٨٤﴾ ٣٠ - الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زُرْعَةَ، عن سَمَاعَةَ  
«قال: سألته عن الرّجل يستأجر الأرض وفيها الثمرة، فقال: إذا كنت تُنفق  
عليها شيئاً فلا بأس<sup>(٣)</sup>، قال: وسألته عن المزارعة: الرّجل يبذر في الأرض البذر  
مئة جريب أو أقلّ أو أكثر من طعام أو غيره فيأتيه رَجُلٌ فيقول: خُدْ مِنِّي نصف  
هذا البذر ونصف نفقتك عليّ وأشركني فيه؟ قال: لا بأس، قلت: فإن كان -  
الذي زَرَعَهُ في الأرض لم يشتره بثمن وإِنما هو شيءٌ كان عنده قال: فليقومه بما  
كان يباع يومئذ، ثمّ لياخذ منه نصف الثمن ونصف الثَّفَقَة ويشاركه»<sup>(٤)</sup>.

نق ﴿٨٨٥﴾ ٣١ - عنه، عن الحسن، عن زُرْعَةَ، عن سَمَاعَةَ «قال: سألته  
عن الرّجل يستأجر الأرض وفيها نخل أو ثمرة سنتين أو ثلاثاً، فقال: إن كان  
يستأجرها حين يبين طلوع الثمرة<sup>(٥)</sup> ويعقد فلا بأس، وإن استأجرها سنتين أو  
ثلاثاً فلا بأس بأن يستأجرها قبل أن تطعم.»

نق ﴿٨٨٦﴾ ٣٢ - عنه، عن فضالة، عن أبان، عن يعقوب بن شعيب  
«قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرّجل يستأجر الأرض بشيءٍ معلوم يُؤدّي

١ - أي الضروريات للعمل وإخراجاته.

٢ - في الفقيه: «فا كان فيها من فضل.»

٣ - أي إن كان بقي فيها عمل تعمله تصحّ الإجارة والآ فلا،

و في التواعد: «يشترط في المساقاة أن لا تكون الثمرة بارزة فنظّل، إلا أن يبقى للعامل  
عمل يستزاد به الثمرة وإن قلّ، كالتأخير والسّقي وإصلاح الثمر، لا ما لا يزيد كالجداد و  
نحوه». وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : «يشكل الخبر على ما هو المشهور من عدم تعلّق  
الإجارة بالشجر، لأن الثمرة عين لاسيّما مع ظهور الثمرة، ويمكن أن يكون المراد المساقاة  
مجازاً، لكن تلك القاعدة لم تثبت بدليل متين، والأخبار بظواهرها تدلّ على الجواز.»

٤ - تقدّم ذيل الخبر أنفاً تحت رقم ٢٣ في ص ٢٣٧.

٥ - لعلّ الأصحاب حملوه على بيع الثمرة إذا لم يقولوا في الإجارة بذلك. (ملذ)



خراجها، و يأكل فضلها<sup>(١)</sup>، و منها قوته، قال: لا بأس».

ص ٨٨٧ ﴿٣٣﴾ - عنه، عن الحسن بن محبوب، عن خالد بن جرير<sup>(٢)</sup>، عن أبي الربيع الشامي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سئل عن أرض يريد رجل أن يتقبلها فأبى وجوه القبالة أحل؟ قال: يتقبل الأرض من أربابها بشيء معلوم إلى سنين مسعاة فيعمر و يؤدي الخراج، [قال:] فإن كان فيها علوج فلا يدخل - العلوج في قبالته، فإن ذلك لا يحل»<sup>(٣)</sup>.

ص ٨٨٨ ﴿٣٤﴾ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام «أته قال في القبالة أن يأتي الرجل الأرض الحربة، فيتقبلها من أهلها عشرين سنة، فإن كانت<sup>(٤)</sup> عامرة فيها علوج فلا يحل له قبالتها إلا أن يتقبل أرضها فيستأجرها من أهلها، و لا يدخل العلوج في شيء من القبالة، فإنه لا يحل؛ و عن الرجل يأتي الأرض الحربة الميتة فيستخرجها و يجري أنهارها و يعمرها و يزرعها، ماذا عليه فيها؟ قال: الصدقة، قلت: فإن كان يعرف صاحبها، قال: فليرد إليه حقه<sup>(٥)</sup>، و قال: لا بأس بأن يتقبل الرجل الأرض و أهلها من السلطان<sup>(٦)</sup>، و عن مزارعة أهل الخراج بالرُّبْع والتصف و الثلث؟ قال: نعم لا بأس به، قد قبل رسول الله صلى الله عليه وآله خير أعطاهها اليهود حين فتحت عليه بالخير - و الخير هو التصف -»<sup>(٧)</sup>.

١ - أي فضل حاصل الأرض، و الضمير في «فضلها» راجع إلى الأرض، أي ثمرها.

٢ - هو أخو إسحاق بن جرير.

٣ - الظاهر أن المشار إليه بذلك مشاركة العليج في القبالة حتى يتعلق حقه بالأرض مثل حق المسلم، فلا ينافي ما جاء أنه لا بأس في مشاركة العليج المشترك حيث أن مشاركته حينئذ في الزراعة عوضاً عن عمله و خدمته، فهو حينئذ في معنى الأجير، و يمكن أن يحمل نفي الحِلِّ على الحِلِّ الذي كان التسائل قد سأله، و هو كونه أحل، فيكون المراد أن عدم مشاركة العليج أحل. (مراد)

٤ - في بعض النسخ: «و إن كانت».

٥ - أي أرضه أو أجرة الأرض.

٦ - لعله محمول على التقية، أو المراد يستأجر الأهل من أنفسهم، أو المراد حرمة الأهل، و

الأخير أظهر.

٧ - المحابرة أن يزرع على التصف و نحوه كالخبر - بالكسر - . (القاموس)

مع ﴿٨٨٩﴾ ٣٥ - عنه، عن صفوان؛ وقصالة، عن العلاء، عن محمد بن - مسلم قال: سألته عن الرجل يتكاري الأرض من السلطان بالثلث أو التصف هل عليه في حصته<sup>(١)</sup> زكاة؟ قال: لا؛ قال: وسألته عن المزارعة وبيع - السنين<sup>(٢)</sup>، فقال: لا بأس.

مع ﴿٨٩٠﴾ ٣٦ - عنه، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن محمد الحلبي؛ و ابن أبي عمير<sup>(٣)</sup>، عن حماد، عن عبيد الله الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: تقبل - الثمار إذا تبين لك بعض حملها سنة وإن شئت أكثر، وإن لم يتبين لك ثمرها فلا تستأجرها».

مع ﴿٨٩١﴾ ٣٧ - عنه، عن حماد بن شعيب<sup>(٤)</sup>، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إذا تقبلت أرضاً بطيب نفس أهلها على شرط فتشارطهم عليه، فإن لك كل فضل في حرثها إذا وقيت لهم، وإنك إن رممت فيها مرمة و أحدثت فيها بناءً فإن لك أجر بيوتها إلا ما كان في أيدي ذهاقينها».

مع ﴿٨٩٢﴾ ٣٨ - عنه، عن الثضر، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام «أنه سئل عن قرية فيها رحى ونخيل وبستان وزرع ورطبة اشتري غلتها؟ قال: لا بأس»<sup>(٥)</sup>.

مع ﴿٨٩٣﴾ ٣٩ - سهل بن زياد، عن ابن فضال، عن أبي المغرا، عن إبراهيم

١ - قيل: الضمير في «عليه» راجع إلى العامل، وفي «حصته» راجع إلى السلطان.

٢ - أي بيع الثمرة أزيد من سنة، أو بيع الأرضين سنين و يرجع إلى حق الانتفاع. (قاله المولى المجلسي - رحمه الله -)

٣ - ابن أبي عمير عطف على «صفوان» وهو ابن يحيى الجلي يتبع السابري.

٤ - كذا في النسخ، وفي الفقيه «روى شعيب، عن أبي بصير»، والظاهر صحة الفقيه لعدم رواية حماد بن شعيب عن أبي بصير، و وجود رواية شعيب العرقوقي عنه فالضواب «عنه، عن حماد، عن شعيب، عن أبي بصير» و صحف «عن» بـ«بن»، والمراد بـ«حماد» حماد بن عيسى، و «شعيب» العرقوقي ابن أخت أبي بصير يحيى بن القاسم الأسدي.

٥ - وقد مر نظيره بسند آخر في باب بيع الثمار تحت رقم ٢٦.

ابن ميمون « أن إبراهيم بن المثنى <sup>(١)</sup> سأل أبا عبد الله عليه السلام - وهو يسمع - عن الأرض يستأجرها الرجل ثم يؤجرها بأكثر من ذلك، قال: ليس به بأس؛ إن الأرض ليست بمنزلة البيت والأجير، إن فضل البيت حرام، وفضل الأجير حرام».

٢٠٢ ↑  
 مجه **﴿٨٩٤﴾** ٤٠ - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الربيع الشامي، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال: سألته عن الرجل يتقبل - الأرض من الدهاقين فيؤجرها بأكثر مما يتقبل بها ويقوم فيها بحظ السلطان، قال: لا بأس به؛ إن الأرض ليست مثل الأجير ولا مثل البيت، إن فضل - الأجير والبيت حرام» <sup>(٢)</sup>.

ح **﴿٨٩٥﴾** ٤١ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي المغراء، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل يستأجر الأرض، ثم يؤجرها بأكثر مما - استأجرها، فقال: لا بأس؛ إن هذا ليس كالحانوت ولا الأجير، إن فضل - الأجير والحانوت حرام».

مجه **﴿٨٩٦﴾** ٤٢ - محمد بن يحيى، عن عبد الله بن محمد <sup>(٣)</sup>، عن علي بن - الحكم، عن أبان، عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال: سألته عن رجل استأجر من السلطان من أرض الخراج بدرهم مسماة؛ أو بطعام مستقى، ثم آجرها و شرط لمن يزرعها أن يقاسمه التصف؛ أو أقل من ذلك أو أكثر، وله في الأرض بعد ذلك فضل، أيصلح له ذلك؟ قال: نعم إذا حفر نهراً أو عمل لهم عملاً يعينهم بذلك فله ذلك،

قال: و سألته عن رجل استأجر أرضاً من أرض الخراج بدرهم مسماة أو

١ - في بعض النسخ: «إبراهيم المثنى»، و في الكافي مثل ما في المتن.  
 ٢ - سيأتي تحت رقم ٤٤ خير يظهر منه عدم الجواز، و الأصحاب حملوا هذا الخبر و أمثاله على الكراهة فلا ينافي الجواز، و يجتمل حل هذا على ما إذا عمل فيه عمل، و يجتمل الفرق بين الذهب و الفضة و غيرها لكن غير موجود في كلام أكثر الأصحاب. (سلطان العلماء)  
 ٣ - هو أخو أبي جعفر الأشعري، الملقب بـ «بُنان».

بطعام معلوم فيؤاجرها قطعة قطعة أو جريباً جريباً بشيء معلوم ، أفيكون له فضل ما استأجر من السلطان<sup>(١)</sup> و لا ينفق شيئاً؟ أو يؤاجر تلك الأرض قطعاً قطعاً على أن يعطيهم البذر والتففة فيكون له في ذلك فضل على إيجارته ، و له تربة الأرض<sup>(٢)</sup> أو ليست له؟ فقال: إذا استأجرت أرضاً ، فأنفقت فيها شيئاً ، أو رُمّت فلا بأس بما ذكرت .

ث ٤٣ ﴿٨٩٧﴾ - أحمد بن محمد ، عن عبدالكريم<sup>(٣)</sup> ، عن الحلبي « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : أتقبل الأرض بالثلث أو بالرُّبع فأقبلها بالتصف ؟ قال : لا بأس به ، قلت : فأقبلها بألف درهم وأقبلها بألفين ؟ قال : لا يجوز ، قلت : كيف جاز الأول و لم يميز الثاني ؟ قال : لأنَّ هذا مضمون ، و ذلك غير مضمون »<sup>(٤)</sup> .

ث ٤٤ ﴿٨٩٨﴾ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن إسحاق بن عمار<sup>(٥)</sup> ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا تقبلت أرضاً بذهب أو فضة فلا

١ - في الكافي : « فيكون له فضل فيما استأجره [ه] من السلطان » .

٢ - في الكافي مثل ما في المتن : « تربة الأرض » ، و في الفقيه : « له مَرَمَة الأرض » ، و في بعض نسخه : « و له تربة الأرض أله ذلك أو .... » ، و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : قوله « و له تربة الأرض » قيل : الظاهر أنه متعلق بالسؤال الأول ، و قوله : « أو ليست له » متعلق بالثاني ، يعني أن في الصورة الأولى ليست له إلا تربة الأرض وخذها بدون البذر والتففة ، و في الصورة الثانية ليست التربة وخذها ، بل هي مع البذر والتففة ، و لا يخفى ما فيه ، أقول : يمكن أن يكون الأول محمولاً على الإجارة والثاني على المزارعة ؛ لأن في المزارعة لا يملك منافع الأرض ، فهو بمنزلة الأجير في العمل ، أو المراد التراب الذي يطرح على المزارع لإصلاحها ، و قيل : المراد أنه يبيى لنفسه من تربة الأرض شيئاً ، أو لا يبيى بل يؤاجر كلها ، و الأول أظهر .

٣ - الظاهر هو عبدالكريم بن عمرو الخنعمي الثقة . و راويه البرنظي ، كما في الكافي .

٤ - يعني في الصورة الأولى لم يضمن شيئاً بل قال : إن حصل شيء يكون ثلثه أو نصفه لك ، و في الصورة الثانية ضمن شيئاً معيناً ، فعليه أن يعطيه و لو لم يحصل شيء ، كذا ذكره الفاضل الأسترآبادي و هو جيد ، والغرض بيان عتة الفرق واقعاً . (ملذ)

٥ - كذا في الكافي ، و في الفقيه : « عن إسحاق بن عمار ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام » .

فإنما سقط عنها أو زيد في الفقيه .

تقبّلها بأكثر مما تقبّلها به ، وإن تقبّلها بالتصف أو الثلث ، فلك أن تقبّلها بأكثر مما تقبّلها به ، لأنّ الذهب والفضة مضمونان» (١).

ح ﴿٨٩٩﴾ ٤٥ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبيّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في الرّجل يستأجر الدّار ثمّ يؤاجرها بأكثر مما استأجرها ، قال : لا يصلح ذلك إلّا أن يحدث فيها شيئاً ».

نق ﴿٩٠٠﴾ ٤٦ - أحمد بن محمّد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة ، عن أبي بصير « قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : إني لأكره أن أستأجر رحيّ وخذها ثمّ أواجرها بأكثر مما استأجرتها ، إلّا أن يحدث فيها حدثاً أو يفرم فيها غرامة » (٢).

نق ﴿٩٠١﴾ ٤٧ - الحسين بن سعيد ، عن أخيه الحسن ، عن زرعة ، عن سماعة « قال : سألته (٣) عن رجل اشترى مرعى يرعى فيه بالخمسين درهماً أو أقلّ أو أكثر ، فأراد أن يدخل معه من يرعى فيه ، و يأخذ منهم الثمن ، قال : فليدخل معه من شاء ببعض ما أعطاه وإن أدخل معه بتسعة وأربعين و كانت غنمه بدرهم فلا بأس ، وإن هو رعى فيه قبل أن يدخله بشهر أو شهرين أو أكثر من ذلك بعد أن يبين لهم فلا بأس (٤) ، فليس له أن يبيعه بخمسين درهماً و يرعى معهم ، و لا بأكثر من خمسين درهماً و لا يرعى معهم إلّا أن يكون قد عمل في المرعى عملاً ، حفر بئراً أو شقّ نهراً أو تعقّى فيه (٥) برضى أصحاب - المرعى فلا بأس بأن يبيعه بأكثر مما اشتراه ، لأنّه قد عمل فيه عملاً فبذلك صلح له » (٦).

١ - قال في المختلف : « قال ابن البرزج في الكامل : من استأجر الأرض بعين أو ورق و أراد أن يؤاجرها بأكثر من ذلك فعلى قسمين ، إمّا أن يكون أحدث فيها حدثاً أو لا ، فإن كان قد أحدث جاز ، و إن لم يكن أحدث لم يجز ، لأنّ الذهب والفضة مضمونان ، و إن كان استأجرها بغير العين و الورق من حنطة أو شعير أو غير ذلك جاز أن يؤاجرها بأكثر من ذلك إذا اختلف النوع » . ٢ - الفرامة هي ما يلزم أداؤها . ٣ - كذا مضمراً ، و المراد عن الصادق عليه السلام .

٤ - قوله : « و إن هو رعى - إلى - بعد أن يبين لهم فلا بأس » ليس في الفقيه ، و هو موجود في الكافي . ٥ - التعقّي من العناية بمعنى التعب .

٦ - يدلّ على جواز بيع المرعى بقدر ما يرعى فيه الغنم و اغتفار هذه الجهالة . (ملذ)

صح ﴿٩٠٢﴾ ٤٨ - الحسين بن سعيد، عن صفوان؛ وفضالة، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام «قال: سألته عن الرجل يستكري الأرض بمائة دينار فيكري بعضها<sup>(١)</sup> بخمسة وتسعين ديناراً ويعمر بقيتها، قال: لا بأس».

ثق ﴿٩٠٣﴾ ٤٩ - الحسن بن محمد بن سماعة، عن الحسين بن هاشم، عن ابن مسكان، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن الأرض يأخذها الرجل من صاحبها فيعمرها سنين<sup>(٢)</sup> ويردّها إلى صاحبها عامرة، وله ما أكل منها، قال: لا بأس».

ثق ﴿٩٠٤﴾ ٥٠ - عنه، عن جعفر<sup>(٣)</sup>، عن أبان، عن إسماعيل بن الفضل «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن بيع حصائد الحنطة<sup>(٤)</sup> والشعير و سائر- الحصائد، قال: حلال، فليبعه بما شاء».

ثق ﴿٩٠٥﴾ ٥١ - عنه، عن عبدالله بن جبلة، عن علاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر؛ وأبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن الرجل يمضي ما خرص<sup>(٥)</sup> عليه في التخل؟ قال: نعم، قلت: رأيت إن كان أفضل مما خرص عليه الخارص أيجزئه ذلك؟ قال: نعم»<sup>(٦)</sup>.

صحه ﴿٩٠٦﴾ ٥٢ - محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن- عبدالله بن هلال، عن عتبة بن خالد «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أتى أرض رجل فيزرعها بغير إذنه حتى إذا بلغ الزرع جاء صاحب الأرض فقال:

١ - في بعض النسخ: «فيكري نصفها». ٢ - في بعض النسخ: «سنتين».

٣ - هو ابن محمد بن سماعة، كما مرّ كراراً.

٤ - كأنّ سؤاله من توهم عدم المألّة. وفي القاموس: الحصيد: أسافل الزرع التي لا

يتمكّن منها المتجمل. ٥ - أي يقبله ويلزمه على نفسه.

٦ - قال الفاضل الأسترآبادي - رحمه الله - : «أي يتقبل أحد التخله بقدر ما خرصه

الخرص، ثم ظهر أنّ ثمرة التخل كانت أكثر من ذلك القدر، هل تحل له الزيادة، أم يجب عليه ردّها إلى صاحب التخل، فأجاب عليه السلام بالجواز، و كأنّ العلّة فيه جريان العادة بين الناس

بالمساحة في مثل ذلك». (ملذ)

زَرَعْتَ بغيرِ إِذْنِي فزَرَعَكَ لِي وَ عَلِيٌّ مَا أَنْفَقْتَهُ]؛ أله ذلك أم لا؟ فقال: للزَّارِعِ زَرْعُهُ وَلصاحبِ الأَرْضِ كِرى أَرْضِهِ» (١).

نق ﴿٩٠٧﴾ ٥٣ - عليُّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن فضال، عن عليِّ بن - عُمَبة، عن موسى بن أكيل التَّمِيرِيِّ، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «(في رَجَلٍ أَكثَرى داراً و فيها بستان فرزع في البستان و غرس نخلاً و أشجاراً و فواكه و غير ذلك، و لم يستأمر صاحب الدَّار في ذلك، فقال: عليه الكرى، و يقوم صاحب الدَّار الزَّرْع و الغرس قيمة عدل فيعطيه الفارس إن كان استأمره في ذلك، فإن لم يكن استأمره في ذلك فعليه الكرى و له الغرس و الزَّرْع و يقلعه) (٢) و يذهب به حيث شاء» (٣).

صح ﴿٩٠٨﴾ ٥٤ - محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن يزيد بن إسحاق، عن هارون بن حمزة «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرَّجُلِ يشتري التخل ليقطعه للجدوع فيغيب الرَّجُل و يدع التخل كهيئته، لم يقطع، فيقدم - الرَّجُل و قد حمل التخل فقال: له الحمل فيصنع به ما شاء إلا أن يكون صاحب التخل كان يسقيه و يقوم عليه» (٤).

صح ﴿٩٠٩﴾ ٥٥ - محمد بن علي بن محبوب، عن علي بن محمد بن شيرة، عن القاسم بن محمد، عن سليمان بن واقد (٥) قال: أخبرني عبدالعزيز بن محمد «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من أخذ أرضاً بغير حقها أو بئى فيها قال:

- ١ - يدل على ما هو المشهور بين الأصحاب من أنه إذا زرع الغاصب الأرض المعصوبة أو غرس فيها غرساً فناؤه له تبعاً للأصل، و لا يملكه المالك على أصح القولين كما في المرأة.
- ٢ - في الفقيه: «و له الغرس و الزَّرْع و يقلعه». و جاء الخبر في الكافي باختلاف في المتن.
- ٣ - قال بظاهره الشيخ في النهاية، و كذا الخبر آلائي.
- ٤ - لم يذكر عليه السلام هنا الأجرة لأنه كان للمالك أن يقطع التخل فلما لم يقطعه فكأنه رضي ببقائه مجاناً، و المشهور بين الأصحاب استحقاق أجرة الأرض. و قوله: «له الحمل» يمكن إرجاع الضمير إلى المشتري أو البائع، و على التقديرين يخالف ما ذهب إليه الأصحاب. (ملذ)
- ٥ - كذا في التسخ، و هو مهمل، و يظهر فيما تقدّم في المجلد السادس ص ٣٣٧ تحت رقم ٢٦ أنه «سليمان بن داود المنقرئ» و صحف. و هناك أيضاً ترجمة «عبدالعزیز بن محمد».

يرفع بناءه و يسلم التربة إلى صاحبها ، ليس لعرق ظالم حق<sup>(١)</sup> ، ثم قال : قال رسول الله صلى الله عليه و آله من أخذ أرضاً بغير حق كلف أن يحمل ثرابها إلى المحشر<sup>(٢)</sup> .

صح ﴿٩١٠﴾ ٥٦ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن عيسى ، عن الحسين ، عن إبراهيم بن محمد الهمداني<sup>(٣)</sup> « قال : كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام و سألته عن رجل استاجر ضيعة من رجل فباع المؤاجر تلك الضيعة التي آجرها بخصرة - المستاجر ، [و] لم ينكر المستاجر البيع و كان حاضراً له شاهداً عليه ، فات - المشتري له و ورثه ، هل يرجع ذلك الشيء في الميراث<sup>(٤)</sup> أم يبقى في يد المستاجر إلى أن تنقضي إجارته ؟ فكتب عليه السلام : إلى أن تنقضي إجارته . و عن رجل يبيع متاعاً في بيت قد عرف كيله بربح إلى أجل أو بنقد ، و يعلم المشتري مبلغ كيل المتاع أمجوز ذلك ؟ قال : نعم<sup>(٥)</sup> .

ص ٩١١ ﴿٥٧﴾ - عنه - عن بعض أصحابنا<sup>(٦)</sup> - عن عباد بن سليمان ، عن سعد

١ - «يسلم التربة» أي الأرض ظاهراً ، و يمكن أن يراد بها تراب البناء ، و قوله : «لعرق ظالم» يمكن أن يقرء بفتحين و هو كناية عن السعي ، أو بكسر العين بمعنى عروق الجسد ، و قال الجزري : و في حديث إحياء الموات : «و ليس لعرق ظالم حق» هو أن يجيء الرجل إلى أرض قد أحياها رجل قبله ، فيغرس فيها غرساً غصباً ليستوجب به الأرض ، و الزواية «لعرق» بالتنوين و هو على حذف المضاف أي لذي عرق ظالم ، فجعل العرق نفسه ظالماً ، و الحق لصاحبه ، أو يكون الظالم من صفة صاحب العرق ، و إن روي «عرق» بالإضافة ، فيكون الظالم صاحب العرق و الحق للعرق و هو أحد عروق الشجرة .

٢ - تقدم الخبر مع بيانه في ج ٦ ص ٣٣٧ تحت رقم ٢٦ من كتاب محمد بن أحمد بن يحيى ، و في ص ٣٥٧ تحت رقم ٦٥ من كتاب الصقار .

٣ - كذا في التسخ ، و في الفقيه : «و كتب أبو همام إلى أبي الحسن» - و ذكر الباقي بأدنى اختلاف في اللفظ إلى قوله : - «تنقضي إجارته» و أبو همام هو إسماعيل بن همام و هو ثقة . و إبراهيم بن محمد الهمداني كان وكيل التاحية . و «الحسين» قيل : الظاهر أنه ابن سعيد .

٤ - في بعض النسخ : «هل يرجع ذلك المبيع إلى الميراث» .

٥ - يعني إذا كان الكيل معلوماً لا يحتاج إلى كيل آخر عند العقد . (ملذ)

٦ - الظاهر كونه محمد بن خالد أباعبدالله البرقي .



ابن سعد - عَن حَدَّثَهُ - عن إدريس بن عبدالله القمي « قال : قلت له : جعلت فداك إجارة الرّحى تعلمني كيف تصحّ إجارتها ؛ فإنّ الماء عندنا رُبما دام و رُبما انقطع ؟ قال لي : اجعل جلّ الإجارة في الأشهر التي لا ينقطع الماء فيها والباقي اجعلها في الأشهر التي ينقطع فيها الماء و لو درهم . »

صح (١١٢) ٥٨ - عنه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عليّ بن مهزيار ؛ و محمد بن عيسى العبيديّ جميعاً ، عن إبراهيم بن محمد الهمدانيّ « قال : كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام ؛ و سألته عن امرأة آجرت ضيعتها عشر سنين على أن تعطى - الإجارة في كلّ سنة عند انقضائها لا يقَدّم لها إجارة <sup>(١)</sup> ما لم يمض الوقت فاتت قبل ثلاث سنين أو بعد <sup>(٢)</sup> ، هل يجب على ورثتها إنفاذ الإجارة إلى الوقت أم تكون الإجارة منتقضة <sup>(٣)</sup> بموت المرأة ؟ فكتب عليه السلام : إن كان لها وقت مُسمّى لم تبلغه فاتت فلورثتها تلك الإجارة ، و إن لم تبلغ ذلك الوقت و بلغت ثلثه أو نصفه أو شيئاً منه فيعطى ورثتها بقدر ما بلغت من ذلك الوقت إن شاء الله » <sup>(٤)</sup> .

٢٠٧ ↑

صح (١١٣) - و عنه قال : حدّثني به محمد بن عبد الجبار ، عن عليّ بن مهزيار ، عن أحمد بن إسحاق الأبهريّ <sup>(٥)</sup> ، عن أبي الحسن عليه السلام بمثل ذلك .

صح (١١٤) ٥٩ - أحمد بن محمد ، عن عليّ بن أحمد <sup>(٦)</sup> عن يونس « قال : كتبت إلى الرضا عليه السلام أسأله عن رجل تقبل من رجل أرضاً أو غير ذلك سنين مسّاة ، ثمّ إن المقتبل أراد بيع أرضه التي قبلها قبل انقضاء السنين المسّاة ، هل

١ - في الكافي : « لا يقَدّم لها شيء من الأجرة » .

٢ - في الكافي : « أو بعدها » .

٣ - في بعض النسخ : « منقضية » و في بعضها : « مستقضية » ، والمتن مثل ما في الكافي .

٤ - الظاهر منه أنّ الإجارة لا تبطل بموت الموجد . و لا يجنى عدم صراحته فيه ؛ إذ يجتمل أن يكون المراد أنّ الوارث يستحقّ من الأجرة بقدر ما مضى من المدة ، و إن لم تبلغ المدة التي يلزم الأداء فيها ، بل مع قطع النظر عن السؤال هو أظهر ، فيمكن أن يكون أعرض عليه السلام عن الجواب عن منطوق السؤال تقيّة ، أو عوّل على أنّه يظهر من الجواب البطلان . (ملذ)

٥ - الظاهر هو أبو عليّ القميّ ، والمراد بأبي الحسن : الهاديّ عليه السلام ، و في الكافي « إسحاق الرازي » .

٦ - كأنه ابن أشيم من أصحاب الرضا عليه السلام و حاله مجهول ، و يونس هو ابن عبد الرحمن .

للمتقبل أن يمنعه من البيع قبل انقضاء أجله الذي تقبلها منه إليه؟ و ما يلزم-  
المتقبل له؟ قال: فكتب القول: له أن يبيع إذا اشترط على المشتري؛ أن للمتقبل  
من الستين ماله» (١).

مجمه ﴿٩١٥﴾ ٦٠ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم بن-  
مسكين (٢)، عن سعيد الكندي «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني آجرت قوماً  
أرضاً، فزاد السلطان عليهم؟ قال: أعطهم فضل ما بينهما، قلت: أنا لم أظلمهم و  
لم أزد عليهم (٣)، قال: إنهم إنما زادوا على أرضك».

س ﴿٩١٦﴾ ٦١ - أحمد بن محمد، عن محمد بن عيسى - عن بعض أصحابه -  
«قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: إن لنا أكرّة فزارعهم فيقولون لنا (٤): قد حزرنا  
هذا الزرع بكذا وكذا (٥) فأعطوناه ونحن نضمن لكم أن نعطيكم حصته (٦)  
على هذا الحزر؟ قال: و قد بلغ؟ قلت: نعم، قال: لا بأس بهذا، قلت: فإنه  
يحيي بعد ذلك فيقول لنا: إن الحزر لم يحيي كما حزرت و قد نقص؟ قال: فإذا  
زاد يردّ عليكم؟ قلت: لا، قال: فلکم أن تأخذوه بتمام الحزر كما أنه إذا زاد كان  
له كذلك إذا نقص» (٧).

مجمه ﴿٩١٧﴾ ٦٢ - محمد بن الحسن الصفار، عن أيوب بن نوح، عن

١ - هذا الاشرط يمكن أن يكون على الوجوب، بناءً على أنه يجب الإخبار بالعيب، أو على  
الاستحباب بناء على عدمه. (ملذ)

٢ - كذا فيما عندنا من نسخ التهذيب، والظاهر «عن عليّ، عن الحكم بن مسكين»،  
والمراد بـ«عليّ» ابن الحكم، و قد تبه على ذلك الفيض - رحمه الله - في الوافي أيضاً، و صحف  
«عن» بـ«بن».

٣ - «لم أزد عليهم» قال الفاضل الأسترابادي - رحمه الله - : عطف تفسيري، و كأنّ العلة  
في حكمه عليه السلام أنهم استأجروا تلك الأرض يوم كانت خراجها قليلاً.

٤ - في الكافي (ج ٥ ص ٢٨٧): «فيجيئون و يقولون لنا».

٥ - الحزر - بالمعجمة بين المهملتين -: التقدير والخرص، والخرص - بفتح الخاء المعجمة -:  
التقدير، و مرّ الكلام فيه في أول الباب.

٦ - في الكافي: «حصتكم». ٧ - في الكافي: «إذا نقص كان عليه».

صَفْوَانَ، عن أَبِي بُرْدَةَ « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن إجارة الأرض المحدودة بالدرهم المعلومة، قال : لا بأس، قال : و سألته عن إيجارتها بالطعام، فقال : إن كان من طعامها فلا خير فيه » (١).

مج ٩١٨ ﴿ ٦٣ - عنه، عن أيوب، عن صفوان قال : حدّثني أبو بردة بن رَجَاء « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القوم يدفعون أرضهم إلى رجل فيقولون [له] : كلها و أدّ خراجها، قال : لا بأس به إذا شاؤوا أن يأخذوها أخذوها ».

### ﴿ ٢٠ - باب الإجارة (٢) ﴾

ح ٩١٩ ﴿ ١ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن - الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : لو أن رجلاً استأجر داراً بعشرة دراهم و سكن بيتاً منها و آجر بيتاً منها بعشرة دراهم لم يكن به بأس، و لا يؤاجرها بأكثر مما استأجرها إلا أن يحدث فيها شيئاً ».

ص ٩٢٠ ﴿ ٢ - الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن علي بن يقطين « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يتكاري من الرجل البيت أو السفينة سنة أو أكثر من ذلك أو أقل؟ فقال : الكراه لازم له (٣) إلى - ٢٠٩ الوقت الذي تكاري إليه، والخيار في أخذ الكرى إلى ربّتها، إن شاء أخذ و إن شاء ترك ».

ك ٩٢١ ﴿ ٣ - أحمد بن محمد، عن محمد بن سهل، عن أبيه « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يتكاري من الرجل البيت أو السفينة سنة أو أكثر [من ذلك] أو أقل، قال : كراه لازم [له] إلى الوقت الذي تكاراه إليه، والخيار في أخذ الكرى إلى ربّتها، إن شاء أخذ و إن شاء ترك ».

١ - تقدّم ذيله في أوّل الباب تحت رقم ١٠.

٢ - في بعض النسخ : «باب الإجازات».

٣ - الكراه - بكسر الكاف - : أجرة المستأجر، كراهه مكاراة و كراهة. (القاموس)

صح ﴿١٩٢﴾ ٤ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن ابن مُسكان، عن أبي بصير «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن [الهرجل يتكاري من الرجل البيت أو السفينة سنة أو أقل من ذلك أو أكثر، قال: الكرى لازم له إلى الوقت الذي تكاراه، والخيار في أخذ الكرى إلى ربها، إن شاء أخذ وإن شاء ترك].»

صح ﴿١٩٣﴾ ٥ - عنه، عن علي بن الحكم، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألت عن الرجل يتقبل العمل فلا يعمل فيه ويدفعه إلى آخر يريح فيه؟ قال: لا.»

صح ﴿١٩٤﴾ ٦ - الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام «قال: سألت عن الرجل الخياط يتقبل العمل فيقطعه و يعطيه من يجيئه؛ ويستفضل، قال: لا بأس، قد عمل فيه» (١).

صح ﴿١٩٥﴾ ٧ - عنه، عن صفوان، عن الحكم الخياط «قال: قلت لأبي - عبد الله عليه السلام: أتقبل الثوب بدرهم وأسلمه بأقل من ذلك، لأزيد على أن أشقه؟ قال: لا بأس بذلك، ثم قال: لا بأس فيما تقبلت من عمل، ثم استفضلت.»

صح ﴿١٩٦﴾ ٨ - عنه، عن صفوان، عن أبي محمد الخياط، عن مجتمّع «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أتقبل الثياب أحيطها، ثم أعطيها الغلمان بالثلثين (٢)، فقال: ليس تعمل فيها؟ قلت: أقطعها وأشتري لها الخيوط، قال: لا بأس.»

صح ﴿١٩٧﴾ ٩ - عنه، عن علي بن الثعمان، عن ابن مُسكان، عن علي الصائغ «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أتقبل العمل، ثم أقبته من غلمان يعملون معي بالثلثين، فقال: لا يصلح ذلك إلا أن تُعالج معهم فيه، قلت: إنّي أذيب لهم (٣)، قال: فقال: ذلك عمل فلا بأس.»

١ - أعلم أنه ذهب الشيخ وبعض الأصحاب إلى أنه إذا تقبل عملاً بنبيء لم يجز له أن يقبله بأقل - إلا أن يعمل فيه عملاً، والمشهور بين المتأخرين الكراهة، هذا إذا كانت الإجازة مطلقة، وإذا أجز نفسه أن يعمل بنفسه لا يجوز له أن يقبله غيره، وعلى الأول في الضمان خلاف. وذهب ابن إدريس إلى أنه ضامن وإن جاز له ذلك. (ملذ) ٢ - أي ثلث الأجرة. ٣ - أي أذيب الذهب والفضة لهم، وفي بعض النسخ: «أذنيه» أي أقربه لهم بأن أعمل فيه عملاً.

١٠ - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن علي بن ميمون - الصائغ « قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني أتقبل العمل فيه الصياغة وفيه التقش وأشارط التقاش على شرطه، فإذا بلغ الحساب فيما بيني وبينه استوضعت من الشرط، قال: فبطيب نفس منه؟ قلت: نعم، قال: لا بأس » (١).

ح ١١ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام ابن الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الحمال والأجير، قال: لا يحق عرقه حتى تعطيه أجرته ».

نق ١٢ - أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن حنان، عن شعيب (٢) « قال: تكارينا لأبي عبد الله عليه السلام قوماً يعملون له في بستان له و كان أجلبهم إلى العصر، قال: فلما فرغوا قال لمعتب: أعطهم أجورهم قبل أن يحق عرقهم » (٣).

مع ١٣ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال: قال: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يستعملن أجيراً حتى يُعلمه ما أجره (٤)، ومن استأجر أجيراً ثم حبسه عن الجمعة يَبوءُ بإثمه (٥)، وإن هو لم يحبسه اشتركا في الأجر ».

مع ١٤ - أحمد بن محمد، عن سليمان بن جعفر الجعفري « قال: كنت مع الرضا عليه السلام في بعض الحاجة فأردت أن أنصرف إلى منزلي، فقال لي: انطلق معي فبت عندني الليلة، فانطلقت معه فدخل إلى داره مع المغيب (٦)

١ - يدل على جواز الاستحطاط بعد صفقة الإجارة بالتراضي، ولا ينافي الكراهة التي قال بها الأصحاب. (متق)

٢ - في بعض النسخ: «عن سعيد»، وما في المتن صحيح كما في الكافي.

٣ - جف العرق كناية عن السرعة.

٤ - يدل على كراهة استعمال الأجير قبل تعيين الأجرة له، وفيه مبالغة تامة.

٥ - باء بذنية يَبوءُ أي احتمله، أو اعترف به. (القاموس) و ظاهر الخبر الحرمة.

٦ - أي مغيب الشمس، وفي بعض النسخ: «مع المعتب».

فنظر إلى غلامه يعملون بالطين أوارى الدواب<sup>(١)</sup> أو غير ذلك وإذا معهم أسود ليس منهم، فقال: ما هذا الرجل معكم؟ قالوا: يعاوننا ونعطيه شيئاً، قال: قاطعتموه على أجرته؟ فقالوا: لا؛ هو يرضى متاباً نعطيه، فأقبل عليهم يضربه بهم بالثبوت و غضب غضباً شديداً<sup>(٢)</sup>، فقلت: جعلت فداك لم تدخل على نفسك؟ فقال: إني قد نهيتهم عن مثل هذا غير مرة أن يعمل معهم أجير حتى يقاطعه أجرته، واعلم أنه ما من أحدٍ يعمل لك شيئاً بغير مقاطعة ثم زدته لذلك - الشيء ثلاثة أضعافه على أجرته<sup>(٣)</sup> إلا ظن أنه قد نقصته أجرته؛ فإذا قاطعته ثم أعطيته أجرته حمدك على الوفاء، فإن زدته حبة عرف ذلك ويرى أنك قد زدته».

مجمه ١٥٣٣ ﴿١٥﴾ - أحمد بن محمد، عن العباس بن موسى، عن يونس، عن سليمان بن سالم «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل استأجر رجلاً بنفقة و دراهم مسماة على أن يبعثه إلى أرض فلما أن قدم أقبل رجل من أصحابه يدعوه إلى منزله الشهر والشهرين فيصيب عنده ما يغنيه من نفقة المستأجر، فنظر الأجير إلى ما كان ينفق عليه في الشهر إذ هو لم يدعه فكافأه به الذي يدعوه، فن مال من تلك المكافأة؛ من مال الأجير، أو مال المستأجر<sup>(٤)</sup>؟ قال: إن كان في مصلحة المستأجر فهو من ماله<sup>(٥)</sup>، وإلا فهو على الأجير؛ وعن رجل استأجر رجلاً بنفقة مسماة ولم يفسر<sup>(٦)</sup> شيئاً على أن يبعثه إلى أرض، فما كان من مؤونة

٢١٢

١ - الأوارى: جمع أرية مشدداً ومخففاً - وهو الأخيبة، أي معلق الدابة، وما يقال له بالفارسية: آخور. وقال الجوهرى: «متاب يضعه الناس في غير موضعه قولهم للمثقف آري، وإنها الآري بحسب الدابة، والجمع الأوارى - يخفف ويشدد -، وهو في التقدير فاعول».

٢ - يدل على جواز التأديب على المكروهات على المشهور.

٣ - في الكافي: «ثلاثة أضعاف على أجرته».

٤ - قوله: «إذ هو لم يدعه» في بعض النسخ: «إذا هو» أي لو لم يدعه إلى منزله كم كان ينفق على نفسه، «فكافأه» أي فكافأ الأجير الرجل الذي دعاه إلى منزله، و كأن «الذي» بيان للضمير. (ملذ)

٥ - أي كان توقعه هناك شهراً أو شهرين لمصلحة المستأجر، لا لغرض نفسه، فتلك

المكافأة من مال المستأجر. (ملذ) ٦ - في بعض النسخ وفي الكافي: «لم يعين».

الأجير من غسل الثياب أو الحَمَامَ فعلى مَنْ؟ قال: على المستأجر».

ح ﴿٩٣٤﴾ ١٦ - عنه ، عن ابن أبي عمير ، عن علي بن إسماعيل بن عمار ، عن عبيد بن زُرارة «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرَّجُلُ يَأْتِي الرَّجُلَ فيقول: اكتب لي بدرهم ، فيقول له: آخذ منك و أكتب بين يديك ، قال: لا بأس<sup>(١)</sup> ، قال: و سألته عن رَجُلٍ استأجر مملوكاً فقال المملوك: أرض مولاي بما شئت و لي عليك كذا و كذا دراهم مستأمة ، فهل يلزم المستأجر؟ و هل يحلُّ للمملوك؟ قال: لا يلزم المستأجر و لا يحلُّ للمملوك».

نق ﴿٩٣٥﴾ ١٧ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن إسماعيل بن عمار «قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرَّجُلِ يَسْتَأْجِرُ الرَّجُلَ بِأَجْرٍ معلوم فيبعثه في ضيعته فيعطيه رجل آخر دراهم ويقول: اشتر بها كذا و كذا و ما رجحت بيني و بينك ، فقال: إذا أذن له الذي استأجره فليس به بأس<sup>(٢)</sup> .

ح ﴿٩٣٦﴾ ١٨ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن مسكان ، عن زُرارة ؛ و أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام في رَجُلٍ كان له غلامٌ فاستأجره منه صائغ<sup>(٣)</sup> أو غيره ، قال: إن كان ضيِّع شيئاً أو أبق منه فواليه ضامنون».

صع ﴿٩٣٧﴾ ١٩ - محمد بن يعقوب ، عن الحسين بن محمد<sup>(٤)</sup> ، عن معلى ابن محمد ، عن الحسن بن علي<sup>(٥)</sup> ، عن أبان بن عثمان ، عن الحسن الصيقل «قال:

١ - هذا إذا كان قبل العقد فظاهر، ولو كان بعده فيمكن أن يكون المراد نفقة كل ما يكتبه أو على التبرُّع بالانقاس ، والمشهور بين الأصحاب أن المؤجر يملك الأجرة بنفس العقد ، لكن لا يجب تسليمها إلا بتسليم العين المؤجرة، أو بالعمل إن كانت الإجارة على عمل. (المرآة) ٢ - يدل على اشتراط الإذن في العمل لغير المستأجر كما هو المشهور لأنه أجير خاص. (ملذ)

٣ - في بعض النسخ: «صائغ».

٤ - هو الحسين بن محمد بن عمران الأشعري القمي الثقة.

٥ - الظاهر هو الحسن بن علي الوشاء ، و في بعض النسخ: «الحسين بن علي».

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في رجل أكرى دابةً إلى مكانٍ معلوم فجاوزه؟  
 قال: يحتسب له الأجر<sup>(١)</sup> بقدر ما جاوز؛ وإن عطب الحمار<sup>(٢)</sup> فهو ضامن<sup>(٣)</sup>.  
 مع **﴿٩٣٨﴾** ٢٠ - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن العلاء، عن محمد  
 ابن مسلم، عن أبي حمزة<sup>(٣)</sup>، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألت عن الرجل يكرى -  
 الدابة فيقول: أكريتها منك إلى مكان كذا وكذا فإن جاوزته كذا وكذا زيادة و  
 ستمى ذلك، قال: لا بأس به كله»<sup>(٤)</sup>.

س **﴿٩٣٩﴾** ٢١ - عنه - عن رجل - عن أبي المغيرة<sup>(٥)</sup>، عن الحلبي «قال:   
 سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يكرى دابةً إلى مكان معلوم فنفتت الدابة،  
 فقال: إن كان جاز الشرط<sup>(٦)</sup> فهو ضامنٌ، وإن دخل وإدياً لم يوثقها فهو  
 ضامنٌ<sup>(٧)</sup>، وإن سقطت في بئر فهو ضامنٌ لأنه لم يستوثق منها».

ث **﴿٩٤٠﴾** ٢٢ - عنه، عن محمد بن إسماعيل، عن منصور بن يونس،  
 عن محمد الحلبي «قال: كنت قاعداً إلى قاضٍ - وعنده أبو جعفر عليه السلام جالسٌ -  
 فاتاه رجلان فقال أحدهما: إني تكاريت إبل هذا الرجل ليحمل لي متاعاً إلى  
 بعض المعادن، واشترطت عليه أن يدخلني المعدن يوم كذا وكذا لأنها سوق  
 [و] أخوف أن يفوتني، فإن احتبس<sup>(٨)</sup> عن ذلك حططت من الكرى لكل يوم -  
 احتبسه كذا وكذا، وإنه حبسني عن ذلك الوقت كذا وكذا يوماً، فقال -  
 القاضي: هذا شرط فاسدٌ وفيه كراه، فلما قام الرجل أقبل إلي أبو جعفر عليه السلام فقال:  
 شرطه هذا [جانز ما لم يحط بجميع كراه]».

ص **﴿٩٤١﴾** ٢٣ - محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن -

- ١ - يعني أجرة المثل . ٢ - أي هلك . ٣ - يعني القاهني ثابت بن دينار .
- ٤ - اختلفوا في صحتها لكونها مجهولة من جهة و معلومة من أخرى ، ولكن تدل الأخبار  
 الصحيحة على صحتها . ٥ - هو حميد بن المشي الصيرفي الثقة .
- ٦ - أي المكان المشروط ، أو مطلق الشروط المقررة في العقد ، وقوله : «نفتت» أي نفذ و فني .
- ٧ - في بعض النسخ : «لم يوثقها» أي لم يشترطها في الإجارة ، و في بعضها : «لم يرفقها» و  
 «لم يوقفها» ، والمتن كما في الكافي . ٨ - في بعض النسخ : «احتبسته» و في بعضها : «احتسبت» .



العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سمعته يقول: كنت جالساً عند قاض من قضاة المدينة فأتاه رجلان فقال أحدهما: إني تكراريت هذا يوافي بي السوق يوم كذا وكذا، وإته لم يفعل؟ قال: فقال: ليس له كرى، قال: فدعوته فقلت له: يا عبدالله ليس لك أن تذهب بحقه، وقلت للأجير: ليس لك أن تأخذ كل الذي عليه، اصطالحا فتراداً بينكما» (١).

صح **﴿٩٤٢﴾** ٢٤ - محمد بن يحيى، عن العُمَرَكي بن عليّ، عن عليّ بن - جعفر، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام «قال: سألته عن رجل استأجر دابة فاعطاها غيره فنفتت (٢)، فما عليه؟ فقال: إن كان اشترط ألا يركبها غيره فهو ضامن لها، وإن لم يسم فليس عليه شيء».

صح **﴿٩٤٣﴾** ٢٥ - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي ولاد (٣) «قال: اكرتيت بغلاً إلى قصر بني هُبَيْرَة (\*) ذاهباً و جائباً بكذا و كذا، و خرجت في طلب غريم [لي]، فلما صرت إلى قرب قنطرة الكوفة خُبرت أن صاحبي توجه إلى التيل، فتوجهت نحو التيل فلما أتيت التيل خُبرت أنه توجه إلى بغداد فأتبعته فظفرت به، و فرغت فيما بيني و بينه و رجعت إلى الكوفة، و كان ذهابي و مجيئي خمسة عشر يوماً، فأخبرت صاحب البغل بعُذري و أردت أن أتخلل منه فيما صنعت و أرضيه، فبدلت له خمسة عشر درهماً فأبى أن يقبل فراضينا بأبي - حنيفة و أخبرته بالقصة و أخبره الرجل فقال لي: ما صنعت بالبغل؟ فقلت: قد رجعتة سليماً (٤)، قال: نعم بعد خمسة عشر يوماً، قال: فما تريد من الرجل؟ قال: أريد كرى بغلي فقد حبسه عليّ خمسة عشر يوماً، فقال: إني ما أرى لك حقاً لأنه اكرته إلى قصر بني هُبَيْرَة (\*) فخالف فركبه إلى التيل و إلى بغداد فضمن قيمة - البغل و سقط الكرى فلما ردّ البغل سليماً و قبضته لم يلزمه الكرى، قال:

١ - أي اصطالحا على أجرة المثل أو مطلقاً. و في بعض النسخ: «بينها». ٢ - أي هلكت.

٣ - هو حفص بن سالم الحنطاط. ٤ - في الكافي: «قد دفعته إليه سليماً».

\* - في الكافي «قصر ابن هبيرة» - في الموردين -، و هو موضع قريب من الحائر - على

ساكنيه التحية والسلام -، و التيل قرية بالكوفة بين واسط و بغداد.

فخرجنا من عنده و جعل صاحب البغل يسترجع فرجته مما أفتى به أبو حنيفة و أعطيته شيئاً و تحللت منه ، و حججت تلك السنة فأخبرت أبا عبد الله عليه السلام بما أفتى به أبو حنيفة<sup>(١)</sup>، فقال : في مثل هذا القضاء و شبهه تحبس السهاء ماءها ؛ و تمنع الأرض بزكاتها، قال : فقلت لأبي عبد الله عليه السلام : فما ترى أنت ؟ قال : أرى<sup>٢١٥</sup> له عليك مثل كراء البغل ذاهباً من الكوفة إلى التيل<sup>(٢)</sup>، و مثل كراء البغل من التيل إلى بغداد<sup>(٣)</sup>، و مثل كراء البغل من الكوفة و توفيه إياه ، قال : قلت : جعلت فداك قد علفته<sup>(٤)</sup> بدرهم فلي عليه علفه ؟ قال : لا لأنك غاصب، فقلت : أرايت لو عطب البغل أو نقق<sup>(٥)</sup> أليس كان يلزمني ؟ قال : نعم قيمة بغل<sup>(٦)</sup> يوم خالفته ، قلت : فإن أصاب البغل كسر أو دبّر أو عقر<sup>(٧)</sup> ؟ فقال : عليك قيمة ما بين الصحة و العيب يوم تردّه عليه ، قلت : فمن يعرف ذلك ؟ قال : أنت و هو ، إما أن يحلف هو على القيمة فيلزمك فإن ردّ اليمين عليك فحلفت على القيمة لزمه ذلك<sup>(٨)</sup>، أو يأتي صاحب البغل بشهود يشهدون أن قيمة البغل حين أكثرى كذا و كذا فيلزمك ، قلت : إني أعطيته دراهم و رضي بها و حلني ، قال : إتيا رضي<sup>(\*)</sup> فأحللك حين قضى عليه أبو حنيفة بالجور و الظلم ، ولكن

- ١ - و اعلم أن مذهب أبي حنيفة أنه إذا تعدى في شيء يذهب الضمان بالأجر ، لأنه يقول : يملكها بالضمان ، و خالفه الشافعي . (ملذ)
- ٢ - الظاهر أنه لما خالف و لم يقطع من الطريق المشروط شيئاً - كما يظهر من أول الخبر - سقط المسعى و انتقل إلى أجرة المثل . (ملذ)
- ٣ - في الكافي : « و مثل كرى بغل راكباً من التيل إلى بغداد » .
- ٤ - في الكافي : « إني قد علفته » . \* - في الكافي : « إتيا رضي بها » .
- ٥ - عطب أي هلك ، و عطب الفرس و نحوه : انكسر . و نفقت الدابة أي خرج روحها .
- ٦ - كذا في التنسخ ، و الظاهر تصحيحه ، و الصواب : « قيمة البغل » أو « قيمة بغله » .
- ٧ - الدبّر - بالتحريك - : الخرجة و منه جل أدبر . (المغرب) ، و في الصحاح : « عقره أي جرحه ، و عقرت البعير أو الفرس بالسيف فانعقر إذا ضربت به قوائمه ، و عقرت ظهر البعير عقرًا : أدبرته » . و في الكافي مكان « عقر » « غمز » ، و قال في القاموس : « غمّر الدابة : مالت من رجليها . و الكبش : غبطه » ، و الغمز : العرج .
- ٨ - في بعض التنسخ : « لزمك ذلك » ، و في الكافي مثل ما في المتن .

ارجع إليه وأخبره بما أفتيتك به فإن جعلك في حلٍّ بعد معرفته فلا شيء عليك بعد ذلك ، قال أبوولاد : فلما انصرفتُ من وجهي ذلك لقيت المُكاري فأخبرته بما أفتاني به أبو عبدالله عليه السلام و قلتُ له : قل ما شئت حتى أُعطيكه ، فقال : قد حَبَّبتُ إليَّ جعفر بنَ محمد<sup>(١)</sup> و وقع في قلبي له التَّمْضيلُ ؛ وأنت في حلٍّ ، وإن أردتَ<sup>(٢)</sup> أن أُرَدَّ عليك الَّذي أخذتُ منك فَعَلتُ .»

ص ١٩٤٤ ﴿٢٦﴾ - أحمد بن محمد ، عن العباس بن موسى ، عن يونس بن - عبدالرحمن ، عن ابن مُسكان<sup>(٣)</sup> ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في الحَمال يكسر الَّذي حَمَلَ أو يُهْرِيقه ، قال : إن كان مأموناً فليس عليه شيءٌ ، وإن كان غيرَ مأمون فهو ضامن .»

ص ١٩٤٥ ﴿٢٧﴾ - سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسن بن شَعون ، عن عبدالله بن عبدالرحمن ، عن مِسْمَع بن عبدالملك ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : الأجير المشارك<sup>(٤)</sup> هو ضامنٌ إلا من سَبِع أو غَرَق أو حرق أو لصٌ مُكابر .»

ص ١٩٤٦ ﴿٢٨﴾ - أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عَمير ، عن جعفر بن عثمان<sup>(٥)</sup> « قال : حمل أبي متاعاً إلى الشام مع جمال ، فذكر أن حملاً منه ضاع ، فذكرت لأبي عبدالله عليه السلام ، فقال : أتتَّهمه ؟ قلت : لا ، قال : لا تضمَّنه »<sup>(٦)</sup> .

١ - أي أَلقيت عليَّ محبته و أوقعت في قلبي معرفته . ٢ - في الكافي : « وإن أحببت .»  
٣ - كذا في النَّسخ ، و فيه سقط ، كما يظهر من الكافي والفقهاء ، و فيها : « ابن مسكان ، عن أبي بصير » ، و رواية ابن مسكان عن أبي عبدالله عليه السلام بلا واسطة ليست بثبت ، كما قال به التجاشي ونحوه في الكشي . والعباس بن موسى هو أبو الفضل الوراق الثقة ، من أصحاب يونس ، و أحمد بن محمد هو الأشعري . و أيضاً يأتي في ص ٢٦٠ تحت رقم ٣٣ .

٤ - أي الأجير الَّذي يؤجر نفسه لكلِّ أحد ، لا الأجير المخصوص ، و قد يجيء معناه بعد .  
٥ - الظاهر هو ابن شريك بن عدي الكلابي أخو الحسين بن عثمان ، له كتاب ، عنه جماعة منهم ابن أبي عمير . (التجاشي)

٦ - فيه كراهة تضمين الأجير إلا مع التَّهمة ، فلا يفرم مع عدمها .

ص ١٤٧ ﴿٢٩﴾ - عنه، عن محمد بن يحيى، عن يحيى بن حجاج، عن خالد ابن الحجاج<sup>(١)</sup> «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الملاح أحمله الطعام ثم أقبضه منه فينقص، فقال: إن كان مأموناً فلا تَضْمَنه».

ح ١٤٨ ﴿٣٠﴾ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: في رجل حمل مع رجل في سفينة طعاماً فنقص، قال: هو ضامن، قلت: إنه رُبما زاد، قال: تعلم أنه زاد [فيه] شيئاً؟ قلت: لا، قال: هو لك».

ص ١٤٩ ﴿٣١﴾ - محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين<sup>(٢)</sup>، عن علي بن - الحكم، عن موسى بن بكر، عن أبي الحسن عليه السلام «قال: سألت عن رجل استأجر سفينة من ملاح فحملها طعاماً و اشترط عليه إن نقص الطعام فعليه، قال: جائز، قلت: إنه رُبما زاد الطعام، قال: فقال: يدعي الملاح أنه زاد فيه شيئاً؟ قلت: لا، قال: [هو] لصاحب الطعام الزيادة و عليه التقصان<sup>(٣)</sup> إذا كان قد اشترط عليه ذلك».

ح ١٥٠ ﴿٣٢﴾ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سُئِلَ عن رَجُلٍ استكْرِي منه إِبِلٌ و بعث معه بزيت إلى أرض، فزعم أن بعض أزقاق<sup>(\*)</sup> الزيت انخرق فأهراق ما فيه، فقال: إنه إن شاء أخذ الزيت، و قال: إنه انخرق و لكتنه لا يصدّق إلا ببينة عادلة»<sup>(٤)</sup>.

١ - الظاهر كونه محرفاً، والصواب: «خالد بن الحجاج» كما في الكافي، و هو الكرخي الذي روى عنه يحيى بن حجاج كثيراً. \* - الأزقاق جمع الرِّق و هو السقاء والقربة.

٢ - هو ابن أبي الخطاب الثقة الجليل، و رواه العطار الثقة، و شيخه الذي روى هو عنه «علي بن الحكم» الكوفي الجليل الثقة، و هو يروي عن «موسى بن بكر» الواقفي الذي لم يوثق.

٣ - أي على الملاح، و يمكن حمله على استحباب عدم التضمن مع عدم الشرط، و يحتمل إرجاع الضمير إلى صاحب الطعام فيكون إفادة لحكم آخر سوى ما مرّ في أول الخبر. (ملذ)

٤ - قيل: لعل الحكم بوجوب إقامة البيّنة عليه، والضمان على تقدير عدم الإقامة في صورة التهمة، أي ظنّ كذب الجحّال أو الخحال، أو ظنّ تفریطه أو عدم كونه عادلاً، كما يشعر به بعض الأخبار لا مطلقاً، و هو أظهر طرق الجمع في هذه الأخبار. (المرآة)

ص ١٩٥١ ﴿٣٣﴾ - أحمد بن محمد، عن العباس بن موسى<sup>(١)</sup>، عن يونس مولى علي بن يقطين، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا يضمن الصائغ ولا القصار ولا الحائك إلا أن يكونوا متهمين فيخوف بالبيئة<sup>(٢)</sup> و يستحلف لعله يستخرج منه شيئاً؛ وفي رجل استأجر حمالاً فكسر الذي يحمل أو يهريقه فقال - على نحو من العامل - : إن كان مأموناً فليس عليه شيء، وإن كان غير مأمون فهو ضامن»<sup>(٣)</sup>.

ص ١٩٥٢ ﴿٣٤﴾ - عنه، عن علي بن الحكم، عن أبي المغرا، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: في الصائغ والقصار ما سرق منهم من شيء فلم يخرج منه<sup>(٤)</sup> على أمر بين أنه قد سرق، فكل قليل له أو كثير فهو ضامن وإن فعل فليس عليه شيء، وإن لم يفعل ولم يقيم البيئة وزعم أنه قد ذهب الذي ادعي عليه فقد ضمنه إلا أن يكون له على قوله البيئة، وعن رجل استأجر أجيراً فأقعه على متاعه فسرقه<sup>(٥)</sup>، قال: هو مؤتمن<sup>(٦)</sup>».

ص ١٩٥٣ ﴿٣٥﴾ - عنه، عن علي بن التعمان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير «قال: سألته عن قصار دفعت إليه ثوباً فزعم أنه سرق من بين متاعه، قال: فعليه أن يقيم البيئة بأنه سرق من بين متاعه، وليس عليه شيء، وإن سرق متاعه [كله] فليس عليه شيء».

ث ١٩٥٤ ﴿٣٦﴾ - عنه، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن إبراهيم، عن

↑

٢١٨

١ - هو أبو الفضل الزواق الثقة، صاحب يونس، كما مر.

٢ - في الفقيه «فيجئون بالبيئة [فيخوف] ويستحلف -». وما في المتن أنسب كما قاله الأستاذ التستري - رحمه الله -، لأنه لا وجه للجمع بين البيئة واليمين فهم، وأما التخويف بمطالبة البيئة والاقتصار منه على الحلف لاستخراج الحق فلا مانع منه.

٣ - تقدم هذا الدليل تحت رقم ٢٦.

٤ - أي لم يظهر منه، وقال العلامة المجلسي (ره): «كأنه ليس المراد أنه شهدت البيئة أنه سرق بخصوصه بل أكثر ماله، ويكون الظاهر أنه فيها». أقول: وفي الفقيه: «فلم يخرج بيته».

٥ - تقدم الكلام فيه، راجع ص ٢١٩ «باب العارية» تحت رقم ١٤.

٦ - يدل على الفرق بين الأجير الخاص والمشارك، كما مر في خير مسمع تحت رقم ٢٧.

جعفر ، عن أبيه عليه السلام «أَنْ عَلِيًّا عليه السلام أَتَى بِصَاحِبِ حَمَامٍ وَضَعَتْ عِنْدَهُ الثِّيَابَ فَضَاعَتْ فَلَمْ يَضْمَنْهُ ، وَقَالَ : إِنَّمَا هُوَ أَمِينٌ» <sup>(١)</sup> .

ح ﴿٩٥٥﴾ ٣٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال : سئل عن القصار يفسد ، قال : كلُّ أُجِيرٍ يعطى الأجر على أن يصلح فيفسد فهو ضامن» .

مع ﴿٩٥٦﴾ ٣٨ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الثؤفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يضمن الصبّاع والصنائع والقصار احتياطاً على أمتعة الناس ، وكان لا يضمن من الفرق والحرق والشيء الغالب <sup>(٢)</sup> ، فإذا غرقت السفينة وما فيها فأصابه الناس مما قذف به البحر على ساحله فهو لأهله أحقّ به <sup>(٣)</sup> ، وما غاص عليه الناس وتركه صاحبه فهو لهم» .

ح ﴿٩٥٧﴾ ٣٩ - علي ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن صفوان ، عن الكاهلي <sup>(٤)</sup> ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال : سألت عن القصار يسلم إليه الثوب واشترط عليه يعطي في وقت ، قال : إذا خالف و ضاع الثوب بعد الوقت فهو ضامن» .

مع ﴿٩٥٨﴾ ٤٠ - علي ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مزار ، عن يونس «قال : سألت الرضا عليه السلام عن القصار والصنائع يضمنون ؟ قال : لا يصلح الناس إلا بعد أن يضمنوا - وكان يونس يعمل به ويأخذه» .

مع ﴿٩٥٩﴾ ٤١ - عنه ، عن أبيه ، عن الثؤفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبدالله عليه السلام «أَنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام رُفِعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِيَصْلِحَ بَابًا فَضْرَبَ الْمَسَارَ فَاَنْصَدَعَ الْبَابَ فَضْمَنَهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام» .

١ - صاحب الحمام لا يضمن إلا ما أودع و فزط في حفظه أو تعدى فيه ، كما في الشرائع .

٢ - أي ما لا اختيار لهم فيه ، أو ما كان كثير الوقوع .

٣ - قوله «أحق» معنى التفضيل غير مراد به هنا . وفي الفقيه : «فهو لأهله و هم أحقّ به» .

٤ - هو عبدالله بن يحيى الأسدي ، و كان وجهاً عند أبي الحسن الكاظم عليه السلام .

ص ٤٢ ﴿٩٦٠﴾ - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن إسماعيل، عن أبي الصَّبَّاح<sup>(١)</sup>، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن الثوب أدفعه إلى القصار فيخرُّه، قال: أغرمه، فإنك إنَّما دفعته إليه ليصلحه ولم تدفع إليه ليفسده».

ص ٤٣ ﴿٩٦١﴾ - الحسين بن سعيد، عن قُصَّالة؛ و أبي المقرئ، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: كان علي عليه السلام يضمن القصار والصانغ محتاط به<sup>(٢)</sup> على أموال الناس، وكان أبو جعفر عليه السلام يتفضل عليه إذا كان مأموناً»<sup>(٣)</sup>.

ح ٤٤ ﴿٩٦٢﴾ - عنه<sup>(٤)</sup>، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: كان علي عليه السلام يضمن القصار والصانغ احتياطاً، وكان أبي عليه السلام يتطوَّل عليه إذا كان مأموناً»<sup>(٥)</sup>.

ص ٤٥ ﴿٩٦٣﴾ - عنه<sup>(٦)</sup>، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصَّبَّاح «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن القصار هل عليه ضمان؟ فقال: نعم؛ كلُّ من يُعطى - الأجر ليصلح فيفسد فهو ضامن».

ص ٤٦ ﴿٩٦٤﴾ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى؛ و

١ - هو إبراهيم بن نعيم الكناني، و كان أبو عبدالله عليه السلام يستخيه الميزان لثقته، و رآه الظاهر إسماعيل بن عبدالحق الجعفي، و هو وجه من وجوه أصحابنا. و في بعض الأسانيد «إسماعيل بن الصَّبَّاح» و في بعضها «إسماعيل بن أبي الصَّبَّاح» و كلٌّ مهمل، و يأتي تحت رقم ٥٠ بهذا المضمون خبر عن «علي بن الحكم، عن إسماعيل بن الصَّبَّاح»، و في الكافي «عن إسماعيل بن أبي الصَّبَّاح».

٢ - في بعض النسخ: «احتياطاً به». ٣ - قوله: «يتفضل عليه» أي يعفو من ماله. ٤ - ضمير «عنه» راجع إلى علي بن إبراهيم القتي الذي تقدَّم تحت رقم ٤٠، و إن تخلَّل أحمد ابن محمد و الحسين بن سعيد بينه، ففي الكافي ذكر علي بن إبراهيم في أوَّل الباب، ثم قال: «هذا الإسناد قال: قال - إلخ».

٥ - يدلُّ على جواز التضمن مع كونه مأموناً أيضاً، و لعلَّ الفرق أنَّ الولاية الظاهرة كان مع أميرالمؤمنين عليه السلام، و كان عليه تأديب الناس، أو كان الناس يتمتكون بفعله و بحسبونه لازماً بخلاف الباقر عليه السلام، و لذا كانوا يتركون في وقت الإمامة بعض التطوعات، كصوم عرفة.

٦ - الضمير راجع إلى الحسين بن سعيد كما في الاستبصار.

ابن أبي عمير ، عن معاوية بن عمّار ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن - الصّبّاع والقصار ، قال : ليس يضمنان » <sup>(١)</sup>.

فالوجه في هذا الخبر أنّهما لا يضمنان إذا كانا مأمورين ، فأما إذا اتّهمهما ضمينا حسب ما قدّمناه في خبر أبي بصير وغيره .

ص ٢٢٠  
ص ٤٧ ﴿١٦٥﴾ - وعنه <sup>(٢)</sup> ، عن صفوان ، عن يعقوب بن شعيب « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرّجل يبيع للقوم بالأجر و عليه ضمان ما لهم ، فقال : إذا طابت نفسه بذلك ، إنّما أكره من أجل أنّي أخشى أن يغرّموه أكثر ممّا يصيب عليهم ، فإذا طابت نفسه فلا بأس » <sup>(٣)</sup>.

ص ٤٨ ﴿١٦٦﴾ - الحسن بن محمّد بن سماعة ، عن ابن رباط ، عن منصور ابن حازم ، عن بكر بن حبيب « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أعطيت جبة إلى القصار فذهبت بزعمه ، قال : إنّ اتّهمته فاستحلفه ، وإن لم تتّهمه فليس عليه شيء ».

ص ٤٩ ﴿١٦٧﴾ - عنه ، عن ابن رباط ، عن منصور ، عن بكر بن حبيب ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : لا يضمن القصار إلّا ما جنت يده ، وإن اتّهمته أحلفته ».

ص ٥٠ ﴿١٦٨﴾ - محمّد بن عليّ بن محبوب ، عن محمّد بن السنديّ ، عن عليّ بن الحكم ، عن إسماعيل بن الصّبّاح <sup>(٤)</sup> « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن

١ - يمكن حمله على الاستحباب ، أو على أنّهما لا يضمنان ما تلف عندهما بغير عملها بلا تفريط . (ملذ)

٢ - الضمير راجع إلى الحسين بن سعيد ظاهراً ، لكن يخطر بالبال أنّ في الأصل تقدّم الخبر الآتي على هذا الخبر و عليه فالضمير راجع إلى الحسن بن محمّد بن سماعة ، و يؤيد ذلك ما في التعليق الآتي .

٣ - تقدّم الخبر في باب «أجر السمسار» تحت رقم ٦ ، عن الحسن بن محمّد بن سماعة عن صفوان بن يحيى ؛ و غيره ، عن يعقوب بن شعيب . و فيه «عليه ضمان ما لهم» بدون الواو استفهاماً ، و ما في المتن هنا صحيح ظاهراً ، بمعنى اشتراطه الضمان بقريضة السّيّاق . والخبر يدلّ على ضمان الدّلال إذا شرطه عليه . ٤ - كذا ، و تقدّم الكلام فيه ، راجع ص ٢٦٢ ذيل الخبر ٤٢ .



القصار يسلّم إليه المتاع فخرّقه أو غرّقه يُغرمه؟ قال: نعم؛ غرّمه ما جنت يده فإنك إنّا أعطيته ليصلح لم تعط ليفسد».

سج ١٦٦٩ ﴿٥١ - عنه، عن أيّوب بن نوح، عن عبدالله بن المُغيرة، عن سعد قال: حدّثنا عثمان بن زياد<sup>(١)</sup>، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قلت: إن حملاً<sup>(٢)</sup> لنا يحمل فكارزينا، فحمل على غيره فضاع، قال: ضمّته وخذ منه».

ثق ١٧٠ ﴿٥٢ - عنه، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى، عن غياث، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «أنّ عليّاً عليه السلام ضمّن رجلاً مسلماً أصاب خنزيراً لتصراي<sup>(٣)</sup>».

ثق ١٧١ ﴿٥٣ - محمد بن عليّ بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن محمد ابن عيسى، عن عبدالله بن المغيرة، عن إسماعيل بن أبي زياد السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن آباءه، عن عليّ عليه السلام «قال: إذا استبرك البعير بحمله<sup>(٤)</sup> فقد ضمن صاحبه».

صح ١٧٢ ﴿٥٤ - عنه، عن ابن محبوب، عن الحسن بن صالح، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا استبرك البعير<sup>(٥)</sup> والدابة بحملها فصاحبها ضامن».

صح ١٧٣ ﴿٥٥ - عنه، عن ابن أبي نصر، عن داود بن سرحان، عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل حمل متاعاً على رأسه فأصاب إنساناً فأت أو انكسر منه شيء فهو ضامن».

١ - عثمان بن زياد مشترك بين الزواسي والهمداني والأحمسي والصبّتي، و قال المولى المجلسي - رحمه الله -: كآته الزواسي الكوفي، وهو من أصحاب الصادق عليه السلام، و على ما يظهر من كلام الفاضل الأردبيلي هو الهمداني الكوفي وهو أيضاً من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام، و لم يوثق أحدهما صريحاً. ٢ - في الفقيه: «جملًا» بالمعجمة.

٣ - أي بالقيمة عند مستحليه، و عليه عمل الأصحاب لو كان مستتراً. (ملذ)

٤ - استبرك البعير: استناخ و وقع على صدره، و أبركته أنا، و قال بعضهم: هو لغة، و الأكثر أنخته فبرك، و المبرك موضع البروك. و المعنى أنّه إذا جاء الجمال ببعيره فأناخ الجمال ليحمّله المتاع المستأجر فهو من الآن ضامن للمتاع. ٥ - في بعض النسخ: «استقل البعير».

ص ١٧٤ ﴿٥٦﴾ - محمد بن الحسن الصَّفَّار «قال: كتبت إلى الفقيه عليه السلام في رجل دفع ثوباً إلى القصار ليقصّره ، فیدفعه القصار إلى قصار غيره ليقصّره فضع الثوب هل يجب على القصار أن يرده إذا دفعه إلى غيره وإن كان القصار مأموناً؟ فوق عليه السلام: هو ضامن له إلا أن يكون ثقة مأموناً إن شاء الله» (١).

ص ١٧٥ ﴿٥٧﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي عبدالله (٢)، عن الحسن بن - الحسين اللؤلؤي، عن ابن سينان، عن حذيفة بن منصور «قال: قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يحمل المتاع بالأجر فيضيع المتاع فتطيب نفسه أن يفرمه لأهله يأخذونه؟ قال: فقال لي: أمين هو؟ قال: قلت: نعم، قال: فلا يأخذون منه شيئاً».

ص ١٧٦ ﴿٥٨﴾ - عنه، عن أبي جعفر، عن أبي الجوزاء (٣)، عن الحسين بن - علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن آبائه عليهم السلام «أنه أتى بمجال كانت عليه قارورة عظيمة، فيها دهنٌ فكسرها فضمتها إياه، و كان يقول: كلُّ عامل مشترك إذا أفسد فهو ضامن، فسألته ما المشترك؟ فقال: الذي يعمل لي ولك ولذا».

ص ١٧٧ ﴿٥٩﴾ - عنه - بهذا الإسناد - «قال: أتاه رجلٌ تكارى دابةً فهلكت فأقرّ أنه جاز بها الوقت فضمّنه الثمن، ولم يجعل عليه كرى».

قال محمد بن الحسن: هذا موافق للعامة ولسنا نعمل به، والعمل على ما قدّمناه من أنه متى جاز بها الوقت كان ضامناً للثمن ولزمه الكرى، وقد تقدّم -

١ - محتمل أن يكون المراد القصار الأول والثاني، لكن الثاني أوفق بأصول الأصحاب، بجمل الإجازة على الإجازة المطلقة كما هو الشائع، وحينئذٍ إن كان القصار الثاني مأموناً لم يفرط الأول فلا يكون ضامناً، والقصار الذي في عبارة السائل بجملتها أيضاً، وإن كان الأول أظهر، وإن كان في العبارتين لواحد فإعادته عليه السلام للشرط [إلا] بمجرد التأكيد أو لزيادة قيد التوثيق، فإن المأمون أعم منه ظاهراً. (ملذ)

٢ - الظاهر كونه الجاموراني الرزازي محمد بن أحمد الذي استثنى من نواذر الحكمة كتاب

محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري. ٣ - هو منته بن عبدالله، وراويه ابن خالد البرقي.

القول في ذلك ، ويزيده بياناً مارواه :

ص ٦٠ ﴿٩٧٨﴾ - الحسن بن محمد بن سماعة ، عن الميثمي<sup>(١)</sup> ، عن أبان ، عن الحسن بن زياد الصيقل ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل أكثرى من رجل دابة إلى موضع ، فجاز الموضع الذي تكارى إليه فنفتت الدابة ، قال : هو ضامرٌ و عليه الكرى بقدر ذلك » .

ص ٦١ ﴿٩٧٩﴾ - محمد بن الحسن الصفار ، عن الحسن بن موسى الحشاب ، عن غياث بن كلوب ، عن إسحاق بن عمار ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام « أن أباه كان يقول : لا بأس بأن يستاجر الرجل الدار أو الأرض أو السفينة ، ثم يؤجرها بأكثر مما استأجرها به إذا أصلح فيها شيئاً » .

ص ٦٢ ﴿٩٨٠﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رناب ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل حمل عبده على دابة فأوطأت رجلاً ، قال : الغرم على مولاه<sup>(٢)</sup> » .

↑  
٢٢٣

### ﴿ ٢١ - باب من الزيادات ﴾

ص ١ ﴿٩٨١﴾ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن يزيد بن إسحاق شقر ، عن هارون بن حمزة « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن البقر والعَمِّ والإبل تكون في المرعى فتفسد شيئاً هل عليها ضمان ؟ فقال : إن أفسدت نهراً فليس عليها ضمان من أجل أن أصحابه يحفظونه ، و إن أفسدت ليلاً فإنَّ عليها ضمان » .

ص ٢ ﴿٩٨٢﴾ - الحسين بن سعيد - عن بعض أصحابنا - عن المعلّى أبي عثمان ، عن أبي بصير « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله عزَّ وجلَّ : « وَ دَاوُدَ وَ سُليْمَانَ إِذْ يَخْتِمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَمَمٌ الْقَوْمِ »<sup>(٣)</sup> فقال : لا يكون النَّفْسُ إِلَّا

١ - هو أحمد بن الحسن الميثمي ، وما في بعض النسخ : « المثنى » تصحيف .

٢ - الخبر أجيبني عن المقام ، و سيأتي الخبر في المجلد العاشر «باب ضمان النفوس» تحت رقم

٢٤ مع بيانه . ٣ - الأنبياء : ٧٨ ، و الحرث : الزرع ، و قيل : الكرم ، والنفس : الزعى ليلاً .

باللیل، إنَّ علی صاحب الحرث أن یحفظ الحرث بالتَّهَار، و لیس علی صاحب-  
الماشية حفظها بالتَّهَار، إنَّما رَعِیها و إِرْزاقها بالتَّهَار، فما أُفْسِدَتْ فلیس علیها و  
لا علی صاحبها شیءٌ، و علی صاحب الماشية حفظ الماشية باللیل عن حرث-  
النَّاس، فما أُفْسِدَتْ باللیل فقد ضَمِنُوا و هو النَّفْش، و إنَّ داودَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حکم للذي  
أصاب رَزْعَهُ رِقَابَ الْغَنَمِ، و حکم سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ الرَّشْلَ وَ الثَّلَّةَ؛ و هو اللَّبَنُ وَ الصَّوْفُ  
في ذلك العامَّ» (١).

صع ﴿٩٨٣﴾ ٣ - عنه، عن عبدالله بن بحر (٢)، عن ابن مُسْكَانَ، عن أبي-  
بصير، عن أبي عبدالله عَلَيْهِ السَّلَامُ «قال: قلت: قول الله عزَّ وِجَلَّ «و داوودَ وَ سُلَيْمَانَ إِذْ  
يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ» قلت: حين حكما في الحرث كانت قضية واحدة؟ فقال: إنَّه  
كان أوحى الله عزَّ وِجَلَّ إلى التَّيْبِينِ قبل داود إلى أن بعث الله داودَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيِ غَنَمِ  
نَفَشَتْ في الحرث فلصاحب الحرث رِقَابَ الْغَنَمِ و لا يكون النَّفْشُ إِلَّا باللیل، و  
٢٢٤ إنَّ علی صاحب الرِّزْعِ أن یحفظ بالتَّهَار، و علی صاحب الغنم حفظ الغنم باللیل،  
فحکم داود عَلَيْهِ السَّلَامُ بما حکمت به الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ من قَبْلِهِ، و أوحى الله عزَّ وِجَلَّ إلى  
سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيِ غَنَمِ نَفَشَتْ في الرِّزْعِ فلیس لصاحب الرِّزْعِ إِلَّا ما خرج من  
بطونها، و كذلك جَرَّتِ السُّتَّةُ بعد سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ، و هو قول الله عزَّ وِجَلَّ: «و  
كُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَ عِلْمًا» فحکم كلُّ واحد منها بحکم الله عزَّ وِجَلَّ» (٣).

١ - قال في النهاية: الرَّشْلُ - بكسر الراء المهملة و سكون السين - : اللَّبَنُ، وَ الرَّشْلُ -  
بفتح المهملتين - : الجماعة و القطيع من كلِّ شيءٍ. وَ الثَّلَّةُ - بالفتح - الصَّوْفُ مجازاً، في خبرٍ عن  
السُّبَيْطِ المَجْتَمِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إذا كانت للیتيم ماشيةٌ فللوصي أن یصیب من ثَلْبِهَا و يرسلها» أي من  
صوفها و لبنا - انتهى.

٢ - عبدالله بن بحر كوفي، و هو ضعيف، مرتفع القول؛ قاله العلامة (ره) في الخلاصة.

٣ - يظهر من الآية و بعض الأخبار أن هذا الحكم إنَّما كان بين قضاة بني إسرائيل من زمن  
موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ و یحکون به و لا یعلمون غيره، فلما أراد الله أن یبین لهم الحقَّ ألْتَمَهُ داودَ أن یناظر  
سليمان في ذلك فأظهر سليمان ما ألهمها الله تعالى، كما قال: «و كتنا لحکمهم شاهدين فقمَّهناها  
سليمان و كُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَ عِلْمًا» (الأنبياء: ٧٨ و ٧٩) أي حکماً واحداً و علماً واحداً. و لا  
یفهم من الآية اختلافها في هذا الحكم بل اختلافها فيه مع القضاة. و راوي هذا الخبر لا یعتمد -

ص ١٨٤ ﴿٤﴾ - محمد بن يعقوب ، عن حميد بن زياد ، عن عبد الله بن - أحمد<sup>(١)</sup> ، عن ابن أبي عمير ، عن الحسين بن أحمد المنقري ، عن زرارة ، عن أبي - عبد الله عليه السلام « قال : إن من الرزق ما يبس<sup>(٢)</sup> الجلد على العظم » .

ص ١٨٥ ﴿٥﴾ - علي بن إبراهيم ، عن علي بن محمد القاساني « قال : كتبت إليه - يعني أبا الحسن عليه السلام \* ) وأنا بالمدينة سنة إحدى و ثلاثين و مائتين - : جعلتُ فداك رجل أمر رجلاً يشترى متاعاً أو غير ذلك فاشتره فسرق منه أو قُطِع عليه الطريق من مال من ذهب المتاع ؟ أمين مال الأمير أو من مال المأمور ؟ فكتب عليه السلام : « من مال الأمر » .

ص ١٨٦ ﴿٦﴾ - أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه - عمن حدّثه - عن عمرو بن - أبي المقدام - عمن حدّثه - عن الحارث بن الحارث الأزدي<sup>(٣)</sup> « قال : وجد رجلٌ ركازاً<sup>(٤)</sup> على عهد أمير المؤمنين عليه السلام فابتاعه أبي منه بمائة شاة مُتَبِع<sup>(٥)</sup> فلامته

← على لفظه ، فقوله : « فحكم داود ما حكم به الأنبياء » أي ما حكم به القضاة زعماً أنه حكم الله ، وقوله تعالى بعده : « و سحرنا مع داود الجبال يُسَبِّحُنَّ وَ الطَّيْرَ - الآيات » يؤيد ما قلناه .

١ - كذا في التسخ ، و في الكافي : « عبيد الله بن أحمد » و هو الصواب ، والمراد عبيد الله بن - أحمد بن نبيك أبو العباس الكوفي الذي روى كتبه حميد بن زياد ، العالم الجليل الثقة .

٢ - كذا في أكثر التسخ ، أي إن من الرزق قد يكون يحصل لبعض الناس بمشقة شديدة تذيب لحمهم . و في بعض التسخ : « ينشي الجلد » و هو تصحيف ، و في الكافي مثل ما في المتن .

٣ - كذا في جلّ التسخ ، و في الكافي : « الحارث بن الحصيرة الأزدي » و في التقريب : الحارث بن الحصيرة - بفتح المهملة و كسر المهملة بعدها - : الأزدي أبو العباس الكوفي ،

صدوق خطيء ، و رمي بالرفض ، من السادسة و له ذكر في مقدمة مسلم . و ما في المتن هو الحارث بن الحارث الغامدي له ولأبيه صحبة ، و روى عنه الظيراني في المعجم « قال : قلت لأبي - و

نحن بمي - : ما هذه الجماعة ؟ قال : هؤلاء القوم اجتمعوا على صابني لهم ، قال : فزلنا فإذا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يدعو الناس إلى توحيد الله عزّ وجلّ و الإيمان به ، و هم يردون عليه و يؤذونه حتى

انتصف النهار ، و انصدع عنه الناس ، فأقبلت امرأة قد بدا نحرها تحمل قدحاً و منديلاً - و تبكي - ، فتناولها منها و شرب و توضأ ، ثم رفع رأسه [إليها] فقال : يا بنته خمتي عليك نحرك ،

و لا تخافي على أبيك و لا ذلاً ، فقلت بمن هذه ؟ فقالوا : بنته زينب . \* - يعني الهادي عليه السلام .

٤ - الرّكاز دفين أهل الجاهلية .

٥ - شاة مُتَبِع - كمحسن - : يتبعها ولدها . (القاموس)

أُمِّي وَقَالَتْ : أَخَذَتْ هَذِهِ بَثْلَامَاتِهِ شَاةَ أَوْلَادِهَا مِائَةَ وَأَنْفُسَهَا مِائَةَ وَ مَا فِي بَطُونِهَا مِائَةَ ، قَالَ : فَبَدْرَ أَبِي فَاَنْطَلِقْ يَسْتَقِيلُهُ <sup>(١)</sup> فَأَبَى عَلَيْهِ الرَّجُلُ ، فَقَالَ لَهُ : خُذْ مِنِّي عَشْرَ شِيَاهٍ ، خَذْ مِنِّي عَشْرِينَ شَاةً ، فَأَعْيَاهُ فَأَخَذَ أَبِي الرَّكَازَ وَ أَخْرَجَ مِنْهُ قِيَمَةَ أَلْفِ شَاةٍ فَأَتَاهُ الْآخَرُ وَقَالَ لَهُ : خَذْ غَنَمَكَ وَ آتِنِي مَا شِئْتُ <sup>(٢)</sup> فَأَبَى فَعَالَجَهُ وَ أَعْيَاهُ ، فَقَالَ : لِأَصْرَنْ بَكَ <sup>(\*)</sup> فَاسْتَعْدِي إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ <sup>(٣)</sup> ، فَلَمَّا قَصَّ أَبِي عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمْرَهُ ، قَالَ لِصَاحِبِ الرَّكَازِ : أَدْخَسْ مَا أَخَذْتَ ؛ فَإِنْ-الْخَمْسَ عَلَيْكَ فَإِنَّكَ أَنْتَ الَّذِي وَجَدْتَ الرَّكَازَ وَ لَيْسَ عَلَى الْآخِرِ شَيْءٌ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَ مِنْ غَنَمِهِ .»

ص ١٨٧ ﴿ ٧ - سهل بن زياد ، عن الهيثم بن أبي مسروق التَّهْدِي ، عن موسى بن عُمَرَ بن بزيع « قَالَ : قُلْتُ لِلرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ : جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنْ النَّاسَ قَدِ رَوَوْا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَخَذَ فِي طَرِيقِ رَجْعٍ فِي غَيْرِهِ فَكَذًا كَانَ يَفْعَلُ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ وَ أَنَا أَفْعَلُهُ كَثِيرًا فَافْعَلُهُ ، قَالَ : ثُمَّ قَالَ لِي : أَمَا إِنَّهُ أَرْزُقُ لَكَ » <sup>(٤)</sup> .

ص ١٨٨ ﴿ ٨ - أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ : كُلُّ شَيْءٍ يَكُونُ مِنْهُ حَرَامٌ وَ حَلَالٌ فَهُوَ لَكَ حَلَالٌ أَبَدًا حَتَّى تَعْرِفَ الْحَرَامَ مِنْهُ بَعِينَهُ فَتَدْعَهُ .»

ص ١٨٩ ﴿ ٩ - علي بن إبراهيم <sup>(٥)</sup> ، عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن-صَدَقَةَ ، عن أبي عبدالله عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : كُلُّ شَيْءٍ هُوَ لَكَ حَلَالٌ حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّهُ حَرَامٌ بَعِينَهُ فَتَدْعَهُ مِنْ قِبَلِ نَفْسِكَ ، وَ ذَلِكَ مِثْلُ الثَّوْبِ يَكُونُ عَلَيْكَ قَدْ-اشْتَرَيْتَهُ وَ هُوَ سَرَقَةٌ ، أَوْ الْمَمْلُوكُ عِنْدَكَ وَ لَعَلَّهُ حَرٌّ قَدْ بَاعَ نَفْسَهُ أَوْ خَدَعَ فَبِيعَ أَوْ

١ - من الإقالة وهي فسخ البيع . \* - في بعض النسخ : «لأصيرن بك» .

٢ - أي عن عشر شياه ، أو عشرين شاة ، أو ما شئت من الركاك .

٣ - على صيغة المتكلم ، أي : ليأخذ منك الخمس . و يحتمل الماضي الغائب . (ملذ) والظاهر لفظة «إلى» زائدة ، و في الأساس : «استعديت عليه الأمير فأعداني» .

٤ - يستحب لطلب الرزق الرجوع بغير الطريق الذي خرج منه ، فإنه أرزق له . (الدروس)

٥ - كذا في النسخ ، و في الكافي : «علي بن إبراهيم ، عن أبيه» ، و لعله الضواب .

قهر، أو امرأة تحتك و هي أختك أو رضيعتك، و الأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك أو تقوم به البيّنة».

مع (١٩٠) ﴿١٠﴾ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن أحمد بن التصر، عن عمرو ابن شمر، عن جابر<sup>(١)</sup>، عن أبي جعفر عليه السلام «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يأتي على الناس زمانٌ يشكون فيه ربّهم عزّوجلّ، قلت: و كيف يشكون فيه ربّهم؟! قال: يقول الرّجل: والله ما ربّحتُ شيئاً من كذا و كذا ولا آكلُ ولا أشربُ إلّا من رأس مالي، و تحكّ و هل رأس مالك<sup>(٢)</sup> و ذرّوته إلّا من ربّك عزّوجلّ» (٣).

مع (١٩١) ﴿١١﴾ - عنه، عن أبيه، عن التوفليّ، عن السكونيّ، عن أبي - عبدالله عليه السلام «قال: مرّ النبيّ - صلى الله عليه وآله - على رجل و معه ثوب يبيعه و كان الرّجل طويلاً و الثوب قصيراً، فقال: اجلس فإنّه أنفق لسيلتك» (٤).

مع (١٩٢) ﴿١٢﴾ - أحمد بن محمّد، عن جعفر بن محمّد الأشعريّ، عن ابن القدّاح، عن أبي عبدالله - عليه السلام - «قال: جئت بكتاب إلى أبي أعطانيه إنساناً فأخرجته من كُمّي، فقال: يا بني لا تحمل في كُمك شيئاً، فإنّ - الكُم مضياع» (٥).

مع (١٩٣) ﴿١٣﴾ - محمّد بن الحسن الصنقار، عن محمّد بن عيسى، عن عليّ ابن بلال، عن الحسين الجمال<sup>(٦)</sup> «قال: شهدت إسحاق بن عمّار و قد شدّ كيسه و

١ - هو ابن يزيد الجعفيّ، و راويه عمرو بن شمر بن يزيد الجعفيّ، ضعيفٌ جداً، زيد أحاديث في كتب جابر الجعفيّ ينسب بعضها إليه، و قال العلامة: الأمر ملتبس، فلا أعتمد على شيءٍ متا يرويه. ٢ - في بعض النسخ: «أصل مالك».

٣ - ذروة الشيء - بالضمّ والكسر - : أعلاه، و استعير هنا للزّبح.

٤ - التلعة - بكسر السين المهملة - : المتاع و ما يتجر به. و قال المولى المجلسي - رحمه الله -

فإن المشتري يظنّ أنّ الثوب قصيرٌ و لا يلتفت إلى أنّ البائع طويل.

٥ - في القاموس: «رجلٌ مضياعٌ للمال: مضيع له».

٦ - الظاهر كونه الحسين بن أبي سعيد المكاربي، فالخبر موثّق. (ملذ)

هو يريد أن يقوم فجاء إنسان يطلب دراهم بدينار فحلَّ الكيس و أعطاه دراهم بدينار، قال: فقلت له: سبحان الله ما كان هذا فضل الدينار؟! فقال إسحاق ابن عمار: ما فعلت هذا رغبة في الدينار، ولكن سمعتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول: من استقلَّ قليل الرزق حرُم الكثير <sup>(١)</sup>.

سـ ﴿١٩٤﴾ ١٤ - محمد بن يحيى - عن بعض أصحابنا - عن منصور ابن العباس، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن الحسين بن ميثاق، عن أمية بن عمرو، عن الشعيري <sup>(٢)</sup>، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: إذا نادى المنادي فليس لك أن تزيد وإنما يحرم من الزيادة التداء و محلها - السكوت» <sup>(٣)</sup>.

صـ ﴿١٩٥﴾ ١٥ - محمد بن يعقوب، عن علي بن محمد <sup>(٤)</sup>، عن صالح بن أبي حماد، عن محمد بن سينان، عن أبي جعفر الأحول «قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: أي شيء معاشك؟ قال: قلت: غلامان لي و جملان، قال: فقال لي: استتر بذلك من إخوانك، فإنهم إن لم يضروك لم ينفعوك».

حـ ﴿١٩٦﴾ ١٦ - عنه <sup>(٥)</sup>، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن علي بن مهزيار <sup>(٦)</sup> «قال: قلت له: جعلتُ فداك إنَّ في يدي أرضاً والمعاملين قبلنا من الأكرة و السلطان يعاملون على أن لكل جريب طعاماً معلوماً، أفيجوز ذلك؟ قال: فقال لي: فليكن ذلك بالذهب، قال: قلت: فإنَّ الناس إنما يتعاملون عندنا

١ - فيه كراهة استقلال الرزق بالقليل . ٢ - هو إسماعيل بن أبي زياد السكوني .

٣ - قوله: «يحرم من الزيادة» لعله لدلالته على الحرص و دناة النفس، و حمل الأصحاب الخرمة على الكراهة الشديدة . و في الفقيه: «..... فليس لك أن تزيد، فإذا سكت فلك أن تزيد، و إنما تحرم الزيادة - والتداء يُسمع -، و محلها السكوت» . ٤ - يعني ابن بندار .

٥ - الضمير في «عنه» راجع إلى ابن بندار، و قيل: «الضمير راجع إلى الضمير الذي تقدم تحت رقم ١٣ و إن تحلَّ محمد بن يحيى و محمد بن يعقوب بيته . و ما قال في الوافي: «لم تجده في الكافي» زعم أن الضمير راجع إلى محمد بن يعقوب» .

٦ - علي بن مهزيار كان و كيلاً لأبي جعفر الثاني و أبي الحسن الثالث عليهم السلام .



بِهَذَا لَا بَغِيرَهُ فَيَجُوزُ أَنْ آخِذٌ مِنْهُمْ دَرَاهِمَ ثُمَّ آخِذُ الطَّعَامِ<sup>(١)</sup>؟ قَالَ: فَقَالَ: وَمَا تَعْنِي<sup>(٢)</sup> إِذَا كُنْتَ تَأْخِذُ الطَّعَامَ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: فَإِنَّهُ لَيْسَ يُمْكِنُنَا فِي شَيْئِكَ وَشَيْءٍ إِلَّا هَذَا، ثُمَّ قَالَ لِي عَلِيُّ: إِنَّ لَهُ فِي يَدِي أَرْضاً وَلِنَفْسِي، وَقَالَ لَهُ عَلِيُّ: إِنَّ عَلَيْنَا فِي ذَلِكَ مَضْرَّةٌ - يَعْنِي فِي شَيْئِهِ وَشَيْءٍ نَفْسِهِ - أَي لَا يُمْكِنُنَا غَيْرَ هَذِهِ الْمَعَامَلَةِ<sup>(\*)</sup>، قَالَ: فَقَالَ لِي: قَدْ وَسَعَتْ لَكَ فِي ذَلِكَ، فَقُلْتُ<sup>(٣)</sup> لَهُ: إِنَّ هَذَا لَكَ وَلِلنَّاسِ أَجْمَعِينَ؟ فَقَالَ لِي: قَدْ نَدِمْتُ حَيْثُ لَمْ أَسْتَأْذِنْهُ لِأَصْحَابِنَا جَمِيعاً، فَقُلْتُ: هَذِهِ [أ] الْعَلَّةُ - الضَّرُورَةُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ.»

١٧٧ ﴿١٩١٧﴾ ١٧ - الصَّفَّارُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَلِيمَانَ «قَالَ: قُلْتُ: الرَّجُلُ يَأْتِينِي فَيَقُولُ لِي: اشْتَرِ لِي ثَوْباً بِدِينَارٍ أَوْ أَقْلَ أَوْ أَكْثَرَ، فَأَشْتَرِي لَهُ بِالثَّمَنِ الَّذِي يَقُولُ، ثُمَّ أَقُولُ لَهُ: هَذَا الثَّوْبُ بِكَذَا وَكَذَا بِأَكْثَرَ مِنْ - الَّذِي اشْتَرَيْتَهُ وَ لَا أَعْلَمُهُ أَيُّ رَجُلٍ عَلَيْهِ وَقَدْ شَرَطْتَ عَلَى صَاحِبِهِ أَنْ يَنْقُدَ بِالَّذِي أُرِيدُ وَإِلَّا أَرَدَ بِهِ عَلَيْهِ، فَهَلْ يَجُوزُ الشَّرْطُ وَالرَّبْحُ؟ أَوْ يَطِيبُ لِي شَيْءٌ مِنْهُ؟ وَ هَلْ يَطِيبُ لِي [شَيْءٌ] إِنْ أَرَبِحَ عَلَيْهِ إِذَا كُنْتُ اسْتَوْجَبْتَهُ مِنْ صَاحِبِهِ؟ فَكُتِبَ: لَا يَطِيبُ لَكَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا، فَلَا تَفْعَلْ.»

١٨٠ ﴿١٩١٨﴾ ١٨ - عَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ أَبِي عَلِيِّ بْنِ رَاشِدٍ «قَالَ: سَأَلْتُهُ قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ رَجُلٌ اشْتَرَى مَتَاعاً بِالْفِ دِرْهَمٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَلَمْ يَسْمَعْ - الدَّرَاهِمَ وَضَحاً<sup>(٤)</sup>» وَ لَا غَيْرَ ذَلِكَ، قَالَ: فَقَالَ: إِنْ شَرَطْتَ عَلَيْكَ فَلَهُ شَرْطُهُ وَإِلَّا فَلَهُ

١ - أَي عَقْدٌ أَوَّلًا الْإِجَارَةُ بِالذَّهَبِ، ثُمَّ آخِذُ الطَّعَامِ، وَ كَانَ قَصْدُهُ أَنْ يَنْكَلِمَ أَوَّلًا بِالذَّرَاهِمِ، ثُمَّ يَبْعَثُ مَكَانَ الدَّرَاهِمِ قَدْرًا مَعِينًا مِنَ الطَّعَامِ، ثُمَّ يَقَعُ الصِّيغَةَ عَلَى الطَّعَامِ، فَقَالَ: بِطَبْعِ إِذَا كَانَتْ الصِّيغَةُ عَلَى الطَّعَامِ مَا يَنْفَعُ ذِكْرَ الدَّرَاهِمِ أَوَّلًا، كَمَا قَالَ الْفَاضِلُ الْأَسْتَرَابَادِيُّ.

٢ - «وَمَا تَعْنِي» أَي مَا يَنْفَعُكَ، أَوْ - بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةَ - أَي: أَيُّ شَيْءٍ مَقْصُودُكَ.

٣ - كَلَامُ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى مَعَ ابْنِ مَهْزِيَارٍ وَ جَوَابُهُ عَنْهُ.

٤ - قَالَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ: يَعْنِي أَطْلُقُ الدَّرَاهِمَ، وَ لَمْ يَقْتِدِ الدَّرَاهِمَ بِالْوَضَحِ، أَوْ بَغَيْرِ الْوَضَحِ - أَنْتَهَى، وَ مِقَاسَةُ الرَّوَايِ الْمَهْرُ بِالثَّمَنِ بَعِيدَةٌ عَنْ أَمْثَالِهِ، وَ لَعَلَّهُ حَمَلَهُ عَلَى الْمَنْصُوصِ الْعَلَّةِ، وَ فِيهِ نَظَرٌ. وَ الْمَرَادُ بِالْوَضَحِ الْجَدِيدِ. \* - هَذَا كَلَامُ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى الْعَبِيدِيِّ.

دراهم التاس التي تجوز بينهم ، قال : وإِنَّا أَرَدتْ بِذَلِكَ مَعْرِفَةَ مَا يَجِبُ عَلَيَّ فِي -  
 الْمَنَهْرِ ، لِأَنَّهُمْ قَالُوا : لَا نَأْخُذُ إِلَّا وَضَحاً ، وَإِنَّمَا تَزَوَّجْتَ عَلَيَّ دَرَاهِمَ مَسْمَاةَ وَلَمْ نَقْلِ  
 وَضَحاً ، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ .»

سجده ﴿٩٩٩﴾ ١٩ - عنه ، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ  
 أَبِي الصَّبَّاحِ (١) ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ « قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : فَتَى صَادَقْتَهُ  
 جَارِيَةً وَذَفَعْتُ إِلَيْهِ أَرْبَعَةَ آلَافِ دِرْهَمٍ (٢) وَ قَالَتْ : إِذَا مَا فَسَدَ بَيْنِي وَ بَيْنَكَ  
 رَدَدْتَ عَلَيَّ الْأَرْبَعَةَ آلَافِ دِرْهَمٍ (٣) ، فَعَمَلُ بِهَا الْفَتَى وَ رَبِحَ فِيهَا ، ثُمَّ إِنَّ الْفَتَى حَرَجَ  
 وَأَرَادَ أَنْ يَتُوبَ كَيْفَ يَصْنَعُ ؟ قَالَ : يَرُدُّ عَلَيْهَا الْأَرْبَعَةَ آلَافِ دِرْهَمٍ وَ الرَّبِيحَ لَهُ .»

نق ﴿١٠٠٠﴾ ٢٠ - مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ ابْنِ -  
 فَضَّالٍ ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ غَالِبٍ ، عَنْ رُوحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام  
 « عَنْ رَجُلٍ مَمْلُوكٍ اسْتَتَجَرَهُ مَوْلَاهُ (٤) فَاسْتَهْلَكَ مَا لَمْ يَكُنْ يَشَاءُ ؟ قَالَ : لَيْسَ عَلَيَّ  
 مَوْلَاهُ شَيْءٌ وَ لَكِنَّهُ عَلَى الْعَبْدِ ، وَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَبِيعُوهُ ، وَ لَكِنَّهُ يَسْتَسْمَعُ ، وَ إِنْ  
 حَجَرَ عَلَيْهِ مَوْلَاهُ (٥) فَلَيْسَ عَلَيَّ مَوْلَاهُ شَيْءٌ ، وَ لَا عَلَى الْعَبْدِ » (٦) .

صمغ ﴿١٠٠١﴾ ٢١ - عنه ، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ -  
 أَبِي نَصْرٍ - عَنْ رَجُلٍ (٧) ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « فِي الرَّجُلِ يَبِيعُ الشَّيْءَ فَيَقُولُ -  
 الْمَشْتَرِي : هُوَ بِكَذَا وَ كَذَا بِأَقْلَمًا مِمَّا قَالَ الْبَائِعُ (٨) ، قَالَ : قَالَ : الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ إِذَا  
 كَانَ الشَّيْءُ قَائِمًا بِعَيْنِهِ مَعَ يَمِينِهِ .»

- ١ - كَذَا ، وَ الصَّوَابُ « عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الصَّبَّاحِ » كَمَا فِي الْكَافِي ج ٥ ص ٣٠٦ ، وَ
- أَبِي الصَّبَّاحِ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الصَّادِقِ عليه السلام لَا جَدَّه . (الأخبار الدخيلة)
- ٢ - أَي عَلَى سَبِيلِ الْقَرْضِ وَ كَانَتْ الْجَارِيَةُ حُرَّةً .
- ٣ - فِي الْكَافِي : « رَدَّ عَلَيَّ الْأَرْبَعَةَ آلَافِ .»
- ٤ - أَي طَلَبَ مِنْهُ التَّجَارَةَ .
- ٥ - أَي مَنَعَهُ عَنِ الِاسْتِدَانَةِ ، أَوْ صَارَ مَوْلَاهُ مَحْجُورًا عَلَيْهِ ، أَوْ مَنَعَهُ مَوْلَاهُ مِنَ السَّعْيِ . وَ
- قِيلَ : لَمْ يَأْذَنْهُ فِي التَّجَارَةِ .
- ٦ - لِأَنَّ صَاحِبَ الْمَالِ أَتْلَفَ مَالَهُ بِتَسْلِيطِ الْعَبْدِ الْغَيْرِ الْمَأْذُونِ عَلَيْهِ .
- ٧ - ذَكَرَ الشَّهِيدُ (رِه) فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ : إِنَّ مَرَايِلَ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ الْبَزْنَطِيَّ فِي حُكْمِ الْمَسَانِيدِ .
- ٨ - أَي يَقَعُ الْاِخْتِلَافُ بَيْنَهُمَا فِي قَدْرِ الثَّمَنِ بَعْدَ صِيغَةِ الْبَيْعِ .

مع ﴿١٠٠٢﴾ ٢٢ - عنه، عن الهيثم التهدي<sup>(١)</sup>، عن عثمان بن عيسى، عن خالد بن نجيح الجوان<sup>(٢)</sup> «قال: قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام: إنا نجلب المتاع من صنعاء نبيعه بمكة العشرة، ثلاثة عشر، اثني عشر، ونحبيء به<sup>(٣)</sup> فيخرج إلينا تجار من تجار مكة فيعطوننا بدون ذلك: الأحد عشر والعشرة ونصف ودون ذلك، أفبيعه<sup>(٤)</sup> أو أقدم مكة؟ قال: فقال لي: بعه في الطريق ولا تقدم به مكة، فإن الله تعالى أبي أن يجعل متجر المؤمن بمكة».

مع ﴿١٠٠٣﴾ ٢٣ - عنه، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عبدالله بن هلال، عن عتبة بن خالد، عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل اشترى متاعاً من آخر وأوجبه؛ غير أنه ترك المتاع عنده ولم يقبضه، وقال: آتيك غداً إن شاء الله فسرق المتاع؛ من مال من يكون؟ قال: من مال صاحب المتاع الذي هو في بيته حتى يقبض المتاع ويخرجه من بيته، فإذا أخرجه من بيته فالمبتاع ضامن لحقه حتى يردّ ماله إليه».

مع ﴿١٠٠٤﴾ ٢٤ - عنه، عن أبي جعفر، عن داود بن إسحاق الحداء، عن محمد بن العيص «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل يشتري ما يذاق، أيدوقه قبل أن يشتري، قال: نعم فيذوقه ولا يذوقن ما لا يشتري».

مع ﴿١٠٠٥﴾ ٢٥ - عنه، عن محمد بن الحسين، عن علي بن أسباط، عن سليمان بن صالح، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن سلف وبيع، وعن بيعين في بيع<sup>(٥)</sup>، وعن بيع<sup>(٦)</sup> ما ليس عندك، وعن ربح ما لم يضمن».

↑  
٢٣٠

١ - يعني ابن أبي مسروق التهدي، وفي بعض النسخ: «الهيثم، عن النهدي»، وهو تحريف.  
٢ - «نجيح» بتقديم الجيم على الحاء المهملة - كشريف -، و«الجوان» - بالجيم وتشديد الواو وفي آخره نون -: يباع الجوان. وفي بعض النسخ: «الجواز» بالزاي المعجمة، و: «الحزاز».  
٣ - في نسخة: «نسمي به».  
٤ - أي أبيع في الطريق بمبلغ دون القيمة التي نبيعه بمكة؟  
٥ - أي يقول البائع: إلى شهر بكذا، وإلى شهرين بكذا، أو نقداً بكذا، ونسيئة بكذا.  
٦ - أي يبيع مال رجل قبل أن يشتري منه، ثم يشتريه ويدفعه إليه، والمراد بربح ما لم يضمن بيع الدلال قبل إيجاب البيع على نفسه وأمثال ذلك.

١٠٠٦ ﴿٢٦﴾ - عنه، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن عمرو ابن سعيد، عن مصدق بن صدقة، عن عمار<sup>(\*)</sup>، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وآله رجلاً من أصحابه والياً، فقال له: إني بعثتك إلى أهل الله - يعني أهل مكة - فأنههم عن بيع ما لم يُقبض و عن شرطين في بيع، و عن ربح ما لم يُضمن».

١٠٠٧ ﴿٢٧﴾ - عنه، عن أبي عبدالله الرّازي، عن أبي الحسن علي بن - أبي حمزة<sup>(١)</sup>، عن زُرعة بن محمد، عن سماعة بن مهران «قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: لا تبيعوا المصاحف؛ فإن بيعها حرام، قلت: فما تقول في شرائها؟ قال: اشتر منه الدفتين والحديد<sup>(٢)</sup> والغلاف، وإياك أن تشتري الورق وفيه - القرآن مكتوب، فيكون عليك حراماً و علي من باعه حراماً»<sup>(٣)</sup>.

١٠٠٨ ﴿٢٨﴾ - عنه، عن محمد بن عيسى، عن بشير، عن حريز، عن أبي بصير «قال: سألته عن الرجل يشتري البيع فيوهب له الشيء فكان الذي - اشترى لؤلؤاً فوهبت له لؤلؤة فرأى المشتري في لؤلؤه أن يرد، أيرد ما وهب له؟ قال: الهبة ليس فيها رجعة و قد قبضها، إنما سبيله على البيع فإن رد المبتاع البيع لم يرد معه الهبة»<sup>(٤)</sup>.

١٠٠٩ ﴿٢٩﴾ - أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الرّبيع، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: من ائتمن شارب - الخمر على أمانة بعد علمه [فلم يؤدها إليه] فليس له على الله عز و جلّ ضمان، و لا له أجر و لا خلف»<sup>(٥)</sup>.

١ - هو البطائني، و راويه محمد بن أحمد الجاموراني، ضعفه القميتون و في مذهبه ارتفاع.  
٢ - أي الحديد الذي يعلق على الجلد المصحف ليغلق و يقفل كما هو المشهود في زماننا. و في القاموس: «الدّف - بالفتح -: الخب من كل شيء، أو صفحته، و دفتنا المصحف: ضمامته».  
٣ - في الدرّوس: مجرم بيع خط المصحف دون الآلة. \* - يعني ابن موسى السّباطي.  
٤ - أي لا يجب على المشتري رد الهبة إذا استقال، و إذا رجع البائع فيجوز إذا لم يكن المتب من رحمة و لم يعوضه و لم يكن لله.  
٥ - أي عوض.

صع ﴿١٠١٠﴾ ٣٠ - أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن يونس، عن عبدالله ابن سنان - أو ابن مسكان - عن أبي الجارود<sup>(١)</sup> «قال: قال أبو جعفر عليه السلام: إذا حدثتكم بشيء فاسألوني عن كتاب الله عز وجل، ثم قال في حديثه: إن الله تعالى نهى عن القيل والقال<sup>(٢)</sup>، وفساد المال، وكثرة السؤال، فقالوا: يا ابن رسول الله أين هذا من كتاب الله عز وجل؟ قال: إن الله يقول في كتابه: «لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس<sup>(٣)</sup> - الآية»، وقال: «و لا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً<sup>(٤)</sup>»، وقال: «لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم<sup>(٥)</sup>».

↑  
٢٣١

صع ﴿١٠١١﴾ ٣١ - سهل بن زياد، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: ليس لك أن تتهم من ائتمنته، و لا تأتمن - الخائن و قد جرّبته»<sup>(٦)</sup>.

١ - هو زياد بن المنذر، وأصحابنا يكرهون ما رواه محمد بن سنان عنه. (صه)

٢ - في النهاية الأثرية: «إنه نهى عن قيل و قال» أي نهى عن فضول ما يتحدث به المتجالسون من قولهم: قيل كذا، و قال كذا، و بناؤهما على كونها فعلين محكيين متضمنين للضمير، و الإعراب على إجرائها مجرى الأسماء، خلّوين من الضمير، و إدخال حرف التعريف عليها لذلك في قولهم: القيل و القال - و في الفائق: «في قولهم: ما يعرف القال والقيل» - و قيل: القال: الابتداء، والقيل: الجواب، و هذا إنما يصح إذا كانت الرواية: «قيل و قال» على أنها إعلان، فيكون التثني عن القول بما لا يصح، و لا تعلم حقيقته، و هو كحديثه الآخر «بئس مطيّة الزجل زعموا»، فأما من حكى ما يصح و يعرف حقيقته و أسنده إلى ثقة صادق فلا وجه للتثني عنه و لاذم. و قال أبو عبيد: فيه نحو و عربية، و ذلك أنه جعل القال مصدرأ، كأنه قال: نهى عن قيل و قول، يقال: قلت قولاً و قيبلاً و قالأ، و هذا التأويل على أنها إسمان. و قيل: أراد التثني عن كثرة الكلام مبتدئاً و مجيباً. و قيل: أراد به حكاية أقوال الناس و البحث عنها لا يجدي عليه خيراً و لا يعنيه أمره - انتهى. ٣ - النساء: ١١٤.

٤ - النساء: ٥. أي لا تعطوا الفساق و المسرفين أموالهم التي هي كأموالكم و يجب عليكم حفظها كما يجب عليكم حفظ أموالكم، أو كما تحفظون أموالكم، احفظوا أموالهم بالحجر عليهم و منعهم من التصرف في أموالهم التي جعل الله تعالى قوام أبدانهم بها.

٥ - المائدة: ١٠١. ٦ - يدل على الكراهة إحلاف المودع الأمين بل حرمة.

ص ١٠١٢ ﴿٣٢﴾ - أبو علي الأشعري ، عن الحسن بن علي الكوفي ، عن عبيس بن هشام ، عن أبي جميلة<sup>(١)</sup> ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : من عرف من عبد من عبادة الله كذباً إذا حدث<sup>(٢)</sup> ، و خيانة إذا ائتمن ، ثم ائتمنه على أمانة الله كان حقاً على الله عز وجل أن يبتليه فيها ، ثم لا يخلف عليه و لا يأجره » .

ص ١٠١٣ ﴿٣٣﴾ - أحمد بن محمد<sup>(٣)</sup> ، عن مِعمر بن خلاد « قال : سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول : كان أبو جعفر عليه السلام يقول : لم يخنك الأمين ، و لكن - ائتمنت الخائن »<sup>(٤)</sup> .

ص ١٠١٤ ﴿٣٤﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن عمران بن عاصم<sup>(٥)</sup> « قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : أربعة لا يستجاب لهم : أحدهم رجلٌ يكون له مالٌ فأدانه بغير بيتنه ، يقول الله عز وجل : ألم آمرك بالشهادة » .

ص ١٠١٥ ﴿٣٥﴾ - سهل بن زياد ، عن ريان بن الصلت - أو رجلٍ عن ريان - عن يونس ، عن العبد الصالح عليه السلام « قال : قال : إن الأرض لله عز وجل جعلها رزقاً على عباده ، فمن عطل أرضاً ثلاث سنين متوالية لغير ما علة<sup>(٦)</sup> أخرجت من يديه و دفعت إلى غيره<sup>(٧)</sup> ، و من ترك مطالبة حق له عشر سنين فلا حق له » .

ص ١٠١٦ ﴿٣٦﴾ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مزار ، عن يونس - عن رجل - عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : من أخذت منه أرض ، ثم

١ - فيه سقط ، و في الكافي « عن أبي جميلة ، عن أبي حمزة ، عن أبي جعفر عليه السلام » و هو الصواب .

٢ - فيه سقط ، و في الكافي : « و خلفاً إذا وعد و خيانة - إلخ » .

٣ - مشترك بين ابن خالد البرقي و أبي جعفر الأشعري .

٤ - يعني أنك قصرت في دفع مالك إلى من خانك ، فإنه ينبغي لك أن لا تدفع مالك إلا إلى

من جرت به بالأمانة . (ملذ)

٥ - كذا في التسخ ، و الظاهر هو عمر بن عاصم الذي روى عنه ابن أبي عمير .

٦ - لفظه « ما » زائدة بين المضاف و المضاف إليه ، و هو المتعارف .

٧ - حمل على ما إذا صارت مواتاً .

مكث ثلاث سنين لا يطلبها لا يحلُّ له بعد ثلاث سنين أن يطلبها» (١).  
 سج ١٠١٧ ﴿٣٧﴾ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم -  
 الكرخي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: اشتريت لأبي عبدالله عليه السلام جارية فلما  
 ذهبْتُ أنقدمهم قلت: أَسْتَحْطُمُهُمْ؟ قال: لا، إنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وآله نهى عن -  
 الاستحطاط بعد الصَّفقة» (٢).

قال محمد بن الحسن: هذا الخبر محمولٌ على ضربٍ من الكراهية؛  
 والذي يكشف عن ذلك ما رواه:

مختلف  
 فيه ﴿١٠١٨﴾ ٣٨ - الحسن بن محمد بن سماعة، عن صفوان بن يحيى، عن  
 معلّى أبي عثمان، عن معلّى بن خنيس، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن -  
 الرّجل يشتري المتاعَ ثمَّ يستوضع، قال: لا بأس به، وأمرني فكلمت له رجلاً  
 في ذلك».

ثق ﴿١٠١٩﴾ ٣٩ - عنه، عن جعفر (٣)، عن يونس بن يعقوب، عن  
 أبي عبدالله عليه السلام «قال: قلت له: الرّجل يستوهب من الرّجل الشيء بعد ما  
 يشتري فيه له أيصلح له؟ قال: نعم».

ثاد ح ﴿١٠٢٠﴾ ٤٠ - عنه قال: حدّثني إسماعيل بن أبي بكر الحضرمي (٤)، عن  
 عليّ أبي الأكراد «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إني أتقبل العمل فيه الصياغة (٥) و  
 فيه التّقش فأشراط التّقش على شيءٍ فيما بيني وبينه العشرة أزواج بخمسة دراهم  
 أو العشرين بعشرة فإذا بلغ الحساب قلت له: أحسن، فأستوضعه من الشّرط -

١ - حمل على الأراضي الخراجيّة.

٢ - استحظ من الثمن طلب من البائع أن ينقص فيه.

٣ - الظاهر كونه جعفر بن محمد بن سماعة.

٤ - إسماعيل بن أبي بكر الظاهر أن يكون أماً لإبراهيم بن أبي بكر المكتى بأبي سمائل [سمالك]،

وفي ترجمة أخيه ما يدلّ ظاهراً على توثيقه (راجع الرجال للنجاشي ص ٢١ تحت رقم ٣٠ منه).

و «أبي الأكراد» هو عليّ بن ميمون أبو الحسن الضانغ.

٥ - في بعض النسخ: «الصناعة».

الَّذِي شَارَطْتَهُ عَلَيْهِ، قَالَ: بَطِيبْ نَفْسِيهِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: لَا بَأْسَ»<sup>(١)</sup>.  
 مع ﴿١٠٢١﴾ ٤١ - أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن وهب، عن أبي-  
 عبدالله عليه السلام «قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: لا يجوز بيع العُرْبُونِ<sup>(٢)</sup> إلا  
 أن يكون نقداً من الثمن»<sup>(٣)</sup>.

صح ﴿١٠٢٢﴾ ٤٢ - الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن يعقوب  
 ابن شعيب<sup>(٤)</sup> «قال: سألته عن رجل يبيع للقوم جميعاً، يحمل إليه الحملة لهذا  
 ولهذا الاثنین و لهذا الثلاثة، و بعضها أفضل، فيأتيه الرجل فيقول: بعنيها  
 جميعاً، فقال: لا يعجبني»<sup>(٥)</sup>.

صح ﴿١٠٢٣﴾ ٤٣ - عنه، عن ابن محبوب، عن صالح بن زرين، عن ابن-  
 أشيم<sup>(٦)</sup>، عن أبي جعفر عليه السلام «عن عبد لقوم مأذون له في التجارة، دفع إليه  
 رجل ألف درهم فقال له: اشتر بها نسمة فأعتقها عتي و حج عتي بالباقي، ثم  
 مات صاحب الألف، فانطلق العبد فاشترى أباه فأعتقه عن الميت و دفع إليه-

١ - يدل على جواز الاستحطاط في الإجارة بعد العقد. تقدم الخبر مثله، راجع ص ٢٥٢  
 تحت رقم ١٠.

٢ - قال ابن الأثير: فيه «أنه نهى عن بيع العُربان» هو أن يشتري السلعة و يدفع إلى  
 صاحبها شيئاً على أنه إن أمضى البيع حُيب من الثمن، وإن لم يمض البيع كان لصاحب السلعة  
 و لم يرغبه المشتري، يقال: أعرب في كذا، و عَرَبَ، و عَرَبَنَ و هو عُربان و عُربُون، قيل:  
 سمي بذلك لأن فيه إعراباً لعقد البيع: أي إصلاحاً و إزالة فسادٍ لئلا يملكه غيره باشرائه، و هو  
 بيع باطل عند الفقهاء لما فيه من الشرط والعَرَر، و أجازته أحمد (بن حنبل). و روى عن ابن-  
 عمر إجازته، و حديث التهي منقطع - انتهى.

٣ - أي: لم يشترط أنه إن لم يمض البيع كان لصاحب السلعة. (ملذ)

٤ - هو من أصحاب الصادق و الكاظم عليهما السلام.

٥ - لعل المراد أنه إذا كان و كلاً لجماعة ينبغي أن لا يبيع أمتعتهم معاً، بل يبيع كلًّا منها  
 على حدة. (ملذ) و تقدم الخبر بتفاوت يسير و مع بيان آخر، راجع ص ١٨٦ تحت رقم ٧ من  
 باب «أجر التمسار والدلال».

٦ - هو موسى بن أشيم كما صرح به في المختلف، و في شرح اللمعة: «علي بن أشيم»  
 والضواب ما قلنا لكونه من أصحاب الباقر عليه السلام.



الباقى بجمع عن الميت ، فحج عنه ، فبلغ ذلك موالى أبيه و مواليه و ورثة الميت جميعاً ، فاختصموا<sup>(١)</sup> جميعاً في الألف ، فقالوا موالى معتق العبد : إنما اشتريت أباك بمالنا ، و قال الورثة : إنما اشتريت أباك بمالنا ، و قال موالى العبد : إنما اشتريت أباك بمالنا ، فقال أبو جعفر عليه السلام : أما الحجّة فقد مضت بما فيها لا تردُّ ، و أما المعتق فهو ردُّ في الرّق لموالى أبيه ، و أيّ الفريقين بعد أقاموا البيّنة أنه اشترى أباه من أموالهم كان لهم رقاً»<sup>(٢)</sup> .

مصحح (١٠٢٤) ٤٤ - محمد بن عليّ بن محبوب ، عن عليّ بن السنديّ ، عن حماد بن عيسى ، عن شعيب<sup>(٣)</sup> ، عن أبي بصير « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي القوم فيدعي داراً في أيديهم ، و يقيم الذي في يده الدار البيّنة أنه ورثها عن أبيه [و] لا يدري كيف كان أمرها ، قال : أكثرهم بيّنة يستحلف و تدفع إليه ، قلت : رأيت إن كان الذي ادعى الدار قال : إن أباً هذا الذي هو فيها أخذها بغير الثمن ، و لم يقم الذي هو فيها بيّنة إلا أنه ورثها عن أبيه ، قال : إذا كان أمرها هكذا فهي للذي ادّعاها و أقام البيّنة عليها»<sup>(٤)</sup> .

١ - في بعض النسخ : «فاستخصموا» .

٢ - قوله عليه السلام : «و أما المعتق فهو ردُّ في الرّق» ، قال في المختلف : و بمضمونه عمل الشيخ في النهاية ، و قال ابن ادريس : لا أرى لردّ المعتق على مولاه وجهاً ؛ بل الأولى عندي أن القول قول سيد العبد المأذون له في التجارة و العبد المتاع لسيد العبد المباشر للمعتق و أن عتقه غير صحيح ، لأنّ جميع أصحابنا على أنّ جميع ما بيد العبد فهو مال لسيدته و هذا الثمن في يد المأذون أنه اشتراه ، فإذا اشتراه فقد صار مالاً لسيد المأذون الذي هو المشتري ، فإذا أعتقه المأذون بعد ذلك فعتقه غير صحيح لأنه لم يؤذن له في العتق ، و الشيخ (ره) عوّل على رواية موسى بن أشيم عن الباقر عليه السلام عن عبید لقوم مأذون له في التجارة - إلى آخره . و المعتمد ما قاله ابن ادريس . و تحمل الزواية على أنّ المأذون كالوكيل ، فيقبل إقراره بما في يده ، أو على أنّ موالى العبد أنكروا البيع بالكلية .

و قال في الشرائع : قيل : يرذ إلى مواليه رقاً ، ثم يحكم به لمن أقام البيّنة على رواية ابن أشيم و هو ضعيف . و قيل : يرذ إلى موالى المأذون ما لم يكن هناك بيّنة ، و هو أشبه .

٣ - يعنى شعيب العرقوفيّ ، و المراد بأبي بصير مجيب بن القاسم الأسديّ .

٤ - تقدّم الكلام فيه ، راجع ج ٦ ص ٢٦٢ «باب البيّتين تتقابلان» تحت رقم ٤ .

نق ﴿١٠٢٥﴾ ٤٥ - الحسن بن محمد بن سماعة، عن إسماعيل بن أبي سمائل، عن محمد بن أبي حمزة، عن حكيم بن حكيم الصيرفي «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام - وسأله حفص الأعمور - فقال: إذا السلطان يشترى من القرب والإداوة<sup>(١)</sup> فيؤكلون الوكيل حتى يستوفيه من أفرشوه حتى لا يظلمنا، فقال: لا بأس ما تصلح به مالك، ثم سكت ساعة ثم قال: رأيت إذا أنت رشوته يأخذ أقل من الشرط؟ قال: نعم، قال: فسدت رشوتك»<sup>(٢)</sup>.

مجمه ﴿١٠٢٦﴾ ٤٦ - عنه، عن محمد بن زياد<sup>(٣)</sup>، عن محمد بن حمران، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألته عن الرجل يعطي المتاع فيقال له: ما زددت علي كذا وكذا فهو لك، قال: لا بأس به»<sup>(٤)</sup>.

سد ﴿١٠٢٧﴾ ٤٧ - الحسن بن محمد بن سماعة، عن زكريا بن عمرو - عن رجل - عن إسماعيل بن جابر «قال: قال لي رجل صالح: لا تعرض للحقوق، واصر على التائبية<sup>(٥)</sup>، ولا تعط أخاك من نفسك ما مضرتك لك أكثر من منفعتك له».

نم اروح ﴿١٠٢٨﴾ ٤٨ - عنه، عن حنان بن سدير، عن أبيه، عن أبي جعفر - عليه السلام - «قال: من علامات المؤمن ثلاث: حسن التقدير في المعيشة، والصبر على التائبية<sup>(٥)</sup>، والتفقه في الدين، و قال: ما خير في رجل لا يقتصد في معيشته ما يصلح؛ لا لذيها ولا لآخرته».

١ - قال في النهاية: «الإداوة - بالكسر - : إناء صغير من جلد يتخذ للهاء كالسطيحة ونحوها وجمعها أداوي». والأداوة - بالفتح - : الآلة، وأصلها الواو والجمع أدوات. (الطريحي)  
٢ - يدل على حرمة الرشوة لتخفيف الحق، وإن كان من مال السلطان الجائر، وعلى جوازها إذا كان لرفع الظلم. (ملذ)

٣ - يعني ابن أبي عمير.

٤ - كأنه جمالة، فلا تضر الجهالة. وتقدم الخبر في ص ٦٥ «باب البيع بالتقد والتسيئة»

تحت رقم ٣٢ عن جميل بن دراج، و لجميل كتاب اشترك هو و محمد بن حمران.

٥ - أي المصيبة التازلة.

فق ﴿١٠٢٩﴾ ٤٩ - عنه ، عن محمد بن زياد ، عن حبيب بن مُعَلَّى<sup>(١)</sup> - الخثعمي « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : إني اعترضت جوارى بالمدينة فأخذت<sup>(٢)</sup> ، فقال : أما لمن يُريد الشراء فليس به بأس ، و أما لمن لا يُريد أن يشتري ، فإني أكرهه »<sup>(٣)</sup> .

فق ﴿١٠٣٠﴾ ٥٠ - عنه ، عن أبي جعفر ، عن الحارث بن عمران<sup>(٤)</sup> الجعفري ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : لا أحبُّ للرجل أن يقلب جارية إلا جارية يريد شراءها » .

فق ﴿١٠٣١﴾ ٥١ - عنه ، عن محمد بن زياد ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في قوله عزَّ وجلَّ « وَ لَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ \* » ، قال : ضمَّ يده فقال : هكذا « وَ لَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ \* » ، قال : و بسط راحتيه ، و قال : هكذا » .

مجمه ﴿١٠٣٢﴾ ٥٢ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحسن<sup>(٥)</sup> ، عن جعفر بن - بكر ، عن عبدالله بن أبي سهل ، عن حماد ، عن عبدالكريم « قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : ثلاثة من السعادة : الزوجة المواتية<sup>(٦)</sup> ، و الأولاد البارون ،

١ - كذا في النسخ ، و في الرجال : حبيب بن «معلل» - بالميم المضمومة والعين المهملة المفتوحة و تشديد اللام الأولى مفتوحة أو مكسورة ، الخثعمي المدائني ، ثقة ثقة صحيح . له كتاب رواه ابن أبي عمير . (جش،ست) ٢ - أي جاء مني القذي .  
٣ - قد مر الكلام فيه ، راجع ص ٩١ «باب ابتياع الحيوان» تحت رقم ٣٥ ، و لعل المراد بالكرهه هنا الحرمة . \* - الإسراء : ٢٩ .

٤ - هو الكلابي الكوفي الثقة ، روى عن الصادق عليه السلام . و «أبو جعفر» مشترك بين اليزنطي والصفار ، و ما في بعض النسخ : «عن الحارث ، عن عمران الجعفري» تصحيف .  
٥ - الظاهر هو ابن فضال ، و راويه ابن عقدة . و في بعض النسخ : «علي بن الحسين» و زاد به في الكافي «التيمني» . و «أبي سهل» في بعض النسخ : «أبي سهيل» ، و في الكافي : «عبدالله بن - أبي سهل ، عن عبدالله بن عبدالكريم» .

٦ - في النهاية : في الحديث «خير النساء المواتية لزوجها» المواتة : حسن المطاوعة والموافقة ، و أصله الهمز فخفف و كثر حتى صار يقال بالواو الخالصة ، و ليس بالوجه .

والرجل یرزق معیشته ببلده یتعدو إليه و یروح».

١٠٣٣ ﴿٥٣﴾ - أحمد بن محمد بن عیسی ، عن محمد بن خالد ، عن سیابة ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سأله رجل فقال : جُعِلْتُ فِدَاكَ أسمع قوماً یقولون : إنَّ الزَّرَاعَةَ مَكْرُوهَةٌ ؟ فقال له : ازرعوا وَاغرسوا ، فلا والله ما عمل - الناس عملاً أحلَّ - ولا أطيب منه ، والله لَتَزْرَعَنَّ الزَّرْعَ وَتَغْرَسَنَّ الغَرْسَ بعد خروج الدجال » (١).

↑  
٢٣٦

١٠٣٤ ﴿٥٤﴾ - الحسن بن محمد بن سماعة ، عن صفوان ، عن عاصم ابن حمید ، عن محمد بن قیس ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قضی علی عليه السلام أنه لیس فی إیاق العبد عهدة إلا أن یشرطه المبتاع » (٢).

١٠٣٥ ﴿٥٥﴾ - وعنه ، عن أحمد بن الحسن (٣) وغيره ، عن معاوية بن وهب - ولا أعلم ابن أبي حمزة إلا وقد حدثنی به أيضاً عن معاوية بن وهب - « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الرجل یكون له العبد و الأمة قد عرف ذلك فیقول : قد أبق غلامی أو أمتی ، فیکلفونه القضاة شاهدین بأن هذا غلامه أو أمته لم یبع ولم یهب ، فنشهد علی هذا إذا كلفناه ؟ قال : نعم ».

١٠٣٦ ﴿٥٦﴾ - عنه ، عن محمد بن زیاد ، عن عبدالله الكاهلي « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : كان لعمتي غلامٌ فأبق فأتی الأنبار فخرج إليه عمي ، ثم رجع ، فقلت له : ما صنعت یا عم في غلامك ؟ فقال : بعته ، فكث ما شاء الله ، ثم إن عمي مات فجاء الغلام ، فقال : أنا غلام عمك ، و قد ترك عمي أولاداً صغاراً و أنا وصیتهم ، فقلت له : إن عمي أخبرني أنه باعك ، فقال الغلام : إن عمك كان لك مضاراً فكره أن یقول لك فتشمت به ، و أنا والله غلام بنيه ، فقال : صدق عمك و كذب الغلام فأخرجه و لا تقبله » (٤).

١ - تقدم الخبر بعينه في المجلد السادس باب المكاسب تحت رقم ٢٦٠ ص ٤٤٢ مع بيانه ، وقوله : «لزرعن» و «لنفرسن» جاء في الكافي و في البحار على صيغة الغائب .

٢ - مز الكلام فيه ، راجع المجلد السادس ص ٣٥٨ ذیل الخبر ٧٠ .

٣ - هو الميمني الموثق ، أو ابن فضال ، والأول أظهر .

٤ - لأنه إقرار في حق الغير .

فق ﴿١٠٣٧﴾ ٥٧ - عنه ، عن الميثمي ، عن أبان ، عن إسماعيل بن الفضل « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : حرٌّ أقرَّ على نفسه بالعبودية أستعبده على ذلك ، قال : هو عبدٌ إذا أقرَّ على نفسه » (١) .

مجهه ﴿١٠٣٨﴾ ٥٨ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن جعفر ابن بشير ، عن الحسين بن أبي القلاء ، عن أبي عمر [و] السَّراج ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل يوجد عنده السرقة ، قال : هو غارم إذا لم يأت على بانعها بشهود » (٢) .

↑  
٢٣٧

سد ﴿١٠٣٩﴾ ٥٩ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن فضال ، عن عبد الله ابن بكير - عن بعض أصحابنا - « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبيع - البيع بأكثر مما يسوى قال : جائز » .

مجهه ﴿١٠٤٠﴾ ٦٠ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن أبي عمير ، عن فضيل مولى راشد (٣) « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : لمولاي في يدي مالٌ فسألته أن يحلَّ لي ما اشتري من الجواري ، فقال : إن كان يحلُّ لي أن أحلَّ لك فهو حلال (٤) ، فسألته أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك ، فقال : إن أحلَّ لك جارية بعينها فهي لك حلال ، وإن قال : اشترٍ منهنَّ ما شئت فلا تطأ منهنَّ شيئاً إلا ما يأمرُك (٥) ، إلا جارية يراها فيقول : هي لك حلال ، وإن كان لك أنت مالٌ فاشترٍ من مالك ما بدالك » .

فق ﴿١٠٤١﴾ ٦١ - عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن غياث ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام « قال : لا بأس باستقراض الخبز ، ولا بأس بشراء جرار الماء والزوايا ،

١ - ذلك إذا لم يعلم نسبه وحرَّيته .

٢ - إذا أتى بالشهود يسترجع الثمن ، فلا يكون غارماً . و تقدّم الخبر مع بيانه ، راجع ص

١٥٦ تحت رقم ٤٥ ، وأيضاً ج ٦ «باب البيئات» ص ٤٣٠ تحت رقم ٢١٢ .

٣ - كذا ، وفي الرجال الفضل مولى محمد بن راشد . وكان من أصحاب الصادق عليه السلام .

٤ - في بعض النسخ : «إن كان أحلَّ لك فهو حلال» .

٥ - في بعض النسخ : «إلا من يأمرُك» .

ولا بأس بالفَلْسِ بالفَلْسَيْنِ ولا القَلَّةَ بالقَلَّتَيْنِ، ولا بأْسَ بالسَّلْفِ في الفلوسِ» (١).  
 مع ﴿١٠٤٢﴾ ٦٢ - عنه، عن عليِّ بن الحكم، عن عبد الملك بن عُتبة «قال:  
 سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن الرَّجُلِ أبتاع منه طعاماً أو أبتاع منه متاعاً على  
 أن ليس عليّ منه وضيعة، هل يستقيم هذا وكيف يستقيم؛ و حدّ ذلك؟ قال:  
 لا ينبغي» (٢).

مع ﴿١٠٤٣﴾ ٦٣ - عنه، عن ابن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي-  
 الزبيع، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجلٍ شارك رجلاً في جارية، فقال له: إن  
 رجحت فلك، وإن وضعت فليس عليك شيء؟ فقال: لا بأس بذلك إن كانت-  
 الجارية للقائل» (٣).

\* \* \*

تَمَّ كِتَابُ التَّجَارَاتِ وَيَتْلُوهُ كِتَابُ التَّكَاحِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

↑  
٢٣٨

١ - في بعض النسخ: «ولا بأس بالقلتين، ولا بأس بالفلس والفلسين» وهو القلتين، و  
 يدلّ على أنّ الفلوس بعد الضرب خرجت عن كونها مكيلاً و صارَتْ معدودَةً، و قد مرّ بعض  
 الأخبار الدالّة على أنّ الفلوس موزونة، فيمكن حمل الخبر على التقيّة. (ملذ)  
 و قال المولى المجلسي - نغمته الله بالرحمة - : ظاهره أنّه كان هكذا: «الفلس بالفلسين  
 والقلة بالقلتين». و يكون الغرض أنّه لا ربا فيها، لأنّ الفلس معدود، و هكذا كان، و كذا الماء  
 سبباً إذا كان مع الحجرّة وبالعكس، أو أنّ الماء لم يكن في عهده - صلوات الله عليه - مكيلاً و لا  
 موزوناً و كانوا يتسامحون فيه - انتهى. و في القاموس: «القُلَّةُ - بالضمّ - : الحُبُّ العظيم، أو  
 الحجرّة العظيمة، أو عاقّة، أو من الفخّار، والكوز الصغير، ضدّ».

٢ - تقدّم الخبر في «باب ابتياع الحيوان» مع بيانه، راجع ص ٩٩ ذيل الخبر ٦٢.

٣ - تقدّم الخبر، راجع «باب ابتياع الحيوان» تحت رقم ٦١ ص ٩٨.

## كتاب التكااح

### ﴿ ١ - باب السنة في التكااح ﴾

فق ﴿١﴾ ١ - محمد بن يعقوب ، عن عِدَّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال<sup>(١)</sup> « قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : ركعتان يُصلِّيها المتزوج أفضل من سبعين ركعة يصلِّيها الأعزب » .

مجهـ ﴿٢﴾ ٢ - وعنه ، عن علي بن محمد ، عن محمد بن علي ، عن عبدالرحمن ابن خالد ، عن محمد الأصم ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : رُدَّال موتاكم العُزاب » .

فق ﴿٣﴾ ٣ - وعنه ، عن علي بن محمد بن بُندار ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن ابن فضال ؛ وجعفر بن محمد ، عن ابن القداح ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : جاء رجل إلى أبي عليه السلام فقال له : هل لك من زوجة ؟ فقال : لا ، فقال : إني ما أحبُّ أن لي الدنيا وما فيها وإني بتُّ ليلةً ليست لي زوجة ، ثم قال : الركعتان يصلِّيها رجلٌ متزوج أفضل من رجل أعزب يقوم ليله ويصوم نهاره ، ثم أعطاه أبي سبعة دنائير ، فقال له : تزوج بهذه ، ثم قال أبي عليه السلام : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : اتخذوا الأهل فإنه أرزق لكم » .

↑  
٢٣٩

١ - كذا في التسخ ، وفيه سقط ، وفي الكافي : « عن ابن فضال ، عن ابن القداح قال : إلخ » .

ضع ﴿٤﴾ ٤ - و عنه ، عن عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن جعفر ابن محمّد الأشعريّ ، عن عبدالله بن ميمون القّدّاح ، عن أبي عبدالله ، عن آباءه عليهم السلام « قال : قال النبيّ صلى الله عليه وآله : ما استفادَ امرؤُ مسلمَ فائدةً بعد الإسلام أفضل من زوجة مسلمة تسره إذا نظر إليها ، و تطيعه إذا أمرها ، و تحفظه إذا غاب عنها في نفسها و ماله . »

ح ﴿٥﴾ ٥ - و عنه ، عن عليّ (بن محمّد) <sup>(١)</sup> ، عن أبيه ، عن عبدالله بن - المغيرة ، عن أبي الحسن عليه السلام مثل الحديث الأوّل <sup>(٢)</sup> و زاد فيه : « فقال محمّد بن - عبيد : جُعِلَتْ فِدَاكَ فأنّا ليس لي أهل ، فقال : أليس لك جوّاري - أو قال : أمّهات أولاد - ؟ فقال : بلى ، فقال : أنت ليس بعزّاب . »

## ﴿ ٢ - باب ضروب النكاح ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ النكاح على ثلاثة أضرب - إلى آخر الباب ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
ضع ﴿٦﴾ ١ - محمّد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن التوفّيّ ، عن السكونيّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : يحلّ الفرج <sup>(٤)</sup> بثلاث : نكاح بميراث و نكاح بلا ميراث ، و نكاح بملك اليمين » <sup>(٥)</sup> .

↑  
٢٤٠

١ - كذا ، والظاهر أنّ ما بين المعقوفين زائد ، و كان الأصل : « عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه » ، كما يظهر من الكافي ، ففيه روى خبراً عن « عليّ بن إبراهيم » ثمّ خبراً عن « عليّ بن محمّد بن بندار » ثمّ قال : « و عنه ، عن أبيه » ، واشتبه على الشيخ (ره) ، فالسند حسن . ٢ - أي الثالث من الباب . ٣ - في المتن : ﴿ النكاح على ثلاثة أضرب : فضرب منه يسمى نكاح الغبطة ، و هو : النكاح المستدام بغير أجل ولا اشتراط . و السنّة فيه الإشهاد والإعلان . و نكاح المتعة ، و هو : النكاح المؤجل المنعقد بالأجور [بالأجال] المذكورة على التّعين لها والاشتراط . و نكاح ملك الأيمان ، و هو مختصّ بالإماء دون الحرائر من التّسوان . »

٤ - قال ابن دريد في الحمهرة : « الفرج : التفرّج بين موضعي المحافة والأمن ، والفرجان اللذان يخاف على الإسلام منها التّرك والدّيلم و سوادن مصر ، و يقال لكلّ موضع محافة : فرج ، والفرج يكثى به عن قتل المرأة والرّجل . »

٥ - قوله : « بثلاث » من جعل التحليل من قبيل العقد أدخله في الثّاني و من جعله من قبيل التّملك أدخله في الثّالث ، و بدل على عدم ثبوت الميراث في المتعة . (المرأة)



عنه أوح ﴿٧﴾ ٢ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن العباس ابن موسى، عن محمد بن زياد، عن الحسين بن زيد «قال: سمعتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول: يَحْلُ الفرج بثلاث: نِكَاح مِيراث، و نِكَاح بلا مِيراث، و نِكَاح بملك - اليمين» (١).

٣ - ﴿٨﴾ محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسين، عن عمر بن يزيد<sup>(\*)</sup> بيتاع السابري، عن أبي عبد الله حفص الجوهري، عن الحسين بن زيد «قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فَدَخَلَ عليه عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ جُرَيْجِ الْمَكِّيِّ فقال له أبو عبد الله عليه السلام: ما عندك في المتعة؟ قال: حَدَّثَنِي أبوك محمد بن عليّ، عن جابر ابن عبد الله أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم خَاطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ أَحَلَّ لَكُمْ الْفُرُوجَ عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانٍ: فَرَجٌ مَوْرُوثٌ وَهُوَ الْبَتَاتُ (٢)، وَفَرَجٌ غَيْرُ مَوْرُوثٌ وَهُوَ الْمُتَعَةُ، وَ مَلِكٌ أَيْمَانِكُمْ».

قال محمد بن الحسن - المصتف لهذا الكتاب - : و ليس يخرج عن هذه - الأقسام الثلاثة ما روي من تحليل الرَّجل جاريته لأخيه، لأنَّ هذا داخل في جملة الملك، لأنَّه متى أَحَلَّ جاريته له فقد ملكه وطأها فهو مستبيح للفرج بالتملك حسب ما قدَّمناه، والذي يدلُّ على جواز ذلك ما رواه:

ث ٤ - ﴿٩﴾ - علي بن الحسن بن فضال، عن محمد بن عبد الله بن زُرارة، عن الحسن بن عليّ، عن عَلاءِ بن رَزِين، عن محمد بن مسلم، عن أَحَدِهِمَا عليه السلام «قال: سألتُه عن رَجُلٍ يَحْلُ لأخيه فَرَجَ جاريته؟ قال: هي له حلالٌ ما

١ - يشتمل التحليل، و يمكن إدخاله في النكاح بلا ميراث، فإنَّ الأصحاب اختلفوا في أنَّ التحليل هل هو عقد أو تملك منفعةً، فعلى الأول يدخل في الثاني، و على الثاني يدخل في الثالث كما اختاره الشيخ - رحمه الله - . (ملذ) والحسين بن زيد هو ذوالدمعة، و رواه ابن أبي عمير .

٢ - «موروث» أي موروث به، و في بعض النسخ: «مورث» على صيغة التفعيل . و «البت» القطع و الجزم، و في النهاية: و منه الحديث: «أبتوا نكاح هذه النساء» أي اقطعوا الأمر فيه واحكوا بشرائطه، و هو تعريض بالتهي عن نكاح المتعة، لأنَّه نكاح غير مبتوت، مقدَّر بمدة - انتهى . \* - في بعض النسخ: «الحسين بن عمر بن يزيد» و هو الظاهر . (ملذ)

أحلَّ له منها» (١).

ثق (١٠) ٥ - و عنه ، عن أخويه (٢) ، عن أبيهما ، عن عبدالله بن بكير ، عن ٢٤١  
 ضريس بن عبدالمك «قال : لا بأس بأن يجلَّ الرَّجل جاريته لأخيه» .

١١ ٦ - و عنه ، عن جعفر بن محمد بن حكيم ، عن كرام بن عمرو ،  
 عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام «قال : قلت له : الرَّجل يجلُّ لأخيه فرج  
 جاريته ؟ قال : نعم لا بأس به ، له ما أخلَّ له منها» .

١٢ ٧ - و عنه ، عن محمد بن عبدالله ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام  
 ابن سالم ، عن محمد بن مزارب «قال : قال لي أبو عبدالله عليه السلام : يا محمد خذ  
 هذه الجارية تخدِّمك و تصيبُ منها ، فإذا خرجتْ فاردها إلينا» .

١٣ ٨ - محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛  
 و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ؛ و عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن  
 ابن محبوب ، عن ابن رناب ، عن أبي بصير «قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن امرأة  
 أخلَّت لابنها فرج جاريته ، قال : هو له حلالٌ ، قلت : أفيجلُّ له ثمنها ؟ قال : لا ،  
 إنَّها يجلُّ له ما أخلَّت له منها» .

١٤ ٩ - و عنه ، عن عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد  
 بن محمد بن أبي نصر ، عن عبدالكريم ، عن أبي عبدالله عليه السلام (٣) «قال : قلت له :  
 الرَّجل يجلُّ لأخيه فرج جاريته ؟ قال : نعم ، له ما أخلَّ له منها» .

١٥ ١٠ - و عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد

١ - يعني إن أخلَّ له القبله فالقبله ، و إن أخلَّ له التظر فالتظر ، و إن أخلَّ له الوطء  
 فالجميع .  
 ٢ - يعني أحمد و محمد ابنا الحسن بن عليّ بن فضال .

٣ - في الكافي «عن أبي جعفر - عليه السلام -» ،

و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : قال بعض الأفاضل : في بعض الأصول المدونة التي  
 وجد في هذا الزمان بالخط الكوفي : «صفوان ، عن العلاء ، عن محمد ؛ و أحمد بن محمد ، عن  
 عبدالكريم جميعاً ، عن أبي جعفر عليه السلام» ، و ما هنا أصح لأن عبدالكريم بن عمرو الخثعمي الذي  
 يروي عنه أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي من رجال أبي عبدالله - عليه السلام - .

ابن إسماعيل بن بَرِيع «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن امرأة أحلّت لي جاريته فقال: ذلك لك، قلت: فإن كانت تمزح؟ فقال: كيف؟! لك بما في قلبها، فإن علمت أنها تمزح فلا».

٢٤٢ ↑

فأما ما رواه:

صح **﴿١٦﴾** ١١ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن أخيه الحسين، عن علي بن يقطين «قال: سألت عن الرّجل يحلّ فرج جاريته؟ قال: لا أحبّ ذلك»،

فليس فيه ما يقتضي تحريم ما ذكرناه، لأنّه ورد مَوْرِدَ الكراهة، و قد صرّح عليه السلام بذلك بقوله: «لا أحبّ ذلك»، والوجه في كراهية ذلك أنّ هذا ممّا لا يراه غيرنا؛ ومما يشنع مخالفونا علينا، فالتنزه عمّا هذه سبيله أولى، و يجوز أن يكون إنّا كرهه ذلك إذا لم يشرط في الولد أن يكون حُرّاً، فأما إذا شرط فقد زالت عنه الكراهية أيضاً، والذي يدلّ على هذا ما رواه:

تح **﴿١٧﴾** ١٢ - الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمّار «قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن المرأة تحلّ فرج جارتها لزوجها، فقال: إنّي أكره هذا؛ كيف تصنع إن هي حملت؟! قلت: تقول: إن هي حملت منك فهي لك، قال: لا بأس بهذا، قلت: فالرّجل يصنع هذا بأخيه؟ قال: لا بأس بذلك».

تح **﴿١٨﴾** ١٣ - وأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعيد، عن مُصَدِّق بن صدّقة، عن عمّار<sup>(١)</sup>، عن أبي عبد الله عليه السلام «في المرأة تقول لزوجها: جاريتي لك، قال: لا يحلّ له فرجها إلا أن تبيعه أو تهبّ له».

فهذا الخبر محمولٌ على أنّه إذا قالت له: «إنّها لك ما دون الفرج من خدمتها» لأنّ المعلوم من عادة النساء أن لا يجعلن أزواجهنّ من وطء إمامهنّ في حِلٍّ، و إذا

كان الأمرُ على ذلك لا يحلُّ له فرجُها<sup>(١)</sup> على حالٍ، وأما المولى فلا يجوز له أن يجعل عبده في حلٍّ من جاريته إلا بالعقد.

ص ١٩ ﴿١٩﴾ ١٤ - روى [ذلك] محمّد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن، عن الحسين أخيه، عن أبيه عليّ بن يقطين، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام «أنه سُئِلَ عن المملوك يحلُّ له أن يطأ الأمة من غير تزويج إذا أحلَّ له مولاه؟ قال: لا يحلُّ له»<sup>(٢)</sup>

\* (و ينبغي أن يراعى في هذا الضرب من التكااح لفظة التّحليل و لا يسوغ فيه لفظة العارية) \*، يدلُّ على ذلك ما رواه:

ص ٢٠ ﴿٢٠﴾ ١٥ - محمّد بن يعقوب، عن عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير قال: أخبرني قاسم بن عروة، عن أبي العباس البقباق «قال: سألت رجلاً أبا عبد الله عليه السلام - ونحن عنده - عن عارية الفرج، فقال: حرام، ثم مكث قليلاً، ثم قال: لكن لا بأس بأن يحلَّ الرجل جاريته لأخيه».

\* (و متى جعل الرجل أخاه في حلٍّ من شيءٍ من مملوكته مثل التّظر أو - الخدمة أو القُبلة أو الملامسة فلا يحلَّ له غير ما أحلَّ له، و متى أحلَّ له فرجها حلَّ - له ما سواه) \*، يدلُّ على ذلك ما رواه:

ص ٢١ ﴿٢١﴾ ١٦ - محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد؛ وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن - الفضيل بن يسار «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلتُ فداك إنَّ بعض أصحابنا قد روى عنك أنك قلت: إذا أحلَّ الرجل لأخيه جاريته فهي له حلالٌ؟ [فهلقال: نعم يا فضيل، قلت له: ما تقول في رجل عنده جارية نفيسة وهي يكرُّ أحلَّ لأخيه ما دون فرجها؛ أله أن يقتضها<sup>(٣)</sup>؟ قال: لا، ليس له إلا ما أحلَّ له منها، ولو أحلَّ له قبله منها لم يحلَّ له سوى ذلك، قلت: رأيتُ إن أحلَّ له ما دون الفرج فغلبته الشهوة فاقترضها<sup>(٣)</sup>؟ قال: لا ينبغي له ذلك، قلت: فإن

١ - في بعض النسخ: «لا تحل له فرجها». ٢ - سيأتي الخبر في ج ٨ ص ١٦ تحت رقم ٤٧.

٣ - كذا في النسخ - بالقاف -، و في النهاية: في حديث غزوة هوازن: «فجاء رجل -

فعل أيكون زانياً؟ قال: لا، ولكن يكون خائناً ويغرم لصاحبها عشر قيمتها إن كانت بكرةً، وإن لم تكن بكرةً فنصف عشر قيمتها».

قال الحسن بن محبوب: وحدثني رفاعة، عن أبي عبدالله مثله، إلا أن رفاعة قال: «الجارية التفيضة تكون عندي».

صح ﴿٢٢﴾ ١٧ - محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم؛ و حفص بن - البخري، عن أبي عبدالله عليه السلام «في الرجل يقول لامرأته: أحلي لي جاريتك فإني أكره أن تراني مُنكشفاً، فتحلها له، قال: لا يحل له منها إلا ذلك، وليس له أن يمسها، ولا أن يطأها»، وزاد فيه هشام: «أله أن يأتيها؟ قال: لا يحل له إلا الذي قالت».

والذي يدل على أنه متى حلَّ له فرجها حلَّ له ما سواه ما رواه:

صح ﴿٢٣﴾ ١٨ - محمد بن يعقوب، عن علي، عن الحشاش<sup>(١)</sup>، عن يزيد بن - إسحاق شمر، عن الحسن بن عطية، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا أحلَّ الرجل من جاريتته قبلة لم يحلَّ له غيرها، وإن أحلَّ له منها دون الفرج لم يحلَّ له غيره، وإن أحلَّ له الفرج حلَّ له جميعها»<sup>(٢)</sup>.

\*(و حكم المدبرة والمملوكة فيما ذكرناه سواء)\*

ثق ﴿٢٤﴾ ١٩ - روى علي بن الحسن بن فضال، عن عمرو بن عثمان، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن محمد بن مسلم<sup>(٣)</sup>، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألته عن جارية بين رجلين ذبراها جميعاً، ثم أحلَّ أحدهما فرجها لصاحبه، قال: هو له حلال، وأيهما مات قبل صاحبه فقد صار نصفها حراً».

← بنطقة في إداوة فانتصها» أي صبتها، وهو افتعال من الفص - بالغاء -، و فضض الماء: ما انشعر منه إذا استعمل. و يروى بالقاف: أي فتح رأسها.

١ - المراد منه الحسن بن موسى، و راويه علي بن إبراهيم القمي.

٢ - أي من اللذات لا الخدمات.

٣ - في الكافي «محمد بن قيس»، و لعله كان فيه: «عن محمد» و زاد التاسخ «بن قيس» فالظاهر الضواب «بن مسلم» كما في الفقيه، لكن سيأتي الخبر في أواخر أبواب الطلاق «باب السراري و ملك الأيمان» تحت رقم ٢٣ عن محمد بن قيس بسند صحيح.

من قِبَلِ الَّذِي مات ؛ و نصفها مُدْبَرًا ، قلت : أ رأيت إن أراد الباقي منها أن يَمْسَهَا ؟ قال : لا إِلاَّ أن يثبَت عتقها<sup>(١)</sup> و يترَوَّجها برضى مِنا تزويجاً بصدَّق متى ما أراد ، قلت له : أليس قد صار نصفها حُرًّا قد ملكتُ نصف رَقَبَتها و التَّصَفِّفَ الآخر<sup>٢٤٥</sup> للباقي الَّذي ذَبَرها ؟ قال : بلى ، قلت : فإن جعلتُ هي مولاها في حَلٍّ من نِكَاحها و أَحَلَّتْ ذلك له ؟ قال : لا يجوز ذلك له ، قلت : لم لا يجوز له ذلك كما أُجزت للَّذي كان له نصفها إن أَحَلَّ فَرَجها لشريكه ؟ قال : إنَّ الحُرَّةَ لا تهب فرجها و لا تُعيره و لا تحلِّه ، ولكن لها من نفسها يوم و للَّذي ذَبَرها يوم ، فإن أَحَبَّ أن يترَوَّجها متعةً في اليوم الَّذي تملك فيه نفسها فيتمتع منها بِبَيْتِي قَلَّ أو كَثُرَ .

\*( و متى و لدَّتْ هذه الجارية المحللة فإنَّ و لدَّها يكون رِقًّا لمولاها ؛ إِلاَّ أن يكون قد شرط الحُرِّيَّةَ عليه الَّذي حَلَّلَ له ، فإنَّه يصير حُرًّا بالشرط المتقدِّم ) \*  
والَّذي يدلُّ على ذلك ما رواه :

نق ﴿٢٥﴾ ٢٠ - عليُّ بن الحسن بن فضال ، عن محمَّد بن عليٍّ<sup>(\*)</sup> ، عن الحسن ابن محبوب ، عن أبان بن عثمان ، عن ضريس بن عبدالمليِّك « قال : قلت لأبي - عبدالله عليه السلام : الرَّجُلُ يَحِلُّ لأخيه فرج جاريتيه ، قال : هو له حلالٌ ، قلت : فإن جاءت بولدٍ منه ؟ قال : هو لمولى الجارية ؛ إِلاَّ أن يكون قد اشترط على مولى - الجارية حين أحلَّها له إن جاءت بولد فهو حُرٌّ . »

نق ﴿٢٦﴾ ٢١ - و روى الحسن بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب ، عن أبان مصح ابن عثمان ، عن الحسن العطار<sup>(٢)</sup> « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن عارية الفرج<sup>(٣)</sup> ، قال : لا بأس به ، قلت : فإن كان وُلد منه وُلدٌ ، فقال : لصاحب -

١ - في الكافي : « أن يمسها أله ذلك ؟ قال : لا ، إِلاَّ أن يبيت عتقها - الخ » ، و في بعض نسخ التهذيب : « أن يبيت » مثل الكافي ، و تقدَّم معنى « البت » في ص ٢٨٨ ذيل الخبر الثالث .

٢ - الظاهر كونه الحسن بن زياد العطار ، و في بعض النسخ : « الحسين العطار » .

٣ - يدلُّ على أنه يطلق العارية على التحليل ، لا أنه يجوز بلفظ العارية ، فإنَّه تقدَّم أنه لا يجوز بلفظ العارية . (م ت ق)  
\* - الظاهر كونه ابن محبوب .

الجارية؛ إلا أن يشترط عليه».

مع ﴿٢٧﴾ ٢٢ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن سليم الفراء، عن حريز، عن أبي عبدالله عليه السلام «في الرجل يجلّ جاريته لأخيه؟ فقال: لا بأس بذلك، قلت: فإنه أولدها؟ قال: يضمّ إليه ولده ويردّ- الجارية على مولاها».

فق ﴿٢٨﴾ ٢٣ - وما رواه أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن داود بن التعمان، عن إسحاق بن عمار «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الرجل يجلّ جاريته لأخيه، أو حُرّة خلّث جاريته لأخيه؟ قال: يجلّ له من ذلك ما أحلّ له، قلت: فجاءت بولد؟ قال: يلحق بالحرّ من أبويه».

مع ﴿٢٩﴾ ٢٤ - وما رواه محمد بن الحسن الصفّار، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن صالح بن عُقبّة، عن عبدالله بن محمد <sup>(١)</sup> «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يقول لأخيه: جاريته لك حلال، قال: قد حلّت له، قلت: فإنها قد ولدت، قال: الولد له والأُمّ للمولى، وإني لأحبّ للرجل إذا فعل بأخيه أن يمنّ عليه فيهما له» <sup>(٢)</sup>.

ج ﴿٣٠﴾ ٢٥ - وما رواه محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن سليمان <sup>(٣)</sup>، عن حريز، عن زرارة «قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: الرجل يجلّ جاريته لأخيه؟ قال: لا بأس، قال: قلت: فإنها جاءت بولد؟ قال: يضمّ إليه ولده ويردّ الجارية على صاحبها، قلت له: إنّه لم يأذن له في ذلك، قال: إنّه قد أذن له وهو لا يأمن أن يكون ذلك».

فليست هذه الأخبار مُضادة لما قدّمناه لأنّه ليس في شيء منها أنه يلحق-

١ - الظاهر كونه الجعفي، وهو ضعيف.

٢ - أي هب الجارية.

٣ - كأنّه «سليم الفراء»، ويمكن اتحادهما بالترخيم، وفي الكافي: «عن سليم الفراء، عن حريز، عن أبي عبدالله عليه السلام»، وفي المقيبه «عن سليمان الفراء»، وفيه «عنه، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام».

الولد بالحرّ أو يضمّ إليه ولده وإن لم يشترط ، بل هو مجمل<sup>(١)</sup> ، وإذا وردت-  
 الأحاديث التي قدّمناها مفضّلة ، وأتت متى شرط كان لاحقاً به ، ومتى لم يشترط  
 كان مملوكاً ، حملنا هذه الأخبار على المفضّلة ، وليس قوله الْحَرُّ : «إنه أذن له و  
 هو لا يأمن أن يكون ذلك» ، مانع من أن يكون قد شرط أنه لو كان هناك ذلك  
 لكان لاحقاً به ، وإنا لم يأذن له في الإفضاء إليها على وجه يكون منه الولد و  
 أوجب عليه التحرّض وإن كان قد شرط : [أن] لو حصل ولد لكان لاحقاً  
 بالحرّية حسب ما قدّمناه<sup>(٢)</sup> ؛

و يحتمل أن يكون أراد الْحَرُّ يضمّ إليه ولده بالثمن ، لأن ولده لا يجوز أن  
 يسرق ، بل يُباع عليه<sup>(٣)</sup> ، والذي يدلّ على ذلك ما رواه :

صع ﴿٣١﴾ ٢٦ - الحسين بن سعيد ، عن الحسن بن محبوب ، عن جميل بن -  
 صالح<sup>(٤)</sup> ، عن ضريس بن عبد الملك ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرّجل مجلّ  
 لأخيه جاريتته ، وهي تخرج في حوائجه ، قال : هي له حلال ، قلت : رأيت إن  
 جاءت بولد ما يصنع به ؟ قال : هو لمولى الجارية<sup>(٥)</sup> إلا أن يكون اشترط عليه  
 حين أحلّها له أنّها إن جاءت بولد<sup>(\*)</sup> فهو حرّ ، فإن كان فعل فهو حرّ ، قلت :  
 فيملك ولده ؟ قال : إن كان له مال اشتراه بالقيمة »<sup>(٦)</sup> .

عج ﴿٣٢﴾ ٢٧ - محمّد بن الحسن الصّفّار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن  
 عبدالرحمن بن حماد ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن أبي الحسن عليه السلام « في امرأة  
 قالت لرجلي : فرّج جاريتي لك حلالاً ، فوطنها فولدت ولداً ، قال : يقوّم الولد  
 عليه بقيمته » .

- 
- ١ - في بعض النسخ : «محمل» . ٢ - لا يخفى ما في هذا التّأويل من البعد . (ملد)
  - ٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : هذا التّأويل حسن ؛ جامع بين الأخبار .
  - ٤ - في الفقيه «جميل بن دراج» .
  - ٥ - هذا مختص بصورة التحليل ، فلا ينافي ما يدلّ على أنّ الولد تابع للحرّ من الأبوين .
  - ٦ - يدلّ على أنّ الولد لمولى الجارية إلا مع شرط حرّيته ، وعلى الوالد أن يفتك بقيمته يوم  
 ولد حياً . (المرأة) ❖ - في الفقيه «بولد مني فهو» .



## ﴿ ٣ - باب تفصيل أحكام النكاح ﴾

قال الشَّيْخ - رَحِمَهُ اللهُ - : ﴿ و من نكح نكاحاً غبطة<sup>(١)</sup> : - إلى قوله : - و من أراد أن يعقد على امرأة مُتَمَعَةً ﴾ ، فأما الإِشهاد<sup>(٢)</sup> والخطبة والإعلان فهو من - السَّنة ، وإن لم يفعل كان جائزاً والعقد ماضياً إلاَّ أَنْ فعله أحوط وأفضل .

ص ٣٣ ﴿ ١ - روى أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن سعيد - أو غيره - عن صفوان ، عن محمد بن حكيم ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ » قال : إنَّما جعلت البتَّة في النكاح من أجل المواريث<sup>(٣)</sup> .

٢٤٨ ↑

ع ٣٤ ﴿ ٢ - الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن عروة ، عن ابن بكير ، عن زرارة » قال : سألت أبا عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ عن رجل تزوج مُتَمَعَةً<sup>(٤)</sup> بغير شهود ، قال : لا بأس بالتزويج البتَّة بغير شهود فيما بينه وبين الله ، وإنَّما جعل الشَّهود في تزويج البتَّة من أجل الولد ، ولو لا ذلك لم يكن به بأس .»

ع ٣٥ ﴿ ٣ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن علي بن يعقوب ، عن مروان بن مسلم ، عن عبيد بن زرارة » قال : سألت أبا عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ عن التزويج بغير خطبة ، فقال : أو ليس عاقبة ما تزوج فتياتنا ونحن نتعرق الطعام<sup>(٥)</sup> على الخوان نقول : يا فلان

١ - أي يعقد دائم - أغبط الرِّجل على الدَّابة : أدامه ، والستاء : دام مطرها ، و عليه الحمى دامت ، والغبطة - بالكسر - : حسن الحال والمسرة . (القاموس) و في المنفعة : «و من عقد نكاح غبطة» . و قوله : «و من أراد - إلخ» في المنفعة : «و من أراد أن يعقد نكاح متعة» .

٢ - هذا كلام الطوسي - رحمه الله - .

٣ - عدم اشتراط الإِشهاد في النكاح مذهب الأصحاب . (ملذ)

٤ - في الكافي : «رجل تزوج المرأة بغير شهود» و لابد من أن «المرءة» و «متعة» أحدهما تحريف الآخر للتشابه الخطي . (الأخبار الذخيلة)

٥ - العرق - بالفتح والسكون - : العظم إذا أخذت منه معظم اللحم ، يقال : عرقت النعم و أعرقت و تعرقت : إذا أردت أخذ اللحم بأسنانك ، و في بعض النسخ : «نتعرق» بالزاي والغاء ، و في القاموس : عَرَفَ يَعْرِفُ : أقام في الأكل والشُّرب ، و في الكافي كما في المتن و هو أصوب بل الضواب .

زَوْجِ فَلَانًا فَلَانَةَ، فيقول: نعم قد فعلت؟!».

و نحن نبين ما ذكره من أحكام الطلاق والعدّة في مواضعه إن شاء الله.

قال الشيخ - رحمه الله -: ﴿و من أراد أن يعقد النكاح مُتَعَةً - إلى قوله -: و

نكاح ملك الأيمان﴾.

الذي يدلّ على إباحة المتعة إجماع المسلمين على أنّ الثيّب - صلى الله عليه و

آله - كان قد أباحها في وقتٍ، و لم يَقم دليلٌ قاطعٌ على حظره لها بعد ذلك،

فينبغي أن تكون مُباحةً على ما كانت حتى يقوم دليل، و لا دليل في الشّرع

يدلّ على ذلك، و يدلّ على ذلك أيضاً قوله تعالى: « وَ أَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ

تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ - إلى قوله (١) - فَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ

أُجُورَهُنَّ (٢) »، فأباح بقوله: « فَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ » نِكَاحَ الْمُتَعَةِ، لأنّ الاسْتِمْتَاعَ

إذا طُلق في الشّرع لا يُستفاد به إلا النكاح المخصوص دون ما وُضع له في أصل -

اللغة من الالتئاذ، ثم قال: « فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ » مُؤَكِّدًا بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ

نِكَاحَ الْمُتَعَةِ، لأنّ نِكَاحَ الدَّوَامِ مَا يَسْتَحِقُّ بِهِ مِنَ الْمَهْرِ لَا يَسْمَى أَجْرًا فِي الشّرع،

وإنما يسمّى الأجر بما يستحقّ بنكاح المتعة حسب ما قدّمناه.

و يدلّ على ذلك أيضاً ما رواه:

كصح (٣٦) ٤ - محمّد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد.

و (٣) عليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن

أبي بصير « قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المتعة، فقال: نزلت في القرآن « فَا -

اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ قَرِيبَةً وَ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيهَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ -

الْقَرِيبَةِ » ».

كصح (٣٧) ٥ - و عنه، عن محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن

صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان « قال: سمعت أبا جعفر - عليه السلام -

١ - كذا في النسخ، و ليس بينها كلام.

٢ - النساء: ٢٣. ٣ - عطفت على العدّة.

يقول : كان عليٌّ - عليه السلام - يقول : لو لا ما سبقني إليه بني الخطاب ما زني إلا شقي<sup>(١)</sup> .

ح ﴿٣٨﴾ ٦ - وعنه ، عن عليٍّ ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن - أديته ، عن زرارة « قال : جاء عبدالله بن عمير الليثي إلى أبي جعفر عليه السلام فقال له : ما تقول في متعة النساء ؟ فقال : أحلها الله في كتابه و على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ؛ فهي حلالٌ إلى يوم القيامة ، فقال : يا أبا جعفر مثلك يقول هذا و قد حرمها عمرٌ و نهى عنها !! فقال : و إن كان فعل ، قال : و إني أعيدك بالله من ذلك أن تحل شيئاً حرمه عمر ، قال : فقال له : فأنت على قول صاحبك و أنا على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهلم الأعتك أن القول ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم و أن [القول] الباطل ما قال صاحبك ، قال : فأقبل عبدالله بن عمير فقال : يسرك أن نساءك و بناتك و أخواتك و بنات عمك يفعلن ذلك ؟ قال : فأعرض<sup>(٢)</sup> أبو جعفر عليه السلام حين ذكر نساءه و بنات عمه .»

٢٥٠ ↑

ح ﴿٣٩﴾ ٧ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن عبدالله بن محمد ، عن عليِّ ابن الحكم ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي مريم<sup>(٣)</sup> ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : المتعة نزل بها القرآن و جرت بها السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم .»

ح ﴿٤٠﴾ ٨ - وعنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن علي السائي<sup>(٤)</sup> « قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : جعلت فداك إني كنت أتزوج المتعة فكرهتها و تشأمتُ بها فأعطيتُ الله عهداً بين الركن و المقام و جعلتُ علي في

١ - في كثير من النسخ : «(إلا شفا) - بالشين والفاء ؛ مقصوراً - و هو بمعنى القليل من الناس ، و قد ورد في النهاية في حديث ابن عباس - رضي الله عنه - ما يؤيد ذلك . و هو : «ما كانت المتعة إلا رحمة رحم الله بها أمة محمد - صلى الله عليه و آله و سلم - ، لو لا نهي عنها ما احتاج إلى الرضا إلا شفى» أي إلا قليل من الناس ، من قوهم : غابت الشمس إلا شفى ، أي إلا قليلاً من ضونها عند غروبها - إلخ . و معنى الخير - كما في اللسان - : أي إلا خطيئة من الناس قليلاً لا يجدون شيئاً يستحلون به الفروج . ٢ - في الكافي : « فأعرض عنه أبو جعفر أديته » . ٣ - هو عبدالغفار بن القاسم . ٤ - يعني ابن سويد الثقة ، و كان من أصحاب الرضا عليه السلام .

ذلك نذراً و صياماً ألا أتزوجها ، ثم إن ذلك شقَّ علي و ندمتُ علي يميني ، وإنَّ بيدي<sup>(١)</sup> من القوَّة ما أتزوج في العلانية ؟ قال : فقال لي : عاهدت الله أن لا تطيعه<sup>(٢)</sup> والله لئن لم تطعه لتعصيته<sup>(٣)</sup> .

وقد رويت الكراهية في ذلك اليوم لما فيه من ارتفاع التَّعة بالنساء .

٤١ ﴿ ٩ ﴾ - روى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن ابن محبوب ، عن أبان ، عن أبي مریم ، عن أبي جعفر عليه السلام « أنه سُئل عن المتعة ، فقال : إنَّ المتعة اليوم ليست كما كانت قبل اليوم ، إنَّهنَّ كنَّ يومئذ يؤمننَّ ، فاليوم لا يؤمننَّ فسلوا عنهنَّ »<sup>(٤)</sup> .

٤٢ ﴿ ١٠ ﴾ - وأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أبي جعفر ، عن أبي الجوزاء ، عن الحسين بن علوان<sup>(٥)</sup> ، عن عمرو بن خالد ، عن زيد بن عليّ ، عن آباءه ، عن عليّ عليه السلام « قال : حرَّم رسول الله صلى الله عليه وآله يوم خيبر لحوم الحمر - الأهلية و نكاح المتعة » .

فإنَّ هذه الرواية وردتْ مورد التَّقية و علي ما يذهب إليه مخالفوا الشيعة ، والعلم حاصل لكل من سمع الأخبار أنَّ من دين أئمتنا عليهم السلام إباحة المتعة ، فلا يحتاج إلى الإطناب فيه .

﴿ و إذا أراد الإنسان أن يتزوج متعة فعليه بالعقائف منهنَّ ، العارفات دون من لا معرفة لها منهنَّ ﴾

٤٣ ﴿ ١١ ﴾ - روى محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن -

١ - في بعض النسخ : « و لكن بيدي » ، و في الكافي : « و لم يكن بيدي » و هو الصواب .

٢ - أي معرضاً عنه ، كارهاً له .

٣ - مجتملاً بعيداً أن يكون المراد من العصيان الزنا . (ملذ)

٤ - « يؤمننَّ » على صيغة نداء الفاعل بدليل قوله : « فسلوا عنهنَّ » أي عن أحوالهنَّ .

٥ - هو الكلبي ، مولاهم كوفتي عاتقي ، و أخوه الحسن - كما في بعض النسخ - ، و قال ابن عقدة : إنَّ الحسن - مكتراً - كان أوثق من أخيه . و راويه أبو الجوزاء منته بن عبدالله و كان صحيح الحديث ، والمراد بأبي جعفر أحمد بن محمد البرقي .

محمد ، عن العباس بن موسى ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي سارة<sup>(١)</sup> « قال : سألتُ أبا عبد الله عليه السلام عنها - يعني المتعة - فقال لي : حلالٌ ولا تزوج إلا بعفيفة ، إن الله عز وجل يقول : « وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ <sup>(٢)</sup> » فلا تصع فرجك حيث لا تأمن على دِرْهَمِكَ <sup>(٣)</sup> .

صح **﴿٤٤﴾** ١٢ - و عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن زوعه يونس ، عن محمد بن الفضيل « قال : سألتُ أبا الحسن عليه السلام عن المرأة الحسنة - الفاجرة هل تحب للرجل <sup>(\*)</sup> أن يتمتع منها يوماً وأكثر ؟ فقال : إذا كانت مشهورة بالزنا فلا يتمتع منها ولا ينكحها » .

عنه **﴿٤٥﴾** ١٣ - و عنه ، عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد البرقي ، عن داود بن سرحان الحذاء<sup>(٤)</sup> ، عن محمد بن الفيض « قال : سألتُ أبا عبد الله عليه السلام عن - المتعة ، فقال : نعم إذا كانت عارفة ، قلت : فإن لم تكن عارفة ؟ قال : فأعرض عليها<sup>(٥)</sup> و قل لها فإن قبلت فترزجها ، وإن أبت أن ترضى بقولك فدعها ، و إياكم والكواشف والدواعي والبغايا وذوات الأزواج ، قلت : فما الكواشف ؟ قال : اللواتي يكاشفن بيوتهن و يزنين ، قلت : فالدواعي ؟ قال : اللواتي يدعون إلى أنفسهن و قد عرفن بالفساد ، قلت : والبغايا ؟ قال : المعروفات بالزنا ، قلت : فذوات الأزواج ؟ قال : المطلقات على غير السنة » .

رف **﴿٤٦﴾** ١٤ - وأما ما رواه أحمد بن محمد ، عن أبي الحسن<sup>(٦)</sup> - عن بعض

١ - الظاهر هو إمام مسجد بني هلال ، كما قال الأردبيلي في الجامع .

٢ - المؤمنون : ٥ ، والمعارج : ٢٩ . \* - في الكافي : «هل يجوز للرجل» .

٣ - أي من لا تأمنها على دراهم كيف تأمنها على شخصيتك و مقامك .

٤ - كذا في النسخ ، و في الكافي و الفقيه : «داود بن إسحاق الحذاء» . والظاهر تصحيف ما

في المتن . ٥ - يعني المتعة ، أو الإيمان مطلقاً أو بالمتعة . (المرأة) و في بعض النسخ :

«فأعرض عنها» ، و في الكافي كما في المتن .

٦ - في الاستبصار : «عن أبي الحسن علي - عن بعض أصحابنا - » ، والظاهر هو علي بن -

أسباط أبو الحسن المقرئ من أصحاب أبي جعفر الثاني عليه السلام ، و رواه أبو جعفر الأشعري .

أصحابنا - يرفعه إلى أبي عبدالله عليه السلام « قال : لا تتمتع بالمؤمنة فتذلبها » .  
 فهذا حديث مقطوع الإسناد شاذٌ ، و يحتمل أن يكون المراد به إذا كانت -  
 المرغة من أهل بيت الشرف ، فإنه لا يجوز التمتع بها لما يلحق أهلها من العارِ و  
 يلحقها هي من الذلِّ ، و يكون ذلك مكروهاً دون أن يكون محظوراً .  
 و قد رويت رُخصة في التمتع بالفاجرة إلا أنه ينعمها من الفجور .  
 مع ﴿٤٧﴾ ١٥ - روى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد <sup>(١)</sup> ، عن  
 علي بن حديد ، عن جميل ، عن زرارة « قال : سأله عمار <sup>(٢)</sup> - و أنا عنده -  
 عن الرجل يتزوج الفاجرة متعة ، قال : لا بأس ، و إن كان التزويج الآخر  
 فليحصن بابه » <sup>(٣)</sup> .

﴿٤٨﴾ ١٦ - عنه ، عن سعدان <sup>(٤)</sup> ، عن علي بن يقطين « قال : قلت  
 لأبي الحسن عليه السلام : نساء أهل المدينة؟ فقال : فواسق ، قلت : فأتزوج منهن؟  
 قال : نعم » <sup>(٥)</sup> .

\* ( و متى أراد الرجل تزويج المتعة فليس عليه التفتيش عنها بل يصدّقها  
 في قولها ) \*

﴿٤٩﴾ ١٧ - روى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن علي بن السندي ، عن  
 عثمان بن عيسى ، عن إسحاق بن عمار ، عن فضل مولى محمد بن راشد ، عن  
 أبي عبدالله عليه السلام « قال : قلت : إني تزوجت امرأة متعة فوقع في نفسي أن لها زوجاً

١ - مشترك بين الأشعري و ابن خالد البرقي .

٢ - يعني ابن موسى الساباطي .

٣ - يحتمل أن يكون كناية عن التحرز عنها ، أو المراد أنه يتزوجها و يجرسها عن ذلك . و  
 على التقديرين لا يدل على الجزء الأخير من كلام الشيخ . (ملذ)

٤ - هو عبدالرحمن بن مسلم الملقب بسعدان العامري من أصحاب الصادق و الكاظم عليهما السلام ،  
 و عَمَرُ عُمَرَا طويلاً ، و له كتاب يرويه عنه الثقة من أصحابنا .

٥ - الشيخ حمل الفواسق على الزواني كما هو الظاهر ، و يحتمل أن يكون المراد كونهن  
 فواسق من جهة المذهب . (ملذ)

فتفتشتُ عن ذلك فوجدتُ لها زوجاً، قال: ولم فتشت؟!». **د**

﴿٥٠﴾ ١٨ - وعنه، عن أيوب بن نوح، عن مهران بن محمد - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قيل له: إن فلاناً تزوج امرأة متعة، فقيل له: إن لها زوجاً فسالها<sup>(١)</sup>، فقال أبو عبدالله عليه السلام: ولم سالها؟».

﴿٥١﴾ ١٩ - وعنه، عن الهيثم بن أبي مسروق التهدي، عن أحمد بن - <sup>١٥٣</sup> محمد بن أبي نصر؛ ومحمد بن الحسن الأشعري، عن محمد بن عبدالله - الأشعري<sup>(٢)</sup> «قال: قلت للرضا عليه السلام: الرجل يتزوج بالمرءة فيقع في قلبه أن لها زوجاً، قال: ما عليه، أريت لو سالها البيئة كان يجد من يشهد أن ليس لها زوج؟».

\* (و البكر إذا كانت بين أبيها و كانت بالغة فلا بأس بالتمتع بها إلا أنه لا يفضي إليها، هذا إذا كان بغير إذن أبيها، فإن كانت صغيرة فلا يجوز العقد عليها إلا بإذن أبيها) \* والذي يدل على القسم الأول ما رواه:

﴿٥٢﴾ ٢٠ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن العباس بن معروف، عن سعدان بن مسلم - عن رجل - عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا بأس بتزويج - البكر إذا رضيت من غير إذن أبيها».

﴿٥٣﴾ ٢١ - وعنه، عن موسى بن عمر بن يزيد، عن محمد بن سنان، عن أبي سعيد القمطاط<sup>(٣)</sup> - عن رواه - «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: جارية بكر بين أبيها تدعوني إلى نفسها سراً من أبيها، أفأفعل ذلك؟ قال: نعم، واتق موضع الفرج، قال: قلت: فإن رضيت بذلك؟ قال: وإن رضيت بذلك فإنه عارٌ على الأبكار».

﴿٥٤﴾ ٢٢ - وهذا الإسناد، عن أبي سعيد «قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام

١ - أي سأل نفسها هل لك زوج؟. ٢ - الظاهر هو ابن عبدالله بن عيسى الأشعري.

٣ - الظاهر هو خالد بن سعيد و كان ثقة، له كتاب، روى عنه محمد بن سنان. (جش)

عن التمتع من الأبكار اللواتي بين الأبوين، فقال: لا بأس، ولا أقول كما يقول هؤلاء الأقباش» (١).

مع ﴿٥٥﴾ ٢٣ - أبوسعيد، عن الحلبي «قال: سألته عن التمتع من البكر إذا كانت بين أبويها» (٢) بلا إذن أبويها، قال: لا بأس ما لم يقتض ما هناك لتعف بذلك».

٢٥٤ ↑ مع ﴿٥٦﴾ ٢٤ - فأما ما رواه أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن أبي الحسن ظريف (٣)، عن أبان، عن أبي مريم، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: العذراء التي لها أب لا تزوج مُتَعَةً إِلَّا بِإِذْنِ أَبِيهَا» (٤).

فيحتمل هذا الحديث وجوهاً من التأويل منها أن يكون البكر صبية لم تبلغ، فإنه لا يجوز التمتع بها إلا بإذن أبويها، والذي يدل على ذلك ما رواه:

مع ﴿٥٧﴾ ٢٥ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن إبراهيم بن محمد الأشعري، عن إبراهيم بن محرز - الخثعمي (٥)، عن محمد بن مسلم «قال: سألته عن الجارية يتمتع منها الرجل؟ قال: نعم إلا أن تكون صبية تحمد، قال: قلت: أصلحك الله فكم الحد الذي إذا بلغته لم تحمد؟ قال: بنت عشر سنين» (٦).

ومنها أن يكون الخبر خرج مخرج التقية، والذي يدل على ذلك ما رواه:

- ١ - الأقباش: جمع القشب، ورجل قشِبٌ - بالكسر - إذا كان لا خير فيه.
- ٢ - يعني يكون أبواها موجودين. ٣ - المراد ظريف بن ناصح الثقة الصدوق، و يروي عن أبان بن عثمان. وأبو مريم هو عبدالغفار بن القاسم، كما مر.
- ٤ - يمكن الجمع بين الروايات بأنه إذا لم يكن لها أب يجوز، وإذا كان لها أب فلا يجوز، أو بأن يجوز بدون إذن الأب إذا لم يرَدْ اقتضاؤها، وإن أراد الاقتضاض فلا يجوز إلا بإذن أبيها.
- ٥ - كذا في النسخ والظاهر تحريفه، والصواب: «عن محمد بن يحيى الخثعمي» كما في الفقيه تحت رقم ٤٥٩١.

٦ - في المرأة: «يدل على جواز التمتع بالبكر بعد عشر سنين بدون إذن الأبوين، وعلى كراهته قبله». أقول: ذلك في إقليم يقع التكليف بالحيض في تلك السنين، ثم اعلم أن المسألة خلافة لاختلاف الروايات.



٥٨ ﴿٢٦﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن عيسى ، عن الفضل ابن كثير المدائني ، عن المهلب الدلال « أنه كتب إلى أبي الحسن عليه السلام أن امرأة كانت معي في الدار ثم إنهما زوجتني نفسها وأشهدت الله وملائكته على ذلك ، ثم إن أباهما زوجها من رجل آخر فاقول ؟ فكتب عليه السلام : التزويج الدائم لا يكون إلا بولي وشاهدين ، ولا يكون تزويج متعة ببيكر ، أستر على نفسك واكتم - رحمك الله - » (١).

ومنها أن يكون الخبر ورد مورد الكراهية دون الحظر .  
يدل على ذلك ما رواه :

ص ٥٩ ﴿٢٧﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد ابن أبي عمير ، عن حفص بن البختري ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في الرجل يتزوج البكر متعة ، قال : يكره للعيب على أهلها » .

\*( ولا بأس أن يتمتع الرجل باليهودية والتصراية )\*

٢٥٥

ص ٦٠ ﴿٢٨﴾ - روى أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي بن فضال - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : لا بأس أن يتمتع الرجل باليهودية والتصراية ، وعنده حرّة » (٢).

ص ٦١ ﴿٢٩﴾ - وعنه ، عن محمد بن سينان ، عن أبان بن عثمان ، عن زرارة « قال : سمعته يقول : لا بأس بأن يتزوج اليهودية والتصراية متعة وعنده امرأة » .

ص ٦٢ ﴿٣٠﴾ - وعنه ، عن إسماعيل بن سعد الأشعري « قال : سألته عن الرجل يتمتع من اليهودية والتصراية ، قال : لا أرى بذلك بأساً ، قال : قلت :

١ - هذا الخبر محمول على التقية كما هو الظاهر من سياقه و فحواه وإشهادة الله وملائكته لأجل أنه لا يصح التكااح عندهم إلا بولي وشهود ، ولعل الامام عليه السلام كان يعلم أن المرأة كانت بكراً ، أو أنه تبه السائل بذلك إلى أنها إن كانت بكراً لا يقتضها لئلا يظهر أمرها ، كما دل عليه قوله عليه السلام : « أستر » و « اكتم » .

٢ - كأنه جائز مع رضاها ، والمسألة اختلافية ، وقال الصدوق في المقنع : « ولا يتزوج اليهودية والتصراية على حرّة متعةً وغير متعة » ، وسوغ الشيخ في نهايته .

فالمجوسية؟ قال: وأما المجوسية فلا.»

قوله عنه: «وأما المجوسية فلا» ورد مورد الكراهية وعند التمكن من غيرها، فأما في حال الاضطرار فليس به بأس، روى ذلك:

ص **٦٣** ﴿٣١﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن الرضا عليه السلام: «قال: سألته عن نكاح اليهودية والتصرانية؟ فقال: لا بأس، فقلت: فمجوسية؟ فقال: لا بأس به - يعني مُتعة -.»

ص **٦٤** ﴿٣٢﴾ - وعنه، عن أبي عبد الله البرقي، عن ابن سنان، عن منصور - الصيقل، عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا بأس بالرجل أن يتمتع بالمجوسية.»  
 ص **٦٥** ﴿٣٣﴾ - وعنه، عن البرقي، عن فضيل بن عبد ربه، عن حماد بن عيسى - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام مثله.

\* (والتمتع بالمؤمنة أفضل على كل حال) \* روى ذلك:

ص **٦٦** ﴿٣٣﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن معاوية بن حُكيم، عن إبراهيم بن عتبة، عن الحسن التفليسي «قال: سألت الرضا عليه السلام: أيتمتع من اليهودية والتصرانية؟ فقال: تمتع من الحرّة المؤمنة أحبّ إليّ وهي أعظم حرمة منها.»

\* (ولا بأس بالتمتع بالإماء) \* روى ذلك:

ص **٦٧** ﴿٣٤﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر «قال: سألت الرضا عليه السلام بالأمّة ياذن أهلها؟ قال: نعم، إن الله عزّ وجلّ يقول: «فَأَنكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ» (١)».

ص **٦٨** ﴿٣٥﴾ - وعنه، عن أحمد بن محمد «قال: سألت الرضا عليه السلام عن - الرجل يتمتع بأمة رجل ياذنه؟ قال: نعم.»

ص **٦٩** ﴿٣٦﴾ - وعنه، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع «قال: سألت - الرضا عليه السلام: هل يجوز للرجل أن يتمتع من المملوكة ياذن أهلها وله امرأة

حُرَّة؟ فقال: نعم إذا كان ياذن أهلها إذا رضيتِ الحرّة، قلت: فإن أذنت له الحرّة يتمتع منها؟ قال: نعم».

صح ﴿٧٠﴾ ٣٧ - وأما الذي رواه الحسين بن سعيد، عن يعقوب بن يقطين (قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يتزوج بالأمة على الحرّة متعة؟ قال: لا). فإنه محمولٌ على أنه إذا تزوج بها من غير إذنها و غير رضاها، فأما إذا أذنت فيه فلا بأس بذلك حسب ما تضمنته خبر محمد بن إسماعيل بن بزيع عن - الرضا عليه السلام.

﴿٧١﴾ (ولا بأس أن يتمتع الرجل بأمة امرأةٍ بغير إذنها) \* روى ذلك:

صح ﴿٧١﴾ ٣٨ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن سيف ابن عميرة، عن علي بن المغيرة<sup>(١)</sup> (قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتمتع بأمة امرأةٍ بغير إذنها؟ قال: لا بأس به).

صح ﴿٧٢﴾ ٣٩ - وعنه، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن داود ابن فرقد، عن أبي عبد الله عليه السلام (قال: سألته عن الرجل يتزوج بأمة بغير إذن مؤاليها؟ فقال: إن كانت لامرأة فنعم، وإن كانت لرجل فلا).

صح ﴿٧٣﴾ ٤٠ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن أبي عبد الله عليه السلام (قال: لا بأس بأن يتمتع الرجل بأمة المرأة، فأما أمة الرجل فلا يتمتع بها إلا بأمره)<sup>(٢)</sup>.

﴿٧٤﴾ (ولا بأس بأن يتمتع الرجل متعةً ما شاء لأنهن بمنزلة الإماء، وليس ذلك مثل نكاح الغبطة الذي لا يجوز فيه العقد على أكثر من أربع نساء) \* روى محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن أحمد

صح ﴿٧٤﴾ ٤١ - روى محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن أحمد

١ - الظاهر كونه علي بن أبي المغيرة المظنون توثيقه لما ذكر في ترجمة ابنه. (مند)

٢ - ظاهر هذه الأخبار مخالفٌ للآية، قال الله تعالى: «فانكحوهن بإذن أهبن» و روى جميعها سيف بن عميرة و هو ثقة، فالخبر واحد و لا يعمل به مخالفته للكتاب، في شرح الإرصاد للشهيد في نكاح الأمة أنه كان واقفياً، أعنى سيف.

ابن إسحاق الأشعري، عن بكر بن محمد الأزدي<sup>(١)</sup> «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن المتعة أهى من الأربع؟ قال: لا».

ص ٤٢ ﴿٧٥﴾ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن زرارة بن أعين «قال: قلت: ما محلُّ من المتعة؟ قال: كم شئت».

ص ٤٣ ﴿٧٦﴾ - وعنه، عن الحسين بن محمد، عن مُعَلَّى بن محمد، عن الحسن بن علي، عن حماد بن عثمان، عن أبي بصير «قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن المتعة أهى من الأربع؟ فقال: لا، ولا من السبعين».

ص ٤٤ ﴿٧٧﴾ - وعنه، عن الحسين بن محمد، عن أحمد بن إسحاق، عن سعدان بن مسلم، عن عبید بن زُرارة [عن أبيه]، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: ذكر له المتعة أهى من الأربع؟ قال: تزوج منها ألفاً، فإنهنَّ مُستأجرات».

ص ٤٥ ﴿٧٨﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن العباس بن معروف، عن القاسم بن عروة، عن عبد الحميد الطائي، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «في المتعة قال: ليست من الأربع لأنها لا تُطَلَّق ولا تُرث ولا تُورث، وإنما هي مُستأجرة، وقال: عِدَّتْهَا خَمْسٌ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً»<sup>(٢)</sup>.

ص ٤٦ ﴿٧٩﴾ - فأما الذي رواه الصفار، عن معاوية بن حكيم، عن علي بن الحسن بن رباط، عن عبدالله بن مسكان، عن عمارة الساباطي، عن أبي عبدالله عليه السلام «عن المتعة قال: هي أحد الأربعة»<sup>(٣)</sup>.

ص ٤٧ ﴿٨٠﴾ - وما رواه أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن عليه السلام

١ - في بعض النسخ: «بكر بن محمد المروزي»، وفي الكافي مثل ما في المتن، فالتسند صحيح.

٢ - المشهور عدم انحصار المتعة في عدد، كما دلَّت هذه الروايات عليه، وذهب ابن البراج إلى أنها من الأربع، محتملاً بالآية والروايات الآتية. (ملذ)

٣ - يمكن حمله على أنَّ المراد أحد الأربعة التي أحلَّ الله تعالى الفروج بها: نكاح الدوام، والمتعة، وملك اليمين والتحليل، ويؤيده ذكر الأربعة مكان الأربع. والأظهر حمله على الاتقاء. (ملذ)

« قال : سألته عن الرجل يكون عنده المرأة أمجلاً له أن يتزوج بأختها متعة؟ قال : لا ، قلت : حكى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام إنها هي مثل الإمام يتزوج ما شاء؟ قال : لا ، هي من الأربع » .

فليس هذان الخبران منافيين لما قدّمناه من الأخبار ، لأنّ هذين الخبرين إنّما وردا مورد الاحتياط دون الحظر<sup>(١)</sup> ، والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه :

ص ٤٨ ﴿ ٨١ ﴾ - أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام : « قال : قال أبو جعفر عليه السلام : اجعلوهنّ من الأربع ، فقال له صفوان بن يحيى : على الاحتياط؟ قال : نعم »<sup>(٢)</sup> .

٢٥٩ ↑

﴿ واما المهر في المتعة فهو ما يراضيان عليه ، قليلاً كان أو كثيراً ﴾ \*

ص ٤٩ ﴿ ٨٢ ﴾ - و روى محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد ابن محمد ، عن الحسين بن سعيد ؛ و محمد بن خالد البرقي ، عن القاسم بن محمد - الجوهري ، عن أبي سعيد [عن] الأحول<sup>(٣)</sup> : « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أدنى ما يتزوج به المتعة؟ قال : كف من برّ » .

ص ٥٠ ﴿ ٨٣ ﴾ - الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، عن شعيب بن - يعقوب ، عن أبي بصير : « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن متعة النساء ، قال : حلال وإنه يجزئ فيه الدرهم فما فوقه »<sup>(٤)</sup> .

ص ٥١ ﴿ ٨٤ ﴾ - محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن -

١ - أي ليكون لنا مجال التقية . (ملد) ٢ - الظاهر الاحتياط من العامة .

٣ - المراد بالأحول محمد بن نعمان و كنيته أبو جعفر ، والظاهر سقوط لفظة «عن» والصواب كما في الكافي «عن الجوهري ، عن أبي سعيد ، عن الأحول» . و لفظة «عن» ما بين المعوفين متا و ليست في نسخ التهذيب التي عندنا . و أما أبو سعيد الظاهر هو جبير الكفوف ، و هو مهمل ، و سيأتي في الباب تحت رقم ٦٠ خبر منه عن الأحول رواه عنه الجوهري .

٤ - المشهور أنّ المهر لا يتقدّر قلّة و لا كثرة ، بل على ما تراضيا عليه ممّا يصحّ تمكّه . و قال الصدوق - رحمه الله - : و أدنى ما يجزئ في المتعة درهم فما فوقه ، و روى كف من برّ . والتقدير فيها روى من الزوايات للأغلب ، لأنّه شرط . (المختلف)

زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر؛ و عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن-  
 حميد، عن محمد بن مسلم « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام كم المهر - يعني في  
 المتعة (١) - ؟ قال : ما تراضيا عليه إلى ما شاؤوا من الأجل .»

\* (ومتى خالفت المرأة الرجل أو تأخرت عنه من جملة ما شرط عليها من-  
 الأيام فإن له أن يحبس من مهرها بقدر ذلك) \*

ح ٨٥ ﴿ ٥٢ - روى محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن صالح  
 ابن السندي ، عن جعفر بن بشير ، عن عمر بن أبان (٢) ، عن عمر بن حنظلة ،  
 عن أبي عبد الله - عليه السلام - « قال : قلت له : أتزوج المرأة شهراً فأحبس منها  
 شيئاً ؟ قال : نعم ، خذ منها بقدر ما تحلفك ، إن كان نصف الشهر فالتصف و  
 إن كان الثلث فالتث .»

\* ( و متى أعطها شيئاً من المهر ، ثم تبين أن لها زوجاً كان لها ما أخذت  
 بما استحلت من فرجها ، وليس عليه أن يعطيها ما بقي عليه ) \*

ح ٨٦ ﴿ ٥٣ - روى محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن  
 ابن أبي عمير ، عن حفص بن البختري ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : إذا بقي عليه  
 شيء من المهر و علم أن لها زوجاً فما أخذته فلها بما استحلت من فرجها (٣) ، و  
 يحبس عنها ما بقي عنده .»

\* ( و متى خلى الرجل بالمرأة قبل أن يدخل بها في المتعة و كان قد أعطها-  
 المهر فيجب عليها أن ترد التصف مما أخذت منه ) \*

ص ٨٧ ﴿ ٥٤ - روى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن-  
 سنان ، عن زرعة ، عن سماعة « قال : سألته عن رجل تزوج جارية أو تمتع بها  
 ثم جعلته من صداقها في حل يجوز أن يدخل بها قبل أن يعطيها شيئاً ؟ قال : نعم

١ - التفسير من الراوي .

٢ - هو الكلبي أبو حفص الثقة ، و ما في بعض النسخ : « عن عمر ، عن أبان » الظاهر  
 تصحيح ، و في الكافي مثل ما في المتن .

٣ - يمكن حمله على الجهل ، و على ما إذا كان بقدر مهر المثل . ( المرأة )

إِذَا جَعَلْتَهُ فِي حِلٍّ فَقَدْ قَبِضْتَهُ مِنْهُ ، فَإِنْ خَلَّاهَا<sup>(١)</sup> قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا رَدَّتِ الْمَرْءُ عَلَى الرَّوْجِ نِصْفَ الصَّدَاقِ «<sup>(٢)</sup> .

\*( و ليس في المتعة إسهاد ولا إعلان ) \*

و قد قدّمنا ذلك فيما مضى والذي رواه :

عنه **﴿ ٨٨ ﴾** ٥٥ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن -  
المعلّى بن خنيس « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما يجزئ في المتعة من الشهود ؟  
فقال : رجلٌ وامرأتان يشهدهما ، قلت : أ رأيت إن لم يجدا أحداً ؟ قال : إنّه لا  
يَمُوزُهُمْ<sup>(٣)</sup> قلت : أ رأيت إن أشفقوا أن يعلم بهم أحدٌ أم يجزئهم رجلٌ واحد ؟ قال :  
نعم ، قال : قلت : جعلتُ فداك كان المسلمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله  
يتزوون بغير بيّنة ؟ قال : لا . » .

فإنّ هذا الخبر ليس فيه المنع من المتعة إلا ببيّنة ، وإنّما هو مبنيٌّ عمّا كان في  
عهد رسول الله صلى الله عليه وآله أنّهم ما تزوجوا إلا ببيّنة وذلك هو الأفضل ، وليس إذا  
كان ذلك غير واقع في ذلك العصر دلّ على أنّه محظورٌ ، كما إنّنا نعلم أنّ ههنا أشياء  
كثيرة من المباحات وغيرها ، لم تكن تستعمل في ذلك الوقت ، ولم يكن ذلك  
دلالة على حظره ، على أنّه يمكن أن يكون الخبر ورّد مورّد الاحتياط دون -  
الإيجاب ولئلا تعتقد المرأة أنّ ذلك فُجور إذا لم تكن من أهل المعرفة .  
والذي يكشف عمّا ذكرناه ما رواه :

عنه **﴿ ٨٩ ﴾** ٥٦ - الحسين بن سعيد ، عن الحسن بن محبوب ، عن محمد بن -  
الفُضَيْل ، عن الحارث بن المُغَيَّرَة « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام ما يجزئ في المتعة

١ - أي وهب مذهبها .

٢ - سيأتي الخبر بلفظه بسند آخر «عن زرعة ، عن سماعة» في الزيادات تحت رقم ١١٧ ،  
وفي بعض النسخ هنا سقط هكذا : «ثم جعلته في حلٍّ ، قال : إذا جعلته في حلٍّ فقد قبضتُ منه  
فإن خَلَّاهَا قبل أن يدخل بها - إلخ . والضواب ما في المتن ؛ والمعنى أنّه لو وهبها المدة قبل  
الدخول تردّ المرأة نصف المهر ، ولو كان بعد الدخول لم تردّ شيئاً . وعليه الأصحاب ، بل ادعى  
عليه الإجماع .

٣ - أي لا يعجزهم .

من الشهود؟ فقال: رجلٌ وامرأتان، قلت: فإن كره الشُّهرة، فقال: يجزئه رجلٌ، وإِنما ذلك لمكان المرءة لثلاثاً تقول في نفسها: هذا فجورٌ».

\*(و شروط المتعة ذكر الأجل والمهر، وبذلك يتميّز من نكاح الدوام)\*  
يدلُّ على ذلك ما رواه:

ص ٩٠ ﴿٥٧﴾ - محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد. و محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن زُرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا تكون مُتعة إلاّ بأمرين: بأجل مُسمّى، وأجر مُسمّى» (١).

نوارح ﴿٩١﴾ ٥٨ - و عنه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبدالله بن بكير «قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: ما كان من شرط قبيل التكااح هديقه التكااح، و ما كان بعد التكااح فهو جائزٌ، و قال: إن سُمى الأجل فهو متعة وإن لم يسم الأجل فهو نكاحٌ بات» (٢).

نقاص ﴿٩٢﴾ ٥٩ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم، عن أبان، عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المتعة، فقال: بمهر معلوم إلى أجل معلوم».

\*(و الأحوط أن يشترط على المرءة المتعة جميع شرائط المتعة: من ارتفاع الميراث والعزل إن أراد، والعدّة و غير ذلك)\*  
يدلُّ على ذلك ما رواه:

١ - قال في المسالك: لا خلاف في أنّ ذكر الأجل شرطٌ في صحّة نكاح المتعة، و لو قصد المتعة و أخلّ بذكر الأجل، فالمشهور بين الأصحاب أنه ينعقد دائماً، لموثقة ابن بكير (الآتي)، و قيل: يبطل مطلقاً، و فضل ابن إدريس فقال: إن كان الإيجاب بلفظ التزويج أو التكااح انقلب دائماً، و إن كان بلفظ التمتع بطل العقد. (ملذ)

٢ - أي دائم بحسب الواقع كما فهمه أكثر الأصحاب، أو يقال بأنه يحكم عليه ظاهراً كما في سائر الأقارير، و لا يقع واقعاً لأن ما قصده لم يقع، و ما وقع لم يقصد. و يدلُّ على أنّ المهر من أركان هذا العقد. (ملذ) و البتّ القطع و الجزم، و تقدّم الكلام فيه، راجع ص ٢٨٨ ذيل الخبر الثالث من «باب ضروب التكااح».



مع ﴿٩٣﴾ ٦٠ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن العباس بن معروف ، عن صفوان ، عن القاسم بن محمد ، عن جُبَيْرِ أَبِي سَعِيدِ الْمَكْفُوفِ ، عن الأَحْوَلِ « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام قلت : ما أدنى ما يتزوج به الرَّجُلُ المتعة؟ قال : كَفٌّ من بُرٍّ ، يقول لها : زَوِّجيني نفسك متعةً على كتابِ الله و سُنَّةِ نبيِّه ، نكاحاً غير سَفاح على أن لا أرثك و لا ترثيني و لا أطلب ولدك إلى أجل مُسمًى ، فإن بدا لي زدتك و زدتي » (١) .

ح ﴿٩٤﴾ ٦١ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن - أبي نصر ، عن ثعلبة (٢) « قال : تقول : أتزوجك متعةً على كتابِ الله و سُنَّةِ نبيِّه ، نكاحاً غير سَفاح على أن لا ترثيني و لا أرثك - كذا و كذا يوماً ، بكذا و كذا - و على أن عليك العدة » .

ث ﴿٩٥﴾ ٦٢ - و عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين . و عِدَّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سَمَاعَةَ ، عن أبي بصير « قال : لا بدّ [من] أن تقول فيه هذه الشُّروط : أتزوجك متعة - كذا و كذا يوماً ، بكذا و كذا - نكاحاً غير سَفاح ، على كتابِ الله و سُنَّةِ نبيِّه ، على أن لا ترثيني و لا أرثك ، و على أن تعتدي خمسة و أربعين يوماً - و قال بعضهم : حَيْضَةٌ - » (٣) .  
\* ( و شروط التكااح تكون بعد العقد ، لأنّ ما يكون قبل العقد لا اعتبار به و إنّما الاعتبار بما يحصل بعده (٤) ) فإن قبلتِ الشُّرْطِ الَّذِي وقع قبل العقد

١ - قيل : يدلّ على صحّة وقوع المتعة بلفظ الأمر و الماضي ، و الإيجاب من الزوج ، و دلائل الأصحاب على عدم وقوعها مدخولة .

٢ - كذا مقطوعاً ، كما في الكافي ، والمراد بثعلبة ثعلبة بن ميمون القارئ ، و كان من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ، ثقة و معدود من العلماء و الفقهاء .

٣ - هذا كلام الراوي أبي بصير .

٤ - المشهور بين الأصحاب أنّ كلّ شرط يشترط في عقد المتعة لا بدّ أن يقترن بالإيجاب و القبول ، و لاحكم لما يذكر قبل العقد و لا بعده ، و نسب إلى الشيخ القول بعدم اعتبار الشُّروط التي تذكر في العقد إلا أن يعاد عليها بعد العقد فيقبلها ، كما هو ظاهر كلامه هنا في النهاية .

مضى العقد والشرط، وإلا فكان ماتقَدَّم من الشروط باطلاً والعقد غير صحيح\*  
يدل على ذلك ما رواه:

٦٣ ﴿١٦٦﴾ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن عيسى، عن سليمان بن سالم، عن بكير بن أعين «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا اشترطت على المرأة شروط المتعة فرضيت بها فأوجبت عليها التزويج فأزود عليها شرطك الأول بعد النكاح فإن أجازته جاز وإن لم تجزه فلا يجوز عليها ما كان من الشروط قبل النكاح».

\* (وأما الميراث فإنه إن شرط أنها ترث ورثت، وإن لم يشترط فليس لها ولا له ميراث، وليس يحتاج إلى أن يشترط أنها لا ترث لأن من شروط المتعة - اللازمة أن لا يكون بينها توارث)\*

والذي يدل على أنه إذا شرط الميراث كان لهما ما رواه:

٦٤ ﴿١٧٧﴾ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام «قال: تزويج المتعة نكاح ميراث ونكاح بغير ميراث، إن اشترط الميراث كان، وإن لم يشترط<sup>(١)</sup> لم يكن».

٦٥ ﴿١٩٨﴾ - الحسين بن سعيد، عن النضر، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن مسلم «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام كم المهر - يعني في المتعة -؟ فقال: ما تراضيا عليه إلى ما شاء من الأجل، قلت: رأيت إن حملت؟ فقال: هو ولده، فإن أراد أن يستقبل أمراً جديداً<sup>(٢)</sup> فعل، وليس عليها العدة منه، وعليها من غيره خمسة وأربعون ليلة<sup>(٣)</sup>، وإن اشترط الميراث فمها على شرطها».

ولا ينافي هذا الخبر ما رواه:

٦٦ ﴿١٩٩﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن الحسن بن الجهم، عن الحسن بن موسى<sup>(٤)</sup>، عن سعيد بن يسار، عن

١ - قوله «اشترط» و «يشترط» في بعض النسخ مكانها: «اشترطت» و «اشترطت».

٢ - أي عقداً جديداً.

٣ - في بعض النسخ: «يوماً».

٤ - إن كان المراد بالحسن بن موسى «الحقّاب» فالتسند حسن، وإن كان غيره فجهول.

أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألته عن الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْءَةَ مُتَعَةً و لم يشترط الميراث ، قال : ليس بينها ميراث اشترط أو لم يشترط » .

لأنَّ هذا الخبر المراد به ما قدَّمناه من أنه سواء اشترط<sup>(١)</sup> أو لم يشترط ، فإنَّها لا تَرث فإنَّه ليس لها ميراث ، وإنَّما يحتاج ثبوته إلى شرط لا ارتفاعه .  
والَّذي يدلُّ على ما ذكرناه ما رواه :

١٠٠ ﴿ ٦٧ - مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ جَعْفَرِ ابْنِ بَشِيرٍ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَمَّانَ ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو » قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المتعة ، فقال : حلالٌ لك مِنَ اللَّهِ و رسوله ، قلت : فما حدَّها ؟ قال : من حدودها أن لا ترثها و لا ترثك ، قال : فقلت : فكم عدَّتْها ؟ فقال : خمسة و أربعون يوماً ، أو حيضة مستقيمة » .

١٠١ ﴿ ٦٨ - و أمَّا الَّذي رواه مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ فَضالٍ<sup>(٢)</sup> ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ » قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول في الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْءَةَ مُتَعَةً : إنَّها يتوارثان إذا لم يشترط ، و إنَّها - الشرط بعد التكااح » .

فالمراد بهذا الخبر إذا لم يشترط الأجل فإنَّها يتوارثان ، دون أن يكون المراد به شرط الميراث ، والَّذي يدلُّ على ذلك ما رواه :

١٠٢ ﴿ ٦٩ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ عَمَّانَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْفَضْلِ ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ » قال : قلت لأبي - عبدالله عليه السلام : كيف أقول لها إذا خلوتُ بها ؟ قال : تقول : « أَنْزَوْتُكِ مُتَعَةً عَلَيَّ كِتَابِ اللَّهِ وَ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ، لا و اِرْتَهَ وَ [لا] مَوْرُوثَةً - كذا و كذا يوماً - و إن شئت كذا و كذا سنةً - بكذا و كذا درهماً » ، و تسمي مِنَ الأجل ما تراضيا عليه قليلاً كان أو كثيراً ، فإذا قالت : نعم فقد رضيتُ فهي امرءتك و أنت أولى الناس بها ، قلت :

١ - أي اشترط نفي الميراث .

٢ - في الكافي « عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن محمد بن مسلم » ، والظاهر سقط من قلم -

التساخ ، لعدم رواية ابن فضال عن ابن مسلم بلا واسطة .

فإني أستحي أن أذكر شرط الأيتام، فقال: هو أضربُ عليك، قلت: وكيف؟ قال: إنك إن لم تشترط كان تزويج مقام لزمك التَّفَقُّة في العِدَّة، و كانت وارثاً و لم تقدر على أن تطلقها إلا طلاق السنَّة» (١).

\* (و أمَّا الأجل فإنه يشترط عليها ما شاء بعد أن يكون أيتاماً معلومةً، أو شهوراً، أو سنين) \* يدلُّ على ذلك ما رواه:

مع ﴿١٠٣﴾ ٧٠ - محمد بن يعقوب، عن عِدَّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن علي بن رثاب، عن عُمَر بن حَنْظَلَة، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: و يشارطها ما شاء من الأيتام».

مع ﴿١٠٤﴾ ٧١ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام «قال: قلت له: الرَّجُل يَتَزَوَّجَ مَتَعَةً سَنَةً أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ؟ قال: إذا كان بشيءٍ معلوم إلى أجل معلوم (٢)، قال: قلت: و تبين بغير طلاق؟ قال: نَعَمْ».

ثق ﴿١٠٥﴾ ٧٢ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن ابن بكير، عن زُرَّارَةَ «قال: قلت له: هل يجوز أن يَتَمَتَّعَ - الرَّجُلُ مِنَ الْمَرْءَةِ سَاعَةً أَوْ سَاعَتَيْنِ؟ فقال: السَّاعَةُ وَ السَّاعَتَيْنِ لَا يُوقِفُ عَلَيَّ حَدَّهُمَا (٣) وَلَكِنَّ الْعَرْدَ وَ الْعَرْدَيْنِ (٤)، وَ الْيَوْمَ وَ الْيَوْمِينَ وَ اللَّيْلَةَ (٥) وَ أَشْبَاهَ ذَلِكَ».

١ - يعني طلاقاً مشروطاً بحضور الشاهدين عدلين وغيره من الشروط، كالخلو من الحيض والتفاس وأن لا تكون في طهر الواقعة. ٢ - في الكافي: «إذا كان شيئاً معلوماً».

٣ - يعني ليس لها حد منضبط بالحث عادة فلعلها انقضت في اثناء الجماع، أو كانت فيها اصطلاحات مختلفة في تلك الأزمان، أو المراد الساعة العرفية وهي أمر غير مضبوط.

٤ - «العرْد والعردين» - بالعين والزاء المهملتين - كما في الكافي، والعرْد الذَّكَرُ المنتشر المنتصب وليس له معنى مناسب للمقام ولعله من باب الكناية عن الواقعة مرّة ومرتين. و في القاموس: «العَرْدُ: الضُّلْبُ الشَّدِيدُ الْمُتَّصِبُ، وَ الذَّكَرُ الْمُنْتَشِرُ الْمُتَّصِبُ، وَ عَرْدُ السَّهْمِ فِي الرِّمِيَّةِ: نَقْدُهَا». و في بعض النسخ: «العود والعودين». و في الهامش: «الجماع والجماعين». و في بعض نسخ الكافي بالزاي المعجمة، و في القاموس: «عرد جاريتُه كضرب: جامعها»، و هو أظهر. ٥ - في بعض النسخ: «والثلاثة»، و في الكافي مثل ما في المتن.

فما تضمن هذا الخبر من مرّة واحدة فإنّما ورد مورد الرّخصة، والأحوط ما قدّمناه أن يكون يوماً أو ليلة بحسب ما يختار[ه]. وقد روي إذا شرط دفعةً أو دفعتين فإنّه يصرف بوجهه عنها عند الفراغ منها.

ص ١٠٦ ﴿٧٣﴾ - روى ذلك محمّد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن فضال، عن القاسم بن محمّد - عن رجل سّأه - «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرّجل يتزوّج المرأة على عزّدي واحد<sup>(١)</sup>؟ قال: لا بأس، لكن إذا فرغ فليحوّل وجهه ولا ينظر».

﴿و متى تمتّع بالمرّة شهراً غير معيّن كان العقد باطلاً﴾ \*

يدلّ على ذلك ما رواه:

ص ١٠٧ ﴿٧٤﴾ - أحمد بن محمّد - عن بعض رجاله - عن عمّار بن عبد العزيز، عن عيسى بن سليمان، عن بكّار بن كردّم<sup>(٢)</sup> «قال: قلت لأبي - عبد الله عليه السلام: الرّجل يلتق المرأة فيقول لها: زوّجيني نفسك شهراً، ولا يسمّي الشهر بعينه، ثم يمضي فيلقاها بعد سنين، قال: فقال له: شهره إن كان سّأه و إن لم يكن سّعى<sup>(٣)</sup> فلا سبيل له عليها».

﴿و متى عقد عليها متعةً على مرّة واحدة مبهماً كان العقد دائماً﴾<sup>(٤)</sup> \*

١ - في بعض النسخ: «على عود واحد»، و تقدّم الكلام فيه.

٢ - بكّار بن كردّم - كجعفر - كوفي، عدّه الشيخ - رحمه الله - في رجاله من أصحاب

الضادق - عليه السلام - و حاله مجهول. ٣ - في بعض النسخ: «سّأه».

٤ - في كلامه - رحمه الله - تشويش في هذا المقام، و لعلّ حمله الخبر السابق على الرّخصة محمول على ما إذا قارن العّد بالمدّة، و ما أورده بعنوان «روي» لم يعمل به و إنّما أورده رواية، و يؤيدّه كلام النهاية حيث قال: فأما الأجل فإتراضيا عليه من شهر أو سنّة أو يوم، و قد روي أنّه يجوز أن يذكر المرّة و المرّتين، والأحوط ما قدّمناه من أنّه يذكر يوماً معلوماً، أو شهراً معيّناً، فإن ذكر المرّة و المرّتين جاز له ذلك إذا أسند إلى يوم معلوم، فإن ذكر المرّة مبهماً و لم يقرنها بالوقت كان العقد دائماً لا يزول إلا بالطلاق أو ما يجري مجراه - انتهى. و أمّا الخبر فيمكن حمله على أن المعنى أنّي أتزوّج من المرّات المرّة متعة مبهماً أي من غير ذكر مدّة، فيكون على سياق خبر أبان بن تغلب. (ملذ) أقول مرّ خير أبان تحت رقم ٦٩.

يدلُّ على ذلك ما رواه:

صع ﴿١٠٨﴾ ٧٥ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن موسى ابن سعدان، عن عبدالله بن القاسم<sup>(١)</sup>، عن هشام بن سالم الجواليقي «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أتزوج المرأة متعة مرةً مبهمة، قال: فقال: ذلك<sup>(٢)</sup> أشدُّ عليك؛ ترثها و ترثك؛ ولا يجوز لك أن تطلقها إلا على طهر و شاهدين، قلت: أصلحك الله فكيف أتزوجها؟ فقال: أياً معدودةً بشيء مسمى مقدار ما تراضيت به؛ فإذا مضت أيامها كان طلاقها في شرطها، ولا نفقة ولا عدة لها عليك<sup>(٣)</sup>، قلت: ما أقول لها؟ قال: تقول لها: «أتزوجك على كتاب الله وسنة نبيه، والله وليي و وليك - كذا و كذا شهراً بكذا و كذا درهماً - على أن لي [الله] عليك كفيلاً لتعين لي، و لا أقيم لك و لا أطلب ولدك و لا عدة لك علي، فإذا مضى شرطك فلا تزوجني حتى يمضي لك خمس و أربعون ليلة<sup>(٤)</sup>، و إن حدث بك و لَد فأعلميني».

\* (و متى انقضى الأجل و أراد الرجل زيادةً على الأجل زاد بعقدٍ مُستأنفٍ

و مهر جديد، و ليس ذلك لغيره حتى تخرج من العدة) \*

ح ﴿١٠٩﴾ ٧٦ - روى محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن سهل ابن زياد. و علي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن عبدالرحمن بن أبي نجران؛ و أحمد ابن محمد بن أبي نصر، عن أبي بصير «قال<sup>(٥)</sup>: لا بأس بأن تزيدك و تزيدها إذا - انقطع الأجل فيما بينكما، تقول لها: استحللتك بأجلٍ آخر<sup>(٦)</sup> برضى منها، و لا يجل ذلك لغيرك حتى تنقضي عدتها».

\* (و متى أراد الرجل أن يزيد في المدة قبل انقضاء الأجل فليس له ذلك إلا

١ - الظاهر هو الحضرمي، له كتاب. ٢ - أي يتقلب عقداً دائماً.

٣ - يمكن الاستدلال به على ما هو المشهور من جواز التزويج بأخت المتمتعة بعد انقضاء

العدة. (ملذ) ٤ - في بعض النسخ: «يوماً».

٥ - كذا مضمراً هنا و في الكافي أيضاً. و رواية البرنطبي عن أبي بصير مرسلة. إلا أن يقال: ما

قال الشهيد - رحمه الله - في شرح الإرشاد بأن مراسيل البرنطبي في حكم المسانيد.

٦ - في بعض النسخ: «بأجر آخر»، و في الكافي مثل ما في المتن.

أَنْ يَهَبَ لَهَا مَا بَقِيَ لَهَا مِنْ الْأَيَّامِ \* (١)

٤٠ ﴿١١٠﴾ ٧٧ - روى محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عمرو بن عثمان ، عن إبراهيم بن الفضل . و (٢) عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمٍ ؛ وَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ (٣) ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيِّ ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ « قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : جُعِلْتُ فِدَاكَ الرَّجُلُ يَتَرَوَّجُ - الْمَرْءَ مُتَعَةً فَيَتَرَوَّجُهَا عَلَى شَهْرٍ ، ثُمَّ إِتْمَانًا تَقَعُ فِي قَلْبِهِ فَيَحْبُ أَنْ يَكُونَ شَرْطُهُ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَزِيدَهَا فِي أَجْرِهَا وَ يَزِدَادُ فِي الْأَيَّامِ قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِي أَيَّامَهُ الَّتِي شَرَطَ عَلَيْهَا ؟ فَقَالَ : لَا يَجُوزُ شَرْطَانِ فِي شَرْطٍ ، قُلْتُ : فَكَيْفَ يَصْنَعُ ؟ قَالَ يَتَصَدَّقُ عَلَيْهَا بِمَا بَقِيَ مِنَ الْأَيَّامِ ، ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ شَرْطًا جَدِيدًا » .

↑  
٢٦٨

\* (وَأَمَّا الْوَلَدُ فَإِنَّهُ لَأَحَقُّ بِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ) \* يدلُّ على ذلك ما رواه :

ص ٤١ ﴿١١١﴾ ٧٨ - أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قَالَ : قُلْتُ لَهُ : أَرَأَيْتَ إِنْ حَمَلْتُ ؟ قَالَ : هُوَ وَوَلَدُهُ » .

ح ٤١ ﴿١١٢﴾ ٧٩ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ؛ و غيره « قَالَ : الْمَاءُ مَاءُ الرَّجُلِ يَضَعُهُ حَيْثُ شَاءَ إِلَّا أَنَّهُ إِنْ جَاءَ بَوْلُهُ لَمْ يَنْكَرْهُ ، وَ شَدَّدَ (٤) فِي إِنكَارِهِ الْوَلَدِ » .

٤١ ﴿١١٣﴾ ٨٠ - و عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن المختار بن محمد (٥) ؛ و

١ - هذا هو المشهور ، و ذهب ابن حزمة إلى أنه إن أراد أن يزيد في الأجل جاز و زاد في المهر ، و هو متروك ، هذا إذا كان المقدم من الحال ، و أما إذا كانت المدة الثانية مبتدأة بعد انقضاء تلك المدة ، فلا يعد جوازه على القول بعدم وجوب اتصال المدة بالصيغة ، و يمكن حمل الأخبار على الأول ، بل هو الظاهر منها . (ملذ)

٢ - عطفت على علي بن إبراهيم .

٣ - هو أبو سمينة الصيرفي الضعيف . ٤ - قيل : أي شدد عليه السلام بأنه أمر عظيم .

٥ - كذا ، و هو مهمل ، و في الرجال « مختار بن هلال » ، أو ابن بلال ، و يروي هو عن

محمد بن الحسن ، عن عبدالله بن الحسن جميعاً ، عن الفتح بن يزيد « قال : سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الشروط في المتعة ، فقال : الشروط فيها - كذا إلى كذا<sup>(١)</sup> - فإن قالت : نعم ، فذاك جائز ، ولا نقول كما أنهي إلي أن أهل العراق يقولون : إن الماء مائي والأرض لك ولست أسقي أرضك الماء ، وإن نبت هناك نبت فهو لصاحب الأرض ، فإن شرطين في شرط فاسد<sup>(٢)</sup> ، وإن رزقت ولداً فتلقيه<sup>(٣)</sup> والأمر واضح فمن شاء التلبيس على نفسه لتبس<sup>(٤)</sup> .

مع ﴿١١٤﴾ ٨١ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع « قال : سألت رجل الرضا عليه السلام - وأنا أسمع - عن الرجل يتزوج المرأة متعة و يشترط عليها<sup>(٥)</sup> أن لا يطلب ولدها فتأتي بعد ذلك بولد فينكر الولد ، فشدد<sup>(٦)</sup> في ذلك و قال : يجحد؟ وكيف يجحد - إعظماً لذلك -؟! قال الرجل : فإن اتهمها؟ قال : لا ينبغي لك أن تتزوج إلا مأمونة إن الله يقول : «الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زانٍ أو مشركٌ وحُرْمَ ذلك على المؤمنين<sup>(٧)</sup>» .

مع ﴿١١٥﴾ ٨٢ - وأما الذي رواه الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن ابن - مسكان ، عن عمر بن حنظلة « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن شروط المتعة ؟ فقال : يُشارطها على ما يشاء من العطية ، و يشترط الولد<sup>(٨)</sup> إن أراد و ليس بينها ميراث<sup>(٩)</sup> .

قوله عليه السلام : «و يشترط الولد إن أراد» لم يرد في قبول الولد و نفيه ، وإنما المراد بذلك الإفضاء إليها على وجه يكون هناك ولدٌ على جريان العادة ، لأن له أن

١ - في الاستبصار : «الشروط فيها كذا و كذا» .

٢ - أي قيدتين متنافيين في عقد واحد ، أحدهما التصرف في الأرض ، وثانيتها نتيجة -

٣ - أي تقبل .

التصرف فيها ليس لي . (ملذ عن بعض الفضلاء)

٤ - أي شرط العزل .

٥ - والحال أن التلبيس ليس بنهيء .

٦ - التور : ٣ .

٧ - مَرَّ الكلام فيه آنفاً .

٨ - يمكن أن يكون هذا الشرط مثل الشروط السابقة التي هي من لوازم العقد ، فلا ينافي

٩ - أي إن لم يشترطاً .

كون الولد له مع عدم الشرط أيضاً . (ملذ)



يشترط العزل وله أن يشترط الإفضاء وهو مخير في ذلك، فعبر عنه عما هو سبب أو كالتسبب للولد<sup>(١)</sup> على ضرب من المجاز، ولم يتناول الخيار في الخبر قبول الولد ورّاه على حال.

\* (ولا بأس بأن يتمتع الرجل من المرة الواحدة ما شاء من المرات) \*

ح ﴿١١٦﴾ ٨٣ - روى محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير - عن بعض أصحابه<sup>(٢)</sup> - عن زرارة، عن أبي جعفر عنه «قال: قلت له: جعلت فداك يتزوج المتعة<sup>(٣)</sup> وينقضي شرطها، ثم يتزوجها رجل آخر حين بانث منه ثم يتزوجها الرجل الأول حين بانث<sup>(٤)</sup> منه ثلاثاً، و تزوجت ثلاثة أزواج مجلّ للأول أن يتزوجها؟ قال: نعم؛ كم شاء، ليس هذه مثل الحرّة، هذه مستأجرة وهي بمنزلة الإمام».

\* (ومتى تزوج الرجل امرأة متعة و شرطت عليه أن لا يطأها في فرجها فليس له إلا ما اشترطت) \*

ح ﴿١١٧﴾ ٨٤ - روى محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمار بن مروان، عن أبي عبدالله عنه «قال: قلت له: رجل جاء إلى امرأة فسألها أن تزوجه نفسها، فقالت: أزوجك نفسي على أن تلتمس مني ما شئت من نظري والتماس وتنال مني ما ينال الرجل من أهله إلا أنك لا تدخل فرجك [في] فرجي، وتلدذ بما شئت، فإني أخاف الفضيحة، قال: لا بأس، ليس له إلا ما اشترط»<sup>(٥)</sup>.

\* (ولا بأس بالتمتع بالهاشمية) \*

هـ ارضع ﴿١١٨﴾ ٨٥ - روى محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن أبي عبدالله -

١ - في بعض النسخ: «بالولد». ٢ - في بعض النسخ وفي الكافي: «عن بعض أصحابنا».

٣ - كذا في النسخ، وفي الكافي: «الرجل يتزوج المتعة».

٤ - في الكافي: «يتزوجها الأول حتى بانث».

٥ - لا خلاف في جواز اشتراط عدم الوطء مطلقاً أو في بعض الأوقات ولزومه مع عدم

رضا الزوجة، واختلف في الجواز مع إذنها ورضاها. (ملذ)

البرقي، عن ابن سنان، عن منصور الصمقل، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: تمتع بالهاشمية».

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿و نكاح ملك الأيمان - إلى آخر الباب -﴾ (١). يدل على ذلك قوله تعالى: «وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ» (٢)، فأباح تعالى بظاهر اللفظ نكاح ملك الأيمان (٣)، ثم إن الملك يكون بأشياء مختلفة منها الشراء، ومنها الهبة، ومنها الميراث على حسب اختلاف وجوه التمليكات.

\* (و متى كان للرجل أولادٌ صغارٌ و لهم ممالك جاز له أن يقوم واحدةً منهن على نفسه و يطأها) \* يدل على ذلك ما رواه:

صع (١١٩) ٨٦ - محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نصر، عن داود بن سرحان «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: رجل يكون لبعض ولده جاريةً و ولده صغاراً؟ فقال: لا يصلح أن يطأها حتى يقومها قيمة عدلٍ و يأخذها و يكون لولده عليه ثمنها».

صع (١٢٠) ٨٧ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الثعمان، عن أبي الصباح (٤)، عن أبي عبدالله عليه السلام «في الرجل يكون لبعض ولده جاريةً و ولده صغاراً، هل يصلح له أن يطأها؟ فقال: يقومها قيمة عدل، ثم يأخذها فيكون لولده عليه قيمتها» (٥).

صع (١٢١) ٨٨ - وعنه، عن عده من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن موسى بن جعفر، عن عمرو بن سعيد، عن الحسن بن صدقة «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام فقلت: إن بعض أصحابنا روى أن للرجل أن ينكح جاريةً ابنه و

١ - في المقتعة: «و نكاح ملك الأيمان، و هو مختص بالإماء دون الحرائر من التسوان».

٢ - المؤمنون: ٥، والمعارج: ٢٩. ٣ - المراد وطنهن. ٤ - هو إبراهيم بن نعيم.

٥ - قال المولى المجلسي - رحمه الله - : ظاهره أنه لا يشترط ملاءة الأب و لارعاية القبطة

لعموم هذه الرواية.

جارية ابنته ، و لي ابنة و ابن ، و لابنتي جارية اشتريتها لها من صدقها فيحل لي أن أطأها ؟ فقال : لا إلا بإذنها ، قال الحسن بن الجهم : أليس قد جاء أن هذا جائز ؟ قال : نعم <sup>(١)</sup> ذلك إذا كان هو سببه ، ثم التفت إليّ و أو ما نحوي بالسبابة فقال : إذا اشتريت أنت لابنتك <sup>(٢)</sup> جارية أو لابنك و كان الابن صغيراً و لم يطأها حل لك أن تقتضها فتنكحها و إلا فلا إلا بإذنها .»

#### ﴿ ٤ - باب من أحل الله نكاحه من النساء و حرّم منهن في شرع الإسلام ﴾

قال الله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَ بَنَاتُكُمْ وَ أَخَوَاتُكُمْ وَ عَمَاتُكُمْ وَ خَالَاتُكُمْ وَ بَنَاتُ الْأَخِ وَ بَنَاتُ الْأَخْتِ وَ أُمَّهَاتُكُمْ الْوَالِدَاتِ وَ أَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَ أُمَّهَاتُ نِسَابِكُمْ وَ رِبَابِيكُمْ الْوَالِدَاتِ فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَابِكُمْ الْوَالِدَاتِ دَخَلْنَ بَيْنَ إِيْنِ لَمْ يَكُونُوا دَخَلْنَ بَيْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ، وَ خَالَاتُكُمْ الْوَالِدَاتِ مِنْ أُمَّهَاتِكُمْ ، وَ أَنْ تَحْمَمُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ، إِنْ أَلَّهَ كَانَ عَفْوَراً رَحِيماً \* وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ <sup>(٣)</sup> » ، فجميع ما تضمنت هذه الآية ذكرهن فإنهن يحرم من النكاح على كل حال ، و بأي وجه كان من وجوه النكاح : نكاح غبطة ؛ أو نكاح متعة ؛ أو ملك أيمان ، و على كل حال ، و أمّا أمهات النساء فلا يعتبر فيهن أكثر من العقد عليهن ، و لا اعتبار بالدخول بهن ، لأن الآية مطلقة غير مقيدة فليس لنا أن نشترط فيها ما ليس في ظاهرها إلا بدليل يقطع العذر <sup>(٤)</sup> ، و يؤيد هذا الظاهر أيضاً ما رواه :

نادوح ﴿ ١٢٢ ﴾ ١ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن الحسن بن موسى الحنّاب ، عن

١ - يمكن حمله على الولد الكبير قبل القبض . (م ت ق)

٢ - أي إذا كانت بالغة و لم يقبضها ، أو صغيرة و قومها على نفسه ، و كذا الابن على

الوجهين ، لكن شرط هنا الضغر لعدم الوطء . (ملذ) ٣ - النساء : ٢٣ و ٢٤ .

٤ - اعلم أن أكثر علماء الإسلام على أن تحريم أمهات النساء ليس مشروطاً بالدخول بالنساء

لقوله تعالى : « أمهات نساكنكم » ، الشامل للمدخول بها و غيرها ، و الأخبار في ذلك كثيرة . (ملذ)

غياث بن كَلُوب، عن إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يَقُولُ: الرِّبَائِبُ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ مَعَ الْأُمَّهَاتِ اللَّاتِي قَدْ دَخَلْتُمْ بِهِنَّ (١)، هُنَّ فِي- الْحُجُورِ وَغَيْرِ الْحُجُورِ سَوَاءٌ، وَالْأُمَّهَاتُ مُبْهَمَاتٌ (٢) دَخَلَ بِالْبَنَاتِ أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهِنَّ، فَحَزَمُوا وَأَبْهَمُوا مَا أَبْهَمَ اللَّهُ» (٣).

فق ﴿١٢٣﴾ ٢- أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن- إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْءَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ ابْنَتُهَا إِذَا دَخَلَ بِالْأُمِّ، فَإِذَا لَمْ يَدْخُلْ بِالْأُمِّ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِالابْنَةِ، وَإِذَا تَزَوَّجَ ابْنَتَهُ فَدَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ الْأُمُّ، وَقَالَ: الرِّبَائِبُ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَنِّ فِي الْحَجَرِ أَوْ لَمْ يَكُنَّ».

فق ﴿١٢٤﴾ ٣- الصَّقَّارُ، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ، عن وَهَّيبِ ابْنِ حَفْصٍ، عن أَبِي بَصِيرٍ (قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَقَالَ: تَحَلَّى لَهُ ابْنَتُهَا وَلَا تَحَلَّى لَهُ أُمَّهَا».

صح ﴿١٢٥﴾ ٤- فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ، عن ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عن جَمِيلِ ابْنِ دُرَّاجٍ؛ وَحَمَّادِ بْنِ عَثَانَ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «قَالَ: الْأُمُّ وَابْنَتُ

١- في بعض النسخ: «قد دخل بهن».

٢- قال ابن الأثير: ومنه حديث ابن عباس: «أبْهَمُوا مَا أَبْهَمَ اللَّهُ» قال الأزهرى: رأيت كثيراً من أهل العلم يذهبون بهذا إلى إبهام الأمر وإشكاله، وهو غلط. قال: وقوله تعالى: «حَرَّمْتُ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ» إلى قوله: «وَبَنَاتِ الْأَخْتِ» هذا كله يستقى التحريم المُبْهَم، لأنه لا يحلُّ بوجوه من الوجوه، كاتبهم من ألوان الخيل الذي لا يشية فيه تخالف مُعْظَمُ لَوْنِهِ، فلما سئل ابن عباس (ره) عن قوله تعالى: «وَأُمَّهَاتِ نِسَائِكُمْ» ولم يبين الله الدخول بهنَّ أجاب فقال: هذا من مُبْهَمِ التَّحْرِيمِ الَّذِي لَا وَجْهَ فِيهِ غَيْرُهُ، سواء دخلتم بنسائكم أو لم تدخلوا بهنَّ، فأُمَّهَاتِ نِسَائِكُمْ محرمات من جميع الجهات. وأما الرِّبَائِبُ فليست من المبهمات؛ لأنَّ لهنَّ وجهين مبينين، أُخِلَّنَّ فِي أَحَدِهِمَا وَحُرِّمْنَ فِي الْآخَرِ، فَإِذَا دُخِلَ بِأُمَّهَاتِ الرِّبَائِبِ حُرْمَتِ الرِّبَائِبِ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهِنَّ لَمْ يَحْرَمْنَ، فهذا تفسير المهم الذي أراد ابن عباس، فافهمه - انتهى كلام الأزهرى. وهذا التفسير منه إثمًا هو للرِّبَائِبِ وَالْأُمَّهَاتِ لَا لِحَالَتِ الْأَبْنَاءِ، وهو في أوَّل الحديث إثمًا جعل سؤال ابن عباس (عن قوله تعالى: «وَحَلَالٌ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ») عن الحلال لا الرِّبَائِبِ وَالْأُمَّهَاتِ.

سواء إذا لم يدخل بها - يعني إذا تزوج المرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها فإنه إن شاء تزوج أمها وإن شاء ابنتها -»<sup>(١)</sup>.

صح (١٢٦) ٥ - وما رواه محمد بن يعقوب ، عن أبي علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار . و محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان ابن يحيى ، عن منصور بن حازم « قال : كنت عند أبي عبدالله عليه السلام فأتاه رجل فسأله عن رجل تزوج امرأة فأتت قبل أن يدخل بها ؛ أيتزوج بأمها ؟ فقال أبو عبدالله عليه السلام : قد فعله رجلٌ منّا فلم نرّه بأساً ، فقلت : جعلت فداك ما تفخر الشيعة إلا بقضاء علي عليه السلام في هذه الشمخية<sup>(٢)</sup> التي أفتى بها ابن مسعود : « أنه لا بأس بذلك » ثم أتى علياً صلوات الله عليه وآله فسأله ، فقال له علي عليه السلام : من أين أخذتها ؟ فقال : من قول الله عز وجل : « وَرَبَائِكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ » ، فقال علي عليه السلام : إن هذه مستثناة و هذه مرسله<sup>(٣)</sup> و «أمهات نساكنكم» ، فقال أبو عبدالله عليه السلام للرجل : أما تسمع ما يروي هذا من علي عليه السلام ؟ فلما قت ندمت ، و قلت : أي شيء صنعت ! يقول هو : قد فعله رجلٌ منّا فلم نرّه بأساً ؛ و أقول أنا : قضى علي عليه السلام فيها ! فلقيته بعد ذلك ، فقلت : جعلت فداك مسألة الرجل إتيا كان الذي كنت تقول كان زلة مني فا تقول فيها ؟ فقال : يا شيخ تخبرني أن علياً عليه السلام قضى فيها و تسألني ما تقول فيها !! « .

١ - قوله : «يعني - الخ» من توهم الراوي ، والظاهر أنه ابن أبي عمير ، و مراده عليه السلام أنه إذا ملك امرأة و بنتها فله وطء أيها شاء ، فتحرم الأخرى ؛ كما رواه أحمد بن محمد بن عيسى في نوادره في مسألة الجمع بين الام و البنت في الملك ، لا ما توهمه الراوي و ظن به المصاهرة .

٢ - لعل المراد بها نسبة للمسألة إلى ابن مسعود ، لأنه كان ابن غافل بن حبيب بن شمع بن - فار الهذلي ، فباعثار جدّه «شمخ» ، أو باعتبار اللّغة ؛ و شمخ الرجل أي تكثير ، و الشمخ بمعنى العلو و الرفع . و في بعض النسخ : «الستجية» .

٣ - «إن هذه» أي الآية ، و قوله : «مستثناة» أي «ربائبكم» و قوله : «مرسله» أي غير مقيدة ، والمراد أن حكم البنات مستثنى من حكم الأمهات ، أي مغاير .

فهذان الخبران قد وَرَدَا شاذَّين<sup>(١)</sup> مخالِفينَ لظاهرِ كتابِ اللهِ، و كلُّ حديثٍ وَرَدَ هذا المُوَرَّدُ فإنَّه لا يجوزُ العملُ عليه، لأنَّه روي عن النَّبِيِّ ﷺ و عن-  
 الاثْمَةِ رضي الله عنها أنَّهم قالوا: إذا جاءكم مِنَّا حديثٌ فأعرضوه على كتابِ اللهِ فما وافق كتابَ اللهِ فخذوه، و ما خالفه فاطرحوه؛ أو رُدُّوه علينا، و هذان الخبران مُخالفان على ما ترى لظاهرِ كتابِ اللهِ و الأخبارِ المسندة أيضاً المفضلة<sup>(٢)</sup>، و ما هذا حكمه لا يجوزُ العملُ به.

و أما الحديثُ الأوَّلُ فمضطربُ الإسناد، لأنَّ الأصلَ فيه جميل و حماد بن-  
 عثمان و هما تارة يرويانه عن أبي عبد الله عليه السلام بلا واسطة، و أخرى يرويانه عن-  
 الحلبيِّ، عن أبي عبد الله عليه السلام، ثم إنَّ جميلًا تارة يرويه مُرسلاً عن بعض أصحابه  
 عن أحدهما، و هذا الاضطراب في الحديث ممَّا يضعف الاحتجاج به.  
 و أمَّا الَّذي رواه:

فق **١٢٧** ٦ - الصَّفَّار، عن محمد بن عبد الجبار، عن العباس بن معروف،  
 عن صفوان بن يحيى، عن محمد بن إسحاق بن عمار «قال: قلت له: رَجُلٌ تزوَّجَ  
 امرأةً و دَخَلَ بها، ثم ماتت أمحلُّ له أن يتزوَّجَ أمَّها؟ قال: سبحان الله كيف تحلُّ  
 له أمَّها و قد دَخَلَ بها، قال: قلت له: فرَجُلٌ تزوَّجَ امرأةً فهلكت قبل أن  
 يدخلَ بها، تحلُّ له أمَّها؟ قال: و ما الَّذي يحرم عليه منها و لم يدخلَ بها؟».

فهذا الخبر أيضاً لأحقُّ بالخبرين الأولين في شدوذه، و كونه مُضاداً و مخالفاً  
 لظاهر القرآن، و ما هذا حكمه لا يعمل عليه، مع أنَّه ليس فيه ذكر المقول له،  
 لأنَّ محمد بن إسحاق بن عمار قال: «قلت له» و لم يذكر من هو، و يحتمل أن  
 يكون الَّذي سأله غير الإمام و الَّذي لا يجب العمل بقوله، و إذا احتمل ذلك،  
 سقط الاحتجاج به.

و أمَّا الَّذي يدلُّ على أنَّ حكم المملوكة حكم الحرَّة فيما ذكرناه مِنْ أنَّه إذا

١ - كأنَّ الشيخ توهم أنَّ قول الراوي جزء للخبر.

٢ - في بعض النسخ: «المتصلة».

وطيئ البنت لم تحل له الأم ما رواه :

ص ١٢٨ ﴿٧﴾ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن (١) علي بن حديد، عن جميل بن دراج - عن بعض أصحابه - عن أحدهما عليهما السلام «في رجل كانت له جارية فوطئها، ثم اشترى أمها أو ابنتها؟ قال: لا تحل له».

فق ١٢٩ ﴿٨﴾ - البرزقري (٢)، عن حميد بن زياد، عن الحسن (٣)، عن محمد بن زياد، عن عمار بن مروان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قلت له: الرجل يكون عنده المملوكة و ابنتها، فيطأ إحداهما فتموت و تبقى الأخرى يصلح له أن يطأها؟ قال: لا».

ص ١٣٠ ﴿٩﴾ - الحسين بن سعيد «قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام: رجل كانت له أمة يطأها فأتت أو باعها، ثم أصاب بعد ذلك أمها هل [يحل] له أن ينكحها؟ فكتب عليه السلام: لا تحل له».

مختلف فيه ١٣١ ﴿١٠﴾ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن حماد بن عثمان (٤)؛ وخلف بن حماد، عن الفضيل بن يسار، عن ربعي بن - عبد الله «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له مملوكة يطأها فأتت ثم أصاب بعد أمها، قال: لا بأس؛ ليست بمنزلة الحرّة».

فليس فيه ما ينافي ما ذكرناه لأنه ليس في ظاهر الخبر أنه إذا أصاب بعد أمها

١ - في بعض النسخ: «و علي بن حديد» بدون «عن»، فعلى ما في المتن السند ضعيف و على ما في بعض النسخ مرسل.

٢ - المراد الحسين بن علي بن سفيان أبو عبد الله البرزقري، شيخ ثقة، يروي كتب حميد بن - زياد. و طريق الشيخ إليه صحيح في المشيخة و الفهرست.

٣ - هو الحسن بن محمد بن سماعة، و في الاستبصار: «عن الحسن بن محمد، عن محمد بن - زياد»، و ما في بعض النسخ: «عن الحسن بن محمد بن زياد، عن عمار بن مروان» الظاهر اشتباه؛ والصواب ما في المتن بقريته رواية حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة و روايته عن محمد بن زياد كثيراً.

٤ - كذا، و سيأتي مثل هذا السند تحت رقم ٢٠ من الباب، و فيه: «حماد بن عيسى؛ و خلف، عن الفضيل بن يسار، عن ربعي».

له وطؤها ، بل تضمّن أنّ له أن يصيب أمها ، و نحن نقول : إنّ له أن يصيبها بالملك والاستخدام دون الوطء ، و يكون قوله الطَّلَا : « و ليست بمنزلة الحرّة » معناه أنّ هذه ليست بمنزلة الحرّة ، لأنّ الحرّة محرّم منها الوطء و ما هو سبب لاستباحة الوطء من العقد ، و ليس كذلك المملوكة ، لأنّ الذي يحرم منها الوطء دون الملك الذي هو سبب استباحة الوطء في حال من الأحوال و بهذا افرقت - الحرّة من الأمة .

↑  
٢٧٦

وأما الرّبيبة فإنّه يعتبر فيها الدّخول بالأّم ، فتي لم يحصل الدّخول بها جاز له - العقد على البنت ، و سواء كانت قد رُبيت في حجره أو في غير ذلك ، فإنّ الحكم فيه لا يختلف في التحليل والتّحريم ، و سواء كان ذلك بعقد البتات ، أو بعقد - المتعة ، أو ملك اليمين ؛ و على كلّ حال ، و قد دلّل على ذلك ظاهر القرآن ، و قدّمنا أيضاً من الروايات ما يدلّ على ذلك <sup>(١)</sup> ، و يزيده بياناً ما رواه :

مع ﴿١٣٢﴾ ١١ - محمّد بن يعقوب ، عن محمّد بن يحيى ، عن أحمد بن محمّد ابن عيسى ، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن - الرّجل يتزوّج المرءة متعةً أجلّ له أن يتزوّج ابنتها ؟ قال : لا » .

مع ﴿١٣٣﴾ ١٢ - الحسين بن سعيد ، عن الحسن بن محبوب ؛ و فضالة بن - أيوب ، عن القلاء بن رزين ، عن محمّد بن مسلم « قال : سألت أحدهما عليهما السلام عن رجل كانت له جارية <sup>(٢)</sup> فأعتقت فتزوّجت فولدت ؛ يصلح لمولاهما الأوّل أن يتزوّج ابنتها ؟ قال : لا ؛ هي عليه حرامٌ و هي ابنته ، و الحرّة و المملوكة في هذا سواء » <sup>(٣)</sup> .

نق ﴿١٣٤﴾ ١٣ - البرزقريّ ، عن حميد ، عن الحسن بن سماعة ، عن جعفر <sup>(٤)</sup> ، عن علي بن عثمان ؛ و إسحاق بن عمار ، عن سعيد بن يسار ، عن

١ - أي عدم الفرق بين المتعة و الدوام و الملك ، و عدم اشتراط التريبة و كونها في الحجر ، لا اعتبار الدخول ، فإنّ الأخبار لا تدلّ على ذلك . (ملذ)  
٢ - المراد الجارية الموطوءة له .  
٣ - سيأتي الخبر تحت رقم ٢١ بفاوت يسير في السند و المتن و زيادة في آخره .  
٤ - هو أخو الحسن بن محمّد بن سماعة .



أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألته عن الرَّجُل تكون له الأُمَّة و لها بنت مملوكة فيشترها يصلح له أن يطأها ؟ قال : لا » .

نق ﴿ ١٣٥ ﴾ ١٤ - و عنه ، عن حميد ، عن ابن سَمَاعَةَ ، عن عبدالله بن جبلة ، عن ابن بكير ، عن زُرارة ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألته عن الرَّجُل تكون له الجارية فيصيب منها أ له أن ينكح ابنتها ؟ قال : لا ؛ هي كما قال الله : « وَ رَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ » .

نق ﴿ ١٣٦ ﴾ ١٥ - و عنه ، عن حميد ، عن ابن سَمَاعَةَ ، عن ابن جبلة ، عن علاء ، عن محمد بن مسلم « قال : قلت له : رجُلٌ كانت له جارية فأعتقت فتزوَّجت فولدت يصلح لمولاه أن يتزوَّج ابنتها ؟ قال : لا هي عليه حرام » .

مع ﴿ ١٣٧ ﴾ ١٦ - و عنه ، عن أحمد بن إدريس ، عن أحمد بن محمد ، عن صفوان ، عن عبدالله بن مسكان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألته عن رجُلٍ طلق امرأته فبانث منه و لها ابنة مملوكة و اشتراها أجلُّ له أن يطأها ؟ قال : لا » .

مع ﴿ ١٣٨ ﴾ ١٧ - فأما الذي رواه الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، عن أبان بن عثمان ، عن رزين بيتاع الأنماط « قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : رجُلٌ كانت له جارية فوطئها و باعها أو ماتت ، ثم وجد ابنتها ؛ أيطأها ؟ قال : نعم إنَّها حرَّم الله هذا من الحرائر ، فأما الإماء فلا بأس » .

مع ﴿ ١٣٩ ﴾ ١٨ - و روى هذا الخبر أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، و علي بن الحكم ، و الحسن بن علي الوشاء ، عن أبان بن عثمان ، عن رزين بيتاع الأنماط <sup>(١)</sup> ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قلت له : تكون عندي - الأُمَّة فأطأها ، ثم تموت أو تخرج من ملكي فأصبت ابنتها أجلُّ لي أن أطأها ؟ قال : نعم لا بأس به ، إنَّها حرَّم الله ذلك من الحرائر ، فأما الإماء فلا بأس به » <sup>(٢)</sup> .

١ - هو رجل مجهول لا يعرف ، كما نص عليه العلامة - رحمه الله - في الخلاصة .

٢ - أجمع الأصحاب على عدم الفرق في تحريم أم الموطوءة و بنتها بين الحرمة و الأُمَّة ، و كون الوطاء بالعقد أو الملك . (ملذ)

فأقول ما في هذا الخبر أنه شاذٌ نادرٌ ولم يَرَوْه غير بيتاع الأَمناء وإن تكرر في-  
الكَتُبِ ، و مايجري هذا المجرى في الشُّذُوذِ يجب إطرأحه و لا يعترض به على-  
الأحاديث الكثيرة ، ثم إنه قد روى ما ينقض هذه الرواية و يوافق ما قَدَّمناه ، فإذا  
كان الأمر على ما ذكرناه وَجَبَ الأَخْذُ بروايته التي توافق الروايات الأخرى ، و  
يعدل عن الرواية التي تفرَّد بها لأنه يجوز أن يكون ذلك وهماً .

↑  
٢٧٨

ص ١٤٠ ﴿ ١٩ ﴾ - روى أبو عبدالله البرزوقي<sup>(١)</sup> ، عن أحمد بن إدريس ، عن  
أحمد بن محمد بن عيسى ، عن القاسم بن محمد ، عن أبان بن عثمان ، عن رزين  
بيتاع الأَمناء ، عن أبي جعفر عليه السلام « في رجل كانت له جارية فوطئها ، ثم-  
اشترى أمها وابتها ، قال : لا تحلُّ له ، الأمُّ والبنت سواء . » .

ص ١٤١ ﴿ ٢٠ ﴾ - وأما الذي رواه محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن-  
محمد بن عيسى ، عن محمد بن سينان ، عن حماد بن عيسى ؛ و خلف<sup>(٢)</sup> ، عن ربعي  
عن الفضيل « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل كانت له مملوكة يطأها فأتت  
ثم يصيب بعد ابنتها ، قال : لا بأس ليست بمزلة الحرّة . » .

فهذا الخبر ليس فيه ذكر لإباحة الوطء وإنما تضمن أن له أن يصيبها ، و نحن  
نجوز أن يصيبها فيما بعد بأن يملكها ، وإنما المحرم منها وطؤها ، وليس له ذكر في-  
الخبر<sup>(٣)</sup> ، والذي يدل أيضاً على أن الحكم في الحرّة والأمة سواء ، ما رواه :

ص ١٤٢ ﴿ ٢١ ﴾ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن العلاء بن رزين ،  
عن محمد بن مسلم « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل كانت له جارية  
فعتقت و تزوجت فولدت أيضاً لمولأها الأول أن يتزوج ابنتها ، قال : هي  
عليه حرامٌ و هي ابنته ، الحرّة والمملوكة في هذا سواء ، ثم قرء هذه الآية : « وَ

١ - تقدّم الكلام فيه ، راجع ص ٣٢٦ ذيل الخبر ٨ .

٢ - المراد خلف بن حماد ، و تقدّم مثله تحت رقم ١٠ ص ٣٢٦ : « عن حماد بن عثمان ؛ و  
خلف بن حماد ، عن فضيل بن يسار ، عن ربعي بن عبدالله . » .

٣ - لا يخفى أن حمل الشيخ - رحمه الله - متعين في هذا الحديث للإجماع على أن الإصابة  
بمعنى الجماع محرم .

ربائكم أَلَاتِي فِي حُجُورِكُمْ (١) «» .

\* (و حَدَّ الدُّخُولِ الَّذِي يَحْرِمُ بِهِ نِكَاحَ الْبِنْتِ الْمَوَاقِعَةَ فِي الْفَرَجِ) \*

يدلُّ على ذلك ظاهر القرآن ، ثمَّ الَّذِي يُؤَكِّدُهُ ما رواه :

ص ١٤٣ ﴿ ٢٢ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن أبي نجران ، عن صفوان بن يحيى ، عن عيص بن القاسم « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل باشر امرأته وقبَّل ، غير أنه لم يفيض إليها ، ثم تزوج ابنتها ، قال : إن لم يكن أفضى إلى - الأُمِّ فلا بأس ، وإن كان أفضى إليها فلا يتزوج » .

ص ١٤٤ ﴿ ٢٣ - والذي رواه محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام « قال : سألت عن رجل تزوج امرأة فنظر إلى رأسها وإلى بعض جسدها أيتزوج ابنتها ؟ قال : لا ؛ إذا رأى منها ما يحرم على غيره فليس له أن يتزوج ابنتها » .

ص ١٤٥ ﴿ ٢٤ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن خالد بن جرير ، عن أبي الربيع « قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فكث معها أياماً لا يستطيعها غير أنه قد رأى منها ما يحرم على غيره ، ثم طلقها أيا صلح له أن يتزوج ابنتها ؟ فقال : أيا صلح له وقد رأى أمها ما رأى ؟! » (٢) .

فهاتان الروايتان محمولتان على الكراهية دون الحظر ، لأنَّ الَّذِي يَقْتَضِي - الحظر هو ما قدَّمناه من الواقعة حسب ما نطق به ظاهر القرآن .

\* (و لا يجوز للرجل أن ينكح من عقد عليها أبوه على كلِّ حالٍ) \*

قال الله تعالى : « وَ لا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ (\*) » ، فحظر

١ - « مِنْ نِسَائِكُمْ أَلَاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ - الْآيَةُ »

- النساء : ٢٣ ، وقد تقدَّم الخير بدون ذكر الآية تحت رقم ١٢ . \* - النساء : ٢٢ .

٢ - عمل هذه الأخبار الشيخ في « الخلاف » ، والمشهور عدم التحريم بدون الوطء . (ملذ) .

بظاهر اللفظ نكاح ما نكح الآباء، والتكاح عبارة عن العقد في شريعة الإسلام،  
ويؤكد ما ذكرناه ما رواه:

ص ١٤٦ ﴿٢٥﴾ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد،  
عن علي بن الحكم، عن موسى بن بكر، عن زرارة «قال: قال أبو جعفر عليه السلام:  
إن زنى رجلٍ بامرأة أبيه أو بجارية أبيه فإنَّ ذلك لا يحزَمها على زوجها ولا  
تحزَم الجارية على سيدها، وإِنما يحزَم ذلك منه إذا كان أتي الجارية وهي حلالٌ  
فلا تحلُّ تلك الجارية أبداً لأبيه ولا لابنه، وإذا تزوجَ رجلٌ امرأةً تزويجاً حلالاً  
فلا تحلُّ المرأة لأبيه ولا لابنه» (١).

ص ١٤٧ ﴿٢٦﴾ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي  
ابن الحكم، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أحمد عليه السلام «أنه  
قال: لو لم تحرم على الناس أزواج النبي صلى الله عليه وآله لقول الله عز وجل: «وما كان  
لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً» (٢)، «حرم (٣) على -  
الحسن والحسين عليهما السلام لقوله عز وجل: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء»،  
فلا يصلح للرجل أن ينكح امرأة جدّه» (٤).

ص ١٤٨ ﴿٢٧﴾ - روى محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن -  
الحسن بن محبوب، عن يونس بن يعقوب «قال: قلت لأبي إبراهيم موسى عليه السلام:  
رجل تزوج امرأة مات قبل أن يدخل بها أمحلُّ لابنه؟ فقال: إنهم يكرهونه» (٥)  
لأنه ملك العقدة» (٦).

١ - يدلُّ على أنَّ منكوحة الأب حرامٌ على الابن و بالعكس؛ وإن لم يدخلها.

٢ - الأحزاب: ٥٣. - في الكافي: «حرَّم من».

٤ - فيه ردٌّ على العاقبة، حيث كانوا يقولون بأنَّ أنكحنا صلى الله عليه وآله لم يكونوا أولاد الرسول صلى الله عليه وآله  
حقيقةً، فردَّ عليهم بأنَّ المخالفين يقولون بأنَّ حليلة الرجل حرامٌ على ولد البنت و بالعكس بهذه  
الآية، فالأبوة والبُوة حاصلتان بينهما حقيقةً، وهذا يؤيد مذهب السيد المرتضى - رحمه الله - في  
من انتسب إلى النبي صلى الله عليه وآله بالأُم. (ملذ) ٥ - في بعض النسخ: «إنكم تكرهونه».

٦ - أي التكاح و صار إبقاؤها وإزالتها بيده، أو المراد بالعقدة الوطاء تسمية للمستب  
باسم السبب. (ملذ)

\*) و متى مَلَكَ الرَّجُلُ جَارِيَةً فَلَا مَسَّهَا ، أَوْ نَظَرَ مِنْهَا إِلَى مَا لَا يَحِلُّ لغيره  
التَّظَنُّرُ إِلَيْهِ بِشَهْوَةٍ حُرِّمَتْ عَلَى أَبِيهِ وَابْنِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ \*)  
يدلّ على ذلك ما رواه :

ص ٢٨١ **﴿ ١٤٩ ﴾** ٢٨ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ أَحَدِ بْنِ مُحَمَّدٍ ،  
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْجَارِيَةُ  
فَيَقْبَلُهَا ؛ هَلْ تَحِلُّ لَوْلَدِهِ ؟ فَقَالَ : بِشَهْوَةٍ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : مَا تَرَكَ شَيْئاً إِذَا  
قَبَلَهَا بِشَهْوَةٍ ، ثُمَّ قَالَ ابْتِدَاءً مِنْهُ <sup>(١)</sup> : إِنْ جَرَدَهَا فَنَظَرَ إِلَيْهَا بِشَهْوَةٍ حُرِّمَتْ عَلَى  
أَبِيهِ وَابْنِهِ ، قُلْتُ : إِذَا نَظَرَ إِلَى جَسَدِهَا ؟ فَقَالَ : إِذَا نَظَرَ إِلَى فَرْجِهَا وَجَسَدِهَا  
بِشَهْوَةٍ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ » <sup>(٢)</sup> .

ص ٢٩ **﴿ ١٥٠ ﴾** ٢٩ - وَعَنْهُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ ،  
عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ  
عليه السلام « قَالَ : إِذَا جَرَدَ الرَّجُلُ الْجَارِيَةَ وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا ، فَلَا تَحِلُّ لِابْنِهِ » .

\*) (وَإِذَا زَنِى الرَّجُلُ بِامْرَأَةٍ حُرِّمَتْ عَلَى ابْنِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ) \* روى ذلك :  
ص ٣٠ **﴿ ١٥١ ﴾** ٣٠ - مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّقَّارُ ، عَنْ أَحَدِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ  
مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَشْعَرِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ أَبِي بصيرٍ  
« قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَفْجُرُ بِالْمَرْءَةِ أَتَحِلُّ لِابْنِهِ ؛ أَوْ يَفْجُرُ بِهَا الْابْنُ أَتَحِلُّ لِأَبِيهِ ؟

١ - أي بدون أن أسأل منه عليه السلام . والمراد بأبي الحسن الرضا عليه السلام ، كما في الكافي .

٢ - اختلف الأصحاب فيما إذا ملك الرجل أمةً و لمسها أو نظر منها إلى ما لا يحلّ لغير المالك ،  
فمنهم من نشر به التحريم إلى الأب اللامس والتاظر وابنه ، وهو قول الشيخ في النهاية وأتباعه ،  
لكن خص الحكم بالنظر والتقبيل بشهوة ، ومنهم من خص التحريم بمنظورة الأب ، ومنهم من  
نفي الحرمة مطلقاً ، وهو المشهور بين المتأخرين ، ومقتضى بعض الروايات إناطة التحريم بالنظر  
إليها بشهوة ، والنظر إلى ما يجرم على غيره ، وبعضها بمجصول التحريم بتجريدها والنظر إليها  
بشهوة ، والنظر إلى فرجها وجسدها بشهوة ، وبعضها إناطة التحريم بالنظر إلى عورتها ، و  
بعضها إناطته بتجريدها ووضع يده عليها ، ويمكن الجمع بين عموم الآية والأخبار المختلفة  
بمجموع أخبار التحريم على الكراهة ، كما فعله الأكثر ، ولا يتعدى التحريم إلى أم المنظورة  
والملموسة وبناتها على الأقوى خلافاً للشيخ في الخلاف . (ملذ)

قال: إن كان الأب أو الابن مَتَسَمًا وأخذ منها<sup>(١)</sup>. فلا تحلُّ<sup>(٢)</sup>.

جهد ﴿١٥٢﴾ ٣١ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن بُنان بن محمد، عن موسى ابن القاسم، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام «قال: سألته عن رجل زنى بامرأة هل يحلُّ لابنه أن يتزوَّجها؟ قال: لا»

\* (و متى ملك الرجل جاريةً فوقع عليها ابنه قبل مواقعتها إياها فإنها تحرم عليه، وإن كانت مواقعتها لها بعد أن وطئها أبوه لم تحرم عليه) \*.

صع ﴿١٥٣﴾ ٣٢ - روى محمد بن يعقوب، عن عِدَّة من أصحابنا، عن سهل ابن زياد، عن موسى بن جعفر، عن عمرو بن سعيد، عن مُصَدِّق بن صدقة، عن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام «في الرجل تكون عنده الجارية فيقع عليها ابن ابنه قبل أن يطأها الجدُّ، أو الرجل يزني بالمرءة هل يجوز لابنه أن يتزوَّجها؟ قال: لا، إنَّها ذلك<sup>(٣)</sup> إذا تزوَّجها فوطئها، ثم زنى بها ابنه لم يضرَّ، لأنَّ الحرام لا يُفسد الحلال، وكذلك الجارية»<sup>(٤)</sup>.

صع ﴿١٥٤﴾ ٣٣ - وأما ما رواه أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن حماد بن عثمان، عن مرزوم «قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام؛ وسُئِلَ عن امرأةٍ أمرت ابناً أن يقع على جارية لأبيه فوقع، فقال: أئمتُّ وأثمَّ ابناً، وقد سألني بعض هؤلاء

١ - في بعض النسخ: «واحد منها».

٢ - المراد بالمتَّسَم الوطء، و ظاهره مؤيد لمذاهب من اكتفى باللمس بشهوة، واختلف الأصحاب في أنَّ الزنا المتقدم على العقد هل ينشر حرمة المصاهرة كالصحيح بمعنى تحريم ما حرَّمه الصحيح من الأمِّ والبنت و تحريم موطوءة الابن على الأب و بالعكس، فذهب الأكثر إلى أنَّه ينشر الحرمة كالصحيح، و قال المفيد والمرتضى و ابن إدريس - رحمهم الله - : لا ينشر. واختاره المحقق، و المعتمد الأول للأخبار المستفيضة - انتهى. (ملذ)

٣ - أي عدم التحريم.

٤ - في المختلف: لو سبق العقد من الأب أو الابن على امرأة، ثم زنا بها الآخر، لم تحرم على العاقد، سواء دخل العاقد قبل زنا الآخر أو لم يدخل، و ذهب إليه أكثر علمائنا و شرط ابن الجنيد في الإباحة الوطء، فلو عقد و لم يدخل و دخل الآخر حرمت على العاقد و استدلت برواية عمار، و هو استدلال بالمفهوم و ضعيف.

عن هذه المسألة فقلت له: أمسكها؛ فإنَّ الحلال لا يُفسده الحرام».

فلا ينافي الخبر الأوَّل لأنَّه ليس في هذا الخبر أنَّها أمرت ابنا بمواقعتها قبل وطء الأب أو بعده، فإذا لم يكن ذلك في ظاهره واحتمل المعنيين جميعاً<sup>(١)</sup> حملناه على ما قدَّمناه، لأنَّ الخبر الأوَّل مفضلٌ وهذا مجملٌ، والحكم بالمفضل أولى منه بالمجمل، وأما الذي رواه:

٣٤ - ﴿١٥٥﴾ - محمد بن الحسن الصَّفَّار، عن أحمد بن محمد، عن محمد، عن ابن سهل، عن محمد بن منصور الكوفيّ «قال: سألت الرضا عليه السلام عن الغلام يعيث بجارية لا يملكها ولم يدرك أجلُّ لأبيه أن يشتريها ويمسها؟ قال: لا يجزىء الحرام الحلال».

فليس أيضاً منافياً لما قدَّمناه، لأنَّ قوله: «يعيث بجارية» يجوز أن يكون كنايةً عن غير الجماع، فأتما مع الجماع فإنَّها تحرم على كلِّ حالٍ حسب ما قدَّمناه. \* (ومتى كان للأب جارية ولم يطأها أو لم يباشرها بما يجري مجرى الجماع فلا بأس أن يطأها الابن إذا ملكها) \*

٣٥ - ﴿١٥٦﴾ - روى أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن عبدالرحمن بن الحجاج؛ وحفص بن البختري؛ وعلِّي بن - يقطين «قالوا: سمعنا أبا عبدالله عليه السلام يقول: عن الرِّجل تكون له الجارية أفتحلُّ لابنه؟ قال: ما لم يكن جاعاً أو مباشرةً كالجماع فلا بأس».

\* (ولا يجوز للرِّجل أن يتزوَّج من عقد عليها ابنه على كلِّ حال) \*  
قال الله تعالى: «وَ حَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَضْرَائِكُمْ»<sup>(٣)</sup>، فحرَّم بظاهره اللَّفظ أزواج الأَوْلاد بالإطلاق.

٣٦ - ﴿١٥٧﴾ - و روى محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه،

١ - في بعض النسخ: «معاً».

٢ - قال أصحاب الرجال: إنَّ علي بن يقطين روى عن الصادق عليه السلام حديثاً واحداً، والظاهر هو هذا الحديث. وفي الفقيه: «سأل عبدالرحمن بن الحجاج؛ وحفص بن البختري - الخ» و ليس هو فيه. ٣ - النساء: ٢٣.

عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «عن رجل تزوج امرأة فلامسها؟ قال: مهرها واجبٌ وهي حرامٌ على ابنه وأبيه».

ط (١٥٨) ﴿٣٧﴾ - وعنه، عن أبي عليٍّ الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن ابن مُسكان، عن الحسن بن زياد، عن محمد بن مسلم «قال: قلت له: رجلٌ تزوج امرأة فلمسها؟ قال: هي حرامٌ على أبيه وابنه، ومهرها واجبٌ».

\* (و لا يجوز الجمع بين الأختين في التزويج و لا في الوطء بملك اليمين) \*  
قال الله تعالى: «وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ (١)».

فحظر بظاهر اللفظ الجمع بينهما على كلِّ حالٍ إلا ما قد خرج منه بالدليل.

ح (١٥٩) ﴿٣٨﴾ - وروى محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه؛ وعدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعاً، عن ابن أبي نجران؛ وأحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في أختين نكح إحداهما رجلاً، ثم طلقها وهي حُبلى، ثم خطب أختها فجمعهما<sup>(٢)</sup> قبل أن تضع أختها المطلقة ولدها، فأمره أن يفارق الأخيرة حتى تضع أختها المطلقة ولدها، ثم يحطبا ويصدقها صدقها مرتين»<sup>(٣)</sup>.

\* (ومتى تزوج أختين في عقدٍ واحدٍ فليُمسِك أيتها شاء و يخلى سبيل-

الأخرى) \*

د (١٦٠) ﴿٣٩﴾ - روى محمد بن علي بن محبوب، عن علي بن السندي، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن ذرّاج - عن بعض أصحابنا - عن أحدهما عليه السلام

١ - النساء: ٢٣.

٢ - كذا في ما عندنا من النسخ، و في الفقيه «فنكحها»، والظاهر فيه «فجامعها» و صحف بقلم الناسخ.

٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : قوله: «مرتين»: إحداهما لوطء الشبهة، والأوّل مهر المثل أو المستمى، والثاني للتكاح الصحيح.



« في رجل تزوج أختين في عقدٍ واحدٍ؟ قال: هو بالخيار أن يمسك أيتها شاء و يخلي سبيل الأخرى »<sup>(١)</sup>.

\* (و من عقد على امرأة ثم عقد على أختها بعد ذلك فإنَّ العقد على الثانية باطلٌ فليمسك الأوَّلة) \*

فق ﴿١٦١﴾ ٤٠ - [و] روى محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن ابن بكير، عن علي بن رئاب<sup>(٢)</sup>، عن زُرارة بن أعين « قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأة [هي] بالعراق، ثم خرج إلى الشام فزوج امرأةً أخرى فإذا هي أخت امرأة التي بالعراق قال: يفرق بينه وبين التي تزوجها [بها] بالشام ولا يقرب المرأة حتى تنقضي عدَّة - الثانية<sup>(٣)</sup>، قلت: فإن تزوج امرأةً ثم تزوج أمها وهو لا يعلم أنها أمها؟ قال: قد وضع الله عنه جهالته بذلك، ثم قال: إذا علم أنها أمها فلا يقربها ولا يقرب - البنت حتى تنقضي عدَّة الأم منه، فإذا انقضت عدَّة الأم حلَّ له نكاح البنت، قلت: فإن جاءت الأم بولدٍ قال: هو ولده ويكون ابنه أختاً لامرأته ».

٢٨٥ ↑  
ح ﴿١٦٢﴾ ٤١ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب، عن أبي عليٍّ الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن ابن مُسكان، عن أبي بكر - الحضرمي « قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجلٌ نكح امرأةً ثم أتى أرضاً فنكح أختها وهو لا يعلم، قال: يمسك أيتها شاء و يخلي سبيل الأخرى ».

فليس هذا الخبر منافياً لما قدّمناه لأنَّ قوله عليه السلام: «يمسك أيتها شاء» محمولٌ على أنه إذا أراد إمساك الأولى فليمسكها بالعقد الثابت المستقر، وإن أراد إمساك الثانية فليطلق الأولى ثمَّ يمسك الثانية بعقد مُستأنف فلا تنافي

١ - يمكن أن يكون المراد بإمساك إحدئها الإمساك بعقد جديد، فلا ينافي قول الأكثر من بطلان النكاح رأساً، و قال الشيخ في التهاية: يتخير فن اختارها بطل نكاح الأخرى، و إلى هذا القول ذهب ابن الجيند والقاضي والعلامة في المختلف و استدلل عليه بهذا الخبر.

٢ - كذا في النسخ، و في الكافي: «و علي بن رئاب» وهو الضواب، فالتسد صحيح.

٣ - يمكن حمله على الاستحباب. (ملذ) و في بعض النسخ: «عدَّة الشامية».

بين الخبرين (١).

\* (ومتي طلق الرجل امرأته طلاقاً يملك رجعتها فيه فلا يجوز له العقد على أختها ، ومتي طلقها طلاقاً بانناً ، أو ماتت عنه ، أو بانت منه بأحد وجوه- البيئونة فلا بأس عليه بالعقد على أختها في الحال) \*

ح ﴿١٦٣﴾ ٤٢ - روى محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل طلق امرأته أو اختلعت أو بانت (٢) أله أن يتزوج بأختها ؟ قال : فقال إذا برئت عصمتها ولم يكن له عليها رجعة فله أن يخطب أختها » (٣).

جـ ﴿١٦٤﴾ ٤٣ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكِنَاني ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألت عن رجل اختلعت منه امرأته أجل له أن يخطب أختها قبل أن تنقضي عدتها ؟ فقال : إذا برئت عصمتها ولم يكن له رجعة فقد حل له أن يخطب أختها ».

د ﴿١٦٥﴾ ٤٤ - والذي رواه محمد بن يعقوب ، عن الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن عليّ الوشاء ، عن أبان ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « في رجل طلق امرأته وهي حُبلى أيتزوج أختها قبل أن تضع ؟ قال : لا يتزوجها حتى يخلو أجلها ».

١ - قال في الاستبصار : هذا محمولٌ على أنه أراد إمساك الأولى فليمسكها بالعقد الأول الثابت المستقر ، وإن أراد إمساك الثانية فليطلق الأول وليمسك الثانية بعقد مستأنف فلا ينافي ما تقدم من خبر زرارة .

٢ - في بعض النسخ : «بارئت» ، وفي المتن مثل ما في الكافي . وقوله : «برئت» في بعض النسخ : «برء» .

٣ - نقل عن السيد محمد العاملي - رحمه الله - أنه قال : لو طلق امرأة وأراد نكاح أختها ، فليس له ذلك حتى تخرج الأولى من العدة أو يكون الطلاق بانناً ، وهذا مما لا خلاف فيه بين علمائنا ، وأخبارهم به مستفيضة .

فإنه محمولٌ على أنه إذا كان طَلَّقَهَا طَلَّاقاً يملك فيه رَجَعْتَهَا ، بدلالة ما قَدَّمْنَا فِي الْأَخْبَارِ وَأَنَّهَا تَضَعْنَتْ إِذَا طَلَّقَهَا طَلَّاقاً بَائِناً جاز له العقد على أختها وإن لم تخرج مِنَ الْعِدَّةِ ، و تلك الْأَخْبَارِ مَفْضَلَةٌ وَ هَذَا الْخَبْرُ مَجْمَلٌ وَالْحُكْمُ بِالْمَفْضَلِ عَلَى الْمَجْمَلِ أَوْلَى .

\* ( فَأَمَّا الْمَتَمَتَّةُ فَقَدْ رُوِيَ فِيهَا أَنَّهُ إِذَا انْقَضَى أَجْلُهَا فَلَا يَجُوزُ الْعَقْدُ عَلَى أُخْتِهَا إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ) \*

صححه (١٦٦) ٤٥ - روى ذلك محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مَرَّار ، عن يونس « قال : قرأت في كتاب رجلٍ إلى أبي الحسن عليه السلام ؛ و روى الحسين بن سعيد أيضاً قال : قرأت في كتاب رجلٍ إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام : جُعِلْتُ فِدَاكَ الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ الْمَرْءَةَ مَتَمَّةً إِلَى أَجْلِ مَسْمَى فَيَنْقُضِي الْأَجَلَ بَيْنَهَا ، هل له أن ينكح أختها قبل أن تنقضي عِدَّتُهَا ؟ فكتب عليه السلام : لا يحلُّ أن يتزوجها حتى تنقضي عِدَّتُهَا . »

صحه (١٦٧) ٤٦ - الحسين بن سعيد ، عن القاسم ، عن علي <sup>(١)</sup> ، عن أبي إبراهيم عليه السلام « قال : سألت عن رجل طلق امرأته أيتزوج أختها ؟ قال : لا ؛ حتى تنقضي عِدَّتُهَا ، قال : و سألت عن رجل كانت له امرأة فهلكت أيتزوج أختها ؟ قال : من ساعته إن أحبَّ . »

\* ( وَ حَكْمُ الْمَتَمَتِّعِ فِي الْحَظَرِ وَالْجَمْعِ بَيْنِ الْأَخْتَيْنِ حَكْمُ الْبَيِّنَاتِ سَوَاءً لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : « وَ أَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ » عَامٌّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ) \* وَأَمَّا الَّذِي رَوَاهُ :  
صححه (١٦٨) ٤٧ - محمد بن علي بن محبوب ، عن أبي عبد الله البرقي ، عن محمد بن سينان ، عن منصور الصيقل ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : لا بأس بالرجل أن يتمتع أختين . »

فليس مَبْنِياً لِمَا قَدَّمْنَا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ظَاهِرِ الْخَبْرِ أَنَّ لَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِالْأَخْتَيْنِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ فِي حَالَتَيْنِ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي ظَاهِرِهِ حَمَلْنَاهُ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ -

العقد على كلِّ واحدةٍ منها بعد الأخرى ، و قد قدّمنا الخبر الذي تضمّن أنّ-  
المتمتعة إذا انقضى أجلها فليس لزوجها أن يتمتع بأختها حتى تنقضي عدتها، و  
هو كاشف عما قلناه، و مُنبّه على أنه لم يرد التمتع بالأختين في حالةٍ واحدةٍ.

\* ( و حُكْمُ المَالِيكِ حُكْمُ الحَرَائِرِ فِي الحِظْرِ وَالجَمْعِ بَيْنِ الأَخْتَيْنِ فِي-  
الوِطْءِ ) \* ، يدلُّ على ذلك الآية على ما قدّمناه ، و يؤكّد ذلك أيضاً ما رواه :

مع ﴿ ١٦٩ ﴾ ٤٨ - الحسين بن سعيد ، عن النَّضْر بن سُوَيْد ، عن عبد الله بن-  
سنان « قال : سمعتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول : إذا كانت عند الرَّجُل الأختان-  
المملوكتان فنكح إحديهما ثمّ بداله في الثانية فنكحها فليس ينبغي له أن ينكح-  
الأخرى حتى تخرج الأولى من ملكه، يهبها أو يبيعهما، فإن وهبها لولده يجزئه » .

نق ﴿ ١٧٠ ﴾ ٤٩ - البرّوقريّ ، عن حميد بن زياد ، عن الحسن <sup>(١)</sup> ، عن محمّد  
ابن زياد ، عن معاوية بن عمّار « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلٍ كانت  
عنده جاريتان أختان فوطئ إحديهما ثمّ بداله في الأخرى ، قال : يعتزل هذه و  
يطأ الأخرى ، قال : قلت : فإنه تنبعت نفسه للأولى ، قال : لا يقربها حتى تخرج  
تلك عن ملكه » .

مع ﴿ ١٧١ ﴾ ٥٠ - و أمّا الذي رواه أحمد بن محمّد بن عيسى ، عن الحسن بن-  
علي بن يقطين ، عن أخيه الحسين ، عن عليّ بن يقطين « قال : سألت أبا إبراهيم  
عليه السلام عن أختين مملوكتين و جمعها ، قال : مستقيم ؛ و لا أُحبُّه لك ، قال : و سألته  
عن الأمّ و البنت المملوكتين ، قال : هو أشدُّهما و لا أُحبُّه لك » .

فليس مُنافٍ لما ذكرناه ، لأنّه ليس في ظاهره أنّه مستقيم في الجمع بينها في-  
الوِطْءِ ، و إذا لم يكن ذلك في ظاهره حملناه على أنّه مستقيم في الجمع بينها في الملك ،  
و يكون قوله عليه السلام : « و لا أُحبُّه لك » كراهيةً للجمع بينها في الملك ، لأنّه [ من  
ملكها معاً فربّما شوّقت نفسه إلى و طئها ففعل ذلك فيصير مأثوماً ، و أمّا ما رواه :

١ - هو الحسن بن محمّد بن سماعة الواقفيّ كما سيجيء تحت رقم ٥١ . و محمّد بن زياد هو

ابن أبي عمير .

نق ﴿١٧٢﴾ ٥١ - التزوفري، عن حميد، عن الحسن بن سماعه قال: حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ هَاشِمٍ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «قال: قال محمد بن علي عليه السلام في أختين مملوكتين تكونان عند الرجل جميعاً قال: قال علي عليه السلام: أحلتها آية وحرمتها آية أخرى وأنا أنهى عنها نفسي وولدي».

فلا ينافي ما ذكرناه لأن قوله عليه السلام: «أحلتها آية» يعني آية الملك دون الوطء، وقوله عليه السلام: «وحرمتها آية أخرى»<sup>(١)</sup> يعني عليه السلام في الوطء دون الملك، ولا تنافي بين الآيتين ولا بين القولين، وقوله عليه السلام: «أنا أنهى عنها نفسي وولدي» يجوز أن يكون أراد به عن الوطء<sup>(٢)</sup> على جهة التحريم، ويجوز أيضاً أن يكون أراد الكراهية في الجمع بينهما في الملك حسب ما قدمناه.

\* (و متى كان عند الرجل أختان مملوكتان فوطئ إحداهما ثم وطئ الأخرى وهو عالم بأن ذلك حرام عليه فإنه تحرم عليه الأولى حتى تخرج الأخيرة من ملكه) \*

↑  
٢٨٩

يدل على ذلك ما رواه:

مجـ ﴿١٧٣﴾ ٥٢ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد ابن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكيناني، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن رجلٍ عنده أختان مملوكتان؛ فوطئ إحداهما ثم وطئ الأخرى، قال: حرمت عليه الأولى حتى تموت الأخرى، قلت: أرأيت إن باعها، فقال: إن كان إنهما يبيعهما لحاجته ولا يخطر على باله من الأخرى شيء فلا أرى بذلك بأساً، وإن كان إنهما يبيع لرجع إليه الأولى فلا».

١ - الآية المحرمة هي قوله تعالى: «أن تجمعوا بين الأختين». [النساء: ٢٣]، وأنا الآية المحللة هي قوله تعالى: «أو ما ملكت أيمانكم» [النساء: ٣].  
٢ - أي التهي عن الوطء.

ح ﴿١٧٤﴾ ٥٣ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سئل عن رجل كانت عنده أختان مملوكتان فوطئ إحدى ثم وطئ الأخرى، قال: إذا وطئ الأخرى فقد حرمت عليه الأولى حتى تموت الأخرى، قلت: أرأيت إن باعها لتحل له الأولى؟ قال: إن كان يبيعها لحاجته ولا يخطر على قلبه من الأخرى شيء فلا أرى بذلك بأساً، وإن كان إنما يبيعها ليرجع إلى الأولى فلا ولا كرامة».

ص ﴿١٧٥﴾ ٥٤ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي إبراهيم عليه السلام «قال: سألته عن رجل ملك أختين أبطؤهما جميعاً، فقال: يطأ إحداهما، فإذا وطئ الثانية فقد حرمت عليه الأولى التي وطئها حتى تموت الثانية أو يفارقها، وليس له أن يبيع الثانية من أجل الأولى ليرجع إليها إلا أن يبيع لحاجة أو يتصدق بها أو تموت».

\* (ومتى وطئ الثانية وهو لا يعلم تحريم ذلك لم تحرم عليه الأولى) \*  
يدل على ذلك ما رواه:

ث ﴿١٧٦﴾ ٥٥ - البرزقري، عن حميد، عن الحسن بن سماعة، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قلت له: الرجل يشتري الأختين فيطأ إحداهما ثم يطأ الأخرى بجهالة؟ قال: إذا وطئ - الأخيرة بجهالة لم تحرم عليه الأولى، وإن وطئ الأخيرة وهو يعلم أنها عليه حرام حرمتا عليه جميعاً» (١).

ث ﴿١٧٧﴾ ٥٦ - وعنه، عن حميد، عن الحسن بن سماعة، عن محمد بن زياد، عن عبد الغفار الطائي، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل كانت عنده أختان فوطئ إحداهما ثم أراد أن يطأ الأخرى، قال: يخرجها من ملكه، قلت: إلى من؟ قال: إلى بعض أهله، قلت: فإن جهل ذلك حتى وطئها؟ قال: حرمتا عليه كِلْتَاهُمَا».

قوله **الطَّلَا**: حرمتا عليه جميعاً، يعني به مادامتا في ملكه، و أمّا إذا زال ملك إحداهما فقد حَلَّتْ له الأخرى<sup>(١)</sup>، وقد قدّمنا ما يدل على ذلك،  
ويزيده بياناً ما رواه:

فق **﴿١٧٨﴾** ٥٧ - البرزوفري، عن حميد بن زياد، عن الحسن، عن علي بن -  
الحسن بن رباط، عن المعلّى أبي عثمان، عن أبي بصير « قال: سألت أبا عبد الله **الطَّلَا**  
عن رجل كانت له أختان مملوكتان فوطئ إحداهما ثمّ وطئ الأخرى أيرجع  
إلى الأولى فيطأها؟ قال: إذا وطئ الثانية فقد حرّمت عليه الأولى حتى تموت أو  
يبيع الثانية من غير أن يبيعهما من شهوةٍ لأجل أن يرجع إلى الأولى» .  
\* (و كلُّ هؤلاء المحرّمات بالنسب فإنهنَّ محرّمات بالرضاع) \*  
يدلُّ على ذلك ما رواه:

ح **﴿١٧٩﴾** ٥٨ - محمّد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن -  
أبي نجران، عن عبد الله بن سينان، عن أبي عبد الله **الطَّلَا** « قال: سمعته يقول: يحرم  
من الرضاع ما يحرم من القرابة» .

جـ **﴿١٨٠﴾** ٥٩ - وعنه، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد  
ابن إسماعيل، عن محمّد بن الفضيل، عن أبي الصّباح الكتّاني<sup>(٢)</sup>، عن أبي عبد الله  
**الطَّلَا** « أنه سئل عن الرضاع، فقال: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» .

ص **﴿١٨١﴾** ٦٠ - وعنه، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن  
أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن داود بن سرحان، عن أبي عبد الله **الطَّلَا** « قال:  
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» .

ص **﴿١٨٢﴾** ٦١ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن  
الحليّ « قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرضاع، فقال: يحرم منه ما  
يحرم من النسب» .

١ - لا يخفى أن حمل الشيخ مخالفاً لما اختاره من التفصيل، إلا أن يجعل الحمل على جهل

أن الإخراج من الملك موجب للتفصيل لا جهل التحريم. (ملذ) ٢ - هو إبراهيم بن نعيم.

ص ١٨٣ ﴿ ١٨٣ ﴾ - وعنه، عن القاسم، عن عليٍّ، عن أبي إبراهيم<sup>(١)</sup>، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله.

ص ١٨٤ ﴿ ١٨٤ ﴾ - وعنه، عن حماد، عن عبد الله بن المغيرة، عن عبد الله بن -  
سينان، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْقَرَابَةِ».

ح ١٨٥ ﴿ ١٨٥ ﴾ - ٦٣ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن ابن -  
أبي عمير، عن عبد الله بن سينان، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا يَصْلَحُ لِلْمَرْءِ أَنْ يَنْكِحَهَا عَمَّتُهَا وَلَا خَالَهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ».

ص ١٨٦ ﴿ ١٨٦ ﴾ - ٦٤ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن -  
محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي عبيدة «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:  
لا تنكح المرأة على عمتها<sup>(٢)</sup>، ولا على خالتها، ولا على أختها من الرضاعة، و  
قال: إن علياً عليه السلام ذكر لرسول الله صلى الله عليه وآله بنت حمزة<sup>(٣)</sup> فقال رسول الله صلى الله عليه وآله:  
أما علمت أنها بنت أخي من الرضاعة؟! و كان رسول الله صلى الله عليه وآله وعمه حمزة  
- رضي الله عنه - قد رُضِعَا مِنْ امْرَأَةٍ».

ص ١٨٧ ﴿ ١٨٧ ﴾ - ٦٥ - وعنه، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن  
محمد بن الحسن بن شمعون، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، عن سمع بن -

١ - كذا في النسخ، والظاهر هو أبو الحسن الكاظم عليه السلام الذي يروي عنه البطائني  
بلا واسطة، و يخبر بالبال أن البطائني يروي الخبر مرّة عن الكاظم عليه السلام بلا واسطة، و مرّة  
أخرى عن أبي عبد الله عليه السلام بواسطة أبي بصير، و سقط «و» من السند. و كان السند هكذا: «عليٌّ،  
عن أبي إبراهيم عليه السلام؛ و عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام». و ما في بعض النسخ: «عن علي بن -  
إبراهيم، عن أبي بصير» سهو من النسخ.

٢ - أي لا يجمعها في النكاح و كذا ما يأتي بعد.

٣ - المراد حمزة بن عبد المطلب سيّد الشهداء، قال أبو الحسن علي بن عيسى الإربلي  
رحمه الله في كشف الغمّة: أرضعت رسول الله صلى الله عليه وآله ثويبة مولاة أبي لهب قبل قدوم خليمة أتماً  
بلبن ابنها مسروح، و كانت قد أرضعت قبله عمه حمزة - رضي الله عنه -، و قال المطرزي في  
المغرب «ثويبة» تصغير المرّة من القوب، و بها سميّت مولاة أبي لهب التي أرضعت النبي صلى الله عليه وآله و  
حمزة و أباسلمة.



عبد الملك ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : ثمانية لا تحلُّ منَّا كحتمهم<sup>(١)</sup> ؟ أمتك أمها أمتك ، وأمتك<sup>(٢)</sup> أختها أمتك ، وأمتك وهي عمّتك من- الرضاع ، وأمتك وهي خالتك من الرضاع ، وأمتك وهي أرضعتك ، وأمتك وقد وطئت حتى تستبرئها بحیضة ، وأمتك وهي حُبلى من غيرك ، وأمتك وهي على سؤم<sup>(٣)</sup> ، وأمتك ولها زوج .»

\* ( و متى تزوج الرجل بجارية رضية فأرضعتها امرأة حرمتا عليه جميعاً ) \* يدلُّ على ذلك ما رواه :

نق ﴿ ١٨٨ ﴾ ٦٦ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الحميد بن عواض ، عن ابن سنان « قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : لو أن رجلاً تزوج جارية صغيرة فأرضعتها امرأة فسد نكاحه » (٣) .

والذي يدلُّ على أنه يفسد نكاحها معاً ما رواه :

ضع ﴿ ١٨٩ ﴾ ٦٧ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن محمد ، عن صالح بن-

١ - في الكافي : «أمتك أمها أمتك أو أختها أمتك» وهو الصواب ليصير الجميع ثمانية ، و على ما في المتن يصير تسعة . و معمول على ما إذا دخل بالأم أو الأخت . و سيأتي الخبر في ج ٨ «باب السراري» تحت رقم ٢ ، و فيه : «عشرة لا تحل نكاحهن» . ٢ - أي تريد أن تبيعها

على الكراهة ، أو بعثها على الحرمة ، أو لم تشتريها بعد فتكون أمتك على مجاز المشاركة . (ملذ)

٣ - أي على الكبيرة أو الصغيرة ، أو الأعم ، و تفصيل الكلام في ذلك أنه إذا كان لرجل زوجتان كبيرة و صغيرة ، فارتضعت الكبيرة الصغيرة انفسخ نكاحها ، لامتناع الجمع في النكاح بين الأم والبنت ، ثم إن كان الرضاع بلبن الزوج حرمتا مؤبداً ، لصيرورة الصغيرة بنتاً له ، و الكبيرة أمّاً لزوجته ، و أم الزوجة تحرم بالعقد على البنت عند الأكثر ، و إن كان الرضاع بلبن غيره ، فإن كان دخل بالكبيرة حرمتا أيضاً ، لأن الكبيرة أم الزوجة و الصغيرة بنت المدخول بها ، و إن لم يكن دخل بالكبيرة لم تحرم الصغيرة مؤبداً ، لأنها ربيبة و لم يدخل بأمتها ، و إن انفسخ النكاح فيجده إن شاء ، أمّا الكبيرة فتحرم بناء على تحريم أم الزوجة مطلقاً كما هو المشهور . (ملذ)

أبي حماد، عن علي بن مهزيار رواه<sup>(١)</sup> عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قيل له: أن رجلاً تزوج بجارية صغيرة فأرضعتها امرأته ثم أرضعتها امرأة أخرى، فقال ابن شيرمة: حرمت عليه الجارية وامرأته، فقال أبو جعفر عليه السلام: أخطأ ابن شيرمة! حرمت عليه الجارية وامرأته التي أرضعتها أولاً، فأما الأخيرة لم تحرم عليه لأنها أرضعت ابنته»<sup>(٢)</sup>.

وفقه هذا الحديث أن المرأة الأولى إذا أرضعت الجارية حرمت الجارية عليه، لأنها صارت بنته، وحرمت عليه المرأة الأخرى لأنها أم امرأته، قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» فإذا أرضعتها المرأة الأخيرة أرضعتها وهي بنت الرجل لا زوجته، فلم تحرم عليه لأجل ذلك<sup>(٣)</sup>.

\* (ولا يجوز للحر أن يتزوج بأكثر<sup>(٤)</sup> من أربع حرائر) \*

قال الله تعالى: «فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ التَّسَاءِ مَنَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ»، والواو هنا بمعنى «أو» بلا خلاف. \* (ومتى كان عند الرجل أربع نساء وطلق واحدةً منهن لم يحل له أن يعقد على أخرى حتى تنقضي عدة المطلقة) \*

١ - الظاهر فيه إرسال، لأن ظاهر الكلام كونه في حياة ابن شيرمة، وهو عبد الله بن شيرمة - بضم المعجمة، وإسكان الموحدة - الضبي أبو شيرمة الكوفي قاضياً، أحد أعلام العامة، توفي سنة ١٤٤هـ. وكنيته عندهم «أبو شيرمة» و«ابن شيرمة»، لكن إمكان نقل قوله بعد حياته ليس ببعيد، وعلي بن مهزيار كان من أصحاب أبي جعفر الجواد والهادي عليهما السلام.

٢ - في الكافي: «أرضعت ابنتها».

٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : أعلم أنه اختلف الأصحاب في تحريم الزوجة الثانية التي أرضعت الصغيرة، قال ابن إدريس والمحقق وأكثر المتأخرين بالتحريم، لأنها تصدق عليها أنها أم زوجته، وإن كان عقدها قد انفسخ، لأنه يشترط في صدق المشتق بقاء المعنى، فيدخل تحت قوله: «وأُمَّهَاتِ نَسَائِكُمْ»، وقال ابن الجنيد والشيخ في النهاية: لم تحرم لخروج الصغيرة من الزوجية إلى البنينة، ولا تصدق عليها عند إرضاع الثانية أنها زوجة عرفاً ولا شرعاً، وبعده أصالة الإباحة وخبر ابن مهزيار، والزواية وإن كانت ضعيفة السند لكنها مطابقة لمقتضى الأصل السالم عن المعارض صريحاً، فيترجح العمل بضمونها.

٤ - في بعض النسخ: «ولا يجوز أن يتزوج الرجل الحر بأكثر - إلخ».

ح ﴿١٩٠﴾ ٦٨ - روى محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، عن زرارة بن أعين ؛ ومحمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا جمع الرجل أربعاً فطلق إحداهن فلا يتزوج - الخامسة حتى تنقضي عدة المرأة التي طلق ، وقال : لا يجمع مائة في خمس » (١).

ص ﴿١٩١﴾ ٦٩ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن ابن أبي حمزة « قال : سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يكون له أربع نسوة فيطلق إحداهن أيتزوج مكانها أخرى ؟ قال : لا حتى تنقضي عدتها ».

ص ﴿١٩٢﴾ ٧٠ - وعنه ، عن عده من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس « قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : في رجل كانت تحته أربع نسوة فطلق واحدة ثم نكح أخرى قبل أن تستكمل المطلقة العدة ، قال : فليلحقها بأهلها حتى تستكمل المطلقة أجلها وتستقبل الأخرى عدة أخرى (٢) ولها صداقها إن كان دخل بها ، وإن لم يكن دخل بها فله ماله ولا عدة عليها ، ثم إن شاء أهلها بعد انقضاء عدتها زوجه وإن شاؤوا لم يزوجه ».

ص ﴿١٩٣﴾ ٧١ - الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن عتبة بن مضعب « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل كانت له ثلاث نسوة فتزوج

١ - المشهور جواز العقد على الخامسة في العدة البائنة ، وأطلق المفيد - رحمه الله - عدم الجواز ، ولعل وجه إطلاق الزوايات كخير زرارة وابن مسلم هذا ، لكن لا يبعد حملها على الطلاق الرجعي بقرينه قوله : « لا يجمع مائة في خمس » فإن الطلاق البائن لا يتحقق معه جمع الماء في خمس وإن بقيت العدة ، لأنها بالخروج عن عصمة التكااح تصير كالأجنبية ، والمسألة محل إشكال ، وإن كان القول بالجواز مؤيداً بالأصل والشهرة ، لكن ظاهر أكثر الأخبار مع المفيد . والأحوط الترك . (ملذ)

٢ - أي سوى عدة المطلقة من حين الوطء ، لا بعد انقضاء عدة المطلقة ، وهو محمول على الشبهة من الجانبين أو في أحدهما ، فلو علما التحريم فالظاهر عدم الاحتياج إلى العدة ، وقوله : « فليلحقها بأهلها » لبيان أن هذه العدة لا يلزم أن تكون في بيت الزوج كالرجعية . (ملذ)

٢٩٤ ↑

عليهنَّ امرأتين في عقدٍ واحدٍ فدخل بواحدةٍ منها ، ثم مات ، فقال : إن كان دخل بالمرأة التي بدتْ باسمها وذكرها عند عقد النكاح فإن نكاحها جائزٌ ولها الميراث وعليها العدة ، وإن كان دخل بالمرأة التي سُئمت و ذكرت بعد ذكر المرأة الأولى فإن نكاحها باطلٌ ولا ميراث لها وعليها العدة»<sup>(١)</sup>

\* (و متى تزوج بجمس نسوة في عقد واحدٍ فليخلَّ سبيل أيتهنَّ شاء و يمسك أربعاً) \*

ح ﴿١٩٤﴾ ٧٢ - روى محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دُرَّاج ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل تزوج خساً في عقدة واحدة<sup>(١)</sup> قال : يخلي سبيل أيتهنَّ شاء و يمسك الأربع » .

\* (والمجوسى إذا أسلم و عنده أكثر من أربع نسوة فليمسك منهنَّ أربعاً ممن تحلُّ منّا كحتمهنَّ و يخلي سبيل الأخر<sup>(٢)</sup>) \*

جـ ﴿١٩٥﴾ ٧٣ - روى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن عبدالله بن هلال ، عن عتبة بن هلال بن خالد ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل تجوسى أسلم و له سبع نسوة و أسلمن معه كيف يصنع ؟ قال : يمسك أربعاً و يطلق ثلاثاً » .

\* (و لا يجوز للمملوك أن يعقد على أكثر من حرتين و لا على أكثر من أربع إماء) \*

ص ﴿١٩٦﴾ ٧٤ - روى أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن عبدالله بن مسكان ، عن الحلبي ، عن الحسن بن زياد « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المملوك ما يحلُّ له من النساء ؟ قال : حرتان أو أربع إماء » .

ض ﴿١٩٧﴾ ٧٥ - و عنه ، عن الحسين ، عن صفوان ، عن موسى<sup>(٣)</sup> ، عن

١ - إطلاق الوحدة عليها مجاز ، والمراد ظاهراً وقوعها في مجلس واحد ، فعليه بطلان عقد الأخيرة ، والله يعلم ، و يمكن حمله على الإمساك بعقد جديد هن . ٢ - في نسخة : « الأخرى » .  
٣ - هو ابن بكر الواسطي . \* - سياتى الخبر ج ٩ « باب ميراث المطلقات » تحت رقم ٧ بنامه .

زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: لا يجمع العبد المملوك من النساء أكثر من -  
الحرّتين».

ص ١٩٨ ﴿٧٦﴾ - وهذا الإسناد «قال: إذا أذن الرّجل لعبده أن يتسرّي في  
ماله، فإنه يتسرّي كمّ شاء بعد أن يكون قد أذن له في ذلك».

ص ١٩٩ ﴿٧٧﴾ - الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن العلاء، عن محمد  
ابن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألته عن المملوك يتزوّج أربع خرائر،  
قال: لا يتزوّج إلا حرّتين إن شاء أو أربع إماء».

### ﴿٥﴾ - باب من يحرم نكاحهنّ بالأسياب دون الأنساب

قال الشّيخ - رحمه الله - : ﴿و نكاح الكافرة محرّم بسبب كفرها، سواء  
كانت عبادة وثن، أو مجوسية، أو يهودية، أو نصرانية﴾.

يدلّ على ذلك قوله تعالى: «وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ<sup>(١)</sup>» فنهى عن  
تزويج المشركات قبل إيمانهنّ، ونهيه تعالى على الحظر، ويدلّ عليه أيضاً قوله  
تعالى: «وَلَا تُمَسِّكُوا بَعْضَ الْكُوفِرِ<sup>(٢)</sup>» فنهى عن التمسك ببعض الكافرات،  
واليهود والتصارى من الكفار بلا خلاف، ألا ترى أنّ الله تعالى قد سمّاهم  
كفاراً مع إضافته إياهم إلى أهل الكتاب في قوله: «لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ -  
الكتاب<sup>(٣)</sup>»، وهذا نصّ في تسميتهم بالكفرة صريح، وفي ذلك حظر التمسك  
بعضمتنّ حسب ما قدّمناه، ويؤكد هذا الظاهر ما رواه:

نق ﴿٢٠٠﴾ ١ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد،  
عن ابن فضال، عن الحسن بن الجهم «قال: قال لي أبو الحسن الرضا عليه السلام: يا  
أحمد ما تقول في رجل تزوّج بنصرانية على مسلمة؟ قلت: جعلت فداك وما  
قولي بين يديك، قال: لتقولنّ فإنّ ذلك يُعلم به قولي، قلت: لا يجوز تزويج -

التصرائية على المسلمة و لا [على] غير مسلمة ، قال : لم ؟ قلت : لقول الله عزَّوجلَّ : « وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ » ، قال : فما تقول في هذه الآية : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ <sup>(\*)</sup> » ؟ فقلتُ : قوله تعالى : « وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ » نسختُ هذه الآية ، فتبسّم ثم سكت <sup>(١)</sup> .

صع ﴿٢٠١﴾ ٢ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن أحمد بن عمر ، عن دُرست الواسطي ، عن علي بن رئاب ، عن زُرارة بن أعين ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : لا ينبغي نكاح أهل الكتاب ، قلت : جعلت فداك وأين تحريره ؟ قال : قوله : « وَلَا تُنْكِحُوا بِعِصْمِ الْكُوفِرِ » .

ح ﴿٢٠٢﴾ ٣ - وعنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن زُرارة بن أعين « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عزَّوجلَّ : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ » ، فقال : هي منسوخة <sup>(٢)</sup> بقوله : « وَلَا تُنْكِحُوا بِعِصْمِ الْكُوفِرِ » .

ث ﴿٢٠٣﴾ ٤ - فأما ما رواه علي بن الحسن الطاطري ، عن محمد بن أبي حمزة ، عن أبي مريم الأنصاري <sup>(٣)</sup> ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : سألته عن طعام أهل الكتاب <sup>(٤)</sup> و نكاحهم حلالٌ هو ؟ فقال : نعم ، قد كانت

١ - « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن » في سورة البقرة التي نزلت قبل سورة المائدة ، و آية : « والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم » في سورة المائدة التي نزلت بعد سورة البقرة اتفاقاً و آياتها كلها محكمة لم تنسخ . و لعل تبسّمه عليه السلام لوهم الزاوي .

٢ - قال المولى المجلسي - رحمه الله - : يمكن أن يكون إباحتها منسوخة بالكرهية ، فإن التهي أعم منها و من الحرمة . ٣ - هو عبدالغفار بن القاسم الأنصاري الكوفي .

٤ - المراد بالطعام : الخنطة والشعير ، والتمر ، قال الجزري : الطعام عامٌ في كل ما يُقتات من الخنطة والشعير والتمر وغير ذلك - إلى أن قال - : و في حديث أبي سعيد « كتنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير » ، وقيل : أراد به البز ، وقيل : التمر ، وهو أشبه ، لأن البز كان عندهم قليلاً لا يتسع لإخراج زكاة الفطر ، و قال الخليل : إن العالي في كلام العرب أن الطعام هو البز خاصة - انتهى ، والخليل هو الفراهيدي صاحب كتاب العين و هو أفضل الناس في الأدب وقوله حجة فيه ، و فضله أشهر من أن يذكر . \* - المائدة : ٥ .

تحت طلحة يهودية».

نق ﴿٢٠٤﴾ ٥ - وعنه<sup>(١)</sup> عن الحسن بن محبوب، عن العلاء [بن رزين]، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألته عن نكاح اليهودية والتصرانية، فقال: لا بأس به، أما علمت أنه كان تحت طلحة بن عبيدالله يهودية على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟!».

صح ﴿٢٠٥﴾ ٦ - [و] روى محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد ابن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن معاوية بن وهب؛ وغيره، عن أبي- عبدالله عليه السلام «في الرجل المؤمن يتزوج باليهودية والتصرانية؟ قال: إذا أصاب- المسلمة فما يصنع باليهودية والتصرانية؟! فقلت له: يكون له فيها الهوى، فقال: إن فعل فليمنعها من شرب الخمر و أكل لحم الخنزير، واعلم أن عليه في دينه في تزويجه إياها غصاصة»<sup>(٢)</sup>.

و ما جرى تجرى هذه الأخبار و مما تضمنت إباحة نكاح اليهوديات والتصرانيات فإنها تحتمل وجوهاً من التأويل:

منها: أن تكون هذه الأخبار خرجت مخرج التقيية؛ لأن كل من خالفنا يذهب إلى إباحة ذلك، فيجوز أن تكون هذه الأخبار وردت وفقاً لهم كما وردت أخبار كثيرة على هذا الوجه.

و منها: أن تكون هذه الأخبار تناولت إباحة من لا تكون مستبصرة معتقدة للكفر متدينة به بل تكون مستضعفة، فإن نكاح من يجري هذا المجرى جائز، يدل على ذلك ما رواه:

صح ﴿٢٠٦﴾ ٧ - محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن معلى بن- محمد، عن الحسن بن علي، عن أبان، عن زرارة بن أعين «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن نكاح اليهودية والتصرانية، قال: لا يصلح للمسلم نكاح اليهودية والتصرانية إنما يحلُّ منهنَّ نكاح البله».

↑  
٢٩٨

ومنها: أن يكون ذلك إباحة في حال الصّرورة و عند عدم المصلحة و يجري ذلك مجرى إباحة الميتة والدّم عند الخوف على النفس .  
والذي يبيّن ما ذكرناه ما رواه :

٢٠٧ ﴿ ٨ - محمد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مزار ، عن يونس <sup>(١)</sup> عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا ينبغي للمسلم أن يتزوج يهودية و لا نصرانية و هو يجد مسلمة حرة أو أمة .  
٢٠٨ ﴿ ٩ - محمد بن عليّ بن محبوب ، عن القاسم بن محمد <sup>(٢)</sup> ، عن سليمان ابن داود أبي أيوب ، عن حفص بن غياث « قال : كتب [إليّ] بعض إخواني أن أسأل أبا عبد الله عليه السلام عن مسائل فسألته عن الأسير هل يتزوج <sup>(٣)</sup> في دار الحرب ؟ فقال : أكره ذلك ، فإن فعل في بلاد الرّوم فليس هو بجرّام و هو نكاح ، وأما في - التّرك و الدّيلم و الخزر <sup>(٤)</sup> فلا يجزئ له ذلك .» .

ومنها: أن يكون هذا إباحة في العقد عليهنّ عقد المتعة لأنّنا قد بيّنا أنّ ذلك جائز فيما مضى ، و يزيده بياناً ما رواه :

٢٠٩ ﴿ ١٠ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن سينان ، عن أبان <sup>٢٩٩</sup>

١ - يعني ابن عبد الرحمن . ٢ - هو الإصهبانيّ المعروف بـ «كاسولا» ، و الظاهر أنّ روايه سقط من السند ، و سيأتي الخبر ص ٤٩٨ تحت رقم ٣٨ و فيه : «محمد بن علي بن محبوب ، عن عليّ بن محمد ، عن القاسم بن محمد» ، و هو ابن شيرة القاسانيّ .

٣ - في بعض النسخ و في الكافي : «هل له أن يتزوج» .

٤ - الظاهر أنّ المراد بـ «التّرك» : المغول ، و بـ «الدّيلم» الأكراد ، و هم ساكنوا ديلمستان ، كورة واسعة في الجبال بين إربل و همدان ، و أهلها جلّهم أكراد ، و كان الدّيلم في أيام الفرس معسكرهم ، و الخزر - بالتحريك - : صنف من التّودان ، و قيل : من التّرك ، و هم طوائف ؛ منهم مسلمون و نصارى ؛ و فيهم عبدة الأوثان في تلك الأيّام ، و لهم لسان غير لسان التّرك ، و هم صنفان : صنف يستقون قراجر ، و هم إيل مستقون بتركان منسوبون بـ «قاجارنويان» أمير من أمراء مغول ، و هم سمّ يضرّبون لشدة التّمرّة إلى السّواد ؛ و صنف بيض ، ظاهر الجمال و الحشّن ، سكنوا إرمنية و شام بعد انقراض دولة إيلبك خانيان (آل أفراسياب) و هم كالقبائل الأخرى اشتغلوا بالقتل و الغارة و كانوا من أعداء العرب قبل الإسلام و بعده ، هذا ، ثم اعلم أنّ الخبر خاصّ بزمان الصّدور لا بكلّ الأزمان ، و مرّ الخبر ج ٦ «باب أحكام الأسارى» تحت رقم ١ .



ابن عثمان، عن زرارة « قال : سمعته يقول: لا بأس أن يتزوج اليهودية والنصرانية متعةً وعنده امرأة » (١).

فأما ما روي من الأحاديث مما يتضمن أحكام ما يبتي على صحة العقد مثل الميراث والطلاق والعدة و ما أشبه ذلك فإنه يحتمل جميع ما ذكرناه، و يحتمل أيضاً أن تكون هذه الأحكام مخصوصة بمن كان يهودياً أو نصرانياً و عنده يهودية أو نصرانية ثم أسلم هو، فإن العقد لا يزول بإسلامه بل يكون ثابتاً و تجري هذه الأحكام عليه حسب ما وردت به الأخبار .  
والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه :

صح (٢١٠) ١١ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر، عن ابن سينان، عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل هاجر و ترك امرأته في المشركين ثم لحقت به بعد ذلك أيسكها بالنكاح أو تنقطع عصمتها ؟ قال : لا بل يسكها و هي امرأته » (٢).

\* ( و متى أسلمت المرأة و لم يُسلم زوجها فإنه يملك عقد نكاحها إلا أنه لا يقربها و لا يمكن من الخلوة بها ) \*

صح (٢١١) ١٢ - روى محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن علي بن حديد، عن جميل بن دراج - عن بعض أصحابنا - عن أحدهما عليه السلام « أنه قال : في اليهودي والنصراني والمجوسي إذا أسلمت امرأته و لم يُسلم، قال : هما علي نكاحها و لا يُفرق بينهما و لا يُترك يخرج بها (٣) من دار الإسلام

١ - تحمل المرأة على الكفاية أو الأمة، و إلا يعارض الخبر ما رواه الكليني (ج ٥ ص ٣٥٧) بسند صحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام « قال : لا يتزوج اليهودية ولا النصرانية على المسلمة ». و في معناه أخبار أخرى. و لا خلاف في عدم الجواز بين علمائنا إلا مع الإذن. و حملوا الجواز على المتعة والمنع على الدوام.

٢ - حمل على الكفاية، و لا خلاف في جواز نكاح الكفاية استدامة، وإثنا الخلاف في الابتداء، و لا يبطل النكاح بإسلامه سواء كان قبل الدخول أو بعده. (ملذ)

٣ - في بعض النسخ: «ولا يترك أن يخرج بها»، و في الاستبصار مثل ما في المتن.

إلى دار الكفر» (١).

ص ١٣ ﴿٢١٢﴾ - وأما الذي رواه أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن - محمد بن أبي نصر « قال : سألت الرضا عليه السلام عن الرجل تكون له الزوجة - التصرانية فتسلم هل يحل لها أن تقيم معه ؟ قال : إذا أسلمت لم تحل له ، قلت : جعلت فداك فإن الزوج أسلم بعد ذلك أيكونان على النكاح ؟ قال : لا ، بتزويج جديد» (٢).

٣٠٠ ↑

فلا ينافي الخبر الأول ، لأن هذا الخبر محمولٌ على من يكون قد ترك شرائط الذمة ، فإن من كان حاله ما ذكرناه و أسلمت امرأته فإنه ينتظر به مدة انقضاء عدتها فإذا أسلم كان أحق بها ، وإن لم يُسلم فقد بانت منه .

والذي يدل على أنهم متى أخلوا بشرائط الذمة بطلت ذمتهم ما رواه :

نق ﴿٢١٣﴾ ١٤ - علي بن الحسن بن فضال ، عن عمرو بن عثمان ، عن - الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن زُرارة ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله قبل الجزية من أهل الذمة على أن لا يأكلوا الرِّبَا ، ولا يأكلوا لحم الخنزير ، ولا ينكحوا الأخوات ولا بنات الأخ ولا بنات الأخت ، فمن فعل ذلك منهم (٣) برئت منه ذمة الله و ذمة رسوله ، قال : فليس لهم اليوم ذمة » .

والذي يدل على أنها متى خرجت من العدة بانت منه ما رواه :

ص ١٥ ﴿٢١٤﴾ - محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن البرقي ، عن التوفلي ، عن الشكوي ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام « إن امرأةً مجوسيةً أسلمت قبل زوجها ، قال علي عليه السلام : أسلم ؟ قال : لا ، ففرق بينها ، ثم قال : إن أسلمت قبل انقضاء عدتها فهي امرأتك ، وإن انقضت عدتها قبل أن تُسلم ثم أسلمت فأنت خاطبٌ من الخطاب » .

ص ١٦ ﴿٢١٥﴾ - وعنه ، عن معاوية بن حُكيم ، عن محمد بن خالد -

١ - في بعض النسخ : « إلى دار الهجرة » .

٢ - يمكن حمله على ما بعد العدة . ٣ - أي علانية .

الْقَيْلِاسِيِّ ، عن ابنِ رِثَابٍ ؛ وَأَبَانٍ جَمِيعاً ، عن منصورِ بنِ حازِمٍ « قال : سألتُ أبا عبد الله عليه السَّلام عن رَجُلٍ مجوسِيٍّ <sup>(١)</sup> كانت تحتَه امرءَةٌ على دينه ، فأسلم أو أسلمت ، قال : ينتظرُ بذلك انقضاءَ عِدَّتِها ، فإن أسلمت أو أسلم قبل انقضاء عِدَّتِها <sup>(٢)</sup> فهما على نكاحِهما الأوَّل ، وإن هو لم يُسلم حتى تنقضي العِدَّة فقد بانَتْ منه » .

وَالَّذِي يَدُلُّ على أَنَّهُ متى كان بشرائطِ الدَّمَّة لا تبين منه وإنْ انقضتْ عِدَّتِها ما رواه :

ح ﴿ ٢١٦ ﴾ ١٧ - مُحَمَّدُ بنِ يَعْقُوبَ ، عن عَلِيِّ بنِ إِبراهيمَ ، عن أَبِيهِ ، عن ابنِ - أَبِي عُمَيْرٍ - عن بعضِ أصحابِه - عن مُحَمَّدِ بنِ مسلمَ ، عن أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام « قال : إنَّ أَهْلَ الكِتابِ وجميعَ مَنْ له ذِمَّةٌ إذا أسلمَ أحدُ الزَّوجينَ فهما على نكاحِهما ، و ليس له أنْ يخرِجَها من دارِ الإسلامِ إلى غيرِها ، و لا يبيتَ معها ولكنَّه يأتيها بالْتَهَارِ ، و إنَّما المُشركونَ مثلُ مُشركي العَرَبِ و غيرِهم فهم على نكاحِهم إلى انقضاءِ العِدَّةِ ، فإنْ أسلمتِ المرءَةُ ثمَّ أسلمَ الرَّجُلُ قبلَ انقضاءِ عِدَّتِها فهي امرءَةٌ ، و إنْ لم يُسلمْ إلا بعدَ انقضاءِ العِدَّةِ فقد بانَتْ منه و لا سبيلَ له عليها ، و كذلكَ جميعَ مَنْ لا ذِمَّةَ له ، و لا ينبغي للمُسلمِ أنْ يتزوَّجَ يهوديَّةً و لا نصرانيَّةً و هو يجدُ مسلمةً حُرَّةً أو أمةً » .

قال الشَّيخُ - رحمه الله - ﴿ و لا يجوزُ نكاحُ النَّاصِبيَّةِ المظهِرَةِ لِعِدْوَةِ آلِ مُحَمَّدٍ عليه السلام ، و لا بأَسِّ بنكاحِ المُستضعفاتِ مِنْهُنَّ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
يدلُّ على ذلك ما ثبت من كَوْنِ هؤُلاءِ كُفَّاراً بأدلةٍ ليس هذا موضعُ

١ - كذا في النَّسخ ، و رواه الكلينيُّ بإسناده «عن أبان ، عن منصور بن حازم» و فيه هنا زيادة ، و هي : «أو مشرك من غير أهل الكتاب» .

٢ - في الاستبصار بعد هذا «فإن هو أسلم فهما على نكاحها الأوَّل حتى تنقضي العدة - الخ» .

٣ - يظهر من أوَّل كلامه جواز نكاح المخالفين غير التواصب ، و من آخره عدم جواز غير المُستضعفين منهم ، و يمكن توجيه كلامه بأن نبي البأس نبي الكراهة في المُستضعفين ، أو حمل التواصب على ما يعمُّ المخالفين غير المُستضعفين .

شرحها، وإذا ثبت كفرهم فلا تجوز منّا كحتم حسب ما قدّمناه، ويزيد ذلك بياناً ما رواه:

فق ﴿٢١٧﴾ ١٨ - عليّ بن الحسن بن فضال، عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن الفضيل بن يسار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يتزوّج المؤمن بالتأصّبة<sup>(١)</sup> المعروفة بذلك».

صح ﴿٢١٨﴾ ١٩ - الحسين بن سعيد، عن الثّضر بن سويد، عن عبد الله بن -  
٣٠٢ سينان «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التّأصّب الذي عُرف نصّبُه وعداوتُه هل يزوّجه المؤمن<sup>(٢)</sup> وهو قادرٌ على ردّه وهو لا يعلم برّدّه<sup>(٣)</sup>، قال: لا يتزوّج المؤمن التّأصّبة، ولا يتزوّج التّأصّب مؤمنة، ولا يتزوّج المستضعف مؤمنة».

فق مصح ﴿٢١٩﴾ ٢٠ - محمّد بن يعقوب، عن عِدّة من أصحابنا، عن أحمد بن -  
محمّد، عن ابن فضال، عن ابن بُكير، عن زُرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: دخل رجلٌ على عليّ بن الحسين عليهما السلام فقال: إن امرءتك الشّيبانية خارجيّة تشتم عليّاً عليه السلام فإن سرّك أن أسمعك ذلك منها أسمعك<sup>(٤)</sup>؟ فقال: نعم، قال: فإذا كان غداً حين تريد أن تخرج كما كنت تخرج فعدّ واكمن في جانب الدّار<sup>(٥)</sup>، قال: فلمّا كان من الغد كمن في جانب الدّار وجاء الرّجل فكلّمها فتبين ذلك منها فخلّى سبيلها وكانت تُعجبه».

صح ﴿٢٢٠﴾ ٢١ - علي بن الحسن بن فضال، عن محمّد بن عليّ، عن أبي -  
جميلة، عن سندي، عن الفضيل بن يسار «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المرءة -  
العارفة هل أزوّجها التّأصّب؟ قال: لا، لأنّ التّأصّب كافر، قال: فأزوّجها -  
الرّجل غير التّأصّب ولا العارف؟ فقال: غيره أحبّ إليّ منه<sup>(٦)</sup>».

١ - في بعض النسخ: «بالتأصّبة».

٢ - أي بأن يزوّج المؤمن ابنته إياه، وفي الكافي بسند آخر: «هل تزوّجه المؤمنة».

٣ - أي لا يعلم بعدم ارتضائه له. ٤ - في الكافي: «ذاك أسمعك».

٥ - كمن كموناً - من باب قعد - توارى واستخفى. (المصباح) ٦ - ظاهره الكراهة.

ثق ﴿٢٢١﴾ ٢٢ - وعنه، عن أحمد بن الحسن، عن أبيه، عن علي بن الحسن ابن رباط، عن ابن أذينة، عن فضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: ذُكر- النَّصَابُ<sup>(١)</sup> فقال: لا تناكحهم، ولا تأكل ذبيحتهم، ولا تسكن معهم».

صح ﴿٢٢٢﴾ ٢٣ - فأما الذي رواه الحسين بن سعيد، عن الثَّضْر بن سُؤيد، عن عبد الله بن سنان «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام بِمَ يَكُون الرَّجُلُ مُسْلِمًا تَحُلُّ مُنَاكَحَتَهُ وَمَوَارِثَتَهُ، وَبِمَ يَجْرِمُ دَمُهُ؟ فقال: يجرم دمه بالإسلام إذا أظهر، وتحلُّ مَنَاكَحَتَهُ وَمَوَارِثَتَهُ».

٣.٣ ↑

فليس بمنافٍ لما قَدَّمناه لأنَّ من ظَهَرَ منه العداوة والنَّصَب لأهل بيت- رسول الله صلى الله عليه وآله لا يكون قد أظهر الإسلام<sup>(\*)</sup>، بل يكون على غاية في إظهار- الكفر، والخبر إنَّما تضمَّن مَنْ أظهر الإسلام، وهؤلاء ليسوا بظاهري- الإسلام<sup>(٢)</sup>، والذي رواه:

ثق ﴿٢٢٣﴾ ٢٤ - الحسين بن سعيد، عن أحمد بن محمد، عن عبد الكريم<sup>(٣)</sup>، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: تزوَّجوا في الشكَّاء ولا تزوَّجوه، لأنَّ المرأة تأخذ من دين زوجها ويقهرها على دينه»<sup>(٤)</sup>.

فليس بمنافٍ لما قَدَّمناه لأنَّه محمولٌ على المستضعفات والبُله منهنَّ دون- المُغَلَّبات المشهورات بعداوة مَنْ ذكرناه، [و] يبيِّن عَمَّا ذكرناه ما رواه:

صح ﴿٢٢٤﴾ ٢٥ - الحسين بن سعيد، عن الثَّضْر بن سُؤيد، عن يحيى الحلبي، عن عبد الحميد الطَّائِي، عن زُرارة «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أنزَّج مُرْجئةً أو حُروريةً؟ قال: لا، عليك بالبُله من النساء، قال زُرارة: فقلت:

١ - في بعض النسخ «ذكر الناصب» \* - في الاستبصار: «الإسلام الحقيقي»

٢ - فعلى هذا عدم النَّصَب يدخل في معنى الإسلام.

٣ - هو عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، ورواه البيهقي.

٤ - يمكن أن يكون المراد بالشكَّاء مَنْ كان على دين الحق لكن لا يعلم صحته بالدليل

والله ما هي<sup>(١)</sup> إلا مؤمنة أو كافرة، قال أبو عبد الله عليه السلام: «وَأَيْنَ أَهْلِ ثَنَوَى اللَّهِ<sup>(٢)</sup> قَوْلَ اللَّهِ أَصْدَقُ مِنْ قَوْلِكَ» إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا»<sup>(٣)</sup>.

مع ﴿٢٢٥﴾ ٢٦ - وعنه، عن أحمد بن محمد، عن جميل، عن زرارة «قال: قال أبو جعفر عليه السلام: عليك بالبله من النساء التي لا تنصب، والمستضعفات». ٣٠٤

مع ﴿٢٢٦﴾ ٢٧ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن دراج، عن زرارة «قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أصلحك الله إني أخوف أن لا يحل لي أن أتزوج - يعني ممتن لم يكن على مثل ما هو عليه - فقال: ما يمنعك من البله من النساء؟ قلت: وما البله؟ قال: هنّ المستضعفات اللاتي لا ينصبن ولا يعرفن ما أنتم عليه».

قال الشيخ - رحمه الله -: ﴿و من سافح امرءة وهي ذات بعل لم يحل له - العقد<sup>(٤)</sup> عليها أبداً، وكذلك إن سافحها وهي في عدوة من بعل له عليها رجعة فإنتها لا تحل له أبداً﴾.

دع ﴿٢٢٧﴾ ٢٨ - روى محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن أحمد ابن محمد - رفعه - «أن الرجل إذا تزوج المرأة وعلم أن لها زوجاً، فرق بينهما ولم تحل له أبداً».

١ - في بعض النسخ «ما بي».

٢ - في بعض النسخ: «فأين أهل تقوى الله» و في بعضها «فأين أهل تقوى الله» و في الكافي كما في المتن، و قوله: «ثنوى الله» معناه: أين من استثناه الله تعالى بقوله: «إلا المستضعفين من الرجال والنساء - الآية». و في الصحاح: الثنبا - بالضم - الاسم من الاستثناء، و كذلك الثنوى - بالفتح -، و قال الطريحي: في حديث زرارة وقد حصر الناس بمؤمن و كافر - و المراد به هذا الحديث - فأين أهل ثنوى الله، الذين استثناهم الله بقوله: «إلا المستضعفين - الآية».

٣ - النساء: ٩٧. ٤ - هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب ادعي عليه الإجماع، واستدل عليه بغير أدب من الحر، و مرفوعة أحمد بن محمد (أي الخبر الآتي)، و فيها ضعف من حيث السند و قصور من حيث الدلالة.

فق مصح ﴿٢٢٨﴾ ٢٩ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي ، عن عبدالله بن بكير ، عن أديم بن الحرّ « قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : التي تزوج و لها زوج يفرق بينهما ، ثم لا يتعاودان أبداً » .

ثم قال - رحمه الله - : ﴿ ومن عقد على امرأة في عدتها وهو عالم بذلك فزوج بينهما ولا تحلّ له أبداً ﴾ (١) .

يدلّ على ذلك ما رواه :

ح ﴿٢٢٩﴾ ٣٠ - محمد بن يعقوب ، عن عِدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد . و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن المثنى (٢) ، عن زرارة بن أعين ؛ و داود بن سرحان ، عن أبي عبدالله عليه السلام . و عبدالله بن بكير ، عن أديم بيتاع التهرّوي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « أنه قال : الملاعنة إذا لا عنها زوجها لم تحلّ له أبداً ، والذي يتزوج المرأة في عدتها وهو يعلم لا تحلّ له أبداً ، والذي يُطلق الطلاق الذي لا تحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره ثلاث مرّات و يتزوج ثلاث مرّات لا تحلّ له أبداً ، والمحرم إذا تزوج وهو يعلم أنه حرام عليه لا تحلّ له أبداً » (٣) .

ح ﴿٢٣٠﴾ ٣١ - و الذي رواه محمد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألته عن المرأة يموت زوجها فتضع و تزوج قبل أن تمضي لها أربعة أشهر و عشرراً ، فقال : إذا كان دخل بها فرق بينهما ، ثم لا تحلّ له أبداً ، واعتدت بما بقي عليها من الأوّل و استقبلت عدّة أخرى من الآخر ثلاثة قُرُوء ، و إن لم يكن دخل بها فرق

١ - إذا تزوج الرجل امرأة في عدتها جاهلاً فالعقد فاسد قطعاً ، ثم إن كان عالماً بالعدّة و التحريم حرمت بمجرد العقد ، و إن كان جاهلاً بالعدّة أو التحريم لم تحرم إلا بالدخول ، و تلك الأحكام موضع نصّ و وفاق . (ملذ)

٢ - في بعض النسخ صحف «المثنى» بالميشمي ، و في الكافي كما في المتن .

٣ - لا خلاف في تحريم عقد المحرم مع العلم بالتحريم ، و إن كان جاهلاً فسد عقده و لم تحرم على الأشهر الأقوى . (ملذ)

بينها واعتدت ما بقي عليها من الأوّل وهو خاطب من الخطاب». قوله **الخطاب**: «وهو خاطب من الخطاب» محمولٌ على من عقد عليها وهو لا يعلم أنّها في عدّة فحينئذٍ يجوز له العقد عليها بعد انقضاء عدّتها. يدلُّ على ذلك ما رواه:

ص ٢٣١ ﴿٣٢﴾ - محمد بن يعقوب، عن أبي عليّ الأشعريّ، عن محمد بن - عبد الجبار. ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن صفوان، عن عبد الرحمن بن الحجّاج، عن أبي عبد الله **عليه السلام** «قال: سألته عن الرّجل يتزوّج - المرّة في عدّتها بجهالة أهي ممّن لا تحلُّ له أبداً؟ فقال: لا أمّا إذا كان بجهالة فليتزوّجها بعد ما تنقضي عدّتها، وقد يعذر الناس في الجهالة بما هو أعظم من ذلك، فقلت: بأيّ الجهالتين أعذر؛ بجهالته أن يعلم أنّ ذلك محرّم عليه أم بجهالته أنّها في عدّة؟ فقال: إحدى الجهالتين أهون من الأخرى، الجهالة بأنّ الله حرّم ذلك عليه وذلك أنّه لا يقدر على الاحتياط معها، فقلت: فهو في الأخرى معذور؟ [ف]قال: نعم إذا انقضت عدّتها فهو معذورٌ في أن يتزوّجها، فقلت: وإن كان أحدهما متعمداً والآخر بجهالة؟ فقال: الذي تعمّد لا يحلُّ له أن يرجع إلى صاحبه أبداً» (١).

٣٠٦

ح ٢٣٢ ﴿٣٣﴾ - وعنه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير؛ وعن صفوان، عن إسحاق بن عمار «قال: قلت لأبي إبراهيم **عليه السلام**: بلغنا عن أبيك **عليه السلام**: أنّ الرّجل إذا تزوّج المرّة في عدّتها لم تحلُّ له أبداً، فقال: هذا إذا كان عالماً، فإذا كان جاهلاً فارقها وتعدت، ثمّ يتزوّجها نكاحاً جديداً». \* (ومتى عقد عليها وهي في العدة ثمّ دخل بها لم تحلُّ له أبداً سواء كان عالماً أو جاهلاً) \*

ح ٢٣٣ ﴿٣٤﴾ - روى ذلك محمد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن

١ - يدلُّ على أنّ الجاهل بالحكم ومورده معذورٌ إلّا ما أخرجه الدليل، وهذا ينفع في كثير من الأحكام في سائر الأبواب. (ملذ)



أبيه ، عن ابن أبي عُمَيْر ، عن حماد ، عن الحلبيّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : إذا تزوّج الرَّجُلُ المرءةَ في عِدَّتِها و دخلَ بها لم تحلَّ له أبداً ، عالماً كان أو جاهلاً ، و إن لم يدخل بها حلَّتْ للجاهل ، و لم تحلَّ للآخر . »

\* ( و متى كان قد دخل بها لزمتها عدتان : تمام عِدَّتِها من الأوّل و عِدَّةُ أُخرى من الّذي دَخَلَ بها بعد العَقْد عليها ) \*

ث ٢٣٤ ﴿ ٣٥ ﴾ - روى ذلك محمد بن يعقوب ، عن عِدَّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد . و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن أحمد بن محمد بن - أبي نصر ، عن عبد الكريم ، عن محمد بن مسلم « قال : قلت له : المرءة الحُبلى يتوقى عنها زَوْجها فتضع و تزوّج قبل أن تعتدّ أربعة أشهر و عشرًا ؟ فقال : إذا كان - الّذي تزوّجها دخل بها فَرَّقَ بينها و لم تحلَّ له أبداً واعتدّت بما بقي عليها من عِدَّةِ الأوّل و استقبلت عِدَّةً أُخرى من الآخر ثلاثة قُرُوء ، و إن لم يكن دخل بها فَرَّقَ بينها و أنتمت ما بقي عِدَّتِها و هو خاطبٌ من الخطاب . »<sup>٣٠٧</sup>

ص ٢٣٥ ﴿ ٣٦ ﴾ - و الّذي رواه أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن - سعيد ، عن صفوان ، عن جميل ، عن زُرارة ، عن أبي جعفر عليه السّلام « في امرءةٍ تزوّجت قبل أن تنقضي عِدَّتِها ، قال : يفَرِّقُ بينها و تعتدّ عِدَّةً واحدةً منها جميعاً »<sup>(١)</sup> .

ث ٢٣٦ ﴿ ٣٧ ﴾ - ابن أبي عُمَيْر ، عن ابن بُكَيْر ، عن زُرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « في امرءةٍ فقدت زَوْجها أو نُعي إليها فتزوّجت ثمّ قَدِمَ زَوْجها بعد ذلك فَطَلَّقها ؟ قال : تعتدّ منها جميعاً ثلاثة أشهر عِدَّةً واحدةً ، و ليس للآخر أن يتروّجها أبداً »<sup>(٢)</sup> .

١ - يمكن حمل تلك الأخبار على ما إذا كانا عالمين بالعدة والتّحريم ، فإنه زناً لا يوجب

عدة ، والأخبار الدّالة على العدّتين على الجَهْل . (ملذ)

٢ - الفرق بين هذا الخبر والأخبار السابقة ظاهرٌ ، لأنّه كان المفروض في الأخبار السابقة وقوع

الوطء في أثناء العدة ، فكان لا تكفي بقية العدة للوطء المحتاج إلى تمام العدة ، بخلاف هذا الخبر ، فإنّ طلاق الزّوج طرء بعد التفريق ، فبدا العدّتين واحدٌ ، فلذلك تكفي عدة واحدة منها . (ملذ)

صح نق ﴿٢٣٧﴾ ٣٨ - سعد، عن محمد بن عيسى، عن صفوان، عن جميل، عن ابن بكير؛ [و] عن أبي العباس<sup>(١)</sup>، عن أبي عبدالله عليه السلام «في المرأة تزوج في عدتها؟ قال: يفرق بينها وتعدّ عدةً واحدةً منها جميعاً».

فليس بمنافٍ لما ذكرناه لأنه ليس في هذه الأخبار أنه كان دخل بها، ونحن إنما أوجبنا العدة الثانية عليها إذا كان قد دخل بها، فأما إذا لم يدخل بها فيجزيها عدة واحدة ولا تنافي بين الأخبار.

\* (ومتى كان قد دخل بها لزمه المهر بما استحلت من فرجها، وإن لم يكن قد دخل بها فلا شيء لها) \*

نق ﴿٢٣٨﴾ ٣٩ - روى محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد؛ ومحمد بن الحسين، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة؛ وابن مسكان، عن سليمان بن خالد «قال: سألته<sup>(٢)</sup> عن رجل تزوج امرأة في عدتها، فقال: يفرق بينها، فإن كان قد دخل بها فلها المهر بما استحلت من فرجها، ويفرق بينها ولا تحل له أبداً، وإن لم يكن دخل بها فلا شيء لها من مهرها».

٣٠٨ ↑

\* (ومتى أعطها المهر ولم يدخل بها رجع عليها بذلك) \*

صح ﴿٢٣٩﴾ ٤٠ - روى أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن أبان بن عثمان؛ وأبي المغرا، عن أبي بصير «قال: سألته عن رجل يتزوج امرأة في عدتها ويعطيها المهر، ثم يفرق بينها قبل أن يدخل بها، قال: يرجع عليها بما أعطها».

\* (ومتى دخل بها وجاءت بولدٍ لأقل من ستة أشهر كان لاحقاً بالزوج الأول، وإن كان لستة أشهر أو ما زاد عليه كان لاحقاً بالآخر) \*

١ - زيادة الواو في بعض النسخ توجب تغيير السند من الموثق إلى الصحيح. والمراد بأبي العباس ظاهراً الفضل بن عبد الملك البقباق، ومحمد بن عيسى الظاهر هو العبيدي، وراويہ سعد بن عبدالله الأشعري التميمي كما هو مذكور في الاستبصار.

٢ - سليمان بن خالد كان من أصحاب أبي عبدالله الصادق عليه السلام.

مع ﴿٢٤٠﴾ ٤١ - روى ذلك محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن حديد ، عن جميل - عن بعض أصحابه (١) - عن أحدهما عليهما السلام « في - المرءة تزوج في عِدَّتِها قال : يفرق بينها و تعتدّ عِدَّةً واحدة منها جميعاً ، و إن جاءت بولدٍ لِسِتَّةِ أشهر أو أكثر فهو للأخير ، و إن جاءت بولدٍ لأقلّ من ستّة أشهر فهو للأول » .

\*) ( و متى تزوجت المرءة في عِدَّتِها بجهالة ، ثمّ قدّفتها زوجها بالزّنى بما فعلته و جب عليه حدّ القاذف ، و إن كانت عالمةً بذلك لم يجب عليه شيءٌ و جب عليها الحدُّ حدّ الزّاني ) \*

صح ﴿٢٤١﴾ ٤٢ - روى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن العباس ؛ و الهيثم (٢) ، عن الحسن بن محبوب ، عن ابن رئاب ، عن علي بن بشير النّبالي « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة في عِدَّتِها و لم يعلم و كانت هي قد علمت أنه قد بقي من عِدَّتِها و أنّه قدفتها بعد عِلْمِهِ بذلك ، فقال : إن كانت علمت أنّ - الذي صنعت محرمٌ عليها فقدمت على ذلك فإنّ عليها الحدّ حدّ الزّاني ، و لا أرى على زوجها حين قدفتها شيئاً ، و إن فعلت ذلك بجهالة منها ، ثمّ قدفتها بالزّنى ضرب قاذفها الحدّ و فرّق بينهما ؛ و تعتدّ ما بقي من عِدَّتِها الأولى و تعتدّ بعد ذلك عِدَّةً كاملةً » .

قال الشيخ - رحمه الله : ﴿ و من فجر بفلان فأوقبه لم تحلّ له أخته ، و لا أمّه ، و لا ابنته أبداً ﴾ ٣٠٩

ص ﴿٢٤٢﴾ ٤٣ - روى ذلك محمد بن الحسن الصّمقار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن علي بن أسباط ، عن موسى بن سعدان - عن بعض رجاله - « قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فأتاه رجلٌ فقال له : جعلت فداك ما ترى في شاتين كانا مُصْطَحِبِينَ (٣) فولد لهذا غلام و للآخر جارية أمجلُ أن يتزوج ابن هذا ابنة هذا ؟

١ - في نسخة : « عن بعض أصحابنا » . ٢ - هو ابن أبي مسروق ، و العباس هو ابن عامر .

٣ - اصطحبوا أي صحب بعضهم بعضاً . و في الكافي « مضطجعين » و الاضطجاع : وضع

الجنب بالأرض . و ما في الكافي أنسب بالمقام .

قال: فقال: نعم سبحان الله لم لا يحلّ له؟! فقال له: إنّه كان صديقاً له، قال: فقال: سبحان الله وإن كان فلا بأس، قال: إنّه كان يكون بينها ما يكون بين- الشباب؟ قال: لا بأس، فقال: إنّه كان يفعلُ به، قال: فأعرض بوجهه، ثمّ أجابه وهو مُستترٌ بذراعه، فقال: إن كان الذي كان منه دون الإيقاب فلا بأس أن يتزوَّج، وإن كان قد أوقب فلا يحلّ له أن يتزوَّج» (١).

صح ﴿٢٤٣﴾ ٤٤ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن- أبي عمير - عن رجل - عن أبي عبد الله عليه السلام «في الرجل يعبث بالغلام، قال: إذا أوقب حرّمت عليه أخته وابنته» (٢).

نق ﴿٢٤٤﴾ ٤٥ - علي بن الحسن بن فضال، عن محمد بن إسماعيل، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل لعبت بغلام هل تحلّ له أمه؟ قال: إن كان ثقب [فيه] فلا».

قال الشيخ - رحمه الله - ﴿و من قذف امرءته بالزنى وهي خرساء أو صمّاء فرّق بينهما ولم تحلّ له أبداً﴾.

صح ﴿٢٤٥﴾ ٤٦ - روى ذلك الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي بصير «قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل قذف امرءته بالزنى وهي خرساء أو صمّاء (٣) لا تسمع ما قال، فقال: إن كان لها بيتة تشهد لها عند- الإمام جلّده الحدّ و فرّق بينهما، ثمّ لا تحلّ له أبداً، وإن لم يكن لها بيتة فهي حرامّ عليه ما أقام معها، ولا إثم عليها منه».

قال الشيخ - رحمه الله - ﴿و من لاعن امرءته فرّق بينهما ولم تحلّ له أبداً﴾ صح ﴿٢٤٦﴾ ٤٧ - روى ذلك محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن

١ - عمله و تجاهله عليه السلام لشدة قبح هذا الفعل، فكأنه ممّا لا يمكن أن ينسب هذه النسبة إلى أحدٍ، و قال المولى المجلسي - رحمه الله -: «بدل على حرمة بنت اللانظ على ابن المفعول و بالعكس، و لم يقل به أحد من الأصحاب و الاحتياط التّرك»، و ظاهر الكليني القول به حيث أورده في الكافي في باب «حكم الرجل يفسق بالغلام فيزوج ابنته أو أخته» تحت رقم ٣.

٢ - الإيقاب: الإدخال. ٣ - في أكثر نسخ الكافي: «وصمّاء». (ملذ)

أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي -  
عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن الذي يطلق، ثم يراجع، ثم يطلق، ثم يراجع، ثم يطلق؟ قال: لا تحل له أبداً حتى تنكح زوجاً غيره فيزوجها رجلاً آخر فيطلقها على السنة، ثم يرجع إلى زوجها الأول فيطلقها ثلاثاً مرات<sup>(١)</sup> على -  
السنة، فتنكح زوجاً غيره فيطلقها، ثم يرجع إلى زوجها الأول فيطلقها  
ثلاثاً مرات على السنة فيلك التي لا تحل له أبداً، والملاعة لا تحل له أبداً».

مع ﴿٢٤٧﴾ ٤٨ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن دراج،  
عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا طلق الرجل المرأة فتزوجت<sup>(٢)</sup>، ثم طلقها  
فتزوجها الأول، ثم طلقها فتزوجت رجلاً، ثم طلقها فتزوجت الأول فإذا  
طلقها على هذا ثلاثاً لم تحل له أبداً».

قال الشيخ - رحمه الله -: ﴿و من فجر بعتمته أو خالته حرمت عليه إبتناهما  
و لم تحل<sup>(٣)</sup> له بنكاح أبداً﴾.

نق ﴿٢٤٨﴾ ٤٩ - روى ذلك علي بن الحسن الطاطري، قال: حدثني محمد  
ابن أبي حمزة؛ و محمد بن زياد، عن أبي أيوب، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سأله  
محمد بن مسلم - وأنا جالس - عن رجل نال من خالته وهو شاب، ثم ارتدع؛  
أيتزوج ابنتها؟ قال: لا، قال: إنه لم يكن أفضى إليها إنها كان شيء دون ذلك؟ قال:  
كذب»<sup>(٤)</sup>.

\* (و من تزوج بصبيته فدخل بها قبل أن تبلغ تسع سنين فرق بينهما و لم  
تحل له أبداً) \*

مع ﴿٢٤٩﴾ ٥٠ - روى محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن سهل

١ - في بعض النسخ: «فيطلقها ثلاث تطليقات».

٢ - أي بعد ثلاث تطليقات، و كذا البواقي ليصير تسع تطليقات. (ملذ)

٣ - في بعض النسخ: «لم تحل»، و في المتن مثل ما في المقنعة.

٤ - الظاهر أن السؤال عن واقعة خاصة و علم عليه السلام كذب الرجل.

ابن زياد، عن يعقوب بن يزيد - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إذا خطب الرجل المرأة فدخل بها قبل أن تبلغ تسع سنين فرق بينهما، ولم تحل له أبداً»<sup>(١)</sup>.

### ﴿٦﴾ - باب ما يحرم من التكااح من الرضاع و ما لا يحرم منه

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿والذي يحرم التكااح من الرضاع عشر رَضَعَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ لا يفصل بينهما برضاع امرأة أخرى﴾.

ص ٢٥٠ ﴿٢٥٠﴾ - ١ - روى محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن معلى ابن محمد، عن الحسن بن عليّ الوشاء، عن عبد الله بن سنان «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا يحرم من الرضاع إلا ما أنبت اللحم وشدّ العظم».

ح ٢٥١ ﴿٢٥١﴾ - ٢ - وعنه، عن عليّ بن إبراهيم، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا يحرم من الرضاع إلا ما أنبت - اللحم و الدم».

ح ٢٥٢ ﴿٢٥٢﴾ - ٣ - وعنه، عن عليّ بن إبراهيم، عن ابن أبي عمير، عن زياد القندي<sup>(٢)</sup>، عن عبد الله بن سنان، عن أبي الحسن عليه السلام «قال: قلت له: يحرم من الرضاع الرضعة والرَضَعَتان والثلاثة؟ قال: لا؛ إلا ما اشتد عليه - العظم و نبت اللحم».

فإن قيل: ليس في شيء من هذه الأخبار ذكر العَشر رَضَعَاتٍ، و أنتم قد ذكرتم الفُتَيَا بعشر رَضَعَاتٍ أنها تحرم، قيل له: قد فسروا في أخبار آخر أن الذي ينبت اللحم و يشدّ العظم عشر رَضَعَاتٍ فأغنى ذلك عن ذكرها ههنا. روى ذلك:

ص ٢٥٣ ﴿٢٥٣﴾ - ٤ - محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد،

١ - المراد بتسع سنين البلوغ في تلك الأقاليم، والمرجع في البلوغ الواقعي الحيض والاحتلام.  
٢ - هو أبو الفضل زياد بن مروان القندي الأنباري، له كتاب.

عن علي بن الحكم ، عن معاوية بن وهب ، عن [عبيد بن] زُرارة « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنا أهل بيت كبير <sup>(١)</sup> ، فرجما كان الفرح والحزن ، مجتمع فيه - الرجال والنساء ، فرجما استخفت <sup>(٢)</sup> المرءة أن تكشف رأسها عند الرجل الذي بينها وبينه الرضاع ، ورجما استخف الرجل <sup>(٣)</sup> أن ينظر إلى ذلك ، فما الذي يحرم من الرضاع ؟ » فقال : ما أنبت اللحم والدم ، فقلت : فما الذي ينبت اللحم والدم ؟ فقال : كان يقال : عشر رَضَعَات ، قلت : فهل يحرم بعشر رضعات ؟ فقال : دَع ذا ، وقال : ما يحرم من التسب فهو يحرم من الرضاع » .

ص ٢٥٤ ﴿ ٥ - عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن هارون بن مسلم ، [عن مسعدة بن صدقة] عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : لا يحرم من الرضاع إلا ما شدَّ العظم وأنبت اللحم ، فأما الرضعة والرضعتان والثلاث حتى بلغ عشرًا إذا كنَّ متفرقات فلا بأس » <sup>(٤)</sup> .

ص ٢٥٥ ﴿ ٦ - فأما ما رواه الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن أبي - عبد الله عليه السلام « قال : قلت : ما يحرم من الرضاع ؟ قال : ما أنبت اللحم وشدَّ - العظم ، قلت : فيحرم عشر رَضَعَات ؟ قال : لا لأنها لا تنبت اللحم ولا تشدَّ - العظم عشر رَضَعَات » .

نق ٢٥٦ ﴿ ٧ - وما رواه علي بن الحسن بن فضال ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن عبيد بن زُرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سمعته يقول : عشر رَضَعَات لا يحرم شيئاً » .

نق ٢٥٧ ﴿ ٨ - و عنه ، عن أخويه <sup>(٥)</sup> ، عن أبيهم ، عن عبد الله بن بكير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سمعته يقول : عشر رَضَعَات لا تحرم » .

١ - في بعض النسخ : «إنا أهل بيت كثير» . ٢ - في بعض النسخ : «استحيت» .

٣ - في بعض النسخ «استحى الرجل» ، وفي الكافي مثل ما في المتن .

٤ - هذه الرواية بالدلالة على نقض المدعى أولى ، والتقية فيها وفي قبلها ظاهرة . (ملذ)

و مسعدة عاتق بربي ولم يوثق وسقط في جل النسخ بل كلها . ٥ - يعني أحمد ومحمد .

ص ٢٥٨ ﴿٩﴾ - وعنه، عن أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن حماد ابن عثمان؛ أو غيره، عن عمر بن يزيد «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: خمسة عشر رضعة لا تحرم».

فهذه الأخبار كلها و ما في معناها محمولة على أنه إذا كانت الرضعات العشر متفرقات، فأما إذا كانت متواليه فإنها تحرم، و قد تضمن ذلك الخبر الذي قدمنا و هو خبر هارون بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، و هو قوله لما ذكر العشر رضعات: «قال: لا بأس به إذا كنَّ متفرقات»، فدلَّ على أنها إذا كانت متواليه فإنها تحرم، و يزيد ذلك بياناً ما رواه:

نق ٢٥٩ ﴿١٠﴾ - علي بن الحسن بن فضال، عن الحسن ابن بنت إلياس، عن عبد الله بن سنان، عن عمر بن يزيد «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الغلام يرضع الرضعة و الثنتين، فقال: لا تحرم، فعددت عليه حتى أكملت عشر رضعات، فقال: إذا كانت متفرقة فلا».

فدلَّ هذا الخبر أيضاً على أنها إذا كانت متواليه فإنها تحرم.

ص ٢٦٠ ﴿١١﴾ - روى محمد بن أحمد بن يحيى، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن زياد العبدي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا يحرم الرضاع إلا ما شدَّ العظم، و أنبت اللحم، فأما الرضعة و الثنتان<sup>(١)</sup> و الثلاث حتى بلغ العشر إذا كنَّ متفرقات فلا بأس».

و الذي أعتمده في هذا الباب و ينبغي أن يكون العمل عليه الخبر - الذي رواه:

نق ٢٦١ ﴿١٢﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن عمار بن موسى الساباطي، عن جميل بن صالح، عن زياد بن سوقة «قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: هل للرضاع حد يؤخذ به؟ فقال: لا يحرم الرضاع أقل من رضاع يوم و ليلة، أو خمس عشرة



رضعات متواليات من امرأة واحدة<sup>(١)</sup> من لبن فحلٍ واحدٍ لم يفصل بينها رَضعة امرأة غيرها ، ولو أن امرأة أَرْضَعَتْ غلاماً أو جاريةً عشر رَضعات<sup>(٢)</sup> من لبن فحلٍ واحدٍ و أرضعتها امرأة أخرى من لبن فحلٍ آخَر عشر رَضعات لم يحرم نكاحها» .

فلا تنافي بين هذا الخبر و بين الأخبار التي قَدَمناها ، لأنَّ الأخبار التي تَصَمَّنَتْ ذَكَرَ شَدَّ العَظْم و إنبات اللّحم ليس فيها ذكر عددِ الرَضعات و لا يمتنع أن يكون قدر ذلك ما فسره في هذا الخبر ، فأما حديث عبيد بن زُرارة خاصّة فإنّه لما ذكر أبو عبد الله عليه السلام عشر رَضعات فأضاف إلى غيره أنّه مما ينبت - اللّحم و يَشُدُّ العَظْم و قال : كذا يُقال ، و لما سألتُه عمّا عنده فقال له : دَعُ ذَا و لم يُجبه ، فدَلَّ على أنّه لم يكن راضياً بذلك . و أمّا الأخبار الأخر فليس فيها صريحٌ ، وإنّما تعلقنا فيها بدليل الخطاب<sup>(٣)</sup> ؛ إنّها يمكن التعلُّق به إذا لم يكن هناك ما يصرف عنه ، و هذا الخبر الَّذي أوردناه صارِفٌ عن ذلك فينبغي أن يكون العمل عليه و لا تنافي بين الأخبار .

صع ﴿٢٦٢﴾ ١٣ - فأما ما رواه محمد بن عليّ بن محبوب ، عن محمد بن -

١ - من شرائط الرضاع أن يكون اللبن لامرأة واحدة من لبن فحل واحد ، فلو رضع الصبي بعض العدد المعتبر من لبن امرأة و أكمل من أخرى لم ينشر الحرمة ، و إن اتحد الفحل ، و نقل في التذكرة الإجماع عليه ، و كذا لو أرضعته امرأة واحدة الرضاع المعتبر من لبن فحلين ، بأن أرضعته من لبن زوجها بعض الرضعات ثمّ فارقتها الرّوج فتزوجت بغيره فأكملت الرضعات من لبن زوجها الثاني ، فإنّ ذلك لا ينشر الحرمة بين الولد والمرضة ، و ادعى في التذكرة الإجماع على هذا الحكم أيضاً .

٢ - هكذا في النسخ التي رأيناها ، و لعلّ الصواب «و جارية» بالعطف بالواو ، كما أنّ الصواب ثنية الضمير في قوله : «و أرضعتها» فيكون المعنى أن العشرين رضة من امرأتين و فحلين و بالتفريق غير محرمة لفقدها الشروط الثلاثة المذكورة جميعاً التي يكفي فقد كل منها في ذلك . (كذا في هامش المطبوع بالتجف الأشرف) و في بعض نسخ الاستبصار هكذا : «و لو أنّ امرأة أرضعت غلاماً و جارية عشر رضعات - إلخ» . ٣ - بدليل الخطاب أي بمفهوم المخالف .

الحسين، عن محمد بن سينان، عن حريز، عن الفضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام <sup>(١)</sup> « قال: لا يحرم من الرضاع إلا المجبورة <sup>(٢)</sup> أو خادِم أو ظئر قد رَضِعَ عشر رَضَعات يُروى الصَّبِيُّ و ينام » <sup>(٣)</sup>.

فهذا الخبر أيضاً لا ينافي ما قدّمناه من الأخبار لأنه مَتْرُوك الظاهر لأنه قد حرم من الرضاع مَنْ لا تكون مجبورة و لا خادِماً و لا ظئراً بأن تكون امرءة متبرّعة فأرَضَعَتْ إنساناً مقدّار ما يحرم، و إذا كان الأمر كذلك فلا اعتراض به أيضاً على ما قدّمناه، فأما قوله عليه السلام في آخر الخبر: «عشر رَضَعات؛ يُروى- الصَّبِيُّ و ينام» تفسير لِكُلِّ رَضَعَةٍ، لأنه المفيد المعتبر دون المصّات <sup>(٤)</sup> على ما يذهب إليه المخالفون.

نق ﴿٢٦٣﴾ ١٤ - فأما الذي رواه علي بن الحسن، عن محمد بن الحسين <sup>(٥)</sup>، عن محمد بن أبي عمير - عن بعض أصحابنا - رواه عن أبي عبدالله عليه السلام « قال: الرضاع الذي ينبت اللحم و الدّم هو الذي يرضع حتى يتصلّع و يتملئ و ينتهي نفسه » <sup>(٦)</sup>.

نق ﴿٢٦٤﴾ ١٥ - و ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن

١ - سيأتي الخبر تحت رقم ٤٢ عن الفضيل، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام و لنا فيه كلام.

٢ - في حديث: «لا يحرم من الرضاع إلا المجبور، قلت: و ما المجبور؟ قال: أم تربي أو ظئر تستاجر؛ أو أمة تشتري». و سيأتي معناه و اقياً ص ٣٧٨ ذيل الخبر ٤٢.

٣ - هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب، لكن أكثرهم لم يذكروا التوم، بل قالوا: يصدر من قبل نفسه، و هل يعتبر صحة مزاج الولد؟ و جهان أظهرهما و أشهرهما ذلك، و يحتمل العدم لإطلاق النص. (ملذ)

٤ - في بعض النسخ: «دون المضاف».

٥ - لعله ابن أبي الخطاب، لكن رواية ابن فضال عنه غريب، و في بعض النسخ: «محمد ابن الحسن» مكبراً، و في الاستبصار مثل ما في المتن.

٦ - لعل المراد تمامية كل رضعة، لا الاكتفاء برضعة واحدة، و الأظهر حمله على التقيّة. (ملذ) و جاء الخبر في الكافي بسند حسن.

محمد بن إسماعيل<sup>(١)</sup> قال: حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ ظَرِيفٌ ، عَنْ ثَعْلَبَةَ ، عَنْ أَبَانَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ « قَالَ : سَأَلْتَهُ<sup>(٢)</sup> عَمَّا يَحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ ؟ قَالَ : إِذَا رَضِعَ حَتَّى يَمْتَلِي بَطْنَهُ ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَنْبِتُ اللَّحْمَ وَالدَّمَ وَذَلِكَ الَّذِي يَحْرَمُ » .

فهذان الخبران لا يعارضان أيضاً ما قدّمناه لأنّه لا تنافي بين قوله: «الذي يحرم خمسة عشر رَضْعَةً متوالية» و بين قوله: «هو أن يرضع حتى يتملى و ينتهي نفسه»، و بين قوله: «رضاع يوم و ليلة»، لأنّ هذه الثلاثة حدود[ها] عبارة عمّا ينبت اللحم و يشدّ العظم، فأيتها حصل العلم به عرف به التحريم، و لا تضادّ فيها على وجه من الوجوه<sup>(٣)</sup>.

سح ٢٦٥ ﴿١٦﴾ - فأما الذي رواه محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن عليّ بن مهزيار ، عن أبي الحسن عليه السلام «أنّه كتب إليه يسأله عن - الذي يحرم من الرضاع؟ فكتب عليه السلام إليه: قليله و كثيره حرام»<sup>(٤)</sup>.

فهذا الخبر محمولٌ على أنّ قليله و كثيره حرامٌ بعد ما يبلغ<sup>(٥)</sup> الحدّ الذي يحرم [أ]و يزيد عليه<sup>(٦)</sup>، فإنّ الزيادة<sup>(٧)</sup> قلّت أو كثرت فإنّها تحرم، و يجوز أن

١ - هو ابن بزيع ، و ما في بعض النسخ: «علي بن إسماعيل» سهو من التسخاخ . و في الاستبصار مثل ما في المتن .

٢ - عبدالله بن أبي يعفور كان من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام روى عنه أبان بن عثمان ، و راوي أبان هنا ثعلبة بن ميمون ، و راويه ظريف بن ناصح .

٣ - قال في الاستبصار: «فلا تنافي بين هذين الخبرين والخبر الأول الذي اعتمدناه، لأنّ قوله: «إذا رضع حتى يتملى بطنه» تفسير لكلّ رَضْعَةٍ ، لأنّه المعتبر في هذا الباب دون أن يكون المراد بالرضعات المصّات ، كما ذهب إليه كثير من الناس ، فإنّ ذلك هو الذي ينبت اللحم و يشدّ العظم». و ظاهر عبارته هنا أنّ الرضعة الكاملة أيضاً من حدود شدّ العظم و نبات اللحم. (ملذ) ٤ - الظاهر أنّ المراد أنّ بعد كمال الحولين يحرم قليل الرضاع و كثيره ، أي لا يوجب الحرمة ، والله يعلم .

٥ - كذا في التسخاخ ، و في الاستبصار: «يلبغا» بصيغة التثنية .

٦ - هذا كما ترى ، فإنّ الزيادة على الحدّ ليس ممّا له مدخل في التحريم حتى يقال:

قليله و كثيره سواء. (ملذ) ٧ - في الاستبصار: «فإنّ الزيادة عليه - إلخ» .

يكون الخبر خرج مخرج التقيّة لأته موافقٌ لمذهب بعض العامة .  
 أرفع ﴿٢٦٦﴾ ١٧ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أبي جعفر ، عن  
 أبي الجوزا<sup>(١)</sup> ، عن الحسين بن علوان ، عن عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي ، عن  
 آبابنه ، عن عليّ عليه السلام «أنه قال : الرّضعة الواحدة كالمائة رَضْعَة لا تحلُّ له أبداً» .  
 فهذا الخبر أيضاً محمولٌ على ما قدّمناه من الوجّهين في الخبر الأوّل ، ويشهد  
 بذلك طريقه ، لأنّ طريق هذا الخبر رجال العامة والرّيديّة ، و لم يروه غيرهم ، و  
 ما هذا سبيله لا يجب العمل به .

مع ﴿٢٦٧﴾ ١٨ - فأما ما رواه الحسن بن سماعة ، عن الحسن بن حذيفة بن -  
 منصور ، عن عبّيد بن زُرارة ، عن زُرارة ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قال :  
 سألته عن الرّضاع ، فقال : لا يحرم الرّضاع إلا ما ارتضعا<sup>(٢)</sup> من ثدي واحدٍ  
 حوّلين كمايلين» .

فهذا الخبر نحمله على أنّ قوله : «حوّلين كمايلين» يكون ظرفاً للرّضاع ،  
 فكأنه قال : لا يحرم من الرّضاع إلا ما ارتضعا من ثدي واحدٍ في حوّلين كمايلين ، و  
 إنّا قلنا ذلك لأنّ الرّضاع إذا كان بعد الحوّلين فإنه لا يحرم ، يدلُّ على ذلك ما رواه :  
 نق ﴿٢٦٨﴾ ١٩ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن عليّ  
 ابن أسباط « قال : سألت ابن فضال ابن بُكير في المسجد<sup>(٣)</sup> فقال : ما تقولون في امرءة  
 أرضعت غلاماً سنّتين ، ثمّ أرضعت صبيّة لها أقلّ من سنّتين حتّى تمت السنّتان  
 أفسد ذلك بينهما ؟ قال : لا يفسد ذلك بينهما لأته رضاع بعد فطام ؛ و إنّا قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله : « لا رضاع بعد فطام» أي أنه إذا تمّ للغلام سنّتان أو الجارية  
 فقد خرج من حدّ اللّبن ، فلا يفسد بينه و بين من يشرب منه ، قال : و أصحابنا  
 يقولون : إنّه لا يفسد إلا أن يكون الصبيّ والصبيّة يشربان شربة شربة» .

١ - هو منته بن عبدالله ، و رواه ابن خالد البرقي .

٢ - كذا ، والصواب «ارتضع» كما في الفقيه ، لأنّ اشتراط الارتضاع من ثدي واحدٍ إنّا هو

بالنسبة إلى رضيع واحدٍ مع المرصعة وفحلها وأولادها دون رضيعين . ٣ - كذا موقوفاً .

٢٠ - ﴿٢٦٦﴾ محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن عبد الله بن -  
محمد<sup>(١)</sup>، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن الفضل بن عبد الملك، عن  
أبي عبد الله عليه السلام «قال: [إن] الرضاع قبل الحولين قبل أن يفطم».

٢١ - ﴿٢٧٠﴾ وعنه، عن عده من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن  
أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن حماد بن عثمان «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام  
يقول: لا رضاع بعد فطام، قال: قلت: جعلت فداك و ما الفطام؟ قال:  
الحولين اللذين قال الله عز وجل».

٢٢ - ﴿٢٧١﴾ فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين،  
عن العباس بن عامر، عن داود بن الحصين، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قال:  
الرضاع بعد الحولين، قبل أن يفطم مجرم».

فهذا خبر شاذ لا يعارض ما قدمناه من الأخبار لكثرتها، و يجوز أن يكون  
خرج مخرج التقيّة لأنه مذهب لبعض العامة، و أما الذي رواه:

٢٣ - ﴿٢٧٢﴾ - العلاء بن رزين، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن -  
الرضاع، فقال: لا مجرم من الرضاع إلا ما ارتضع من ثديي واحد سنّة»<sup>(٢)</sup>.

فهذا الخبر نادر مخالف للأحاديث كلها، و ما كان هذا سبيله لا يعترض  
به الأخبار الكثيرة.

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿والتسب بالرضاع من قبل الأب خاصّة﴾

يدلّ على ذلك ما رواه:

٢٤ - ﴿٢٧٣﴾ محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد،  
عن ابن محبوب، عن عبد الله بن سنان «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لبن -

١ - هو أخو أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري.

٢ - ظاهر الصدوق في الفقيه العمل بغير السنة والسنن وإن لم ينسب إليه، و نقل في  
المقتع أنه روى خمسة عشر يوماً، و نسب القول إلى شيخه ابن الوليد. و منهم من قرء «سنه»  
بتشديد النون، و الإضافة إلى الضمير، والضمير راجع إلى الرضاع، أي من الرضاع و المراد  
الحولين. و لا يخفى ما فيه. (ملذ)

الفحل ، فقال : هو ما أرَضَعَتْ امْرَأَتُكَ مِنْ لَبَنِكَ وَ لَبْنِكَ وَ لِدَ امْرَأَةٍ أُخْرَى فَهُوَ حَرَامٌ» .

فق ﴿٢٧٤﴾ ٢٥ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن عثمان بن عيسى ، عن سَمَاعَةَ « قال : سألتُه عن رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَوَلَدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا غَلَامًا فَانْطَلَقْتُ إِحْدَى امْرَأَتَيْهِ فَأَرْضَعْتُ جَارِيَةً مِنْ عَرَضِ النَّاسِ <sup>(١)</sup> أَيْبَغِي لِابْنِهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ [بِهَذِهِ الْجَارِيَةِ ؟ قَالَ : لَا ، لِأَنَّهَا أَرْضَعَتْ <sup>(٢)</sup> بِلَبَنِ الشَّيْخِ» .

صح ﴿٢٧٥﴾ ٢٦ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن جميل بن صالح ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَوَلَدَتْ مِنْهُ جَارِيَةً ثُمَّ مَاتَتِ الْمَرْءَةُ فَتَزَوَّجَ أُخْرَى فَوَلَدَتْ مِنْهُ وَلَدًا ، ثُمَّ إِنَّمَا أَرْضَعَتْ مِنْ لَبَنِهَا غَلَامًا أَيْحَلُّ لِدَكَ الْغَلَامَ الَّذِي أَرْضَعْتَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَةَ الْمَرْءَةِ الَّتِي كَانَتْ تَحْتَ الرَّجُلِ قَبْلَ الْمَرْءَةِ الْآخِرَةِ ؟ فَقَالَ : مَا أَحَبُّ أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَةَ فَحْلٍ قَدْ رَضِعَ مِنْ لَبَنِهِ » <sup>(٣)</sup> .

ح ﴿٢٧٦﴾ ٢٧ - وعنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أُمُّ وَلَدِ رَجُلٍ أَرْضَعَتْ صَبِيًّا وَ لَهُ ابْنَةٌ مِنْ غَيْرِهَا ، أَتَحَلُّ لِدَكَ الصَّبِيِّ هَذِهِ الْبِنْتُ ؟ فَقَالَ : مَا أَحَبُّ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِنْتَ رَجُلٍ قَدْ رَضَعَتْ مِنْ لَبَنِ وَلَدِهِ » <sup>(٤)</sup> .

صح ﴿٢٧٧﴾ ٢٨ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن ابن مَهْزِيَارٍ « قال : سألت عيسى بن جعفر بن عيسى أبا جعفر الثاني عليه السلام عن - امْرَأَةٍ أَرْضَعَتْ لِي صَبِيًّا فَهَلْ يُحَلُّ أَنْ أَتَزَوَّجَ بِنْتَ زَوْجِهَا ؟ فَقَالَ لِي : مَا أَجُودُ مَا

١ - أي من بين الناس . و قوله : «لابنه» أي من الامرأة الأخرى كما يؤمى إليه التعليل والخبر الآتي .  
٢ - كذا في التسخ ، والصواب : «ارتضعت» كما يأتي في الخبر ٣٥ .

٣ - يدل على أن اتحاد الفحل يكفي في التحريم وإن تعددت المرضعة ، و عليه الأصحاب .

٤ - قوله «أن يتزوج» في بعض التسخ «أن أتزوج» و في الكافي مثل ما في المتن . و حمل على التحريم وإن كان ظاهر الخبر الكراهة .

سألت! من ههنا يؤتى أن يقول الناس: حُرِّمَتْ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ مِنْ قِبَلِ لَبَنِ الْفَحْلِ  
 هذا هو لَبْنُ الْفَحْلِ لا غيره، فقلتُ له: إِنَّ الْجَارِيَةَ لَيْسَتْ بِنْتِ الْمَرْءِ الَّتِي أُرْضِعَتْ  
 لِي، هِيَ بِنْتُ غَيْرِهَا؟ فَقَالَ: لَوْ كُنَّ عَشْرًا مَتَفَرِّقَاتٍ مَا حَلَّ لَكَ مِنْهُنَّ شَيْءٌ وَ  
 كُنَّ فِي مَوْضِعِ بِنَاتِكَ» (١).

فق ﴿٢٧٨﴾ ٢٩ - الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن عمار -  
 الساباطي « قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غلام رَضِعَ مِنْ امْرَأَةٍ أُجِلُّ لَهُ أَنْ  
 يَتَزَوَّجَ أُخْتَهَا لِأَبِيهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ؟ قَالَ: فَقَالَ: لَا؛ فَقَدْ رَضِعَا جَمِيعًا مِنْ لَبَنِ فَحْلٍ  
 وَاحِدٍ مِنْ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَتَزَوَّجُ أُخْتَهَا لِأُمِّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ؟ قَالَ:  
 لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِنْ أُخْتَهَا الَّتِي لَمْ تَرْضِعْهُ كَانَ فَحْلَهَا غَيْرَ فَحْلِ الَّذِي أَرْضَعَتْ الْغُلَامَ  
 فَاخْتَلَفَ الْفَحْلَانِ فَلَا بَأْسَ» (٢).

سجـ ﴿٢٧٩﴾ ٣٠ - فأما ما رواه علي بن إبراهيم، عن أبيه. و محمد بن يحيى،  
 عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نجران، عن محمد بن عبيد التهمداني « قال: قال -  
 الرضا عليه السلام: ما يقول أصحابك في الرضاع؟ قال: قلت: كانوا يقولون: اللَّبْنُ  
 لِلْفَحْلِ حَتَّى جَاءَتْهُمْ الرَّوَايَةُ عَنْكَ أَنَّهُ «يَجْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَجْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»  
 فَرَجَعُوا إِلَى قَوْلِكَ (٣)، قَالَ: فَقَالَ لِي: وَ ذَلِكَ لِأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (٤) سَأَلَنِي عَنْهَا،  
 فَقَالَ لِي: اشْرَحْ لِي اللَّبْنَ لِلْفَحْلِ - وَأَنَا أَكْرَهُ الْكَلَامَ (٥) -، فَقَالَ لِي: كَمَا أَنْتَ حَتَّى

١ - المشهور أنه يجرم أولاد صاحب اللبن على أب المرتضع وولادة و رضاعاً، وهذا الخبر  
 حجتهم، و ذهب الشيخ في المسوط و جماعة إلى عدم التحريم.

٢ - قوله: «أن يتزوج أختها» أي يتزوج المرتضع أخت المرضعة لأبها، أي امرأة، أي  
 أرضعتها والمرضعة مرضعة أخرى بلبن فحل واحد، واتحاد المرضعة وإن لم يذكر هنا، لكن يظهر  
 من الجواب أنه أيضاً مراد، «قال: فقال: لا؛ فقد رضعا» أي رضعتا، وإنما قيل: «رضعا» بتأويل  
 المولودين أو الشخصين، و المراد المرضعة و أختها الرضاعية، و الحاصل أنها خالتها الرضاعية مع  
 اتحاد الفحل، «قال: قلت: يتزوج أختها لأمتها»، أي هل يجوز أن يتزوج الغلام امرأة ارتضعت  
 مع مرضعتها من امرأة واحدة بلبن فحلين؟ فقال: لا بأس، هكذا حقق المقام. (ملذ)

٣ - أي قالوا بتحريم الرضاع من قبل الأمهات أيضاً.

٤ - يعني المأمون. ٥ - لموضع التقيّة.

٣٢٠ ↑

أسألك عنها ، ما قلت في رجل كانت له أمهات أولاد شتى فأرضعت واحدةً منهن بلبنها غلاماً غريباً أليس كلُّ شيءٍ من وُلدِ ذلك الرَّجل من الأمهات - الأولاد الذين يجرُم على ذلك الغلام ؟ قال : قلت : بلى ، قال : فقال لي أبو الحسن عليه السلام : فإبالك الرضاع يحرم من قبل الفحل ولا يحرم من قبل الأمهات ، وإبما حرّم الله الرضاع من قبل الأمهات وإن كان لبن الفحل أيضاً يحرم .

فهذا الخبر محمولٌ على أن الرضاع من قبل الأم يحرم من ينسب إليها من جهة الولادة ، وإبما لم يحرم من ينسب إليها بالرضاع <sup>(١)</sup> للأخبار التي قدّمناها ، ولو خَلينا ، و ظاهر قوله عليه السلام : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » لكننا نحرم ذلك أيضاً إلا أننا قد خصصنا ذلك لما قدّمنا ذكره من الأخبار ، و ما عداه باقٍ على عمومه ، و يزيد ما قدّمناه تأكيداً ما رواه :

صح **﴿ ٢٨٠ ﴾** ٣١ - ابن محبوب ، عن أبي أيوب الخزاز <sup>(٢)</sup> ، عن ابن مسكان ، عن الحلبي « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرضع من امرأة و هو غلام فهل يحلُّ له أن يتزوج أختها لأمتها من الرضاعة ؟ فقال : إن كانت المرءتان رَضعتا من امرأة واحدة من لبنٍ فحل واحدٍ فلا يحلُّ ، و إن كانت المرءتان رَضعتا من امرأة واحدة من لبنٍ فحلين فلا بأس بذلك » .  
والذي يدلُّ على أن ما ينسب إليها بالولادة يحرم التناكح بينها زائداً على ما ذكرناه ما رواه :

صح **﴿ ٢٨١ ﴾** ٣٢ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن عبد الله بن جعفر ، عن أيوب ابن نوح « قال : كتب عليُّ بن شعيب إلى أبي الحسن عليه السلام : امرأة أرضعت بعض وُلدي هل يجوز لي أن أتزوج بعض وُلديها ؟ فكتب عليه السلام : لا يجوز لك ذلك لأن وُلديها صارت بمنزلة وُلديك » <sup>(٣)</sup> .

٣٢١ ↑

١ - في بعض النسخ : « من جهة الرضاع » . ٢ - يعني إبراهيم بن عثمان ، و قيل : ابن عيسى .

٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : يدلُّ الخبر على حرمة أولاد المرضعة على أب- المرتضع ، و يمكن الاستدلال به على حرمة والدها الرضاعي أيضاً .



٢٨٢ ﴿٣٣﴾ - و روى محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن الحسن بن - علي بن فضال، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن دراج، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا رضع الرجل من لبن امرأة حرم عليه كل شيء من ولدها وإن كان الولد من غير الرجل الذي كان أرضعته بلبنه، وإذا رضع من لبن الرجل حرم عليه كل شيء من ولده وإن كان من غير المرأة التي أرضعته».

٢٨٣ ﴿٣٤﴾ - فأما الخبر الذي رواه محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي - عبدالله البرقي [و] عن [علي بن] عبد الملك، عن بكار بن الجراح<sup>(١)</sup>، عن بسطام، عن أبي الحسن عليه السلام «قال: لا يحرم من الرضاع إلا البطن الذي ارتضع منه»<sup>(٢)</sup>. فالمعنى فيه أنه لا يتعدى إلى ما ينسب إلى الأم من جهة الرضاع لأن من يكون كذلك إنما ينسب إلى بطن آخر، وما يختص ببطنها ولادة فإنه يحرم<sup>(٣)</sup>. \* (وإذا حصل الرضاع الذي يحرم فإنه يحرم التكاثر بين أولاد صاحب -

اللبن وبين المرتضع) \*

٢٨٤ ﴿٣٥﴾ - روى محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد ابن الحسين، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة «قال: سألته عن رجل كانت له امرأتان فولدت كل واحدة منها غلاماً، فأطلقت إحدى امرأتيه فأرضعت جارية من عرض الناس، أينبغي لابنه أن يتزوج بهذه الجارية؟ قال: لا؛ لأنها ارتضعت بلبن الشيخ»<sup>(٤)</sup>.

٢٨٥ ﴿٣٦﴾ - وعنه، عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان،

١ - في بعض النسخ: «عبد الملك بن بكار بن الجراح». و كأن المراد بـ«بسطام» ابن سابور الزيات أبو الحسن الواسطي الثقة.

٢ - رجال السنند عاقبتهم مجهولون بل مهملون.

٣ - زاد به في الاستبصار: «و يحتمل أن يكون ذلك خرج مخرج التقيّة لأن في الفقهاء من يقول: إن التحريم لا يتعدى المرتضعين».

٤ - قوله: «عرض الناس» - بالفتح - : أوساطهم و عاقبتهم. (المرأة) و تقدّم الخبر تحت

عن صَفْوَانَ بنِ مِجِي ، عن العبد الصالح عليه السلام « قال : قلت له : أَرْضَعْتَ أُمِّي جَارِيَةً بَلْبِي ، فَقَالَ : هِيَ أُخْتُكَ مِنَ الرِّضَاعَةِ ، قَالَ : فَقُلْتُ : فَتَحُلُّ لِأَخٍ لِي مِنْ أُمِّي [جَارِيَةً] لَمْ تَرْضِعْهَا بَلْبِنَه - يَعْنِي لَيْسَ بِهَذَا الْبَطْنِ وَ لَكِنْ بِيَطْنِ آخَرَ <sup>(١)</sup> - قَالَ : وَالْفَحْلُ وَاحِدٌ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ هُوَ أَخِي لِأَبِي وَ أُمِّي <sup>(٢)</sup> قَالَ : اللَّبْنُ لِلْفَحْلِ صَارَ أَبُوكَ أَبَاهَا وَ أُمُّكَ أُمُّهَا » <sup>(٣)</sup> .

٣٧٧ ↑

\* وَالرِّضَاعُ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِيَتْنَةٍ عَادِلَةٍ وَ لَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الْمُرْضِعَةِ فَحَسْبُ \* )

٣٧ - رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ مِجِي ، عَنْ سَلْمَةَ بنِ الْخَطَّابِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ خِدَاشٍ \* ) ، عَنْ صَالِحِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَثْعَمِيِّ « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام عَنْ أُمِّ وَلَدٍ صَدُوقٍ زَعَمَتْ أَنَّهَا أَرْضَعَتْ جَارِيَةً لِي ؛ أَصَدَّقَهَا ؟ قَالَ : لَا » <sup>(٤)</sup> .

٣٨ - عَلِيُّ بنُ الْحَسَنِ بنِ فَضَالٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ زُرَّارَةَ . وَ مُحَمَّدٌ ؛ وَ أَحْمَدُ ابْنِي الْحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ ، عَنْ الْحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ <sup>(٥)</sup> ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ بُكَيْرٍ - عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا - عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « فِي امْرَأَةٍ أَرْضَعَتْ غَلَامًا وَ جَارِيَةً ، قَالَ : يَعْلَمُ ذَلِكَ غَيْرُهَا ؟ قَالَ : قُلْتُ : لَا ، قَالَ : لَا تُصَدِّقُ إِنْ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهَا » <sup>(٦)</sup> .

٣٩ - عَلِيُّ بنُ الْحَسَنِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ الْوَلِيدِ ، عَنْ الْعَبَّاسِ بنِ عَامِرٍ ، عَنْ يُونُسِ بنِ يَعْقُوبَ « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ امْرَأَةٍ أَرْضَعْتَنِي وَ أَرْضَعْتَ صَبِيًّا مَعِي وَ لِذَلِكَ الصَّبِيِّ أَخٌ مِنْ أَبِيهِ وَ أُمُّهُ فَيَحُلُّ لِي أَنْ تَزُوجَ ابْنَتَهُ <sup>(٧)</sup> ؟

١ - فِي بَعْضِ النُّسخِ : « يَعْنِي لِبْنِ الرَّجُلِ وَ لَكِنْ بِيَطْنِ آخَرَ » .

٢ - فِي بَعْضِ النُّسخِ « هِيَ أُخْتُ لِي لِأَبِي وَ أُمِّي » ، وَ الصُّوَابُ مَا فِي الْمَتْنِ .

٣ - فَيَكُونُ حُكْمُ الْأَوْلَادِ كَذَلِكَ ، وَ خُصُوصِيَّةُ الْبَطْنِ لَا دَخَلَ لَهَا .

٤ - قَوْلُهُ : « زَعَمَتْ » أَيِ قَالَتْ ، وَ لَعَلَّ الْغُرُضَ حَرَمْتُهَا إِذَا كَانَ بَلْبِنِ الْمَوْلَى .

٥ - يَعْنِي ابْنَ فَضَالٍ . \* - بِالْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ الْمَكْسُورَةِ وَ الدَّالِّ الْمُهْمَلَةِ وَ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ .

٦ - اِخْتَلَفَ فِي أَنَّهُ هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الرِّضَاعِ أَمْ لَا ، وَ الْأَشْهُرُ بَيْنَ الْمُنْتَخِرِينَ الْقَبُولِ ،

وَ الْخَبْرُ يَحْتَمِلُهَا فَلَا تَغْفَلُ . (مِلْد) ٧ - يَأْتِي الْخَبْرُ بِعَيْنِهِ تَحْتَ رَقْمِ ٤١ مَعَ بَيَانِهِ .

قال: لا بأس.»

سجده ﴿٢٨٩﴾ ٤٠ - وعنه، عن السندي بن الربيع، عن عثمان بن عيسى، عن أبي الحسن عليه السلام «قال: سألته قلت له: إن أخي تزوج امرأة فأولدها فانطلقت امرأة أخي فأرضعت جارية من عرض الناس فيحِلُّ لي أن أتزوج تلك الجارية التي أرضعتها امرأة أخي؟ فقال: لا، إنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب.»

نق ﴿٢٩٠﴾ ٤١ - علي بن الحسن، عن محمد بن الوليد، عن العباس بن عامر، عن يونس بن يعقوب «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة أرضعتني وأرضعت صبياً معي، ولذلك الصبي أخ من أبيه وأمه أفيحلُّ لي أن أتزوج ابنته؟ قال: لا بأس» (١).

نق ﴿٢٩١﴾ ٤٢ - وأما الذي رواه علي بن الحسن بن فضال، عن أيوب بن نوح، عن حريز، عن الفضيل بن يسار، [عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله] (٢)، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا يحرم من الرضاع إلا ما كان مجبوراً، قال: قلت: وما المجبور؟ قال: أم مربية أو أم تربي (٣)، أو ظئر تستأجر، أو خادم يسري، أو ما كان مثل ذلك موقوفاً عليه» (٤).

١ - قال المولى المجلسي - رحمه الله - : «أبنته» أي ابنة الأخ، ويدل على أن كل مزرعة ليست محرماً كما في النسب، فإنه لا يلزم أن يكون أخ الأخ أخاً، ولا شك في أن الرضاع أضعف منه، فأخت الرضاعة امرأة رضع معك من امرأة، وأما أختها فليست بأختك من الرضاعة، ولا بنتها بنت أختك. (انتهى) ومر الخبر آنفاً تحت رقم ٣٩.

٢ - ما بين المعقوفين موجود في نسخ التهذيب لكن ليس في الفقيه والظاهر زيادته، وقد تقدم الخبر تحت رقم ١٣ من الباب عن الفضيل عن أبي جعفر عليه السلام بدون هذه الزيادة التي بين المعقوفين، وخط بالبال أن الكاتب كتب فوق لفظ «عن أبي جعفر» «أبي عبد الله» - عليه السلام - نسخة بدلي، والتاسخ أوردها في المتن. ٣ - «أم مربية» ليس في الفقيه.

٤ - المسجور - بالجيم والباء الموحدة - من الجبر خلاف الاختيار، وقال العلامة المجلسي (ره): قال السيد الداماد - رحمه الله - : نحن نقول: ذلك تصحيف، وظني أن التقطعة التحتانية من إلحاقات المحرفين، والجبر غير مستعذب في هذا المقام، وقال: المسجور - بالحاء المعجمة والباء

فهذه الرواية لا تنافي ما قدّمناه من الروايات في تحريم الرضاع لأنّ القصد بهذه الرواية نبي التحريم عنّ يرضع رَضَعَةً، أو رَضَعَتين و ما أشبه ذلك، فأما إذا أرضعت المرأة القدر الذي قدّمنا ذكره في التحريم و إن لم يكن بهذه الأوصاف فإنه يحرم أيضاً على كلّ حالٍ، والذي يدلُّ على ما قدّمناه ما رواه:

ص ٢٩٢ ﴿٤٣﴾ - عليُّ بن الحسن، عن أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن موسى بن بكر، عن أبي الحسن عليه السلام «قال: قلت له: إن بعض مواليك تزوج إلى قوم فزعم النساء أنّ بينهما رضاعاً، قال: أمّا الرضعة و الرضعتان و الثلاث فليس بشيءٍ إلا أن تكون ظئراً مستأجرة مقيمة عليه».

فصرّح في هذا الخبر أنّ المراد بنبي التحريم الرضعة و الرضعتان لا ما زاد عليه، لأنّ القدر الذي يحرم لم يحرم له ذكر أصلاً.

ص ٢٩٣ ﴿٤٤﴾ - ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبيّ «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة زعمت أنّها أرضعت امرأة [أ] أو غلاماً ثمّ تُنكّر بعد ذلك، قال: تُصدّق إذا أنكرت ذلك، فقلت: فإنّها قد قالت: قد أرضعتها<sup>(١)</sup>، قال: لا تُصدّق و لا تُنعم»<sup>(٢)</sup>.

ص ٢٩٤ ﴿٤٥﴾ - محمّد بن عليّ بن محبوب، عن محمّد بن عيسى، عن عليّ ابن الحكم - عن رواه - عن أبي عبد الله عليه السلام «في جدي<sup>(٣)</sup> رضع من لبن امرأة

← الموحدة - ما غزر و كثر و استمرّ من الأمر، و ما تكرّر تولّف على المواظبة و المزاولة، من خربت الأرض - كفرح - : كثر خبارها، والخير - بالكسر - : المحاربة، و هي المواقرة و أن يزرع على التصف و نحوه، و منه يقال: الخير للأكار، و الخير - بالفتح - كالمزاواة العظيمة، و الناقة الغزيرة اللبن، و الخيرة - بالضم - : التصيب المأخوذ من الشيء و الوظيفة المقررة من طسق الأرض و غيرها، و يحتمل أن يكون المحبور هنا بمعنى المعلوم من الخبر - بالضم و التسكين - بمعنى العلم، فإنّ الضريبة المكتوبة و الوظيفة المقررة معلومة الحصول، بخلاف ما كان على سبيل الإنفاق، و المحبور أيضاً: الطيب و الآدام.

١ - في بعض النسخ: «أرضعتها». ٢ - أنعمت أي أحابت بنعم. (النهاية)

٣ - الجدي من أولاد المهر: ذكرها (أي الذي لم يبلغ سنة). (القاموس) أقول: الظاهر أنّ الخبر أجنبني عن المقام، و كذا الآتي.

حتى اشتدَّ عظمه و نبت لحمه، قال: لا بأس بلحمه».

مع ﴿٢٩٥﴾ ٤٦ - عنه، عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن محمد بن عيسى «قال: كتبت: جعلني الله فداك امرأة [أ]رُضعتُ عناقاً<sup>(١)</sup> بلبن نفسها حتى فُطِمت و كبرت و ضربها الفحل و وضعت مجوز أن يؤكل لبنها و تباع و تُذبح و يؤكل لحمها؟ فكتب عليه السلام: فعلٌ مكروه و لا بأس».

مع ﴿٢٩٦﴾ ٤٧ - عنه، عن عبدالله بن جعفر، عن موسى بن عمر البصري، عن صفوان بن يحيى، عن يعقوب بن شعيب<sup>(٢)</sup> «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: امرأة ذرَّ لبنها من غير ولادة فأرضعت ذكراناً وإنثاءً يحرم من ذلك ما يحرم من الرضاع؟ فقال لي: لا»<sup>(٣)</sup>.

مع ﴿٢٩٧﴾ ٤٨ - السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام «أنَّ علياً عليه السلام أتاه رجلٌ فقال: إنَّ أمتي أرضعت ولدي و قد أردت بيعها، فقال: خذ بيدها و قل: من يشتري منِّي أمٌ ولدي!!»<sup>(٤)</sup>.

مع ﴿٢٩٨﴾ ٤٩ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن علي بن إسماعيل الدعشي<sup>(٥)</sup> - عن رجل من أهل الشام - عن عبدالله بن أبان الريات، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام «قال: سألته عن رجل تزوج ابنة عمه، و قد أرضعته أمٌ ولد جدّه هل تحرم على الغلام أم لا؟ قال: لا».

٣٢٥ ↑

فهذا خير مقطوع الإسناد، مُرسلٌ، و ما هذا حكمه لا يعترض به الأخبار - الصحيحة الطُّرق، و لو سلم من ذلك لكان محمولاً على أنه إذا كانت أمٌ ولد قد

١ - العناق - بالفتح - : الأنثى من ولد الماعز قبل استكمالها الحول.

٢ - في الكافي و الفقيه «عن يونس بن يعقوب»، و هما ثقتان.

٣ - قال في المسالك: أجمع علماؤنا على أنه يشترط في اللبن المحترم في الرضاع أن يكون من امرأة من نكاح، و المراد به ههنا الوطء الصحيح، فيندرج فيه الوطء بالعقد دائماً و متعة و ملك يمين، و المشهور أن الشبهة أيضاً ملحق بالنكاح الصحيح و ذهب ابن إدريس إلى العدم ثم رجع.

٤ - كأنه عليه السلام شنعه في ذلك الفعل، و حمل على الكراهة، و يدل على أن أم الولد من الرضاع كأنم الولد من التسب.

٥ - الظاهر كونه علي بن إسماعيل الميشمي المتكلم.

أرَضَعْتَهُ بِغَيْرِ لَبَنٍ جَدَّهُ أَوْ تَكُونُ أَرْضَعْتَهُ رَضَاعاً لَا يَجْرِمُ، وَ لَوْ كَانَ رَضَاعاً تَاماً لَكَانَ قَدْ صَارَ عَمَّتَهَا إِنْ كَانَ الْجُدُّ مِنْ قَبْلِ الْأَبِّ، وَإِنْ كَانَ الْجُدُّ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ فَلَيْسَ هُنَاكَ وَجْهٌ<sup>(١)</sup> يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ.

صح (٢٩٩) ٥٠ - أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن ابن سنان «قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام - وأنا حاضر - عَنِ امْرَأَةٍ أَرْضَعَتْ غُلَاماً مَمْلُوكاً لَهَا مِنْ لَبَنِهَا حَتَّى فَطَمْتَهُ هَلْ يَجِلُّ لَهَا بَيْعُهُ؟ قَالَ: قَالَ: لَا؛ هُوَ ابْنُهَا مِنَ الرَّضَاعَةِ؛ حَرَمٌ عَلَيْهَا بَيْعُهُ وَأَكْلُهُ مِنْهُ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «يَجْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَجْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»؟!» (٢).

### ﴿٧﴾ - باب القول في الرجل يفجر بالمرءة ﴿﴾

﴿ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فِي نِكَاحِهَا؛ أَوْ يَفْجِرُ بِأَمَتِهَا أَوْ ابْنَتِهَا قَبْلَ أَنْ يَنْكِحَهَا أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ، ﴿وَالْمَرْءَةُ تَفْجِرُ وَهِيَ فِي حَبَالِ زَوْجِهَا هَلْ يَجْرِمُهَا﴾ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿وَمَنْ فَجَرَ بِامْرَأَةٍ وَهِيَ غَيْرُ ذَاتِ بَعْلٍ ثُمَّ تَابَا بَعْدَ ذَلِكَ وَارَادَ أَنْ يَنْكِحَهَا بَعْدَ بَعْقِدٍ صَحِيحٍ جَازٍ لَهُ [ذَلِكَ] بَعْدَ أَنْ تَظْهَرَ مِنْهَا التَّوْبَةُ﴾. يدلُّ على ذلك ما رواه:

صحه (٣٠٠) ١ - الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد<sup>(٣)</sup>، عن هاشم بن - المثنى «قال: كنتُ عند أبي عبد الله عليه السلام جالِياً فدخل عليه رجلٌ فسأله عن - الرجل يأتي المرءة حراماً أيتزوجها؟ قال: نعم؛ وأمها وابنتها».

صح (٣٠١) ٢ - وعنه، عن ابن أبي عمير؛ وعن أبي أيوب، عن محمد بن - مسلم، عن أبي جعفر؛ أو عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لو أن رجلاً فجر بامرءة ثم

١ - أشار بذلك إلى وجه آخر لحمل الخبر. (ملذ)

٢ - عمل به جماعة من الأصحاب، فقالوا بأنه ينعتق من الرضاع ما ينعتق من النسب، و يمكن حمله على الاستحباب. (ملذ)

٣ - هو الجوهري، و ما في بعض النسخ: «القاسم بن حميد» تصحيف.

تابا فتزوّجها لم يكن عليه شيء من ذلك».

ص ٣٠٢ ﴿٣﴾ - وعنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: أتيا رجل فجر بامرأة حراماً، ثم بدا له أن يتزوّجها حلالاً قال <sup>(١)</sup> أوله سيفاح و آخره نكاح، ومثله كمثّل التخلّة أصاب الرجل من ثمرها حراماً، ثم اشتراها بعد، كانت له حلالاً».

\* (ولا ينبغي له أن يتزوّج بها بعد الفجور إلا بعد أن يستبرأ رجمها) \*

نق ٣٠٣ ﴿٤﴾ - روى أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى <sup>(٢)</sup>، عن إسحاق بن جرير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قلت له: الرجل يفجر بالمرأة ثم يبدو له في تزويجها هل محلّ له ذلك؟ قال: نعم؛ إذا هو اجتنبها حتى تنقضي عدّتها باستبراء رجمها من ماء الفجور فله أن يتزوّجها».

فأما الذي يدلّ على أنها ما دامت مُصِرَّةً لا يجوز له العقد عليها، ما رواه:

ص ٣٠٤ ﴿٥﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي المغراء، عن الحلبي «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لا تزوّج المرأة الملعنة بالزنى ولا يزوّج الرجل الملعن بالزنى إلا بعد أن تُعرف منها التوبة».

ص ٣٠٥ ﴿٦﴾ - وبالإسناد، عن أبي المغراء، عن أبي بصير «قال: سألته عن رجل فجر بامرأة، ثم أراد بعد أن يتزوّجها؟ فقال: إذا تاب حلّ له نكاحها، قلت: كيف تُعرف توبتها؟ قال: يدعوها إلى ما كانا عليه من الحرام، فإن امتنعت واستغفرت ربّها عرف توبتها».

ص ٣٠٦ ﴿٧﴾ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد [ابن يحيى] <sup>(٣)</sup>، عن أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعيد، عن مُصَدِّق بن صدقة،

١ - كذا في التسخ و في الكافي أيضاً، والظاهر تصحيف «فإن» ب«قال» على ما يظهر من

السياق.

٢ - كذا، والظاهر تصحيفه والصواب كما في الكافي «عنه بن عيسى» فإن أحمد بن محمد

ابن عيسى لم يرو عن أصحاب الصادق عليه السلام بلا واسطة، ويمكن أن يقال: التند «معنن» فقلوه:

«روى» أعم من رواية بلا واسطة، ولكنه بعيد. ٣ - ما بين المعقوفين ليس في الكافي.

عن عمار بن موسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن الرجل يجملُ له أن يتزوج امرأةً كان يفجر بها ؟ فقال : إن آنس منها رُشداً<sup>(١)</sup> ، فنعم ؛ وإلا فليرأودها على الحرام فإن تابعته فهي عليه حرامٌ ؛ فإن أبت فليتزوجها » .

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ و لا بأس للرجل أن يتزوج امرأة قد سافَحَ أمها أو ابنتها لا يجرمُ عليه نكاح الأم و البنت ، سواء كانت المسافحة قبل العقد على ما بيَّناه<sup>(٢)</sup> ، أو بعده ، و على كلِّ حال ﴾ .

مع ﴿ ٣٠٧ ﴾ ٨ - روى الأذي ذكره أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن - أبي عمير ، عن هاشم بن المثنى « قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فقال له رجلٌ : رجلٌ فجر بامرأةً أمجلُ له ابنتها ؟ قال : نعم ، إن الحرام لا يفسد الحلال » .

فق ﴿ ٣٠٨ ﴾ ٩ - و عنه ، عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن حنان بن - شدير « قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ سأله سعيد<sup>(\*)</sup> عن رجل تزوج امرأةً سفاحاً هل تحلُّ له ابنتها ؟ قال : نعم ؛ إن الحرام لا يجرم الحلال » .

فالوجه عندي في هذين الخبرين و ما يجري مجراهما معاً يتضمَّن معناهما هو أنه إذا كان عند الرجل امرأةً و دخل بها ثم فجر بأمتها أو ابنتها لم تحرم عليه ، فأما إذا فجر بها<sup>(٣)</sup> و هي ليست زوجة له ، ثم أراد أن يعقد عليها فإن ذلك حرامٌ لا يجوز له ذلك ، يدلُّ على ما ذكرناه من التفصيل ما رواه :

مع ﴿ ٣٠٩ ﴾ ١٠ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام « أنه سُئِلَ عن رجل يفجر بامرأةً أيتزوج ابنتها ؟ قال : لا ولكن إن كانت عنده امرأةً ، ثم فجر بابنتها<sup>(٤)</sup> أو أختها لم تحرم عليه التي عنده » .

مع ﴿ ٣١٠ ﴾ ١١ - و عنه ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصَّبَّاح الكِنَافِي ،

١ - المراد بالرشد هنا التوبة . ٢ - في المتن : « على من سخطناه » .

٣ - أي بالأم أو البنت ، و قوله : « و هي ليست » أي المرءة المفروضة أولاً .

٤ - في بعض النسخ : « فجر بأمتها » . \* - يعني ابن يسار ، كما يأتي في الخبر ١٢ .



عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إذا فَجَرَ الرَّجُلُ بِالْمَرْءِ لَمْ تَحَلَّ لَهُ ابْنَتُهَا أَوَّلًا، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَزَوَّجَ ابْنَتَهَا قَبْلَ ذَلِكَ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا، فَقَدْ بَطَلَ تَزْوِجُهَا، وَإِنْ هُوَ تَزَوَّجَ ابْنَتَهَا وَدَخَلَ بِهَا ثُمَّ فَجَرَ بِأُخْتِهَا بَعْدَ مَا دَخَلَ بِابْنَتِهَا فَلَيْسَ يَفْسُدُ فَجْوَرُهُ بِأُخْتِهَا نِكَاحًا ابْنَتِهَا إِذَا هُوَ دَخَلَ بِهَا»، وَهُوَ قَوْلُهُ: «لَا يَفْسُدُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ» إِذَا كَانَ هَكَذَا<sup>(١)</sup>.

ص ٣١١ ﴿١٢﴾ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى؛ و  
علي بن التعمان، عن سعيد بن يسار «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل فَجَرَ  
بِامْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُ ابْنَتَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ يَا سَعِيدُ إِنْ الْحَرَامُ لَا يَفْسُدُ الْحَلَالَ».

ص ٣١٢ ﴿١٣﴾ - أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن معاوية بن حُكَيْمٍ، عن  
علي بن الحسن بن رباط - عمن رواه - عن زُرَّارَةَ «قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام:  
رَجُلٌ فَجَرَ بِامْرَأَةٍ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِابْنَتِهَا؟ قَالَ: مَا حَرَّمَ حَرَامٌ حَلَالًا  
قَطَّ».

فالوجه في هذين الخبرين و ما جرى مجراها ما يتضمّن لفظ التزويج في-  
المستقبل أو الحال هو إذا كان الفجور بالمرءة دون الوطء والإفشاء إليها، فأما مع  
الوطء فلا يجوز ذلك حسب ما قدمناه، يدل على ذلك ما رواه:

ص ٣١٣ ﴿١٤﴾ - محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن -  
عبد الجبار؛ و محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن صفوان بن -  
مجيب، عن عيص بن القاسم «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل باشّر امرءةً و  
قَتَلَ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَفْضِ إِلَيْهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَ ابْنَتَهَا؟ فَقَالَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ أَفْضَى إِلَى الْأُمِّ فَلَا  
بَأْسَ، وَإِنْ كَانَ أَفْضَى إِلَيْهَا فَلَا يَتَزَوَّجُ ابْنَتَهَا».

ص ٣١٤ ﴿١٥﴾ - وعنه، عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار،  
عن صفوان، عن منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل كان بينه و

١ - الظاهر أنه إلى قوله: «هكذا» من الخبر، لكونه في الاستبصار أيضاً هكذا، فقوله: «و  
هو قوله» إنا كلام الصادق عليه السلام، والضمير في «قوله» راجع إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، أو كلام الزاوي،  
والضمير راجع إلى الصادق عليه السلام. (ملذ)

بِئْرَ امْرَأَةٍ فُجُورٌ، هل يَتَزَوَّجُ ابْنَتَهَا؟ قال: إن كان قُبْلَةً أو شَبِهَا فَلْيَتَزَوَّجْ ابْنَتَهَا، وإن كان جَمَاعاً فَلَا يَتَزَوَّجْ ابْنَتَهَا وَلْيَتَزَوَّجْهَا هِيَ<sup>(١)</sup>».

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفُجُورَ بَعْدَ الدُّخُولِ لَا يَحْرِمُ زَانِداً عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مَا رَوَاهُ:  
 ح ﴿٣١٥﴾ ١٦ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ  
 ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ جَارِيَةً  
 فَدَخَلَ بِهَا ثُمَّ ابْتُلِيَ بِأُمِّهَا فَفَجَّرَ بِهَا أَحْرَمَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ؟ فَقَالَ: لَا، إِنَّهُ لَا يَحْرِمُ -  
 الْحَلَالَ الْحَرَامُ».

ح ﴿٣١٦﴾ ١٧ - وَعَنْهُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ  
 ابْنِ أَدِينَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام «أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ زَنَى بِأُمِّ امْرَأَتِهِ أَوْ ابْنَتِهَا  
 أَوْ أُخْتِهَا، قَالَ: لَا يَحْرِمُ ذَلِكَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ قَالَ: مَا حَرَّمَ حَرَامٌ قَطُّ حَلَالاً».

\* (وَحَكْمُ الرِّضَاعِ فِي هَذَا الْبَابِ حَكْمُ النَّسَبِ سِوَاهُ) \*

فِي أَنَّهُ إِذَا فَجَّرَ بِامْرَأَةٍ لَمْ يَجْزَلْهُ الْعَقْدُ عَلَى ابْنَتِهَا وَلَا عَلَى أُمِّهَا وَقَدْ دَلَّ عَلَى  
 ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ قَوْلِهِ: «يَحْرِمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرِمُ مِنَ النَّسَبِ».

وَيَزِيدُهُ بَيَاناً مَا رَوَاهُ:

ص ﴿٣١٧﴾ ١٨ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ،  
 عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام  
 «قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ فَجَّرَ بِامْرَأَةٍ أَيْتَزَوَّجَ أُمِّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ أَوْ ابْنَتِهَا؟ قَالَ: لَا».

ص ﴿٣١٨﴾ ١٩ - وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ -  
 مَحْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام «فِي  
 رَجُلٍ فَجَّرَ بِامْرَأَةٍ أَيْتَزَوَّجَ أُمِّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ أَوْ ابْنَتِهَا؟ قَالَ: لَا».

\* (وَإِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ امْرَأَةٌ فَسَافَحَتْ<sup>(٢)</sup> فَهِيَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ الْمَقَامِ عَلَيْهَا وَبَيْنَ

تَطْلِيقِهَا، وَلَيْسَ يَجِبُ عَلَيْهِ طَلَاقُهَا لِذَلِكَ) \*

ث ﴿٣١٩﴾ ٢٠ - رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ

١ - فِي الْاسْتِصْصَارِ: «وَلْيَتَزَوَّجْهَا هِيَ إِنْ شَاءَ». ٢ - أَي زَنَى.

ابن محبوب، عن عَبدِ بنِ صُهَيْبٍ، عن جَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ رضي الله عنه «قال: لا بأس أن يمسك الرَّجُلُ امرأته إن رآها تزني إذا كانت تزني<sup>(١)</sup>، وإن لم يقم عليها الحدّ فليس عليه من إثمها شيء<sup>(٢)</sup>».

أوضح **﴿٣٢٠﴾** ٢١ - علي بن الحسن، عن علي بن الحكم، عن موسى بن بكر، عن زرارة، عن أبي جعفر رضي الله عنه «قال: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أُعْجِبَتْهُ امْرَأَةٌ فَسَأَلَ عَنْهَا فَإِذَا الثَّانِي<sup>(٣)</sup> عَلَيْهَا فِي الْفُجُورِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَتَرَوَّجَهَا وَيُحْصِنَهَا».

٣٣١ ↑

### ﴿٨﴾ - باب نكاح المرأة وعتتها وخالتها

﴿وما يحرم من ذلك وما لا يحرم<sup>(٤)</sup>﴾

قال الشَّيْخُ - رحمه الله - : ﴿ولا بأس أن ينكح الرَّجُلُ المرأةَ وعتتها وخالتها ويجمع بينهما<sup>(٥)</sup> غير أنه لا يجوز أن ينكح [الرَّجُلُ] بنت الأخ على عمتها إلا بإذن العمة ورضاها، ولا ينكح بنت الأخت على خالتها إلا باختيار الحالة وإذنها، وله أن يعقد على العمة وعنده بنت أخيها من غير استئذان بنت الأخ، ويعقد على الحالة وعنده بنت أختها من غير رضی بنت الأخت﴾.

يدل على ذلك ما رواه:

فق **﴿٣٢١﴾** ١ - الحسين بن سعيد؛ وعلي بن إسماعيل<sup>(٦)</sup>، عن الحسن بن-

١ - كذا، وقوله: «إذا كانت تزني» نسخة بدل عن «إن رآها تزني» يكون في الحاشية فخلط بالمتن، وفي الوافي والوسائل كما في المتن.

٢ - ذهب المفيد و سلاّر - رحمهما الله - إلى تحريم امرأة الرَّجُل عليه إذا أصرت على الزنا، والمشهور الكراهة. (ملذ)

٣ - التثا: مقصوداً كالثناء إلا أنه يطلق على الخير والشر، والثناء على الخير دون الشر.

٤ - في المسألة اختلاف بحسب اختلاف الروايات، والمشهور قريباً للإجماع جواز الجمع بين العمة مع بنت الأخ، أو الحالة مع بنت الأخت بشرط رضا العمة والحالة، وعدم الشرط - في تزويج العمة والحالة على ابنة الأخ وابنة الأخت وإن كرهتا.

٥ - في المتن: «يجمع بينهما».

٦ - في بعض النسخ: «عن علي بن إسماعيل».

عليّ، عن ابن بكير، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: تزوج الخالة والعمّة على ابنة الأخ وابنة الأخت بغير إذنهما».

ثو ﴿٣٢٢﴾ ٢ - وعنهما<sup>(١)</sup>، عن فضالة، عن ابن بكير، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: لا تزوج ابنة الأخت على خالتها إلا بإذنهما، وتزوج الخالة على ابنة الأخت بغير إذنهما».

معه ﴿٣٢٣﴾ ٣ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصّباح الكِنَافِيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا يحلُّ للرجل أن يجمع بين المرأة وعمّتها، ولا بين المرأة وخالتها».

صه ﴿٣٢٤﴾ ٤ - وما رواه محمد بن أحمد بن يحيى، عن بُنان بن محمد، عن أبيه، عن عبد الله بن المُغيرة، عن السكوفيّ، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «أنّ عليّاً عليه السلام أتى برجل تزوّج امرأة على خالتها فجلّده وقرّق بينها».

فليس في هذين الخبرين ما ينافي ما قدّمناه لأنّه ليس في الخبر الأوّل أنّه لا يحلُّ للرجل أن يجمع بين المرأة وعمّتها أو خالتها برضى منها أو مع عدم الرضا، وكذلك في الخبر الأخير الذي تضمّن أنّ أمير المؤمنين عليه السلام ضرب من تزوّج امرأة على خالتها، وإذا لم يكن ذلك في ظاهر الخبر، والخبر الأوّل كان مُفضّلاً كان الأخذ به أولى والعمل به أحرى.

والذي يكشف عمّا ذكرناه ويزيده بياناً ما رواه:

معه ﴿٣٢٥﴾ ٥ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن بُنان بن محمد، عن موسى بن القاسم، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام «قال: سألته عن امرأة تزوّجت على عمّتها وخالتها، قال: لا بأس<sup>(٢)</sup>، وقال: تزوّج العمّة والخالة على ابنة الأخ وابنة الأخت، ولا تزوّج بنت الأخ والأخت على العمّة

١ - يعني عن الحسين بن سعيد؛ وعلي بن إسماعيل، وفي الاستبصار في الخبر الأوّل: «عن الحسين بن سعيد، عن الحسن بن عليّ» وفي الخبر الثاني: «عنه، عن فضالة».

٢ - أي مع رضاها كما يدل عليه آخر الخبر (ملذ).

والخالة إلا برضى منها فنكاحه باطل» (١).  
 على أنه محتمل أن يكون الخبران خرجا مخرج التقية لأن كل من خالفنا  
 يخالف في هذه المسألة، وما هذا حكمه جازت التقية فيه، والخبر الذي رواه:  
 مع ﴿٣٢٦﴾ ٦ - الحسين بن سعيد، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن -  
 رثاب، عن أبي عبيدة الحذاء «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا تنكح المرأة  
 على عمّتها، ولا على خالتها، ولا على أختها من الرضاة».  
 فالمعنى في هذا الخبر كالمعنى فيما تقدّم من العمّة والخالة من جهة النسب، فإن  
 ذلك لا يجوز مع ارتفاع رضاها، فأما مع حصول الإذن من قبيلها فلا بأس به  
 حسب ما قدّمناه في حكم النسب. ٣٣٢

### ﴿٩﴾ - باب العقود على الإماء وما يحل من التكااح بملك اليمين

قال الشيخ - رحمه الله -: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجِدْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْحَرَائِرَ فَلَا بَأْسَ أَنْ  
 يَنْكَحَ الْإِمَاءَ﴾  
 يدلُّ على ذلك قوله تعالى: «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحِ الْخَصَنَاتِ -  
 الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ (٢)» .  
 فأباح بظاهر اللفظ نكاح الإماء عند فقد الطول للحرائر من المهر والتفقة،  
 وكان دليله حظر ذلك عند وجود الطول (٣)، ويدلُّ عليه أيضاً ما رواه:

١ - في المسألة أربعة أقوال: الأول: يُطلان عقد الداخلة و لزوم عقد الأولى، لقوله عليه السلام:  
 «فكاحه باطل»، والثاني: توقّف عقد الداخلة على الإجازة من الأولى، والثالث: تنزل  
 العقدين معاً، والرابع: بطلان عقد الداخلة من رأس و تنزل عقد نفسها.  
 ٢ - النساء: ٢٥.

٣ - «و كان دليله» أي دليل الخطاب و هو مفهوم المخالفة، و الطول في اللغة: الفضل،  
 والمراد هنا المهر والتفقة كما ذكره المحقق في الشرائع، و يكفي في القدرة على التفقة وجود المال  
 بالقوة القريبة. كما في غلة الملك و كسب ذي الحرفة. (ملذ) أقول: و في بعض النسخ: «و كان  
 دليله حصر ذلك عند وجود الطول».

نق ﴿٣٢٧﴾ ١ - محمد بن يعقوب، عن عِدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الحرِّ يتزوَّج الأمة، قال: لا بأس إذا اضطرَّ إليها »<sup>(١)</sup>.

نق ﴿٣٢٨﴾ ٢ - و روى علي بن الحسن بن فضال، عن محمد بن عبد الله بن - زرارة، عن الحسن بن علي، عن القلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم « قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرَّجل يتزوَّج المملوكة؟ قال: إذا اضطرَّ إليها فلا بأس ».

س ﴿٣٢٩﴾ ٣ - و روى محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن - محمد، عن ابن فضال، عن ابن بكير - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام « قال: لا ينبغي أن يتزوَّج الرَّجلُ الحرُّ المملوكةَ اليوم، إنَّها كان ذلك حيث قال - الله عزَّ وجلَّ: « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً » وَالطَّوْلُ الْمَهْرُ، وَ مَهْرُ الْحُرَّةِ الْيَوْمَ مِثْلُ مَهْرِ الْأُمَّةِ أَوْ أَقَلَّ ».

فهذه الأخبار كلها دالة على أنَّ نِكَاحِ الْأُمَّةِ إِنَّمَا يَكُونُ سَائِغاً مَبَاحاً مَعَ فَقْدِ الطَّوْلِ، وَأَنَّ مَعَ وجوده يكون مكروهاً وإن كان ذلك غير مبطل للعقد، لأنَّ الحرَّ الأخير دلَّ على ذلك من قوله: لا ينبغي أن يتزوَّج الحرُّ المملوكة اليوم، وهذا تصريح بالكراهية التي ليست بلفظ الحظر، و دلَّ على ذلك معنى الأخبار الأخر حسب ما قدَّمناه.

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ فإذا أراد الإنسان نِكَاحِ أمة غيره خطبها إلى سيدها، وأعطها المهر، قلَّ ذلك أم كثر<sup>(٢)</sup> ﴾.

١ - يدل على جواز نِكَاحِ الْأُمَّةِ بالعقد مع فقد طول الحرَّة وخشية العنت، وهذا إجماعي، والاختلاف في انتفاء أحد الأمرين، فذهب جماعة كثيرة من المتقدمين إلى عدم الجواز، قال المفيد - رحمه الله - : « ولا يجوز لمن وجد طولاً لنِكَاحِ الحرَّ أن ينكح الإمام؛ لأنَّ الله تعالى اشترط في إباحتها نكاحهم عدم الطَّوْلِ لنِكَاحِ الحرَّ من النساء ». و ذهب المؤلف هنا و في النهاية إلى الجواز على الكراهة - و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : « في المسألة قول ثالث؛ و هو تحريم الأمة لمن عنده حرَّة خاصة كما دلَّت عليه حسنة الحلبي ».

٢ - في الفتنة: ﴿ فإذا أراد الإنسان نِكَاحِ أمة غيره خطبها إلى سيدها، فإن اختار من كآحته عقد له عليها بمهر يدفعه إليه في نكاحها، قلَّ ذلك أم كثر ﴾ و هو الصواب.

يدلُّ على ذلك قوله عزَّ وجلَّ: «فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ<sup>(١)</sup>»، وهذا تصريح بأنَّه لا يجوز العقد عليهنَّ إلا بإذنِ أهلهنَّ و بعد إيتائهنَّ أُجورهنَّ الَّذي هو المهر<sup>(٢)</sup>، ويدلُّ عليه أيضاً ما رواه:

مع ﴿٣٣٠﴾ ٤ - الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن نكاح الأمة، قال: لا يصلح نكاح الأمة إلا بإذن مولاها».

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿فإن اشترط السيد على الرجل في العقد رِقَ الولد كان ولده منها عبداً لسيدها، وإن لم يشترط عليه ذلك كان الولد حُرّاً، لا سبيلاً لأحدٍ عليه﴾.

أما الَّذي يدلُّ على أنه إذا لم يشترط كان الولد حُرّاً، ما رواه:

ح ﴿٣٣١﴾ ٥ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة؛ والحكم بن مسكين، عن جميل؛ و ابن بَكِير<sup>٣٣٥</sup> (٣) «في الولد من الحرِّ والمملوكة، قال: يذهب إلى الحرِّ منها».

ع ﴿٣٣٢﴾ ٦ - وعنه، عن أحمد بن محمد العاصمي، عن علي بن الحسن - السلمي، عن علي بن أسباط، عن الحكم بن مسكين، عن جميل بن ذُراج: «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا تزوج العبدُ الحرَّة فولده أحرارٌ، وإذا تزوج الحرُّ الأمة فولده أحرار».

ح ﴿٣٣٣﴾ ٧ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألت عن الرجل يتزوج بأمة قوم، الولد تماليك أو أحرار؟ قال: إذا كان أحد أبويه حُرّاً فالولد أحرار».

١ - النساء: ٢٥.

٢ - لا يخفى أنَّ الآية لا تدلُّ على تقدّم المهر على العقد، ولا على الوطاء أيضاً، ولم يقل به

أحد، ولعل مراد الشيخ أيضاً الوجوب فقط. (ملذ)

٣ - كذا مضمراً وفي الكافي أيضاً. ومحمد بن أبي حمزة هو ابن أبي حمزة الثمالي.

عنه ﴿٣٣٤﴾ ٨ - محمد بن الحسن الصفار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن مجي ابن المبارك ، عن عبدالله بن جبلة ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في مملوك تزوج حرة ؟ قال : الولد للحرّة . و في حرّ تزوج مملوكه ؟ قال : الولد للآب » .

فأما الذي يدل على أنه إذا شرط أن يكون الولد رقاً كان كذلك ما رواه :

مع ﴿٣٣٥﴾ ٩ - الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن أبي جعفر ، عن أبي سعيد<sup>(١)</sup> ، عن أبي بصير [عن أبي عبدالله عليه السلام] <sup>(٢)</sup> « قال : لو أنّ رجلاً دبر جارية ، ثمّ زوّجها من رجلٍ فوطئها كانت جاريته و ولدها منه مُدبّرين ، كما لو أنّ رجلاً أتى قوماً فتزوّج إليهم مملوكتهم كان ما ولد لهم ممالك » .

و هذا الخبر وإن لم يكن فيه ذكر الشرط صريحاً فنحن نعلم أنه مرادٌ بدلالة ما قدّمناه من الأخبار<sup>(٣)</sup> ، و أنّ الولد لاجقٌ بالحرية ، و إذا ثبت ذلك فلا وجه لهذا - الخبر إلا الشرط الذي ذكرناه .

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ و إذا عقد السيد على أمته حرّاً أو عبداً لغيره كان الطلاق في يد الزوج ، فإن باعها السيد كان المبتاع بالخيار<sup>(٤)</sup> : إن شاء أقرّ - الزوج على نكاحه ، و إن شاء فزق بينه و بينها ، و ليس يحتاج في التفرقة بينها إلى تطليق الزوج لها ، بل يأمرها باعتزاله ، و قضاء العدة منه ، و ذلك كافٍ في فراقها ﴾ .

١ - الظاهر هو أبان بن تغلب أبو سعيد البكري ، و يحتمل أن يكون أباسعيد المكاربي هاشم بن حيان ، و أبو جعفر الظاهر هو الأشعري ، لكن رواية إبراهيم بن هاشم عنه غير معهود ، أو أحمد بن محمد بن خالد . ٢ - ما بين المعقوفين موجود في بعض النسخ و الاستبصار . ٣ - و رده القائلون بالحرية مطلقاً أولاً بالضعف ، و ثانياً بعد دلالتها على ذكر الشرط في العقد فيكون المصير تحكماً ، و ثالثاً بأن الولد ليس ملكاً للحرّ من الأبوين ليصح اشتراطه للمولى ، و إنّما الحق لله تعالى فلا يسوغ اشتراط رقيته . (ملذ)

٤ - في المتن : « كان الطلاق في يد الزوج ، و لم يكن للسيد قهره على فراقها ، فإن باعها السيد كان المبتاع لها بالخيار » .



يدلُّ على ذلك ما رواه:

مع ﴿٣٣٦﴾ ١٠ - الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن علي<sup>(١)</sup>، عن أبي بصير «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أنكح أمته حرّاً أو عبداً قوم آخرين، فقال: ليس له أن يزعمها، فإن باعها فشاء الذي اشتراها أن يزعمها من رجل فعل» (٢).

مع ﴿٣٣٧﴾ ١١ - وروى علي بن إسماعيل الميثمي، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «في الرجل يزوّج أمته من حرّاً، قال: ليس له أن يزعمها».

فأما الذي يدلُّ على أنه إذا باعها كان المبتاع بالخيار بين إقرارها على العقد و بين التفرقة زائداً على ما قدمناه ما رواه:

ع ﴿٣٣٨﴾ ١٢ - محمد بن يعقوب، عن علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن بكير بن أعين؛ و بريد بن معاوية العجلي، عن أبي جعفر؛ و أبي عبد الله عليه السلام «قالا: من اشترى مملوكة لها زوج فإن بيعها طلاقها؛ إن شاء - المشتري فزوّج بينها، وإن شاء تركها على نكاحها».

مع ﴿٣٣٩﴾ ١٣ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام «قال: طلاق الأمة بيعها أو بيع زوجها، و قال: في الرجل يزوّج أمته رجلاً آخر ثم يبيعها، قال: هو فراق ما بينها، إلا أن يشاء المشتري أن يدعها».

↑  
٣٣٧

١ - يعني البطائني وراويه الجوهرى.

٢ - كذا في التسخ و هو تصحيف، و في الفقيه: «من زوجها»، و هو الصواب. و يطبق الأصحاب على أن بيع الأمة المزوجة يقتضي تسلط المشتري على فسخ العقد وإمضائه، و إطلاق التصوص و كلام الأصحاب يقتضي عدم الفرق بين كون البيع قبل الدخول و بعده، و لا بين كون الزوج حرّاً أو مملوكاً، و في صحيحة ابن مسلم (التي تأتي تحت رقم ١٣) تصريح بشيوع الخيار إذا كان الزوج حرّاً، و قطع الأكثر بأن هذا الخيار على الفور، و يدل عليه خبر أبي الصباح. (ملذ)

٣٤٠ ﴿ ١٤ - الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل، عن عبد صالح الكندي قال: طلاق العبد إذا تزوج امرأة حرة أو تزوج وليدة قوم آخرين إلى- العبد، وإن تزوج وليدة مولاه كان هو الذي يفرق بينهما إن شاء، وإن شاء نزعها منه بغير طلاق» (١).

٣٤١ ﴿ ١٥ - وأما الذي رواه محمد بن علي بن محبوب، عن العباس ابن معروف، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن ابن أذينة، عن بكير بن أعين؛ و يزيد بن معاوية، عن أبي جعفر؛ و أبي عبدالله الكندي «أنهما قالا في العبد- المملوك: ليس له طلاق إلا بإذن مولاه».

فليس ينافي الخبر الأول لأن قوله الكندي: «ليس له طلاق إلا بإذن مولاه» محتمل أن يكون أراد به إذا كانت زوجته أمة لمولاه دون أن تكون حرة أو أمة لغير مولاه، و قد تضمن تفصيل ذلك الخبر الأول، فالأخذ به أولى لأن الخبر- الأخير كالمجمل الذي يحتاج إلى بيان، ويدل على ذلك أيضاً ما رواه:

٣٤٢ ﴿ ١٦ - الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح- الكيناني، عن أبي عبدالله الكندي «أنه قال: إذا كان العبد وامرأته لرجل واحد فإن- المولى يأخذها إذا شاء و إذا شاء ردها، و قال: لا يجوز طلاق العبد إذا كان هو وامرأته لرجل واحد إلا أن يكون العبد لرجل والمرأة لرجل و تزوجها بإذن مولاه و إذن مولاه، فإن طلق و هو بهذه المذلة فإن طلاقه جائز».

٣٤٣ ﴿ ١٧ - وأما الذي رواه الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن عبدالله بن مسكان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله «قال: قلت لأبي عبدالله الكندي: الرجل يزوج جاريتته من رجل حراً أو عبداً له أن ينزعها بغير طلاق؟ قال: نعم هي جاريتته ينزعها متى شاء».

٣٤٤ ﴿ ١٨ - و ما رواه الحسين بن سعيد أيضاً، عن الثضر بن سويد،

١ - لعن المراد بالتفريق الأول الطلاق، و بالثاني الفسخ، أو بالأول مجرد الفسخ و بالثاني

الفسخ لأن يطأها. (ملذ)

عن موسى بن بكر ، عن محمد بن علي ، عن أبي الحسن عليه السلام « قال : إذا تزوج المملوك حُرَّةً فَلِلْمَوْلَى أَنْ يَفْرَقَ بَيْنَهَا ، فَإِنْ زَوَّجَهُ الْمَوْلَى حُرَّةً فَلَهُ أَنْ يَفْرَقَ بَيْنَهَا » (١) .

فليس في هذين الخبرين ما ينافي ما قدّمناه ، لأنّ قوله الطلاق : «له أن يزعمها بغير طلاق» في الخبر الأوّل «متى شاء» و «له أن يفرّق بينهما» في الخبر الثاني ، ليس فيه أنّ له ذلك و هي في ملكه أو العبد في ملكه ، و إذا لم يكن ذلك في الخبر حملناه على أنّ له ذلك بأن يبيعها أو يبيعه فيكون بيعه لها تفريقاً بينهما .  
والذي يدلّ على ما قلناه ما رواه :

مع (٣٤٥) ١٩ - الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا أنكح الرجل عبده أمته فرّق بينهما إذا شاء ؛ قال : و سألته عن رجل يزوّج أمته من رجل [ آخر ] حُرّاً أو عبداً لقوم آخرين أله أن يزعمها منه ؟ قال : لا إلا أن يبيعها ، فإن باعها فشاء الذي اشتراها أن يفرّق بينهما فرّق بينهما » .

نق (٣٤٦) ٢٠ - و أمّا الذي رواه الحسين بن سعيد ، عن صفوان بن يحيى ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي إبراهيم عليه السلام « قال : سألته عن رجل كانت له جارية فرزّجها من رجل آخر ، بيد من طلقها ؟ قال : بيد مولاها ، و ذلك لأنّ تزوّجها و هو يعلم أنّها كذلك » .

فيحتمل أيضاً ما قدّمناه من أنّه أراد بقوله : بيده طلاقها ، يعني بيعها ؛ فيكون بيعها كالطلاق ، و قد يجوز أن يطلق على ذلك لفظ الطلاق مجازاً لأنّ سبب الفرقة كما أنّ الطلاق كذلك ، يدلّ على ذلك ما رواه :

مع (٣٤٧) ٢١ - الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، عن خريز ، عن محمد (٢) « قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : طلاق الأمة يبيعها » .

١ - قيل : المراد بأوّل الخبر تزوّج العبد بدون إذن المولى ، و بآخر الخبر التزوّج بإذنه ،

ضمير «له» راجع إلى العبد ، و لا يجزئ بعده . (ملذ) ٢ - يعني ابن مسلم .

و يحتمل أيضاً أن يكون أراد بقوله: «مِنْ رَجُلٍ آخَرَ» إذا كان ذلك الرَّجُل أيضاً عبده، وليس في الخبر أنه لم يكن عبده، وإن كان كذلك جاز له أن يفرق بينها، وقد قَدَّمنا ذلك، ويزيده بياناً ما رواه:

ع ٣٤٨ ﴿٢٢﴾ - علي بن إسماعيل الميثمي، عن ابن أبي عمير، عن حفص ابن البختري، عن أبي عبدالله عليه السلام، «قال: إذا كانت للمرأة أمة و زوجها مملوكه، فرَّق بينهما إذا شاء، و جمع بينهما إذا شاء».

ص ٣٤٩ ﴿٢٣﴾ - و روى الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن خريز، عن محمد بن مسلم «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل ينكح أُمَّته من رجلٍ أيفرق بينهما إذا شاء؟ فقال: إن كان مملوكه فليفرق بينهما إذا شاء، إن شاء الله تعالى يقول: «عَبْدًا مَلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ\*» ، فليس للعبد شيء من الأمر، وإن كان زوجها حُرًّا، فإن طلاقها صَفَقتها» (١).

و يحتمل أيضاً أن يكون المراد إذا كان مولى الجارية قد شرط على الزَّوج عند عَقْدَةِ التَّكَاحِ أَنْ يَبْدَهُ الطَّلَاقَ لِأَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِي الْإِمَاءِ. روى ذلك:

ع ٣٥٠ ﴿٢٤﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن أحمد «قال: كتب إليه الرِّيَّان بن شبيب: رجل أراد أن يزوجه مملوكته حُرًّا، و يشترط عليه أنه متى شاء فيفرق بينها؛ أيجوز ذلك له جُعِلَتْ فِدَاكَ أم لا؟ فكتب عليه السلام: نَعَمْ إذا جعل إليه الطَّلَاق».

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿وإن أعتقها السيد كانت هي بالخيار إن شاءت أقامت مع الزوج وإن شاءت فارقته، ولم يكن لزوجها عليها سبيل إذا اختارت الفراق﴾. يدلُّ على ذلك ما رواه:

ع ٣٥١ ﴿٢٥﴾ - الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصَّبَّاح -

١ - صَفَقْتُ لَهُ بِالْبَيْعَةِ صَفَقًا: ضَرَبْتُ بِيَدِي عَلَى يَدِهِ، وَ كَانَتْ الْعَرَبُ إِذَا وَجِبَ الْبَيْعُ ضَرَبَ أَحَدُهُمَا يَدَهُ عَلَى يَدِ صَاحِبِهِ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَتِ الصَّفَقَةَ فِي الْعَقْدِ، فَقِيلَ: بَارَكَ اللَّهُ فِي صَفَقَةِ بَيْنِكَ. (المصباح)

الكِنَانِيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: أتيا امرأة<sup>(١)</sup> اعتقت فأمرها بيدها إن شاءت أقامت معه، وإن شاءت فارقته».

ح **٣٥٢** - ٢٦ - علي بن إسماعيل، عن حماد<sup>(٢)</sup>، عن عبد الله بن المغيرة، عن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام «أنه كان لبريرة<sup>(٣)</sup> زوج عبد، فلما أعتقت، قال لها النبي صلى الله عليه وآله: اختاري».

ح **٣٥٣** - ٢٧ - وروى محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أمة كانت تحت عبد فاعتقت الأمة؟ قال: فقال: أمرها بيدها إن شاءت تركت نفسها مع زوجها وإن شاءت نزع نفسها منه، وذكر «أن بريرة كانت عند زوج لها وهي مملوكة فاشتريها عائشة فاعتقتها فخيرها رسول الله صلى الله عليه وآله وقال: إن شاءت أن تقر عند زوجها، وإن شاءت فارقته، وكان موالها الذين باعوها اشترطوا على عائشة أن لهم ولأهها، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: الولاء لمن أعتق<sup>(٤)</sup>، وتصدق على بريرة بلخم فأهدته إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، فعلقته عائشة، وقالت: إن رسول الله صلى الله عليه وآله لا يأكل لحم الصدقة، فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله واللحم معلق، فقال: ما شأن هذا اللحم لم يطبخ؟ فقالت: يا رسول الله صدق به علي بريرة وأنت لا تأكل لحم الصدقة، فقال: هو لها صدقة ولنا هدية، ثم أمر بطبخه»، فجاء فيها ثلاث من الشئن»<sup>(٥)</sup>.

١ - كذا؛ والظاهر تصحيحه، والصواب: «أيتا أمة». و لعل الأصل «أيتا امرأة مملوكة» و سقطت لفظة «المملوكة».

٢ - الظاهر هو ابن عيسى الجهني.

٣ - الظاهر كونها مولاة عائشة كما يأتي.

٤ - يدل على أن الشرط الفاسد في العقد لا يوجب فساد العقد.

٥ - في أسدالغابة: «كان اسم زوجها مغنياً، وكان مولى فخيرها رسول الله صلى الله عليه وآله فاختارت فراقه وكان يحبها، فكان يمضي في طرق المدينة وهو يبكي، واستشفع إليها برسول الله صلى الله عليه وآله فقال لها فيه، فقالت: أتأمر؟ قال: بل أشفع، قالت: فلا أريده». وقوله: «ثلاث من الشئن» هو تخييرها، وأن الولاء لمن أعتق، وأن الشيء الواحد يكون صدقة بالنسبة إلى واحد، و هدية بالنسبة إلى الآخر.

٣٥٤ ﴿٢٨﴾ - وعنه، عن عِدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سَمَاعَةَ «قال: ذكر أن بُرَيْرَةَ مولاة عائِشَةَ كان لها زوج عبد، فلَمَّا أُعتقت قال لها رسول الله ﷺ: اختاري إن شئتِ أقيمت مع زوجك، وإن شئتِ لا».

٣٥٥ ﴿٢٩﴾ - وعنه، عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن ربعي بن عبدالله، عن بُرِيد بن معاوية، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: كان زوج بُرَيْرَةَ عبداً».

٣٥٦ ﴿٣٠﴾ - علي بن الحسن بن فضال، عن محمد بن عبدالله بن زُرارة، عن الحسن بن علي (\*)، عن عبدالله بن بكير - عن بعض أصحابنا - عن أبي - عبدالله عليه السلام «في رجل حُرَّ نكح أمة مملوكة، ثم أُعتقت قبل أن يطلقها، قال: هي أملك ببضعها».

٣٥٧ ﴿٣١﴾ - وروى محمد بن آدم <sup>(١)</sup>، عن الرضا عليه السلام «أنه قال: إذا أُعتقت الأمة و لها زوج خيّر، إن كانت تحت عبدٍ أو حُرَّ».

٣٥٨ ﴿٣٢﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عبد الحميد، عن أبي جميلة، عن زيد الشحام، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا أُعتقت الأمة و لها زوج خيّر، إن كانت تحت حُرٍّ أو عبد».

٣٥٩ ﴿٣٣﴾ - الحسين بن سعيد، عن حماد، عن حريز، عن محمد بن - مسلم «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المملوكة تكون تحت العبد، ثم تُعتق، فقال: تخيّر، فإن شاءت أقامت على زوجها، وإن شاءت فارقت».

٣٦٠ ﴿٣٤﴾ - وروى علي بن إسماعيل الميثمي، عن فضالة، عن أبان، عن عبدالله بن سليمان <sup>(٢)</sup> «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أنكح أمة عبده،

١ - هو زرقان المدائني، والظاهر كونه إمامياً، كما يظهر من العيون للصدوق (ره)، راجع ج ٢ ص ٥٣٣ «باب دلالات الرضا عليه السلام» تحت رقم ٣٥؛ طبع مكتبتنا.

٢ - مجهول، وربما كان حسناً، لأن التجائبي قال: عبدالله بن سليمان له أصل، وراويها أبان بن عثمان الأحمر و هو مقبول الرواية وإن كان مذهبه فاسداً. \* - هو ابن فضال التيملي.

فأعتقها؛ هل تخير المرأة إذا أعتقت أم لا؟ قال: تخير».

صح (٣٦١) ٣٥ - و روى الحسين بن سعيد، عن الثَّضْر بن سُؤيد، عن عبدالله بن سنان « قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: إذا أعتقت مملوكاً رجلاً وامرئته، فليس بينها نكاح، و قال: إن أحببت أن تكون مع زوجها كان ذلك بصداق؛ قال: و سألته عن الرجل ينكح عبده أمته، ثم أعتقها تخير فيه أم لا؟ فقال: نعم تخير إذا أعتقت».

\*(فإن أعتق الزوج لم يكن للمرأة اختيار)\* روى ذلك:

صح (٣٦٢) ٣٦ - علي بن الحسن بن فضال، عن عمرو بن عثمان، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رباب، عن علي بن حنظلة، عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل زوج أم ولد له من عبد فأعتق العبد بعد ما دخل بها يكون لها الخيار؟ قال: لا قد تزوجته عبداً و رضيت به فهو حين صار حراً أحق أن ترضى به».

صح (٣٦٣) ٣٧ - و روى أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عيسى، عن أبان، عن الحسن بن زياد الطائي « قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إني كنت رجلاً مملوكاً فتزوجت بغير إذن مولاي، ثم أعتقني الله بعد فأجدد النكاح؟ قال: فقال: أعلِمُوا أَنْكَ تَزَوَّجْتَ؟ قلت: نعم قد علِمُوا فسكتوا و لم يقولوا لي شيئاً، قال: ذلك إقرار منهم، أنت على نكاحك» (١).

قال الشيخ - رحمه الله -: ﴿و لا ترث الأمة الزوج و لا الزوج يرثها﴾.

ح (٣٦٤) ٣٨ - روى الحسن بن محبوب، عن محمد بن حكيم « قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن رجل زوج أمته من رجل حُرٌّ، ثم قال لها: إذا مات زوجك فأنت حرّة، فمات الزوج، قال: فقال: إذا مات الزوج فهي حرّة تعتد منه عدّة الحرّة المتوفى عنها زوجها، و لا ميراث لها منه لأنها صارت حرّة

١ - قال ابن الجنيد: لو كان السيد علم بعقد العبد والأمة و لم ينكر ذلك و لا فرق بينهما

جرى ذلك مجرى الرضا به و الإماء، و استقر به في المختلف و يدل عليه روايات. (ملذ)

بعد موت الزَّوجِ».

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿وَمَنْ تَزَوَّجَ بِأَمَةٍ وَعِنْدَهُ حُرَّةٌ وَلَمْ تَعْلَمْ بِذَلِكَ فَهِيَ بِالْخِيَارِ - إِلَى آخِرِ الْمَسْأَلَةِ<sup>(١)</sup>﴾.

ح ﴿٣٦٥﴾ ٣٩ - روى محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : تَزَوَّجَ الْحُرَّةَ عَلَى الْأَمَةِ ، وَلا تَزَوَّجَ الْأَمَةَ عَلَى الْحُرَّةِ ، وَ مَنْ تَزَوَّجَ أُمَّةً عَلَى حُرَّةٍ فَيُكَاحُهُ بَاطِلٌ »<sup>(٢)</sup>.

ح ﴿٣٦٦﴾ ٤٠ - الحسين بن سعيد ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الحسن عليه السلام « قال : لا يجوز نكاح الأمة على الحرّة ، و يجوز نكاح الحرّة على الأمة ، فإذا تزوّجها فالقسم للحرّة يومان و للأمة يوم ».

ص ﴿٣٦٧﴾ ٤١ - و عنه ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الله بن مسكان ، عن الحسن بن زياد « قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : تزوّج الحرّة على الأمة و لا تزوّج الأمة على الحرّة ، و لا التصرانية و لا اليهوديّة على المسلمة ، فن فعل ذلك فنكاحه باطل ».

ص ﴿٣٦٨﴾ ٤٢ - الزّوفري<sup>(٣)</sup> قال : حدّثنا أحمد بن هُوذة ، عن إبراهيم بن -<sup>٣٤٤</sup> إسحاق التّهاونديّ ، عن عبد الله بن حماد ، عن حذيفة بن منصور « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوّج أمة على حرّة لم يستأذنها ، قال : يفرّق بينهما ،

١ - في المتنعة : «فهي بالخيار إذا علمت : إن شأته أن تمضي نكاحه أمضته ، و إن شأته أن تفسخه فسخته ، و إن شأته أن تفارقه اعتزلته ففارقه بذلك ، و لم يكن له عليها سبيل إلا أن تختار المقام عليه حسب ما قدّمناه ، فإن كانت قد علمت بذلك ، و لم تعرّض [تعرّض] فيه فقد رضيت به ، و لا خيار [اختيار] لها بعد الرضا في شيء ممّا ذكرناه» .

٢ - قال المولى المجلسي - رحمه الله - : أي موقوف على اجازة الحرّة ، و لما كان الغالب على النساء عدم الإجازة حكم بالبطلان على الإطلاق .

٣ - المراد الحسين بن علي بن سفيان أبو عبد الله الزّوفري ، شيخ ثقة ، يروي كتب حميد بن زياد . و طريق الشيخ إليه صحيح في المشيخة و الفهرست .



قلت : عليه أدبٌ ؟ قال : نَعَمْ اثْنَا عَشَرَ سَوْطاً وَ نِصْفَ ، ثُمَّ حَدَّ الرَّأْيِي وَ هُوَ صَاغِرٌ» (١).

ت (٣٦٩) ٤٣ - الحسن بن محبوب ، عن يحيى اللّحّام ، عن سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « عن رجل تزوّج أمة على حرّة (٢) ، فقال : إن شاءتِ الحرّة أن تقيم مع الأمة أقامت ، و إن شاءتِ ذهبت إلى أهلها ، قال : قلت له : فإن لم ترض بذلك و ذهبت إلى أهلها أله عليها سبيل إذا لم ترض بالمقام ؟ قال : لا سبيل له عليها إذا لم ترض حين تعلم ، قلت : فذهابها إلى أهلها طلاقها ؟ قال : نعم إذا خرجت من منزله اعتدت ثلاثة أشهر أو ثلاثة قروء ، ثم تزوّج إن شاءت » (٣).

ص (٣٧٠) ٤٤ - الحسين بن سعيد ، عن عليّ بن الثّعمان ، عن يحيى بن - عبدالرحمن الأزرق « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له امرأة وليدة فتزوّج حرّة ، ولم يعلمها بأنّ له امرأة وليدة ، فقال : إن شاءتِ الحرّة أقامت و إن شاءتِ لم تقم ، قلت : قد أخذتِ المهر فتذهب به ؟ قال : نعم بما - استحلّ من فرجها » (٤).

ص (٣٧١) ٤٥ - الحسن بن محبوب ، عن أبي أيّوب ، عن أبي عبيدة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً حُرَّةً وَ أَمْتَيْنِ مَمْلُوكَتَيْنِ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ ، قَالَ : أَمَّا الْحُرَّةُ فَنِكَاحُهَا جَائِزٌ وَ إِنْ كَانَ مَسْمَى لَهَا مَهْرًا فَهُوَ لَهَا ، وَ أَمَّا الْمَمْلُوكَتَانِ ، فَإِنَّ نِكَاحَهُمَا فِي عَقْدٍ مَعَ الْحُرَّةِ بَاطِلٌ يَفْرَقُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهَا ».

١ - حمل على الوطاء قبل الإذن.

٢ - كذا ؛ وفيه تحريف ، والضواب : « تزوّج حرّة على أمة ». و في الكافي : « تزوّج امرأة حرّة و له امرأة أمة ، و لم تعلم الحرّة أنّ له امرأة أمة ».

٣ - يدلّ على أنّ للحرّة فسخ عقد نفسها .

٤ - نقل عن الشيخ في التّبيان أنّه حكم بتخييرها بين فسخ عقدها و فسخ عقد الأمة ، و لا خلاف في جواز إدخال الحرّة على الأمة ، و إذا لم تعلم بسبق عقد الأمة فلها الخيار بين فسخ عقد نفسها و إمضائه . (ملذ)

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿وإذا زوج الرجل عبده أمته كان المسهر عليه في ماله﴾ .

↑  
٣٤٥

ح ﴿٣٧٢﴾ ٤٦ - روى محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل كيف ينكح عبده أمته ؟ قال : يقول : قد أنكحتك فلانة ، و يعطيها ما شاء من قبله أو من قبل مولاه<sup>(١)</sup> و لو مد من طعام أو دراهم<sup>(٢)</sup> أو نحو ذلك » .

جھ ﴿٣٧٣﴾ ٤٧ - و عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن عبد الله بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن أبان ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « في المملوك يكون لمولاه أو لمولاته أمة فيريد أن يجمع بينها أينكحه نكاحاً ؟ أو يجزئه أن يقول : قد أنكحتك فلانة و يُعطي من قبله شيئاً أو من قبل العبد ؟ قال : نعم ، و لو مد و قد رأيت يعطي الدراهم » .

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ومتى كان العقد بين السيد و بين عبده و أمته كان الفراق بينها بيده﴾ . و قد بينا ذلك فيما تقدم و يزيد بياناً ما رواه :  
صح ﴿٣٧٤﴾ ٤٨ - الحسن بن محبوب<sup>(٣)</sup> ، عن محمد بن مسلم « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ<sup>(٤)</sup> » ، قال : هو أن يأمر الرجل عبده و تحته أمته فيقول له : اعترل امرءتك و لا تقربها ، ثم يجبسها عنه<sup>(٥)</sup> حتى تحيض ، ثم يمسها ، فإذا حاضت بعد مسه إياها ردّها عليه بغير نكاح » .

١ - المقصود بالمولى هنا العبد ظاهراً .

٢ - في بعض النسخ : « درهم » .

٣ - كذا في النسخ ، و رواية ابن محبوب عن ابن مسلم في غاية البعد ، و يظهر من الكافي أن في السند سقطاً ، و فيه : « الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم » إلى آخر الحديث مثل ما في المتن .

٤ - النساء : ٢٤ . و ما ورد في الخبر من تأويل الآية وجه و وجه اختاره المحقق الأردبيلي -

٥ - في بعض النسخ : « يجبسها منه » .

٥ - ( المرأة ) .

٣٧٥ ﴿٤٩﴾ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد بن الحسن<sup>(١)</sup> ، عن عمرو بن سعيد ، عن مُصَدِّق بن صَدَقَة ، عن عمار بن موسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن الرَّجُل يُزَوِّج جَارِيَتَهُ مِنْ عَبْدِهِ فَيُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهَا فَيَفْرُقُ الْعَبْدَ<sup>(٢)</sup> كَيْفَ يَصْنَعُ ؟ قال : يقول لها : اعترلي فقد فَرَّقْتُ بَيْنَكُمَا فاعتردي ، فتعتدُ خمسة وأربعين يوماً ، ثمَّ يجامعها مولاها إن شاء ، وإن لم يفِرَّ قال لها مثل ذلك ، قلت : فإن كان المملوك لم يجامعها ؟ قال : يقول لها : اعترلي فقد فَرَّقْتُ بَيْنَكُمَا ، ثمَّ يجامعها مولاها من ساعته إن شاء ولا عِدَّة<sup>٣</sup> عليها » .

\* (ومتى طلق العبد جارية مولاها<sup>(٣)</sup> من غير إذنه لم يقع طلاقه) \*

٣٧٦ ﴿٥٠﴾ - روى الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن زرارة ، عن أبي جعفر ؛ وأبي عبد الله عليه السلام « قالوا : المملوك لا يجوز طلاقه ولا نكاحه إلا بإذن سيده ، قلت : فإن السيد كان زوجه ؛ بيد من الطلاق ؟ قال : بيد السيد ؛ « صَرَبَ اللَّهُ مَتَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ<sup>(٤)</sup> » « الشَّيْءُ الطَّلَاقُ » .

٣٧٧ ﴿٥١﴾ - وعنه ، عن صفوان ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن أبي إبراهيم عليه السلام « قال : سألته عن الرَّجُل يُزَوِّج عَبْدَهُ أُمَّتَهُ ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فَيَفْرُقُهَا مِنْهُ بِطَبِيبَةٍ نَفْسِهِ أَيْكُونُ ذَلِكَ طَلَاقًا مِنَ الْعَبْدِ ؟ فقال : نعم ؛ لأنَّ طَلَاقَ الْوَالِيِّ هُوَ طَلَاقُهَا ، ولا طلاق للعبد إلا بإذن مولاها » .

٣٧٨ ﴿٥٢﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن أبان كصح عن عثمان ، عن شعيب بن يعقوب العَقْرَقَوِيِّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سئل - وأنا عنده أسمع - عن طلاق العبد ، قال : ليس له طلاق ولا نكاح ، أما

١ - كذا ، وفيه سقط ، وفي الكافي : «محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن أحمد بن -

الحسن» وهو الضواب . والضمير في «عنه» راجع إلى الكليني لا ابن محبوب .

٢ - أي يفتر من التفريق .

٣ - في بعض النسخ : «لجارية مولاها» . ٤ - التحل : ٧٥ .

تَسْمَعُ اللهُ تَعَالَى يَقُولُ: «عَبْدًا تَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ»؟ قال: لا يَقْدِرُ عَلَى طَلَاقٍ وَلَا نِكَاحٍ إِلَّا بِإِذْنِ مَوْلَاهُ.»

فإن سأل سائلٌ عن الخبر الذي رواه:

مع ﴿٣٧٩﴾ ٥٣ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: المملوك إذا كان تحته مملوكاً فطَلَّقَهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا صَاحِبُهَا كَانَتْ عِنْدَهُ عَلَى وَاحِدَةٍ»؛ فقال: كيف يقولون: إنَّ طَلَّاقَهُ لَا يَقَعُ، وَ هَذَا الْخَبْرُ حَكْمٌ بِأَنَّ طَلَّاقَهُ وَاقِعٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاقِعًا لَكَانَتِ الْأُمَّةُ عَلَى تَطْلِيقَتَيْنِ عِنْدَهُ (١)؟.

قيل له: المعنى في هذا الخبر و ما جرى مجراه ممّا يتضمّن هذا المعنى هو أنّ- العبد إذا كان مُزَوَّجًا بِأَمَةٍ غَيْرِ مَوْلَاهُ جَازَ طَلَّاقُهُ، وَ إِنَّمَا مَنَعْنَا مِنْ طَلَّاقِهِ إِذَا كَانَ جَمِيعًا لِلرَّجُلِ وَاحِدٍ، وَ قَدْ قَدَّمْنَا ذَلِكَ فِيمَا مَضَى، وَ يَزِيدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ:

مع ﴿٣٨٠﴾ ٥٤ - علي بن إسماعيل الميثمي، عن الحسن بن علي بن فضال، عن المفضل بن صالح، عن ليث المرادي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد هل يجوز طلاقه؟ فقال: إن كانت أمته فلا، إن الله تعالى يقول: «عَبْدًا تَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ»، وَ إِنْ كَانَتْ أُمَّةٌ قَوْمٍ آخَرِينَ أَوْ حُرَّةً جَازَ طَلَّاقُهُ.»

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿وَ إِذَا تَزَوَّجَتِ الْأُمَّةُ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهَا فَإِنَّ مَوْلَاهَا بِالْخِيَارِ بَيْنَ إِمضَاءِ التَّكَاحِ وَ بَيْنَ الْفَسْخِ، فَإِنْ رُزِقَتْ أَوْلَادًا كَانُوا رِقًا لِمَوْلَاهَا﴾.

\*) المعتمد في أن الأمة إذا تزوجت بغير إذن مولاهَا أن يكون التّكاح فاسدًا، فإن رضي المولى بعد ذلك كان رضاه بالعقد يجري مجرى العقد المُستأنف \*) يدلُّ على أنَّ التَّكَاحَ فَاسِدٌ مَا رَوَاهُ:

تد ﴿٣٨١﴾ ٥٥ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن داود بن الحصين، عن أبي العباس البقباق «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ الْأُمَّةَ بِغَيْرِ إِذْنِ أَهْلِهَا؟ قَالَ: هُوَ زَنِيٌّ؛ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: «فَاتَّكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ»<sup>(١)</sup>».

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَوْلَادَ يَكُونُونَ رِقَاً مَرَاهُ:

٣٤٨ ↑

٣٨٢ ﴿٥٦﴾ - عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ قُصَّالٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(٢)</sup>؛ وَسِنْدِيُّ ابْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدِ الْحَنَاطِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ<sup>(٣)</sup> «قَالَ: قَضَى عَلِيُّ بْنُ أَبِي تَالِبٍ فِي امْرَأَةٍ أُمَّةٍ قَوْمًا فَوَجَدَهَا أَحَدُهُمْ وَأَصْدَقَهَا صِدَاقَ الْحُرَّةِ، ثُمَّ جَاءَ سَيِّدُهَا، فَقَالَ: تُرِّدُ إِلَيْهِ وَوَلَدُهَا عَبِيدٌ».

ص ٣٨٣ ﴿٥٧﴾ - وَأَمَّا الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَجِيٍّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ. وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ مَجْبُوبٍ، عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>(٤)</sup> «فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً حُرَّةً فَوَجَدَهَا أُمَّةً دَلَّسَتْ نَفْسَهَا لَهُ، قَالَ: إِنْ كَانَ الَّذِي زَوَّجَهَا إِيَّاهُ مِنْ غَيْرِ مَوَالِيهَا فَالتَّكَااحُ فَاسِدٌ، قُلْتُ: كَيْفَ يَصْنَعُ بِالْمَنَهْرِ الَّذِي أَخَذَتْ مِنْهُ؟ قَالَ: إِنْ وَجَدَ مِمَّا أَعْطَاهَا شَيْئًا فَلْيَأْخُذْهُ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا فَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَ زَوَّجَهَا إِيَّاهُ وَلِيٌّ لَهَا ارْتَمَجَ عَلَى وَلِيِّهَا بِمَا أَخَذَتْ مِنْهُ وَمَوَالِيهَا عَلَيْهِ عَشْرُ قِيَمَةٍ مِمَّنْهَا إِنْ كَانَتْ بِكَرًّا، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ بِكَرٍّ فَنِصْفُ عَشْرِ قِيَمَتِهَا بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، قَالَ: وَتَعْتَدُ مِنْهُ عِدَّةُ الْأُمَّةِ، قُلْتُ: فَإِنْ جَاءَتْ مِنْهُ بَوْلًا؟ قَالَ: أَوْلَادُهَا مِنْهُ أَحْرَارٌ إِذَا كَانَ التَّكَااحُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَوَالِي»<sup>(٥)</sup>.

قَوْلُهُ<sup>(٦)</sup>: «أَوْلَادُهَا مِنْهُ أَحْرَارٌ» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ شَيْئَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الَّذِي تَزَوَّجَهَا قَدْ شَهِدَ عِنْدَهُ شَاهِدَانِ أَنَّهَا حُرَّةٌ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ

١ - النساء: ٢٥.

٢ - يعني ابن أبي نجران.

٣ - قال شيخنا - رحمه الله - في الأخبار الدخيلة: قوله: «إِذَا كَانَ التَّكَااحُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَوَالِي» لَا يَنَابِسُ قَوْلَهُ: «قَالَ: أَوْلَادُهَا مِنْهُ أَحْرَارٌ» لِأَنَّهُ يَصِيرُ مَفْهُومُهُ: وَإِذَا كَانَ التَّكَااحُ بِأَذْنِهِمْ تَكُونُ الْأَوْلَادُ أَرْقَاءَ، مَعَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ التَّكَااحُ بِأَذْنِهِمْ كَانَتْ حُرِّيَّتُهُمْ أَوَّلَى، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأَصْلَ «كَانَ أَوْلَادُهَا مِنْهُ أَحْرَارٌ وَإِنْ كَانَ التَّكَااحُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَوَالِي»، وَالْفَرْقُ بَيْنَ «إِذَا» وَ«إِنْ» يَسِيرٌ.

وُلدها أحراراً، والثاني: أن يكون وُلدها أحراراً إذا رَدَّ الوالد ثمنهم و يلزمه أن يَرُدَّ قيمتهم، والذي يدلُّ على القسم الأوَّل ما رواه:

٣٨٤ ﴿٥٨﴾ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن أخيه الحسن، عن زُرْعَةَ، عن سَمَاعَةَ «قال: سألتُه عن مملوكة قوم أنتَّ قبيلةً غير قبيلتها فأخبرتهم أنها حُرَّةٌ و تزوجها رجلٌ منهم فولدت له، قال: ولدها مملوكون إلا أن يقيم البيئنة أنه شهد لها شاهدان أنها حُرَّةٌ، فلا يملك وُلده و يكونون أحراراً».

٣٨٥ ﴿٥٩﴾ - أيضاً فقد روى الحسين بن سعيد، عن عبدالله بن يحيى، عن حَرِيْز، عن زُرارة «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أمة أبقث من موالها فانت قبيلةً غير قبيلتها فادعت أنها حُرَّةٌ فوثب عليها حينئذٍ رجلٌ فتزوجها فظفر بها موالها<sup>(١)</sup> بعد ذلك و قد وُلدت أولاداً، فقال: إن أقام البيئنة الزَّوج على أنه تزوجها على أنها حُرَّةٌ أعتق ولدها و ذهب القوم بأمتهم، و إن لم يقيم البيئنة أوجع ظهْرَه و استرق وُلده».

و أمَّا الذي يدلُّ على القسم الثاني ما رواه:

٣٨٦ ﴿٦٠﴾ - البرزقري<sup>(٢)</sup>، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد<sup>(٣)</sup>، عن أبي أيوب، عن سَمَاعَةَ «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن مملوكة أنتَّ قوماً فزعمت أنها حُرَّةٌ فتزوجها رجلٌ منهم و أوْلدها ولداً، ثم إن مولاها أتاهم فأقام عندهم البيئنة أنها مملوكة و أقرت الجارية بذلك، فقال: تدفع إلى مولاها هي و ولدها، و على مولاها أن يدفع ولدها إلى أبيه بقيمة<sup>(٤)</sup> يوم تصير إليه، قلت: فإن لم يكن لأبيه ما يأخذ ابنه به؟ قال: يسعى أبوه في ثمنه حتى يؤدِّيه و يأخذ وُلده، قلت: فإن أبي الأب أن يسعى في ثمن ابنه؟ قال: فعلى الإمام أن يفتديه و

١ - في بعض النسخ: «مولاها». - ٢ - متر ترجمته ص ٣٩٩ ذيل الخبر ٤٢.

٣ - هو أبو جعفر الأشعري، لكن روايته عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان غير معهود، و لا بد

من واسطة. - ٤ - في بعض النسخ: «بقيته».

لَا يَمْلِكُ وَلَدٌ حُرٌّ».

ص ٣٨٧ ﴿٦١﴾ - و عنه ، عن أحمد بن إدريس ، عن أحمد بن محمد ، عن عبد الرحمن بن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل ظن أهله أنه قد مات أو قُتِل ؛ فنكحت امرءته و تزوجت سرَّيته فولدت كلُّ واحدةٍ منها من زوجها ، ثمَّ جاء الزوج الأول و جاء مولى السرية ، ففضي في ذلك أن يأخذ الأول امرءته فهو أحقُّ بها و يأخذ السيدُ سرَّيته و ولدها إلا أن يأخذ من ضامن الثمن له من الولد »<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ و إذا تزوج العبدُ بغير إذن مولاه كان مولاه بالخيار بين إمضاء العقد<sup>(٢)</sup> و بين فسْخِه ، فإن رزق وُلدًا كانوا رِقًا لمولاه و إن كانت المرءة حُرَّةً ﴾ .

أما الذي يدلُّ على أن الخيار في هذا العقد إلى المولى ما رواه :

ص ٣٨٨ ﴿٦٢﴾ - محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ابن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن موسى بن بكر ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : سألت عن رجل تزوج عبده بغير إذنه فدخّل بها ، ثمَّ اطلع على ذلك مولاه ، قال : ذلك لمولاه إن شاء فزق بينها ، و إن شاء أجاز نكاحها ، فإن فزق بينها فللمرءة ما أصدقها ، إلا أن يكون اعتدى<sup>(٣)</sup> فأصدقها صداقاً كثيراً ، و إن أجاز نكاحه فبها على نكاحها الأول ، فقلت لأبي جعفر عليه السلام : فإن أصل النكاح كان عصباناً ، فقال أبو جعفر عليه السلام : إنها أتي شيئاً حلالاً و ليس بعاصي لله ، و إن عصى سيده و لم يعص الله ، إن ذلك ليس كإتيان ما حَرَّمَ اللهُ عليه من نكاح في عدّة و أشباهه » .

ح ٣٨٩ ﴿٦٣﴾ - روى محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ،

١ - ضامن الثمن الزوج ، و في بعض النسخ «الرضا من الثمن» و هو الظاهر ، و سيجئ في الزيادات (ج ٨ ص ٤٧) برقم ١٦٥ مع بيانه ، و فيه : «أو يأخذ رضى من الثمن ممن الولد» .  
٢ - في بعض النسخ : «إمضاء النكاح» .  
٣ - في بعض النسخ : «عبدًا» .

عن ابن أبي عمير ، عن عُمَرَ بن أُدِينَةَ ، عن زُرَّارَةَ ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : سألته عن مملوك تزوّج بغير إذن سيّده ، فقال : إنّ ذلك إلى سيّده ؛ إن شاء أجازته و إن شاء فزق بينها ، فقلت : أصلحك الله إنّ الحكم بن عُتَيْبَةَ و إبراهيم التَّخَمِيّ و أصحابها يقولون : إنّ أصل التّكاح باطل <sup>(١)</sup> فلا تحلّ إجازة السيّد له ، فقال أبو جعفر عليه السلام : إنّ لم يعصي الله إنّما عصى سيّده <sup>(٢)</sup> ، فإذا أجازته فهو له جائز » .

↑  
٣٥١

\* ( و متى رضي المولى بالعقد لم يكن له بعد ذلك فسخه ) \* روى ذلك :

ع ٣٩٠ ﴿ ٦٤ - محمد بن عليّ بن محبوب ، عن بُنان بن محمد ، عن موسى ابن القاسم ، عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر ، عن أبيه ، عن آبائه ، عن عليّ عليه السلام « أنّه أتاه رجلٌ بعبده ، فقال : إنّ عبدي تزوّج بغير إذني ، فقال عليّ عليه السلام لسيّده : فزّق بينهما ، فقال السيّد لعبده : يا عدوّ الله طلق ، فقال عليّ عليه السلام : كيف قلت له ؟ قال : قلت له : طلق ، فقال عليّ عليه السلام للعبد : أمّا الآن فإن شئت فطلق و إن شئت فأمسك ، فقال السيّد : يا أمير المؤمنين أمرٌ كان بيدي فجعلته بيدٍ غيري ؟ قال : ذلك لأنك حيث قلت له : طلق أقررت له بالتّكاح » <sup>(٣)</sup> .

ص ٣٩١ ﴿ ٦٥ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن عليّ بن الحكم ، عن معاوية بن وهب ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه « قال في رجل كاتب على نفسه و ماله و له أمة ، و قد شرط عليه أن لا يتزوّج ، فأعتق - الأمة و تزوّجها ، فقال : لا يصلح له <sup>(٤)</sup> أن يحدث في مال إلا الأكلة من الطعام ، و نكاحه فاسدٌ مردودٌ ، قيل : فإنّ سيّد [ه] علم بنكاحه و لم يقل شيئاً ؟ فقال : إذا صمّت حين يعلم ذلك فقد أقرّ ، قيل : فإنّ المكاتب أعتق ؛ أفترى أن يجدد نكاحه أم يمضي على التّكاح الأوّل ؟ قال : يمضي على نكاحه » .

١ - في بعض النسخ : « أصل التّكاح فاسدٌ » .

٢ - أي لم يقع خلل في شرائط العقد ، إنّما العصيان من جهة عدم استئذان المولى فإذا أذن

ارتفع العصيان . ٣ - تقدّم مثله ، و يدلّ على أنّ الأمر بالطلاق تنفيذ للعقد .

٤ - ظاهره الكراهة ، و حل في المشهور على الحرمة ، و يدلّ على أنّ السكوت و عدم

الإنكار كافٍ في التجويز ، كما ذهب إليه ابن الجنيّد ، و قواه في المختلف . (ملذ)



صع ﴿٣٩٢﴾ ٦٦ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن -  
 التوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : أيتها  
 امرأة خزي زوجت نفسها عبداً بغير إذن مواله فقد أباحت فرجها ، ولا صداق  
 لها » (١).

صع ﴿٣٩٣﴾ ٦٧ - وقد روى هذا الحديث محمد بن أحمد بن يحيى ، عن بunan  
 ابن محمد ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن السكوني ، عن جعفر ، عن أبيه  
عليه السلام مثله ، و زاد فيه : « و أيتها امرأة خرجت من بيتها بغير إذن زوجها فلا نفقة  
 لها حتى ترجع ».

٣٥٢ ↑

فأما الذي يدل على : « أن الأولاد يكونون رقاً لمولاه » ما رواه :

صع ﴿٣٩٤﴾ ٦٨ - البرزقري ، عن أحمد بن إدريس ، عن الحسن بن أبي عبدالله  
 ابن أبي المغيرة (٢) ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن العلاء بن رزين ، عن أبي-  
 عبدالله عليه السلام « قال : في رجل ذبر غلاماً له فأبق الغلام فضى إلى قوم فتزوج منهم  
 ولم يعلمهم أنه عبد فولد له أولاد و كسب مالاً و مات مولاه الذي ذبره فجاء  
 ورثة الميت الذي ذبر العبد فطالبوا العبد ؛ فما ترى ؟ فقال : العبد و ولده لورثة-  
 الميت ، قلت : أليس قد ذبر العبد ؟ قال : إنه لما أبق هدم تدبيره و رجع رقاً ».

### ﴿ ١٠ - باب المهور والأجور ﴾

﴿ و ما ينقصد من التكااح من ذلك و ما لا ينقصد ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ المهور كل ما كانت له قيمة من فضة أو ذهب  
 [أ] و متاع [أ] و عقار ﴾ .

١ - أي على مولاه ، و لعنه محمول على علمها .

٢ - كذا في بعض النسخ ، و في بعضها : « الحسن بن أبي عبدالله ، عن ابن المغيرة » ، و في بعضها : « الحسن بن علي ، عن أبي عبدالله بن المغيرة » ، و في بعضها : « الحسن بن علي بن فضال كثيرأ .  
 بقرينة رواية أحمد بن إدريس عنه و روايته عن الحسن بن علي بن فضال كثيرأ .

يدلُّ على ذلك ما رواه :

مع ﴿٣٩٥﴾ ١ - عليُّ بن الحسن بن فضال ، عن عليِّ بن الحكم ، عن موسى ابن بكر ، عن زُرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : الصِّدَاق ما تراضيا عليه ، قَلٌّ أو كَثْرٌ » .

مع ﴿٣٩٦﴾ - وروى أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحَجَّال <sup>(١)</sup> ، عن صفوان ، عن موسى ، عن زُرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام مثله .

مع ﴿٣٩٧﴾ ٢ - وعنه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن جميل بن دُرَّاج « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصِّدَاق ، فقال : هو ما تراضى عليه الناس ، أو اثنتا عشرة أوقية ونَشٌّ ، أو خمسمائة درهم ، و قال : الأوقية أربعون درهماً والنَشُّ عشرون درهماً » <sup>(٢)</sup> .

مع ﴿٣٩٨﴾ ٣ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ابن عيسى ، عن محمد بن إسماعيل ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصَّبَّاح - الكِنَانِي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن المهر ما هو ؟ قال : هو ما تراضى عليه الناس » .

ح ﴿٣٩٩﴾ ٤ - وعنه ، عن عليِّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمَّر بن أذينة ، عن فضيل بن يسار ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : الصِّدَاق ما تراضى عليه الناس قليلاً كان أو كثيراً فهو الصِّدَاق » .

ح ﴿٤٠٠﴾ ٥ - وعند ، عن عليِّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن المهر ، فقال : هو ما تراضى عليه الناس أو اثنتا عشرة أوقية أو خمسمائة درهم » <sup>(٣)</sup> .

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وينوب مناب ذلك ما يستحق عليه الأجر

١ - يعني أبا محمد عبد الله بن محمد الأسدي ، و كان ثقة نفة .

٢ - النَشُّ - بفتح التون - : نصف الشيء ، و عشرون درهم نصف أوقية ؛ كما يستعملون

الخمسة نواة . ٣ - فيه سقط ، و في الكافي : « أو اثنتا عشرة أوقية ونَشٌّ » و هو الصواب .

من الصناعات، وتعليم سورة من القرآن أو آية منها ﴿٤٠١﴾. روى ذلك:

سح ﴿٤٠١﴾ ٦ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وآله، فقالت: زوّجني، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله: من لهذه؟ فقال رجل فقال: أنا يا رسول الله؛ زوّجنيها، فقال: ما تعطينا؟ فقال: ما لي شيء، فقال: لا، قال: فأعادته فأعاد رسول الله صلى الله عليه وآله، فلم يبق أحد غير الرجل، ثم أعادته فقال رسول الله صلى الله عليه وآله في المرة الثالثة: أحسن من القرآن شيئاً؟ قال: نعم، فقال: قد زوّجتها على ما تحسن من القرآن، فعلمها إياه» (١).

قال الشيخ - رحمه الله -: ﴿ولا يجوز نكاح الشغار﴾ (٢).

سح ﴿٤٠٢﴾ ٧ - روى محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن صالح ابن السندي، عن جعفر بن بشير، عن غياث بن إبراهيم «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا جلب ولا جنب» (٣) ولا شغار في-

١ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله -: استفيد من الخبر أحكام: الأول: وقوع القبول من الزوج بلفظ الأمر. الثاني: تقديم القبول على الإيجاب. الثالث: الفصل بين القبول والإيجاب، وهو خلاف المشهور. الرابع: جواز جعل تعليم القرآن مهراً. الخامس: تجوز الجهالة في التهر إذا كان تعليم القرآن، لأنه صلى الله عليه وآله لم يعين شيئاً، والمشهور وجوب تعيين سورة أو آيات مخصوصة - انتهى. أقول: الظاهر من الخبر المأولة لا الضيغة المعروفة في النكاح، والله أعلم.

٢ - في النهاية الجزري: الشغار هو نكاح معروف في الجهلية، كان يقول الرجل للرجل: شاغري، أي زوّجني أختك أو بنتك أو من تلي أمّتها، حتى أزوّجك أختي أو بنتي أو من ألي أمّتها، ولا يكون بينها مهر، ويكون بضعة كل واحدٍ منها في مقابلة بضعة الأخرى. وقيل: له شغار لا ارتفاع المهر بينها، من شقر الكلب إذا رفع إحدى رجله نيولاً، وقيل: الشغار: البغد، وقيل: الاتساع.

٣ - الجلب - بفتحين - وهو في الزكاة عدم تكليف ربّ المشاة جلبها إلى بلد الساعي لأخذ زكاتها، والجنب هو أن يزل الساعي بأقصى مواضع أصحاب الصدقة، ثم يأمر بالأموال أن تجنب إليه أي تخضر.

الإسلام - والشَّغار : أن يزوّج الرّجل الرّجل ابنته أو أخته و يتزوّج هو ابنة المتزوّج أو أخته ، و لا يكون بينها مهرٌ غير تزويج هذا من هذا ، و هذا من هذا - .»

رفع ﴿٤٠٣﴾ ٨ - و عنه ، عن عليّ بن محمّد ، عن الحسن بن جمهور ، عن أبيه - رفعه - عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن نكاح الشَّغار ، و هي الممانحة <sup>(١)</sup> و هو أن يقول الرّجل للرّجل : زوّجني ابنتك حتّى أرزّجك ابنتي على أن لا مهر بيننا » .

قال الشَّيخ - رحمه الله - : ﴿ولا يجوز التّكاح على ما لا محلّ تملكه من - الخمر و الخنزير﴾ .

صع ﴿٤٠٤﴾ ٩ - روى أحمد بن محمّد بن عيسى ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن طلحة بن زيد « قال : سألته عن رجلين من أهل الدّمة أو من أهل الحرب تزوّج كلُّ واحدٍ منها امرأةً و [أ]مهرها خمرًا أو خنازير ، ثمّ أسلما ؟ قال : ذلك التّكاح جائزٌ حلال لا يجرّم من قبل الخمر و الخنازير ، و قال : إذا أسلما حرم عليها أن يدفعا إليها شيئاً من ذلك يعطياهما صدقهما » <sup>(٢)</sup> .

صع ﴿٤٠٥﴾ ١٠ - و عنه ، عن البرقيّ ؛ و [عن] الحسين بن سعيد ، عن القاسم ابن محمّد الجوهريّ ، عن روميّ بن زُرارة ، عن عبّيد بن زُرارة <sup>(٣)</sup> « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : التّصرانيّ يتزوّج التّصرانيّة على ثلاثين دنًا خمرًا <sup>(٤)</sup> و ثلاثين

١ - قال الفيوميّ : المنحة - بالكسر - في الأصل : الشاة أو التافة يعطيها صاحبها رجلاً يشرب لبنها ، ثمّ يردها إذا انقطع اللبن ، ثمّ كثر استعماله حتّى أطلق على كلِّ عطاءٍ .

٢ - كأنّ الخبر أجنيّ عن المقام ، و في الكافي : « قلت : فإن أسلما قبل أن يدفع إليها الخمر و الخنازير ؟ فقال : إذا أسلما حرم عليه أن يدفع إليها شيئاً من ذلك ، ولكن يعطيها صدقها » ، و في بعض نسخه : « يعطيها صدقاً » أي يعطيها صدقاً يصحّ تملكه ممّا يسوى قيمته قيمة الخمر و الخنازير عند مستحلّها إلا أن ترضى بالأقلّ .

٣ - في الكافي : « عن روميّ بن زُرارة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام - إلخ » .

٤ - الدّن : التزادُ العظيم ، أو أطولُ من الحُبّ ، أو أصغر . (القاموس)

خزيراً، ثم أسلما بعد ذلك ولم يكن دخل بها، قال: ينظر كم قيمة الخنازير وكم قيمة الخمر، فيرسل به إليها ثم يدخل عليها، وهما على نكاحهما الأول». \* (ويستحب أن يكون المهر خمسمائة درهم وهو مهر السنة) \*  
 روى ذلك:

مع ﴿٤٠٦﴾ ١١ - الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن عبد الله بن -  
 سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: كان صدق النساء على عهد النبي صلى الله عليه وآله  
 اثنتي عشرة أوقيةً ونشاً، قيمتها من الورق خمسمائة درهم».

مع ﴿٤٠٧﴾ ١٢ - روى محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن سهل  
 ابن زياد، عن أحمد بن محمد، عن داود بن الحصين، عن أبي العباس <sup>(١)</sup> «قال: سألت  
 أبا عبد الله عليه السلام عن الصداق هل له وقت <sup>(٢)</sup>؟ قال: لا، ثم قال: فإن  
 صداق النبي صلى الله عليه وآله اثنتا عشرة أوقية ونش، والنش نصف أوقية، والأوقية  
 أربعون درهماً، فذلك خمسمائة درهم».

مع ﴿٤٠٨﴾ ١٣ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن  
 أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن الحسن بن خالد <sup>(٣)</sup> «قال: سألت أبا الحسن  
 عليه السلام عن مهر السنة كيف صار خمسمائة؟ فقال: إن الله تعالى أوجب  
 على نفسه أن لا يكبره مؤمن مائة تكبيرية ويستبحه مائة تسيحية ويحمده  
 مائة تحميدية ويهلله مائة تهليلية، ويصلي على محمد وآله مائة مرة ثم يقول:

٣٥٦ ↑

١ - هو الفضل بن عبد الملك البقباق و كان ثقة، و أحد بن محمد هو البرزنجي.

٢ - أي هل له حد لا يتجاوز عنه.

٣ - في بعض النسخ: «الحسين بن خالد»، و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : «على نسخة «الحسن» لا يجتمل ابن خالد البرقي لانحطاط طبقته عن تلك المرتبة، و على نسخة «الحسين» كما هو الظاهر لا يجتمل ابن أبي العلاء لأنه راوي الصادق عليه السلام، بل هو الحسين المجهول الذي يروي كثيراً عن الرضا عليه السلام، فما قيل: إن الخبر صحيح، وهم». أقول: الظاهر صحة نسخة «الحسن» و هو أبو علي الحسن بن خالد بن محمد البرقي أخو محمد بن خالد، و كان ثقة له كتاب التوادع، يروي عن الكاظم عليه السلام فالسند صحيح.

«اللَّهُمَّ زَوِّجْنِي مِنَ الْخَوْرِ الْعَيْنِ» إِلَّا زَوَّجَهُ اللَّهُ حَوْرَاءَ<sup>(١)</sup>، وجعل ذلك مَهْرَهَا، ثُمَّ أوحى الله عزَّ وجلَّ إلى نبيِّه أن يسُنَّ مُهُورَ الْمُؤْمِنَاتِ خَمْسَةَ دِرْهَمٍ، ففعل ذلك رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَتَمَّا مُؤْمِنٌ خَطَبَ إِلَى أَخِيهِ<sup>(٢)</sup> حَرَمْتَهُ فَبَذَلَ خَمْسَةَ دِرْهَمٍ فَمِنْ زَوْجِهِ فَقَدْ عَقَّهُ وَاسْتَحَقَّ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَلَّا يُزَوِّجَهُ حَوْرَاءَ».

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿و لا ينبغي للرجل أن يدخل بامرأته حتى يقدم لها شيئاً من مهرها قل أو أكثر﴾.

ث ٤٠٩ ﴿١٤﴾ - روى علي بن الحسن بن فضال، عن محمد بن علي<sup>(٣)</sup> عن علي بن الثُّمَّانِ، عن سُويدِ القلاء، عن أيوب بن الحرِّ، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال إذا تزوج الرجل المرأة فلا يجعل له فرجها حتى يسوق إليها شيئاً؛ درهماً فما فوقه، أو هدية من سوق أو غيره».

فهذه الرواية وردت على سبيل الأفضل، فأما أن يكون ذلك واجباً و تركه محظوراً فلا، يدل على ذلك ما رواه:

ث ٤١٠ ﴿١٥﴾ - علي بن الحسن، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن - أبي عمير - عن بعض أصحابنا - عن عبد الحميد الطائي «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أتزوج المرأة وأدخل بها ولا أعطيها شيئاً؟ فقال: نعم؛ يكون ديناً عليك».

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿فإن دخل بها قبل أن يعطيها شيئاً أخطأ السنة و كان المهر في ذمته، و وجب عليه تسليمه إليها أي وقت طالبت به﴾.

و قد بينا أن السنة تقديم الشيء من المهر أو المهر كله. فأما الذي يدل على أنه إذا لم يعطيها المهر كان في ذمته قوله تعالى: «و آتوا النساء صدقاتهن نحلة»<sup>(٤)</sup>

١ - في الكافي: «حوراء عين».

٢ - في بعض النسخ: «إلى مؤمن».

٣ - الظاهر هو محمد بن علي بن محبوب الأشعري شيخ القميين في زمانه.

٤ - النساء: ٣. «النحلة» العطية. والمعنى: أعطوا النساء مهورهن من الله عزَّ وجلَّ، و ذلك أن الله تعالى جعل الاستمتاع مشتركاً بين الزوجين، ثم أوجب لها مهراً على زوجها، فذلك عطية منه تعالى.

وإذا سَمِيَ لها مَهْرًا وَجَبَ عليه الخُرُوجُ منه بظاهر القرآن ، و يدلُّ عليه أيضاً ما رواه :

٤١١ ﴿﴾ ١٦ - عليُّ بن الحسن بن فضال ، عن محمد بن عليٍّ ، عن محمد ابن إسماعيل بن بزيع ، عن منصور بُزْرَج ، عن عبد الحميد بن عَوْاض « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : المرءة أتزوجها يصلح لي أن أواقعها و لم أنقدها من مهرها شيئاً ؟ قال : نعم ؛ إنَّها هو دَيْنُ عليك » .

٤١٢ ﴿﴾ ١٧ - محمد بن يعقوب ، عن عِدَّة من أصحابنا ، عن سهل بن - كَمع زياد . و عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر « قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ المرءة على الصَّدَاق المعلوم فيدخل بها قبل أن يعطيها ؟ فقال : يقدِّم إليها ؛ ما قلَّ أو كثر ، إلا أن يكون له و فاء [ له ] من عرض <sup>(\*)</sup> إن حَدَّثَ به حَدَّثَ أُدِّيَ عنه فلا بأس » .

٤١٣ ﴿﴾ ١٨ - و عنه ، عن عليِّ بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن عبد الحميد بن عَوْاض الطَّائِي « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن - الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ المرءة ، فلا يكون عنده ما يُعطيها فيدخلُ بها ؟ قال : لا بأس إنَّها هو دَيْنُ عليه لها » .

٤١٤ ﴿﴾ ١٩ - و روى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أبي جعفر ، عن أبي - الجوراء ، عن الحسين بن علوان <sup>(١)</sup> ، عن عمرو بن خالد ، عن زيد بن عليٍّ ، عن آبائه ، عن عليٍّ عليه السلام « أن امرأة أتته و رجلاً قد تزوجها و دخل بها و سَمِيَ لها مَهْرًا ، و سَمِيَ لمهرها أجلاً ، فقال له عليٌّ عليه السلام : لا أجل لك في مهرها إذا دخلت بها فأدِّ إليها حقها » .

٤١٥ ﴿﴾ ٢٠ - و روى محمد بن عليِّ بن محبوب ، عن الحسن بن عليٍّ <sup>(٢)</sup> ،

١ - السند قد يعدَّ ضعيفاً ؛ و رواه من العامة و متنه مخالف للمشهور ، و يمكن حمله على

الاستحباب . (ملذ) \* - أي من متاع أو شيء .

٢ - الظاهر هو الحسن بن عليِّ بن عبد الله بن المغيرة البجلي الكوفي الثقة .

عن عبد الحميد الطائي، عن عبد الخالق « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة فيدخل بها قبل أن يعطيها شيئاً؟ قال : هو ذينُّ عليه ».

ص ٤١٦ ﴿ ٢١ - فأما ما رواه الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن أبي عبيدة ؛ و جميل بن صالح ، عن الفضيل <sup>(١)</sup> ، عن أبي جعفر عليه السلام « في رجل تزوج امرأة فدخل بها فأولدها ، ثم مات عنها ، فأدعت شيئاً من صداقها على ورثة زوجها ، فجاءت تطلبه منهم وتطلب الميراث ، قال : فقال : أما الميراث فلها أن تطلبه ، وأما الصداق فإن الذي أخذت من الزوج قبل أن يدخل عليها فهو - الذي حل للزوج به فرجها ، قليلاً كان أو كثيراً إذا هي قبضته منه وقبيلته و دخلت عليه فلا شيء لها بعد ذلك » <sup>(٢)</sup>.

ص ٤١٧ ﴿ ٢٢ - وما رواه محمد بن يعقوب ، عن أبي علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن عبد الرحمن بن الحجاج « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل والمرأة يهلكان جميعاً ، فيأتي ورثة المرأة فيدعون على ورثة الرجل الصداق ، فقال : وقد هلكا وقسم الميراث ؟ فقلت : نعم ، فقال : ليس لهم شيء ، فإن كانت المرأة حية فجاءت بعد موت زوجها تدعي صداقها ؟ فقال : لا شيء لها وقد أقامت معه مقرة حتى هلك زوجها ، فقلت : و إن ماتت و هو حي فجاءت ورثتها يطالبونه بصداقها ، قال : وقد أقامت حتى ماتت لا تطلبه ؟ فقلت : نعم ، قال : لا شيء لها <sup>(٣)</sup> ، قلت : فإن طلقها فجاءت تطلب صداقها ، قال : وقد أقامت لا تطلبه حتى طلقها لا شيء لها ، قلت : متى حد ذلك الذي إذا طلبته لم يكن لها <sup>(٤)</sup> ؟ قال : إذا أهديت إليه و دخلت بيته و

١ - الظاهر كونه فضيل بن يسار التهدي الكوفي الثقة .

٢ - هذا مخالف للمشهور بين المتأخرين ، و يمكن حمله على أنها رضيت بذلك عوضاً من مهرها . أو على أن المتعارف في تلكم الأيام و ذلك الزمان ذلك .

٣ - في الكافي : « لا شيء لهم » .

٤ - كذا في النسخ و في الكافي : « إذا طلبته كان لها » ، و الظاهر ما في المتن صحيح أو أصح .



طَلِبْتُ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا شَيْءَ لَهَا؛ إِنَّهُ كَثِيرٌ لَهَا<sup>(١)</sup> أَنْ يَسْتَحْلِفَ بِاللَّهِ مَا لَهَا قَبْلَهُ مِنْ صَدَاقِهَا قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ».

٣٥٩ ↑  
 مع (٤١٨) ﴿٢٣﴾ - وما رواه مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ أَيْضاً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «فِي الرَّجُلِ يَدْخُلُ بِالْمَرْءَةِ، ثُمَّ تَدَّعَى عَلَيْهِ مَهْرَهَا، فَقَالَ: إِذَا دَخَلَ بِهَا، فَقَدْ هَدَمَ الْعَاجِلُ» (٢).

مع (٤١٩) ﴿٢٤﴾ - وعنه، عَنْ عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، [عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ] (٣)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام «فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْءَةَ وَيَدْخُلُ بِهَا ثُمَّ تَدَّعَى عَلَيْهِ مَهْرَهَا، قَالَ: إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا فَقَدْ هَدَمَ الْعَاجِلُ».

فليس في شيءٍ من هذه الأخبار ما ينافي ما ذكرناه لأنَّ جميعها يتضمَّن أنَّ المرأة تَدَّعَى المهر، ونحن لم نقل أنَّ بدعواها تعطى المهر بل تحتاج إلى بيِّنة، ومتى لم تكن بيِّنة معها غير دَعواها فليس لها شيءٌ حسب ما تضمَّنت هذه- الأخبار، وإنَّما يجب توفية مهرها بعد قيام البيِّنة لها. والأذي يدلُّ على أنَّه يجب عليها البيِّنة ما رواه:

مع (٤٢٠) ﴿٢٥﴾ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «قَالَ: إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بِامْرَأَةٍ ثُمَّ ادَّعَتْ المَهْرَ، وَقَالَ: قَدْ أُعْطِيَتْكَ، فَعَلِمَ الْبَيْتَةَ وَعَلِيهِ الْيَمِينَ».

١ - لعلَّ المراد أنَّ الزَّمان ما بين العقد والدخول كثير يَكْفِي لتأجيل المهر أو لعدم سماع قولها بعد ذلك.

٢ - يعني الزَّوج إذا لم يدخل بالمرءة فمهرها عاجل و لها المطالبة قبل الدخول، أمَّا إذا دخل بها قبل الأداء صار المهر مؤجلاً، وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : المراد المهر الذي لم يؤجل بأجل و يمكن حمله على التَّقِيَّة، لأنَّه ذهب جماعة من العاقبة إلى هدم العاجل.

٣ - ما بين المعقوفين ساقط في جلِّ التسخ، و موجود في الكافي و هو الصواب.

ولو كان الأمر على ما ذهب إليه بعض أصحابنا من أنه إذا دخل بها هدم -  
الصدّاق لم يكن لقوله الطَّلَا: «عليها البيّنة وعليه اليمين» معنى، لأنّ الدخول قد  
أسقط الحق فلا وجه لإقامة البيّنة ولا اليمين<sup>(١)</sup>؛

و يحتمل أن يكون الوجه في تلك الأخبار أنه إذا لم يكن قد سمى مهراً  
معيناً وقد ساق إليها شيئاً فإنه متى كان الأمر على هذا فليس لها بعد ذلك  
دعوى المهر وكان ما أخذته مهرها، وليس في شيء منها أنه كان قد سمى لها  
مهراً معيناً، يدلُّ على ما ذكرناه ما رواه الفضيل بن يسار في الخبر المتقدّم<sup>(٢)</sup> من  
قوله: الذي أخذته قبل أن يدخل بها فهو الذي حلَّ له به فرجها وليس لها بعد  
ذلك شيء<sup>(٣)</sup>، فنَبّه بذلك على ما قدّمناه<sup>(٤)</sup> من أنه لم يكن فرض لها صداقاً معيناً. ٣٦٠  
مع ﴿٤٢١﴾ ٢٦ - وأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين،  
عن محمد بن سنان، عن مفضل بن عمر «قال: دخلتُ على أبي عبد الله عليه السلام  
فقلت له: أخبرني عن مهر المرأة الذي لا يجوز للمؤمنين أن يجوزوه، قال: فقال:  
السنة المحمدية خمسمائة درهم، فن زاد على ذلك ردّاً إلى السنة، ولا شيء عليه أكثر  
من الخمسمائة درهم، فإن أعطاه من الخمسمائة درهم درهماً أو أكثر من ذلك، ثم  
دخل بها فلا شيء عليه، قال: قلت: فإن طلقها بعد ما دخل بها، قال: لا شيء  
لها؛ إنَّها كان شرطها خمسمائة درهم فلما أن دخل بها قبل أن تستوفي صداقها

١ - قال في المسالك - بعد إيراد توجيه الشيخ والاستشهاد بهذا الخبر - : «في هذا الحمل  
نظر، لأنّ الخصم يستند إلى تلك الأخبار وهي صريحة في إسقاط الدخول المهر، ولا يضره هذا  
الخبر لأنَّها أصح منه سنداً وأكثر، مع أن في هذا الخبر مع تسليم سنده إشكالاً من حيث أن المهر  
إذا تعين في ذمّة الزوج فهو المدعي للإيفاء وهي المنكرة، فتكون البيّنة عليه لا عليها، نعم لو  
كان النزاع في التسمية وعدمها مع الدخول أمكن توجيه ذلك».

٢ - أي الذي تقدّم تحت رقم ٢١ ص ٤١٥.

٣ - هذا هو القول المشهور بين الأصحاب خصوصاً المتقدّمين منهم، والموافق للأصول  
الشرعية أنّها إن رضيت به مهراً لم يكن لها غيره وإلا فلها مع الدخول مهر المثل. (المسالك)

٤ - في بعض النسخ: «ما قلناه».

هَدَمَ الصِّدَاقَ فَلَاشِيءَ لَهَا، إِنَّمَا لَهَا مَا أَخَذَتْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا؛ فَإِذَا طَلَبْتَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي حَيَاةٍ مِنْهُ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ فَلَاشِيءَ لَهَا».

فَأَوَّلُ مَا فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ غَيْرَ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْنَانَ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عَمْرِو، وَ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْنَانَ مَطْعُونٍ عَلَيْهِ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَ لَا يَسْتَبَدُّ بِرِوَايَتِهِ <sup>(١)</sup> وَ لَا يَشْرِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ، وَ لَا يَعْمَلُ عَلَيْهِ، ثُمَّ إِنَّ الْخَبَرَ يَتَضَمَّنُ أَنَّ الْمَهْرَ لَا يَزَادُ عَلَى خَمْسِ مِائَةِ دِرْهَمٍ، وَ مَتَى زَيْدٌ رُدَّ إِلَى الْخَمْسِ مِائَةِ، وَ هَذَا أَيْضًا قَدْ قَدَّمْنَا خِلَافَهُ وَ أَنَّ الْمَهْرَ مَا تَرْضَى عَلَيْهِ النَّاسُ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا.

وَ الَّذِي يَكْشِفُ أَيْضًا عَنْ ذَلِكَ وَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يُرَدَّ إِلَى الْخَمْسِ مِائَةِ مَا رَوَاهُ:

ص ح ﴿٤٢٢﴾ ٢٧ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ مَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ؛ وَ مُحَمَّدِ بْنِ بَجِيحٍ، عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنِ الرَّضَا <sup>(٢)</sup> ~~الْقَاضِي~~ « قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَ جَعَلَ مَهْرَهَا عَشْرِينَ أَلْفًا، وَ جَعَلَ لِأَبِيهَا عَشْرَةَ آلَافٍ كَانَ الْمَهْرُ جَائِزًا، وَ الَّذِي جَعَلَهُ لِأَبِيهَا فَاسِدًا».

عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ فِي الْخَبَرِ: «فَإِنْ أَعْطَاهَا مِنَ الْخَمْسِ مِائَةِ دِرْهَمٍ دِرْهَمًا فَلَاشِيءَ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَ لَا لَوَرِثَتِهَا» فَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ قَدْ فَرَضَ لَهَا ذَلِكَ، وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ قَصِدَ إِلَى أَنَّهُ إِذَا أَعْطَاهَا مِنَ الْخَمْسِ مِائَةِ دِرْهَمٍ الَّذِي هُوَ السُّتَّةُ فِي الْمَهْرِ دِرْهَمًا وَ يَسْتَبِيحُ بِذَلِكَ فَرَجَهَا فَلَيْسَ لَهَا بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ وَ لَا لَوَرِثَتِهَا، وَ هَذَا مِمَّا قَدْ بَيَّنَّا جَوَازَهُ وَ عَلَى هَذَا قَدْ سَلِمَتِ الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا بِحَمْدِ اللَّهِ وَ مَتَّهِ.

قَالَ الشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: ﴿وَ مِنْ تَزْوِجِ امْرَأَةٍ وَ لَمْ يَسْمَعْ لَهَا مَهْرًا وَ دَخَلَ بِهَا كَانَ لَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا﴾ <sup>(٣)</sup>.

ص ح ﴿٤٢٣﴾ ٢٨ - رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنِ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ - عَنِ غَيْرِ وَاحِدٍ - عَنِ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ، عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

١ - أَي لَا يَتَفَرَّدُ وَ لَا يَسْتَقِلُّ. وَ فِي اللَّغَةِ: «اسْتَبَدَّ بِكَذَا: انْفَرَدَ بِهِ».

٢ - لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْأَصْحَابِ. (مِلْد)

ابن أبي عبدالله « قال : قال أبو عبدالله عليه السلام في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقها ثم دخل بها ، قال : لها صداق نساءها » .

فق ﴿٤٢٤﴾ ٢٩ - علي بن الحسن بن فضال ، عن العباس بن عامر ، عن أبان ابن عثمان ، عن منصور بن حازم « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : في رجل يتزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ؟ قال : لا شيء لها من الصداق ، فإن كان دخل بها فلها مهر نساءها » .

صح ﴿٤٢٥﴾ ٣٠ - الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي « قال : سألت عن رجل تزوج امرأة فدخل بها ، ولم يفرض لها مهراً ثم طلقها ، فقال : لها مهرٌ مثلُ مهور نساءها ويمتعها » .

وقد روي أن مهر المثل خمسمائة درهم ولا يجاوز ذلك .

صح ﴿٤٢٦﴾ ٣١ - روى محمد بن الحسن الصفار ، عن يعقوب بن يزيد ؛ و محمد بن عيسى بن عبدالله الأشعري ، عن محمد بن أبي عمير ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي بصير « قال : سألت عن رجل تزوج امرأة فوهم <sup>(١)</sup> أن يسمى لها صداقاً حتى دخل بها ، قال : لها السنة ، والسنة خمسمائة درهم ؛ و عن رجل تزوج امرأة في عدتها ويعطيها المهر ، ثم يفرق بينها قبل أن يدخل بها ، قال : يرجع عليها بما أعطها ، و قال : أي امرأة تزوجها رجلٌ و قد كان نبيء <sup>(٢)</sup> إليها زوجها و لم يدخل الثاني بها ، قال : ليس لها مهرٌ و هو نكاح باطل و ليس عليها عدة ، ترجع إلى زوجها الأول » <sup>(٣)</sup> .

١ - أي نسي . ٢ - في بعض النسخ : « نعي » .

٣ - قال في المسالك : « قيد أكثر الأصحاب مهر المثل بما إذا لم يتجاوز مهر السنة استناداً إلى رواية أبي بصير ، و فيها مع ضعف السند قصور الدلالة ، لأن الكلام في المفوضة ، و مورد الزواجة ما إذا وهم أن يسمى صداقها ، و هو يقتضي كونه أراد التسمية ففسها ، و ليس هذا من التقويض في شيء ، فجاز اختلاف الحكم لذلك ، و من ثم ذهب بعض علمائنا إلى مهر المثل لا يتقدر بقدر لإطلاق الأخبار .

فأوح **﴿٤٢٧﴾** ٣٢ - محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن عيسى<sup>(١)</sup>، عن عثمان بن عيسى، عن أسامة بن حفص - و كان قِيماً لأبي الحسن موسى **عليه السلام** - « قال : قلت له : رجل يتزوج امرأة و لم يسم لها مهراً ، و كان في الكلام : « أتزوجك على كتاب الله و سنته نبيّه » ، فأت عنها ؛ أو أراد أن يدخل بها ، فإلها من المهر ؟ قال : مهر السنة<sup>(٢)</sup> ، قال : قلت : يقولون أهلها : مهور نسانها ، قال : فقال : هو مهر السنة<sup>(٣)</sup> و كلما قلت له شيئاً قال : مهر السنة .»

ص ٣٣ - **﴿٤٢٨﴾** محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أيوب بن نوح ، عن صفوان ، عن موسى بن بكر الواسطي ، عن زرارة بن أعين ، عن أبي جعفر **عليه السلام** « في رجل أسر صداقاً و أعلن أكثر منه ، فقال : هو الذي أسر و كان عليه التكااح .»

ص ٣٤ - **﴿٤٢٩﴾** و عنه<sup>(٤)</sup> ، عن عبدالله بن جعفر ، عن محمد بن جرك « قال : كتبت إلى أبي الحسن<sup>(٥)</sup> **عليه السلام** : رجل تزوج جارية بكرأ فوجدها ثيباً هل يجب لها الصداق و افيأأم ينتقص ؟ قال : ينتقص .»

ص ٣٥ - **﴿٤٣٠﴾** و عنه ، عن علي بن السندي ، عن صفوان بن يحيى ، عن ابن مسكان ، عن أبي أيوب الخزاز ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله **عليه السلام** « قال : قلت : أدنى ما يجزئ من المهر ؟ قال : يمثال من سكر<sup>(٦)</sup> .»

١ - يعني العبيدي . ٢ - هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب . (ملذ)

٣ - أي المهر هنا مهر السنة لا أن مهر المثل أيضاً هو مهر السنة و إن احتمله ، و لعل الشيخ حمله على هذا المعنى ، و يدل على وقوع التزويج بلفظ المضارع ، و جواز كون الإيجاب من الزوج . (ملذ)

٤ - كذا في النسخ و فيه سهو فإن محمد بن أحمد بن يحيى أقدم من عبدالله بن جعفر الحميري فكيف يكون راويه ، و الشاهد على أقدمية محمد بن أحمد أن علي بن بابويه و ابن الوليد و الكليني رووا عن الحميري و لم يرو أحدهم عن ذلك بلا واسطة ، و الصواب كما في الكافي : «محمد بن يحيى ، عن عبدالله بن جعفر» . (الأخبار الدخيلة)

٥ - يعني أبا الحسن الثالث الهادي **عليه السلام** ، لأن ابن جرك من أصحابه و هو ثقة .

٦ - يدل على أن المهر أقل ما يتمول .

مع ﴿٤٣١﴾ ٣٦ - وعنه<sup>(١)</sup>، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر «قال: سئل أبو الحسن الأوّل عليه السلام عن الرّجل يزوّج ابنته أله أن يأكل صداقها؟ قال: لا، ليس ذلك له».

مع ﴿٤٣٢﴾ ٣٧ - وعنه، عن موسى بن جعفر<sup>(٢)</sup>، عن أحمد بن بشير الرّقيّ، عن عليّ بن أسباط، عن البطيخي، عن ابن بكير، عن زرارة «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل تزوّج امرأة على سورة من كتاب الله ثمّ طلقها قبل أن يدخل بها بم يرجع عليها؟ قال: بنصف ما يعلم به مثل تلك السّورة»<sup>(٣)</sup>.

مع ﴿٤٣٣﴾ ٣٨ - وعنه، عن أحمد بن محمد<sup>(٤)</sup>، عن ابن محبوب، عن أبي أيوب، عن أبي عبيدة، عن أبي جعفر عليه السلام «في رجل تزوّج امرأة فلم يدخل بها فادعت أنّ صداقها مائة دينار، وذكر الزّوج أنّ صداقها خمسون ديناراً، و ليس لها بيّنة على ذلك<sup>(٥)</sup>، قال: القول قول الزّوج مع يمينه».

مع ﴿٤٣٤﴾ ٣٩ - الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن عبدالله بن بكير «قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: زوّج رسول الله صلى الله عليه وآله عليّاً عليه السلام فاطمة عليها السلام على دُرْع حُطْمِيَّةٍ تَسْوِي ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا»<sup>(٦)</sup>.

مع ﴿٤٣٥﴾ ٤٠ - وعنه، عن أحمد بن محمد<sup>(٧)</sup>، عن داود بن سرحان، عن زرارة «قال: سألته كم أجلّ لرسول الله صلى الله عليه وآله من النّساء؟ فقال: ما شاء من شيء، قلت: أخبرني عن قول الله عزّ وجلّ: «وَامْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ»<sup>(٨)</sup>،

١ - راجع إلى محمد بن أحمد بن يحيى، و سياتي الخبر ص ٤٣٤ تحت رقم ٤٧٣.

٢ - هو البغدادي، له كتاب؛ عنه محمد بن أحمد بن يحيى.

٣ - أي بنصف أجرة تعليمه.

٤ - يعني أبا جعفر الأشعري.

٥ - في النهاية الأثرية: «في حديث زواج فاطمة عليها السلام: «أنه قال لعليّ: أين دُرْع الحُطْمِيَّة» هي التي تُحْطَم السّيوف: أي تكسرها، و قيل: هي العريضة الثّقيلة، و قيل: هي منسوبة إلى بطن من عبد القيس يقال لهم: حُطْمَة بن محارب كانوا يعملون الذرّوع، و هذا أشبه

الأقوال». ٧ - هو ابن أبي نصر البزنطي. ٨ - الأحزاب: ٥٠.

قال: لا تَحُلُّ الهَبَةُ إِلَّا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَآمَّا غَيْرُهُ فَلَا يَصْلِحُ لَهُ نِكَاحٌ إِلَّا بِمَهْرٍ».

صع ﴿٤٣٦﴾ ٤١ - وعنه، عن القاسم بن محمد، عن الكاهلي<sup>(١)</sup> قال: حَدَّثَنِي حَمَّادَةُ بِنْتُ الْحَسَنِ أَحْتُ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَّاءَ «قَالَتْ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ الرَّجُلِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَشَرَطَ لَهَا أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا وَرَضِيَتْ أَنَّ ذَلِكَ مَهْرُهَا، قَالَتْ: فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: هَذَا شَرَطٌ فَاسِدٌ، لَا يَكُونُ التَّكَاحُ إِلَّا عَلَى دِرْهَمٍ أَوْ دِرْهَمَيْنِ»<sup>(٢)</sup>.

ح ﴿٤٣٧﴾ ٤٢ - عنه، عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن الحسن بن زُرَّارَةَ، عن أبيه «قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى حُكْمِهَا، قَالَ: لَا يَجَاوِزُ بِحُكْمِهَا مَهْرُ نِسَاءِ آلِ مُحَمَّدٍ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً وَنَشْرًا، وَهُوَ وَزْنُ خَمْسِمِائَةِ دِرْهَمٍ مِنَ الْفِضَّةِ، قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى حُكْمِهِ وَرَضِيَتْ؟ قَالَ: مَا حَكَمَ [بِهِ] مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ جَائِزٌ لَهَا قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ لَمْ يُجِزْ حُكْمِهَا عَلَيْهِ وَأَجْزَتْ حُكْمَهُ عَلَيْهَا؟ قَالَ: فَقَالَ: لِأَنَّهُ حَكَمَهَا فَلَمْ يَكُنْ لَهَا أَنْ تَجُوزَ مَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَتَزَوَّجَ عَلَيْهِ نِسَاءَهُ فَرَدَدَتْهَا إِلَى السَّنَةِ، وَلِأَنَّهَا هِيَ حَكَمَتْهُ وَجَعَلَتْ الْأَمْرَ فِي الْمَهْرِ إِلَيْهِ، وَرَضِيَتْ بِحُكْمِهِ فِي ذَلِكَ فَعَلِيهَا أَنْ تَقْبَلَ حُكْمَهُ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا»<sup>(٣)</sup>.

حص ﴿٤٣٨﴾ ٤٣ - وروى علي بن إسماعيل<sup>(٤)</sup>، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ «فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى

١ - هو عبدالله بن يحيى و كان وجهاً عند أبي الحسن عَلَيْهِ السَّلَامُ. (صه، جش) و راويه الجوهري .

٢ - يدل على ما هو المشهور من أن هذه الشروط فاسدة و لا تصير سبباً لفساد العقد ،

والمشهور صحة العقد و أن حكمها في المهر حكم المفوضة . (المرأة)

٣ - الحكمان اللذان تضمنها الخبر إجماعيان ، و قوله : «كيف» بيان و تعليل في الفرق ،

و هو غير واضح ، و لعله يرجع إلى أنه لما حكمها فلو لم يقدر لها حد ، فيمكن أن نجحف و نحكم بما لا يطبق ، فلذا حد لها ، و لَمَا كَانَ خَيْرَ الْحُدُودِ مَا حَدَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ ذَلِكَ

٤ - يأتي ترجمته عن قريب ذيل الخبر ٤٥ .

(المرأة)

حكمتها أو على حكمه ، فأت أو ماتت قبل أن يدخل بها ، فقال : لها المتعة والميراث  
 و لا تمهر لها ، قال : فإن طلقها<sup>(١)</sup> و قد تزوجها على حكمها لم يجاوز بحكمها  
 على خمساته درهم فضة مهور نساء رسول الله ﷺ .»

مع ﴿٤٣٩﴾ ٤٤ - الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، عن شعيب  
 ابن يعقوب العفرقوني ، عن أبي بصير « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن -  
 الرجل يفوض إليه صداق امرأته ، فنقص عن صداق نسايتها ، فقال : يلحق بمهر  
 نسايتها .»

و هذه الرواية لا تنافي الأوّلة ، لأنها محمولة على أنه إذا فوض إليه الصداق  
 على أن يجعله مثل مهر نسايتها فيقتصر عنه<sup>(٢)</sup> فإنه يلحق به ، فأما إذا فوض -  
 الأمر إليه مطلقاً كان الحكم على ما تضمنه الخبر الأوّل في أنّ ما يحكم به فهو  
 جائز .

مع ﴿٤٤٠﴾ ٤٥ - علي بن إسماعيل ، عن أحمد بن محمد<sup>(٣)</sup> ، عن أبي الحسن  
 عليه السلام « قال : سألت عن الرجل يتزوج المرأة [ و يشترط لأبيها ] إجازة شهرين ،  
 فقال : إن موسى عليه السلام قد علم أنه سيتم له شرطاً<sup>(٤)</sup> فكيف لهذا بأن يعلم أنه سيبقى  
 حتى ييء<sup>(٥)؟!</sup> و قد كان الرجل على عهد رسول الله ﷺ يتزوج المرأة على -  
 السورة من القرآن ، و على الدرهم و على الخنطة القبضة<sup>(٦)</sup> .»

١ - كذا في النسخ ، و في الكافي : « قلت : فإن طلقها و قد تزوجها على حكمها ، قال :  
 إذا طلقها - إلخ .»

٢ - في بعض النسخ : « فقتصر عنه .»

٣ - يعني البرنطي ، و رواه علي بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار أبو الحسن الميثمي ،  
 كان من أصحاب الرضا عليه السلام ، و هو من متكلمي الإمامية . قيل : طريق الشيخ إليه غير  
 معلوم و هو أيضاً غير موثق ، و قال في جامع الزواة بصحة الطريق إليه و مستنده الحديث  
 السادسة والعشرون في « باب الأحداث الموجبة للظهار » ، والحديث التين في « باب حكم  
 الجنابة » و غيرها . ٤ - في الكافي : « سيتم له شرطه .»

٥ - في الكافي : « ييء له .»

٦ - في الكافي : « على القبضة من الخنطة .»



صح<sup>ح</sup> ﴿٤٤١﴾ ٤٦ - وعنه، عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن الفضيل «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة بألف درهم فأعطها عبد الله آبقاً وبردًا خبيرة بألف درهم<sup>(١)</sup> التي أصدقها، قال: إذا رضيته بالعبد و كانت قد عرفتَه فلا بأس إذا هي قبضت الثوب و رضيته بالعبد، قلت: فإن طلقها قبل أن يدخل بها؟ قال: لا مهر لها و تُردُّ عليه خمسمائة درهم و يكون العبد لها»<sup>(٢)</sup>.

صح<sup>ح</sup> ﴿٤٤٢﴾ ٤٧ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن علي بن أبي حمزة «قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام (٣): رجل تزوج امرأة على خادم، قال: لها وسط من الخدم، قال: قلت: على بيت؟ قال: وسط من البيوت»<sup>(٤)</sup>.

صح<sup>ح</sup> ﴿٤٤٣﴾ ٤٨ - الحسن بن محبوب، عن أبي جميلة، عن معلى بن خنيس «قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام - وأنا حاضرٌ - عن رجل تزوج امرأة على جارية له مدبرة قد عرفتها المرأة<sup>(\*)</sup> و تقدمت على ذلك و طلقها قبل أن يدخل بها، قال: فقال: أرى للمرأة نصف خدمة المدبرة فيكون للمرأة يوم في الخدمة و يكون لسيدها الذي كان دبرها يوم في الخدمة، قيل له: فإن ماتت المدبرة قبل المرأة و السيد لمن يكون الميراث؟ قال: يكون نصف ما تركت للمرأة و التصف الآخِر لسيدها الذي دبرها».

صح<sup>ح</sup> ﴿٤٤٤﴾ ٤٩ - وعنه، عن الحارث بن محمد بن الثعمان الأحول<sup>(٥)</sup>، عن

١ - أي بعوض ألف درهم . ٢ - ذلك لأن صدقتها إنما كان الألف درهم ، وإنما

اشترت به العبد فالعبد مالها ، و عليها أن ترد نصف الصداق بالطلاق . (الواقف)

٣ - في الكافي : «عن أبي الحسن الرضا عليه السلام»، و «الرضا» زيادة من الكاتب ، و الصواب ما

في المتن ، و ابن أبي حمزة كان معانداً للرضا عليه السلام.

٤ - هذا هو المشهور ، و توقف فيه بعض المتأخرين للجهالة و ضعف الرواية ، و قالوا

بلزوم مهر المثل ، و القائلون بالمشهور قضوا الحكم على الخادم و الدار و البيت . (المرأة)

٥ - هو ابن أبي جعفر الأحول الملقب بمؤمن الطاق ، قال التجاشي (ره) : كتابه يرويه عدة

من أصحابنا ؛ منهم الحسن بن محبوب . \* - أي بأنها مدبرة .

بُرَيْدِ الْعِجْلِيِّ، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألته عن رجل تزوج امرأة على أن يعلمها سورة من كتاب الله تعالى، فقال: ما أحب أن يدخل بها<sup>(١)</sup> حتى يعلمها - السورة أو يعطيها شيئاً، قلنا: أيجوز أن يعطيها تمراً أو زيبياً<sup>(٢)</sup>؟ قال: لا بأس بذلك إذا رضيت كائناً ما كان.»

ضع ﴿٤٤٥﴾ ٥٠ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن - الثَّقَفِيِّ، عن الشَّكُونِيِّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال<sup>(٣)</sup>: لا تجل التكااح اليوم في - الإسلام بإجارة أن يقول: أعمل عندك كذا وكذا سنة على أن تزوجني أختك أو ابنتك، قال: حرام لأنه ثمن رقبته، وهي أحق بمهرها.»

سد ﴿٤٤٦﴾ ٥١ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن - الحسن بن علي، عن عبدالله بن بكير - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبدالله عليه السلام «(في رجل أرسل يخطب عليه<sup>(٤)</sup> امرأة وهو غائب فأنكحها الغائب وفرض - الصِّدَاق، ثم جاء خبره بعد أنه توفي بعد ما سبقت عليه الصِّدَاق<sup>(٥)</sup>)، فقال: إن كان أملك بعد ما توفي فليس لها صداق ولا ميراث، وإن كان أملك قبل أن يتوفى فلها نصف الصِّدَاق<sup>(٥)</sup> وهي وارثة وعليها العِدَّة.»

نق ﴿٤٤٧﴾ ٥٢ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عيسى، عن صفوان، عن أبي المغراء، عن سماعة، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: تزوج أبو جعفر امرأة فزارها وأراد أن يجامعها فالتقى عليها كساءه، ثم أتاها، قلت: رأيت<sup>(٦)</sup> إذا أوفى مهرها أله أن يرتجع الكساء؟ قال: لا، إنها استحلت به

١ - حمل في المشهور على الكراهة كما هو ظاهر الخبر. ٢ - المراد جنسها لا الواحد منها.

٣ - يعني قال علياً عليه السلام، كما في الفقيه ج ٣ تحت رقم ٤٤٧١. وفي الكافي مثل ما في المتن.

٤ - كذا، وفي أكثر نسخ الكافي: «يخطب إليه»، والمراد يخطب له.

٥ - في الكافي: «الصِّدَاق» في الجمع، وقال في القاموس: الصِّدَاق - بضم الدال -، و

كفؤة وصدمة، وبضمين وفتحين، وكتاب وسماب: مهر المرأة.

٦ - يحتمل أن يكون كلام سماعة قاله لأبي بصير عند رواية هذا الخبر أو كلام أبي بصير قاله

للامام عند ذكره عليه السلام له: إنني فعلت كذلك، وعلى الأول يشكل الاحتجاج به، وإن كان فتوى

أمثاله لا يكون إلا عن رواية. (ملذ) ويمكن أن يكون المراد بأبي جعفر محمد بن مسلم الثَّقَفِيِّ.

فرجها»<sup>(١)</sup>.

٤٤٨ ﴿٥٣﴾ - علي بن الحسن بن فضال، عن العباس بن عامر، عن عبدالله بن بكير، عن عبّيد بن زُرارة «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: رجل تزوج امرأة ومهرها مهرأ فساق إليها غنماً و رقيقاً فولدت عندها فطلقها<sup>(٢)</sup> قبل أن يدخل بها، قال: إن كان ساق إليها ما ساق وقد حملت عنده فله نصفها و نصف ولدها، وإن كنّ حملت عندها فلا شيء له من الأولاد»<sup>(٣)</sup>.

٤٤٩ ﴿٥٤﴾ - وعنه، عن محمد بن إسماعيل، عن منصور بزرج، عن ابن أذينة، عن محمد بن مسلم «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فأمتهها ألف درهم و دفعها إليها فوهبت له خمسمائة درهم و ردّها عليه، ثم طلقها قبل أن يدخل بها، قال: تردّ عليه الخمسمائة الدرهم الباقية لأنّها إنا كانت لها خمسمائة درهم فوهبتها له، و هبتها له إياها و لغيره سواء»<sup>(٤)</sup>.

٤٥٠ ﴿٥٥﴾ - وعنه، عن محمد بن عبدالله بن زُرارة، عن الحسن بن - عليّ، عن علاء القلاء<sup>(٥)</sup>، عن محمد بن مسلم «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل كان له ولد فزوج منهم اثنين<sup>(٦)</sup> و فرض الصّدق، ثمّ مات، من أيّ شيء يجب الصّدق<sup>(٧)</sup>؛ أمّين جميع المال أو من حصّتها؟ قال: من جميع المال إنّا هو بمنزلة الدّين».

٤٥١ ﴿٥٦﴾ - محمد بن عليّ بن محبوب، عن محمد بن أحمد العلويّ، عن العمّركي، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر، عن أبيه عليه السلام

١ - قوله عليه السلام: «(لا)» حمل على الاستحباب. ٢ - في بعض النسخ: «فطلقت».

٣ - ظاهره دخول الحمل إذا جعل الحامل مهراً، كما هو مذهب الشيخ، و حمله الأكثر على الشرط، و يدلّ على أنّ المرأة تملك المهر تماماً بمجرد العقد، و إلا لم يكن الحمل لها إذا حملت عندها، و اختلف الأصحاب في ذلك، و قال في التافع: لو كان التّناء موجوداً حال العقد رجع بنصفه كالحمل. (ملذ) ٤ - عليه عمل الأصحاب. (ملذ)

٥ - يعني العلاء بن رزين، سمي بذلك لأنّه يقلي السويق. و رواه ابن فضال.

٦ - أي قبل البلوغ. ٧ - في بعض النسخ و الكافي: «بحسب الصّدق».

« أَنْ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْءَةَ عَلَى وَصِيفٍ <sup>(١)</sup> فَيَكْبُرُ عِنْدَهَا <sup>(٢)</sup> فَيُرِيدُ أَنْ يَطْلُقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا ، قَالَ : عَلَيْهِ نِصْفُ قِيَمَةِ يَوْمِ دَفَعَهَا إِلَيْهَا لَا يَنْظُرُ فِي زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصَانٍ . »

صع ﴿٤٥٢﴾ ٥٧ - وعنه ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن سنان ، عن محمد بن عمار ، عن سماعة بن مهران ، عن أبي عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « قَالَ : قُلْتُ لَهُ : رَجُلٌ جَاءَ إِلَى امْرَأَةٍ فَسَأَلَهَا أَنْ تَرْوِجَهُ نَفْسَهَا ، فَقَالَتْ : أَرْوِجُكَ نَفْسِي عَلَى أَنْ تَلْتَمِسَ مِنِّي مَا شِئْتَ مِنْ نَظَرٍ <sup>(\*)</sup> أَوْ التَّمَّاسِ وَتَنَالَ مِنِّي مَا يَنَالُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْتَ لَا تَدْخُلُ فَرْجَكَ [فِي] فَرْجِي وَتَتَلَدَّدُ بِمَا شِئْتَ فَإِنِّي أَخَافُ الْفُضِيحَةَ ، قَالَ : لَيْسَ لَهُ مِنْهَا إِلَّا مَا اشْتَرَطَ » <sup>(٣)</sup> .

صع ﴿٤٥٣﴾ ٥٨ - وعنه ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن محمد بن عبد الله بن زرارة ، عن محمد بن أسلم الطبري ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قَالَ : قُلْتُ لَهُ : رَجُلٌ تَزَوَّجَ بِيَجَارِيَةٍ عَاتَقَ عَلَى أَنْ لَا يَقْتَضِيهَا <sup>(٤)</sup> ، ثُمَّ أُذِنَتْ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، قَالَ : إِذَا أُذِنَتْ لَهُ فَلَا بَأْسَ . »

صع ﴿٤٥٤﴾ ٥٩ - وعنه ، عن أحمد ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « قَالَ : قَضَى عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَأَصْدَقَهَا <sup>(٥)</sup> وَاشْتَرَطَ أَنْ يَبِيدَهَا الْجَمَاعَ وَالطَّلَاقَ ، قَالَ : خَالَفَتِ السَّنَةُ وَوَلَّتِ الْحَقُّ مَنْ لَيْسَ بِأَهْلِهِ <sup>(٦)</sup> قَالَ : قَضَى إِنَّ عَلَى الرَّجُلِ التَّفَقُّةَ <sup>(٧)</sup> وَبِيَدِهِ الْجَمَاعَ

١ - أي خادم . ٢ - في بعض النسخ : « فكبُر عندها » .

٣ - تقدّم الخبر بسندٍ حسنٍ مع بيانه عن عمار بن مروان ، راجع ص ٣٢٠ تحت رقم ٨٤ ، وفيه : « قال : لا بأس ، ليس له - إلخ » . \* - في بعض النسخ : « من وطء » .

٤ - العاتق : الجارية أول ما أدركت ، أو التي لم تزوج . (القاموس)

٥ - كذا في النسخ ، و في الفقيه : « تزوج امرأة و أصدقته هي » ، والظاهر هو الضواب . (على ما في الأخبار الدخيلة) ٦ - في الفقيه « وليت حقاً ليست بأهله » .

٧ - وفيه : « قضى أن عليه الصداق » . و هو الضواب لأن التفقة لم تذكر في الخبر كونها على المرأة حتى يقال : « قضى على الرجل التفقة » .

والطلاق و ذلك الستة» (١).

ص ٤٥٥ ﴿٤٥٥﴾ - ٦٠ - وعنه، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نجران، عن عاصم ابن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قضى علي عليه السلام في رجل يتزوج المرأة إلى أجل مسمى فإن جاء بصداقها إلى أجل مسمى فهي امرأته، وإن لم يجيء بالصداق فليس له عليها سبيل شرطوا بينهم حيث أنكحوا، فقضى أن يبد الرجل بضع امرأته وأحبط شرطهم».

ث ٤٥٦ ﴿٤٥٦﴾ - ٦١ - وعنه، عن أحمد بن الحسن عليه السلام عن فضالة، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام «في رجل يقول لبعده: أعتقتك على أن تزوجك أمي فإن تزوجت أو تسرّيت عليها فعليك مائة دينار، وأعتقه على ذلك فتسرى وتزوج، قال: عليه شرطه» (٢).

ص ٤٥٧ ﴿٤٥٧﴾ - ٦٢ - وعنه، عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن علي بن يوسف الأزدي، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «في رجل تزوج امرأة و شرط لها إن هو تزوج عليها امرأة أو هجرها أو اتخذ عليها سرية فهي طالق، فقضى (٣) في ذلك أن شرط الله قبل شرطكم، فإن شاء لها وفي بالشرط (٤) وإن شاء أمسكها واتخذ عليها ونكح عليها».

ص ٤٥٨ ﴿٤٥٨﴾ - ٦٣ - وعنه، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل يتزوج المرأة فيشترط عليها أن يأتيها إذا شاء وينفق عليها شيئاً مسمى، قال: لا بأس» (٥).

ص ٤٥٩ ﴿٤٥٩﴾ - ٦٤ - علي بن الحسن، عن محمد بن خالد الأصم، عن عبدالله

٣٧٠ ↑

١ - يدل على عدم بطلان العقد بفساد الشرط. (ملذ) ٢ - ظاهره أن الشرط في العتق لا في النكاح. (ملذ) وجاء الخبر في الكافي (ج ٦ ص ١٧٩) في باب «الشرط في العتق» بتفاوت. ٣ - يعني قضى علي عليه السلام، و كأنه سقط لفظ «علي عليه السلام» من الناقل، فإن محمد بن قيس يروي أقضية أمير المؤمنين عن الباقر عليه السلام.

٤ - في نسخة: «فإن شاء وفي لها الشرط». \* - كذا، والظاهر: «أحمد، عن الحسن».

٥ - ينافي ظاهراً الخبر الآتي تحت رقم ٦٧ في الشهرية، ويمكن حل هذا الخبر على أن يكون -

ابن بكير، عن زرارة «قال: [قلت لأبي عبد الله عليه السلام] (١) إنَّ ضَرِيْسًا (٢) كَانَتْ تحتها ابنة حُرَّانَ، فجعل لها أن لا يتزوَّج عليها [و لا يتسرى] أبداً في حياتها و لا بعد موتها على أن جعلت له هي أن لا تزوج بعده، فجعلها عليها من الحج والعمرة والهذي والتذر (٣) و كل مال يملكه في المساكن و كل تملوك لها حر إن لم يف كل واحدٍ منها لصاحبه، ثم إنه أتى أبا عبد الله عليه السلام و ذكر ذلك له، فقال: إنَّ لأبيها حُرَّانَ (٤) حقاً و لا يحملنا ذلك على أن لا نقول لك الحق، اذهب فتزوَّج و تسر، فإن ذلك ليس بشيء، و ليس عليك شيء و لا عليها، و ليس ذلك الذي صنعنا بشيء. فتسرى و ولد له بعد ذلك أولاد».

فق (٤٦٠) ﴿٦٥﴾ - عنه، عن أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن منصور بزرج (٥)، عن عبد صالح عليه السلام «قال: قلت له: إنَّ رجلاً من مواليك تزوج امرأة ثم طلقها فبانت منه، فأراد أن يراجعها (٦)، فأبث عليه إلا أن يجعل لله عليه أن لا يطلقها و لا يتزوج عليها، فأعطاها ذلك، ثم بداله في التزويج بعد ذلك فكيف يصنع؟ قال: بنس ما صنع و ما كان يُدرية ما يقع في قلبه بالليل و النهار (٧)، قل له: فليف للمرأة بشرطها، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: المؤمنون عند شروطهم».

و ليس بين هذه الرواية و بين الأوَّل تضاداً، لأنَّ هذه الرواية محمولة على

← الشرط بعد العقد، أو على أنه يشترط ما هو من لوازم العقد، أي: أن يأتيها إذا شاء، و لا تمنع المرأة الوطء متى شاء الزوج و يشترط عليها أن لا تطلب أكثر من التفقة الواجبة بالمعروف. (ملذ) ١ - كذا في التسخ و في الاستبصار أيضاً، والظاهر ما بين المعقوفين زيد في التسخ، والصواب كما في الكافي: «عن زرارة: إنَّ ضريساً - إلخ»، و في الفقيه: «عن زرارة قال: إنَّ ضريساً - إلخ».

٢ - يعني ابن عبد الملك بن أعين. ٣ - في بعض النسخ: «والتذور».

٤ - كذا في جل التسخ و في الاستبصار، و في الكافي و في الفقيه: «لابنة حمران».

٥ - هو منصور بن يونس و كان من أصحاب أبي عبد الله و أبي الحسن موسى عليهما السلام، والمراد

بعبد صالح أبو الحسن عليه السلام.

٦ - أي تزويج جديد. ٧ - من حدوث رأي التزويج.

ضرب من الاستحباب ، لأنَّ مَنْ صَفَّته ما تَضَمَّنَه الخبر يستحبُّ له أن يبي بما  
 بذل به لسانه فلا يخالف ذلك وإن لم يكن ذلك واجباً على هذه الرواية ، و ما  
 تَضَمَّنَتْ أنَّه جعل لله عليه ذلك ، وهذا نَذْرٌ وَجَبَ عليه الوفاء به<sup>(١)</sup> ، و ما تقدَّم  
 في الرواية الأولى أنَّها جعلها على أنفسها و لم يقل لله فلم يك ذلك نذراً يجب -  
 الوفاء به و كان مخيراً في ذلك فافترق الحديثان<sup>(٢)</sup> ، و لا ينافي أيضاً ذلك الحديث -  
 الذي [قد] قدَّمناه عن حمادة أخت أبي عبَّيدة الخدَّاء من أنَّ أبا عبد الله عليه السلام  
 شرط مَنْ يقول عند التكااح : إني لا أتزوج عليك المرءة لأنَّ تلك الرواية تَضَمَّنَتْ  
 أنَّه قال لها ذلك ، و كان ذلك مَهراً لها ، و هذا لا يجوز ، ألا ترى أنَّه قال في الخبر :  
 و رَضِيَتْ - يعني المرءة - أنَّ ذلك مَهراً ، و الخبر الذي قد قدَّمناه تَضَمَّنَ إذا  
 جعله نذراً لله ، لا على أنَّه يكون ذلك مَهراً للمرءة فكان يجب عليه الوفاء به .  
 \* ( و متى حَلَفَ كلُّ واحدٍ من الزوجين أن لا يتزوج على صاحبه لا على  
 جهة التذر لم يجب عليه الوفاء به و كان مخيراً ) \*

نق ﴿٤٦١﴾ ٦٦ - روى عليُّ بن الحسن بن قَضال ، عن أيوب بن نوح ، عن  
 صفوان بن يحيى ، عن منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن -  
 امرءة حَلَفَتْ لزوجها بالعِتاق و الهذِي إنَّه هو مات لا تتزوج بعدُ أبداً ، ثمَّ بدا لها  
 أن تتزوج ، قال : تبيع مملوكها ؛ إني أخاف عليها السلطان<sup>(٣)</sup> ، و ليس عليها في -  
 الحق شيء ، فإن شاءت أن تهدي هدياً فَعَلَتْ »<sup>(٤)</sup> .

١ - يشكل انعقاد التذر لعدم الرجحان غالباً ، إلا أن يختص بما إذا كان راجحاً بحسب  
 حاله ، و يمكن حمله على التقية . (ملذ)

٢ - هذا غير وافي لأنه عليه السلام لم يجعل التذر تعميلاً ، بل جعل التعليل «المؤمنون عند شروطهم» .

٣ - قال المولى المجلسي - رحمه الله - : تبيع مملوكها لئلا تسمع و تدعي عليها عند  
 السلطان ، و يظهر أنَّها من الشيعة لا تمتد الخلف بالعِتاق ، لأنَّ الحق بطلان هذا اليمين .

٤ - يمكن أن يكون بطلان الخلف للمرجوحية ، و الشيخ حمله على أنه لم يذكر الله تعالى في  
 الخلف ، بل جعل العتق حلفاً ، كما هو المشهور بين العامة ، و غرض الشيخ ليس الفرق بين  
 الخلف و التذر ، كما يوهن ظاهر كلامه ، بل مراده بالتذر ما ذكر فيه اسم الله ، سواء كان يميناً أو  
 نذراً ، و بالخلف ما يذكر اسم الله فيه ، بقرينة ما سبق منه . (ملذ)

مع ﴿٤٦٢﴾ ٦٧ - و عنه ، عن عليّ بن الحكم ، عن موسى بن بكر ، عن زرارة « قال : سُئِلَ أبو جعفر عليه السلام عن التّهارية يشترط عليها<sup>(١)</sup> عند عُقدة - التّكااح أن يأتيها متى شاء كلّ شهر أو كلّ جمعة يوماً ، و من التّفقة كذا و كذا ، فليس ذلك الشّروط بشيء ، و من تزوّج امرأةً فلها ما للمرءة من التّفقة و القسمة ، ولكنّه إن تزوّج امرأةً ثمّ خافَتْ منه نُشوزاً و خافَتْ أن يتزوّج عليها أو يُطلقها فصالحَتْ حقّها على شيءٍ من قسمتها أو نفّقها فإنّ ذلك جائزٌ لا بأس به »<sup>(٢)</sup> .

مع ﴿٤٦٣﴾ ٦٨ - محمّد بن يعقوب ، عن محمّد بن يحيى ، عن أحد ؛ و عبدالله ابنيّ محمّد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي العباس<sup>(٣)</sup> ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في الرّجل يتزوّج امرأةً و يشترط لها أن لا يخرجها من بلدها ، قال : يبي لها بذلك - أو<sup>(٤)</sup> قال : يلزمه ذلك - » .

ح ﴿٤٦٤﴾ ٦٩ - عنه ، عن عِدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد . و عليّ ابن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن عليّ بن رثاب ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام « قال : سُئِلَ - و أنا حاضر - عن رَجُلٍ تزوّج امرأةً على مائة دينار على أن تخرج معه إلى بلاده ، فإن لم تخرج معه فمهرها خمسون ديناراً ؛ أ رأيت إن لم تخرج معه إلى بلاده<sup>(٥)</sup> ، قال : فقال : إن أراد أن يخرج بها إلى بلاد الشّرك فلا شرط له عليها في ذلك و لها مائة دينار التي أضدّقها إياها ، و إن أراد أن يخرج بها إلى بلاد المسلمين و دار الإسلام فله ما اشترط عليها ، و المسلمون عند شروطهم ، و

١ - قال بعض الفضلاء : تفسير التّهارية و ملخصه : أنّ الرّجل يخاف من امرءة فيتزوّج امرأةً أخرى سرّاً عنها و يشترط على الثانية أن لا يجيئها ليلاً . (ملذ) و في جمض التسخ و في الكافي : « عن المهارية » .

٢ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : « ملخص جوابه عليه السلام أن أصل العقد صحيح و الشرط باطل ، و أنّه بعد تمام صيغة التّكااح تستحقّ المرءة القسمة و غيرها على الزّوج ، فبعد أن استحقت ذلك لها جاز إسقاط بعضها بصلح و غيره .

٣ - هو الفضل بن عبدالله البقباق الكوفيّ التّقة . ٤ - التّرديد من الزّواي .

٥ - في نسخ الكافي : « و إن أبت أن تخرج معه إلى بلاده ، » و الظاهر أن الصّواب ما في المتن .



ليس له أن يخرج بها إلى بلاده حتى يؤدّي إليها صداقتها أو ترضى من ذلك بما رَضِيَتْ وهو جائزُ له» (١).

ح ﴿٤٦٥﴾ ٧٠ - علي بن إسماعيل الميثمي، عن حماد (٢)، عن عبد الله بن - المغيرة، عن ابن سينان، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل قال لامرأته: إن نكحتُ عليك أو تسرّيتُ فهي طالق (٣)، قال: ليس ذلك بشيء، إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «من اشترط شرطاً سيوى كتاب الله فلا يجوز ذلك له ولا عليه».

صح ﴿٤٦٦﴾ ٧١ - وعنه، عن ابن أبي عمير؛ وعلي بن حديد، عن جميل ابن دُرّاج - عن بعض أصحابنا - عن أحدهما عليهما السلام «في الرجل يشترى الجارية فيشترط لأهلها أن لا يبيع ولا يهب ولا يورث (٤)، قال: يني بذلك إذا شرط لهم إلا الميراث.

قال محمد (٥): قلت لجميل: فرجل تزوج امرأة و شرط لها المقام بها في أهلها أو بلدٍ معلوم، فقال: فقد روى أصحابنا عنهم عليهم السلام أن ذلك لها وأنه لا يخرجها إذا شرط ذلك لها».

ث ﴿٤٦٧﴾ ٧٢ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن علي، عن إبراهيم بن علي، عن محمد الأشعري (٦)، عن عبيد بن زرارة، عن أبيه زرارة

١ - ذهب جماعة من الأصحاب إلى العمل بما تضمنته هذا الخبر، و رده جماعة لمخالفته لأصولهم بوجوه: أحدها عدم تعيين الصداق، و ثانيها وجوب المائة على تقدير إرادة الخروج إلى بلاد الشرك، و ذلك خلاف الشرط و ثالثها الحكم بعدم جواز إخراجها إلى بلاده مع كونها دار الإسلام إلا بعد إعطاء المهر. (ملذ)

٢ - الظاهر هو ابن عيسى الجهني. ٣ - كأنه على الالتفات، أي فأنت طالق.

٤ - المشهور بطلان هذه الشروط في البيع لكونها منافية لعقد البيع. (ملذ)

٥ - يعني ابن أبي عمير.

٦ - في بعض النسخ: «عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن علي، عن علي بن إبراهيم، عن محمد الأشعري» والظاهر هو أشباهه، والصواب ما في المتن، بقرينة رواية محمد بن الحسين بن - أبي الخطاب، عن الحسن بن علي بن فضال، عن إبراهيم بن محمد الأشعري عن عبيد بن زرارة كثيراً؛ على ما في ترجمتهم. (جامع الزوارة)

« قال : كان الناس بالبصرة يتزوّجون سراً فيشترط عليها أنّي لا آتيك إلا نهاراً و لا آتيك بالليل و لا أقسم لك ، قال زُرارة : و كنت أخاف أن يكون هذا تزويجاً فاسداً فسألت أبا جعفر عليه السلام عن ذلك ، فقال : لا بأس به - يعني التزويج - إلا أنه ينبغي أن يكون هذا الشرط بعد التكااح و لو أنّها قالت له - بعد هذه الشروط قبل التزويج - : نعم ؛ ثم قالت بعد ما تزوّجها : إنّني لا أرضى إلا أن تقسم لي و تبين عندي فلم يفعل كان آمناً » (١).

٤٦٨ ﴿٧٣﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن صالح بن رزين (٢) ، عن شهاب بن عبد ربّه « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوّج امرأة على ألف درهم فبعث بها إليها فردّها عليه و وهبتها له ، و قالت : أنا فيك أرغب منّي في هذه الألف ؛ هي لك ، فتقبلها منها ، ثم طلقها قبل أن يدخل بها ، قال : لا شيء لها و تردّ عليه خمسمائة درهم » (٣).

٤٦٩ ﴿٧٤﴾ - وعنه ، عن ابن محبوب ، عن أبي المغرأ ، عن الحلبيّ « قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن المرأة تبرء زوجها من صداقها في مرضها ، قال : لا » (٤).

٤٧٠ ﴿٧٥﴾ - الحسين بن سعيد ، عن الحسن ، عن زُرعة ، عن سماعة « قال : سألته عن رجل تزوّج جاريةً أو تمتع بها ثم جعلته من صداقها في حلّ ؛ أيجوز له أن يدخل بها قبل أن يعطيها شيئاً ؟ قال : نعم إذا جعلته في حلّ فقد قبضته منه ، فإن خلاها قبل أن يدخل بها ردّت المرأة على الزوج نصف - الصداق » (٥).

- ١ - يمكن أن يكون هذا الخبر كالأخبار التي مضت أن شروط التكااح تجب أن تكون بعده ، والكلام فيه كما تقدّم . ٢ - صالح بن رزين كوفي له أصل ، فصار السند حسناً .
- ٣ - و ذلك لتصرفها منه المبلغ و هبتها له بعد ، والحكم مقطوع به في كلام الأصحاب .
- ٤ - لعل التهي للإضرار بالورثة ، و إذا كان المهر أكثر من ثلث المال فالمشهور أنه يمي من الثلث ، و إذا كان مالها منحصراً في ذلك فلا يمي إلا الثلث .
- ٥ - تقدّم الخبر مع بيانه ص ٣٠٩ تحت رقم ٥٤ . و قوله : « فإن خلاها » أي وهب مدتها .

٣٧٤ ﴿٤٧١﴾ ٧٦ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن أحمد « قال : كتب إليه الرّيان بن شبيب<sup>(١)</sup> : رجل أراد أن يزوّج مملوكته حرّاً و شرط عليه أنه متى [ما] شاء فرّق بينها ؛ أيجوز له ذلك جُعِلْتُ فِدَاكَ ؛ أو لا ؟ فكتب العلامة : نعم ؛ إذا جعل إليه الطلاق »<sup>(٢)</sup> .

﴿٤٧٢﴾ ٧٧ - و عنه ، عن سعد بن إسماعيل ، عن أبيه « قال : سألت - الرضا العلامة عن رجل تزوّج امرأةً بشرط أن لا يتوارثا ، وأن لا يطلب منها ولداً ، قال : لا أحبُّ »<sup>(٣)</sup> .

﴿٤٧٣﴾ ٧٨ - محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن أحمد ابن محمد بن أبي نصر ، عن أبي الحسن الرضا العلامة « قال : سئل أبو الحسن الأوّل العلامة عن الرّجل يزوّج بنته ، أله أن يأكل من صدّقها ؟ قال : ليس له ذلك »<sup>(٤)</sup> .

﴿٤٧٤﴾ ٧٩ - و عنه ، عن أحمد بن [محمد بن] أبي نصر « قال : سألت - الرضا العلامة عن خصّي تزوّج امرأةً على ألف درهم ، ثمّ طلقها بعد ما دخل بها ، قال : لها الألف الذي أخذت منه ، و لا عِدَّة عليها »<sup>(٥)</sup> .

﴿٤٧٥﴾ ٨٠ - عنه ، عن أحمد بن محمد<sup>(٦)</sup> البرقي ، عن التوفلي ، عن - السكوتي ، عن جعفر ، عن أبيه العلامة « أن علياً العلامة رفع إليه جاريتان دخلتا -

١ - هو خال المعتصم ، ثقة ، سكن قم ، والمسؤول هو أبو الحسن الرضا العلامة . و علي بن أحمد هو ابن أشيم ، من أصحاب الرضا العلامة ، لكن حاله مجهول . ٢ - لعل المراد أنه مع التوكيل في الطلاق بعد العقد يجوز ذلك ، و لا يكفي محض الاشرط في العقد . (ملذ)

٣ - المشهور في الأوّل بطلان الشرط ، و في الثاني الكراهة ، و قيل بالحرمة . (ملذ) أقول : إسماعيل هو إسماعيل بن عيسى مهمل و كذا ابنه سعد ، و في بعض النسخ « سعيد » .

٤ - تقدّم الخبر ص ٤٢١ تحت رقم ٤٣١ .

٥ - الذخول يتحقّق بايلاج الحشفة و إن لم ينزل ، و لو كان مقطوع الانشين . (الشرائع)

٦ - المعهود روايته عن أبيه أبي عبدالله البرقي عن التوفلي ، و يخطر بالبال أن السند في الأصل هكذا : « أحمد بن محمد ، عن البرقي ، عن التوفلي » ، لكن نقل الشيخ في الفهرست رواية أحمد بن - أبي عبدالله عن التوفلي بلا واسطة .

الحتمام واقتضت إحداهما الأخرى بإصبعها فقضى على آتي فعلته عُقرها» (١).  
 مع ﴿٤٧٦﴾ ٨١ - وعنه، عن أحمد بن محمد، عن الثَّقَلَيْنِ، عن السَّكُونِيِّ،  
 عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «أَنْ عَلِيًّا عليه السلام قَالَ فِي الْمَرْءَةِ تَعْطِي الرَّجُلَ مَالًا  
 يَتَزَوَّجُهَا فَتَزَوَّجَهَا، قَالَ: الْمَالُ هِبَةٌ، وَالْفَرْجُ حُلَالٌ» (٢).

سجده ﴿٤٧٧﴾ ٨٢ - محمد بن الحسن الصَّفَّار، عن موسى بن عُمر، عن ابن -  
 أبي عُمَيْر - عن بعض أصحابنا - عن أبي الحسن عليه السلام «فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى  
 دَارٍ؟ [قال:] قال: لها دار وسط».

مع ﴿٤٧٨﴾ ٨٣ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عبد الحميد، عن  
 أبي جميلة، عن الحسن بن زياد (٣) «قال: قال: إذا دخل الرَّجُلُ بِامْرَأَةٍ ثُمَّ ادَّعَى -  
 الْمَهْرَ، وَقَالَ الرَّوْجُ: قَدْ اعْطَيْتُكَ، فَعَلِمَهَا الْبَيْتَةَ وَعَلَيْهِ الْيَمِينُ».

مع ﴿٤٧٩﴾ ٨٤ - محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن إسماعيل، عن  
 ابن محبوب، عن أبي أيوب، عن أبي عبيدة، عن أبي جعفر عليه السلام «فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ  
 امْرَأَةً فَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَادَّعَى أَنْ صِدَاقَهَا مِائَةُ دِينَارٍ، وَذَكَرَ الرَّجُلُ أَنَّهُ أَقْلٌ مِمَّا  
 قَالَتْ، وَلَيْسَ لَهَا بَيْتَةٌ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الرَّوْجِ مَعَ يَمِينِهِ».

مع ﴿٤٨٠﴾ ٨٥ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عبد الجبار، عن  
 إسماعيل بن سهل، عن الحسن بن محمد الحضرمي، عن الكاهلي (٤)، عن محمد  
 ابن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ زَوَّجَتْهُ أُمُّهُ وَهُوَ

١ - العقر - بالضم - : دية الفرج المصنوب، وصدق المرأة. (القاموس) وقيل: هو ما  
 تعطاه المرأة على وطء الشبهة.

٢ - لما كان يتوهم أن الذي تعطيه المرأة صداقه، والصدق يكون على الرجل سأل عن  
 ذلك، فأجاب عليه السلام أنه هبة فلو ستمى الصدق وإلا كانت مفوضة. (ملذ)

٣ - في بعض النسخ: «الحسين بن زياد»، والظاهر صحة ما اخترناه؛ وهو الحسن بن زياد  
 العطار الصَّيِّ، كوفي ثقة روى عن أبي عبد الله عليه السلام، له كتاب رواه عنه ابن أبي عمير وله أصل.

٤ - هو عبدالله بن يحيى وكان وجهاً عند أبي عبد الله عليه السلام، وراوي ابن أخت أبي مالك  
 الحضرمي، وهو ثقة.

غائب؟ قال: التكااح جائزٌ، إن شاء المتزوج قَبيلَ وإن شاء تَرَكَ، فإن تَرَكَ - المتزوجُ تزويجه فالمهر لازمٌ لأمه» (١).

سجده ﴿٤٨١﴾ ٨٦ - وعنه (٢)، عن عبدالله بن جعفر، عن الحسن بن علي بن - كيسان «قال: كتبت إلى الصادق عليه السلام (٣) أسأله عن رجل يطلق امرأته فطلبت منه المهر، وروى أصحابنا: إذا دخل بها لم يكن لها مهر؟ فكتب عليه السلام: لا مهر لها» (٤).

↑  
٣٧٦

### ﴿١١﴾ باب عقد المرأة على نفسها التكااح ﴿ وأولياء الضبية، وأحقهم بالعقد عليها ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿و المرأة البالغة (٥) تعقد على نفسها إن شاءت، وإن شاءت وكتلت (٦)﴾.

ح ﴿٤٨٢﴾ ١ - روى محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أدينة، عن الفضيل بن يسار؛ ومحمد بن مسلم؛ و زرارة بن أعين؛ و بريد بن معاوية، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: المرأة التي قد ملكت نفسها غير السفية ولا المولى عليها، أن تزويجها بغير ولي جائز».

١ - أي: عليها. وقال في المسالك: «اتفق الأصحاب عدا ابن الجنيدي على أن الأم لا ولاية لها على الولد مطلقاً، فلو زوجت بغير إذنه توقف على إجازته، سواء كان قبل البلوغ أم بعده، فإن أجاز لزمه العقد والمهر. وقال الشيخ وأتباعه: يلزمها مع ردّها المهر تمويلاً على رواية محمد ابن مسلم، وحلت على دعواها الوكالة، وفيه نظر. والأقوى عدم وجوب المهر على مدعي الوكالة مطلقاً إلا مع ضمانه، فيجب على حسب ما ضمن من الجميع أو البعض، ويمكن حمل الرواية عليه». (ملذ)

٢ - تقدم الكلام فيه؛ راجع ص ٤٢٠ ذيل الخبر ٣٤ من «باب المهور والأجور»، و عبدالله بن جعفر هو الحميري. ٣ - المراد بالصادق الهادي عليه السلام.

٤ - لعله محمولٌ على ما إذا لم يكن لها بيّنة؛ فيوافق الرواية السابقة.

٥ - أي غير المولى عليها. (ملذ) ٦ - في المتن: «والمرأة البالغة تعقد على نفسها

التكااح إن شاءت ذلك، وإن شاءت وكتلت من يعقد عليها».

٤٨٣ ﴿ ٢ - عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين ابن سعيد ، عن فضالة بن أيوب ، عن عمّار بن أبان الكلبي ، عن ميسرة ﴾ قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : ألتى المرأة بالفلاة التي ليس بها أحد ، فأقول : ألك زوج ؟ فتقول : لا ، فأترؤجها ؟ قال : نعم هي المصدقة على نفسها .

٤٨٤ ﴿ ٣ - عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه . و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام ﴾ « أنه قال : في المرأة التي تخطب إلى نفسها ؟ قال : هي أملك بنفسها ؛ تولى أمرها من شاءت إذا كان كفواً<sup>(١)</sup> بعد أن تكون قد تكحّت رجلاً قبله . »

٤٨٥ ﴿ ٤ - و عنه ، عن أبي علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن ابن مشكان ، عن الحسن بن زياد<sup>(٢)</sup> ﴾ « قال : قلت لأبي - عبدالله عليه السلام : المرأة التي تخطب إلى نفسها ؟ قال : هي أملك بنفسها تولى أمرها من شاءت ، فلا بأس به بعد أن تكون قد تكحّت زوجاً قبل ذلك »<sup>(٤)</sup> .

٤٨٦ ﴿ ٥ - و أمّا الذي رواه محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن الحسن ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصادق بن صدقة ، عن عمّار الساباطي ﴾ « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن امرأة تكون في أهل بيت فتكره أن يعلم بها أهل بيتها أجل لها أن توكل رجلاً يريد أن يتزوجها تقول له : قد وكلتك فاشهد على

١ - أي كان مسلماً ، أو مؤمناً ، و يدل بمفهومه على تحقق الولاية في الجملة على من لم تزوج وإن كان ثيباً . (ملذ)

٢ - تقدّم الكلام فيه ، راجع ص ٤٣٤ ذيل الخبر ٨٤ .

٣ - رجلٌ ثيب أي متزوج بامرأة ، و امرأة ثيب أي مفارقة زوجها .

٤ - لا خلاف بين الأصحاب في عدم ثبوت الولاية على الثيب ، إلا ما نقل عن ابن أبي عقيل ، و لم نقف له على مستند . (ملذ) و في شرح المختصر للتيد العاملي : « يستفاد من الروايات أن انتفاء الولاية عن الثيب مشروط بما إذا كانت البكارة قد زالت بوطء مستند إلى تزويج ، فلو زالت بغيره كانت بمنزلة البكر . »

تزوجي؟ قال: لا، قلت له: جُعِلْتُ فِدَاكَ و إن كَانَتْ أَيْمًا<sup>(١)</sup>؟ قال: و إن كَانَتْ أَيْمًا، قلت: فَإِنْ وَكَلْتُ غَيْرَهُ بَتْرُوجِهَا مِنْهُ؟ قال: نَعَمْ<sup>(٢)</sup>.

فلا ينافي هذا الخبر ما قَدَّمناه من الأخبار، لَأَنَّهُ إِنَّمَا وَرَدَ مَوْرَدَ الْاِحْتِيَاظِ، وَ عَلَى جِهَةِ الْأَفْضَلِ، أَلَا تَرَى أَنَّ السَّائِلَ سَأَلَ فَقَالَ: إِنَّهَا تَخَافُ أَنْ يَعْلَمَ بِهَا أَحَدٌ وَ كَانَ الْاِحْتِيَاظُ لَهَا أَنْ تُوَكَّلَ رَجُلًا آخَرَ [بِغَيْرِ الَّذِي يَتْرُوجُهَا، وَ لَوْ لَمْ يَجِزْ لَهَا أَنْ تَتْرُوجَ نَفْسَهَا مِنَ الرَّجُلِ مِنْ غَيْرِ وَلِيٍّ لَمْ يَجِزْ لَهَا أَيْضًا أَنْ تُوَكَّلَ أَحَدًا عَلَى حَالٍ. وَ الَّذِي يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مَا رَوَاهُ:

ص ٤٨٧ ﴿٦﴾ - عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمِثْمِيُّ، عَنْ قُضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الطَّلْحِيِّ « قَالَ: إِذَا كَانَتْ الْمَرْءَةَ مَالِكَةً أَمَرَهَا تَبِيعَ وَ تَشْتَرِي وَ تَعْتَقُ وَ تَشْهَدُ وَ تَعْطِي مِنْ مَالِهَا مَا شَاءَتْ؛ فَإِنْ أَمَرَهَا جَائِزٌ تَتْرُوجُ إِنْ شَاءَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيَّتِهَا، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ تَتْرُوجُهَا إِلَّا بِأَمْرِ<sup>↑</sup> ٣٧٨ وَلِيَّتِهَا».

قال الشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللهُ - ﴿ وَ ذَوَاتُ الْآبَاءِ مِنَ الْأَبْكَارِ يَنْبَغِي لَهُنَّ أَنْ لَا يَعْقِدْنَ عَلَى أَنْفُسِهِنَّ إِلَّا بِإِذْنِ آبَائِهِنَّ ﴾. يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ: ص ٤٨٨ ﴿٧﴾ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الطَّلْحِيِّ « قَالَ: لَا تَتْرُوجُ ذَوَاتُ الْآبَاءِ مِنَ الْأَبْكَارِ إِلَّا بِإِذْنِ آبَائِهِنَّ »<sup>(٣)</sup>.

\* (وَ مَتَى تَتْرُوجَتِ الْبَكْرُ بِغَيْرِ إِذْنِ أَبِيهَا كَانَ لَهُ أَنْ يَفْسخَ الْعَقْدَ) \*

١ - الْأَيْمُ - كَكَيْسٍ - : مَنْ لَا زَوْجَ لَهَا بَكْرًا أَوْ ثَيِّبًا، وَ مِنْ لَا امْرَأَةَ لَهُ. (القاموس)

٢ - فِي الْمَخْتَصَرِ التَّافِعِ: «الْوَكِيلُ فِي النِّكَاحِ لَا يَزْوِجُهَا مِنْ نَفْسِهِ، وَ لَوْ أذْنَتْ فِي ذَلِكَ فَلَأَشْبَهَ الْجَوَازَ، وَ قِيلَ: لَا، وَ هِيَ رِوَايَةُ عَمَّارٍ»، وَ قَالَ السَّيِّدُ فِي شَرْحِ الْمَخْتَصَرِ: «الْأَظْهَرُ الْجَوَازُ، وَ لَوْ قَلْنَا بِالْمَنْعِ مِنْ تَوَلِّيِ الطَّرْفَيْنِ وَ كُلِّ غَيْرِهِ فِي الْإِجْبَابِ، إِنْ كَانَتِ الْوَكَالَةُ مَتَنَاوِلَةً لِذَلِكَ أَوْ فِي الْقَبُولِ، وَ الرِّوَايَةُ ضَعِيفَةٌ السَّنَدُ؛ قَاصِرَةٌ الدَّلَالَةُ، لَجَوَازُ أَنْ يَكُونَ الْمَنِيُّ هُوَ قَوْلُهُ: «وَ كَلَّنَا فَاشْهَدْ» فَإِنَّ مَجْرَدَ الْإِشْهَادِ غَيْرُ كَافٍ». (مِلْد)

٣ - قِيلَ لِمَجْوَازِ حُلِّ «مِنْ» عَلَى التَّبَعِيضِيَّةِ وَ عَدَمِ الدَّلَالَةِ عَلَى مَوْضِعِ التَّرَاخُ، لِأَنَّ بَعْضَ

يدلُّ على ذلك ما رواه :

٨ - ﴿٤٨٩﴾ - عليُّ بن الحسن بن فضال ، عن محمد بن عليٍّ<sup>(١)</sup> ، عن الحسن ابن محبوب ، عن عليِّ بن رئاب ، عن زُرارة « قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : لا ينقضُ التكااح إلا الأب » .

٩ - ﴿٤٩٠﴾ - وعنه ، عن أحمد بن الحسن ، عن أبيه ، عن عليِّ بن الحسن ابن رباط ، عن شعيب الحداد ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : لا ينقضُ التكااح إلا الأب » .

قال الشيخ - رحمه الله - ﴿ وإن عقَدَ الأب على ابنته البالغة بغير إذنها أخطأ - السُّنة ولم يكن لها خلافه ﴾ .

الذي يدلُّ على أنه ينبغي أن يستأمرها ما رواه :

١٠ - ﴿٤٩١﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن فضال ، عن صفوان « قال : استشار عبدالرحمن موسى بن جعفر عليه السلام في تزويج ابنته لابن أخيه ، فقال : اعمل و يكون ذلك برضاها ، فإن لها في نفسها نصيباً . قال : واستشار خالد بن داود موسى بن جعفر عليه السلام في تزويج ابنته عليِّ بن جعفر عليه السلام ، فقال : اعمل و يكون ذلك برضاها ، فإن لها في نفسها حظاً » .

١١ - ﴿٤٩٢﴾ - و روى محمد بن عليِّ بن محبوب ، عن العباس<sup>(٢)</sup> ، عن صفوان ، عن منصور بن حازم ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : تستأمر البكر و غيرها ، و لا تنكح إلا بأمرها » .

فهذا الخبر محمولٌ على الأفضل فيما يختص الأب من أمر البكر ، و ما يختص غيره<sup>(٣)</sup> محمولٌ على ظاهره من الوجوب ، و أنه لا يجوز العقد عليها إلا بأمرها .

← الأبكار من الصغار لا تزوج إلا بإذن أبيها إجماعاً ؛ ولكته بعيد جداً ، و عدم الفائدة في التقييد بالأبكار أصلاً ، لأن الصغيره القيت حكمها كذلك . (من الملاذ)

١ - الظاهر كونه محمد بن علي بن محبوب الأشعري القمي الثقة ، و يحتمل ضعيفاً كونه أباسميته الصيرفي فهو ضعيف فاسد المذهب . ٢ - المراد العباس بن معروف الذي تقدم مراراً . ٣ - أي غير الأب من أمر البكر ، أي الأب من أمر غير البكر ، فإن الأب من جهة أمر البكر غير الأب من غير جهتها ، و يحتمل إرجاع الضمير إلى الأمر .



فأما الذي يدلُّ على أنه متى لم يستأذنها لم يكن لها خلافه ما رواه:

مج ٤٩٣ ﴿١٢﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن فضال ، عن صفوان ، عن أبي المغرا ، عن إبراهيم بن ميمون ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : إذا كانت - الجارية بين أباها فليس لها مع أباها أمر ، وإذا كانت قد تزوجت لم يزوجها إلا برضى منها » .

صح ٤٩٤ ﴿١٣﴾ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن علاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام « قال : لا تستأمر الجارية إذا كانت بين أباها ؛ ليس لها مع الأب أمر ، و قال : يستأمرها كلُّ أحدٍ ما عدا الأب » <sup>(١)</sup> .

مج ٤٩٥ ﴿١٤﴾ - فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب ، عن العباس ، عن سعدان بن مسلم <sup>(٢)</sup> « قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لا بأس بتزويج البكر إذا رضيت من غير إذن أبيها » .

فلا ينافي هذا الخبر ما قدمناه من الأخبار من أنه ليس لها مع الأب أمرٌ وأنه متى عقدت على نفسها كان له فسخ العقد ، لأنَّ هذا الخبر يحتمل شيئين ، أحدهما : أن يكون هذا مخصوصاً بنكاح المتعة على ما قدمناه من الرخصة في ذلك بالشرائط التي ذكرناها ، والآخر : أن يكون محمولاً على من غصلها أبوها ولم يزوجها بكفٍ لها ، فحينئذٍ جاز لها العقد على نفسها .

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ فإذا أنكرت العقد لم يكن للأب إكراهها ولم يمس العقد مع كراهتها ﴾ .

الذي أعمده في هذا الباب أنه متى عقد عليها بكفٍ لها لم يكن لها خلافه ، و لم يلتفت إلى كراهتها ، والذي يدلُّ على ذلك ما رواه :

١ - قال السيد نورالدين العاملي (ره) في شرح المختصر : الظاهر أن المراد يستأمر الجارية

كل أحد إلا إذا كان لها أب ، فإنها لا تستأمر ، كما يدلُّ عليه أول الخبر .

٢ - سعدان هو عبدالرحمن بن مسلم ؛ لقبه «سعدان» ، و له أصل فالتند «حسن» .

ص ٤٩٦ ﴿١٥﴾ - الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في الجارية يزوّجها أبوها بغير رضی منها ، قال : ليس لها مع أبيها أمرٌ إذا أنكحها جاز نكاحه ، وإن كانت كارهةً . »

ص ٤٩٧ ﴿١٦﴾ - و عنه ، عن عبدالله بن الصّلت « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجارية الصّغيرة يزوّجها أبوها ، أ لها أمرٌ إذا بلغت ؟ قال : لا . و سألته عن البكر إذا بلغت مبلّغ النساء أ لها مع أبيها أمرٌ ؟ فقال : ليس لها مع أبيها أمرٌ ما لم تثيب » <sup>(١)</sup> .

قال الشّيخ - رحمه الله - : ﴿ فإن عقد عليها و هي صغيرة لم يكن لها عند- البلوغ خيارٌ ﴾ .

يدلّ على ذلك الخبر المتقدّم عن عبدالله بن الصّلت ، و أيضاً ما رواه :

ص ٤٩٨ ﴿١٧﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع « قال : سألت الرضا عليه السلام عن الصّبّية يزوّجها أبوها ثم يموت و هي صغيرة ، ثم تكبر قبل أن يدخل بها زوجها ؛ أ يجوز عليها التزويج أم الأمرُ إليها ؟ قال : يجوز عليها تزويج أبيها » .

ص ٤٩٩ ﴿١٨﴾ - عنه ، عن الحسن بن عليّ بن يقطين ، عن أخيه الحسين ، <sup>٣٨١</sup> عن عليّ بن يقطين « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام أتزوّج الجارية و هي بنت ثلاث سنين ؟ أو يزوّج الغلام و هو ابن ثلاث سنين ؟ و ما أدنى حدّ ذلك الذي يزوّجان فيه ؟ فإذا بلغت الجارية فلم ترض فها حالها ؟ قال : لا بأس بذلك إذا رضي أبوها أو وليّها » <sup>(٢)</sup> .

ص ٥٠٠ ﴿١٩﴾ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن- محبوب ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الصّبّي يتزوّج الصّبّية ، قال : إذا كان أبواها اللذان زوّجاها فتمّ جائز ، ولكن لهما-

١ - يدلّ على أنّ الصّبّية مزبلةٌ للولاية مطلقاً . (ملذ)

٢ - يدلّ على أنّ كل من له ولاية المال له ولاية التزويج .

الخيار إذا أدركا ، فإن رَضِيَا بَعْدَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْمَهْرَ عَلَى الْأَبِ ، قلت له : فهل يجوز طلاق الأب على ابنه في صِغَرِهِ ؟ قال : لا .»

فليس في هذا الخبر ما ينافي ما قَدَّمناه ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ الطَّلَا : «لكن لها الخيار إذا أدركا» يجوز أن يكون أراد أن لها ذلك بفسخ العقد<sup>(١)</sup> ، إِمَّا بِالطَّلَاقِ مِنْ جَمَةِ - الزَّوْجِ وَاخْتِيَارِهِ أَوْ مَطَالِبَةِ الْمَرْءِ لَهُ بِالطَّلَاقِ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ مِمَّا يَفْسَخُ - العقد ، و لم يُردُ بالخيار ههنا إِمضَاءُ الْعَقْدِ وَأَنَّ الْعَقْدَ مَوْقُوفٌ عَلَى اخْتِيَارِهِمَا .  
والَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ قَوْلُهُ فِي الْخَبْرِ : «إِذَا كَانَ أَبُوَاهُمَا اللَّذَانِ زَوْجَاهُمَا فَنَعَمْ ؛ جَائِزٌ» ، فَلَوْ كَانَ الْعَقْدُ مَوْقُوفًا عَلَى رِضَاهُمَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْأَبَوَيْنِ وَغَيْرِهِمَا فِي ذَلِكَ فَرْقٌ ، وَ كَانَ ذَلِكَ أَيْضًا جَائِزًا لِغَيْرِ الْأَبَوَيْنِ ، وَ قَدْ ثَبِتَ أَنَّهُ فَرْقٌ بَيْنَ - الْمُؤَمَّرِينَ فَعَلِمْنَا أَنَّ الْمُرَادَ مَا ذَكَرْنَاهُ .

صَحَّ **٥٠١** - ٢٠ - وَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ - مَحْبُوبٍ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخُرَّازِ ، عَنْ يَزِيدَ الْكُنَاسِيِّ<sup>(٢)</sup> «قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ الطَّلَا : مَتَى يَجُوزُ لِلْأَبِ أَنْ يَزُوْجَ ابْنَتَهُ وَلَا يَسْتَأْمُرُهَا؟ قَالَ: إِذَا جَازَتْ تِسْعَ سِنِينَ [ فَإِنَّ زَوْجَهَا قَبْلَ بُلُوغِ التَّسْعِ سِنِينَ كَانَ الْخِيَارَ لَهَا إِذَا بَلَغَتْ تِسْعَ سِنِينَ ] ، ( وَ هَذِهِ الزِّيَادَةُ<sup>(٣)</sup> وَجَدْتُهَا فِي كِتَابِ الْمَشِيخَةِ عَنْ يَزِيدَ الْكُنَاسِيِّ )

قلت : فَإِنَّ زَوْجَهَا أَبُوَهَا وَ لَمْ تَبْلُغْ تِسْعَ سِنِينَ فَبَلَّغَهَا ذَلِكَ فَسَكَّتْ وَ لَمْ تَأْتِ ذَلِكَ أَمْجُوزَ عَلَيْهَا ؟ قَالَ : لَيْسَ يَجُوزُ عَلَيْهَا رِضَى فِي نَفْسِهَا وَ لَا يَجُوزُ لَهَا تَأْتِ وَ لَا تَسْخَطُ فِي نَفْسِهَا حَتَّى تَسْتَكْمَلَ تِسْعَ سِنِينَ ، وَ إِذَا بَلَغَتْ تِسْعَ سِنِينَ جَازَ لَهَا الْقَوْلُ فِي نَفْسِهَا بِالرِّضَا وَالتَّأْتِي وَ جَازَ عَلَيْهَا بَعْدَ ذَلِكَ ، وَ إِنْ لَمْ تَكُنْ

١ - فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ لِلسَّيِّدِ الْعَامِلِيِّ : لَا يَجْنِي مَا فِي هَذَا التَّأْوِيلِ مِنَ الْبُعْدِ وَ شِدَّةِ الْمَخَالَفَةِ لِلظَّاهِرِ ، وَ مَا جَعَلَهُ كَاشِفًا عَنْ ذَلِكَ لَا يَكْشِفُ عَنْهُ ، فَإِنَّ الْفَرْقَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مَحْمُوقٌ أَيْضًا ، لِأَنَّ عَقْدَ غَيْرِ الْوَالِيِّ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِجَازَةِ ، وَ عَقْدَ الْوَالِيِّ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا ، وَ إِنَّمَا يَجُوزُ لِلصَّغِيرِ فُسْخُهُ وَ أَحَدُهُمَا غَيْرِ الْآخَرِ ، وَ الْمَسْأَلَةُ مَعْلَى إِشْكَالٍ وَ طَرِيقِ الْإِحْتِيَاطِ وَاضِحٌ . (مِلَدُ)

٢ - هُوَ أَبُو خَالِدِ الْقَهَاطِ الثَّقَلِيُّ لَا غَيْرَهُ . ٣ - قَوْلُهُ : «هَذِهِ» إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ فِيمَا سَبَقَ :

«فإن زوجها» إلى قوله : «تسع سنين» . (مِلَدُ)

أذركت مدرك التساء ؛

قلت : أفيقام عليها الحدود و تؤخذ بها و هي في تلك الحال و إنَّها لها تسع سنين و لم تدرك مدرك التساء في الحيض ؟ قال : نعم إذا دخلت على زوجها<sup>(١)</sup> و لها تسع سنين ذهب عنها اليثم و دفع إليها مالها و أقيمت الحدود والتامة عليها و لها ؛ قلت : فالغلام يجري في ذلك مجرى الجارية ؟ فقال : يا أبا خالد ! إنَّ الغلام إذا زوجه أبوه و لم يدرك كان له الخيار إذا أدرك و بلغ خمس عشرة سنة أو يشعر في وجهه أو يثبت في عانته قبل ذلك ، قلت : فإن أدخلت عليه امرءته قبل أن يدرك فكث معها ما شاء الله ثم أدرك بعد فكرهها و ياباها ؟ قال : إذا كان أبوه الذي زوجه و دخل بها و لذَّ منها و أقام معها سنة فلا خيار له إذا أدرك ، و لا ينبغي له أن يرذَّ على أبيه ما صنع و لا يحلُّ له ذلك ؛

قلت له : فإن زوجه أبوه و دخلَ بها و هو غير مُدرك أتقامُ عليه الحدودُ و هو في تلك الحال ؟ قال : أمَّا الحدود الكاملة التي يؤخذ بها الرَّجل فلا ، ولكن يجلد في الحدود كلَّها على قدر مبلغ سنَّه فيؤخذ بذلك ما بينه و بين خمس عشرة سنة ، و لا تبطل حدود الله في خلقه ، و لا تبطل حقوق المسلمين بينهم ؛ قلت له : جعلت فداك فإن طلقها في تلك الحال<sup>(٢)</sup> و لم يكن [قد] أدرك أيجوز طلاقه ؟ قال : إن كان مَسَّها في الفرج فإنَّ طلاقها جائز عليها و عليه ، و إن لم يمَسَّها في الفرج و لم يلدَّ منها و لم تلدَّ منه فإنَّها تعزل عنه و تصير إلى أهلها فلا يراها و لا تقربه حتى يدرك فيسأل و يقال له : إنك كنت طلقت امرءتك فلانة ؟ فإن هو أقرَّ بذلك و أجاز الطلاق كانتْ تطليقةً بانه و كان خاطباً منَ الخطاب .»

فلا ينافي ما تضمن صدرُ هذا الخبر ما قدَّمناه من الأخبار ، لأنه قال : «إذا جازتْ لها تسع سنين يجوز للاب أن يزوجهها و لا يستأمرها» و هذا مما نقول

١ - لعل المعنى استحقت الدخول عليه .

٢ - أي قبل البلوغ .

به ، فلا يدلُّ ذلك على أنَّ قبل ذلك ليس له إلا من جهة دليل الخطاب ، وقد ينصرف عن دليل الخطاب بدليل ، وقد قدّمنا ما يدلُّ على أنَّ له أن يعقد عليها قبل أن تبلغ تسع سنين و في حال كونها صبيّةً ، وأما ما رواه صاحب- المشيخة<sup>(١)</sup> وما ذكرناه عنه من الزيادة فالوجه فيه أن نحمله على أن المراد بذكر- الأب الجدّ مع عدم الأب ، فإنه إذا كان كذلك كان الخيارُ لها إذا بلغت ، فأما- الأب الأدنى<sup>(٢)</sup> ، فليس لها معه خيار بحال بلا خلاف ؛

فأما قوله **الطَّلَاةُ** : «فإذا جازتْ لها تسع سنين كان لها الرضا في نفسها والتأبى» يجوز أن يكون هذا إخباراً عن حكمها مع غير الأب ، وليس في الخبر أن لها ذلك مع الأب أو مع غيره ، وتكون الفائدة في ذلك أن رضاها وسخطها قبل أن تبلغ تسع سنين لا حكم لها ، وبيّن ما قلناه من أنه ليس لها أن لا تمضي العقد قوله في الخبر حين ذكر حكم الابن : «إنَّ الغلام إذا زوجه أبوه و لم يُدرك كان له الخيار إذا أدرك» يدلُّ على أن حكم الجارية بخلافه ، وأنه ليس لها- الخيار ، وإثنا ذلك يختصُّ الغلام ، و يحتمل أن يكون المراد بهذين الخبرين من ذكر الأب منها الجدّ إذا كان أب الجارية ميّتاً ، فإنه متى كان الأمر على ما ذكرناه جرى تجرى غيره في أنه لا يعقد عليها إلا برضاها ، ومتى عقد عليها وهي صغيرة كان العقد موقوفاً على رضاها عند البلوغ ، ونحن نبين فيما بعد أنه ليس للجدّ أن يعقد مع عدم الأب إلا برضاها إن شاء الله تعالى .

قال الشيخ - رحمه الله :- ﴿و إذ عقدتِ الثَّيبِ على نفسها بغير إذن أبيها جاز العقد<sup>(٣)</sup> و لم يكن للأب فسخ ذلك سواء كان منه عضل أو لم يكن﴾ .  
يدلُّ على ذلك ما رواه :

١ - في بعض النسخ : «رواية صاحب المشيخة» .

٢ - قوله : «أن نحمله» هذا مع بُعده بوجوب عدم تناسب أجزاء الكلام ، إذ لا بد من حمل الأب في أول الكلام على من له ولاية حيث لا يستأمرها . (ملذ) والأب الأدنى أي الأب بلاوسطة .

٣ - ذهب إليه الأصحاب إلا ابن أبي عقيل ، فإنه ذهب إلى أن الثَّيب كالبركر .

٣٨٤

صع ﴿٥٠٢﴾ ٢١ - الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن أبان<sup>(١)</sup>، عن عبد الرحمن بن أبي عبدالله «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الثيب تخطب إلى نفسها؟ قال: هي أملك بنفسها تولى أمرها من شاءت إذا كانت قد تزوجت زوجها قبله».

صع ﴿٥٠٣﴾ ٢٢ - وعنه، عن التضر بن سويد، عن عبدالله بن سنان «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المرأة التي تخطب إلى نفسها؟ قال: نعم هي أملك بنفسها تولى نفسها من شاءت إذا كان كفواً بعد أن تكون قد تكحت زوجها قبل ذلك».

صع ﴿٥٠٤﴾ ٢٣ - وعنه، عن التضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا زوج الرجل ابنة ابنه فهو جائز على ابنه، قال: ولا ابنه أيضاً أن يزوجهما، فإن هوى أبوها رجلاً وجدها رجلاً، فالجد أولى بنكاحها، ولا تستأمر الجارية في ذلك إذا كانت بين أبويها، فإذا كانت ثيباً فهي أولى بنفسها».

صع ﴿٥٠٥﴾ ٢٤ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى، عن سعد بن إسماعيل، عن أبيه «قال: سألت الرضا عليه السلام عن رجل تزوج ب بكر أو ثيب لا يعلم أبوها ولا أحد من قرباتها ولكن تجعل المرأة وكيلاً فيزوجها من غير علمهم، قال: لا يكون ذا».

قوله عليه السلام: «(لا يكون ذا)» محمول على أنه لا يكون في البكر خاصة دون أن يكون متناولاً للثيب، ولا يمتنع أن يسأل عن شيئين فيجيب عن أحدهما و يعدل عن الجواب عن الآخر لضرب من المصلحة، ولو كان راجعاً إلى الثيب لحاز أن يحمل على ضرب من الاستحباب أو التقية، لأننا قد بيننا أن الثيب أمرها بيدها إن شاءت وكلت وإن شاءت عقدت على نفسها، ويزيد ذلك بياناً ما رواه:

٣٨٥

صع ﴿٥٠٦﴾ ٢٥ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن البرقي، عن ابن فضال، عن

ابن بُكير - عن رجل - عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : لا بأس أن تزوج المرأة نفسها إذا كانت ثيباً بغير إذن أبيها إذا كان لا بأس بما صنعت » (١).

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وليس لأحد أن يعقد على صغيرة سوى أبيها و جدّها (٢) فإن عقد عليها غيرها كان العقد موقوفاً على رضاها بعد البلوغ ﴾ .

صع ﴿ ٥٠٧ ﴾ ٢٦ - روى محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ، عن سهل ابن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن داود بن سرحان ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل يريد أن يزوّج أخته ، قال : يؤمّرها فإن سكّنت فهو إقرارها ، وإن أبّت لم يزوّجها ، وإن قالت : زوّجني فلاناً فليزوّجها ممن ترضى ، واليتيمة في حجر الرّجل لا يزوّجها إلا برضاها » (٣).

﴿ ٥٠٨ ﴾ ٢٧ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن عليّ ابن مهزيار ، عن محمد بن الحسن الأشعريّ « قال : كتب بعض بني عمّي إلى أبي جعفر عليه السلام : ما تقول في صبيّة زوّجها عمّها ، فلما كبرت أبت التزويج ؟ فكتب عليه السلام بخطه : لا تكره على ذلك والأمر أمرها » .

ح ﴿ ٥٠٩ ﴾ ٢٨ - فأما ما رواه عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة أنكحها أخوها رجلاً ، ثم أنكحها أمّها بعد ذلك ، و خالها و أخ لها صغير ، فدخل بها (٤) فحبلت فاحتقاً فيها (٥) فأقام الأول الشهود فألحقها بالأول و جعل لها الصّداقين جميعاً و منع زوجها الذي (٦) حقّت له أن

٣٨٦

١ - أي إذا لا تكن مظنة ضررٍ للثقيّة ، و يحتمل أن يكون كنايةً عن رُشدها . (ملذ)

٢ - أي الجدة الأبويّة ، و في المقنعة : «سوى أبيها أو جدّها لأبيها» .

٣ - المشهور صحة العقد الفضولي و توقّفه على الإجازة ، و ذهب المؤلّف في «التهاية» إلى

البطالان .

٤ - أي الأخير ، و في بعض النسخ : «أو أخ لها صغير» أي أنكحها بعد أخيها أمّها و خالها ، أو أمّها و أخ لها صغير . \* - أي زوجها الأول .

٥ - احتق القوم : قال كلٌّ منهم : الحق بيدي ، و في بعض النسخ «فاختلفا» .

يدخل بها حتى تضع حملها ، ثم الحق الولد بأبيه « (١) .

فلا ينافي هذا الخبر ما قدّمناه ، لأنه لا يمتنع أن يكون الأخ عقد عليها برضاها و بعد مؤامرتها و رضاها ، فإنه إذا كان الأمر على ذلك كان العقد ماضياً و التزويج صحيحاً .

مع (٥١٠) ٢٩ - و أما الذي رواه أبو عليّ الأشعريّ ، عن محمد بن - عبد الجبار ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن وليد بيتاع الأسفاط (٢) « قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام - و أنا عنده - عن جارية كان لها إخوان زوّجها الأكبر بالكوفة و زوّجها الأصغر بأرض أخرى ؟ قال : الأوّل بها أولى ، إلا أن يكون - الأخير قد دخل بها ، فإن دخل بها فهي امرأته (٣) و نكاحه جائز » .

فالوجه في هذا الخبر أنه إذا جعلت الجارية أمرها إلى أخوها معاً فيكون حينئذ الأكبر أولى بالعقد ، فإن اتفق المقدان في حال واحدة كان العقد الذي عقد الأخ الأكبر أولى ما لم يدخل الذي عقد عليه الأخ الأصغر (٤) ، فإن دخل بها مضى العقد و لم يكن للأخ الكبير فسخه .

مع (٥١١) ٣٠ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع « قال : سأله (٥) رجل عن رجل مات و ترك أخوين وابنة و الابنة صغيرة ، فعمد أحد الأخوين الوصيّ فزوّج الابنة من ابنه ، ثم مات أب الابن المزوّج فلما أن مات قال الآخر : أخي لم يزوّج (٦) ابنه فزوّج - الجارية من ابنه ، فقيل للجارية : أيّ الزّوجين أحبّ إليك الأوّل أو الأخير ؟ قالت :

١ - ذكر الأصحاب أنه إن دخل بها الثاني ، فإن كانا عالمين بالحال فهما زانيان ، و كذا إن علمت المرأة فقط فهي زانية و لا مهر في الصورتين . و إن كانا جاهلين لحق به الولد و لها المهر و تعدت من الثاني من تحقق الجهل ولو من أحدهما ، و يمكن حمل الخبر عليه . (ملذ)

٢ - التسقط : ما نجباً فيه الطيب و نحوه ، و الجمع أسفاط .

٣ - لأنّ الدخول يكون إجازة لعقده . ٤ - في بعض النسخ : « الأخ الصغير » .

٥ - الظاهر أنّ المسؤول أبو الحسن الرضا عليه السلام .

٦ - بصيغة التني ، و يحتمل كسر اللام على الاستفهام . (ملذ)



الأخير، ثم إن الأخ الثاني مات و للأخ الأول ابن أكبر من الابن المزوج، فقال للجارية: اختاري أيهما أحب إليك: الزوج الأول أو الزوج الأخير؟ فقال: الرواية فيها أنها للزوج الأخير، وذلك أنها قد كانت أدركت حين زوجها، وليس لها أن تنقض ما عقدته بعد إدراكها» (١).

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿فإن ماتت الصبّية قبل البلوغ لم يرثها المعقود له عليها، وإن مات هو قبلها لم تقسم تركته حتى تبلغ الصبّية، ثم تحلف هي أنها ما رَضيت بذلك لأجل الميراث﴾ (٢).

صح (٥١٢) ٣١ - روى محمد بن يعقوب، عن عِدَّة من أصحابنا، عن سهل ابن زياد. و محمد بن يحيى، عن أحمد. و علي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب، عن علي بن رئاب، عن أبي عبيدة الخدّاء «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن غلام و جارية زوّجها وليان لها و هما غير مُدرّكين، فقال: التّكاح جائز و أيّهما أدرك كان له الخيار، و إن ماتا قبل أن يُدرّكا فلا ميراث بينهما و لا مهر إلا أن يكونا قد أدركا و رضيا؛ قلت: فإن أدرك أحدهما قبل الآخر؟ قال: يجوز ذلك عليه إن هو رضي؛ قلت: فإن كان الرّجل الذي أدرك قبل الجارية و رضي بالتّكاح ثم مات قبل أن تُدرّك الجارية أثره؟ قال: نعم يعزل ميراثها منه حتى تُدرّك فتحلف بالله ما دَعاها إلى أخذ الميراث إلا رضاها بالتزويج\*، ثم يُدفع إليها الميراثُ و يصفُ المهر، قلت: فإن ماتت الجارية و لم تكن أدركت أيرثها - الزّوج المدرك؟ قال: لا لأنّها الخيار إذا أدركت، قلت: فإن كان أبوها هو - الذي زوّجها قبل أن تدرك؟ قال: يجوز عليها تزويج الأب (٣) و يجوز على -

١ - يدلّ على عدم ولاية الوصي في التّكاح، و يمكن حمله على عدم وصايته في النكاح خصوصاً. (ملذ) \* - في بعض النسخ: «إلا رضى بالتزويج».

٢ - هذا تلخيص كلام المقنعة، و فيه - بعد قوله: «حتى تبلغ الصبّية» - : «فإذا بلغت أعلمت بالعقد فإن قالت: قد رضيت به أحلفت بالله: إنّها لم ترض به للميراث، فإن حلفت أعطيت حقّها بالزوجية منه، و إن لم تحلف لم يكن لها فيه شيء».

٣ - مقتضى الرواية تصيف المهر بالموت، و قد ورد بذلك عدّة روايات، وأفتى بضمونها

الغلام ، والمهر على الأب للجارية .»

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿وإن عقد رجل على ابنته وهي صغيرة لصبي صغير لم يبلغ ، وكان الذي تولى العقد على الصبي أبوه ثم مات أحد الصغيرين ورثه صاحبه﴾ . يدل على ذلك ما رواه :

مع ﴿٥١٣﴾ ٣٢ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن أبي عمير ، عن صفوان ، عن علاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « في الصبي يتزوج - الضبية يتوارثان ؟ قال : إذا كان أبواهما اللذان زوجها فتعم ، قلت : فهل يجوز طلاق الأب ؟ قال : لا .»

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿وإذا عقد الرجل على ابنه وهو صغير وسمى مهراً ، ثم مات الأب كان المهر من أصل تركته قبل القسمة إلا أن يكون للصبي مال في حال العقد فيكون المهر من ماله دون الأب﴾ (١) .

مع ﴿٥١٤﴾ ٣٣ - روى محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام « قال : سألت عن رجل كان له ولد فزوج منهم اثنين و فرض الصداق ثم مات ، من أين يحتسب الصداق ؛ من جملة المال أو من حصتها ؟ قال : من جميع المال ، إنما هو بمنزلة الدين .»

مع ﴿٥١٥﴾ ٣٤ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن ابن علي بن فضال ، عن عبدالله بن بكير ، عن عبيد بن زراراة « قال : سألت

← جمع من الأصحاب و ربما حلت على ما إذا كان قد دفع التصف قبل الدخول ، وهو بعيد . (شرح المختصر)

١ - قال السيد في شرح المختصر : هذا مذهب الأصحاب لا نعلم فيه مخالفاً ، وأسندته في التذكرة إلى علمائنا ، واستثنى فيها من الحكم بضمان الأب على تقدير فقر الابن ما لو صرح الأب بنفي الضمان عنه فإنه لا يضمن ، و حل قوله في الخبر (تحت رقم ٣٤) : «أو لم يضمن» على عدم اشتراط الضمان لا اشتراط عدمه ، واستشكله في المسالك بأن التصف و الفتوى تناول لما استثناه ، و لو كان الصبي مالياً لمقدار بعض المهر لزمه بنسبة ما يملكه و لزم الأب الباقي . (ملذ)

أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يزوج ابنه و هو صغير، قال: إن كان لابنه مالٌ فعليه -  
 المهر، وإن لم يكن لابن ماك فالأب ضامنٌ للمهر، ضمن أو لم يضمن» .  
 مجه (٥١٦) ٣٥ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن عبد الله بن محمد، عن  
 علي بن الحكم، عن أبان<sup>(١)</sup>، عن الفضل بن عبد الملك « قال: سألت أبا عبد الله  
عليه السلام عن الرجل يزوج ابنه و هو صغير، قال: لا بأس؛ قلت: يجوز طلاق -  
 الأب؟ قال: لا، قلت: على من الصداق؟ قال: على الأب إن كان ضمنه لهم و  
 وإن لم يكن ضمنه فهو على الغلام إلا أن [لا] يكون<sup>(٢)</sup> للغلام مالٌ فهو ضامنٌ  
 له و إن لم يكن ضمن، و قال: إذا زوج الرجل ابنه فذلك إلى ابنه<sup>(٣)</sup>، فإذا زوج  
 الابنة جاز» .

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿وإذا حضر أبٌ و جدٌ للتعقد على البنت كان -  
 الجدُّ أولى، فإن سبق الأب بال عقد لم يكن للجدِّ اعتراض﴾<sup>(٤)</sup> .  
 يدل على ذلك ما رواه:

نق  
 مصح (٥١٧) ٣٦ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد،  
 عن ابن فضال، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة « قال: قلت لأبي عبد الله  
عليه السلام: الجارية يريد أبوها أن يزوجه من رجل، و يريد جدُّها أن يزوجه من  
 رجلٍ آخر؟ فقال: الجدُّ أولى بذلك ما لم يكن مضاراً<sup>(٥)</sup>، إن لم يكن الأب  
 زوجها قبله، و يجوز عليها تزويج الأب و الجد» .

صح (٥١٨) ٣٧ - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن العلاء بن رزين،  
 عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام « قال: إذا زوج الرجل بنت ابنه فهو  
 جائز على ابنه و لابنه أيضاً أن يزوجهما، فقلت: فإن هوى أبوها رجلاً و جدُّها

١ - المراد أبان بن عثمان الأحمر، و عبد الله بن محمد هو أخو أبي جعفر الأشعري .

٢ - لفظة «لا» لم تكن في بعض النسخ و كذلك في الكافي كانت في بعضها .

٣ - كذا في بعض النسخ، و في بعضها: «إلى أبيه»، و كذلك في الكافي .

٤ - الحكمان مقطوع بها في كلام الأصحاب .

٥ - بأن يزوجهما بغير الكفو .

رَجُلًا؟ فقال: الجَدُّ أُولَىٰ بِنِكَاحِهَا».

ص ٣٨ - ﴿٥١٩﴾ - مُحَمَّدٌ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ . وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ ؛ وَ مُحَمَّدُ بْنُ حَكِيمٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ : إِذَا زَوَّجَ الْأَبُ وَالْجَدُّ كَانَ التَّرْوِيجُ لِلأَوَّلِ ، فَإِنْ كَانَ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ فَالْجَدُّ أُولَىٰ » .

ص ٣٩ - ﴿٥٢٠﴾ - وَ عَنْهُ ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ <sup>(١)</sup> ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ : إِذَا زَوَّجَ الرَّجُلُ فِأَبِي ذَلِكَ وَالِدَهُ فَإِنَّ تَرْوِيجَ الْأَبِ جَائِزٌ وَ إِنْ كَرِهَ الْجَدُّ ، لَيْسَ هَذَا مِثْلَ الَّذِي يَفْعَلُهُ الْجَدُّ <sup>(٢)</sup> بَوْلده ، ثُمَّ يَرِيدُ الْأَبُ أَنْ يَرِدَهُ » <sup>(٣)</sup> .

\*) (وَ إِنَّمَا يَجُوزُ عَقْدُ الْجَدِّ مَعَ وَجُودِ الْأَبِ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ مَيِّتًا فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْقِدَ عَلَيْهَا إِلَّا بِرِضَاهَا ) \* ، يَدُلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ :

ث ٤٠ - ﴿٥٢١﴾ - مُحَمَّدٌ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ - مُحَمَّدَ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ ، عَنْ أَبَانَ ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ : إِنَّ الْجَدَّ إِذَا زَوَّجَ ابْنَةَ ابْنِهِ وَ كَانَ أَبُوهَا حَيًّا وَ كَانَ الْجَدُّ مَرْضِيًّا جَازًا <sup>(١)</sup> ، قَلْنَا : فَإِنْ هُوَ أَبُو الْجَارِيَةِ هُوَ وَ هُوَ الْجَدُّ وَ هُمَا سَوَاءٌ فِي الْعَدْلِ وَ الرِّضَا ؟ قَالَ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ تَرْضَىٰ بِقَوْلِ الْجَدِّ » .

ص ٤١ - ﴿٥٢٢﴾ - مُحَمَّدٌ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ عَلِيٍّ ، عَنْ أَبِيهِ . وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَىٰ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ جَمِيعًا ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ ، عَنْ الْحَلِيِّ ، عَنْ

١ - يعنى الفضل بن عبد الملك التتباق .

٢ - أي يريد أن يفعله .

٣ - يعنى ليس الذي وقع من الأب و مضى مثل الذي لم يقع بعد من الجد ، فإن هوى الجد في الثاني مقدم على هوى الأب بخلاف الأول . (الوافي) و المشهور عدم اشتراط حياة الأب في ولاية الجد . (ملذ)

٤ - أي من حيث المذهب أو العمل أو العقل أو أن يكون عادلاً .

أبي عبدالله عليه السّلام « في امرءة ولت أمرها رجلاً ، فقالت : زوجني فلاناً ، فقال : إني لا أزوجك حتى تشهدي لي أن أمرك بيدي فأشهدت له ، فقال عند- التّرويح للذي خطبها : يا فلان عليك كذا وكذا ، قال : نعم ، فقال هو للقوم : أشهدوا أن ذلك لها عندي ، وقد تزوّجتها ، فقالت المرءة : لا ؛ ولا كرامة و ما أمري إلا بيدي و ما وليتك أمري إلا حياة من الكلام ، قال : تنزع منه و يوجع رأسه » (١).

صع ﴿٥٢٣﴾ ٤٢ - و عنه ، عن عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن عبدالكريم بن عمرو ، عن أبي بصير ، عن أبي- جعفر عليه السلام « قال : لا يدخل بالجارية حتى يأتي لها تسع سنين أو عشر سنين » .

صع ﴿٥٢٤﴾ ٤٣ - و عنه ، عن حميد بن زياد ، عن زكريّا المؤمن (٢) - أو بينه و بينه رجلاً - و لا أعلمه إلا حدّثني عن عمّار السّجستاني « قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول لمولى له : انطلق فقل للقاضي : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : حد- المرءة (٣) أن يدخل بها على زوجها بنت تسع سنين » (٤).

٣٩١ ↑

١ - إجماع الرّأس كناية عن الضّرب للتأديب ، لتدليسه و لهتكه حرمتها .

٢ - هو زكريّا بن محمد أبو عبدالله المؤمن ، روى عن الصادق و الكاظم عليهما السلام ، و حكى عنه ما يدلّ على أنه كان واقفياً ، و كان مختلط الأمر في حديثه . (جش، صه)

٣ - في بعض النسخ : « الزّوجة » . و سيأتي الخبر في زيادات النكاح تحت رقم ١٥ بعينه .

٤ - هذا الحكم في السنّ خاصّ بالأقاليم التي تحيض المرءة في هذه السنين ، و إطلاق اللفظ لا يجدي العمومية في هذه الامور الكونية . و لا يخفى ذلك على ذي مسكة من العقل ؛ و كان نبيّنا صلى الله عليه وآله رسولاً إلى جميع البسيطة إلى يوم القيامة ، و تعيين السنّ في منطقة خاصّة لا يكون عاتاً شاملاً لجميع المناطق التي تخالف أحكامها الكونية . و يؤيد ذلك ما رواه الكليني (ره) في الكافي (ج ٥ ص ٧) « عن شهاب ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن ابن عشر سنين يحجّ ؟ قال : عليه حجّة الإسلام إذا احتلم ، و كذلك الجارية عليها الحجّ إذا طمئت » . و أيضاً فيه و في الاستبصار : « عن مسمع بن عبد الملك ، عنه عليه السلام قال : لو أن غلاماً حجّ عشر سنين ثم احتلم ؛ عليه فريضة الإسلام » . و فيه و في الاستبصار : « عن أبي بصير عنه عليه السلام أنه قال : على الصّبي إذا احتلم الصّيام ، و على الجارية إذا حاضت الصّيام و الحائز - إلخ » ، و هذا يأتينا خبراً بأنّ أساس البلوغ : الاحتلام و الطمئ ؛ في أيّ سنّ كانا .

فق ﴿٥٢٥﴾ ٤٤ - و عنه ، عن حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد ، عن عليّ بن الحسن بن رباط ، عن حبيب الخثعميّ ، عن ابن أبي يعفور ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال : قلت : إني أريد أن أتزوج امرأةً و إن أبوي أرادا غيرها؟ قال : تزوج - التي هويت و دَع التي هوى أبواك» (١).

مع ﴿٥٢٦﴾ ٤٥ - و عنه ، عن أبي عليّ الأشعريّ ، عن محمد بن عبدالجبار ، عن إسماعيل بن سهل ، عن الحسن بن محمد الحضرميّ ، عن الكاهليّ ، عن محمد ابن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام «أنه سُئل عن رجلٍ زوّجته أمه و هو غائب ، قال : التكااح جائز ؛ إن شاء المتزوج قبل و إن شاء ترك ، فإن ترك المتزوج تزويجه فالمهر لازم لأمه» (٢).

مع ﴿٥٢٧﴾ ٤٦ - الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن عبدالله بن - سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال : الذي بيده عُدّة التكااح هو وليُّ أمرها» .

مع ﴿٥٢٨﴾ ٤٧ - و عنه ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع «قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن امرأةٍ ابتليت بشرب التبيد فسكرت فزوّجتها نفسها رجلاً في سكرها ، ثمّ أفاقَتْ فأنكرت ذلك ، ثمّ ظنّت أنه يلزمها ففرعت منه (٣) فأقامت مع الرجل على ذلك التزويج ؛ أ حلال هو لها أم التزويج فاسدٌ لمكان - السكر و لا سبيل للزوج عليها ؟ فقال : إذا أقامت معه بعد ما أقامت فهو رضا منها ، قلت : و يجوز ذلك التزويج عليها ؟ فقال : نعم» (٤).

مع ﴿٥٢٩﴾ ٤٨ - و عنه ، عن فضالة ، عن رفاعة «قال : سألت

١ - يدلّ على عدم وجوب متابعة رضاها في التكااح ، بل عدم استحبابها أيضاً . (ملذ)

٢ - يدلّ على عدم ولاية الأم على الولد مطلقاً ، و تقدّم الخبر مع بيان له ، راجع ص ٤٣٥

تحت رقم ٨٥ في «باب المشهور والأجور» . والكاهليّ هو عبدالله بن يحيى .

٣ - كذا في النسخ و في الفقيه : «فورعت» ، والظاهر هو الصواب و حرّف للتشابه الخطي ،

فإنّ قوله : «ثمّ ظنّت أنه يلزمها» دليل على صحة ما في الفقيه .

٤ - المشهور أنه لا يصحّ و إن كان بعد الدخول ، قال الشيخ في النهاية : و إذا عقدت على

نفسها و هي سكرى كان العقد باطلاً ، فإن أفاقَتْ و رضيت كان العقد ماضياً .

أبا عبد الله عليه السلام عن الذي بيده عقدة النكاح ، فقال : الوليُّ الَّذِي يأخذ بعضاً و يترك بعضاً وليس له أن يدع كله .» ٣٩٢

س (٥٣٠) ٤٩ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن البرقيِّ ؛ أو غيره ، عن صفوان ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن الَّذِي بيده عقدة النكاح ، فقال : هُوَ الأب و الأخ و الزَّجَل يوصى إليه <sup>(١)</sup> و الَّذِي يجوز أمره في مال المرأة فيبيع لها و يشتري <sup>(٢)</sup> فأَيُّ هؤلاء عفا فقد جاز » (\*).

س (٥٣١) ٥٠ - وعنه ، عن محمد بن عمرو <sup>(٣)</sup> ، عن جميل بن صالح ، عن أبي عبيدة « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجلٍ كن <sup>(٤)</sup> له ثلاث بنات فزوج إحداهن رجلاً و لم يسم آتي زوج للزوج و لا للشهود ، و قد كان الزوج فرض لها صداقاً ، فلما بلغ أن يدخل بها على الزوج و بلغ الزوج أنها الكبرى فقال الزوج لأبيها : إننا تزوجت منك الصغيرة من بناتك ، قال : فقال أبو جعفر عليه السلام : إن كان الزوج رآهن كلهن و لم يسم له واحدة منهن فالقول في ذلك قول الأب و على الأب فيما بينه و بين الله أن يدفع إلى الزوج الجارية التي نوى أن يزوجه إياها عند عقدة النكاح ، قال : وإن كان الزوج لم يرهن كلهن و لم يسم له واحدة منهن عند عقدة النكاح فالتكاح باطل » .

س (٥٣٢) ٥١ - علي بن إسماعيل الميثمي ، عن الحسن بن عليّ - عن بعض أصحابنا - عن الرضا عليه السلام « قال : الأخ الأكبر بمنزلة الأب » <sup>(٥)</sup> .

س (٥٣٣) ٥٢ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن موسى بن جعفر البغداديّ ،

١ - يدلّ على أن للوصي النكاح . (ملذ)

٢ - يعني الزَّيَّات ، و هو من أصحاب الرضا عليه السلام ، كان ثقة عيناً . (صه، جش)

٣ - كذا ، و الضواب « كانت له » ، و في الفقيه : « عن رجلٍ كن له ثلاث بنات أباكاراً - إلخ » ، فكلمة « كن » فيها تصحيف ، و لعلّ الضواب « عن رجلٍ له ثلاث بنات كن أباكاراً . (الأخبار الذخيلة) \* سيأتي مثله في الزَّيَّات ج ٨ ص ٤٣ تحت رقم ٩٠٠ .

٤ - أي يستحب لها أن لا تزوج إلا بإذنه . (ملذ)

عن ظريف بن ناصح، عن أبان<sup>(١)</sup>، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا زوّج الرّجل ابنه كان ذلك إلى ابنه<sup>(٢)</sup>، وإذا زوّج ابنته جاز ذلك»<sup>(٣)</sup>.

↑  
٣٩٣

### ﴿١٢﴾ - باب الكفاءة في التكااح﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿المسلمون الأحرار يتكافؤن في الإسلام<sup>(٤)</sup>، والحريّة في التكااح وإن تفاضلوا في الشرف كما يتكافؤن في الديات والقصاص إذا كان<sup>(٥)</sup> واجداً طولاً للإنفاق﴾.

يدلّ على ذلك قوله تعالى: «فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتْنِي وَ ثَلَاثَ وَ زُبَاعَ<sup>(\*)</sup>»، فأباح تعالى نكاح ما يطيب لنا من النساء، ولم يخصّ جنساً من جنس، ولا جيلاً من جيل، فينبغي أن يكون محمولاً على عمومه إلا ما يخرج الدليل، ويؤكد ذلك أيضاً ما رواه:

سـ ﴿٥٣٤﴾ ١ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي عبدالله البرقي، عن محمد ابن الفضيل - عمّن ذكره - عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: الكفو أن يكون عفيفاً و عنده يسار».

مـ ﴿٥٣٥﴾ ٢ - و روى علي بن الحسن بن فضال، عن محمد بن عبدالله ابن زرارّة، عن عيسى بن عبدالله، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ عليهم السلام «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله يوماً - ونحن عنده - : إذا جاءكم من ترضون خلقه ودينه فزوّجوه، قال: قلت: يا رسول الله وإن كان ديناً في نسبه؟ قال: إذا جاءكم من ترضون خلقه ودينه فزوّجوه، إنكم إلاّ تفعلوه تكن فتنة

١ - المراد به أبان بن عثمان، كما مرّ مراراً. \* - النساء: ٣.

٢ - أي يجوز له الإبقاء والطلاق، جمعاً بين الأخبار. (ملذ)

٣ - إذا كانت باكرة، وحكم القيب غير حكمها. ٤ - في المتن: «بالإسلام».

٥ - في المتن: «يتكافؤن في الدماء والقصاص، فالمسلم إذا كان - إلخ ».



في الأرض وفساد كبير» (١).

وجه (٥٣٦) ٣ - وعنه ، عن سِنْدِيَّ بن مُحَمَّدِ الْبَرَّازِ ، عن أَبَانَ بنِ عُمَانَ - الأحر ، عن مُحَمَّدِ بنِ الْفَضِيلِ الْهَاشِمِيِّ « قال : قال أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : الْكُفُّونُ أَنْ يَكُونُوا عَفِيفًا وَيَكُونُ عِنْدَهُ يَسَارٌ » . ٣٩٤

نق (٥٣٧) ٤ - وعنه ، عن عَلِيِّ بنِ مَهْزِيَارٍ « قال : قَرَأْتُ كِتَابَ أَبِي جَعْفَرِ عليه السلام إِلَى أَبِي شَيْبَةَ الْإِسْهَابِيِّ : فَهَمْتُ مَا ذَكَرْتَ مِنْ أَمْرِ بَنَاتِكَ وَأَنَّكَ لَا تَجِدُ أَحَدًا مِثْلَكَ ، فَلَا تَنْظُرُ فِي ذَلِكَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله قَالَ : « إِذَا جَاءَكَ مِنْ تَرْضُونِ خُلُقَهُ وَدِينَهُ فَرَوْجُوهُ ، فَإِنَّكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا ذَلِكَ تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ » .

نق (٥٣٨) ٥ - وعنه ، عن مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ (\*) عن مُحَمَّدِ بنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عن معاوية بن عمار ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قال : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله زَوَّجَ ضُبَاعَةَ بنت الزبير بن عبدالمطلب من مِقْدَادِ بنِ الْأَسْوَدِ ، فَتَكَلَّمَتْ فِي ذَلِكَ بَنُو هَاشِمٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله : إِنِّي إِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْ تَتَضَعَ الْمَنَاكِحَ » (٢) .

وجه (٥٣٩) ٦ - مُحَمَّدِ بنِ يَعْقُوبٍ ، عن عَلِيِّ بنِ إِبْرَاهِيمَ ، عن أَبِيهِ ، عن - الحسن بن علي بن فضال ، عن ثعلبة بن ميمون ، عن عُمَرَ بنِ أَبِي بَكَّارٍ ، عن أَبِي بَكْرِ الْخَضْرَمِيِّ ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قال : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ زَوَّجَ الْمِقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ [الْكِنْدِيَّ] ضِبَاعَةَ بنت الزبير بن عبدالمطلب ، وَإِنَّمَا زَوَّجَهُ لِتَتَضَعَ الْمَنَاكِحَ ، وَليَتَأَسَّوْا بِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله ، وَليَعْلَمُوا أَنَّ أَكْرَمَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ » .

١ - المراد إن لم تزوجوا المسلم الفقير أو الذي في النسب تكونوا قويم شعار الجاهلية ، و يصير ذلك سبباً لافتتان المؤمنين أو الفقراء ، و يصير سبباً لتسلط الكفار على المسلمين . (ملذ)  
أقول : قوله : «إلا تفعلوه - إلخ» مقتبس من الآية التي في سورة الانفال : ٧٣ . و كتابة «إن لا تفعلوه» - : «إلا تفعلوه» مأخوذة من كتابة الآية في المصحف . \* - يعني ابن زرار .  
٢ - من الضعة بمعنى الخفض ، يعني لا ينتظر أحد إلى أرفع منه . و في المصباح : وضع في حسبه بالبناء للمفعول فهو وضيع أي ساقط قدر له .

مع ﴿٥٤٠﴾ ٧ - وعنه، عن الحسن بن الحسين الهاشمي<sup>(١)</sup>، عن إبراهيم بن -  
إسحاق الأحر؛ و علي بن بُندار، عن السّياريّ<sup>(٢)</sup> - عن بعض البغداديّين - عن  
علي بن يلال « قال: لتي هشام بن الحكم بعض الخوارج فقال: يا هشام ما تقول  
في العجم يجوز أن يتزوّجوا في العرب؟ قال: نعم، قال: فالعرب تزوّج في  
قريش؟ قال: نعم، قال: فقريش تزوّج في بني هاشم؟ قال: نعم، قال: عمّن  
أخذت هذا؟ قال: عن جعفر بن محمد عليه السلام سمعته يقول: تتكافأ دماؤكم ولا  
تتكافأ فروجكم<sup>(٣)</sup>؟! قال: فخرج الخارجي حتّى أتى أبا عبد الله عليه السلام، فقال: إني  
لقيت هشاماً فسألته عن كذا فأخبرني بكذا وكذا، فذكر أنّه سمعه منك، فقال:  
نعم قد قلتُ ذلك، فقال الخارجي: فيها أنا ذا قد جئتُك خاطباً، فقال له أبو عبد الله  
عليه السلام: إنك لكفو في كرمك<sup>(٤)</sup> و حسبك في قومك، ولكن الله عزّ وجلّ صاننا  
عن الصدقة وهي أوساخُ أيدي الناس فنكره أن نشرك فيما فضلنا الله به من لم  
يجعل الله له مثل ما جعل لنا، فقام الخارجي وهو يقول: تالله ما رأيت رجلاً  
قط مثله ردّني والله أقبح ردّ، وما خرج من قول صاحبه.

مع ﴿٥٤١﴾ ٨ - وعنه، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن  
إبراهيم بن محمد الهمدانيّ « قال: كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام في التزويج فأتاني  
كتابه بخطه: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إذا جاءكم من ترضون خلقه و دينه  
فزوّجوه، إلّا تفعلوه تكن فتنة في الأرض و فساد كبير.

مع ﴿٥٤٢﴾ ٩ - وعنه، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسين  
ابن بشار الواسطيّ « قال: كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام أسأله عن التكااح،  
فكتب عليه السلام: من خطب إليكم فرضيتم دينه و أمانته فزوّجوه، إلّا تفعلوه تكن

١ - كذا في النسخ، والصواب: «الحسين بن الحسن» كما في الكافي، وهو أبو عبد الله الرازي.

٢ - المراد به أحمد بن محمد بن سيار أبو عبد الله الكاتب.

٣ - هذا استفهام إنكاري.

٤ - في الكافي «لكفو في دمك و حسبك - إلخ»، والظاهر هو الصحيح و لا مناسبة

لـ «كرمك» ههنا.

فتنة في الأرض وفساد كبير».

مع ﴿٥٤٣﴾ ١٠ - وعنه، عن عده من أصحابنا، عن سهل بن زياد. ومحمد ابن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن علي بن مهزيار «قال: كتب علي بن - أسباط إلى أبي جعفر عليه السلام في أمر بناته أنه لا يجد أحداً مثله، فكتب إليه أبو جعفر عليه السلام: فهت ما ذكرت من أمر بناتك وأنت لا تجد أحداً مثلك، فلا تنظر في ذلك - يرحمك الله - فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «إذا جاءكم من ترصون خلقه ودينه فزوجه، إلا تفعلوا ذلك تكن فتنة في الأرض وفساد كبير».

نق ﴿٥٤٤﴾ ١١ - علي بن الحسن بن فضال، عن محمد بن عبدالله بن زرارة، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام «قال: لما تزوج علي بن الحسين عليهما السلام أمة مولاه وتزوج هو مولاته كتب إليه عبد الملك بن مروان كتاباً يلومه فيه ويقول له: إنك قد وضعت شرفك وحسبك! فكتب إليه علي بن الحسين عليهما السلام: إن الله تعالى رفع بالإسلام كل حسيية، وأنتم به التاقصة، وأذهب به اللوم فلا لوم على مسلم وإنما اللوم لوم - الجاهلية، وأما تزويج أمتي فإني إنما أردت بذلك برها<sup>(١)</sup>، فلما انتهى الكتاب إلى

١ - روى الصدوق - رحمه الله - في عيون الأخبار ج ٢ ص ٢٨١ طبع مكتبة الصدوق «عن سهل بن القاسم التوشكاني قال: قال لي الرضا عليه السلام بخراسان إن بيننا وبينكم نسباً، قلت: وما هو أيتها الأمير؟ قال: إن عبدالله بن عامر بن كزير لما افتتح خراسان أصاب ابنتين ليزجرد بن شهريار ملك الأعاجم فبعث بهما إلى عثمان بن عفان، فوهب إحداهما للحسين والأخرى للحسين عليهما السلام فأتتا عندهما بقساوين، وكانت صاحبة الحسين عليها السلام نفسها بعلي بن - الحسين فكفل علياً عليه السلام ببعض أمهات أولاد ولد أبيه، فنشأ وهو لا يعرف أمها غيرها ثم علم أنها مولاته، فكان الناس يسمونها أمه، وزعموا أنه زوج أمه، ومعاذ الله! إنما زوج هذه على ما ذكرناه، وكان سبب ذلك أنه واقع بعض نسائه ثم خرج يفتسل فلقينه أمه هذه، فقال لها: إن كان في نفسك من هذا الأمر شيء فأتني الله وأعلميني، فقالت: نعم؛ فزوجها، فقال الناس: زوج علي بن الحسين أمه، وقال (يعني محمد بن يحيى الصولي) لي عون: قال لي سهل بن القاسم - [راوي الحديث] - : ما بقي طالبي عندنا إلا كتب عتي هذا الحديث عن الرضا عليه السلام. وروى الكليني قريباً من هذا في تزويج معتقه.

عبدالمملك ، قال : لقد صنَع عليُّ بن الحسين أمرين ما كان يصنَعُهما أحدٌ إلا عليُّ ابن الحسين ، فإنَّ بذلك قد زاد شرفاً» .

٥٤٥ ﴿٥٤٥﴾ ١٢ - و روى محمد بن يعقوب مُرسلاً فقال : بعض أصحابنا - سقط عني إسناده - عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : إنَّ الله عزَّ وجلَّ لم يترك شيئاً ممَّا يحتاج إليه إلا علَّمه نبيّه صلى الله عليه وآله ، فكان من تعليمه إياه أنه صعد المنبرَ ذاتَ يومٍ فحمد الله و أثنى عليه ، ثمَّ قال : أيُّها النَّاسُ إنَّ جبرئيلَ عليه السلام أتاني عن - اللَّطيفِ الخبيرِ فقال : إنَّ الأبقارَ بمنزلةِ الثَّمَرِ على الشَّجَرِ ، إذا أدرك ثمارها فلم تجتني <sup>(١)</sup> أفسدته الشَّمسُ و تديره الرِّيحُ <sup>(٢)</sup> ، و كذلك الأبقارُ إذا أدركن ما تدرك النساءُ فليس هنَّ ذوآءٌ إلا البُعولةُ و إلا لم يؤمن عليهنَّ الفسادُ لأنَّهنَّ بشرٌ ، قال : فقام إليه رجُلٌ فقال : يا رسولَ اللهِ فنَّ نزوجُ ؟ قال : الأكَفاءُ ، قال : يا رسولَ اللهِ من الأكَفاءُ ؟ فقال : المؤمنونَ بعضهم أكفاءُ بعضٍ » <sup>(٣)</sup> .

\* ( و يكره تزويج شارِبِ الخمرِ و إن كان ذلك ليس بمحظور ) \*

٥٤٦ ﴿٥٤٦﴾ ١٣ - روى محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن خالد بن جرير ، عن أبي الرِّبيع ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قال رسولُ اللهِ صلى الله عليه وآله : من شرب الخمر بعد ما حرَّمها اللهُ فليس بأهل أن يزوج إذا خطب » .

٥٤٧ ﴿٥٤٧﴾ ١٤ - و عنه ، عن عدَّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد - رفعه - « قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : من زوج كريمته من شارِب خمر فقد قطع رحمها » .

٥٤٨ ﴿٥٤٨﴾ ١٥ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير - عن بعض

١ - كذا في أكثر النسخ ، والصواب « فلم يجتن » كما في الكافي ، واجتناء الثمرة قطعها عن الشجرة . (ملذ)

٢ - في الكافي « نثرته الرياح » ، و « تذروه » أي تنشره ، و نثره أي رماه متفرقاً ، و في بعض النسخ : « تبرته » و هي تصحيف .

٣ - كذا في الكافي و زاد في بعض النسخ المخطوطة : « و المؤمنات بعضهم أكفاء بعض » ، و لعلها بيانٌ للخبر كتبت فوق السطر و أوردتها الكاتب في المتن .

أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قال رسول الله ﷺ : شاربُ الخمر لا يزوج إذا خطب » <sup>١</sup> (١).

### ﴿ ١٣ - باب اختيار الأزواج ﴾

ثق **﴿ ٥٤٩ ﴾** ١ - علي بن الحسن بن فضال ، عن محمد بن عبدالله بن زرارة عن الحسن بن علي ، عن علي بن عتبة ، عن بُريدِ العجلي ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قال رسول الله ﷺ : من تزوج امرأة لا يتزوجها إلا لجمالها لم ير فيها ما يحب ، و من تزوجها لجمالها ، لا يتزوجها إلا له و كلفه الله إليه <sup>(٢)</sup> ، فعليكم بذوات الدين » .

ثق **﴿ ٥٥٠ ﴾** ٢ - وعنه ، عن محمد ؛ وأحمد ابني الحسن ، عن أبيهما <sup>(٣)</sup> ، عن عبدالله بن بكير ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : الشؤم في ثلاثة أشياء : في الدابة والمرءة والدار ، فأما المرءة فشؤمها غلاء مهرها و عسر ولادتها ، و أما الدابة فشؤمها كثرة عيّلها و سوء خلقها ، و أما الدار فشؤمها ضيقها و خبث جيرانها » .

ثق **﴿ ٥٥١ ﴾** ٣ - وعنه ، عن محمد ؛ وأحمد ، عن أبيهما ، عن عبدالله بن بكير ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : من بركة المرءة خفة مؤونتها ، و تيسير ولادتها ، و من شؤمها شدة مؤونتها و تعسير ولادتها » .

ثق **﴿ ٥٥٢ ﴾** ٤ - وعنه ، عن الحسن بن علي بن يوسف ؛ و محمد بن علي ، عن سعدان بن مسلم ، عن بهلول - عن رجل - عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قال أبو جعفر عليه السلام : خيرُ النساء من آتي إذا دخلت مع زوجها فخلعت الدرع خلعت معه الحياء ، و إذا لبست الدرع لبست معه الحياء » .

١ - لا شبهة في كراهة تزويج الفاسق حتى منع منه بعض العلماء ، و تتأكد الكراهة في شارب الخمر . (المسالك) و ظاهر بعض الاخبار الحرمه و حملت على الكراهة لضعف أسانيدھا .

٢ - أي إلى المال أو إلى نفسه .

٣ - يعني ابن فضال .

ص ٥٥٣ ﴿٥٥٣﴾ - ٥ - وعنه، عن محمد؛ وأحمد، عن علي بن يعقوب<sup>(١)</sup>، عن مروان بن مسلم، عن يزيد، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لَمَالَهَا وَكَلَّهَ اللَّهُ إِلَيْهِ، وَمَنْ تَزَوَّجَهَا لِحَمَالِهَا رَأَى فِيهَا مَا يَكْرَهُ، وَمَنْ تَزَوَّجَهَا لِدِينِهَا جَمَعَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ».

ص ٥٥٤ ﴿٥٥٤﴾ - ٦ - الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن أبي حمزة<sup>(٢)</sup> قال: «قال: سمعتُ جابر الأنصاري يحدث قال: كُنَّا جُلُوسًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْنَا النِّسَاءَ وَفَضَلَ بَعْضُهُنَّ عَلَى بَعْضٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ؟ فَقُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَخْبَرَنَا فَقَالَ: إِنَّ مِنْ خَيْرِ نِسَائِكُمُ الْوَالِدُودَ، السَّتِيرَةَ الْعَزِيزَةَ فِي أَهْلِهَا<sup>(٣)</sup>، الدَّلِيلَةَ مَعَ بَعْلِهَا، الْمُتَبَرِّجَةَ مَعَ زَوْجِهَا، الْحِصَانُ عَنْ غَيْرِهِ<sup>(٤)</sup>، الَّتِي تَسْمَعُ قَوْلَهُ وَتَطِيعُ أَمْرَهُ، وَإِذَا خَلَا بِهَا بَدَلَتْ لَهَا مَا يَرِيدُ مِنْهَا، وَلَمْ تَبْدَلْ لَهُ تَبَدَّلَ الرَّجُلُ<sup>(٥)</sup>،

ثُمَّ قَالَ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشَرِّ نِسَائِكُمْ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: إِنَّ مِنْ شَرِّ نِسَائِكُمُ الدَّلِيلَةَ فِي أَهْلِهَا، الْعَزِيزَةَ مَعَ بَعْلِهَا، الْعَقِيمَ الْحَقُودَ الَّتِي لَا تَتَوَرَّعُ مِنْ قَبِيحٍ، الْمُتَبَرِّجَةَ إِذَا غَابَ عَنْهَا بَعْلُهَا، الْحِصَانُ مَعَهُ إِذَا حَضَرَ، الَّتِي لَا تَسْمَعُ قَوْلَهُ، وَلَا تَطِيعُ أَمْرَهُ، وَإِذَا خَلَا بِهَا بَعْلُهَا تَمَنَّتْ مِنْهُ تَمْتَعُ الصَّعْبَةَ عِنْدَ رُكُوبِهَا، وَلَا تَقْبَلُ مِنْهُ عُذْرًا وَلَا تَغْفِرُ لَهُ ذَنْبًا؛

ثُمَّ قَالَ: أَفَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ رِجَالِكُمْ؟ فَقُلْنَا: بَلَى، قَالَ: إِنَّ مِنْ خَيْرِ رِجَالِكُمُ النَّتْقِيَّ النَّتْقِيَّ السَّمْحَ الْكَفْمِينَ<sup>(٦)</sup>، السَّلِيمَ الطَّرْقِينَ، الْبَرَّ بِالْوَالِدِيهِ، وَلَا يُلْجِئُ عِيَالَهُ إِلَى

١ - الظاهر «علي، عن يعقوب» يعني علي بن أسباط، عن عمِّه يعقوب الأحمر.

٢ - يعني الثمالي. ٣ - في الكافي وفي الفقيه: «السَّتِيرَةُ الْعَفِيفَةُ الْعَزِيزَةُ فِي أَهْلِهَا».

٤ - في الكافي: «الحِصَانُ عَلَى غَيْرِهِ»، وفي الفقيه: «الحِصَانُ مَعَ غَيْرِهِ».

٥ - التَّبَدُّلُ: تَرَكَ التَّزْوِينَ وَالتَّهَيُّتِ بِالْمُهَيْبَةِ الْحَسَنَةِ الْجَمِيلَةِ عَلَى جِهَةِ التَّوَاضُعِ. (التهامة)

والظاهر المراد به هنا ضدُّ التَّضَاوُنِ كَمَا ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ، وَالْمُرَادُ عَدَمَ التَّشَبُّثِ بِالرَّجُلِ وَتَرَكَ الْحَيَاءَ رَأْسًا وَطَلَبَ الْوَطْءَ كَمَا يَفْعَلُهُ الرَّجُلُ.

٦ - قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «السَّمْحَ الْكَفْمِينَ» أَي كَثِيرِ الْجُودِ كَأَنَّهُ يُعْطِي بِالْيَدَيْنِ جَمِيعًا، وَ«السَّلِيمَ» -

غيره؛

ثم قال: أفلا أُخبركم بشرّ رجالكم؟ فقلنا: بلى، فقال: إن من شرّ رجالكم البهّات الفاحش<sup>(١)</sup>، الآكل وحده، المانع رفته، الضارب أهله وعبده، البخيل؛ الملجئ عياله إلى غيره، العاق بوالديه».

ح ﴿٥٥٥﴾ ٧ - عنه، عن عليّ بن رثاب، عن عبد الأعلى بن أعين مولى آل سام، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: تزوجوا الأبقار فإنهنّ أطيّب شيء أفواهاً، وأدرّ شيء أخلاقاً<sup>(٢)</sup>، وأحسن شيء أخلاقاً، وأفتح شيء أرحاماً<sup>(٣)</sup>، أما علمتم أنّي أباهي بكم الأمم يوم القيامة حتّى بالسقط، يظنّ محبّبتنا<sup>(٤)</sup> على باب الجنة، فيقول الله عزّ وجلّ له: ادخل الجنة! فيقول: لا؛ حتّى يدخل أبواي قبلي، فيقول الله تعالى للملك من الملائكة: انثني بأبويه فيأمر بها إلى الجنة فيقول: هذا بفضل رحمتي لك».

صح ﴿٥٥٦﴾ ٨ - وعنه، عن عليّ بن رثاب، عن الحلبيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: ثلاثة أشياء لا يجاسب عليهنّ المؤمن: طعام يأكله، و ثوب يلبسه و زوجة صالحة تعاونه و يخصن بها فرجه».

فق ﴿٥٥٧﴾ ٩ - عليّ بن الحسن بن فضال، عن عليّ بن أسباط، عن عمه يعقوب الأحمر، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: أتى رجلٌ

← الظرفين» أي السالم أبوه و أمه من الظعن في نسبها بالزنا، أو كانا حُرّين. (المولى المجلسي ره) و قال في الصحاح: «فلان كريم الظرفين يراد به نسب أبيه و نسب أمه».

١ - من البهت الكذب والافتراء.

٢ - في النهاية: «الأخلاف جمع خِلف - بالكسر - ، و هو الصَّرع لكلّ ذات خَفّ و ظُلف، و قيل: هو مقبض يد الحالب».

٣ - الظاهر هذا كناية عن كثرة الولادة، أو سهولتها.

٤ - في النهاية في حديث السقط «يظنّ محبّبتنا على باب الجنة» المحبّبتين - بالهمز و تزكّه - : المعتصّب المُستبطن للشيء. و قيل: هو الممتنع امتناع طلبية، لا امتناع إباء - انتهى . و في بعض النسخ: «محبّطاً».

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَأْمِرُهُ فِي التَّكَاحِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : نَعَمْ ؛ أَنْكَحْ وَ عَلَيْكَ بَذَوَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدُكَ<sup>(١)</sup> ، وَقَالَ : إِنَّمَا مِثْلُ الْمَرْءِ الصَّالِحَةِ مِثْلُ الْغُرَابِ - الْأَعْصَمِ الَّذِي لَا يَكَادُ يَقْدَرُ عَلَيْهِ ، قَالَ : وَ مَا الْغُرَابُ الْأَعْصَمُ ؟ قَالَ : الْأَبْيَضُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ<sup>(٢)</sup> .

٥٥٨ ﴿ ١٠ - وَعَنْهُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَثَانَ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْكِرْحَنِيِّ « قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : إِنَّ صَاحِبَتِي هَلَكَتْ - رَحِمَهَا اللَّهُ - وَ كَانَتْ لِي مُوَافِقَةً وَ قَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ ، قَالَ : فَقَالَ لِي : انظُرْ أَيْنَ تَضَعُ نَفْسَكَ ؛ وَ مَنْ تَشْرِكُهُ فِي مَالِكَ ؛ وَ تَطْلَعُهُ عَلَى دِينِكَ وَ سِرِّكَ ، فَإِنْ كُنْتَ فَاعِلًا فَبِكْرًا تَنْسَبُ إِلَى الْخَيْرِ وَ إِلَى حَسَنِ الْخَلْقِ ، وَ اعْلَمْ :

أَلَا إِنَّ النَّسَاءَ خُلِقْنَ شَقِيَّاتٍ  
وَ مِنْهُنَّ الْهَيْلَالُ إِذَا تَجَلَّى  
فَإِنَّهُنَّ الْقَنِيمَةُ وَالْغَرَامُ  
لِصَاحِبِهِ وَ مِنْهُنَّ الظَّلَامُ  
فَمَنْ يَنْظُرُ بِصَالِحِهِنَّ يَشْعُدُ  
وَ مَنْ يَعْتَزُّ<sup>(٣)</sup> لَهُ أَنْتِقَامُ

٥٠١ و هُنَّ ثَلَاثَةٌ : امْرَأَةٌ بِكْرٌ وَ لَوْدٌ ، تُعِينُ زَوْجَهَا عَلَى ذَهْرِ لَدُنْيَاهُ وَ آخِرَتِهِ ، وَ لَا تُعِينُ الدَّهْرَ عَلَيْهِ ، وَ امْرَأَةٌ عَقِيمٌ لَا ذَاتُ جَمَالٍ وَ لَا خُلُقٍ ، وَ لَا تُعِينُ عَلَى خَيْرٍ ، وَ امْرَأَةٌ صَخَابَةٌ وَ لَوَاحَةٌ ، هَمَّازَةٌ تَسْتَقِلُّ الْكَثِيرَ ، وَ لَا تَقْبَلُ الْيَسِيرَ<sup>(٤)</sup> .

٥٥٩ ﴿ ١١ - وَعَنْهُ ، عَنْ معاويةَ بْنِ حُكَيْمٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغْيِرَةِ ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الطَّلْحِيِّ « قَالَ : سَمِعْتَهُ يَقُولُ : عَلَيْكُمْ

١ - قَالَ فِي التَّهْيَاةِ : فِيهِ «عَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدُكَ» تَرَبَّ الرَّجُلُ : إِذَا افْتَقَرَ ، أَوْ لَصِقَ بِالْتَّرَابِ . وَ أَتَرَبَّ إِذَا اسْتَفْتَى ، وَ هَذِهِ الْكَلِمَةُ جَارِيَةٌ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَرَبِ ، لَا يَرِيدُونَ بِهَا الدَّعَاءَ عَلَى الْمُخَاطَبِ ، وَ لَا وَقُوعَ الْأَمْرِ بِهِ . وَ قِيلَ : مَعْنَاهَا «لِلَّهِ دَرَكٌ» ، وَ قِيلَ : أَرَادَ بِهِ الْعَتْلَ لِيَرَى الْمَأْمُورُ بِذَلِكَ الْجِدَّ ، وَ أَنَّهُ إِنْ خَالَفَهُ فَقَدْ أَسَاءَ .

٢ - الْغُرَابُ الْأَعْصَمُ هُوَ فِي اللَّغَةِ : الْأَبْيَضُ الْجَنَاحِينَ ، وَ قِيلَ : الْأَبْيَضُ الرَّجْلِينَ . وَ الْمُرَادُ نَادِرُ الْوُقُوعِ .  
٣ - فِي الْفَقِيهِ وَ فِي الْكَافِي : «وَ مِنْ يَغْبَنُ» .

٤ - الصَّخْبُ - عَمْرُكَ - : شِدَّةُ الصُّوْتِ ، وَ قَوْلُهُ : «وَالْوَاحَةُ» أَي كَثِيرَةُ الدَّخُولِ وَ الْخُرُوجِ ، وَ فِي بَعْضِ نَسَخِ الْكَافِي : «وَالْوَاحَةُ» وَ الْوَالِحَةُ - بِالْمِهْمَلِ - : الْحَمَالَةُ زَوْجَهَا مَا لَا يَطِيقُ . وَ قَوْلُهُ : «هَمَّازَةٌ» أَي عَيْتَابَةٌ .



بذوات الأوراك، فإِنَّهُنَّ أَنْجَبُ» (١).

صع ﴿٥٦٠﴾ ١٢ - وعنه، عن عمرو بن عثمان، عن عبدالله بن المغيرة؛ و  
عن إسماعيل بن أبي زياد الشعيري، عن أبي عبدالله، عن أبيه عليه السلام «قال: قال  
رسول الله ﷺ: اختاروا لِنُطْفِكُمْ، فَإِنَّ الْخَالَ أَحَدَ الضَّجِيعِينَ» (٢).

سد ﴿٥٦١﴾ ١٣ - وعنه، عن الحسن بن علي بن يوسف، عن عثمان بن -  
عيسى، عن عبدالله بن مسكان - عن بعض أصحابنا - «قال: سمعت أبا عبدالله  
عليه السلام يقول: إن المرأة قلادة فانظر ماذا تُقَلِّد، قال: وسمعت يقول: ليس للمرأة  
خطر؛ لا لصالحتهن ولا ليطالجهن، أما صالحتهن فليس خطرهما الذهب والفضة،  
هي خير من الذهب والفضة، وأما طالجهن فليس التراب خطرهما؛ التراب خير  
منها».

صع ﴿٥٦٢﴾ ١٤ - عنه، عن الحسن بن علي بن يوسف، عن معاذ بن ثابت -  
الجوهري، عن عمرو بن جُمَيْع، عن أبي عبدالله، عن أبيه عليه السلام «قال: قال  
رسول الله ﷺ: خَيْرُ نَسَائِكُمُ الطَّيْبَةُ الرِّيحُ، الطَّيْبَةُ الطَّعَامُ، الَّتِي إِذَا أَنْفَقَتْ  
أَنْفَقَتْ بِمَعْرُوفٍ، وَإِذَا أَمْسَكَتْ أَمْسَكَتْ بِمَعْرُوفٍ، فِتْلِكَ مِنْ عَمَالِ اللَّهِ؛ وَ  
عَامِلُ اللَّهِ لَا يَخِيبُ».

سد ﴿٥٦٣﴾ ١٥ - محمد بن يعقوب، عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحَدِ  
ابْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا - رَفَعَ الْحَدِيثَ «قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا  
أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً بَعَثَ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَيَقُولُ لِلْمَبْعُوثَةِ: شَمِّي لِيَتَمَّهَا\*» فَإِنْ

↑  
٤٠٢

١ - ذوات الأوراك: العظيمة السمينة. \* - اللَّيْت - بالكسر - : صفحة العنق.

٢ - لعل المراد بيان مدخلية الخال في مشابة الولد له في أخلاقه، كما هو المشهور، فكأن  
الخال ضجيع الرجل لمدخلته في أخلاق الولد، أو المراد بيان قرب أقارب المرأة من الزوج وشدّة  
ارتباطهم به، فكأن خال الولد ضجيع الإنسان لشدّة قربه وإطلاعه على سرّائه، والأوّل أظهر.  
والضّجيعان: الزوجان، أو المرأة والخال. وقال بعض الأفاضل: أي كما أنّ الأب ضجيع ابنه و  
مرتيبه، فقد يكون الخال ضجيعه ومرتيبه، فكما أنّه يكسب من أخلاق الأب كذلك يكسب من  
أخلاق الخال. وفي حديث آخر: «تختيروا لنطفكم، فإنّ الأبناء يشبه الأخوال». (ملذ)

طاب ليتها طاب عرفها، وانظري إلى كعبها، فإن دَرِمَ كعبها عَظُمَ كَعْتُهَا» (١).  
 س ﴿٥٦٤﴾ ١٦ - وعنه، عن عَدَّةٍ من أصحابنا، عن سهل، [عن بكر] بن صالح،  
 عن مالك بن أشيم - عن بعض أصحابه - عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال أمير-  
 المؤمنين عليه السلام تزوجوا عيناء سمراء (٢) مربوعة عجزاء فإن كرهتها فعلي الصّدق».  
 ص ﴿٥٦٥﴾ ١٧ - وعنه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن الثّوّقيّ، عن-  
 السّكّونيّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال الثّيّب عليه السلام خطيباً فقال: أيها النّاس!  
 إيتاكم وخضراء الدّمّن، قيل: يا رسول الله و ما خضراء الدّمّن؟ قال: المرءة-  
 الحسنة في منبت السّوء» (٣).

ح ﴿٥٦٦﴾ ١٨ - وعنه، عن عليّ، عن أبيه . ومحمّد بن إسماعيل، عن-  
 الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن الحّكم، عن أبي عبدالله  
عليه السلام «قال: إذا تزوّج الرّجل المرءة لجمالها أو مالها و كِلَ إلى ذلك، وإن تزوّجها  
 لدينها رزقه الله عزّ وجلّ الجمال والمال».

ح ﴿٥٦٧﴾ ١٩ - وعنه، عن عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن إسحاق

١ - في القاموس: دَرِمَ الكعبُ أو العَظْمُ: وراهه اللَّحْمُ حتّى لم يَبَيّن له حَجْمُ، وامرءة دَرِمَاء:  
 لا يستين كعوبها و مرافقها . والكعبش: «الركب الضخم»، وقيل: الفرج .

٢ - السمراء: لونٌ بين البياض والسّواد، والعيناء: الواسعة العين مع سوادها، والمربوعة:  
 من لم تكن طويلةً ولا قصيرةً، والمعجزاء: العظيمة العَجْزُ والاليتين .

٣ - في النهاية: «الدّمّن جمع دِمْنَة: وهي ما تدمنّه الإبل والغنم بأبوالها وأبعارها، أي  
 تُلْتَبِده في مرابضها، فرجما نبت فيها التّيات الحسن النّصير». والخبر رواه الصدوق - رحمه الله - في  
 معاني الأخبار ص ٣١٦، وقال ذيله: قال أبو عبيد: نراه أراد فساد التسبب إذا خيف أن يكون  
 لغير رشيدة، وإنما جعلها خضراء الدّمّن تشبيهاً بالشّجرة التاضرة في دِمْنَة البقرة، وأصل الدّمّن  
 ما تدمنه الإبل والغنم من أبعارها وأبوالها فرجما ينبت فيها التّيات الحسن وأصله في دِمْنَة، يقول:  
 فنظرها حسن أنيق ومنبتها فاسد، قال الشّاعر [رُفْرُ بن الحرث]:

وَ قَدْ يَنْبُتُ المَرعى على دِمْنِ الرّى وَ تَنْتَقِي حَزازاتُ الثُّفوسِ كما هيَا

ضربه مثلاً للرّجل الّذي يظهر المودّة و في قلبه العداوة .

ابن عمار «قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: من أخلاق الأنبياء عليهم السلام حبُّ النَّساءِ».

ص ٥٦٨ ﴿٢٠﴾ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن مُعَمَّر بن خَلَّاد «قال: سمعت علي بن موسى الرضا عليه السلام يقول: ثلاث من سُننِ المرسلين: العِطْرُ، وإحفاء الشَّعر، وكثرة الطَّروقة» (١).

ص ٥٦٩ ﴿٢١﴾ - وعنه، عن عِدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن سليمان بن جعفر الجعفري - عَمَّن ذكره - عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ما رأيتُ ضَعِيفَاتِ الدِّينِ وناقصَاتِ العقولِ أسْلَبَ لِيذِي لُبِّ مِنْكُنَّ».

ص ٥٧٠ ﴿٢٢﴾ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الثَّوْقَلِيِّ، عن - السَّكُونِيِّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وآله - أو قال أمير المؤمنين عليه السلام -: النَّساءُ أَرْبَعٌ: جَامِعٌ مُجْمَعٌ، وَرَبِيعٌ مُرْبَعٌ، وَكَرْبٌ مُقْمِعٌ، وَغُلٌّ قَمِيلٌ» (٢).

ص ٥٧١ ﴿٢٣﴾ - وفي حديث آخر: «وخرقاءُ مُقْمِعٌ» بدل: «وكرَّب» (٣).

ص ٥٧٢ ﴿٢٤﴾ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الثَّوْقَلِيِّ، عن - السَّكُونِيِّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: أفضلُ نساءِ أُمَّتِي أَصْبَحَهُنَّ وَجْهًا وَأَقْلَهُنَّ مَهْرًا».

ص ٥٧٣ ﴿٢٥﴾ - وعنه، عن عِدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله -

١ - الإحفاء - بالمهمله - : المبالغة في قضها وإزالتها . والطروقة - فمولة بمعنى مفعولة - : الزوجة و كل امرأة طروقة زوجها . (من التهاية)

٢ - قال أحمد بن أبي عبدالله البرقي : «جامع مجمع» أي كثيرة الخير مخصبة ، و «ربيع مربع» التي في حجرها ولد و في بطنها آخر ، و «كرب مقمع» أي سيئة الخلق مع زوجها ، و «غل قميل» هي عند زوجها كالقمل القمل ، و هو غل من جلد يقع فيه القمل فيأكله ، ولا يتها له أن يجذر منه شيئاً ، و هو مثل للعرب .

٣ - المِقْمَعَة : العمود من الحديد ، و قعمه - كمنعه - : ضربه بها ، و قهره و ذلله ، كأقعمه .

البرقيّ - عن غير واحد - عن زياد القنديّ ، عن أبي وكيع ، عن أبي إسحاق - السبيعيّ ، عن الحارث الأعمور<sup>(١)</sup> « قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : خير نساءكم قريش ، لطفهنّ بأزواجهنّ ، وأرحمهنّ بأولادهنّ ، المحبون لزوجها<sup>(٢)</sup> ، الحصان لغيره ، قلنا : وما المحبون ؟ قال : التي لا تمتنع . »

٣ ﴿٥٧٤﴾ ٢٦ - وعنه ، عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد<sup>(٣)</sup> ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة بن مهران ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : من زوج عزباً كان ممن ينظر الله إليه يوم القيامة . »

مع ﴿٥٧٥﴾ ٢٧ - وعنه<sup>(٤)</sup> ، عن الثوقليّ ، عن السكونيّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : أفضل الشفاعات أن تشفع بين اثنين في نكاح حتى يجمع الله بينهما . »

٣ ﴿٥٧٦﴾ ٢٨ - عليّ بن الحسن ، عن الحسن بن عليّ بن يوسف<sup>(٥)</sup> ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن أبي الحسن عليه السلام « قال : جاء رجل إلى أبي جعفر عليه السلام فقال أبي<sup>(٦)</sup> : هل لك من زوجة ؟ قال : لا ، قال : ما أحب أن لي الدنيا وما فيها وأني أبيت ليلة ليس لي زوجة ، ثم قال أبي عليه السلام : ركعتين يصلّيها رجلٌ متزوج أفضل من رجلٍ يقوم ليله ويصوم نهاره أعزب . »

مع ﴿٥٧٧﴾ ٢٩ - محمد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن هارون بن -

١ - هو الحارث بن عبدالله الأعمور الممدانيّ الحارقيّ - بكسر الزاء و فاء ، نسبة إلى خارف بطن من همدان - أبوزهري الكوفيّ ، و رواه عمر [و] بن عبدالله بن عبيد و يقال : عليّ ، أبو إسحاق السبيعيّ ، تابعي ، والسبيعيّ - كأمير - بطن من همدان . والمراد بأبي وكيع الظاهر هو عنتر ابن عبدالرحمن الكوفيّ الشيبانيّ الذي ذكره ابن جتان في الفقات ، و ذكره مسلم في الطبقة الأولى من الكوفيين . و زياد القنديّ هو ابن مروان الأنباريّ .

٢ - قال الفيروز آباديّ : الماजन الذي لا يبالي قولاً و فِعلاً ، و قد متجنّ مجوناً و متجانة و مُجنأً - بالضم - . ٣ - يعني أبا جعفر الأشعريّ .

٤ - الضمير راجع إلى القميّ الذي تقدّم تحت رقم ٢٤ .

٥ - هو ابن بقّاح ، كوفيّ ثقةً ، و رواه ابن فضال .

٦ - الظاهر زيادة لفظه «أبي» ، كما تقدّم الخبر في أول كتاب النكاح تحت رقم ٣ .

مسلم ، عن مَسْعَدَةَ بنِ صَدَقَةَ<sup>(١)</sup>، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : إيتاكم ونكاح الزنج فإنه خلق مشوه »<sup>(٢)</sup>.

سـ ﴿٥٧٨﴾ ٣٠ - وعنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن إسماعيل بن محمد المكي ، عن علي بن الحسين ، عن عمرو بن عثمان ، عن الحسين بن خالد - عمن ذكره - عن أبي الزبيع الشامي « قال : أبو عبد الله عليه السلام : لا تشتروا من السودان أحداً ، فإن كان لا بد فمِن التوبة<sup>(٣)</sup> فإنهم من الذين قال الله تعالى : « وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا تَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ<sup>(٤)</sup> » ، أما إتهم سيذكرون ذلك - الحظ<sup>(٥)</sup> ، وسيخرج مع القائم عليه السلام مئاة عصابة منهم ، ولا تنكحوا من الأكراد أحداً فإنهم جنس من الجن كشف الله عنهم الغطاء »<sup>(٦)</sup>.

صـ ﴿٥٧٩﴾ ٣١ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن - الثوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : إيتاكم وتزويج الحمقاء فإن صحبتها بلاءٌ ولدها ضياع »<sup>(٧)</sup>.

سـ ﴿٥٨٠﴾ ٣٢ - وعنه ، عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه - عمن حدّثه - عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : زوّجوا الأحمق ولا تزوجوا - الحمقاء فإن الأحمق ينجب والحمقاء لا تنجب »<sup>(٨)</sup>.

١ - كذا في النسخ ، والصواب «مسعدة بن زياد» كما في الكافي ، وعليه يكون التسند صحيحاً .  
٢ - الشوه : قبح الخلقة وهو مصدر من باب تعب ، و رجل أشوه أي قبيح المنظر ، وامرأة شوهاء ، والجمع شوه ، مثل أحمق و حمراء و حمر ، وشاهت الوجوه تشوه : قبحت ، و شوهتها : قبحتها . (المصباح)  
٣ - التوبة - بالضم - : جيل من السودان . (القاموس)  
٤ - المائدة : ١٤ . ٥ - يظهر منه أن المراد بالحظ ميثاق النبي والأئمة عليهم السلام ، و سيذكرون ذلك الحظ و يسلمون و يخرجون مع القائم عليه السلام . (ملذ)

٦ - المراد بالأكراد جماعة خاصة يعملون العثن ولا ينصحوا الناس و زينوا لهم غير المصلحة لا كل من كان من هذا الجيل . والخبر مرسل ، ضعيف التسند مجهول الزواة . (تقدم بيانه)  
٧ - «ضياع» إنا جمع ، أو مصدر بتقدير أو تأويل .

٨ - يدل على أن الحمق في النساء داءٌ عضال دون الرجال ، فإنه يمكن تخفيفه بتعليم الآداب ، ويمكن أن يقرء «بئجب» في الموضعين على بناء الإفعال أي يأتي بالولد التجيب . (ملذ)

ص ٥٨١ ﴿٣٣﴾ - الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب الخزاز، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سأله بعض أصحابنا عن الرجل المسلم تُعجبه المرأة الحشنة أ يصلح أن يتزوجها وهي مجنونة؟ قال: لا؛ ولكن إذا كان عنده أمة مجنونة فلا بأس أن يطأها، ولا يطلب ولدها».

ص ٥٨٢ ﴿٣٤﴾ - وعنه <sup>(١)</sup>، عن عده من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن داود بن سرحان، عن زرارة «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل: «الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركه <sup>(٢)</sup>»، قال: هن نساء مشهورات بالزنى، أو رجال مشهورون شهروا به و عرفوا به، والتاس اليوم بذلك المنزل، فن أقيم عليه حد الزنى أو شهر بالزنى لم ينبغ <sup>(٣)</sup> لأحد أن يناكحه حتى يعرف منه توبة».

ص ٥٨٣ ﴿٣٥﴾ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن معاوية بن وهب «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فعلم بعد ما تزوجها أنها كانت زنت، قال: إن شاء زوجها أن يأخذ الصداق ممن تزوجها و لها الصداق بما استحل من فرجها، وإن شاء تركها» <sup>(٤)</sup>.

١ - الضمير راجع إلى الكليني - رحمه الله - . ٢ - التور: ٣ .

٣ - ظاهر قوله عليه السلام: «لم ينبغ» الكراهة، و خالف في ذلك أبو الصلاح فحزم تزويج الزانية عملاً بظاهر الآية، و لقوله: «حزم ذلك على المؤمنين»، و جوابه بالحمل على شدة الكراهة، لدلالة الخبر الصحيح عليه. (المسالك)

٤ - قال في المسالك - بعد إيراد العيوب الموجبة للفسخ - : و هنا أمور وقع الخلاف في كونها عيباً لم يعتبرها المحقق، فنها إذا زنت المرأة قبل دخول الزوج بها، فإن الصدوق (ره) ذهب إلى أنها ترد بذلك النكاح و لا صداق لها، و منها مطلق الزنا من الرجل والمرأة قبل العقد و بعده، قال به ابن الجنيد. و منها المحدودة من الزنا، ذهب أكثر قدماء الأصحاب إلى أنه يجوز للزوج فسخ نكاحها، لأن ذلك من الأمور الفاحشة التي يكرهها الأزواج، و نفور النفس منه أقوى من العنى - انتهى. (ملذ) و سيأتي الخبر بسند آخر تحت رقم ٩ من باب التلليس و تحت رقم ٤ من باب الزيادات بهذا السند.

## ﴿ ١٤ - باب الاستخارة للتكااح والدعاء قبله ﴾

ح ﴿٥٨٤﴾ ١ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن مثنى بن الوليد الحنطاط، عن أبي بصير « قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا تزوج أحدكم كيف يصنع؟ قال: قلت له: ما أدري جعلت فداك، قال: فإذا هم بذلك فليصل ركعتين ويحمد الله ويقول: «اللهم إني أريد أن أتزوج، اللهم فقدّر لي من النساء أعفهنّ فرجاً، وأحفظهنّ لي في نفسها وفي مالي، وأوسعهنّ رزقاً، وأعظمهنّ بركةً، فقدّر<sup>(٢)</sup> لي منها ولداً طيباً، تجعله خلفاً صالحاً في حياتي وبعد موتي»، فإذا أدخلت عليه فليضع يده على ناصيتها ويقول: «اللهم على كتابك تزوجتها، وفي أماتك<sup>(٣)</sup> أخذتها، وبكلماتك استحللت فرجها، فإن قضيت في رجمها ولداً فأجعلهُ مُسليماً سويّاً، ولا تجعلهُ يترك شيطان»، قلت: وكيف يكون شرك شيطان؟ فقال: إن الرّجل إذا دنا من المرءة وجلس مجلسه حضره الشيطان، فإن هو ذكر - اسم الله تنحى الشيطان عنه وإن فعل ولم يسم أدخل الشيطان ذكره فكان - العمل منها جميعاً والتطفة واحدة، قلت: فبأي شيء يعرف هذا جعلت فداك؟ قال: بحبنا وبغضنا».

محـ ﴿٥٨٥﴾ ٢ - وعنه، عن علي بن أسباط، عن إسماعيل بن منصور، عن إبراهيم بن محمد بن حمران، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام: « قال: من تزوج والقمر في المغرب لم ير الحسنى<sup>(٤)</sup> ».

١ - أي إذا أراد التزويج قبل تعيين الزوجة.

٢ - في بعض النسخ «أقدر» من باب الإفعال - في المقامين -.

٣ - في النهاية: «الأمانة تقع على الطاعة والعبادة والوديعة والثقة والأمان». و قال في مجمع البحار: فيه: «فإنكم أخذتموهن بأمانة الله» أي بعهدده وهو ما عهد إليهم من الرّفق والثقة وأخذتم فروجهن بكلمة الله، وهو قوله: «فانكحوا ما طاب لكم».

٤ - أي في برج المغرب أو محاذة نجومه.

﴿ ١٥ - باب السنة في عقود النكاح و زفاف النساء ﴾  
﴿ و آداب الخلوة والجماع ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ و من السنة في نكاح الغبطة الإشهاد والإعلان والخطبة فيه بذكر الله و ذكر رسوله ﴾ .

قد بيّنا فيما تقدّم أنّ الإشهاد والإعلان في النكاح من السنة وإن لم يكونا من شرائط صحّة العقد ، و حكم الخطبة أيضاً ذلك الحكم في أنّه مندوب إليه و أنّه مُستحبّ ، فإن لم يفعله الإنسان لم يكن عليه شيءٌ و كان العقد صحيحاً .

بج ١ - ﴿ ٥٨٦ ﴾ - روى محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن - محمد ، عن الحسن بن عليّ بن فضال ، عن عليّ بن يعقوب ، عن مروان بن مسلم ، عن عبيد بن زرارة « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التزويج بغير خطبة فقال : أو ليس عامة ما يتزوج فتياننا و نحن نتعرقّ الطعام على الخوان نقول : يا فلان زوج فلانة ، فيقول : نعم قد فعلت » <sup>(١)</sup> .

ص ٢ - ﴿ ٥٨٧ ﴾ - و عنه ، عن عِدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن جعفر بن محمد بن عليّ الأشعريّ ، عن عبد الله بن ميمون القدّاح ، عن أبي عبد الله عليه السلام « إنّ عليّ بن الحسين عليه السلام كان يتزوج و هو يتعرقّ عرقاً يأكل فما يزيد على أن يقول : « الحمد لله و صلّى الله على مُحَمَّدٍ و آله ، - و يستغفرُ الله - و قد زوّجناك على شَرطِ الله » ، ثمّ قال عليّ بن الحسين عليه السلام : إذا حمد الله فقد خطب » .

دع ٣ - ﴿ ٥٨٨ ﴾ - محمد بن يعقوب ، عن عِدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال - رَفَعَهُ - إلى أبي جعفر عليه السلام « قال : الويلمة يومٌ و يومان مَكْرُمَةٌ ، و ثلاثة أيام رِياء و سَمْعَةٌ » .

ح ٤ - ﴿ ٥٨٩ ﴾ - و عنه ، عن عليّ بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي -

١ - تقدّم الخبر بعينه مع بيان له ، إلّا فيه : « يا فلان زوج فلاناً فلانة » ، راجع ص ٢٩٦ تحت رقم ٣ ، من « باب تفصيل أحكام النكاح » .



عُمَيْر، عن هِشَام بن سالم، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ تَزْوَجُ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ أَوْلَمَ عَلَيْهَا وَأَطْعَمَ النَّاسَ الْحَيْتِيَّسَ » (١).

ص ٥٩٠ ﴿ ٥ - و عنه ، عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ - الْوَشَاءِ ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ » قَالَ : سَمِعْتَهُ يَقُولُ : إِنَّ التَّجَاشِيَّ لَمَّا خَطَبَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آمَنَةً (٢) بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ فَرَزَّجَهُ ، دَعَا بِطَعَامٍ وَقَالَ : إِنَّ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ الْإِطْعَامَ عِنْدَ التَّزْوِيجِ .»

ص ٥٩١ ﴿ ٦ - وَرَوَى مُوسَى بْنُ بَكْرٍ ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ » أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا وَليمةَ إِلَّا فِي خَمْسٍ : فِي عُرْسٍ ، أَوْ خُرْسٍ ، أَوْ عِذَارٍ ، أَوْ وَكَارٍ ، أَوْ رِكَازٍ ، فَالْعُرْسُ : التَّزْوِيجُ ، وَالْخُرْسُ : التِّقَاسُ بِالْوَلَدِ ، وَالْعِذَارُ : الْحَيْثَانُ ، وَالْوَكَارُ : الرَّجُلُ يَشْتَرِي الدَّارَ ، وَالرِّكَازُ : الرَّجُلُ يَقْدُمُ مِنَ مَكَّةَ .»

ح ٥٩٢ ﴿ ٧ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ؛ أَوْ غَيْرِهِ ، عَنْ صَفْوَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ » قَالَ : إِنَّمَا جُعِلَتِ الْبَيْتَةُ فِي التَّكَاحِ مِنْ أَجْلِ الْمَوَارِيثِ .»

ص ٥٩٣ ﴿ ٨ - الْحُسَيْنُ بْنُ مَجْبُوبٍ ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ » قَالَ : سَمِعْتُ رَجُلًا وَهُوَ يَقُولُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ : جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنِّي رَجُلٌ قَدْ أَسَنَنْتُ وَقَدْ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً بِكْرًا صَغِيرَةً وَلَمْ أُدْخِلْ بِهَا ، وَإِنِّي أَخَافُ إِذَا دَخَلْتُ عَلَى فِرَاشِي أَنْ تَكْرَهَنِي لِخِضَابِي وَكِبَرِي ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ : إِذَا أُدْخِلْتُ عَلَيْكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَرُّهُمْ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَيْكَ أَنْ تَكُونَ مَتَوَضَّئَةً ، ثُمَّ لَا تَصِلُ إِلَيْهَا أَنْتَ حَتَّى تَوَضَّأَ وَتَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ مَرُّهُمُ بِأَمْرُوهَا أَنْ تُصَلِّيَ أَيْضًا رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ تَحْمَدُ اللَّهَ وَتَصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ ، ثُمَّ ادَّعَى اللَّهَ ، وَمُرٌّ مَنْ مَعَهَا أَنْ يُؤْمِنُوا عَلَى دُعَاؤِكَ ، ثُمَّ ادَّعَى اللَّهَ وَقَالَ : « اللَّهُمَّ أَرْزُقْنِي أَلْفَهَا وَوَدَّهَا وَرِضَاهَا بِي ، وَارْزُقْنِي بِهَا وَ

١ - الحيس - بالفتح فالستكون - : تمز يزوع نواه و يدق مع أقط و يعجنان بالسمن ، ثم

يدلك باليد حتى يبتى كالتريد ، و ربما جعل معه سويق .

٢ - كذا ، والصواب : « زملة » ، و في الكافي : « أم حبيبة » و هي كنيها .

أَجْعُ بَيْنَنَا بِأَحْسَنِ أَجْمَاعٍ وَ آتَسِ أَثْيَلِافٍ ، فَإِنَّكَ نُحِبُّ الْحَلَالَ وَ نُكْرَهُ الْحَرَامَ ، » و اعلم أن الإلف من الله والفرء<sup>(١)</sup> من الشيطان ليكره ما أحل الله عز وجل<sup>(٢)</sup> .

ضع ﴿٥٩٤﴾ ٩ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن موسى<sup>(٢)</sup> ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : لا يدخل بالجارية حتى يأتي لها تسع سنين أو عشر سنين ، قال : أنا سمعته<sup>(٣)</sup> يقول : تسع [سنين] أو عشر [سنين] . »

ع ﴿٥٩٥﴾ ١٠ - محمد بن أبي خالد<sup>(٤)</sup> ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : من وطئ امرأته قبل تسع سنين فأصابها عيب فهو ضامن . »

ضع ﴿٥٩٦﴾ ١١ - و عنه<sup>(٥)</sup> ، عن محمد بن يحيى ، عن طلحة بن زيد ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام « قال : من تزوج بكرراً فدخل بها في أقل من تسع سنين فعيبت ضمن . »

٤١٠ ثق ﴿٥٩٧﴾ ١٢ - و عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن غياث بن إبراهيم ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام « قال : لا توطأ جارية لأقل من عشر سنين ، فإن فعل فعيبت فقد ضمن . »

ثق ﴿٥٩٨﴾ ١٣ - و عنه ، عن محمد بن عيسى ، عن أبان ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : إذا أردت الجماع فقل : « اللَّهُمَّ أَرْزُقْنِي وَلَدًا ، وَاجْعَلْهُ تَقِيًّا زَكِيًّا ، لَيْسَ فِي خَلْقِهِ زِيَادَةٌ وَلَا نُقْصَانٌ ، وَاجْعَلْ عَاقِبَتَهُ إِلَى خَيْرٍ » . »

ع ﴿٥٩٩﴾ ١٤ - الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن عمرو بن عثمان ،

١ - الفرق بالكسر - : البغض . ٢ - المراد موسى بن بكر .

٣ - الظاهر أن القائل موسى بن بكر ، و كأنه سمع عن موسى بن جعفر عليه السلام بدون لفظ «سنين» على نسخة لم توجد فيه ، و على النسخة الأخرى ذكره تأكيداً ، و يحتمل أن يكون القائل زرارة و مراده : أن التردد ليس مني بل منه عليه السلام ، و ليست هذه الزيادة في الكافي ، و هو الصواب . (ملذ)

٤ - الظاهر أن لفظة «أبي» زائدة من التساخ ، و هو محمد بن خالد البرقي المشهور .

٥ - الضمير راجع إلى الحسين بن سعيد ظاهراً ، و يحتمل محمد بن خالد البرقي .

عن أبي جعفر «قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام<sup>(١)</sup>: أيكراه الجماع في ساعة من - الساعات؟ فقال: نعم؛ يكره في الليلة التي ينكسف فيها القمر، واليوم الذي تنكسف فيه الشمس، وفي بين غروب الشمس إلى أن يغيب الشفق<sup>(٢)</sup>، و من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، وفي الرّيح السوداء والحمراء والصفراء، والزلزلة، ولقد بات رسول الله ﷺ عند بعض النساء فانكسف القمر في تلك الليلة فلم يكن منه فيها شيء، فقالت له زوجته: يا رسول الله بأبي أنت و أمي أكلُّ هذا للبغض<sup>(٣)</sup>؟ فقال: وَحِكِّ هَذَا الْحَادِثُ فِي السَّاءِ فَكَرِهْتُ أَنْ أْتَلِدَّ فَأَدْخُلُ فِي شَيْءٍ، وَ لَقَدْ عَيَّرَ اللَّهُ قَوْمًا فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «وَ إِنْ يَرَوْا كِشْفًا مِنْ آسَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ<sup>(٤)</sup>»، وَ أَيْمُ اللَّهِ لَا يَجَامِعُ فِي هَذِهِ السَّاعَاتِ<sup>(\*)</sup> الَّتِي وَصَفْتَ فِيرِزْقٍ مِنْ جَمَاعِهِ وَ لَدَأَ وَ قَدْ سَمِعَ هَذَا الْحَدِيثَ فِيرَى مَا يُحِبُّ».

ص ٦٠٠ ﴿١٥﴾ - محمد بن يعقوب، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن - محمد بن خالد، عن بكر بن صالح، عن سليمان بن جعفر الجعفري، عن أبي الحسن<sup>(٥)</sup> «قال: من أتى أهله في محاق الشهر فليسلم بسقط الولد».

س ٦٠١ ﴿١٦﴾ - وعنه<sup>(٥)</sup>؛ عن أبيه، عن ذكره - عن أبي الحسن موسى، عن أبيه، عن جده<sup>(٦)</sup> «قال: إن فيما أوصى به رسول الله ﷺ علياً<sup>(٧)</sup> قال: يا علي لا تجامع أهلك في أول ليلة من الهلال، و لا في ليلة التصف، و لا في آخر ليلة، فإنه يتخوف على ولده من فعل ذلك الخبل<sup>(٨)</sup>، فقال علي<sup>(٩)</sup>: و لم ذلك يا رسول الله؟ فقال: إن الجن يكثرون غشيان نسائهم في أول ليلة من - الهلال و ليلة التصف و في آخر ليلة، أما رأيت المجنون يصرع في أول الشهر و

١ - الظاهر زيادة جملة «قلت: لأبي عبدالله<sup>(١٠)</sup>»، و في الفقيه: «عن أبي أيوب الخزاز، عن عمرو بن عثمان، عن أبي جعفر<sup>(١١)</sup> قال: سألته أيكراه الجماع - إلخ». و يحظر بالبال أن المراد بأبي جعفر محمد بن مسلم الثقفي.

٢ - المراد الحمرة المغربية.

٣ - كذا، و الظاهر كونه تحريف «أ كان هذا للبغض».

٤ - الطور: ٤٤.

٥ - يظهر من الكافي أن الضمير راجع إلى أحمد بن محمد البرقي، و السند في الكافي معلق.

٦ - الخبل - بالتحريك -: الجنون. \* - في الفقيه: «لا يجامع أحد في هذه الساعات».

في وسطه وفي آخره؟!».

ص ٦٠٢ ﴿١٧ - وعنه<sup>(١)</sup>، عن عِدَّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن صفوان، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: يكره للرجل إذا قدم من سفره أن يطرق أهله ليلاً حتى يُصبح»<sup>(٢)</sup>.

ص ٦٠٣ ﴿١٨ - وسأل محمد بن العيص أبا عبدالله عليه السلام «فقال: أجامع و أنا عريان؟ قال: لا، ولا مستقبل القبلة ولا مستدبرها، وقال علي عليه السلام: لا تجامع في السفينة، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: يكره أن يغشى الرجل المرأة وقد احتلم حتى يغتسل من احتلامه الذي رأى، فإن فعل و خرج الولد مجنوناً فلا يلوم من إلا نفسه».

ص ٦٠٤ ﴿١٩ - و«سأل صفوان بن يحيى أبا الحسن الرضا عليه السلام عن رجل يكون عنده المرأة الشابة فيمسك عنها الأشهر والسنة لا يقربها ليس يريد- الإضرار بها، يكون لهم مصيبة أيكون في ذلك آتماً؟ قال: إذا تركها أربعة أشهر كان آتماً بعد ذلك».

ص ٦٠٥ ﴿٢٠ - محمد بن يعقوب، عن عِدَّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمد الأشعري، عن ابن القداح، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إذا جامع أحدكم فلا يأتين كما يأتي الطير ليكث و ليلث»، قال بعضهم<sup>(٣)</sup>: «وليلث».

ص ٦٠٦ ﴿٢١ - وعنه، عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن- الوشاء، عن إبراهيم بن أبي بكر النخاس<sup>(٤)</sup>، عن موسى بن بكر، عن أبي الحسن عليه السلام «في رجل يجامع فيقع عنه ثوبه، قال: لا بأس».

١ - الضمير راجع إلى الكليني . ٢ - في النهاية الأثرية: فيه «نهى المسافر أن يأتي أهله طروقاً» أي ليلاً، و كل آتٍ بالليل طارق، و قيل: أصل الطروق من الطزق، و هو الذق، و سمي الآتي بالليل طارقاً لحاجته إلى دق الباب - انتهى، و المراد هنا ظاهراً الدخول بالكنية .

٣ - أي قال بعض الزواة عن أبي عبدالله عليه السلام، أو عن ابن القداح عنه عليه السلام، و في بعض النسخ: «وليلث». ٤ - في بعض النسخ: «التجاشي»، و الوشاء هو الحسن بن علي

ص ٦٠٧ ﴿٢٢﴾ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن إسماعيل بن همام، عن علي بن جعفر «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يقبل قبل المرأة، قال: لا بأس».

٤٤ ﴿٦٠٨﴾ ٢٣ - وعنه، عن علي بن بُندار، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن أحمد بن النضر، عن محمد بن مسكين الحنطاط، عن أبي حمزة «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام أينظر الرجل في فرج امرأته وهو يجامعها؟ قال: لا بأس» (١).

ح ٦٠٩ ﴿٢٤﴾ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير - عن رجل - عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام «في الرجل ينظر إلى امرأته وهي عُرْيَانة، قال: لا بأس بذلك، وهل اللذة إلا ذاك».

ص ٦١٠ ﴿٢٥﴾ - وعنه، عن علي بن محمد، عن ابن بُندار (٢)، عن أحمد ابن أبي عبدالله، عن أبيه، عن عبدالله بن القاسم، عن عبدالله بن سنان «قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: اتقوا الكلام عند التقاء الحنطتين فإنه يورث الخرس» (٣).

٤١٣ ٤١٣ ﴿٦١١﴾ ٢٦ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أحمد، عن أبان، عن مسمع بن عبد الملك «قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: لا يجامع المختضب، قلت: جعلت فداك لم لا يجامع المختضب؟ قال: لأنه مختصر» (٤).

ص ٦١٢ ﴿٢٧﴾ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن القاسم بن محمد الجوهري، عن إسحاق بن إبراهيم، عن أبي أيوب، عن

١ - حمل على الجواز فلا ينافي الكراهة كما هو المشهور، ونقل عن ابن حمزة أنه عد ذلك من المحرمات. (ملذ) ٢ - في الكافي: «علي بن محمد بن بندار» وهو الصواب.

٣ - أي خرس الولد على ما صرح به الأخبار، ويمكن أن يكون سبباً لخرس المتكلم أيضاً، كما هو أظهر احتمالي هذا الخبر، وكذا الكلام فيما سيجين من العمى (ملذ) أقول: الخرس: انعقاد اللسان عن الكلام، لم يسمع له صوت.

٤ - لعل المعنى أنه مختصر من الفسل، أو عن الالتذاذ بالقبلة ونحوها التي هي من مقدمات الجماع، وقيل: يحتمل إعجام الصاد بمعنى حضور الملائكة والجن. (المرأة) وفي بعض النسخ: «جعلت فداك لا يجامع المختضب؟ قال: لا».

أبي راشد<sup>(١)</sup>، عن أبيه « قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا يجامع الرجل امرأته و لا جاريتها و في البيت صبي ، فإن ذلك مما يورث الرنا »<sup>(٢)</sup> .  
 نق ﴿٦١٣﴾ ٢٨ - الحسين بن سعيد ، عن الحسن ، عن زُرْعَةَ ، عن سَمَاعَةَ  
 « قال : سألته عن الرجل ينظر في فرج المرأة و هو يجامعها ؟ قال : لا بأس به إلا أنه يورث العمى [في الولد] » .

نق ﴿٦١٤﴾ ٢٩ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن أسباط ، عن محمد ابن حمران ، عن عبد الله بن أبي يعفور « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي المرأة في دُبُرِها ، قال : لا بأس إذا رَضِيَتْ ، قلت : فأين قول الله عزَّ و جل : « فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكَ اللَّهُ »<sup>(٣)</sup> ؟ قال : هذا في طلب الولد ؛ فاطلبوا الولدَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكَ اللَّهُ ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : « نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ »<sup>(٤)</sup> .

س ﴿٦١٥﴾ ٣٠ - الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن حفص بن سُوْقَةَ - عَمَّنْ أَخْبَرَهُ - « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يأتي أهله مِنْ خَلْفِهَا ؟ قال : هو أحد المأتين فيه الغسل » .

س ﴿٦١٦﴾ ٣١ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن موسى بن عبد الملك ؛  
 والحسين بن علي بن يقطين ؛ و موسى بن عبد الملك - عن رجل - « قال : سألت  
 ١٤ أبا الحسن الرضا عليه السلام عن إتيان الرجل المرأة مِنْ خَلْفِهَا ، فقال : أحلتها آيةٌ مِنْ كتاب الله عزَّ و جل ؛ قول لوط : « هؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَظْهَرُ لَكُمْ »<sup>(٥)</sup> و قد علم أنَّهم

١ - في بعض النسخ و في الكافي : «ابن راشد» ، و ليس في الكافي : «عن أبي أيوب» ، و رواه الصدوق (ره) في علل الشرائع باب ٢٦٧ بإسناده : «عن القاسم بن محمد الجوهري ، عن إسحاق بن إبراهيم ، عن حنان بن سدير ، عن أبيه قال : سمعت - إلخ» ، و ليس في كتب الرجال عنوان «ابن راشد» أو «أبي راشد» ، و الظاهر تصحيف «ابن سدير» ب«ابن راشد» أو «أبي راشد» .  
 ٢ - أي يصير الولد زانياً . ٣ - البقرة : ٢٢٢ .

٤ - البقرة : ٢٢٣ . راجع بيان ذلك مفصلاً زبدة البيان للمحقق الأردبيلي (ره) «التوابع الزايع في أشياء من توابع التكااح الآية السادسة» . ٥ - هود : ٧٨ .

لا يُريدون الفَرَجَ».

صح **﴿٦١٧﴾** ٣٢ - وعنه، عن مُعَمَّر بن خَلَاد «قال: قال أبو الحسن عليه السلام: أي شيء يقولون في إتيان النساء في أعجازهن؟ قلت: إنّه بلغني أنّ أهل المدينة<sup>(١)</sup> لا يرون به بأساً، فقال: إنّ اليهود كانت تقول: إذا أتى الرَّجُل المرءة من خلفها خرج الولد أخْوَل، فأنزل الله عزّ وجلّ: «يساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم»، من خلف أو قدام؛ خلافاً لقول اليهود، ولم يعن في أدبارهن»<sup>(٢)</sup>.

صح **﴿٦١٨﴾** ٣٣ - وعنه، عن ابن فضال، عن الحسن بن الجهم، عن حماد ابن عثمان «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام - أو أخبرني من سأله - عن رجل يأتي - المرءة في ذلك الموضع - وفي البيت جماعة -، فقال لي - ورفع صوته - : قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من كلف مملوكه ما لا يطيق فيلعبه<sup>(٣)</sup>، ثمّ نظر في وجوه أهل البيت ثمّ أصغى إليّ فقال: لا بأس به»<sup>(٤)</sup>.

صح **﴿٦١٩﴾** ٣٤ - وعنه، عن معاوية بن حُكَيْم، عن أحمد بن محمد<sup>(٥)</sup>، عن حماد بن عثمان، عن عبد الله بن أبي يعفور «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي المرءة في دُبُرِها، قال: لا بأس به».

صح **﴿٦٢٠﴾** ٣٥ - وعنه، عن عليّ بن الحكم «قال: سمعت صفوان يقول: قلت للرضا عليه السلام: إنّ رجلاً من مواليك أمرني أن أسالك عن مسألة

١ - سيأتي الخبر في الزيادات تحت رقم ٤٨ وفيه: «أنّه بلغني أنّ أهل الكتاب».

٢ - ذهب أكثر الأصحاب كالشّرخين والمرضي وأتباعهم إلى جواز الوطء في دبر المرءة و يدلّ عليه - مضافاً إلى الأصل و إطلاق الآية الشريفة - روايات كثيرة، و نقل عن ابن بابويه و ابن حمزة القول بالتحريم استناداً إلى أخبار ضعيفة و لو صحّ سندها لوجب حملها على التقية، لأنّ أكثر العامة منعوا ذلك، مع أنّ مالكا نقل عنه أنّه قال: ما أدركت أحداً اقتدى به في ديني يشكّ في أنّ وطء دبر المرءة حلال ثمّ قرء: «يساؤكم حرث لكم»، ويمكن حمل التهيي على الكراهة أيضاً توفيقاً بين الأدلّة. (ملذ)

٣ - في بعض النسخ: «فليعبه»، و في بعضها: «فليعبه»، و لعن الصواب «فليعبه».

٤ - «أصغى إليّ» أي أمال وجهه إليّ، و أصل الإصغاء الإمالة. (ملذ)

٥ - يعني ابن أبي نصر البزنطي.

فَهَا بَكَ<sup>(١)</sup>، وَاسْتَحْيَا مِنْكَ أَنْ يَسْأَلَكَ، قَالَ: مَا هِيَ؟ قَالَ: قُلْتُ: الرَّجُلُ يَأْتِي  
 أَمْرَةً فِي دُبْرِهَا؟ قَالَ: نَعَمْ ذَلِكَ لَهُ، قُلْتُ: فَأَنْتَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَا؛ إِنَّا لَا  
 نَفْعَلُ ذَلِكَ».

سـ ﴿٦٢١﴾ ٣٦ - فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ -  
 مُوسَى، عَنِ يُونُسَ؛ أَوْ غَيْرِهِ، عَنِ هَاشِمِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنِ سَدِيدِ «قَالَ: سَمِعْتُ  
 أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَحَاشِ التَّسَاءِ عَلَى أُمَّتِي حَرَامٌ»<sup>(٢)</sup>.  
 سـ ﴿٦٢٢﴾ ٣٧ - وَعَنْهُ، بِالْإِسْنَادِ عَنْ هَاشِمٍ؛ وَابْنِ بَكِيرٍ، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ «قَالَ هَاشِمٌ: لَا تَفْرِي<sup>(٣)</sup> وَلَا تَفْرَثُ، وَابْنُ بَكِيرٍ قَالَ: لَا تَفْرَثُ أَيُّ لَا تَأْتِي  
 مِنْ غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ».

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: هَذَانِ الْخَبْرَانِ لَا تَقَابِلُ بَيْنَهُمَا الْأَخْبَارُ الْكَثِيرَةُ الَّتِي قَدَّمَانَهَا  
 عَلَى أَنَّهُمَا مَعَ كَوْنِهَا شَادِّينَ مُنْقَطِعِي الْإِسْنَادِ<sup>(٤)</sup> مُرْسَلِينَ، وَ مَا هَذَا حَكْمُهُ لَا  
 يَعْزُضُ بِهِ الْأَحَادِيثُ الْمُسْنَدَةُ، وَلَوْ سَلِمَ مِنْ ذَلِكَ لَكَانَ مَحْمُولاً عَلَى صَرْبٍ مِنْ  
 الْكِرَاهِيَةِ لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَرَاماً فَهُوَ مَكْرُوهٌ، الْأَوَّلَى تَرْكُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ.  
 يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ:

رَبْعٌ ﴿٦٢٣﴾ ٣٨ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْبَرَقِيِّ - يَرْفَعُهُ - عَنِ ابْنِ أَبِي -  
 يَعْقُورٍ «قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ إِتْيَانِ التَّسَاءِ فِي أَعْجَازِهِنَّ؟ فَقَالَ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ؛ وَ مَا

١ - هَاتِبُهُ يَهَابُهُ: وَقَرَّهُ وَعَقَّمَهُ. (أَقْرَبُ الْمَوَارِدِ)

٢ - الْخَبْرُ فِي الْفَقِيهِ: «مَحَاشِ نِسَاءِ أُمَّتِي عَلَى رِجَالِ أُمَّتِي حَرَامٌ»، وَ فِي التَّهَابِيَةِ: فِيهِ «نَهَى  
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَتَوَقَّى التَّسَاءَ فِي مَحَاشِيهِنَّ» هِيَ جَمْعُ مَحْشَةٍ، وَ هِيَ الدَّرْبُ. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَ  
 يُقَالُ أَيْضاً بِالسُّنَنِ الْمَهْمَلَةِ، كُنِيَ بِالْمَحَاشِ عَنْ الْأَدْبَارِ، كَمَا يُكْتَبُ بِالْحُشُوشِ عَنْ مَوَاضِعِ الْغَائِطِ،  
 وَ مِنْهُ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ «مَحَاشِ التَّسَاءِ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ»، وَ مِنْهُ حَدِيثُ جَابِرٍ «نَهَى عَنْ إِتْيَانِ  
 التَّسَاءِ فِي حُشُوشِيهِنَّ» أَيِ أَدْبَارِهِنَّ - انْتَهَى.

٣ - بِالْفَاءِ مِنَ الْفَرِيِّ بِمَعْنَى الْخُرْقِ، أَيِ لَا تَقْطَعْ دُبْرَهَا. وَ فِي بَعْضِ التَّسَخِ «لَا تَعْرَى» أَيِ  
 لَا تَفْعَلْ بِهَا مَا يَبْصُرُهَا مَفْضُوحَةً، وَ الظَّاهِرُ تَصْحِيفُهُ، وَ قَوْلُهُ: «وَلَا تَفْرَثُ» مِنْ الْفَرْتِ بِمَعْنَى  
 الْغَائِطِ أَيِ لَا تَتَوَقَّى مَحَلَّ غَائِطِهَا.

٤ - كَذَا فِي التَّسَخِ، وَالضُّوَابُ: «مَنْقَطَعُ الْإِسْنَادِ». (مِلْدُ)



أحِبُّ أَنْ تَفْعَلَهُ» .

والخبر الَّذِي قَدَّمْنَاهُ أَيْضاً عَنْ الرَّضَا عليه السلام ، وَقَوْلُهُ : «إِنَّا لَا نَفْعَلُ ذَلِكَ» دَالٌّ عَلَى كَرَاهِيَّتِهِ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرَانِ وَرِدَا مُورَدَ التَّقْيَةِ لِأَنَّ هَذَا لَا يُوَافِقُنَا عَلَيْهِ مِنَ الْعَامَّةِ غَيْرِ مَالِكٍ فَحَسَبَ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَا وَرِدَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ .

ثُمَّ **﴿٦٢٤﴾** ٣٩ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْعَزْلِ ، فَقَالَ : ذَلِكَ إِلَى الرَّجُلِ » <sup>١</sup> .

ثُمَّ **﴿٦٢٥﴾** ٤٠ - وَعَنْهُ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَاصِمِيِّ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ ، عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام « قَالَ : لَا بَأْسَ بِالْعَزْلِ عَنِ الْمَرْءَةِ الْحُرَّةِ إِنْ أَحَبَّ صَاحِبُهَا وَإِنْ كَرِهَتْ ، فَلَيْسَ لَهَا مِنْ الْأَمْرِ شَيْءٌ » .

صَح **﴿٦٢٦﴾** ٤١ - مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ مَجُوبٍ ، عَنْ - الْعَلَاءِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْعَزْلِ ، فَقَالَ : ذَلِكَ إِلَى الرَّجُلِ يَصْرِفُهُ حَيْثُ شَاءَ » .

عَمَّهُ **﴿٦٢٧﴾** ٤٢ - وَعَنْهُ <sup>(٢)</sup> ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ ، عَنْ صَفْوَانَ ؛ وَابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَدَّادِ <sup>(٣)</sup> ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قَالَ : كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام لَا يَرَى بِالْعَزْلِ بَأْساً ، يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ : « وَإِذْ

١ - فِي جَوَازِ الْعَزْلِ عَنِ الزَّوْجَةِ الْحُرَّةِ الدَّائِمَةِ بغيرِ إِذْنِهَا اخْتِلافٌ ، مذهبُ الْأَكْثَرِ إِلَى الْكِرَاهَةِ ، وَنَقَلَ عَنْ بَعْضِهِمْ كَابِنِ حِمْرَةَ الْحَرَمَةَ ، وَهُوَ ظَاهِرُ اخْتِيَارِ الْمُفِيدِ عَلَيْهِ الرَّحْمَةَ .

٢ - الضَّمِيرُ فِي «عَنْهُ» رَاجِعٌ إِلَى الْكَلْبِيِّ (رِه) وَإِنْ تَوَسَّطَ الْخَيْرُ الْمَاضِي ، لِأَنَّهُ مَعْلُوقٌ .

٣ - كَذَا فِي الْكَافِي أَيْضاً ، وَالظَّاهِرُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَدَّادُ ، وَهُوَ كِنْيَةُ لِأَيُّوبَ بْنِ عَطِيَّةِ الثَّقَفِيِّ يَكُونُ الْخَيْرَ صَحِيحاً . (المولى المجلسي رحمه الله) أقول : قال التجاشي (رِه) في أيوب بن نوح : «له كتاب يرويه جماعة ، منهم صفوان بن يحيى» . و ما في بعض النسخ و في الكافي : «عن صفوان ، عن ابن أبي عمير» سهو من التساخ ، والضواب ما في المتن .

أَخَذَ رَتِّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتِهِمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ (١) « فكل شيء أخذ منه الميثاق (٢) فهو خارج ، وإن كان على صخرة صماء (٣) » .

ص ٤٣ ﴿٦٢٨﴾ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد ابن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام « أنه سئل عن العزل فقال: أما الأمة فلا بأس ، وأما - الحرة فإني أكره ذلك إلا أن يشترط عليها حين يتروجها » .

ص ٤٤ ﴿٦٢٩﴾ - وعنه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد بن - مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام مثل ذلك ، و قال في حديثه (٤) : « إلا أن ترضى ، أو [أن] يشترط ذلك عليها حين يتروجها » .

↑  
٤١٧

ص ٤٥ ﴿٦٣٠﴾ - وعنه ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكيناني « فقال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل : « لا تضارَّ والدةٌ بولدها ولا مولودٌ له بولديه (٥) » ، قال : كانت المراضع ما تدفع (٦) إحداهنَّ الرَّجُلَ إذا أراد - الرَّجُلَ الجماع ، فتقول : لا أدعُك ، إني أخاف أن أحبل فأقتل ولدي هذا الذي أَرْضَعُهُ ، و كان الرَّجُلُ تدعوه امرأته فيقول : إني أخاف أن أجامعك فأقتل ولدي فيدعها ولا يجامعها ، فهى الله عز وجل عن ذلك أن يضارَّ الرَّجُلُ المرءة والمرءة الرَّجُلُ » (٧) .

١ - الأعراف : ١٧٢ . و قوله تعالى : « ذُرِّيَّتِهِمْ » بصيغة الجمع ، هذا قراءة جميع القراء إلا ابن كثير وأهل الكوفة ، فإنهم قرؤوا : « ذُرِّيَّتِهِمْ » على التوحيد .

٢ - يعني النفوس . ٣ - في القاموس : صخرة صماء : ضلِّبَ مُصَمَّتٌ .

٤ - لعلَّ القائل الحسين بن سعيد ، و في بعض النسخ : « و قال في حديث » فلا يبعد تصحيحه كما هو الشائع . ٥ - البقرة : ٢٣٣ . ٦ - « ما » زائدة ، أو موصولة .

٧ - قال الفاضل الأردبيلي - طاب ثراه - : « لا تضارَّ » يحتمل البناء للفاعل والمفعول ، أي لا تضارَّ والدة زوجها بسبب ولدها ، و هو أن تعتقه به و تطلب منه ما ليس بمعروف و عدل من الرزق والكسوة ، و أن تشغل قلبه في شأن الولد ، و أن تقول بعد ما ألَّها الولد : أطلب له ظئراً و ما أشبه ذلك ، مثل أن تترك إرضاع الولد فيمرض الولد أو يموت في يد الأجنبية ، أو لم تفعل ما وجب عليها بعد الإجارة بحيث يحصل الضرر للولد فيضرَّ الوالد بسببه . و لا يضارَّ -

ص ٦٣١ ﴿٤٦﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن سيف ابن عميرة ، عن أبي مريم الأنصاري<sup>(١)</sup> « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قال : يوم آتي فلانة أطلب ولدها - فهي حُرّة بعد أن يأتيها - ، أله أن يأتيها ولا ينزل فيها ؟ فقال : إذا أتاها فقد طلب ولدها »<sup>(٢)</sup>.

ص ٦٣٢ ﴿٤٧﴾ - محمد بن يعقوب ، عن الحسين بن محمد ، عن المعلّى بن - محمد ، عن الحسن بن عليّ الوشاء ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام « قال : سمعته يقول في التزويج قال : إن من السنة التزويج بالليل ، لأن الله عزّ وجلّ جعل الليل سكناً ، والتساء إتهاناً سكن ».

ص ٦٣٣ ﴿٤٨﴾ - وعنه ، عن عليّ ، عن أبيه ، عن التوفليّ ، عن السكونيّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : زفوا عرائسكم ليلاً وأطعموا ضحى ».

نق ٦٣٤ ﴿٤٩﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير ، عن إسحاق ابن عمار<sup>٤٨</sup> « قال : قلت لأبي إبراهيم عليه السلام : الرجل يكون معه أهله في السفر ولا يجد الماء يأتي أهله ؟ قال : ما أحب أن يفعل ذلك إلا أن يخاف على نفسه ».

ص ٦٣٥ ﴿٥٠﴾ - عنه ، عن عليّ بن أحمد بن أشيم ، عن صفوان بن يحيى « قال : سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يكون عنده المرأة الشابة فيمسك عنها - الأشهر والسنة لا يقربها ، ليس يريد الإضرار بها يكون لهم مصيبة يكون في ذلك آتماً ؟ قال : إذا تر كها أربعة أشهر كان آتماً بعد ذلك إلا أن يكون ياذنها »<sup>(٣)</sup>.

← المولود له أيضاً امرءة بسبب ولده ، بأن يمنعها شيئاً مما وجب عليه من رزقها و كسوتها ، أو يأخذها منها و هي تريد الإرضاع فتتضرر بمفارقة الولد و نحوه ولا يكرهها عليه إذا لم ترده فتتضرر بالإكراه - انتهى .

١ - هو عبدالغفار بن القاسم الأنصاري الكوفي ، روى عن الصادق عليه السلام .

٢ - لعل هذا محمولٌ على التذرر لا العتق بالشرط ، و يدلُّ ظاهراً على حقوق الولد مع العزل أيضاً ، و ينبغي حمله على ما إذا لم يكن في وقت القول مقصوده العزل . (ملد) أقول : سيأتي الخبر بعينه في الزيادات (المجلد الثامن) تحت رقم ٥٧ .

٣ - تقدّم الخبر بلفظه تحت رقم ١٩ من الباب . و فيه : «أيكون في ذلك آتماً» .

## ﴿ ١٦ - باب القسمة للأزواج ﴾

٤٤ ﴿٦٣٦﴾ ١ - الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن -  
 مُسْكَانَ، عن الحسن بن زياد «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: تزوج الحرّة  
 على الأمة ولا تزوج الأمة على الحرّة، ولا التصرائية ولا اليهودية على المسلمة،  
 فمن فعل ذلك فيكاحه باطل». قال: و سألته عن الرّجل يكون له المرءتان و  
 إحداهما أحبُّ إليه من الأخرى أله أن يفضلها بشيء؟ قال: نعم؛ له أن يأتيها  
 ثلاث ليالٍ والأخرى ليلة، لأنّ له أن يتزوّج أربع نِسوة؛ فليُتَيِّه يجعلها حيث  
 شاء، قلت: فيكون عنده المرءة فيتزوّج جارية بكرةً، قال: فليفضلها حين  
 يدخل بها بثلاث ليال، وللرّجل أن يُفَضِّل نساءه بعضهم على بعض ما لم يكن  
 أربعاً» (١).

٤١٩ نق ﴿٦٣٧﴾ ٢ - وعنه، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة بن مهران «قال:  
 سألته عن رجل كانت له امرأةٌ فيتزوّج عليها هل يجلُّ له أن يفضل واحدةً  
 على الأخرى، قال: يفضل المحدث حدثان عرسها (٢) ثلاثة أيام إذا كانت بكرةً،  
 ثم يُسوِّي بينهما بطيبة نفس إحداهما للأخرى» (٣).

صح ﴿٦٣٨﴾ ٣ - وعنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي -  
 عبد الله عليه السلام «قال: سئل عن الرّجل يكون عنده امرءتان إحداهما أحبُّ إليه  
 من الأخرى، أله أن يفضل إحداهما على الأخرى؟ قال: نعم يفضل بعضهن على  
 بعض ما لم يكن أربعاً، و قال: إذا تزوّج الرّجل بكرةً و عنده ثيب، فله أن

١ - في شرح المختصر: هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب و ظاهرهم أنه موضع  
 وفاق، والأخبار في ذلك مختلفة. والحسن بن زياد هو الضيق، و حاله مجهول.

٢ - في بعض النسخ: «حدثين عرسها»، و في بعضها: «حين عرسها» و هو أصوب، و  
 حدثان الأمر أوله. كما في القاموس.

٣ - كأنه سقطت لفظة «إلا»، أي: إلا أن تهب إحداهما للأخرى.

يفضّل البكر بثلاثة أيّام».

ح ﴿٦٣٩﴾ ٤ - وعنه، عن النّضر بن سويد، عن محمد بن أبي حمزة، عن -  
الحضرمي<sup>(١)</sup>، عن محمد بن مسلم «قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل تزوج  
امرأةً و عنده امرأةٌ؟ قال: إذا كانت يكرأ فليبت عندها سبعاً، وإن كانت ثيباً  
فثلاثاً».

ولا ينافي هذا الخبر ما تقدّم من الأخبار، لأنّ الأخبار الأوّلة نعملها على  
أنّ المراد بها أن له أن يفضّل البكر بثلاثة أيّام وهو أفضل، ثم يرجع إلى التسوية،  
والخبر الأخير نعمله على الجواز دون التّخيير فإنّ من فعل ذلك لم يكن مأثوماً، و  
إن كان قد ترك الأفضل.

ح ﴿٦٤٠﴾ ٥ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن نوح  
ابن شعيب؛ ومحمد بن الحسن «قال: سألت ابن أبي العوّاء هشام بن الحكم فقال  
له: أليس الله حكيماً؟ قال: بلى؛ هو أحكم الحاكمين، قال: فأخبرني عن قوله  
عزّ وجلّ: «فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنٍ وَ ثَلَاثَ وَ رُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا  
تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً<sup>(٢)</sup>»، أليس هذا فرصاً؟ قال: بلى، قال: فأخبرني عن قوله: «و  
لَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ<sup>(٣)</sup>»، أيّ حكيماً  
يتكلّم بهذا<sup>(٤)</sup>!!؟ فلم يكن عنده جواب، فرحل إلى المدينة إلى أبي عبد الله عليه السلام  
فقال: يا هشام في غير وقت حجّ ولا عمرة؟! قال: نعم جعلت فداك لأمر  
همّني، إن ابن أبي العوّاء سألني عن مسألة لم يكن عندي فيها شيء، قال: وما  
هو؟ قال: فأخبره بالقصة، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: أما قوله: «فَانكِحُوا مَا طَابَ  
لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنٍ وَ ثَلَاثَ وَ رُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً» يعني في الثّفقة، و

٤٢٠

١ - المراد بالحضرمي الظاهر كونه ضحاك أبا مالك الحضرمي الكوفي الثّفقة، واحتمال كونه  
عبدالله بن محمد أبابكر الحضرمي بعيداً جداً، وفي بعض النسخ: «عن الحضرمي» بدل «الحضرمي»  
فيكون السند مجهولاً. ٢ - النساء: ٣. ٣ - النساء: ١٢٩.

٤ - ذيل الآية الأولى مع الآية الثانية ينتج حرمة ما زاد على الواحدة، و صدر الأولى يدل  
على الجواز تقريباً.

أما قوله: « وَ لَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَ لَوْ حَرَضْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ » يعني في المودّة، قال: فلما قديم عليه هشام بهذا الجواب فأخبره قال: والله ما هذا من عنديك!».

فق ﴿٦٤١﴾ ٦ - علي بن الحسن، عن عبدالرحمن بن أبي نجران؛ و سيني ابن محمد، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال: « قضى<sup>(١)</sup> في رجل نكح أمة ثم وجد طولاً - يعني استغناء - و لم يشته أن يطلق - الأمة، نفيس فيها<sup>(٢)</sup>، فقضى أن الحرّة تنكح على الأمة و لا تنكح الأمة على الحرّة إذا كانت الحرّة أولها عنده، و إذا كانت الأمة عنده قبل نكاح الحرّة على الأمة قسم للحرّة [الهلثين من ماله و نفسه - يعني نفقته -، و للإمة الثلث من ماله و نفسه] ».

فق ﴿٦٤٢﴾ ٧ - و عنه، عن العباس بن عامر، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يتزوج - الأمة على الحرّة؟ قال: لا يتزوج الأمة على الحرّة، و يتزوج الحرّة على الأمة، و للحرّة ليلتان و للأمة ليلة.

صع ﴿٦٤٣﴾ ٨ - الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن العلاء، عن محمد بن - مسلم، عن أحدهما عليه السلام قال: سألته عن الرجل يتزوج المملوكة على الحرّة؟ قال: لا، فإذا كانت تحته امرأة مملوكة فتزوج عليها حرّة قسم للحرّة ميثي ما يقسم للمملوكة. قال محمد<sup>(٣)</sup>: و سألته عن الرجل يتزوج المملوكة؟ قال: لا بأس إذا اضطرّ إليها.

صع ﴿٦٤٤﴾ ٩ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن عبدالملك

١ - يعني: قضى علي عليه السلام، و كأن لفظ «علي عليه السلام» سقط من الناقل، لأن محمد بن قيس يروي أقضية أمير المؤمنين عن الباقر عليه السلام.

٢ - أي رغب فيها، و في القاموس: «شيء نفيس و متفوس و متفوس و متفوس - كمنخرج - : يتناقش فيه، و نفيس به - كفرح - : ضرن». و قيل: نفّس على صيغة الأمر من التنفيس، أي فرج عني غمي في تلك المسألة.

٣ - يعني ابن مسلم الثقفي.

ابن عتبة الهاشمي « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ امْرَأَتَانِ يَرِيدُ أَنْ يُؤْتِرَ إِحْدِيَهُمَا بِالْكَسْوَةِ وَالْعَطِيَّةِ أَصْلَحَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : لَا بَأْسَ بِذَلِكَ وَاجْتَهَدِ فِي الْعَدْلِ بَيْنَهُمَا » .

صح **﴿٦٤٥﴾** ١٠ - وعنه ، عن مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام هَلْ يَفْضَلُ الرَّجُلُ نِسَاءَهُ بَعْضَهُنَّ عَلَى بَعْضٍ ؟ قَالَ : لَا ، وَلَا بَأْسَ بِهِ فِي الْإِمَاءِ » .  
مجم **﴿٦٤٦﴾** ١١ - الحسن بن محبوب ، عن إبراهيم الكرخي « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ فَهُوَ يَبِيتُ عِنْدَ ثَلَاثٍ مِنْهُنَّ فِي لَيَالِيهِنَّ وَ يَمْتَسُهُنَّ ، فَإِذَا نَامَ عِنْدَ الرَّابِعَةِ فِي لَيْلَتِهَا لَمْ يَمْسَسْهَا ؛ فَهَلْ عَلَيْهِ فِي هَذَا إِثْمٌ ؟ فَقَالَ : إِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهَا فِي لَيْلَتِهَا وَيُظَلَّ عِنْدَهَا صَبِيحَتَهَا ، وَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُجَامِعَهَا إِذَا لَمْ يُرِدْ ذَلِكَ » <sup>(١)</sup> .

### ﴿١٧﴾ - باب التدليس في التكااح

﴿وما يُرَدُّ منه وما لا يُرَدُّ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿وَمَنْ تَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ فَوَجَدَهَا أَمَةً كَانَ لَهُ رَدُّهَا﴾ .

نق **﴿٦٤٧﴾** ١ - أبو عبدالله البرزقري قال : حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَمَاعَةَ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْوَلِيدِ ، عَنِ أَبِيهِ ، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً حُرَّةً فَوَجَدَهَا أَمَةً ، قَدْ دَلَسَتْ نَفْسَهَا ، قَالَ : إِنْ كَانَ الَّذِي زَوَّجَهَا إِيَّاهُ غَيْرَ مَوْلَاهَا فَإِنَّ نِكَاحَهُ فَاسِدٌ ، قُلْتُ : كَيْفَ يَصْنَعُ بِالْمَهْرِ الَّذِي أَخَذَتْ مِنْهُ ؟ قَالَ : إِنْ وَجَدَ مِمَّا أَعْطَاهَا شَيْئاً فَلْيَأْخُذْهُ ، وَإِنْ

٤٢٢

١ - يدل على وجوب القسمة بالليل لمن عنده أربع خرائر ، ولا خلاف في عدم وجوب المواقعة في نوبة كلِّ منهنَّ ، و أمَّا لزوم أن يظنَّ عندها في صبيحتها فحملوه على الاستحباب وإن كان العمل بمضمون الخبر أحوط ، و في المحكي عن ابن الجيند أنه أضاف إلى الليل القيلولة ، و ربما ظهر من كلام الشيخ في المبسوط وجوب الكون مع صاحبة الليلة نهاراً .

لم يجد فلا شيء له عليها، فإن كان زوجها وليها يرجع على وليها بما أخذته و لمواليها عليه إن كانت بكرًا عشرُ قيمة فَمَئِها، و إن كانت غير بكر فنصف عشر قيمتها بما استحلَّ مِنْ فَرَجِها، قال: و تَعْتَدَ عِدَّةَ الأمة، قلت: فإن جاءت بولدٍ منه؟ قال: الأولاد منه أحرارٌ إذا كان التكااح بغير إذن المولى»<sup>(١)</sup>.

و قد تكلمنا على هذا الخبر فيما مضى<sup>(٢)</sup> و بيتنا معنى قوله: «الأولاد منه أحرار» أي شيء المراد به، فلا وجه لإعادته هنا.

قال الشيخ - رحمه الله -: ﴿و من خطب إلى رجل بنتاً له مِنْ حُرَّةٍ فعقد له على بنت له مِنْ أمةٍ ثم علم بعد ذلك كان له رذها﴾.

ح ﴿٦٤٨﴾ ٢ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد ابن عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخطب إلى الرجل ابنته مِنْ مَهْبِرَة<sup>(٣)</sup> فأثاها بغيرها، قال: تزف إليه التي سميت له بمهر آخر مِنْ عند أبيها والمهر الأول للتي دخل بها».

ص ﴿٦٤٩﴾ ٣ - الحسين بن سعيد، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سماعة، عن عبد الحميد<sup>(٤)</sup>، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألته عن رجل خطب إلى رجل بنتاً له من مَهْبِرَة، فلما كانت ليلة دُخولها على زوجها أدخل عليه بنتاً له أخرى مِنْ أمةٍ، قال: تردُّ على أبيها و تردُّ إليه امرأته و يكون مهرها على أبيها»<sup>(٥)</sup>.

قال الشيخ - رحمه الله -: ﴿و تُرذُّ البَرِّصاءُ و العَمِياءُ و المَجْنونَةُ و المَجْدومَةُ و الرِّتقاءُ و المُفضاة<sup>(٦)</sup> و العَرَجاءُ، و المحدودة في الفجور﴾.

١ - تقدم الخبر مع بيانه من الأخبار الدخيلة، راجع ص ٤٠٤ تحت رقم ٥٧.

٢ - يعني في ص ٤٠٤ و ٤٠٥ من «باب العقود على الإمام».

٣ - أي من امرأة حرة، و المَهْبِرَة من النساء: الحرة.

٤ - يحتمل كونه ابن عواض الطائي الثقة، و يحتمل غيره، و الأول أظهر.

٥ - سيأتي الخبر تحت رقم ٤٤ عن محمد بن علي بن محبوب.

٦ - الرتقاء هي التي استمد مدخل الذكر من فرجها فلا يستطاع جماعها. و رتقت الجارية -



ح ﴿٦٥٠﴾ ٤ - روى الحسين بن سعيد، عن علي بن إسماعيل، عن ابن -  
أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إنهما يُرَدُّ التكااح من -  
البرص والجذام والجنون والعقل<sup>(١)</sup>».

صح ﴿٦٥١﴾ ٥ - الحسين بن سعيد، عن أحمد بن محمد، عن داود بن سرحان  
عن أبي عبد الله عليه السلام «في الرجل يتزوج المرأة فيؤتيها عمياء أو برصاء أو  
عرجاء؟ قال: تُرَدُّ على وليها ويكون المهر على وليها، وإن كان بها زمانة لا  
يرأها الرجل أُجيزَ شهادة النساء عليها»<sup>(٢)</sup>.

صح ﴿٦٥٢﴾ ٦ - وعنه، عن أحمد بن محمد، عن الفضل بن صالح، عن  
زيد الشحام، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: تُرَدُّ البرصاء والمجنونة والمجدومة، قلت:  
العوراء؟ قال: لا».

صح ﴿٦٥٣﴾ ٧ - وعنه، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سماعة، عن  
عبد الحميد، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: تُرَدُّ البرصاء  
والعمياء والعرجاء».

﴿فأما المحدودة فليس للرجل ردها﴾ \* روى ذلك:

صح ﴿٦٥٤﴾ ٨ - محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن سهل بن -  
زياد، عن أحمد بن محمد<sup>(٣)</sup>، عن رفاعة بن موسى «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام  
عن المحدود والمحدودة هل تُرَدُّ من التكااح؟ قال: لا. قال رفاعة: وسألته عن -

← والثاقه ورتقت الفتق رتقاً - من باب قتل - سدده فارتق. (المصباح) والمفضة هي التي صار  
سبيل حيضها وغانطها واحداً.

١ - العفل - بالتحريك - : لحم ينبت في قبل المرأة يمنع من وطئها، وقيل: هو ورم يكون  
بين مسلكها.

٢ - المشهور أن الإقعاد عيب وإن لم يذكره بعضهم، و يؤمى إليه هذا الخبر، إذ لا ريب  
في أن الإقعاد زمانة، وصحيحة أبي عبيدة الآتية تدل على الفسخ بالزمانة، واختلفوا في العرج،  
والمشهور أنه عيب، والبرصاء: هي المبتلى بالبرص، والبرص - محرّكة - : بياض يظهر في ظاهر  
البدن ويغور ويكون في بعض الأعضاء دون بعض، وربما كان في سائر الأعضاء حتى يصير  
لون البدن كله أبيض، وسيأتي الخبر تحت رقم ٤٣ من الباب. ٣ - يعني البرنظي.

البرصاء فقال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة تزوّجها وليّها وهي برصاء أن لها المتهر بما استحلّ من فرجها، وإنا المتهر على الذي تزوّجها، وإنا صار المتهر عليه لأنه دلّسها، ولو أن رجلاً تزوّج امرأة أو زوجاً رجلاً<sup>(١)</sup> لا يعرف دخيلة أمرها لم يكن عليه شيء و كان المتهر يأخذ منها<sup>(٢)</sup>.

ص ٦٥٥ ﴿٩﴾ - والذي رواه الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن أبان، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله<sup>(٣)</sup> «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوّج امرأة فعلم بعد ما تزوّجها أنها قد كانت زنت، قال: إن شاء تزوّجها أخذ الصّدق ممن تزوّجها و لها الصّدق بما استحلّ من فرجها، وإن شاء تركها<sup>(٤)</sup>، قال: وتُرذّ - المرأة من العقّل والبرص والجذام والجنون، فأما ما سوي ذلك فلا».

فليس هذا الخبر منافياً لما قدّمناه، لأنه إننا قال: إذا علم أنها كانت قد زنت كان له الرجوع على وليّتها بالصّدق، ولم يقل: إن له ردّها، وليس يمتنع أن يكون له استرجاع الصّدق وإن لم يكن له ردّ العقد، لأن أحد الحكيمين منفصل من الآخر، فأما قوله: «فأما ما سوي ذلك فلا» يدلّ على ما ذكرناه من أنه لا يكون له ردّ بمجرد الفسق، وليس ينافي أيضاً ما قدّمناه من أن له ردّ العرجاء والمفضاة والعَمِيَاء لأن هذه الأربعة الأشياء ممّا له الردّ على كلّ حال، وهذه الثلاثة الأشياء الأخر وإن كان له الردّ منها فالأفضل له إمساكهنّ ولا يرُدُّهنّ

١ - في بعض النسخ: «زوّجها رجلاً» وهو تصحيف، وفي الكافي مثل ما في المتن.

٢ - قال في التّافع: «إذا فسخ الزوج قبل الدّخول فلا مهر ظاهر لها، ولو فسخ بعده فلها المستسى ويرجع به الزوج على المدّلس». وقال السيّد: الظاهر أن هذه الأحكام متفق عليها بين الأصحاب.

٣ - روى الخبر الكليني - رحمه الله - بلفظه و بسنده «عن معاوية بن وهب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام - الخ»، و يأتي في الزيّادات تحت رقم ٤ عنه.

٤ - أي تركها على التّكاح ولم يفسخ، أي لا يجب عليه الفسخ، أو المعنى: فسخ نكاحها، والأوّل أظهر، والقول باسترجاع المهر بدون الفسخ لا يخلو من بعد، ولعلّ الشيخ حمل قوله: «تركها» على أن المراد ترك صداقتها، أو تركها بطلاق. (ملذ) وتقدّم الخبر إلى هنا مع بيان له، راجع ص ٤٦٩ تحت رقم ٣٥ من «باب اختيار الأزواج».

منها ، فأما المُفضاة فالذي يدلُّ على أنَّ لِلرَّجُلِ رَدُّهَا ما رواه :

مع ﴿٦٥٦﴾ ١٠ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ . وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِئَابٍ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام « فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ وَلِيِّهَا فَوَجَدَهَا عَيْباً بَعْدَ مَا دَخَلَ بِهَا ، قَالَ : فَقَالَ : إِذَا دَلَسْتَ الْعُقْلَاءَ نَفْسَهَا وَالْبَرِّصَاءَ وَالْمَجْنُونَةَ وَالْمُفْضَاةَ وَ مَا كَانَ بِهَا مِنْ زَمَانَةٍ ظَاهِرَةً ، فَإِنَّهَا تُرَدُّ عَلَى أَهْلِهَا مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ وَ يَأْخُذُ الزَّوْجُ الْمَهْرَ مِنْ وَلِيِّهَا الَّذِي كَانَ دَلَسَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَلِيِّهَا عِلْمٌ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَ تُرَدُّ إِلَى أَهْلِهَا ، قَالَ : وَ إِنْ أَصَابَ - الزَّوْجُ شَيْئاً مِمَّا أَخَذَتْ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ ، وَ إِنْ لَمْ يَصِبْ شَيْئاً فَلَا شَيْءَ لَهُ ، قَالَ : وَ تَعْتَدُ مِنْهُ عِدَّةُ الْمَطْلُوقَةِ إِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا ، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا فَلَا عِدَّةَ لَهُ ، وَ لَا مَهْرَ لَهَا » (١) .

↑  
٤٢٥

فق ﴿٦٥٧﴾ ١١ - فأما ما رواه مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْحُرَّازِ ، عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ جَعْفَرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَلِيِّ عليه السلام « فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَوَجَدَهَا بَرِّصَاءً أَوْ جَذْمَاءً ، قَالَ : إِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَ لَمْ يَبَيِّنْ لَهُ فَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ وَ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ ، وَ لَا صِدَاقَ لَهَا ، وَ إِذَا دَخَلَ

١ - قال السيد في شرح المختصر : لا خلاف في أن الإفضاء عيبٌ تُرَدُّ به المرأة ، و المراد ذهاب الحاجز بين مخرج البول و مخرج الحيض - انتهى ، و لا يخفى أن الظاهر من الخبر أن مع تلف العين ليس له الرجوع ، و لعل الأصحاب حملوا قوله عليه السلام : « شيئاً مما أخذت منه » على الأعم من العين أو المثل أو القيمة ، ثم قال - رحمه الله - : إطلاق التصرف و الفتوى يقتضي عدم الفرق في المدلس و الرجوع عليه بين أن يكون ولياً أو غيره ، حتى لو كان المدلس هو المرأة رجعت عليها أيضاً .

ثم إن كان الرجوع بالمهر على غير الزوجة فلا بحث في أنه يرجع بجميع ما غرم ، و إن كان الرجوع عليها في الرجوع بجميع المهر وجهان : أحدهما - و هو الأظهر - أنه يرجع بالجميع ، والثاني أنه يجب أن يستثنى منه ما يكون مهراً ، و إلى هذا ذهب الأكثر ، و في تقديره قولان : أحدهما ما ذهب إليه ابن الخنيد و هو أقل مهر مثلها ، والثاني - و إليه ذهب الأكثر - : أنه أقل ما يمكن أن يكون مهراً ، و هو أقل ما يتمول في العادة . (ملذ)

بها فهي امرئته».

فلا ينافي الخبر الأول الذي تضمن أنها تُرَدُّ مِنْ غَيْرِ طَلَّاقٍ، لأنَّ قوله الطَّلَاقُ: «إن شاء طلق» محمولٌ على أنه إن شاء خَلَّاهَا لِأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَفَادٌ [به] فِي أَصْلِ اللَّغَةِ ولم يحمل ذلك على الطلاق المتقرر في الشرع، وأما قوله: «إذا دخل بها فهي امرئته» معناه إذا دخل بها مع العلم بذلك لم يكن له بعد ذلك رَدُّهَا عَلَى حَالٍ لِأَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا مِنْهَا بِمَجَالِهَا عَلَى مَا نَبَّيْتَهُ فِيهَا بَعْدَ.

ص ١٢ ﴿٦٥٨﴾ - وروى حماد<sup>(١)</sup>، عن الحلبي، عن أبي عبد الله الطَّلَاقُ «أنه قال في رجل يتزوج إلى قوم فإذا امرئته عوراء ولم يُبَيِّتوا له، قال: لا تُرَدُّ إِنَّمَا يُرَدُّ- النكاح من البرص والجذام والجنون والعقل، قلت: أرايت إن كان قد دخل بها كيف يصنع بمهرها؟ قال: لها المهر بما استحلَّ من فرجها، ويغرم وليها- الذي أنكحها مثل ما ساق إليها».

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿و متى رضي الرجل بواحدةٍ ممن ذكرناه لم يكن له رَدُّهَا﴾. يدلُّ على ذلك ما رواه:

ص ١٣ ﴿٦٥٩﴾ <sup>س</sup> <sub>ك</sub> - محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن - محمد، عن غير واحدٍ، عن أبان، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله الطَّلَاقُ «قال: قال<sup>(٢)</sup> - في الرجل إذا تزوج المرأة فوجد بها قرناً - وهو العقل - أو بياضاً أو جذماً - :إنه يرُدُّها ما لم يدخُلْ بها».

ص ١٤ ﴿٦٦٠﴾ - وعنه، عن أبي عليٍّ الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله الطَّلَاقُ «قال: المرأة تُرَدُّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ، مِنْ الْبَرَصِ وَالْجُذَامِ وَالْجُنُونِ وَالْقَرْنَ - وَهُوَ الْعَقْلُ - ما لم يقع عليها، فإذا وقع عليها فلا».

وهذان الخبران المرادُ بهما إذا وقع عليها بعد العلم بمجالها فليس له رَدُّهَا، لأنَّ ذلك يدلُّ على الرِّضَا، فأما إذا وَقَعَ عَلَيْهَا وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِمَجَالِهَا، ثُمَّ عِلِمَ كَانَ لَهُ رَدُّهَا

على جميع الأحوال إلا أن يختار إمساكها ، والذي يدلُّ على ذلك ما قدّمناه من الأخبار و تَصَمُّنْهَا أَنَّهُ إِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا ، فَلَوْ لَا أَنَّ لَهُ الرَّذِّ مَعَ الدُّخُولِ لَمَا كَانَ لِهَذَا الْكَلَامِ مَعْنَى ، وَيَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ :

ص ٦٦١ ﴿ ١٥ ﴾ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ ، عَنْ ابْنِ مَجْبُوبَ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ « قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَوَجَدَ بِهَا قَرْنًا ، قَالَ : هَذِهِ لَا تَحْمِلُ وَلَا يَقْدَرُ زَوْجُهَا عَلَى مُجَامَعَتِهَا ، يَرُدُّهَا عَلَى أَهْلِهَا صَاغِرَةً ، وَلَا مَهْرَ لَهَا ، قُلْتَ : فَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا ؟ قَالَ : إِنْ كَانَ عَلِمَ بِذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَنْكِحَهَا - يَعْنِي الْمُجَامَعَةَ - ثُمَّ جَامَعَهَا فَقَدْ رَضِيَ بِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ إِلَّا بَعْدَ مَا جَامَعَهَا فَإِنْ شَاءَ بَعْدُ أَمْسَكَهَا ] وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ » <sup>١</sup> .

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ و متى تزوج الرجل امرأة على أنها بكر فوجدها ثيباً لم يكن له ردها ﴾ .

يدلُّ على ذلك ما رواه :

ص ٦٦٢ ﴿ ١٦ ﴾ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ ، عَنْ (٢) مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضِيلِ ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْءَةَ عَلَى أَنَّهَا بَكْرٌ فَيَجِدُهَا ثَيْبًا ، أَمْجُوزُ لَهُ أَنْ يَقِيمَ عَلَيْهَا ؟ قَالَ : فَقَالَ : تَفْتَقُ الْبَكْرُ مِنَ الْمَرْكَبِ وَ مِنَ الثَّرْوَةِ » (٣) .

ص ٦٦٣ ﴿ ١٧ ﴾ - وَعَنْهُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَزْكَ « قَالَ : كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٤) أَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ

١ - يستفاد من الخبر أن القرن إذا لم يكن مانعاً من الوطء بأن كان يمكن حصوله بعسر يجوز معه الفسخ ، وهو ظاهر اختيار المحقق في الشرايع - (ملذ)  
٢ - صحف في بعض النسخ : «عن» بـ«بن» ، وفي الكافي : «محمد بن يحيى ، عن أحمد ابن محمد ، عن محمد بن خالد» .

٣ - الثروة : الوثبة ، والمراد أنه لا تظن أن زوال البكارة منحصر في الوطء فحسب ، وقد يكون بالزكوب والثروة ، فعلى هذا يمكن أن يكون الثيبوبة بعد العقد ، ومعها لا يقدر على الفسخ .

٤ - يعني أبا الحسن الهادي عليه السلام ، لأن ابن جزك من أصحابه و هو ثقة .

جارية بكراً فوجدها تيباً، هل يجب لها الصداق و اياً أم ينتقص؟ قال: ينتقص» (١).

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿و من تزوج امرأة (٢) على أنه حرُّبمَّ ظهر لها أنه عبدٌ كان لها الخيار﴾.

ص ٦٦٤ ﴿١٨ - روى محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد ابن محمد، عن علي بن الحكم، عن الغلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن امرأة خرة تزوجت مملوكاً على أنه حرٌّ، فعلمت بعد أنه مملوك، قال: هي أملك بنفسها، إن شاءت أقرت معه و إن شاءت فلا، فإن كان دخل بها فلها الصداق، و إن لم يكن دخل بها فليس لها شيء، و إن هو دخل بها بعد ما علمت أنه مملوك و أقرت بذلك فهو أملك بها».

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿فإن تزوجت على أنه صحيح و ظهر لها به جنة كانت بالخيار﴾.

ص ٦٦٥ ﴿١٩ - روى محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد، عن الحسين، عن القاسم بن محمد (٣)، عن علي بن أبي حمزة «قال: سئل أبو ابراهيم عليه السلام عن امرأة يكون لها زوج قد أصيب في عقله بعد ما تزوجها، أو عرض له جنون، قال: لها أن تزعم نفسها منه إن شاءت».

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿و إن تزوجت على أنه صحيح، فظهر لها أنه عتین (٤) انتظرت منه سنة، فإن وصل إليها مرة واحدة فهو أملك بها﴾.

ص ٦٦٦ ﴿٢٠ - روى الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن أبي-

١ - تقدم الخبر في المهور تحت رقم ٣٤ في ص ٤٢٠.

٢ - قال المفيد - رحمه الله - في المنعة: «و من تزوج بامرأة - الخ» . و في اللغة: «تزوج امرأة و بامرأة: تأهل بها».

٣ - هو الجوهري، و رواه ابن سعيد الأهوازي، والمراد بأحد أبو جعفر الأشعري.

٤ - في المنعة: «على أنه سليم»، و العتین هو الذي لا يقدر على إتيان النساء، و لا يشتهي النساء، و امرأة عتينة لا تشتهي الرجال. (المصباح)

حزرة « قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : إذا تزوج الرجل المرأة الثيب التي قد تزوجت زوجاً غيره ، فزعمت أنه لا يقربها منذ دخل بها ، فإن القول في ذلك قول الزوج ، و عليه أن يجلف بالله لقد جامعها ، لأنها المدعية ، قال : فإن تزوجها وهي بكر فزعمت أنه لم يصل إليها ، فإن مثل هذا تعرفه النساء فلينظر إليها من يوثق به منهن ، فإذا ذكرت أنها عذراء فعلى الإمام أن يؤجله سنة ، فإن وصل إليها وإلا فترق بينها وأعطيت نصف الصداق ولا عدة عليها .»

ص ٢١ - ﴿٦٦٧﴾ - محمد بن يعقوب ، عن عده من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ابن خالد ، عن أبيه ، عن عبدالله بن الفضل الهاشمي - عن بعض مشيخته <sup>(١)</sup> - « قال : قالت امرأة لأبي عبدالله عليه السلام - أو سأله رجل - : عن رجل تدعى عليه امرأة أنه عتيق ، وينكر الرجل ، قال : تحشوها القابلة بالخلق <sup>(٢)</sup> ولا تعلم - الرجل ويدخل عليها الرجل فإن خرج وعلى ذكره الخلق صدق وكذبت وإلا صدقت وكذب .»

ث ٢٢ - ﴿٦٦٨﴾ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد بن يحيى <sup>(٣)</sup> ، عن أحمد بن الحسن ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصدق بن صدقة ، عن عمار - الساباطي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « أنه سئل عن رجل أخذ عن امرأة <sup>(٤)</sup> فلا يقدر على إتيانها ، فقال : إن كان لا يقدر على إتيان غيرها من النساء فلا يمسكها إلا برضاها بذلك ، وإن كان يقدر على غيرها فلا بأس بامساكها .»

ص ٢٣ - ﴿٦٦٩﴾ - وعنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الثوفي ، عن - السكوني ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : من أتى امرأة مرة واحدة ، ثم أخذ عنها فلا خيار لها .»

١ - رواه الصدوق في الفقيه ؛ وليس فيه : « عن بعض مشيخته » فيكون السند صحيحاً .

٢ - الخلق - بفتح الحاء المعجمة كصبور - : مانع فيه صفة ، وقيل : يتخذ من زعفران .

٣ - في الكافي : « محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن أحمد بن الحسن - الخ » .

٤ - التأخير حبس السواحر أزواجهن عن غيرهن من النساء . (التهاية) وفي القاموس :

«الأخذة - بالضم - : رقيقة كالسحر» . وفي الكافي : « عن رجل أخذ عن امرأته .»

ص ٦٧٠ ﴿٢٤﴾ - و عنه ، عن الحسين بن محمد<sup>(١)</sup> ، عن حمدان القلابسي ، عن إسحاق بن بunan ، عن ابن بقاح<sup>(٢)</sup> ، عن غياث بن إبراهيم ، عن أبي عبد الله عليه السلام : « قال : ادعت امرأة على زوجها على عهد أمير المؤمنين عليه السلام أنه لا يجامعها ، و ادعى هو أنه يجامعها ، فأمرها أمير المؤمنين عليه السلام أن تستدفر بالزعران<sup>(٣)</sup> ثم يغسل ذكره ، فإن خرج الماء أصفر صدقه ، وإلا أمره بطلاقها . »

ص ٦٧١ ﴿٢٥﴾ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ابن يحيى ، عن أبان ، عن غياث الضبي<sup>(٤)</sup> ، عن أبي عبد الله عليه السلام : « قال : في العتين إذا علم أنه عتين لا يأتي النساء فزق بينهما ، وإذا وقع عليها وقعة واحدة لم يفرق بينهما ، والرجل لا يرذ من عيب . »

ص ٦٧٢ ﴿٢٦﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن الحسن بن موسى الخشاب ، عن غياث بن كلوب ، عن إسحاق بن عمار ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام : « أن علياً عليه السلام كان يقول : إذا تزوج امرأة فوقع عليها مرة ، ثم أعرض عنها فليس لها - الخيار ، لتصبر فقد ابتليت . »

\* ( و ليس لأتمهات الأولاد و لا الإمام ما لم يمستها من الدهر إلا مرة واحدة خيار ) \* (٥)

فأما الذي ذكره - رحمه الله - من التسوية بين العتة إذا حدثت بعد الدخول

١ - هو أبو عبد الله الأشعري القمي المعروف بابن عامر ، و كان من مشايخ الكليني (ره) .

٢ - هو الحسن بن علي بن بقاح الكوفي الثقة ، و راويه «إسحاق بن بunan» غير مذكور في كتب الرجال .

٣ - الاستدفار من استدفر الكلب إذا دخل ذنبه بين رجله ، والمراد هنا إدخال الزعران في فرجها . و في بعض النسخ : «تستدفر» والاستفثار أن يدخل ازاره بين فخذه ، و في الكافي مثل ما في المتن .

٤ - في الكافي «عن عباد الضبي» و في الفقيه «عن أبان ، عن غياث» و ما في المتن صحيح ، و الظاهر اتحاده مع غياث بن إبراهيم أبي محمد التميمي الأسدي .

٥ - محمول على ما إذا كانتا عنده بالعقد ، لا الملك .



و بينه إذا كان قبل الدُخول<sup>(١)</sup>، إنَّما حملهُ على ذلك عُموم الأخبار الَّتِي رُوِيَتْ في ذلك مثل ما رواه :

ص ٦٧٣ ﴿٢٧﴾ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد ابن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : العتین يتربَّص به سنَّة ، ثمَّ إن شاءت امرؤته تزوّجت وإن شاءت أقامت . » .

ص ٦٧٤ ﴿٢٨﴾ - وعنه ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصَّبَّاح الكِنَانِي « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة ابنتي زَوْجها فلا يقدرُ على الجماع أبداً ؛ أتفارقه ؟ قال : نعم ؛ إن شاءت . » .

ص ٦٧٥ ﴿٢٩﴾ - وعنه ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصَّبَّاح « قال : إذا تزوّج الرَّجُل المرأةَ وهو لا يقدرُ على النساءِ أُجِّلَ سنَّةً حتَّى يعالج نفسه . » .

ص ٦٧٦ ﴿٣٠﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن أبي - البَحْرِيِّ ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام « أنَّ علياً عليه السلام كان يقول : يؤخَّر العتین سنة من يوم مرافعة امرؤته ، فإن خلص إليها<sup>(٢)</sup> وإلا فَرَّقَ بينها ، فإن رَضِيَتْ أن تقيم معه ثمَّ طلب الخيار بعد ذلك ، فقد سقط الخيار ولا خيار لها . » .

والأولى بعندي الأخذ بالخبر الذي رويناه أخيراً وأنَّه إذا حدثت العُتَّة بعد - الدُخول فلا يكون لها الخيار وتكون مبتلاة حسب ما تَضَمَّنَه حديث إسحاق ابن عمار ، وحسب ما تَضَمَّنَه حديث غياث الضبيِّ ، مِنْ أنَّه إذا وقع عليها وقعةً واحدة لم يفرَّقَ بينها<sup>(٣)</sup> ، والرَّجُل لا يردُّ من عيب ، وغير ذلك من الأخبار الَّتِي

١ - قال المفيد - رحمه الله - : « وإن تزوّجت به على أنه سليم فظهر لها أنه عتین انتظرت به سنَّةً ، فإن وصل إليها فيها - ولو مرَّة واحدة - فهو أملك بها ، وإن لم يصل إليها في مدَّة السنَّة كان لها الخيار ، فإن اختارت المقام معه على أنه عتین ، لم يكن لها بعد ذلك خيار ، فإن حدث بالرَّجُل عتَّة بعد صحته كان الحكم في ذلك كما وصفناه تنتظر به سنَّةً ، فإن تعالج فيها و صلح ، وإلا كانت المرَّة بالخيار . » . ٢ - خلص إليه خلوصاً : وصل . (القاموس)

٣ - قال السيّد في شرح التافع : هذا جيّد لو تكافأ السند ، لكن رواية ابن مسلم المطلقة صحيحة ، و رواية أبي الصَّبَّاح معتبر الإسناد أيضاً ، و ما تضمن التفصيل ضعيفٌ ، والمسألة محلّ

قَدَّمناها .

ح ﴿٦٧٧﴾ ٣١ - الحسن بن محبوب ، عن عليّ بن رثاب ، عن ابن بُكَيْرٍ ،<sup>٤٣١</sup> عن أبيه ، عن أحدهما عليهما السلام « في خَصِيٍّ دَلَسَ نَفْسَهُ لِامْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ فَزَوَّجَهَا ، قَالَ : يَفْرَقُ بَيْنَهُمَا إِنْ شَاءَتْ وَ يُوْجَعُ رَأْسُهُ ، فَإِنْ رَضِيَتْ وَ أَقَامَتْ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ لَهَا بَعْدَ رِضَاهَا بِهِ أَنْ تَأْبَاهُ . » .

فق ﴿٦٧٨﴾ ٣٢ - الحسين بن سعيد ، عن الحسن ، عن زُرْعَةَ بنِ مُحَمَّدٍ ، عن سَمَاعَةَ ، عن أبي عبد الله عليه السلام « إِنْ خَصِيًّا دَلَسَ نَفْسَهُ لِامْرَأَةٍ ، قَالَ : يَفْرَقُ بَيْنَهُمَا ، وَ تَأْخُذُ الْمَرْءَةَ مِنْهُ صِدَاقُهَا ، وَ يُوْجَعُ ظَهْرُهُ كَمَا دَلَسَ نَفْسَهُ . » .

مع ﴿٦٧٩﴾ ٣٣ - الحسين بن سعيد ، عن صَفْوَانَ ، عن ابن مُسْكَانٍ « قَالَ : بَعَثْتُ بِسْأَلَةٍ مَعَ ابْنِ أُعَيْنٍ <sup>(١)</sup> قُلْتُ : سَلَهُ عَنْ خَصِيٍّ دَلَسَ نَفْسَهُ لِامْرَأَةٍ وَ دَخَلَ بِهَا فَوَجَدَتْهُ خَصِيًّا ، قَالَ : يَفْرَقُ بَيْنَهُمَا وَ يُوْجَعُ ظَهْرُهُ وَ يَكُونُ لَهَا الْمَهْرُ بِدَخُولِهِ عَلَيْهَا » <sup>(٢)</sup> .

مع ﴿٦٨٠﴾ ٣٤ - الحسين بن سعيد ، عن قَضَالَةَ ، عن القاسم بن بريد ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قَالَ : فِي كِتَابِ عَلِيِّ عليه السلام مَنْ زَوَّجَ امْرَأَةً فِيهَا عَيْبٌ دَلَسَتْهُ وَ لَمْ تَبَيِّنْ ذَلِكَ لِزَوْجِهَا ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لَهَا الصِّدَاقُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا ، وَ يَكُونُ الَّذِي سَاقَ <sup>(٣)</sup> الرَّجُلَ إِلَيْهَا عَلَى الَّذِي زَوَّجَهَا وَ لَمْ يَبَيِّنْ . » .

مع ﴿٦٨١﴾ ٣٥ - و عنه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبيّ « قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلَيْنِ نَكَحَا امْرَأَتَيْنِ فَأَتَى هَذَا بِامْرَأَةٍ ذَا ، وَ أَتَى هَذَا بِامْرَأَةٍ ذَا ؟ قَالَ :

تردّد ، و إن كان المصير إلى ما عليه الأكثر من اشتراط حصول العنة قبل الوطء أولى ، اقتصاراً على موضع الوفاق .

١ - كذا في التسخ ، و يظهر من رجال الكشي أنّ ابن مسكان يروى الخبر عن إبراهيم بن ميمون حيث يقول : « زعم يونس أنّ ابن مسكان سرح بمائل إلى أبي عبد الله عليه السلام يسأله عنها و أجابه عليها ، من ذلك ما خرج إليه مع إبراهيم بن ميمون كتب إليه يسأله عن خصي دلس نفسه على امرئة ، قال يفرق بينهما و يوجع ظهره . » .

٢ - « دخل بها » أي عليها ، كما هو ظاهر آخر الخبر ، و يمكن حمله على ظاهره ، و حل أخبار المهر على الدخول ، فإنه يمكن للخصي غير المحبوب ذلك . (ملذ) ٣ - أي للمهر .

تعتد هذه من هذا؛ وهذه من هذا، ثم ترجع كلُّ واحدةٍ منهنَّ إلى زوجها.  
وقال في رجل يتزوج المرأة فيقول لها: أنا من بني فلان، فلا يكون كذلك،  
قال: يفسخ النكاح<sup>(١)</sup> - أو قال: يردّ [النكاح] - «.

ثق (٦٨٢) ﴿٣٦﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى، عن غياث  
ابن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «أن علياً عليه السلام لم يكن يردُّ من الحُمق و  
يردُّ من العُسر»<sup>(٢)</sup>.

صح (٦٨٣) ﴿٣٧﴾ - محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن الحسن  
ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي بصير «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن  
رجل تزوج امرأةً فقالت: أنا حُبلى وأنا أختك من الرضاة، وأنا على غير  
عدّة<sup>(٣)</sup>، قال: فقال: إن كان دخل بها وواقعها لم يصدّقها، وإن كان لم يدخل  
بها ولم يواقعها فليتحرّ و ليسأل إذا لم يكن عرفها قبل ذلك».

صح (٦٨٤) ﴿٣٨﴾ - وعنه، عن علي بن محمد<sup>(٤)</sup>، عن القاسم بن محمد، عن  
سليمان بن داود أبي أيوب<sup>(٥)</sup>، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن الأسير هل  
يتزوج في دار الحرب؟ فقال: أمكره ذلك، فإن فعل في بلاد الرّوم فليس هو مجرم  
وهو نكاح وأما في التّرك والديلم والخزر فلا يحلُّ ذلك له».

١ - اختلف الأصحاب في حكم هذه المسألة، فقال الشيخ في التّهاية: إذا انتمى الرجل إلى  
قبيلة فبان من غيرها بطل التّزويج، واختاره ابن الجنيد وابن حمزة، وقال في الميسوط: الأقوى  
أنه لا خيار لها، وقال ابن إدريس: إن لها الخيار إذا شرط ذلك في نفس العقد. (ملذ)  
٢ - المشهور أن الإعسار ليس يعيب يوجب الفسخ إلا بالشرط.  
٣ - «وأن أختك من الرضاة وأنا على غير عدّة» الواو فيها بمعنى «أو»، و«غير عدّة» أي  
من زوجها السابق.

٤ - هو ابن شيرة القاساني أبو الحسن، وتقدّم الخبر في باب ٢٦ «فيمن مجرم نكاحهنّ  
بالأسباب» تحت رقم ٩ والسند فيه هكذا: «محمد بن علي بن محبوب، عن القاسم بن محمد -  
السخ»، وكذا يأتي في باب الزيادات الآتي في المجلد الثامن تحت رقم ٢٢.  
٥ - في جلّ التّسخ «عن سليمان بن داود، عن أبي أيوب» ولفظة «عن» زائدة وأبو أيوب  
كنية «سليمان بن داود». وتقدّم الخبر مع بيانه ص ٣٥١ تحت رقم ٩.

٣٩٠ - و عنه ، عن أحمد بن محمد ، عن أبي عبد الله<sup>(١)</sup> ، عن الحسن ابن الحسين الطبري ، عن حماد بن عيسى ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام « قال : خطب رجل إلى قوم فقالوا : ما تجارتك ؟ فقال : أبيع الدواب ، فزوجوه فإذا هو يبيع السنابير<sup>(٢)</sup> ، فخصموا إلى علي عليه السلام فأجاز نكاحه ، و قال : إن السنابير دواب » .

٤٠٠ - و عنه ، عن علي بن محمد ، عن القاسم بن محمد ، عن سليمان بن داود المنقري ، عن عيسى بن يونس ، عن الأوزاعي<sup>(٣)</sup> ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين عليه السلام « في رجل ادعى على امرأته أنه تزوجها بولي و شهود وأنكرت المرأة ذلك و أقامت أختها على هذا الرجل<sup>(٤)</sup> البيئنة أنه تزوجها بولي و شهود ، و لم توقت وقتاً : إن البيئنة بيئنة الزوج و لا تقبل بيئنة المرأة ، لأن الزوج قد يستحق بضع هذه المرأة و تريد أختها فساد التكااح فلا تصدق ، و لا تقبل بيئتها إلا بوقت قبل وقتها أو دخولها » .<sup>(٥)</sup>

٤١٠ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد . و علي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن الحسن بن محبوب ، عن جميل بن صالح - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام « في أختين أهديتا إلى أخوين<sup>(٦)</sup> في ليلة

١ - الظاهر هو الحاموراني الرازي ، لكن بقرينة روايه الأشعري هو اليرقي ، و أمّا الحسن ابن الحسين «الطبري» في الكافي : «الضريير» و بكلا العنوانين مهمل .

٢ - جمع ستور و هي المزة .

٣ - هو عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو ، و اسمه محمد الشامي ، و روايه عيسى بن يونس ابن أبي إسحاق السبعي أبو عمرو ، و هما من مشايخ العاعة . (تهذيب التهذيب)

٤ - كذا في التسخ ، و هو مصحف ، و تقدّم الخبر في ج ٦ ص ٣٧٥ تحت رقم ٦٦ من باب زيادات القضاء ، و فيه : «أقامت أختها على رجل آخر» و هو الصواب .

٥ - تقدّم الخبر في باب البيئتين تتقابلان من كتاب القضاء تحت رقم ١٢ مع بيان له بسند آخر ، و هذا السند في الزيادات تحت رقم ٦٦ .

٦ - هديت العروس إلى بعلها هداً - بالكسر والمد - فهي هدية ، و أهديتها بالألف لفة قيس فهي مهداة . (المصباح)

فأدخلت امرأة هذا على هذا ، وأدخلت امرأة هذا على هذا ؟ قال : لكل واحدة منها الصِّدَاقُ بالعَشِيان ، وإن كان وليَّها تعمَّد ذلك أغرم الصِّدَاق ، لا يقرب واحدٌ منها امرأته حتى تنقضي العِدَّة ، فإذا انقضت العِدَّة صارت كلُّ واحدةٍ منها إلى زوجها بالنكاح الأوَّل ، قيل له : فإن ماتا قبل انقضاء العِدَّة ؟ قال : فقال : يرجع الزَّوجان بنصف الصِّدَاق على ورثتها ويرثانها - الرِّجْلان ، قيل : فإن مات الرِّجْلان وهما في العِدَّة ؟ قال : ترثانها ولها نصف - المهر المسمَّى وعليها العِدَّة بعد ما تفرغان من العِدَّة الأولى تعتدان عِدَّة المتوفَّى عنها زوجها» (١).

نق ﴿٦٨٨﴾ ٤٢ - الحسين بن سعيد ، عن الحسن ، عن زُرْعَةَ ، عن سَمَاعَةَ ، عن أبي عبد الله عليه السلام «أَنَّ خَصِيًّا دَلَّسَ نَفْسَهُ لَامْرَأَةٍ ؟ قَالَ : يَفْرَقُ بَيْنَهَا ، وَتَأْخُذُ الْمَرْءَةَ مِنْهُ صَدَقَاتِهَا ، وَيُوجِعُ ظَهْرَهُ كَمَا دَلَّسَ نَفْسَهُ» (٢).

صح ﴿٦٨٩﴾ ٤٣ - محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن داود ابن يبرحان ، عن أبي عبد الله عليه السلام « فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْءَةَ فَيُتَوَّى بِهَا عَمِيَاءُ أَوْ بَرِصَاءُ أَوْ عَرَجَاءُ ؟ قَالَ : تُرَدُّ عَلَى وَلِيِّهَا فَيَكُونُ لَهَا الْمَهْرُ عَلَى وَلِيِّهَا ، فَإِنْ كَانَ بِهَا زَمَانَةٌ لَا يَرَاهَا الرَّجُلُ أُجِيزَ شَهَادَةُ التَّسَاءُ عَلَيْهَا» (٣).

٤٣٤ ↑

صح ﴿٦٩٠﴾ ٤٤ - محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد ابن سَمَاعَةَ ، عن عبد الحميد ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام «عَنْ رَجُلٍ خَطَبَ إِلَى رَجُلٍ بِنْتًا لَهُ مِنْ مَهْمِرَةٍ فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةَ دُخُولِهَا عَلَى زَوْجِهَا أَدْخَلَ عَلَيْهِ بِنْتًا لَهُ أُخْرَى مِنْ أُمَةٍ ، قَالَ : تُرَدُّ عَلَى أَبِيهَا وَتُرَدُّ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ وَيَكُونُ مَهْرُهَا عَلَى أَبِيهَا» (٤).

- 
- ١ - قال السيّد - رحمه الله - : الرواية مطابقة للأصول و ما تضمنته من تنصيف المهر قول جمع من الأصحاب ، و به روايات صحيحة في مقابلها أخبار دالة على خلاف ذلك - انتهى . (ملذ)
  - ٢ - تقدّم الخبر آنفاً ص ٤٩٧ تحت رقم ٣٢ .
  - ٣ - تقدّم الخبر مع بيان له ، راجع ص ٤٨٨ تحت رقم ٥ من الباب .
  - ٤ - تقدّم الخبر ص ٤٨٧ تحت رقم ٣ من الباب ، عن ابن سعيد .

## ﴿ ١٨ - باب نظر الرجل إلى المرأة قبل أن يتزوجها ﴾ ﴿ وما يحل من ذلك وما لا يحل ﴾

مهـ ﴿ ٦٩١ ﴾ ١ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الهيثم بن أبي مسروق التَّهْدِي عن الحكم بن مسكين ، عن عبدالله بن سنان « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الرجل يريد أن يتزوج المرأة أفينظر إلى شعرها ؟ فقال : نعم ؛ إنَّها يريد أن يشتريها بأعلى الثمن » (١).

نق ﴿ ٦٩٢ ﴾ ٢ - عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن غياث بن إبراهيم ، عن جعفر عن أبيه ، عن علي عليه السلام « ( في رجل ينظر إلى محاسن امرأة يريد أن يتزوجها ؟ قال : لا بأس ؛ إنَّها هو مستام فإن تقيَّض أمر يكون » ) (٢).

سد ﴿ ٦٩٣ ﴾ ٣ - الحسن بن محبوب ، عن داود بن أبي يزيد العطار - عن بعض أصحابنا - « قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : إياكم والتَّظَر ، فإنَّه سَهَم من سِهام إبليس ، و قال : لا بأس بالتَّظَر إلى ما وضعت الثياب » (٣).

↑  
٤٣٥

١ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : « أجمع العلماء كافة على أنَّ من أراد نكاح امرأة يجوز له التَّظَر إليها في الجملة بل صرَّح كثير منهم باستحبابه . و أطبقوا أيضاً على جواز التَّظَر إلى وجهها و كَفِّها من مَفْضَل الزَّند . و اختلفوا فيما عدا ذلك ، فقال بعضهم : يجوز التَّظَر إلى شعرها و محاسنها أيضاً . و اشترط الأكثر العلم بصلاحيَّتها للتزويج و احتيال إجابتها ، و أن لا يكون لريبة ، و المراد خوف الوقوع بها في محرم ، و أنَّ الباعث على التَّظَر إرادة التزويج دون العكس ، و المستفاد من التصوص الاكتفاء بقصد التزويج قبل التَّظَر كيف كان .

٢ - اشتمتُ بها ، و عليها : غَالِيَتْ . و اشتمتُها إِيَّاهَا ، و عليها : سألْتُه سؤْمَهَا . و تَقَيَّض له : تَقَدَّر و تَسَبَّب . ( القاموس ) و المعنى يريد شرائها . و في بعض النسخ « فان يقض » و قال المولى المجلسي - رحمه الله - : أي قدر الله له نكاحها . و قال الفاضل الاسترآبادي : « الظاهر أنَّ هنا تصحيحاً ، و الأصل : « بآتي عوض يكون » ، و أمَّا لفظه « أمر » فكان بدلاً عن « عوض » في بعض النسخ ، فجمع بينها بعض الكتاب . ( ملذ )

٣ - لعل المراد الوجه و الكفان ، لأنَّ الثياب موضوعة عنها ، كما يدلُّ عليه أخبار آخر ، و ظاهره جواز التَّظَر إلى الوجه و الكفَّين من التساء مطلقاً . و هو خلاف المشهور ، و لعل الشيخ حمله على ما إذا أراد التزويج ، و هو بعيد . ( ملذ )

## ﴿ ١٩ - باب الولادة و النِّفاس و العَقِيقة ﴾

ص ٦٩٤ ﴿ ١ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن عبد الله بن محمد عن أبيه ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن الشَّكُونِيِّ ، عن جابر ، عن أبي جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ » قال : كان عليُّ بن الحسين عَلَيْهِمَا السَّلَامُ إذا حَضَرَتْ ولادة المرأة قال : اخرجوا من في البيت من النَّسَاء ، لا تكون أول ناظر إلى عورة » (١).

ص ٦٩٥ ﴿ ٢ - و عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن - فضال ، عن أبي إسماعيل الصَّيقل ، عن أبي يحيى الرَّازِي ، عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ » قال : إذا وُلِدَ لكم المولودُ أي شيء تصنعون به ؟ قلت : لا أدري ما يصنع به ، قال : فخذُ عدسةَ جاوشير فدقه بماء ، ثم قطِرْ في أنفه في المنخر الأيمن قطرتين و في الأيسر قطرةً ، و اذُن في أذنه الأيمن ، و أقم في الأيسر ، تفعل ذلك قبل أن تقطع سُرَّتَه فإنَّه لا يفرغ أبداً و لا تصيبه أم الصَّبيان » (٢).

ص ٦٩٦ ﴿ ٣ - و عنه ، عن عليِّ بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مزار عن يونس - عن بعض أصحابه (٣) - عن أبي جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ » قال : يجتكَ المولود بماء الفُرَات و يُقامُ في أذنه » (٤).

١ - أي لا تكون المرأة أول ناظر إلى عورته ، بل يكون الرِّجُل أول الناظرين ، أو أن النساء لما كان دأبهنَّ المسارعة إلى النظر إلى العورة لتعرف كونه ذكراً أو أنثى لا يكن حاضرات ، لنلا يكون أول نظر الناظر إلى عورته ، و ربما يقرء بالبلاء ، أي لا يكون أول نظر الطفل إلى غير المحرم ، و لا يخفى بعده . (ملذ)

٢ - «عدسة» أي مقدار عدسة . و الدَّيف و الذَّوف : الخلط و البلباء و ماء و نحوه . و قوله : «و لا تصيبه أم الصَّبيان» قال الجزري في النهاية : فيه «لم تضره أم الصَّبيان» يعني الرِّيح التي تُعْرِض لهم ، فرجما غشي عليهم منها - انتهى . و المراد علّة تضر بها ، و جاوشير : صمغ يؤخذ من شجرة .

٣ - في بعض النسخ : «عن بعض أصحابنا» و في المتن مثل ما في الكافي .

٤ - يدل على جواز الاكتفاء بالإقامة ، و يمكن أن يقال : أريد بها هما معاً فإنَّهما سببان

لإقامة الصلاة كما يطلق الأذان عليها . (المولى المجلسي - ره -)

وفي رواية أخرى<sup>(١)</sup>: «حَتَكُوا أَوْلَادَكُمْ بِمَاءِ الْفُرَاتِ، وَبِتُرْبَةِ قَبْرِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا السَّمَاءُ».

صع ﴿٦٩٧﴾ ٤ - وعنه، عن عِدَّةٍ من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن -  
 القاسم بن يحيى، عن جَدِّه الحسن بن راشد، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 «قال: قال أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ: حَتَكُوا أَوْلَادَكُمْ بِالْتَّمْرِ، فَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ».

صع ﴿٦٩٨﴾ ٥ - وعنه، عن عليّ، عن أبيه، عن التوفليّ، عن السكونيّ، عن  
 أبي عبدالله عَلَيْهِ السَّلَامُ «قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: مَنْ وُلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ فَلْيُؤَدِّنْ فِي أُذُنِهِ-  
 الْيَمْنَى بِأَذَانِ الصَّلَاةِ وَلِيَقْمَ فِي أُذُنِهِ الْيُسْرَى، فَإِنَّهَا عَصَمَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ».

صع ﴿٦٩٩﴾ ٦ - وعنه، عن عِدَّةٍ من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد،  
 عن أبيه، عن محمد بن سينان، عن حسين، عن مُرَازِمٍ، عن أخيه «قال: قال  
 رَجُلٌ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَلَدِي لِي غَلَامٌ، فَقَالَ: رَزَقَكَ اللَّهُ، شَكَرْتَ الْوَاهِبَ<sup>(٢)</sup>،  
 وَبَارَكَ لَكَ فِي الْمَوْهُوبِ، وَبَلَغَ أَشُدَّهُ<sup>(٣)</sup>، وَرَزَقَكَ بِرَّهَ».

صع ﴿٧٠٠﴾ ٧ - وعنه، عن عِدَّةٍ من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن بكر  
 ابن صالح - عَمَّنْ ذَكَرَهُ - عن أبي عبدالله عَلَيْهِ السَّلَامُ «قال: هَتَأَ رَجُلٌ رَجُلًا أَصَابَ  
 ابْنًا، فَقَالَ: لِيَهْتِيكَ الْفَارِسُ، فَقَالَ لَهُ الْحَسَنُ<sup>(٤)</sup> عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا عَلِمْتُكَ يَكُونُ فَارِسًا أَوْ  
 رَاجِلًا؟! قال: قلت: جُعِلْتُ فِدَاكَ فَا أَقُولُ؟ قال: تقول: شَكَرْتَ الْوَاهِبَ، وَ  
 بَوْرَكَ لَكَ فِي الْمَوْهُوبِ، وَبَلَغَ أَشُدَّهُ وَرَزَقَكَ بِرَّهَ».

صع ﴿٧٠١﴾ ٨ - وعنه، عن عِدَّةٍ من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن -  
 خالد، عن محمد بن عليّ، عن محمد بن الفضيل، عن موسى بن بكر، عن

١ - هذا من كلام الكلينيّ (ره). ٢ - في الكافي: «شَكَرَ الْوَاهِبَ»، وفيه: «و  
 رَزَقَكَ اللَّهُ بِرَّهَ». ومرّازم هو ابن حكيم الأزديّ التّقيّ، وأخواه عمّد وحديد. و«حسين» لم أعرّ  
 به، وفي بعض النسخ: «حسين، عن مرّازم أخيه» ونحظر بالبال هو تصحيف «حديد».

٣ - أَشُدُّهُ أَي قُوَّتُهُ، وَهُوَ مَا بَيْنَ ثَمَانِي عَشْرَةَ إِلَى ثَلَاثِينَ، وَهُوَ وَاحِدٌ جَاءَ عَلَى بِنَاءِ  
 الْجَمْعِ. (الضحاح) ٤ - في بعض النسخ: «الحسين عَلَيْهِ السَّلَامُ»، وفي المتن مثل ما في الكافي والفقهاء.



أبي الحسن عليه السلام «قال: أول ما يبرُّ الرجل ولده أن يسميه باسمِ حسنٍ، فليُحسن أحدكم اسم ولده».

٤٣٧ م ﴿٧٠٢﴾ ٩ - وعنه<sup>(١)</sup>، عن أحمد بن محمد - عن بعض أصحابنا، عن ذكره - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا يولد لنا ولدٌ إلا سَميناهُ محمداً، فإذا مضت سبعة أيام فإن شئنا غيرنا، وإلا تركنا».

م ﴿٧٠٣﴾ ١٠ - وعنه<sup>(٢)</sup>، عن عِدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن فضال، عن أبي إسحاق ثعلبة بن ميمون - عن رجلٍ قد سَماه - عن أبي جعفر عليه السلام «قال: أصدق الأسماء ما سَمي بالعبودية وأفضلها أسماء الأنبياء»<sup>(٣)</sup>. «أن النبي صلى الله عليه وآله قال: من وُلد له أربعة أولاد ولم يسمِ أحدهم باسمي فقد جفاني».

م ﴿٧٠٤﴾ ١١ - وعنه، عن عِدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن بكر بن صالح، عن سليمان بن جعفر الجعفري «قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: لا يَدْخُلُ الفقر بيتاً فيه اسمُ محمدٍ وأحمدٍ وعليٍّ والحسن والحسين أو جعفر أو طالب أو عبد الله، أو فاطمة من النساء».

م ﴿٧٠٥﴾ ١٢ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن جعفر بن محمد الأشعري، عن ابن القداح، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: جاء رجلٌ إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله وُلِد لي غلامٌ فاذا أسَميهِ؟ قال: سَمه بأحب الأسماء إلي: حمزة».

م ﴿٧٠٦﴾ ١٣ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن صالح بن السندي، عن

١ - الضمير في «عنه» راجع إلى العدة، و «أحمد بن محمد» هو ابن خالد البرقي.

٢ - الضمير راجع إلى الكليني - رحمه الله -.

٣ - كذا، وفيه سقط، والخبر في الكافي بهذا السند إلى هنا، والبقية سندها: «الحسين بن -

محمد، عن معلى بن محمد، عن سليمان بن سماعة، عن عمه عاصم الكوزي، عن أبي عبد الله عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله - إلخ».

جعفر بن بشير ، عن سعيد بن خَيْثَم<sup>(١)</sup>، عن مَعْمَر بن خَيْثَم « قال : قال لي أبو جعفر عليه السلام : ما تكتني ؟ قال : ما اكتنيت بعد و ما لي من ولد و لا امرءة و لا جارية ، قال : فما يمنعك من ذلك ؟ قال : قلت : حديث بلغني عن علي عليه السلام ، قال : و ما هو ؟ قلت : بلغنا عن علي عليه السلام أنه قال : من اكنني و ليس له أهل فهو أبو جمر<sup>(٢)</sup> ، فقال أبو جعفر عليه السلام : شوه<sup>(٣)</sup> ليس هذا من حديث علي عليه السلام ، إنا لنكني أولادنا في صغرهم مخافة التبرز أن يلحق بهم »<sup>(٤)</sup>.

١٤ - و عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله دعا بصحيفة حين حضره الموت يريد أن ينهى عن أسماء يتسمى بها ، و قبض و لم يستمها ، منها الحكم و حكيم و خالد و مالك ، و ذكر أنها ستة أو سبعة معاً لا يجوز أن يتسمى بها ».

١٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الثَّوْفَلِيِّ ، عن السَّكُونِيِّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام « أن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن أربع كنى : عن أبي عيسى ، و عن أبي الحكم ، و عن أبي مالك ، و عن أبي القاسم إذا كان الإسم محمداً ».

١٦ - عنه<sup>(٥)</sup> ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن عبدالله بن -

١ - سعيد بن خَيْثَم - بالخاء المعجمة فالياء المثناة التحتانية فالتاء المثلثة - كخَيْثَر ، أبو معمر الهلالي ، و أخوه معمر ، ضعيف هو و أخوه روي عن الصادقين عليهما السلام و كانا من دعاة زيد ، و حديث سعيد في حديث أصحابنا . (صه)

٢ - أي هو أحق دنني لا يعاب به ، و أ : بعض التسخ «أبوجيفر» ، و في القاموس : الجيفر : «الأستد الشديد» . و ما في المتن مثل ما في ال . في .

٣ - أي قبحاً لهم أو بعداً لهم . و في الداموس : و شاة و جهه شوهاً و شوهة قبح ، كشوة - كفرح - فهو أشوه ، و شوّهه الله : قبح و جهه ، و الشوهة - بالضم - : البعد . (القاموس)

٤ - التبرز هو اللقب السوء ، و في القاموس : تبرزه تبرزه : لفته .

٥ - مرجع الضمير في «عنه» غير معلوم ، و في الكافي : «محمد بن يحيى ، عن محمد بن -

الحسين - إلخ» ، و الظاهر قوله : «عنه ، عن» زيد في التسخ ، و روى الشيخ عن محمد بن يحيى بطريقه ، أو الضمير في «عنه» راجع إلى الكليني (ره) - كما هو مذكور في بعض المواضع من -

هلال، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: إن أبغض الأسماء إلى الله عز وجل حارث و مالك و خالد».

صع ٧١٠ ﴿١٧﴾ - وعنه <sup>(١)</sup>، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد - عن بعض أصحابنا - عن محمد بن سنان - عمن حدّثه - «قال: كان علي بن الحسين عليه السلام إذا بُشِّر بولدٍ لم يسأل دُكْرُ هو أم أنثى حتى يقول: أَسْوِي؟ فإذا كان سَوِيًّا قال: الحمد لله الذي لم يخلق مني شيئاً مُشَوْهاً» <sup>(٢)</sup>.

صع ٧١١ ﴿١٨﴾ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن سلمة بن الخطاب، عن عثمان بن عبد الرحمن، عن شريحيل بن مسلم «أنه <sup>(٣)</sup> قال في المرءة الحامل: تأكل السفرجل، فإن الولد يكون أطيب ريحاً وأصنئ لوناً».

صع ٧١٢ ﴿١٩﴾ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عبد العزيز بن حسان، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: خيرُ تمرٍ رُكِمَ البرنيُّ، فأطعموها النساء في نفاسهنَّ يخرج أولادكم حُكَماءً» <sup>(٤)</sup>.

صع ٧١٣ ﴿٢٠﴾ - وعنه، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد - عن عدة من أصحابنا <sup>(٥)</sup> - عن علي بن أسباط، عن عمه يعقوب بن سالم

← الكافي - لكن رواية الكليني عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب في هذه المواضع مرسله لأنه كلّمه روى عنه روى بواسطة محمد بن يحيى وغيره، والله أعلم.

١ - الضمير راجع إلى الكليني - رحمه الله - .

٢ - قال الفيض - رحمه الله - : ذلك لأن السؤال على استواء خلقته أهمّ والشكر عليه أتمّ والمن به أعظم .

٣ - الظاهر أنّ الضمير راجع إلى المعصوم عليه السلام . لكن شريحيل بن مسلم الظاهر هو الخولاني الشامي، الذي هو مذكور في تهذيب التهذيب للعسقلاني و قال: أدرك خمسة من الصحابة، واختن في ولاية عبد الملك بن مروان .

٤ - كذا في التسخ، و في الكافي: «نخرج أولادكم زكياً حليماً» والبرني: تمرٌ معروف أصله بربنيك، أي: الحمل الجيد. (القاموس)

٥ - في الكافي «عن عدة من أصحابنا».

↑  
٤٣٩

– رفعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام – « قال : قال رسول الله ﷺ : ليكن أول ما تأكل التفساء الرطب ، فإن الله عز وجل قال لمريم عليها السلام : « وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا <sup>(١)</sup> » ، قيل : يا رسول الله فإن لم يكن إبان الرطب <sup>(٢)</sup> ؟ فقال : سبع تمراتٍ من تمرات المدينة فإن لم يكن فسبع تمراتٍ من تمر أمصاركم ، فإن الله عز وجل قال : وعزّي و جلاي و عظمتي و ارتفاع مكاني لا تأكل – التفساء يوم تلد الرطب فيكون غلاماً إلا كان حكيماً ، و إن كانت جارية كانت حكيمةً . »

صع **﴿٧١٤﴾** ٢١ – عنه ، عن عِدَّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن عليٍّ [عن محمد بن سنان] <sup>(٣)</sup> عن الرضا عليه السلام « قال : أطعموا حبالكم اللبن <sup>(٤)</sup> ، فإن يكن في بطنها غلامٌ خرج ذكياً القلب ، عالماً شجاعاً ، و إن تكن جارية حسن خلقها و خلقتها و عظمت عجزتها و حظيت عند زوجها <sup>(٥)</sup> . »

صع **﴿٧١٥﴾** ٢٢ – عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن – الحكم ، عن علي بن أبي حمزة ، عن العبد الصالح عليه السلام « قال : العقيقة واجبة إذا وُلِدَ للرجل ولدٌ ، فإن أحب أن يُسميه من يومه ففعل <sup>(٦)</sup> . »

٤٤٠

صع **﴿٧١٦﴾** ٢٣ – و عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن – مزار ، عن يونس ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألته عن العقيقة واجبة هي ؟ قال : نعم واجبة <sup>(٧)</sup> . »

صع **﴿٧١٧﴾** ٢٤ – و عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي المغرا ، عن علي <sup>(٨)</sup> ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : العقيقة واجبة . »

- ١ – مريم : ٢٥ .
- ٢ – إبان الشيء – بكسر الهمزة و تشديد الباء – : وقته .
- ٣ – ما بين المعقوفين سقط من نسخ التهذيب و موجود في الكافي ، و لعله سقط من قلم الشيخ – رحمه الله – .
- ٤ – اللبن : الكندر .
- ٥ – أي سعدت به و دنت من قلبه و أحبها .
- ٦ – أي من يوم العقيقة .
- ٧ – في وجوب العقيقة و استحبابها اختلاف و ذهب الشيخ إلى الثاني ، و ابن الجنيد إلى الوجوب .
- ٨ – الظاهر هو ابن أبي حمزة البطائني .

٧١٨ ﴿٢٥﴾ - وعنه، عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد. و محمد  
ابن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن الوشاء، عن أحمد بن عائذ، عن أبي-  
خدجبة<sup>(١)</sup>، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: كلُّ مولودٍ مَرَّتَهُنَّ بِالْعَقِيْقَةِ»<sup>(٢)</sup>.

٧١٩ ﴿٢٦﴾ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن  
موسى بن سعدان، عن عبدالله بن القاسم، عن عبدالله بن سينان، عن عُمر بن-  
يزيد «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إني والله ما أدري كان أبي عتق عتي  
أم لا، قال: فأمرني أبو عبدالله عليه السلام فعققت عن نفسي وأنا شيخٌ، وقال عمر:  
سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: كلُّ امرئٍ مَرَّتَهُنَّ بِعَقِيْقَتِهِ، والعقيقة  
أوجب من الصَّحِيَّةِ»<sup>(٣)</sup>.

٧٢٠ ﴿٢٧﴾ - وعنه، عن أبي عليّ الأشعريّ، عن محمد بن عبدالجبار،  
عن صفوان<sup>(٤)</sup>، عن عبدالله بن بكير «قال: كنتُ عند أبي عبدالله عليه السلام فجاء  
رَسُولَ عَمِّهِ عبدالله بن عليّ فقال له: يقول لك عَمُّكَ: إِنَّا طلبنا العَقِيْقَةَ فلم نجدها  
فأترى؛ نَتَصَدَّقُ بِثَمَنِهَا؟ فقال: لا، إن الله تعالى يُحِبُّ الإِطْعَامَ وإِرَاقَةَ الدِّمَاءِ».

٧٢١ ﴿٢٨﴾ - وعنه، عن عليّ بن محمد، عن صالح بن أبي حماد، عن  
محمد بن أبي حمزة؛ و صفوان، عن إسحاق بن عمار «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام  
عن العَقِيْقَةِ عن الموسر والمعسر، فقال: ليس على مَنْ لم يجد شيءً»<sup>(٥)</sup>.

٧٢٢ ﴿٢٩﴾ - وعنه، عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة؛ و عليّ بن-  
محمد، و صالح بن أبي حماد، عن عبدالله بن جبلة، عن عبدالله بن سينان، عن  
أبي عبدالله عليه السلام «قال: عُقِّ عنه، واخلق رأسه يوم السابع، و تصدَّق بوزن

١ - هو سالم بن مكرم.

٢ - «مرتهن» بضم الميم وفتح هاء بمعنى مرهون، أي سلامته ونشوه على التمت المحمود،  
أو الانتفاع به رهينة بالعقيقة.٣ - الصَّحِيَّة - كمطية - : الأَضْحِيَّة، و فيها أربع لغات : أضْحِيَّة و إضحِيَّة، والجمع  
أضاحي، و صَحِيَّة، والجمع صَحَايَا، و أضْحَاة، والجمع أضْحَى. (التهامية)

٤ - المراد صفوان بن يحيى.

شَعْرُهُ فِضَّةً ، واقطع العقيقة جداول<sup>(١)</sup> واطبخها وادعُ عليها رَهْطاً مِنْ-  
المسلمين<sup>(٢)</sup>».

معـ ﴿٧٢٣﴾ ٣٠ - وعنه، عن حميد، عن الحسين بن حماد، عن ابن عديس،  
عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قلت: بأي شيء نبدء<sup>(٣)</sup>؟ قال:  
تحلق رأسه، تعق عنه، و تصدق بوزن شعره فِضَّةً ، ويكون ذلك في مكان  
واحد».

معـ ﴿٧٢٤﴾ ٣١ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن-  
مزار، عن يونس<sup>(٤)</sup>، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن العقيقة  
واجبة هي؟ قال: نعم، يُعقُّ عنه و يُحلق رأسه وهو ابن سبعة، ويوزن شعره  
فِضَّةً أو ذهباً، و تُطعم قابِلته رُبْع الشاة، والعقيقة شاة أو بدنة<sup>(٥)</sup>».

سـ ﴿٧٢٥﴾ ٣٢ - وعنه، عن علي - عن رجل - عن أبي جعفر<sup>(٦)</sup> عليه السلام  
«قال: إذا كان يوم السابع وقد ولد لأحدكم غلام أو جارية فليعق عنه كبشاً  
عن الذكر ذكراً وعن الأنثى [أنثى]<sup>(٧)</sup> مثل ذلك، عُقوا عنه وأطعموا القابلة  
من العقيقة، وسموه يوم السابع».

- ١ - كذا في التسخ، والجداول جمع جدل - بالكسر والفتح - وهو العضو. و ما في المتن جمع جمع، و لعله تصحيف «جدول»؛ قال في النهاية: «في حديث عائشة: العقيقة تقطع جدولاً، لا يكسر لها عظم»، و في الكافي: «جداوي» و كأنه جمع جدوة و هي القطعة
- ٢ - الزهط ما دون العشر من الرجال ليس فيهم امرأة. (النهاية) فبدلة على استحباب المدعوتين رجالاً والاكتفاء به بأقل من عشرة، فالعشرة محمولة على أقل الفضل. (ملذ)
- ٣ - في بعض التسخ: «بيدة» بصيغة المجهول المغايب، وكذا إلى آخره: «تحلق» و «تعق».
- ٤ - المراد به ابن عبدالرحمن، و أبو بصير هو يحيى بن القاسم.
- ٥ - لعله محمول على الاستحباب، والمشهور أجزاء ما يجزئ في الأضحية. (ملذ)
- ٦ - المراد الجواد عليه السلام، و في الكافي ذكر هذه الرواية بعد السابقة وفيه: «وعنه، عن رجل» والشيخ أرجح الضمير إلى «علي بن إبراهيم» فيكون أبو جعفر عليه السلام هو الثاني.
- ٧ - الظاهر زيادة ما بين المعقوفين الذي كان في بعض التسخ، حيث انعقد في الكافي باب في أن عقيقة الذكر والأنثى سواء.

صع ﴿٧٢٦﴾ ٣٣ - وعنه، عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن عليّ، عن أبان<sup>(١)</sup>، عن حفص الكناسي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: الصبي إذا وُلِدَ عُقِيَ عَنْهُ، وَخُلِقَ رَأْسُهُ، وَتُصَدِّقُ بوزن شعره وَرَقاً، وَأُهْدِي إِلَى الْقَابِلَةِ الرَّجُلُ مَعَ الْوَرِكِ<sup>(٢)</sup>، وَيُدْعَى نَفْرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَيَأْكُلُونَ وَيَدْعُونَ لِلْغَلَامِ، وَيَسْمَى يَوْمَ السَّابِعِ.»

ثق ﴿٧٢٧﴾ ٣٤ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد<sup>(٣)</sup>، عن أحمد ابن الحسن بن عليّ، عن عمرو بن سعيد، عن مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عن عمار بن موسى، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن العقيقة عن المولود كيف هي؟ قال: إذا أتى للمولود سبعة أيام يسمّى بالاسم الذي سمّاه الله به<sup>(٤)</sup>، ثمّ يخلق رأسه ويتصدّق بوزنه ذهباً أو فضة، ويذبح عنه كبشٌ فإن لم يوجد كبش أجزاءه ما يجزئ في الأضحية، وإلا فحمل [أعظم] ما يكون من حملان السنة، وتُعطى القابلة ربعمها، وإن لم تكن له قابلة فلا تمه تعطيه من شاءت، وتطعم منه عشرة مساكين، فإن زادوا فهو أفضل، ولا تأكل منه<sup>(٥)</sup>، والعقيقة لازمة إن كان غنياً أو فقيراً إذا أيسر فعل، وإن لم يعق عنه حتى ضحى عنه فقد أجزءه الأضحية، و قال: إن كانت القابلة يهودية لا تأكل من ذبيحة المسلمين، أعطيت قيمة ربع الكبش.»

ح ﴿٧٢٨﴾ ٣٥ - وعنه، عن عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد عن أبيه، عن زكريا بن آدم، عن الكاهلي<sup>(٦)</sup>، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال:

١ - يعني ابن عثمان الأحمر و شيخه حفص بن عيسى الكناسي .

٢ - الورك - بالفتح و الكسر و ككف - : ما فوق الفخذ . (القاموس)

٣ - هو ابن يحيى الأشعريّ ، و في الكافي : «محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد - إلخ» .

٤ - قال الفيض - رحمه الله - : يعني قدر الله أن يسمّى به .

٥ - أي الأمّ ، و في بعض النسخ بالياء : أي الأب ، و قيل : إرجاع المستر إلى الأمّ بعيد بل

هو خطاب للأب . و في الكافي : «و تأكل منه» و هو رخصة ، و ما في التهذيب تزويه منه .

٦ - المراد عبدالله بن يحيى .

العقيقة يوم السابع وتعطى القابلة الرّجل والورك، ولا يكسر العظم».

سجده ﴿٧٢٩﴾ ٣٦ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن -  
العباس بن معروف، عن صفوان<sup>(١)</sup>، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن مينال -  
القَمَاط «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن أصحابنا يطلبون العقيقة إذا كان إبانُ  
تقدّم الأعراب فيجدون الفحولة، وإذا كان غير ذلك الإبان يعزُّ أن يوجد  
عليهم<sup>(٢)</sup>، فقال: إنَّها هي شاة لحم لَيْسَتْ بمزلة الضَّحِيَّة<sup>(٣)</sup> يجوز منها كلُّ شيء».

سجده ﴿٧٣٠﴾ ٣٧ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن -  
مَرَّار، عن يونس - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام «(٤)» قال: إذا ذبحت  
فقل: «بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ إِيْمَانًا بِاللَّهِ وَتَنَاءً عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله» (٥)  
وَالْعِصْمَةَ لِأَمْرِهِ، وَالشُّكْرَ لِرِزْقِهِ، وَالْمَعْرِفَةَ بِفَضْلِهِ عَلَيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ»، فإن كان ذكراً  
فقل: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ وَهَبْتَ لَنَا ذَكَرًا وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِمَا وَهَبْتَ، وَ مِنْكَ مَا أُعْطِيتَ، وَ كَلَّمَا  
صَنَعْنَا فَتَقَبَّلْتَهُ مِنَّا عَلَى سُنَّتِكَ وَ سُنَّةِ نَبِيِّكَ وَ رَسُولِكَ صلى الله عليه وآله، وَ أَحْسَبُ عَنَّا الشَّيْطَانَ -  
الرَّجِيمَ، لَكَ سَفَكْتُ الدَّمَاءَ، لَا شَرِيكَ لَكَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

سجده ﴿٧٣١﴾ ٣٨ - وعنه، عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد. و محمد  
ابن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن الوشاء، عن أحمد بن عائد، عن أبي -

١ - المراد ابن يحيى الأزرق.

٢ - أي يعز عليهم ويشد وجوده، و في الكافي: «لم توجد فيعز عليهم». (ملاذ)

٣ - في بعض النسخ و في الكافي: «الأضحية».

٤ - في بعض النسخ: «عن أبي جعفر عليه السلام».

٥ - كذا في النسخ، و السياق يقتضي أن يكون: «على رسوله صلى الله عليه وآله» ليرجع ضمان

«لأمره» و «لرزقه» و «بفضله» إلى «الله». (الأخبار الدخيلة)

و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : الظاهر أن «إيماناً» مفعول لأجله و كذا «تثناء»، و

«العصمة» منصوب معطوف على قوله: «إيماناً»، و كذا سائر الفقرات، أي: أحده و أكبره

لإيماني بالله، أو أذبح هذه الذبيحة لإيماني بالله و لثنائي على رسول الله، فإن الانقياد لأمره بمزلة

التناء عليه، و الاعتصام بأمره و التمسك به و للشكر لرزقه، و لمعرفتنا بما تفضل علينا من

الولد - انتهى. و المراد بأهل البيت أهل بيت نفسه، كما في الوافي.



خديجة، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا يأكل هو ولا أحدٌ من عياله من العقيقة، وقال: للقابلة ثلث العقيقة، فإن كانت القابلة أم الرجل أو في عياله فليس لها منها شيء، وتجعل أعضاء ثم تطبخها وتقسمها ولا تعطها إلا أهل الولاية، و قال: يأكل من العقيقة كلٌ أحدٍ إلا الأم».

وجه ﴿٧٣٢﴾ ٣٩ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن الحسين بن - خالد<sup>(١)</sup> «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن التهنئة بالولد متى؟ قال: إنه لما ولد - الحسن بن علي عليه السلام هبط جبرئيل عليه السلام على رسول الله صلى الله عليه وآله بالتهنئة في اليوم - السابع، وأمره أن يُسميه، ويكتبه، ويحلق رأسه، ويعق عنه، ويثقب أذنه، وكذلك حين وُلِدَ الحسين عليه السلام أتاه في اليوم السابع وأمره بمثل ذلك، قال: و كان لها ذؤابتان في القرن الأيسر، و كان الثقب في الأذن الأيمن في شحمة الأذن وفي اليسرى في أعلى الأذن والقرط في اليمنى والشنف في اليسرى»<sup>(٢)</sup>.

صع ﴿٧٣٣﴾ ٤٠ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن هارون بن - مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: اختنوا أولادكم لسبعة أيام فإنه أطهر وأسرع لنبات اللحم، إن الأرض لتكره بول الأغلف»<sup>(٣)</sup>.

صع ﴿٧٣٤﴾ ٤١ - وعنه، عن علي، عن أبيه، عن الثوقلي، عن الشكوي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: طهروا أولادكم يوم السابع،

١ - هو الصيرفي الذي عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الرضا عليه السلام، وجاء الخبر في الكافي وفيه: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسين بن خالد» والقاهر لفظ «أبيه» هنا سقط من قلم الناسخ بقرينة اتحاد الخبر.

٢ - الذؤابت جمع ذؤابة، وهي الشعر المصفور من شعر الرأس، والصفّر نسج الشعر عريضاً، وفي القاموس: القرط - بالضم - : الشنف، أو المعلق في شحمة الأذن، والشنف - وبالضم - لحن: القرط الأعلى، أو معلق في قوف الأذن، أو ما علق في أعلاها، و أما ما علق في أسفلها فقرط.

٣ - في المصباح: غلف غلفاً - من باب تعب - إذا لم يجتن فهو أغلف، والأنثى غلفاء، والجمع غلف من باب أحر.

فإنه أطهر وأطيب وأسرع لنبات اللحم، فإن الأرض تنجس من بول الأغلف أربعين صباحاً».

مع ﴿٧٣٥﴾ ٤٢ - الحسين<sup>(١)</sup> بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن القاسم ابن بريد، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال: من سنن المرسلين الاستنجاء والختان».

مع ﴿٧٣٦﴾ ٤٣ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن يقطين، عن أخيه الحسين، عن أبيه علي بن يقطين «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن ختان الصبي لسبعة أيام من السنة هو أو يؤخر؛ فأيتها أفضل؟ قال: السبعة أيام من السنة وإن أخر فلا بأس».

مع ﴿٧٣٧﴾ ٤٤ - عنه، عن علي، عن أبيه، عن التوقلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا أسلم الرجل اختن ولو بلغ ثمانين سنة».

مع ﴿٧٣٨﴾ ٤٥ - عنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن هارون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: خفض الجواري مكرمة وليست من السنة ولا شيئاً واجباً، وأي شيء أفضل من المكرمة؟!»<sup>(٢)</sup>.

س ﴿٧٣٩﴾ ٤٦ - و عنه، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد - عن بعض أصحابه - عن عبدالله بن سينان، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: الختان سنة في الرجال ومكرمة في النساء».

مع ﴿٧٤٠﴾ ٤٧ - و عنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن أبي بصير «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجارية تسي من أرض الشرك فتسلم، فيطلب لها من يخفضها ولا تقدر على امرأة،

١ - كذا في النسخ - مصقراً -، وفي روايته عن فضالة بلا واسطة كلام، راجع رجال التجاشي، عنوان «فضالة بن أيوب».

٢ - أي موجب لكرامتها ومحبوبتها عند زوجها.

قال: «أما السُّنَّةُ فِي الْجَنَانِ عَلَى الرِّجَالِ وَلَيْسَتْ عَلَى النِّسَاءِ».

ص ٧٤١ ﴿٤٨﴾ - وعنه، عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحَدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَنِّهِمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ: لَمَّا هَاجَرْنَا النِّسَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ هَاجَرْتُ فِيهِنَّ امْرَأَةً يُقَالُ لَهَا: أُمُّ حَبِيبٍ وَكَانَتْ خَافِضَةً - تَخْفِضُ الْجَوَارِي -، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ لَهَا: يَا أُمَّ حَبِيبِ الْعَمَلُ الَّذِي كَانَ فِي يَدِكَ هُوَ فِي يَدِكَ الْيَوْمَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَرَامًا فَتَنْهَانِي عَنْهُ، قَالَ: لَا؛ بَلْ حَلَالٌ فَادْنِي مِنِّي حَتَّى أُعَلِّمَكَ، قَالَ: فَدَنْتُ مِنْهُ فَقَالَ: يَا أُمَّ حَبِيبِ إِذَا أَنْتِ فَعَلْتِ فَلَا تَنْهَكِي - أَي لَا تَسْتَأْصِلِي - وَاشْتَمِي فَإِنَّهُ أَشْرَقَ لِلْوَجْهِ وَأَحْطَى عِنْدَ الرِّوَجِ» (١).

ص ٧٤٢ ﴿٤٩﴾ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنِ الْعُمَرَكِيِّ بْنِ - عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ: سَأَلْتَهُ عَنْ مَوْلُودٍ لَمْ يَحْلِقْ رَأْسَهُ بَعْدَ الْيَوْمِ السَّابِعِ، فَقَالَ: إِذَا مَضَى عَلَيْهِ سَبْعَةُ أَيَّامٍ فَلَيْسَ عَلَيْهِ حَلْقٌ».

ص ٧٤٣ ﴿٥٠﴾ - وعنه، عن عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رَبِاطٍ، عَنْ دَرِيحِ بْنِ الْحَارِثِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « فِي الْعَقِيقَةِ قَالَ: إِذَا جَازَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ فَلَا عَقِيقَةَ لَهُ».

قوله عليه السلام: فلا عقيقة له بعد سبعة أيام؛ إنما أراد نبي الفضل الذي كان يحصل له لو عتق في يوم السابع، لأننا قد بينا فيما تقدم أن العقيقة مستحبة وإن مضى على المولود أشهر و سنون، فلو لا أن المراد بهذا الخبر ما ذكرناه تناقضت الأخبار.

١ - قال ابن الأثير: في حديث أم عطية: «أشمتي ولا تنهكي» شبه القطع اليسير بإشمام الزائحة، والشهك بالمبالغة فيه: أي أقطعي بعض الثؤاة ولا تستأصليها. وقال: يقال: حطيت المرأة عند زوجها أي سعدت به ودنت من قلبه وأحبها. ومز الخرج ج ٦ ص ٤١٣ برقم ١٥٦.

صح ﴿٧٤٤﴾ ٥١ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد ، عن محمد بن خالد<sup>(١)</sup> ، عن سعد بن سعد ، عن إدريس بن عبد الله « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مولودٍ يولد فيموت يوم السابع هل يُعق عنه ؟ فقال : إن كان مات قبل الظهر لم يُعق عنه ، وإن مات بعد الظهر عُق عنه » .

تق ﴿٧٤٥﴾ ٥٢ - وعنه ، عن عده من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد . وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة « قال : سألته عن رجل لم يعق عنه والده حتى كبر ، فكان غلاماً شاباً أو رجلاً قد بلغ ؟ قال : إذا ضحى عنه أو ضحى الولد عن نفسه فقد أجزء عن عقيقته ، و قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : الولد مرتين بعقيقته ؛ فكّه أبواه أو تركاه »<sup>(٢)</sup> .

صح ﴿٧٤٦﴾ ٥٣ - وعنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن التوفلي ، عن - السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا تحلقوا الصبيان القرع - والقرع أن يحلق موضعاً ويدع موضعاً - »<sup>(٣)</sup> .

صح ﴿٧٤٧﴾ ٥٤ - وعنه ، عن علي ، عن أبيه ، عن التوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : أتى النبي صلى الله عليه وآله بصبي يدعو له ، وله قنارِع<sup>(٤)</sup> فأبى أن يدعو له فأمر بحلق رأسه ؛ وأمر رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله بحلق شعر - البطن » .

صح ﴿٧٤٨﴾ ٥٥ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن عيسى ، عن ابن -

١ - في الكافي «عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن خالد» .

٢ - أي لا ينفك الزهن بدون أن يعق عنه أبواه ، و ليس تقصير الأبوين سبباً لأن ينفك بدون ذلك إلا أن يعق هو بنفسه . (ملذ)

٣ - القرع - محرّكة - أن يُحلق رأس الصبي وتترك مواضع منه متفرقة غير مخلوقة ، تشبهاً بقرع السحاب . (القاموس)

٤ - القنارِع جمع قنرعة - بضم القاف والزاي وفتحها و كسرهما - كجندبة وقنذ ، الشعر حوالي الرأس . (القاموس)

أبي عمير - عن بعض أصحابنا - عن عبد الله بن أبي يعفور «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل توفى وترك صبيّاً واسترضع له، قال: أجر رضاع الصبيّ مما يرث من أبيه وأمه» (١).

\*\*\*\*\*

هذا - حسب تجزئتنا - آخر الجزء السابع، و يتلوه في الثامن «باب الزیادات» من كتاب النكاح، و كتاب الطلاق، إن شاء الله.

---

١ - قال المولى المجلسي - رحمه الله - : يدلّ على أنّ نفقة الولد إنّما يجب على الوالد إذا لم يكن للولد شيء، و مع وجوده فن مال، و أجره الرضاع منه -

## فهرس الكتاب

### ﴿كتاب التجارات﴾

- ﴿باب ١﴾ فضل التجارة و آدابها، و غير ذلك مما ينبغي للتاجر  
٣ أن يعرفه، و حكم الربا
- ﴿باب ٢﴾ عقود البيع  
٢٥
- ﴿باب ٣﴾ بيع المضمون  
٣٣
- ﴿باب ٤﴾ البيع بالتقد و التسينة  
٥٦
- ﴿باب ٥﴾ العيوب الموجبة للرد  
٧٣
- ﴿باب ٦﴾ ابتياع الحيوان  
٨٢
- ﴿باب ٧﴾ بيع الثمار  
١٠١
- ﴿باب ٨﴾ بيع الواحد بالاثنين و أكثر من ذلك، و ما يجوز منه  
١١٣ و ما لا يجوز
- ﴿باب ٩﴾ الغرر و المْجازفة، و شراء السرقة، و ما يجوز من ذلك  
١٤٤ و ما لا يجوز
- ﴿باب ١٠﴾ بيع الماء و المنع منه، و بيع الكلاء، و المراعي  
١٦٥ و حریم الحقوق و غير ذلك
- ﴿باب ١١﴾ أحكام الأرضين  
١٧٤
- ﴿باب ١٢﴾ أجر السمسار و الدّلال  
١٨٤
- ﴿باب ١٣﴾ التلقي و الحكرة  
١٨٧

١٩٤	﴿ باب ١٤ ﴾ الشُّفَعَة
٢٠٠	﴿ باب ١٥ ﴾ الرُّهُون
٢١٣	﴿ باب ١٦ ﴾ الوديعة
٢١٧	﴿ باب ١٧ ﴾ العارية
٢٢٠	﴿ باب ١٨ ﴾ الشَّرْكَة والمُضَارَبَة
٢٣٠	﴿ باب ١٩ ﴾ المزارعة
٢٥٠	﴿ باب ٢٠ ﴾ الإجارة
٢٦٦	﴿ باب ٢١ ﴾ الزِّيَادَات

### ﴿ كتاب التَّكَاح ﴾

٢٨٦	﴿ باب ١ ﴾ السِّتَة في التَّكَاح
٢٨٧	﴿ باب ٢ ﴾ ضروب التَّكَاح
٢٩٦	﴿ باب ٣ ﴾ تفصيل أحكام التَّكَاح
٣٢٢	﴿ باب ٤ ﴾ من أحلَّ اللهُ نكاحه من التَّسَاء وحرَّم منهنَّ في شرع الإسلام
٣٤٨	﴿ باب ٥ ﴾ من يحرم نكاحهنَّ بالأسباب دون الأنساب
٣٦٥	﴿ باب ٦ ﴾ ما يحرم من التَّكَاح من الرِّضَاع وما لا يحرم منه
٣٨١	﴿ باب ٧ ﴾ القول في الرِّجْل يفجر بالمرءة ثم يبدو له في نكاحها
٣٨٦	﴿ باب ٨ ﴾ نكاح المرءة وعمتها وخالتها وما يحرم من ذلك وما لا يحرم
٣٨٨	﴿ باب ٩ ﴾ العقود على الإماء وما يحلّ من التَّكَاح بملك اليمين
	﴿ باب ١٠ ﴾ المُسْهُور والأجور، وما ينمقد من التَّكَاح من ذلك
٤٠٨	وما لا ينمقد

- ﴿ باب ١١ ﴾ عقد المرءة على نفسها التكااح وأولياء الصبببة  
 ٤٣٦ وأحقهم بالعقد عليها
- ﴿ باب ١٢ ﴾ الكفاءة في التكااح  
 ٤٥٥
- ﴿ باب ١٣ ﴾ اختيار الأزواج  
 ٤٦٠
- ﴿ باب ١٤ ﴾ الاستخارة للتكااح والدعاء قبله  
 ٤٧٠
- ﴿ باب ١٥ ﴾ الشنة في عقود التكااح وزفاف النساء  
 و آداب الخلوة والجماع  
 ٤٧١
- ﴿ باب ١٦ ﴾ القسمة للأزواج  
 ٤٨٣
- ﴿ باب ١٧ ﴾ التدليس في التكااح وما يرده منه وما لا يرده  
 ٤٨٦
- ﴿ باب ١٨ ﴾ نظر الرجل إلى المرءة قبل أن يتزوجها وما يحل من ذلك  
 وما لا يحل  
 ٥٠١
- ﴿ باب ١٩ ﴾ الولادة والتفاس والعقيقة  
 ٥٠٢

\* \* \*

\* \*

\*

سباني «باب زيادات فقه التكااح» في المجلد الآتي ، إن شاء الله .